جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

اللسانيّ linguist

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

جامعة محمّد الخامس بالرباط - المملكة المغربية

المجلد (2) - العدد (3)

2025

ISSN: 2665-7406
E-ISSN: 2737-8586

www.the-linguist.com

اللساني linguist

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

جامعة محمّد الخامس بالرباط - المملكة المغربية

مجلة اللساني – المجلد 2 – العدد 3 - 2025

Dépôt Légal: 2019PE0001

ISSN: 2665-7406 (Online)

E-ISSN: 2737-8586 (Print)

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma

linguistflshr@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

linguist اللساني
مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

مجلّة فصليّة دوليّة محكَّمة متخصِّصة في اللسانيّات
تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة محمّد الخامس بالرباط

المدير الإداري للمجلة
أ.د. ليلى منير
عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالنيابة

المدير المسؤول ورئيس التحرير
أ.د. حافظ إسماعيلي علوي

الهيئة العلمية الاستشارية

أ. د. أحمد المتوكل (المغرب)
أ. د. حسن حمزة (لبنان/ قطر)
أ. د. حمزة بن قبلان المزيني (السعودية)
أ. د. سعد مصلوح (الكويت/ مصر)
أ. د. صالح بلعيد (الجزائر)
أ. د. عبد الرحمن بودرع (المغرب)
أ. د. عبد الرزاق بنور (تونس)
أ. د. عبد المجيد جحفة (المغرب)
أ. د. عز الدين المجدوب (تونس)
أ. د. مبارك حنون (المغرب)
أ. د. محمد الرحالي (المغرب)
أ. د. محمد العبد (مصر)
أ. د. محمد غاليم (المغرب)
أ. د. مرتضى جواد باقر (العراق)
أ. د. مصطفى غلفان (المغرب)
أ. د. مولاي أحمد العلوي (المغرب)
أ. د. ميشال زكريا (لبنان)
أ. د. هشام عبد الله الخليفة (العراق)

هيئة التحرير

أميرة غنيم (جامعة سوسة، تونس)
إيمان محمد مصطفوي (جامعة قطر، قطر)
حبيبة الناصيري (جامعة محمد الخامس، المغرب)
حسن خميس الملخ (الجامعة القاسمية، الإمارات)
حسين ياغي (جامعة الشارقة، الإمارات)
خالد الأشهب (جامعة نيويورك، أمريكا)
رشيدة العلوي كمال (جامعة محمد الخامس، المغرب)
رضوان حسبان (جامعة محمد الخامس، المغرب)
عبد الرحمن البارقي (جامعة الملك خالد، السعودية)
عبد الرحمن طعمة حسن (جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان)
عبد الكريم بنسوكاس (جامعة محمد الخامس، المغرب)
عبد اللطيف الطاهري (جامعة محمد الخامس، المغرب)
عثمان احمياني (جامعة محمد الخامس، المغرب)
عز الدين الطاهري (جامعة محمد الخامس، المغرب)
عزة شبل محمد أبو العلا (جامعة القاهرة، مصر، وجامعة أوساكا، اليابان)
عقيل بن حامد الزماي الشمري (جامعة القصيم، السعودية)
عماد أحمد سليمان الزبن (جامعة الإمارات، الإمارات)
عيسى عودة برهومة (الجامعة الهاشميّة، الأردن)
ليلى منير (جامعة محمد الخامس، المغرب)
محروس بريك (جامعة قطر، قطر)
محمد الدرويش (جامعة محمد الخامس، المغرب)
محمد الصحبي البعزاوي (جامعة الوصل، الإمارات)
مراد الدقامر (جامعة محمد الخامس، المغرب)
مرتضى جبار كاظم (جامعة الكوفة، العراق)
نعمة بنعياد (جامعة محمد الخامس، المغرب)
نور الدين أمروص (جامعة محمد الخامس، المغرب)
وفاء قضيوي (جامعة محمد الخامس، المغرب)
وليد العناتي (جامعة الأنروا، الأردن)

البريد الإلكتروني للمجلة
linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com
للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة
https://linguist.ma

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

بروتوكول النشر في المجلة

اللساني:

- مجلة فصلية دوليّة علميّة محكّمة متخصّصة في اللّسانيات.
- لغات المجلة هي: العربية والإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والألمانية، والإسبانية، والبرتغالية.
- تقبل المجلة البحوث سواء أكانت تأليفا أم ترجمة، أو مراجعة، شريطة أن يكون البحث المترجم أو الكتاب على درجة كبيرة من الأهمية.

رسالة المجلة:

- الإسهام في نشر ثقافة لسانية عالِمة.
- تطوير البحث اللساني في الثقافة العربية.
- مواكبة مستجدات البحث اللساني وتحولاته المعرفية.
- إطلاع الباحثين والمهتمين على أهم ما يكتب وينشر في مجال اللسانيات.
- الاهتمام بانفتاح الحقل اللساني وحواره مع التخصصات الأخرى بالتركيز على الدراسات البينية.

خصوصية المجلة:

- تنشر المجلة البحوث والدراسات الجادة في مجال اللسانيات.
- تسعى المجلة إلى مواكبة مستجدات البحث اللساني من خلال ترجمة البحوث والدراسات التي تنشر في أهم المجلات اللسانية العالمية.
- إثارة نقاش حول أهم القضايا اللسانية المعاصرة.

شروط نشر البحوث والدراسات:

- تنشر المجلة البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها أو إرسالها للنشر إلى أي جهة أخرى.
- تكون المواد المرسلة للنشر ذات علاقة باللسانيات، سواء أكانت دراسات وبحوثا نظرية وتطبيقية، أم بحوثا مترجمة.
- تلتزم البحوث بالأصول العلميّة المتعارف عليها.
- تقدَّم البحوث وفق شروط النّشر في المجلّة كما هو منصوص عليها على موقع المجلة.
- لا يقل عدد كلمات البحث عن 5000 كلمة ولا يزيد عن 9000 كلمة، بما في ذلك الملاحق.

شروط نشر مراجعة الكتب:

- تنشر المجلة مراجعات للإصدارات الحديثة، سواء أترجمت إلى اللغة العربية أم لم تترجم بعد.
- يجب أن يراعى في عرض الكتب الشروط الأساسيّة الآتية:

بروتوكول النشر في المجلة

- أن يكون الكتاب المراجع ضمن اهتمامات المجلة.
- أن يبنى اختيار الكتاب على أسس موضوعيّة: أهميّة الكتاب، قيمته العلميّة، إغناؤه لحقل المعرفة، والفائدة من عرضه ومراجعته.
- أن يكون الكتاب قد صدر خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- كما يجب أن تراعي المراجعة الشروط الآتية:
- الإشارة إلى عنوان الكتاب، ومؤلفه، وفصوله، وعدد صفحاته، وجهة النشر، وتاريخ النشر.
- التّعريف بمؤلّف الكتاب بإيجاز، وبالمترجم (إن كان الكتاب قد ترجم إلى اللغة العربية).
- الوقوف على مقدّمات الكتاب الأساسية: الأهداف، المضامين العامة، المصادر والمراجع، المنهج، المحتويات...
- عرض مضامين الكتاب عرضا وافيا وتحليلها تحليلًا ضافيا، مع الوقوف على أهم الأفكار والمحاور الأساسيّة، واستخدام الأدوات النقديّة والمنهج المقارن بينه وبين المراجع المعروفة في الحقل المدروس.
- يتراوح عدد كلمات المراجعة بين 2000 و3000 كلمة، وتقبل المراجعات التي يصل عدد كلماتها 4000 كلمة، إذا ركزت على التّحليل والمقارنة.

التوثيق في المجلة:

تعتمد المجلة نظام التوثيق APA (جمعية علم النفس الأمريكية) الإصدار السابع (7)، ويمكن الاطلاع على تفاصيل التوثيق على موقع المجلة، أو موقع الجمعية.

مرفقات ضروريّة للنّشر:

- يُرفق بالبحوث المقدمة للنشر في المجلة:
- البحث الأصل إذا كان البحث مترجما، مع توثيق النص الأصل توثيقا كاملا.
- ملخص البحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية، لا يقل عن 250 كلمة ولا يزيد عن 300 كلمة.
- جرد للكلمات المفاتيح (لا يقل عن خمس كلمات ولا يزيد عن سبع كلمات)
- سيرة موجزة للباحث (لا تزيد عن 200 كلمة) باللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- السيرة الذاتية المفصّلة للباحث.

للاطلاع على تفاصيل أخرى للنشر انظر موقع المجلة.

إجراءات النّشر:

- ترسل جميع المواد على موقع المجلة (**إنشاء طلب نشر**).
- سيتوصل الباحث بإشعار بإرسال بحثه حال استكمال شروط الإرسال.
- تلتزم المجلة بإخطار صاحب البحث في أجل أقصاه عشرة أيام بقبول البحث أو رفضه شكلا، وبعرضه على المحكمين في حالة استيفائه لشروط النّشر في المجلة ومعاييره.

بروتوكول النشر في المجلة

- تُرسل المواد التي تستجيب لمعايير النشر للتحكيم على نحو سري.
- يخبر الباحث بنتائج التحكيم (قبولا أو رفضا) في أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ إشعاره باستيفاء المادة المرسلة للشروط الشكلية وعرضها على المحكمين.
- إذا رفض البحث فإن المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب.
- إذا طالب المحكمون بإجراء تعديلاتٍ على أيّ بحث؛ يخبر الباحث بذلك، ويتعين عليه الالتزام بالآجال المحددة لإجراء التعديلات المطلوبة.
- تفرض المجلة أن يلتزم الباحث بالتحرير والتدقيق اللّغوي، وفق الشروط المعمول بها في الدّوريّات العالميّة.
- تحتفظ المجلة بحق إعادة نشر البحث بأي صيغة تراها ذات فائدة، وإخطار الباحث بذلك.
- لا يحق نشر أي مادة بعد تحكيمها وقبولها للنشر قبولا نهائيا وإخطار صاحبها بذلك.
- يمكن للباحث إعادة نشر بحثه بعد مرور سنة من تاريخ نشره، شريطة إخبار المجلة بذلك.
- لا تدفع المجلة تعويضا ماديّا عن الموادّ التي تنشرها، ولا تتقاضى أيَّ مقابل مادّي عن النشر.

لا تعبر البحوث المنشورة عن رأي المجلة
ترتيب المواد يخضع لضرورات فنية
يتحمل الباحث وحده المسؤولية القانونية لبحثه

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

شارك في هذا العدد

حمزة بن قبلان المزيني: أستاذ اللسانيات بجامعة الملك سعود بالرياض، المملكة العربية السعودية، حاصل على درجة الدكتوراة من جامعة تكساس أوستن بالولايات المتحد الأمريكية. تركزت أبرز جهوده في الترجمة، وخصوصا ترجمة مؤلفات تشومسكي.

سعيد بكار: أستاذ (تحليل الخطاب) في (قسم اللغات الأجنبية المطبّقة) (بالكلية المتعددة التخصصات بالسمارة) في جامعة ابن زهر بـ(المملكة المغربية). حاصل على درجة الدكتوراه في تحليل الخطاب السياسي من جامعة ابن زهر، بأكادير، المملكة المغربية، عام 2020 تدور اهتماماته البحثية حول التحليل النقدي للخطاب، واللسانيات النقدية، واللسانيات الوظيفية النسقية، والاستعارة التصورية، والسيميائيات الاجتماعية، وتعددية الصيغة.

عبد القادر ملوك: أستاذ مشارك بقسم الفلسفة وتحليل الخطاب في قسم الثقافة والمجتمع، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر بأكادير، المملكة المغربية. حاصل على دكتوراه في اللسانيات من جامعة عبد المالك السعدي، بتطوان، المملكة المغربية، عام 2016. ودكتوراه في الفلسفة من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، عام 2022. تدور اهتماماته البحثية حول الحِجاج والفلسفة الإسلامية والمعاصرة.

علي الشبعان: أكاديمي وباحث متخصص في اللغة العربية وآدابها، مع تركيز على تحليل الخطاب، ومناهج النقد الحديث، ونظريات الترجمة. حصل على الإجازة في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب بمنوبة، تونس، ثم نال درجة الدكتوراه في تحليل الخطاب ومناهج النقد الحديث من جامعة منوبة في تونس. عمل أستاذا مساعدا في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في المملكة العربية السعودية وشغل منصب أستاذ مشارك في جامعة القيروان بتونس، ويعمل حاليا أستاذا في كلية الآداب بجامعة الوصل في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

عيسى عودة: برهومة أستاذ (اللسانيات التطبيقيّة) في (قسم اللغة العربيّة وآدابها) (بكلية الآداب) في الجامعة الهاشميّة بـــ(المملكة الأردنيّة الهاشميّة). حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات الاجتماعيّة من الجامعة الأردنيّة، بعمّان، المملكة الأردنية الهاشميّة، عام 2001، تدور اهتماماته البحثيّة حول اللسانيات، وتحليل الخطاب، وتعليم اللغة للناطقين بها ولغير الناطقين بها،...

ماجدولين النهيبي: أستاذة التعليم العالي بكلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، شعبة ديدكتيك اللغات. حاصلة على الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1999، تخصص أبحاث مقارنة في اللسانيات العربية. لها أبحاث ودراسات في مجالات الصواتة والصرف والمعجم. وتهتم حاليا بمجالات اللسانيات التطبيقية، خاصة منها تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. وتشرف على مشاريع وطنية ودولية في هذا المجال، ولها مقالات وكتب منشورة في نفس التخصص، وهي حاليا منسقة ماستر تصميم برامج اللغة العربية والتكنولوجيا التعليمية بكلية علوم التربية.

محمد بلحسن: أستاذ التعليم العالي محاضر (اللسانيات المقارنة) بالمدرسة العليا للأساتذة،

شارك في هذا العدد

جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب. حاصل على الدكتوراه في اللسانيات من كلية اللغات والآداب والفنون بجامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب، سنة 2024م. تتمحور أبحاثه حول اللسانيات النظرية، خاصة ما يتعلق منها بتركيب اللغة العربية وبقضاياه الراهنة في الإطار المقارن. تركز أبحاثه الحالية على وضع خريطة تركيبية للملحقات في العربية.

محمد صوضان: باحث في اللسانيات وتحليل الخطاب، وعضو بمختبر «الديداكتيك واللغات والوسائط والدراماتورجيا» بكلية اللغات والآداب والفنون - جامعة ابن طفيل، وبمختبر «الفكر التربوي ومناهج التدريس» بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - سوس ماسة، المملكة المغربية. أنجز أطروحته للدكتوراه في السياسة اللغوية من منظور التحليل النقدي للخطاب. تتركز اهتماماته البحثية في مجالات اللسانيات الاجتماعية، والترجمة، وتحليل الخطاب، والتحليل النقدي للخطاب.

محمد غاليم: أستاذ اللسانيات في «مختبر اللسانيات والتهيئة اللغوية والاصطلاح» بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، بالمملكة المغربية. حاصل على درجة دكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة الحسن الثاني-المحمدية، بالمحمدية، المملكة المغربية، عام 1997. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات المقارنة، واللسانيات المعرفية، وفلسفة اللغة، واللسانيات التطبيقية.

مرتضى جواد باقر: أستاذ اللسانيات، حصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة إنديانا الأمريكية، وعمل في عدد من الجامعات، أبرزها جامعة إنديانا، وجامعة ظفار، والجامعة الأردنية. ألف وترجم أعمالاً لسانية مهمة، أسهمت في إثراء البحث اللساني في الثقافة العربية.

مصطفى غلفان: أستاذ اللسانيات بشعبة اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء عين الشق، المملكة المغربية. حاصل على دكتوراه السلك الثالث من جامعة باريس7 (1980) بفرنسا ودكتوراه الدولة من جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء عين الشق سنة 1991. تتمحور اهتماماته البحثية حول اللسانيات العامة (النظريات اللسانية الحديثة ومناهجها وأسسها النظرية والإجرائية وتحولاتها المعرفية والتقنية) واللسانيات العربية (أسسها ومصادرها واتجاهاته؛ ومفاهيمها ومصطلحاتها).

هشام عبد الله الخليفة: باحث وأكاديمي عراقي، يُعتبر من الرواد في مجال التداولية واللسانيات في العالم العربي. وُلد في العراق وأكمل دراسته العليا في المملكة المتحدة. تتمحور إسهاماته العلمية حول النظريات اللسانية الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي. أطلق على مشروعه العلمي الذي أسماه «التجديد والتأصيل»، حيث سعى لربط النظريات اللسانية الحديثة بجذورها في التراث العربي والإسلامي.

اللسانيّ linguist
مجلّة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

شارك في تحكيم مواد هذا العدد

- احمياني عثمان
- احمياني ليلى
- إسماعيلي علوي امحمد
- البارقي عبد الرحمن
- بريك محروس
- بكار سعيد
- بودرع عبد الرحمن
- جحفة عبد المجيد
- دبة الطيب
- الشبعان علي
- الصحبي البعزاوي محمد
- الطايفي البرنوصي حسبية
- عبد اللطيف عماد
- العشي عبد الله
- عقلي مصطفى
- العمري عبد الحق
- العناتي وليد
- الفكيكي محمود
- ماجد حرب
- ملوك عبد القادر
- النهيبي ماجدولين
- الوحيدي محمد

فهرس المحتويات

افتتاحية العدد

أ.د. ليلى منير 10

كلمة رئيس التحرير

أ.د. حافظ إسماعيلي علوي..... 11

سياقات تلقي سوسير الجديد

أ. د. مصطفى غلفان 12

زمن الحاضر «التاريخي»

أ. د. محمد غاليم 35

العطف في عربية العراق المحكية

أ. د. مرتضى جواد باقر..... 70

الأفعال الكلامية غير المباشرة، قراءة معاصرة للتراث اللغوي العربي

أ. هشام ابراهيم عبد الله الخليفة 122

العوالم الممكنة في دائرة السيميوطيقا السردية

أ. د. علي الشبعان..... 152

الاستعارة والأيديولوجيا

د. سعيد بكار 185

من صور تعاظل البلاغة والسياسة

د. عبد القادر ملوك 210

تعليم اللغة العربية للطلبة الصينيين بكلية علوم التربية

أ. د. ماجدولين محمد النهيبي..... 234

تدقيق مفاهيمي في «الخطاب» و«تحليل الخطاب»

د. محمد صوضان 253

الجدار فضاء رمزيًّا للصامتين

أ. د. عيسى عودة برهومة..... 278

الأدنوية والمراقبة، نوربرت هرنستين وخَيْرو نونيس

د. بلحسن محمد 338

عبث الترجمة

أ. د. حمزة بن قبلان المزيني 381

افتتاحية العدد

أبانت مجلة اللساني منذ صدور أعدادها الأولى عن تميُّز واضح، وعن بصمة خاصَّة، جعلاها تحظى، في وقت وجيز، باهتمام القرَّاء وثقتهم، لسانيين وباحثين، وأن يكون لها موطئ قدم في المشهد اللساني داخل المغرب وخارجه، وذلك بالنظر إلى عمق البحوث المنشورة فيها وجدَّتها وجدّيتها، التي أسهم بها عدد من الباحثين المعروفين.

ومنذ أن توقفت المجلة، بعد نشر المجلد الأول بأعداده الأربعة، لم يتوقف سؤال الباحثين والمهتمين من داخل المغرب ومن خارجه، ورغبتهم النشر فيها، وهذا ما جعلنا نضع استئناف نشر هذا المنبر العلمي الرّصين ضمن أولوياتنا، في إطار استراتيجية عامة، تهدف إلى النهوض بالبحث العلمي في مؤسستنا، بتشجيع كل المبادرات الهادفة.

نسعد اليوم بتقديم هذا العدد الجديد من المجلة إلى القراء، ونرجو صادقين، أن تستمر المجلة بهذا التميز الذي يخدم البحث العلمي عموما، والبحث اللّساني خصوصا، ويقدم للباحثين الجديدَ المفيدَ في مجال اللسانيَّات، الذي كان لمؤسستنا الريادة فيه دائما على الصعيدين المحلي والعربي.

وأشكر للأستاذ حافظ إ. علوي، مدير المجلة، ورئيس تحريرها جهوده الطيّبة، وحرصه الكبير، على أن تبقى المجلة تحت مظلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة محمد الخامس بالرباط، كما أشكر كل أعضاء هيئة التحرير على دعمهم لهذا المشروع العلمي المتميّز، ونرجو للمجلّة الاستمرارية والانتظام.

المدير الإداري
أ.د. ليلى منير
عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالنيابة

كلمة رئيس التحرير

إن الإقدام على إصدار مجلة علمية محكمة في اللسانيات، قد يكون مجازفة كبيرة، بالنظر إلى ما يتطلبه من وقت وجهد وكلفة مادية ومعنوية...، وبالرّغم من ذلك فقد أَقدَمْنا على هذه الخطوة، وأمل كبير يحدونا بأن يكون هذا المنبرُ العلميُّ منصّةً علميَّة متميزةً، وملتقى للباحثين والمهتمين باللسانيات، ومنبرًا متعدّد اللغات ينمّ عن تنوع ثقافي ومعرفي، ويُسهم في تفعيل الحوار الأكاديمي بين الباحثين من مختلف أنحاء العالم.

لقد آلينا على أنفسنا منذ عقود خلت الالتزام الرَّاسخ بدعم البحث العلمي الرَّصين والانخراط فيه. وتأتي مجلة اللساني لتعزز هذا المشروع الذي دأبنا عليه، ولتواكب التحولات العلمية والمعرفية المتسارعة في مجال الدَّرس اللسانيّ الحديث.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنَّ جودة البحوث تبدأ من حسن اختيار المواضيع، ودقَّة المنهج، وصَرامة التَّحكيم، والالتزام بقواعد النشر العلمي المُتعارف عليها دوليًا؛ إذ نعتمد في المجلة سيَّاسة مراجعة دقيقة تضمن مستوى علميًّا يليق بالمجتمع الأكاديمي الَّذي نخاطبه.

لا يفوتنا أن نجزل الشكر إلى أ. د. ليلى منير عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، على دعمها الكبير وحرصها الشديد على استمرارية المجلة.

ختامًا، نرحِّب بجميع الباحثين والمهتمين وبدراساتهم وبحوثهم، وندعوهم جميعا إلى الانخراط في هذا المشروع العلميّ والإسهام فيه، متطلّعين إلى أن تكون مجلة اللساني إضافةً نوعيّة في حقل الدِّراسات اللّسانية، ومنارة معرفيّة مشعَّة على المستوى العربي والدَّولي.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

أ.د. حافظ إسماعيلي علوي

سياقات تلقي سوسير الجديد

أ.د. مصطفى غلفان

كلية الآداب عين الشق

جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء، المملكة المغربية

m_ghelfane@yahoo.fr

https://orcid.org/0009-0007-2123-9802

الملخّص

يرتكز هذا البحث على تحليل تلقي الفكر اللساني لفرديناند دي سوسير من خلال «دروس في اللسانيات العامة»، مبرزًا التحولات المنهجية والمعرفية التي شهدها هذا التلقي منذ نشر العمل عام 1916 إلى اليوم. يُبيّن البحث أن النص المنشور لا يعكس بدقة فكر سوسير الأصلي، بل هو بناء مركّب أعدّه بالي وسيشهاي انطلاقًا من محاضراته، مما أدى إلى ما سُمي لاحقًا بـ«لغز سوسير».

ينقسم التلقي إلى مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى تمثلت في قراءة «سوسير الدروس»، حيث تركز الفهم على الجوانب البنيوية للغة، في حين شهدت المرحلة الثانية، منذ خمسينيات القرن العشرين، بروز «سوسير الجديد» مع اكتشاف دفاتر الطلبة والمخطوطات الأصلية، ما أتاح إعادة تأويل مفاهيم مركزية مثل العلامة، والنسق، والاعتباطية. كما نوقشت إشكالية الهوية الفكرية لسوسير بين استمرارية مع اللسانيات التاريخية وقطيعة إبستمولوجية مع المناهج السابقة.

يخلص البحث إلى أن تلقي فكر سوسير لم يبلغ بعد مستوى التصور النظري النسقي المتكامل، رغم ثراء المساهمات التأويلية، ويؤكد على الحاجة إلى تجاوز القراءة التفسيرية نحو استثمار مفاهيمه في التحليل اللساني الإجرائي. بذلك، تبقى لسانيات سوسير مشروعًا مفتوحًا، متجدّدًا، وغير مكتمل.

الكلمات المفاتيح: دروس في اللسانيات العامة- السوسيرية الجديدة- التلقي العلمي- المخطوطات اللسانية

CONTEXTS OF THE RECEPTION OF NEO-SAUSSUREANISM

Prof. Mostafa Ghelfane
Faculty of Letters, Aïn Chock
Hassan II University – Casablanca, Morocco
m_ghelfane@yahoo.fr
https://orcid.org/0009-0007-2123-9802

ABSTRACT

This study analyzes the reception of Ferdinand de Saussure's linguistic thought as presented in his seminal work Course in General Linguistics, highlighting the methodological and epistemological shifts in its interpretation since the book's publication in 1916. The research demonstrates that the published text does not faithfully reflect Saussure's original ideas, as it was compiled by Bally and Sechehaye based on lecture notes, resulting in what has come to be known as "the Saussure enigma".

The reception is divided into two major phases: the first centered on the reading of "Saussure of the Course", emphasizing structuralist features of language; the second phase, emerging in the 1950s, introduced the notion of a "new Saussure" following the discovery of student notebooks and original manuscripts, which enabled a reinterpretation of key concepts such as the sign, system, and arbitrariness. The study also addresses the debate on Saussure's intellectual identity——whether he represents continuity with historical linguistics or constitutes an epistemological rupture.

The paper concludes that the reception of Saussure's work has yet to achieve a fully integrated theoretical framework, despite the richness of interpretive contributions. It underscores the need to move beyond hermeneutic readings toward the practical application of his concepts in linguistic analysis. Thus, Saussurean linguistics remains an open, evolving, and unfinished intellectual project.

Keywords: Course in General Linguistics- New Saussureanism- Linguistic Manuscriptsstandardization.

تمهيد:

ما فتِئ كتاب **دروس في اللسانيات العامة** المنسوب إلى سوسير (1857–1913) Saussure بعد قَرْن من الزَّمان على صدوره، يُؤرق الدَّارسين. ولعلَّ ما يجعل الدارسين يتمسكون بالبحث عن سوسير ليس عمق تصوراته باعتباره بدأ التحليل اللغوي من عتباته الأولى مُقْتحِمًا إشْكالات لغوية كانت تبدو لـمُعاصِريه وسابِقيه بَديهية، بل لأن تلقي لسانيات سوسير لم يتِم حتى اليوم في سياق طبيعي. فنحن أمام لغز دو سوسير يتغذى اليوم أكثر من الأمس من قصة تلقي فريدة لإرث الرجل تحول إلى موضوع يشغل الدارسين (Bouquet, 2003). فليس لدينا حتى اليوم ما يتيح تلقي لسانياته والولوج إليها مباشرة (Depecker, 2012) وهي اللسانيات التي لم تُعرف إلا من خلال نص **دروس** الصادر سنة 1916، الذي وضعه شارل بالي وألبرت سيشهاي نيابة عن سوسير. وكان عدم الولوج مباشرة إلى فكر الرجل وراء الجدل والغموض اللذين ظلا يلفانه، ويَحُثان على التَّساؤل الـمُسْتمر عن هوية لسانياته، ومدى صدقية كتاب **دروس** في التعبير عنها.

وحين نمعن النظر في المسار العام لتلقي سوسير، سنجد أنفسا أمام صور متنوعة من التلقي يبرز كل منها واجهة من واجهات الرجل:

- سوسير الأكاديمي الـمُقدَّم في دروس في اللسانيات العامة،
- سوسير البنيوي كما فهمه تروبتسكوي Trubetzkoy وياكبسون Jakobson وهلمسليف Hjelmslev وليفي ستراوس Lévi–Strauss ولاكان Lacan وغيرهم.
- سوسير السري Le clandestin صاحب الجناس التصحيفي Anagrammes الذي كشف عنه ستاروبنسكي Starobinski في Les mots sous les mots.
- سوسير المخطوطات التي نشرها روبرت غودل Gödel وأدولف أنغلر Engler ودو مورو De Mauro وأماكر Amacker وكوماتسو Komatsu وميجيا Mejia وگمبارارا Gambarara.

وطبيعي أن يكون لكل تلق إشكالاته وقضاياه الخاصة به (Gadet, 1989). ويبدو أن تلقي لسانيات سوسير خضع لثلاثة عوامل أساسية هي:

- زمان التلقي
- منظور التلقي
- طبيعة نصوص التلقي.

وزمان التلقي هو الحقبة الزمانية التي تم فيها التلقي، بينما نقصد بمنظور التلقي السياق المعرفي الذي تمَّ من خلاله تلقي فكر معين. وندرج ضمنه مجمل الإشكالات المعرفية الرائجة في البحث اللغوي وغير اللغوي، عند معاصريه ومن جاء بعده. أما طبيعَة النُّصوص فنقْصِد بِها الشَّكل المادي للإرْثُ الفِكْري الذي تمَّ من خلاله التلَقي. فتلقي نص **دروس** يختلف تَمامًا عن تلقي سوسير من خلال النصوص المنسوبة إليه أو إلى طلبته التي ستنشر ابتداء من 1957. وتأسيسًا على ما سبق، يمكن تقسيم تلقِّي سوسير إلى مرحلتين أساستين: **مرحلة سوسير دروس** و**مرحلة سوسير الجديد**.

1. مرحلة دروس

تبتدئ هذه المرحلة غداة صدور **دروس** لتمتد إلى منتصف القرن العشرين تقريبًا، وهي تعد الأقرب إلى سوسير زمنيًا وفكريًا من حيث إنها تضم خليطًا من المتلقين، بعضهم تتلمذ عليه في باريس وجنيف أمثال: مييه Meillet وگرامون Grammont وبالي Bally وسيشهاي Sechhaye، وبعضهم عاصره مثل، شوخاردت Schuchardt ويسبرسن Jespersen وفندرييس Vendryes، وبعضهم كان قريبًا جدًا من زمانه مثل بلومفيلد Bloomfield.

لم يحصل تلقي **دروس** في فراغ فكري، وإنَّما يجِد جذوره في المسار المذهل الذي عرفه اسم سوسير الذي لم يكن اسمًا مغمورًا فكريًا. سوسير هو أولًا مؤلف مذكرة في نسق مُصَوِّتات الألسن الهندية الأوروبية الأولي المنشورة سنة 1879 التي تضمنت فرضيات غير مسبوقة في مُصَوِّتات الألسن الهندية-الأوروبية القديمة، مِمَّا حذا بأنطوان مييه Meillet إلى وصف المذكرة» بأنَّها أعْظمُ عمل أُنْجِزَ في الفيلولوجيا المُقارِنة (Meillet, 1913, p. 123) «وظل الإعجاب بها قائمًا في كل المصادر التي أرَّخت للتحولات النظرية في الفكر اللغوي الحديث. بحيث «تُشكِّل قراءتها إحدى المغامرات الفكرية الأكثر إثارة في الأدبيات الهندية-الأوروبية؛ وهي مغامرة ربَّما

ظَلَّت بدون نظير حتى سنة 1935 تاريخ صدور دراسة بنڤنيست حول الجذر في الألسن الهندية–الأوروبية». (Lepschy, 1966, p. 45) وبذلك يكون تلقي **دروس** استمرارًا للتلقي الواسع الذي عرفته **المذكرة**، واسم سوسير الذي كان معروفًا في الوسط الجامعي الفرنسي لاسيما في باريس حيث درس إلى جوار كبار اللغويين أمثال بريال Bréal ودارمستتر Darmesteter وترك انطباعًا طيبًا لدى جيل كامل من طلبته أمثال ميه Meillet وكرامون Grammont وباسي الذين سيكون لهم لاحقا شأن كبير في اللسانيات الفرنسية الحديثة.

واتسم تلقي دروس في هذه المرحلة بِما يَلي:

1 – مشاركة كبار لسانيي الحقبة في تقْديم عروض وتقارير حول نص دروس كما هو معمول به في الدَّوريات الـمُحْكمة، ومن أبرز الـذين كتبوا عن دروس: ميه (Meillet, 1916) وشوخاردت (Schuchardt, 1917) وگرامون (Grammont, 1917) وسيشهاي (Sechehaye, 1917) وفندريس (Vendryes, 1921) وبلومفيلد (Bloomfield, 1923) ويسبرسن (Jespersen, 1927). (انظر هذه العروض في: Normand et autres 1978).

2 – تنوع الـمرجعيات اللغوية التي تم من خلالها تلقي **دروس**.

3 – شبه إجْماع على الإشادَة بالقيمَة الـمنهجية لـمضامين **دروس** وأهَميتها في ضبْط معالم البَحْث اللغوي الحديث وتجديد أسسه.

4 – «الاهتمام بثنائيتي: لسان/كلام (Langue/Parole) وتزامن/تعاقب Synchronie/diachronie اللتين تبرزان كمعطيين مركزيين ضمن عناية الدارسين بإشكالية تأسيس اللسانيات العامة.

ويبدو أن السياق المعرفي العام لم يكن يسمح بتلقي لسانيات سوسير في أبعادها التصورية والمنهجية الجديرة بها، فلم يحقق نص **دروس** في بداية الأمر أي اختراق غير عادي، لأن المتلقين وقتها إلا القليل منهم، لم يدركوا بِحكم مرْجعياتِهم الفكرية عُمْق مراميه النظرية والـمنهجية وأهَميتها في إرساء لسانيات جديدة، وهو ما يدفع إلى القول بأنَّ تلقي دروس مبكرًا عاقته تصورات حقبة لغوية هيمنت عليها اللسانيات التاريخية. ويمثل مَيِّيه (والتاريخيون الألمان) نموذجًا لهذه الرؤية التاريخانية التي تجاهلت الأفق النظرية والمنهجية عند سوسير بذريعة إهماله الشروط التاريخية

والاجتماعية في معالجة اللغة. (انظر تحليلنا المفصل لتلقي سوسير عند ميبه: غلفان 2016 أ، ص.33–39)

ويظهر أن ميبه أول من تَحدَّث عن **دروس** (Meillet, 1916) مُنبِّهًا إلى الظروف الاستثنائية التي أُعِدَّ فيها الكتاب باعتباره دروسًا ألقيت على طلبة مبتدئين لم تكُن مُوجَّهة للنَّشْر ولا مُهيَّأة له، وأنه ليس إلا صياغة لتصورات سوسير قام بها بالي وشيسهاي، وأن سوسير على قيد حياته كان لا محالة سيرفض نشر هذا الكتاب. وكان لإشارة ميبه إلى العلاقة غير العادية بين الكتاب ومؤلفه أَثَر سلْبي على تلقي سوسير؛ إذ قللت من قيمة **دروس**، وقلَّصت من دوره في اللسانيات الفرنسية الحديثة (Mounin, 1972) لاسيما إذا استحضرنا مكانة ميبه العلمية في الأوساط الجامعية.

لقد حصر ميبه على الرغم من درايته الدقيقة بتفاصيل لسانيات سوسير نظْرته إلى **دروس** من خلال حضور المعطى الاجتماعي في تحليل الظاهرة اللغوية وتحديدًا البحث عن الشروط التاريخية والاجتماعية في تطور الألسن التي أهملها سوسير على حساب وصف اللسان المجرد. ويرى ميبه أن **دروس** لا يتضَمَّن أي نظرة عامَّة عن الـمقولات النَّحْوية إلا ما كان من بعْض الـمَبادئ العامَّة القَليلَة جِدًا، وأن ما في الكتاب مجرد مَجموعة من وجهات النَّظر التي تُنير طريقَ الـمسائل الـمعروضة، وتترك للقارئ فُرصةَ مُتابَعتِها. واكتفى ميبه بالإشارَة إلى أنَّ الفِكْرة الجوْهرية في الكتاب تَتمثَّل في القَوْل: إنَّ موضوع اللسانيات الوحيد والحقيقي هو اللسان في ذاته ولذاته. ويجسد تقديم ميبه تَحفظًا صريحًا واحْتِراسًا واضحًا إزاء مَضامين **دروس** إنْ لم نقُل بأنَّه رفَض أقْسامًا واسِعة منه بسُكوتِه التَّام عنِ الإشارَة إلْيها، بله الخوض في تفاصيلها.

وليس مُفاجِئًا أن يتَحفَّظ ميبه على نص **دروس** بالنظر إلى اخْتِلاف منْظور الرَّجُلين. فاللسانيات عند ميبه «جزء من علم الاجتماع، واللغة البشرية تستند ككل ظاهرة اجتماعية إلى سلسلة لا نِهاية لها من وقائع الـماضي. أما سوسير فبالرغم من تأكيده أهَمية العَوامِل الخارجية في اللُّغة [كالتاريخ والـمجتمع]، فهو لم يهتم بها في ذاتِها، وإنما كان يُلِحُّ على ضرورة اتباع مُقاربة داخلية للسان لا تستند إلى مُعْطيات خارِجة عن نسق اللسان نفسه.

إلاَّ أنَّ ما لا يـمكن اسْتِيعابه جيِّدًا في تقديم ميبه هو حصْره **دروس** في ثنائيتين فقط

(لسان/ كلام) و(تزامن/ تعاقب)، وسُكوته التَّام عن قيمَة باقِي مُكوِّنات الـمنْظومَة النَّظرية والـمنهجية. وحتىَّ تقْديم الثنائيتين عزل عن النَّسَق التَّصوري العام، فلم يُشِر مييه إلى ما في **دروس** من مفاهيم مؤسِّسة وجوهرية مثل تَحْديد موضوع اللسانيات والنَّسق، واعْتِباطية العلامَة، ومفْهوم القيمَة وغيْرها، فضْلًا عن القَضايا الـمنهجية العامة الـمتعلِّقة باستقلالية اللسانيات، سواء في سياق تكوين عِلْم السيميولوجيا أو في علاقة اللسانيات بغيرها من العلوم الإنسانية. وكان روي هاريس Roy Harris (هاريس، 2016) على صواب حين أشار إلى أنَّ سوسير لم يُفْهَم من أقرب الباحثين إليه «إذ أخْفق مييه في فهم برنامج سوسير الطموح جدًا الخاص باللسانيات التزامنية [...] ولم يفْقَه في عرضه لكتاب **دروس** لا الـمضامين النظرية للتـمييز بين اللسان والكلام، ولا الشيء الأساس جدًا وهو فلسفة سوسير في العلوم» (ص. 95).

قد يبدو موقف مييه من نص **دروس** غير مفهوم بالنظر إلى العلاقة الخاصة التي ظلت تربط سوسير بمييه، إذا لم نستحضر السياق الذي يندرج فيه تقديمه. نلمس من جهة، قوة كلمته في تأبين سوسير (فبراير1913)، حيث أشاد بمستواه العلمي المذهل وبالقيمة الإضافية لدروسه في باريس وجنيف، ومن جهة ثانية، نشعر بفتور سطور الورقة التقديمية لكتاب **دروس**. ولهذا التحول مبرران: موضوعي وذاتي. يتجلى الموضوعي في أن **دروس** صدر في خضم نقاش وجدل حادين بشأن الإطار الـمعرفي الذي يتعين أن تدرج فيه اللسانيات، فيما يخص طبيعة موضوعها، والطرائق الـمنهجية التي ينبغي اتباعها في دراسة اللغة. كان البحث اللغوي وقتها منقسمًا بين رؤيتين:

- رؤية اجتماعية تعتبر اللسان حدثًا تاريخيًا مما يَجعل اللسانيات مَجالًا اجْتماعيًا بامتياز. تزعم هذا الاتجاه مييه وفندريس صاحب كتاب اللغة. وموقف مييه هو تطوير نوعي لموقف ويتني Whitney وشوخاردت وأقطاب اللسانيات التاريخية في ليبزغ الألمانية.
- رؤية نفسانية تعتبر أنه لا مَجال لتحقيق علمية اللسانيات دون اعتبار اللغة واقعة نفسية، لأنَّ العَلاقة بين اللُّغة والفِكْر أقْوى وأوْضَح من أيَّة علاقة أخرى بين اللغة والـمجالات الإنْسانية الأخْرى، ومن ثمَّ فإنَّ اللسانيات يجب أن يؤطرها علم النفس. وقد دافع عن النزعة فـان جينيكن (Ginneken, 1907) وسيشهاي (Sechehaye, 1908).

ويظهر المسوغ الذاتي من خلال توتر العلاقة بين بالي وميه، بعد وفاة سوسير. فقد أشار بوكيه (Bouquet, 2012) إلى أنَّ نشْر المحاضرات صاحبته مؤامرة تُجسد رغبة بالي القوية في الهيمنة على إرث سوسير. فقد أعْرب ميه عن نِيَّته في نشْر ملحوظات الدروس كما دوَّنَها الطالب بول روكَارد Paul Regard الذي كان على عتبة مناقشة أول أطروحة جامعية تندرج في إطار الـمبادئ اللسانية الجديدة التي لقنَّها سوسير. لكن بالي عارض بقوة الفكرة ليتخلى ميه عن مشروعه.

وموقف ميه المتحفظ من **دروس** يقابله موقف الذي أقرَّ بِما يدين به إلى سابير Sapir وسوسير فيما حصل من تَحولات تصورية ومنهجية إيجابية بشأن تَحديد موضوع اللسانيات (Bloomfield, 1923, 1926). فقيمة **دروس** حسب بلومفيلد تتمثل في استدلال سوسير الواضح والدقيق على الـمبادئ الأساس التي تتأسس عليها اللسانيات. وعلى الرغم من هذا الثناء، فإن بلومفيلد أشار إلى أنَّ تصورات سوسير تفْتقر إلى نظرية في علم النفس، وأن ما في **دروس** لا يتعدَّى بعض المفاهيم النفسية الـمبتذلة وأنه لا يُقدِّم أية أرضية تصورية عن علم الأصوات الذي يَحتاج إليْه اللساني.(Normand et alii, 1978, p. 198).

قد تكون ملاحظات بلومفيلد وملاحظات ميه صائبة من منظور معرفي معين، لكن سوسير في بحثه عن أُسس عامَّة لبناء لسانيات جديدة لم يكُن في حاجَة إلى نظرية في عِلْم النَّفس أو عِلْم الاجتماع الَّذي ألح عليه ميه؛ إذ لم يكن تفسير الآليات النفسية والاجْتماعية والتاريخية لاشْتغال اللسان عِنْد الفَرْد والجماعَة ضمن هواجس سوسير واهتماماته في **دروس**، وإنَّـما كان يسعَى في الـمقام الأوَّل إلى اسْتِقلالية اللسانيات بتحديد طبيعة موضوعها والطرائق المنهجية التي تضمن إثبات هذه الاستقلالية.

وعمومًا لم يحقق تلقي **دروس** أي اختراق نظري أو منهجي؛ إذ لا أحد كان مهيأً لإدراك الأبعاد التصورية والـمنهجية المجدِّدة عند سوسير. لقد كان معاصروه غير قادرين على استيعاب ما خامر سوسير من شك وانتابه من ارتياب وتردُّد في علمية اللسانيات برمتها، ابتعد عن عصره ليصبح تدريجيًا سيد حقيقة خاصة به جعلته يرفض كل ما كان يلقِّن ويكتب في موضوع اللغة (Benveniste, 1966, p. 37). وحتى أقرب أصدقائه وزملائه وطلبته أمثال، ميه وبالي وسيشهاي لم يكونوا قادرين على مسايرة فكره، لا اختلافًا معه أو عداء له، بل لأنَّهم لم يفهموا غايات صنيعه. »إنَّها دراما العُزلة

العلمية التي انتبه إليها جميع الذين عايشوا سوسير دون أن يفهموه» (Mounin, 1967, p. 20)

لكن هذا الوضع سرعان ما سيتغير؛ إذ عرفت نهاية العشرينيات موجة من المُتلقين أو المؤولين الجدد كما يسميهم (هاريس، 2016) وهم الذين ابتعدوا عن التأويل المباشر لِنص **دروس** مكتفين باستلهام مفاهيمه الكبرى. ويبرز هذا المعطى في تلقي أعضاء حلقة براغ والغلوسيماتية الذين وجدوا في سوسير دروس رائدًا للسانيات كانت تبحث لنفسها عن نَفَس جديد يُخْرجها من مأزق المنهج المقارن والتاريخي.

وعلى الرغم من أن اللسانيات الناشئة ممثلة في تروبتسكوي وياكبسون وهلمسليف ومارتينيه Martinet وغيرهم كانت الأقرب تاريخيًا وتصوريًا إلى سوسير، إلا أن تلقي سوسير كان انتقائيًا؛ إذ انحصر تعامل تروبتسكوي في مبادئه 1939، مع سوسير في حدود بعض المفاهيم كالعلامة اللغوية والتمييز بين اللسان والكلام والتقابلات، وذلك في سياق إيجاد أرضية تصورية لتسويغ مفهوم الفونيم (الوحدة الصوتية)، والتمييز بين علم الأصوات والفونولوجيا. ولم يَحذ هلمسليف عن هذه الرؤية الاختزالية، فأحال على تصورات سوسير مبكرًا (Hjelmslev, 1928)، واقفًا عند مفاهيم محددة كاعتباطية العلامة ومفهوم النسق ومفهوم اللسان، فأعاد تأويلها مقترحًا لها مصطلحات جديدة مستعملًا تعبير expression بدلًا عن دال، ومضمون contenu بدلًا عن مدلول، وخطاطة schéma، واستعمال usage لتوسيع مفهوم اللسان عند سوسير. (Hjelmslev, 1942)

وتميز تلقي **دروس** بصفة عامة، بتأويل لسانيي الحقبة وغيرهم من الدارسين كل منهم على حدة، محاولين أن يَجدوا في بعض تصوراته ضالتهم النظرية والمنهجية، بينما أُهْمل مشروع اللسانيات السوسيرية في صورتها العامة، لتختزل في ثنائيات معزولة ومستقلة عند هذا اللساني أو ذاك. وتجدر الإشارة إلى أن تلقي **دروس** خارج حقل اللسانيات أسهم في إعادة صياغة أبرز مفاهيم سوسير، لتحرز نتائج نظرية ومنهجية مُذْهِلة مثلما حَصل في الأنثروبولوجيا والسيميولوجيا والفلسفة والنَّقد الأدبي... نذكر أسْماء كلود ليفي ستروس ولاكان Jacques وميرلو بونتي Maurice Merleau–Ponty من بين آخرين. كما لم يكن لفكر بارط Roland Barthes، ولا لفكر گريـماس Algirdas Julien Greimas أن يكون ما هو عليه دون **دروس**. (أريفيه،

2009، ص.34). لقد دفع هؤلاء وغيرهم بسوسير إلى واجهة الفكر الإنساني الحديث ليحتل صدارته، ويصبح نص **دروس** مصدرًا لا محيد عنه ضمن الحركة البنيوية. ولئن كشفت مرحلة سوسير دروس عن جزء أساسي من تصورات **سوسير**، فليس لأن متلقيه فهموا النسق النظري العام الذي أراد الأستاذ أن يبلغه في تعاليمه، وإنما لأنَّهم وجدوا فيه تصورات رئيسة ونيرة وجديدة تلائم ما تشكَّل لديهم من تصورات خاصة، ولأنَّ اسم سوسير مؤلف **دروس** كان اسْمًا عزيزًا ومُحترمًا يقدِّره كبارهم (Quijano, 2005, p. 8)

2. تلقي سوسير الجديد

سيعرف تلقي لسانيات سوسير مسارًا جديدًا في سياق مقاربة فيلولوجية كانت الغاية منها توثيق نص **دروس** في ضوء مصادره الـمخطوطة. وكانت البداية حين نشرَ روبرت غودل في منتصف الخمسينيات نصوصًا تضمَّنت مَجموعة من ملحوظات سوسير في اللسانيات (Godel, 1954)، وبعده نص مقدمة دروس العام الثاني وفق ما دونه أحد طلبة سوسير (Saussure, 1957). وتوجت الأبحاث الفيلولوجية بصدور مؤلف غودل المصادر المخطوطة لدروس في اللسانيات العامة (Godel, 1959). كما نشر رودولف أنغلر مصنفًا عرف بالطبعة النقدية لدروس في اللسانيات العامة (Engler, 1967–1974) تضمن نصوصًا غير منشورة من قبل تعود إلى سوسير وطلبته. ونشر أيسوك كوماتسو Komatsu (Saussure, 1993 et 1996) مؤخرًا النصوص المدونة في دفاتر بعض الطلبة الذين استمعوا إلى دروس سوسير في اللسانيات. ومع مطلع القرن الحالي، تعزز تلقي سوسير بظهور مؤلف آخر لسوسير: **كتابات في اللسانيات العامة** (Saussure, 2002) يضم مسودات مخطوطات عُثر عليها سنة 1996. ولقي الكتاب الجديد إقبالًا لا يقِل عما حظي به **دروس**؛ إذ ترجم في أقل من عقد من الزمان إلى عشرات الألسن الأجنبية. وتميز تلقي سوسير الجديد بجملة من الملامح أهمها:

- إيضاح جوانب الغموض والالتباس في نص **دروس**.
- إعادة تأويل الثنائيات الشهيرة.
- تقديم لسانيات سوسير كمنظومة متكاملة قابلة لأن يُنظر إليها في سياق الإنجازات التي حققتها اللسانيات خاصة بعد بروز النحو التوليدي وتيارات أخرى مثل، تحليل الخطاب والتداوليات.

- مُحاولَة إدْماج تصورات سوسير في خِضَم تحولات اللسانيات وانفتاحها على فلسفة اللغة العادية والمباحث الدلالية والتداولية والتأويل بكل أبعاده وجوانبه اللغوية والاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية.

وكان للنَّهج الفيلولوجي الذي قام عليه هذا التلقي وما ترتب عليه من تأويلات جديدة نتائج أبرزها:

- العودة القوية إلى سوسير ونصوصه بشكل لافت للنظر.
- إغناء مضامين نصِّ **دروس** بالعديد من النصوص الـمُكملة له.
- خلخلة كثير من الأحكام والـمواقف إزاء لسانيات سوسير.

وأصبح البحث في هذه المحاور هدف مريدي لسانيات سوسير في إطار ما أصبح يعرف بالسوسيرية الجديدة La linguistique néo-saussurienne. التي توسَّعت دائرتها لتجد لها أتباعًا ومُريدين في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وإسبانيا وروسيا وصولًا إلى اليابان وكوريا وكندا والأرجنتين والبرازيل وكولومبيا[1].

ويستند تلقي سوسير الجديد إلى رؤيتين منهجيتين: رؤية بنيوية وأخرى هيرمينوطيقية (تفسيرية).

يعتبر عدد من أتباع السوسيرية الجديدة أن تصورات سوسير وتأملاته في اللغة تُـجسد نسقًا نظريًا مُغْـلَقًا تتعالق فيه باقي مفاهيم البناء النظري حول مفهوم مركزي هو مفهوم الاعتباطية باعتباره «بناء نظريا يسْمح بأن يأخذ في الحسبان كل الازدواجيات اللغوية dualités، وينظم جميع الثنائيات السوسيرية dichotomies في كل متماسك. وتعبر الاعتباطية فعلًا عن الطريقة التي تتأسس بها باستمرار الـمطابقات اللغوية Identités linguistiques من الوجهة التعاقبية والوجهة التزامنية على حد سواء» (Amacker, 1975, p. 84). أما أصحاب الرؤية الهيرمنوطيقية فيذهبون إلى أن تصورات سوسير تمثل نسقًا مفتوحًا تقيم عناصره علاقة جدلية وحركية تضفي

(1) نذكر أسْماء أبرز الباحثين المهتمين بلسانيات سوسير: وگابرييل بيركينيو Gabriel Bergougnioux فرانسواز گادي Françoise Gadet وكلودين نورماند Claudibe Normand وبيير كوسا Pierre Caussat وميشال أريفيه Michel Arrivé وسيمون رفائيل Simon Rafaël وجوهان فيهر Johann Fehr ولودفيش ياجر Ludwig Jäger ودانيال كمبارارا Daniele Gambarara وروي هاريس Roy Harris ومايجا كويخانو Mejia Quijano

عليه مرونة إبستمولوجية تجعله قابلًا للتأويل المتعدد والاندماج في صلب أحْدث النظريات اللغوية مثل، الـمباحث التداولية وفلسفة اللغة واللسانيات المعرفية ولسانيات النص. ومن أبرز الـمدافعين عن هذه الرؤية: راستييه Rastier وبوكيه Bouquet وفوندرلي Wunderli وياجر Jäger وغيرهم.

3. القبض على سوسير

يطرح تلقي سوسير الجديد إشكالات منهجية لم يُلتفت إليها في المرحلة السابقة. نَحن نعلم أنَّ نصَّ **دروس** منذ نشره سنة 1916 اعتبر عمَلًا œuvre مُتميزًا بِما تَحْمله كلمة عمل من معنى. (Milner, 2002, p. 17) غير أنَّ أيَّ عمل سواء في الـمجالات الفنية أو الأدبية أو العلمية لا يُعدُّ كذلك إلا حين يكون قابلًا لأنْ يُنْسَب في أدقِّ تفاصيله إلى مُؤلِّفه. وبديهي أنَّ أول مُقوِّم العمل بالمعنى السَّابق غير متوافر في **دروس سوسير**. فالنص أيًا كانت طبيعته يستمد عادة قيمته ومشروعيته المعرفية من المضامين والأفكار التي يعبر عنها وليس من شيء آخر(Normand, 2000)، بيْنما اسْتَمدَّ نصُّ **دروس** شرعيتَه التاريخية والمعرفية من مُؤلِّف لم يكتب منه سطرًا واحدًا. ولم يكن سوسير مجرد مؤلف، ولكنه النص نفسه (Trabant, 2005, p. 114). ثم إنه لا يمكننا أن نتحدث عن مؤلف لدروس شفوية إلاَّ إذا كان الأمْر يتعلق بِمؤلف خيالي تمَّ خلقه كشخصية خيالية؛ سوسير الذي ابتكره بالي وسيشهاي كمؤلف لتجانسية Homogénéisation خطاب نشرة 1916 (Bouquet, 1997, p. III) وبذلك يصبح نص **دروس** مُشْكِلًا لا بِمضامينه وتصوراته فقط، وإنَّما بطبيعته الفريدة كنص، التي تَطْرح تساؤلات تَمسُّ علاقة المُؤلِّف بعمله: من هو مؤلف نص دروس: سوسير أم بالي وسيشهاي؟ أي معنى لاسم سوسير كمؤلف؟ وما علاقة فكره بنص لم يكتبه؟ (Jäger, 2003)

ولا يغيب عن ناظِر كل من يعود إلى أدبيات تلقي سوسير الجديد حقيقة جوهرية تتمثَّل في أنَّ كلَّ ما يتعلَّق بلسانياتِه يعُجُّ بالتَّناقض والغُموض وسُوء الفهْم وهو ما يدْفع إلى التَّساؤل القَلِق: كيف نستطيع القبض على لسانيات لم يرسم صاحبُها ملامِحها ولم يصغها صياغة مكتملة ونهائية؟ أعلن جورج مونين Georges Mounin غداة صدور مؤلف غودل(Godel, 1959) أنَّ قراءة سوسير باتت مشكلة حقيقية. (Mounin, 1968,

p. 17). ولئن كان تلقي سوسير الجديد يبدو أغنى تصوريًا ومنهجيًا، فإن القراءات الـمعاصرة المترتبة على هذا التلقي تُقدِّم لنا من حيث تدْري أو لا تدْري سوسير مُلْغِزًا énigmatique ومُقْلِقًا (Parret, 2009) ومثقلًا بالأسئلة: من هو سوسير الحقيقي أو سوسير الأصلي؟ أين تتجلى لسانيات سوسير الحقيقي؟ هل هو سوسير عالم النحو الـمقارن الـمتألق في **الـمذكرة**؟ أم سوسير الجناس التصحيفي Anagrammes؟ أم سوسير محلل الخرافات والأساطير الجرمانية؟ أم هو أخيرًا سوسير اللسانيات؟ لكن أيَّة لسانيات نقصد؟ أهي لسانيات **دروس** أم لسانيات الـمصادر الأصول أم لسانيات **الـماهية الـمزدوجة للغة** وباقي الـمقاطع fragments الـمنشورة مؤخرًا؟

4. سوسير ضد سوسير

التصقت بسوسير في سياق مرحلة التلقي الجديد مَجموعة من الأوصاف مثل: سوسير الحقيقي le vrai Saussure وسوسير الخيالي Le Saussure fictif وهما العبارتان اللتان استعملهما ياجرJäger وأصبحتا متداولتين في أدبيات تلقي سوسير الجديد. وسوسير الحقيقي هو سوسير الـمصادر الأصول لدروس في اللسانيات العامة ونصوص أخرى له، بينما سوسير الخيالي هو سوسير **دروس** الذي صنعه بالي وسيشهاي والذي لا يمثل إلا جزءًا يسيرًا من سوسير الحقيقي(Yong Ho Choi, 2002). ونصادف عبارات أخرى مثل: سوسير الـمُعدَّل (modifié) وسوسير الـمُحَسَّن وسوسير الجديد الـمُحسَّن. (جاكسون، 2008، ص. 30–35). وهناك اليوم من يرحب ضمن الـمسار التاريخي لنصوص سوسير غير **دروس** بسوسير تكاملي جديد يكون أفضل من سوسير البنيوي القديم. (هاريس، 2003/ 2016، ص. 23)

غير أن الدعوة إلى سوسير وتحيين Actualisation تصوراته لا يَحِب أن يحَجب عنَّا الوضعية الـمُفارِقة paradoxale التي وجدت فيها اللسانياتُ السوسيرية الجديدة نفسَها. فليست العودة إلى سوسير كما قد يفهم لأول وهلة دعوة إلى إعادة قراءة **دروس** باعتباره نصًا تاريخيًا، وإنما هي عودة تقوم أساسًا على رفْض صريح لنص **دروس** كمصدر وحيد لتأويل تصورات سوسير، بل إن تاريخ تلقي سوسير سابقًا ليس في نهاية المطاف سوى تاريخ خطإ كبير (Trabant, 2005, p. 118). الخروج من الظرفية الصعبة التي تعرفها اللسانيات اليوم تقتضي تلقي سوسير من خلال قراءة

نصوصه الأصلية لا إعادة قراءة **نشرة بالي**، لأن النص الذي قرأناه من قبل، أي: **دروس** هو مصدر هذه الأزمة (Gambarara, 2005, p. 29). ولا يستند التلقي الجديد على نص **دروس الذي وضعه بالي وسيشهاي**، وإنما على ركام ضخم من نصوص سوسير وطلبته التي نشرها غودل وأنغلر ودومورو وأماكر وكوماتسو وكمبارارا وكويخانو. نحن مضطرون للالتفاف على سوسير نفسه، لأن البحث عن سوسير الحقيقي يعني الرجوع إلى نصوص سوسير وطلبته والتخلي عن سوسير **دروس** الذي يُجسِّد سوسير الـمزيف، (Trabant, 2005, p. 112) سوسير الثنائيات: لغة/ لسان ولسان/ كلام ودال/ مدلول وتزامن/ تعاقب وعلاقات سياقية/ علاقات استبدالية وقيمة/ دلالة. وبصفة عامة، كلما اعتُمد نص آخر غير نص دروس كان ذلك أفضل في تلقي سوسير وتأويل تصوراته باعتبار النصوص الأصلية تقطع الطريق على وساطة الـمتلقين الآخرين، وتتفادى التأويل الـمزدوج لتصوراته:

- تأويل الطلبة لخطاب أستاذهم وهم يدونون ما سَمعوه؛
- تأويل بالي وسيشهاي الـمقدم في **دروس**. (Petroff, 2004, p. 36)

ولا يسع الـمرء إلا أن يُلاحِظ الـمسافة التي باتت تفْصل يومًا بعد يوم العديد من الدارسين عن النسخة الشائعة Vulgate **لدروس**، وتبعدهم عنها باعتبارها رسخت تلقيًا مبسطًا وسطحيًا عن لسانيات سوسير. لكن هذا الـموقف من نص **دروس** يثير جملة من التساؤلات: أليست اللسانيات الحديثة في جزء كبير منها وليدة سوسير **دروس**؟ ما موضوع اللسانيات؟ ما علاقة اللسانيات بالعلوم الـمجاورة لها؟ ألا تتكون العلامات اللغوية من دال ومدلول؟ أليست العلامات اللغوية اعتباطية؟ أليس نص **دروس** هو مصدر مجمل الأدوات الإجرائية التي يقوم عليها التحليل اللساني الحديث مثل تقطيع واستبدال وتعاقب؟ ألا يقدم التمييز بين الـمنظور الآني والـمنظور الدياكروني إجراء مقبولًا في تحليل الظواهر اللغوية وغيرها؟

5. حدود التلقي الجديد

لا جدال في **أن** الـمقاربات الفيلولوجية المؤطرة للتلقي الجديد أسهمت في تَجاوز التناقضات التي يعُج بِها **دروس** بإيضاح ملابساتِها وأسباب حدوثها، وجعلت مشروع لسانيات سوسير قابلًا للفهم في سياق معرفي مـحدد. لكن ما يعاب عليها أنها

حصرت انشغالاتها الرئيسة في رصد علاقة التقارب أو التباعد بين **دروس** والمصادر الأصول، دون أن تكلف نفسها تقديم حصيلة نهائية تنهي الجدل حول مستويات هذا التقارب أو التباعد. ويبدو أن الفيلولوجية السوسيرية ما تزال بدورها سجينة رؤية ترى في **دروس** نواة لسانيات سوسير (Bouquet, 1998, p. III et IV)؛ ذلك أنَّ السوسيرية الجديدة تُهْمِل شيئًا جوهريًا- يتمثل في عدم عنايتها بالنسق النظري العام لـتصورات سوسير من حيث طبيعته وأسسه الإبستيمولوجية كما تجسدها كتاباته اللغوية برمتها وليس **دروس** فقط. وقلَّما اهتم التلقي الجديد بإشكالات لسانية صرف بحثًا عن أجرأة مفاهيم سوسير. لم يُهتم مثلًا، بإعمال مفهوم العلامة في التحليل التركيبي ورصد الجوانب الـمشتركة بينه وبين مفهوم الـمورفيم كوحدة دنيا في التحليل التركيبي عند التوزيعيين أو مفهوم الـمونيم عند مارتينيه Martinet:

- هل يعد مفهوم العلامة مفهومًا نظريًا عامًا أم مفهومًا إجرائيًا في تحليل الألسن البشرية أم خاصية نوعية مميزة للنسق السيميولوجي؟
- في أي مستوى من التحليل اللغوي يـمكننا أجرأة العلامة اللغوية؟ (Gadet, 1989, p. 20)
- كيف يمكن توظيف ـمفهوم العلامة اللغوية في التحليل الصرفي والتركيبي؟

نَحن نعرف أنَّ سوسير ميَّز بدقة بين بعض الـمصطلحات مثل: الكلمة mot والكيان اللغوي entité والوحدة unité والحد (CLG /Engler, 1, p. 148) فما هي مُسوغات هذه التسميات تصوريًا ومنهجيًا؟ وعلى أي أساس فرَّق سوسير بينها؟ ولِماذا فضل العلامة دون غيرها؟

ولم يهتم أتباع اللسانيات السوسيرية الجديدة بدراسة اعتباطية العلامة لـمعرفة نتائج تطبيقها في التحليل الصرفي والدلالي على أساس انعدام الصلة بين الدوال والـمدلولات داخل بنية الوحدات الصرفية من جهة أولى، وفي علاقتها من جهة ثانية بالحقول الدلالية وتحديد التصورات العامة. إن ما يُـفَسِّر وجود البدائل الصرفية (الألومورفات allomorphes) في التحليل الصرفي هو انعدام العلاقة الأحادية bijectives بين الـدال والـمدلول؛ إذ لا يكتفي دال واحد دائمًا بالارتباط بِـمدلول واحد اعتباطيًا والعكس صحيح؛ بل إنَّ دالًا معينًا غالبًا ما يرتبط في الوقت ذاته بِمدلولين مُختلفين أو أكثر. وقد يُعبَّر عن الـمدلول الواحد بدالين مـُختلفين أو أكثر (Touratier, 2006).

ومقابل إهمال الجانب التحليلي الإجرائي، انحصر البحث عن سوسير الحقيقي في الـمسارات التكوينية والتفسيرية لـ**دروس** أو الاقتصار على رصد تأثيراته الـعامة في الـمدارس اللغوية (حلقة براغ، هلمسليف وحتى شومسكي Chomsky وغيره...). ولهذا فما يُعاب على عمل أنغلر بالرغم من أهميته وقيمته التوثيقية الهائلة؛ أنَّه رتب نصوص نشرته النقدية جاعلًا من دروس مُنْطلقًا، بينما كان بإمكانه اعتماد دَفاتِر الطَّلَبة باعتبارها تراعي تَسَلْسل إلْقاء الدُّروس زمنيًا مِمَّا يسْمح أكثر برَصْد درجة التطابق أو الاختلاف بين نشرة بالي ومصادرها الأصول. وقد جعلت المقاربة الفيلولوجية نص **دروس** مركزيًا بينما لا يَحصل هذا الأمر عادة إلا في مَجال هيرمينوطيقا النُّصوص الدينية عامة والـمُقدَّسة منها خاصة. ولم تكن الـمصادر الأصول في حاجة إلى نص محوري، سواء تعلق الأمر بنص **بالي** أو بغيره، فليس لتعاليم سوسير الشفوية الواردة في **دروس** نص مركزي ووثوقيdogmatique إلاَّ نصًا غائبًا. (Rastier, 2012, p. 16) ويرى غودل أنَّه من الصَّعب جدًا فصل أية دراسة أو نشر نقدي للنصوص الأصلية لتعاليم سوسير في اللسانيات عن نشرة بالي. وإلا لن يجد قارئ الحواشي النقدية سوى شذرات معزولة عن سياقها الأصلي، ولن يكون لديه وسيلة للحكم في نطاق معين على التوزيع الجديد الذي يعكس فكرًا تمَّ في كل لحَظة تصحيح مقاربته. (Godel, 1959, p. 102). أما أنغلر فيرى أن الانطلاق من نشرة بالي يعني «أن ننطلق من الـمعلوم إلى الـمجهول، ومن النص الكلاسيكي إلى الـمصادر» (Engler, 2003, p. 19).

ولم يقف تلقي سوسير الجديد القائم على التحليل الفيلولوجي عند حدود البحث عن مسارات تكوين genèse خطاب غائب (خطاب سوسير) من خلال تتبع انتقال كلماته وجمله وأساليبه وطريقة تكوينها وبنائها للتثبت من صدقية نص دروس، وإنما أصبح يفرز اليوم قراءات تتَجاوز مستوى التَّمحيص والتثبت من صحته لتتحوَّل إلى نوع من الهيرمنوطيقا الـمؤسسة على التأويل الشخصي؛ إذ بات يُسْتخلص من **نصوص سوسير الجديدة** ما لم يفكر فيه هو نفسه. ويكفي أن نلقي نظرة على عناوين مقالات الدورية الخاصة بسوسير وتحمل اسمه. وتسقط القراءات التي يُجسد دو مورو Tullio De Mauro نَموذجها البارز في الـمأزق الذي وقع فيه بالي وسيشهاي من قبل حين حاولا إعطاء لسانيات سوسير صورة نِهائية تعكس نسقًا تصوريًا جاهزًا وتامًا، مُقْتَنِعيْن بأنَّ كل ما كان يتعيَّن على سوسير أن يقوله مُتضمَّن بشكل أو بآخر في **دروس في**

اللسانيات العامة. (Mounin, 1972, p. 67) والـمشكل الحقيقي في لسانيات سوسير اليوم ليس إعادةَ تكوين الصورة التَّامة والصحيحة عن الأستاذ (أي سوسير) أو البحثَ عن الـمادة الحقيقية للنسخة الرائجة أو أبْعد من ذلك، البحثَ عن انشغالاته العميقة. ما يهم اليوم هو مسارات اللسانيات التي انطلقت من سوسير وعنه تفرَّعت، والدَّور الذي لعبه نص **دروس** في تشْكيلها. لم يَعد الأمر يتعلق بالبحث عن سوسير وإنـما ينبغي أن نعالج مكانته في إبستمولوجية اللسانيات. (Calvet, 1975, p. 57)

6. لسانيات سوسير: استمرارية أم قطيعة؟

يكشف تلقي لسانيات سوسير في المرحلتين معًا عن مفارقة أساسية تتمثل في أن لسانياته لم تكن محط إجماع الدارسين. فبعضهم يرى أنها كانت مرتبطة بلسانيات سابقيه من أتباع الـمدرسة الـمقارنة ومعاصريه من النحاة الجدد، ولهذا يعد سوسير من الناحية التاريخية استمرارًا لتقاليدهم اللغوية. وقد أشار گرامون Grammont إلى هذا المعطى قائلًا: «ليس معنى هذا أنَّنا في كتاب **دروس** أمام تصورات جديدة تَمامًا؛ فليس هناك لساني جدير بِهذا الاسم كان يَجهل صحة التصورات التي عالجها سوسير؛ لكن لم يَحْدث أنْ قدَّمها أحدٌ من اللغويين في شكْل ثنائيات بِهذه الدرجة من الصفاء والدقة. ولا أحد غيره استطاع أن يقدمها بهذه الطريقة الـمتميزة» (Grammont, 1917). ويسير في الاتجاه نفسه سيشهاي (Séchehaye, 1940) أحد صناع نص **دروس** ملاحظًا أن الكتاب «يَحمل دون شك بصمات عصره، وأنه بعد أزيد من عشرين سنة من الجهود الكثيفة التي جددت الفكر اللغوي لا يُمكننا أن لا نشْعر بأنَّ عمل سوسير مرتبط في أصوله بالتَّصورات التي سادت في مدرسة النحاة الجدد الـمتجاوزة جدًا» (p. 1) ولا يختلف موقف المتلقين الجدد، أمثال ميلنر Jean–Claude Milner وبوكيه Simon Bouquet عما عبر عنه گرامون وسيشهاي؛ إذ لم يكن سوسير **دروس** سوى استمرار **لسوسير الـمذكرة** (1879)؛ لأنه «تقديم للشُّروط التَّصورية والـمنهجية العامة الَّتي تَجْعل النَّحوَ الـمقارن مُمكنًا علميًا ومنهجيًا» (Bouquet, 1997, p. 11) «ولعل ما يدعم الموقف السابق أنَّ عددًا من موضوعات **دروس** سوسير كان متداولًا ومعروفًا، كالقياس وتطور الأصوات والصيغ الصرفية والعلاقة بين اللسان والكتابة وتنوع الألسن وتقسيمها إلى فصائل وعائلات والـمسح الجغرافي للألسن صوتيًا

وصرفيًا وهي موضوعات لا تؤشر على أي تَجديد أو سبق معرفي، وإنما هي مُجرَّد إعادة لـما كان شائِعًا بين لغويي الحقبة.

لكن متلقي النصوص المصادر لدروس سوسير لا بدَّ أن يلتفت إلى المنظورات التصورية والـمنهجية الجديدة التي عبر عنها الرجل مثل: وجهة النظر وموضوع اللسانيات وإعمال الفكر في تَحديد طبيعة الموضوع وضبط مهام اللسانيات وأهدافها وطبيعة وحدات اللسان ومفهوم النَّسق والاعتباطية والعلامة ودور الـمؤسسة الاجتماعية في تحول اللسان ولا تحوله، وثبات العلاقة بين مكوني العلامة اللغوية أو انزياحها والمنظور السيميولوجي في معالجة اللغة داخل المجتمع وغيرها من الأفكار الجديدة التي عبر عنها بوضوح ودقة. (غلفان، 2016 ب). لقد قدَّم سوسير تساؤلات نظرية ومنهجية تتعلق بحقيقة اللسان النوعية وطبيعة الحدث اللغوي مبينًا على العكس من معاصريه أن اللسان لا يتمثل في التغيير الذي يصيبه؛ لأنه يظل هو ذاته حتى وهو يتغير. إنها القضايا التي لم تطرح قبل سوسير بهذه الدقة والوضوح لا في إطار اللسانيات المقارنة قبله ولا عند معاصريه النحاة الجدد. (Benveniste, 1966, p. 7)

وإذا كان صحيحًا ما ذهب إليه گرامون وسيشهاي من ارتباط دروس سوسير بسياق لسانيات عصره، فإن **دروس** نفسه شكَّل أيضًا مصدر إلهام بالنسبة إلى تروبتسكوي Nikolai Trubetzkoy وياكبسون Roman Jakobson وهلمسليف وبريطو Jean Louis Preito وبويسنس Eric Buyssens وبنفنيست Émile Benveniste وليفي ستراوس ولاكان وغيرهم من كبار الدارسين في مختلف العلوم الإنسانية الذين وجدوا فيه رؤية جديدة أثمرت الوجهة البنيوية. (Utaker, 2002, p. 89)

وفي سياق التلقي الجديد، يقال أحيانًا بأن سوسير أَحْدث قطيعة إبستمولوجية في اللسانيات، (Normand, 1995). غير أن القائلين بهذا الرأي لا يوضِّحون طبيعة هذه القطيعة ولا ملامِحها: أين تتجلى هذه القطيعة وكيف حصلت؟ مع من قطع سوسير؟ إلى أيِّ حدٍّ قطَع مع لغويي القرن التاسع عشر؟ ولهذا يرى بعض الدارسين بأن القول بفرضية القطيعة يعني ببساطة عزل سوسير عن سياقه التاريخي، ويَحول دون إدراك أصالة إسهاماته اللغوية. (Rastier, 2012, p. 8) لقد كان الرجل في قلب اللسانيات الـمقارنة والتاريخية، وله مكانته الرائدة بين أقطابِها، لدرجة أنَّه ظل بالنسبة إلى

العديد من متلقيه **سوسير الـمذكرة** أي الكتاب الذي لم يوضع نظيره في الفيلولوجيا الـمقارنة حسب مييه.

ومقابل هذا التلقي الإيجابي في المرحلتين، لا يَـتردَّد البعضُ في القوْل بأنَّ في تصورات الرجل نقْصًا واضِحًا في مقاربة اللغة البشرية والألسن الإنسانية. ويُحمِّله هؤلاء مسؤولية حَصْر اللسانيات لـمدة غير قصيرة في مفاهيم أسْهمت في كَبْح جِماح تطور الـمعرفة اللغوية (Gadet, p. 6) كما يعد سوسير حسب معارضيه السببَ الرئيس في لسانيات جامِدَة وغير قادرة على أن تأخذ في الحسبان أحداث اللسان بأبعاده اللامتجانسة اجتماعيًا وتاريخيًا. «فاللسانيات التي ظهرت مع سوسير ترفض على الأقل شيئين أساسيين في التواصل: الفرد المتكلم والمجتمع (Calvet, 1972, p. 512). وعبر كالفيه Louis-Jean Calvet عن الـقيمة الـمزدوجة للسانيات سوسير في عبارة دالة جدًا حين قال: «نعم لسوسير صاحب لسانيات الكلام لا لسوسير لسانيات اللسان» (Calvet, 1975, p. 11-12). ويعيد هذا الكلام إلى الأذهان أدبيات تلقي سوسير السلبي لدى أصحاب النزعة الفلسفية ذات المنحى التاريخي الاجتماعي كما حصل في روسيا سابقًا بالرغم من بعض عبارات الإطراء العرضي هنا وهناك وخاصة عند باختين (باختين، 1929، ص. 79-110). وتذهب دراسات أخرى إلى القول بأن لسانيات سوسير استنفذت كل إمكاناتِها؛ فهي لا تملك ما تقدمه إلى البحث اللساني الحالي الذي لم يعد يهتم بالقضايا التي شكَّلت هواجس انشغالات سوسير والأجيال التي تلقته، وأن الـموضوعات التي عالجها لا تثير شهية الدارسين حاليًا؛ لأنَّ كثيرًا من الإشكالات التي ناقَشها حُسِمت نِهائيًا «فلسانياتُ اليوم تَجِد نفسَها في كواكب أخرى أبْعد ما تكون عن مَجرَّة اسْمها سوسير» (Trabant, 2005, p. 113).

على أنه لا مجال لإنكار الصعوبات التي واجهت تلقي لسانيات سوسير في المرحلتين سواء في مستوى إدراكها أو صياغتها ومن بينها:

- الطابع الاستشرافي أو البرنامـجي لتصوراته.
- تقاطع دلالة مفاهيم سوسير مع الدلالة الشائعة وتداخلها مثل، لغة، لسان وكلام وعلامة ومعنى وتصور وصورة سـمعية، رغم محاولة سوسير تحديدها وضبطها بدقة.

- ارتباط الـمفاهيم السوسيرية بـمجالات معرفية أخرى قد تقترب من اللسانيات وقد تبتعد عنها ولاسيما علم النفس وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا.
- عدم وجود صياغة نهائية شاملة لـلسانيات سوسير في سياق نسق تصور عام قائم بذاته.

7. خاتمة.

لا أحد بوسعه أن ينكر أن تلقي سوسير الجديد أسهم في إيضاح جزء من الغموض والتناقض الذي ظل يلف فقرات دروس عن قصد أو دون قصد. والأكيد أنَّ الرصيد الهائل من أدبيات التلقي الجديد كان له -دون شك- دور إيجابي في تغيير ملامح الصورة النمطية لتصورات سوسير التي رسختها مرحلة سوسير دروس في وعي الـمهتمين باللسانيات الحديثة. لكن ما يظل مشتركًا بين المرحلتين هو عدم تقديم أي نسق تصوري جديد متكامل عن تصورات سوسير.

المصادر والمراجع

باللغة العربية

- باختين، م. (1929). *الماركسية وفلسفة اللغة* (ترجمة يمنى العيد ومحمد البكري). الدار البيضاء: توبقال.
- أريفيه، م. (2009). *البحث عن سوسير* (ترجمة محمود خير الدين البقاعي). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- غلفان، م. (2014). *اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- غلفان، م. (2016أ). *لسانيات سوسير في سياق التلقي الجديد*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- غلفان، م. (2016ب). *اللغة واللسان والعلامة عند سوسير في ضوء المصادر الأصول*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- جاكسون، ل. (2008). *بؤس البنيوية، الأدب والنظرية البنيوية* (ترجمة ثائر ديب). دمشق: دار الفرقد.

- هاريس، ر. (2016). سوسير ومؤولوه (أ. شاكر الكلابي، ترجمة). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة. (الأصل نُشر سنة 2001)

باللغة الأجنبية

- Amacker, R. (1975). La linguistique saussurienne. Genève: Droz.
- Benveniste, E. (1966). Saussure après cinquante ans. In Problèmes de linguistique (pp. 32-45). Paris: Gallimard.
- Bloomfield, L. (1926). Un ensemble de postulats pour la science du langage. In A. Jacob (Ed.), Genèse de la pensée linguistique (pp. 184-196). Paris: A. Colin.
- Bouquet, S. (1997). Introduction à la lecture de Saussure. Paris: Payot.
- Bouquet, S. (Éd.). (2003). Saussure. Cahiers L'Herne, 76. Paris.
- Bouquet, S. (2012). Principes d'une linguistique de l'interprétation. Langages, (185), 21-33.
- Calvet, L.-J. (1972). Lire Saussure aujourd'hui. In Cours de Linguistique Générale (Éd. De Mauro). Paris: Payot.
- Calvet, L.-J. (1974). Pour et contre Saussure. Paris: Payot.
- Constantin, E. (2005). Linguistique générale. In Cours de M. le Professeur de Saussure, 1910-1911 (pp. 83-290). Cahiers Ferdinand de Saussure, 58. Paris: Droz.
- Depecker, L. (2010). Comprendre Saussure d'après les manuscrits. Paris: Armand Colin.
- Depecker, L. (2012). Les manuscrits de Saussure: Une révolution philologique. Langages, (185), 3-6.
- Engler, R. (2003). Polyphonie. In S. Bouquet (Ed.), Saussure (pp. 16-19). Paris: L'Herne.
- Gadet, F. (1987). Saussure, une science de la langue. Paris: PUF.
- Gadet, F. (1989). Après Saussure. DRLAV, 40. Université Paris-Vincennes.
- Gambarara, D. (2005). Un texte original. Cahiers Ferdinand de Saussure, 58, 29-41.
- Ginneken, J. van. (1907). Principes de linguistique psychologique:

Essai de synthèse. Amsterdam-Paris-Leipzig: Van der Vect.

- Godel, R. (1954). Notes inédites de F. de Saussure. Cahiers Ferdinand de Saussure, 12, 49-71. Genève: Droz.
- Godel, R. (1959). Les sources manuscrites du CLG de Saussure (2e tirage, 1969). Genève: Droz.
- Hjelmslev, L. (1942). Langue et parole. Cahiers Ferdinand de Saussure, 2, 29-44.
- Jäger, L. (2003). La pensée épistémologique de F. de Saussure. In S. Bouquet (Ed.), Saussure (pp. 202-219). Paris: Cahiers L'Herne.
- Lepschy, G. C. (1966). La linguistique structurale. Paris: Payot (éd. 1969).
- Meillet, A. (1913). Nécrologie de M. Ferdinand de Saussure. École Pratique des Hautes Études, 46/1, 115-123.
- Meillet, A. (1916). Compte rendu du CLG. Bulletin de la Société Linguistique de Paris, 20(64), 32-36.
- Mejía Quijano, C. (2005). Sous le signe du doute. Cahiers Ferdinand de Saussure, 58, 49-51.
- Milner, J.-C. (2002). Le retour de Saussure. In Le périple structural (pp. x-x). Paris: Verdier.
- Mounin, G. (1968). Saussure ou le structuraliste sans le savoir. Paris: Seghers.
- Mounin, G. (1972). La linguistique au XXe siècle. Paris: PUF.
- Normand, C., et al. (1978). Avant Saussure. Paris-Bruxelles: Éditions Complexe.
- Normand, C. (1995). La coupure saussurienne. Linx, 7. https://doi.org/10.4000/linx.1157
- Normand, C. (2000/2004). Saussure. Paris: Les Belles Lettres.
- Parret, H. (2009). Le fondement impensable de la théorie linguistique saussurienne. Actes Sémiotiques, 114. http://epublications.unilim.fr/revues/as/1865
- Pergnier, M. (2012). De Saussure à Saussure. Bruxelles: L'Âge d'Homme.

- Pétroff, A.-J. (2004). Saussure: la langue, l'ordre et le désordre. Paris: L'Harmattan.
- Rastier, F. (2005). Saussure au futur: écrits retrouvés et nouvelles réceptions. Texto!. http://www.revue- texto.net/Saussure/SurSaussure/Rastier_Saussure.html
- Rastier, F. (2012). Lire les textes de Saussure. Langages, (185), 7-20.
- Rastier, F. (2015). Saussure au futur. Paris: Les Belles Lettres.
- Saussure, F. de (1957). Cours de linguistique générale, Cours II (1908-1909). Cahiers Ferdinand de Saussure, 15, 6-103. Genève: Droz.
- Saussure, F. de (1993). Third Course of Lectures on General Linguistics (1910-1911) (E. Komatsu & R. Harris, Eds. & Trans.). Oxford-New York: Pergamon.
- Saussure, F. de (1996). First Course of Lectures on General Linguistics (1907) (E. Komatsu & G. Wolf, Eds. & Trans.). Oxford-New York: Pergamon.
- Saussure, F. de (2002). Écrits de linguistique générale (S. Bouquet & R. Engler, Eds.). Paris: Gallimard.
- Séchehaye, A. (1908). Programme et méthode de la linguistique. Paris: H. de Champion.
- Séchehaye, A. (1940). Les trois linguistiques saussuriennes. Vox Romanica, V, 1-48.
- Touratier, C. (2006). L'enseignement actuel de la linguistique générale de Saussure. In L. de Saussure (Ed.), Nouveaux regards sur Saussure (pp. 55-67). Genève: Droz.
- Trabant, J. (2005). Faut-il défendre Saussure contre ses amateurs ? Langage, 156, 111-128.
- Utaker, A. (2002). La philosophie du langage: Une archéologie saussurienne. Paris: PUF.
- Yong-Ho, C. (2002). Le problème du temps chez Ferdinand de Saussure. Paris: L'Harmattan.

زمنُ الحاضر «التاريخيِّ» وظيفةً خطابية

أ. د. محمد غاليم

جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية

mohaghalim@gmail.com

https://orcid.org/0009-0005-6442-1714

الملخّص

نتناول، في محور أول، بعض أهم خلاصات التحاليل التقليدية لزمن الحاضر «التاريخي»؛ بما في ذلك الوقوف في التراث البلاغي العربي الإسلامي على دلالة الانتقال من الماضي إلى الحاضر، وبالعكس، ضمن ظواهر ما سمي «التفاتا»؛ وعلى أبرز فرضيتين في أدبيات الحاضر «التاريخي» التقليدية. ونبرز في محور ثان خصائص الحاضر «التاريخي» التي لا تُفهَم خارج وظيفته في بنية الخطاب السردي.

الكلمات المفاتيح: زمن، حاضر «تاريخي»، وظيفة خطابية، تحول زمني، .

THE «HISTORICAL» PRESENT TENSE AS A DISCURSIVE FUNCTION

Prof. Mohamed Ghalim
Mohammed V University in Rabat, Morocco
mohaghalim@gmail.com
https://orcid.org/0009-0005-6442-1714

ABSTRACT

In the first section, we address some of the most important conclusions of traditional analyses of the "historical" present tense, including an examination of the significance of the transition from the past to the present, and vice versa, in the Arab-Islamic rhetorical heritage, within the phenomena of what has been termed "Iltifat". We also address two of the most prominent hypotheses in traditional "historical" present literature. In the second section, we highlight the characteristics of the "historical" present that cannot be understood outside of its function within the structure of narrative discourse.

Keywords: tense, "historical" present, discursive function, switch of tense

''The past time reference which has led to its being called the 'historical present' is not found in the verb tense or even the sentence, but rather in the linguistic context of the story as a whole''. Wolfson, N. 1982, p. 105.

''The historical present tense pattern is a device that focusses attention on decisive turns, rather than a technique for "making present" and "making vivid" what is recounted to a spellbound audience. It is within a framework of narrative structure that this linguistic device becomes significant and meaningful''. Fludernik, M. 1992b, pp. 22-23.

تقديم

زمن الحاضر «التاريخي» (historical present or historic present) في أبسط تعريفاته استعمالُ مُركَّب فعلي في الزمن الحاضر «للإحالة» على حدث وقع في الماضي؛ نحو: «**سار** الرجل وحيدا و**أسرع** في خطوه، وفجأة **ينفجر** شيء في السماء فوق رأسه، و**تتساقط** أمامه شظايا لامعة»[1].

وهو متفش في اللغات وفي الأجناس الكتابية والشفوية، كالقصص والحكايات والأشعار والمسرحيات والرحلات والأخبار والنكات والسرد الحواري... بل هو جزء من المعرفة العامة للمتكلمين. ويحصر شوفانيتش (2014) Chovanec انطباقه في حالتين على وجه الخصوص: (1) سرد الأحداث الماضية كما لو كانت تحدث لحظة القول؛ و(2) سرد الأحداث الروائية. ويصفه ليتش (1971) Leech بكونه إحالة على «زمن حاضر متخيَّل» (imaginary present time)، أي: أنه استعمال روائي يتبناه الروائيون والكتاب «مقلِّدين الحاضر التاريخي الشعبي في الحكاية الشفوية». ومثل هذا الاستعمال الروائي يتعارض مع التوقعات العادية، ويُحدِث آثارا بتصدير أحداث مقابل تأخير أخرى. ويوضح ليتش Leech أن "التحويل إلى الحاضر الروائي آلية للتصعيد الدرامي؛ إنه يضع القارئ في مكان الشخص الذي يشهد الأحداث بالفعل كما تم وصفها" (انظر: شوفانيتش، 2014، ص. 134، وليتش، 1971، ص. 12).

وتربط فلوديرنيك (1991) Fludernik استعمال زمن الحاضر التاريخي ببنية سردية سادت في الشعر والنثر في القرون الوسطى. وخلال القرن الثامن عشر حلت

(1) ويسمى أيضا الحاضر السردي أو حاضر السرد أو الحاضر الدرامي (dramatic present; narrative present; present of narration)

أشكال السرد الخطابية بشكل متزايد محل هذه البنية؛ وتطوَّر سرد الحكايات الشفوي تدريجيا إلى أنواع مكتوبة. كما تكشف دراسة فليشمان (1990) Fleischman لزمن الحاضر التاريخي في الفرنسية القديمة بشكل واضح عن هذا الارتباط بين الشفوي وتكيفاته «الأدبية». فترى أن بعض الظواهر الأسلوبية التي تعتبر الآن سمات مميزة للكتابة السردية، مثل «الحاضر التاريخي» واستخدام الزمن الخاص بالمونولوج الداخلي، ربما اقتُبست من الأجناس السردية الشعبية التي تعود إلى مراحل سابقة، وأخيرا من الحكايات الطبيعية الجارية على ألسنة الناس في كلامهم اليومي في تلك العصور (انظر: فليشمان، 1990، ص. 7؛ وفلوديرنيك، 1991، ص. 366).

ويُربَط الحاضر «التاريخي» بالوصف النابض بالحياة للأحداث، ويُؤوَّل على أنه موسوم أسلوبيا. وقد كان من الطبيعي أن تثير هذه الظاهرة الكثير من الاهتمام في تحاليل الخطاب والدراسات الأدبية الأسلوبية والسردية كما سنبين؛ وذلك لأن تغير الزمن يعكس عادةً تغيرًا في المنظور الذي يتم سرد القصة انطلاقا منه. ومن ثمة، قد يصاحِب التناوبُ الزمني تمييزَ مستوى سردي هو مستوى المحاكاة (mimetic) من مستوى سردي آخر هو مستوى الحكي (diegetic)، أي: تمييز تفعيل الراوي للحدث (أو إظهاره وعرضه) من وصفه اللفظي. وبهذا يمكن ربط المحاكاة بالزمن الحاضر والحكي بالزمن الماضي، مما يعكس المنظور «الداخلي» للأحداث مقابل منظورها «الخارجي». فيمكن للزمن الحاضر، كما ترى فليشمان (1990)، أن يحول السردَ إلى «إنجاز» (أو «أداء») (انظر: شوفانيتش، 2014، صص. 135؛ وفليشمان، 1990، ص. 60).

والمعالجات القليلة، بل النادرة، التي نجدها في المنشورات العربية الحديثة لظاهرة زمن الحاضر «التاريخي»، يغلب عليها التصور التقليدي كما سنوضحه باختصار، وتتيه في بعض تفاصيل نسقَيْ الزمن والجهة في اللغة العربية ومقارنتهما بأنساق لغات أخرى كالفرنسية أو الإنجليزية. وهي تفاصيل ومقارنات، رغم أهميتها بطبيعة الحال، تبقى بعيدة عن تناول الجوهر المشار إليه، والمرتبط على وجه الخصوص ببنية الخطاب السردي وتحديد وظيفة الظاهرة المعنية فيه.

والملاحظ أن هذا التصور شائع أيضا في الكتابات القليلة داخل العالم العربي، المحررة بالعربية أو بغير العربية، التي تهتم بقضايا ترجمة زمن الحاضر «التاريخي» إلى اللغة العربية من لغات أخرى. ويوحي أغلب هذه الكتابات، على قلتها، بأن

هذه اللغة العربية لا تتضمن هذه الظاهرة، ولم يسبق في التراث العربي الإسلامي ملاحظتها بشكل من الأشكال؛ وهو أمر خاطئ كما سنرى. وهذا يذكِّر بما تورده شوكيت Chuquet (2000) عن دارسي الترجمة الفرنسيين الذين يظنون أن زمن الحاضر «التاريخي» الموجود في اللغة الفرنسية لا يوجد في اللغة الإنجليزية، وتجب ترجمته باطراد، عند نقل النصوص الفرنسية إلى الإنجليزية، إلى الماضي البسيط الإنجليزي. وهذا ما تحثُّ عليه النصيحة الكلاسيكية التي غالبًا ما تواجه قارئ كُتيِّبات الترجمة في فرنسا. ومن أمثلة ذلك قول هاردان وبيكو Hardin et Picot (1990): «لا وجود، على العموم، للحاضر السردي [كذا] في اللغة الإنجليزية، ويجب استخدام الماضي لترجمة الحاضر السردي الفرنسي». في حين أن العديد من الأعمال الأدبية في اللغة الإنجليزية، من تشوسر Chaucer إلى المؤلفين المعاصرين مرورا بديفو Defoe أو ديكنز Dickens على سبيل المثال لا الحصر، تَستخدِم التناوبَ بين الحاضر والماضي في بناء السرد (انظر: شوكيت، 2000، ص. 250؛ وهاردان وبيكو، 1990، ص. 143.).

إن الحاضر «التاريخي» موجود بالطبع في اللغة الإنجليزية، وفي اللغة العربية كما سنمثل لذلك باختصار لاحقا، وفي غيرهما من باقي اللغات كما نفترض. وهذا الوجود لا يمنع، كما هو منتظَر، من تفاوت اللغات في درجة استثمار هذه الظاهرة في أجناسها الأدبية وفي كيفية هذا الاستثمار. ومن ذلك، مثلا، أن الحاضر «التاريخي»، كما يلاحِظ رُويْ باسكال Pascal (1962)، أقل استثمارا في الرواية في اللغة الإنجليزية مقارنة باستثماره في الرواية السردية في لغات أخرى ضمنها اللغة الفرنسية. ويشير إلى وجود «نفور تقليدي من استخدام الحاضر التاريخي» في التقاليد الإنجليزية. ويمثل لذلك بتايتلر Tytler من القرن الثامن عشر الذي يذكر في كتابه *مبادئ الترجمة*، عدم ملاءمة ترجمة الحاضر التاريخي في السرد الدرامي اليوناني والفرنسي إلى نفس الزمن باللغة الإنجليزية، لأنه، كما يعتقد، «يتعارض مع عبقرية اللغة الإنجليزية» (انظر باسكال، 1962، ص. 8؛ وفليشمان، 1990، ص. 8).

والملاحظ أيضا أن الكتابات القليلة المشار إليها داخل العالم العربي (بالعربية وبغير العربية) «تُعالِج» الحاضر «التاريخي» بصورة تجزيئية، فعلا بفعل أو جملة بجملة، في غياب الأهم وهو سياق بنية الخطاب السردي. والهدف الطاغي في هذه الكتابات هو البحث، تبعا لتصور تقليدي *ماهوي* (*essentialist*) كما سنوضح لاحقا،

عن قاعدة عامة شاملة لترجمته يصلح انطباقها في كل السياقات[1].

وهذا في حين يبدو أن تحديد نمط السرد هو العملية الأولية الضرورية لأي اختيار ترجمي في مواجهة التعامل مع مسألة التحول الزمني. فليس هناك نمط واحد لهذا التحول، بل تتغير أنماطه بتغير الأنماط السردية. مثال ذلك أن نمط سرد الأحداث التاريخية «الحقيقية» قد يُرجِّح إلى حد معين، كما ترى شوكيت (2000) بخصوص الترجمة من الفرنسية إلى الإنجليزية، اختيارَ درجة من التجانس لتغليب ترجمة الحاضر التاريخي الفرنسي بالماضي البسيط الإنجليزي. خاصة أن خطاب التناوب الزمني في السرد الصحفي والتاريخي باللغة الفرنسية في طريقه إلى أن يصير مألوفًا ليصبح معيارًا سرديًا جديدًا؛ ويجب ألا نرى وراء كل استعمال للحاضر التاريخي عملا تبئيريا أو استحضاريا مقصودا.

لكن الأمر في حالة الروايات الأدبية يكون أكثر تعقيدًا؛ وذلك لأن لغة العمل الأدبي ناتجة عن خيارات قوْلية أكثر أصالة وعلى قدر من الوسْم أعلى من الذي يطبع التبادلات اللغوية العادية. كما أن الوسائل اللغوية المسخَّرة لتحقيق التأثير المطلوب يمكن أن تختلف بشكل كبير عن الاستعمال اللغوي المعيار. وهذا هو السياق الذي تأخذ فيه الأفكارُ المتعلقة بوضع المترجم باعتباره كاتبا مبدعا وبعملية الترجمة باعتبارها إعادة للقول، دلالتَها الكاملة. ويصبح من الصعب جدًا إرشاد المترجم المتدرب إلى ما هو ممكن أو مستحيل، لأن المرشد نفسَه لا يعلم ذلك (وانظر: شوكيت، 2000، ص. 260). لا مجال إذن، لأي موقف ترجمي آلي من تناوب الحاضر التاريخي والماضي؛ ولا أحد يمكنه أن يحدِّد الاختيار السليم في كل السياقات؛ لأن هذا الاختيار غير موجود.

إننا نعتبر أن البحث الذي نحن بصدده ليس إلا مدخلا مختصرا ودعوة إلى تناول

(1) انظر على سبيل التمثيل لا الحصر، العيدوني Elaidouni (2023)، يقول: «الهدف هو وضع قاعدة لترجمة حاضر السرد في الترجمة العربية» (ص. 22). ويقول: «لقد بدا لنا أن هذه الترجمات تسمح بما فيه الكفاية بالإحاطة بالخصائص الخاصة بكل نسق زمني، لاستخراج قاعدة أعم للترجمة تنطبق على كل ترجمات حاضر السرد» (ص. 30). ويقول أيضا: «إن التعريف الذي اعتُمد أساسا لدراستنا هو وضع قاعدة للترجمة تتأسس على قيم حاضر السرد [في الفرنسية] وقيم المضارع [(l'inaccompli)] [في العربية] الموافقة لها» (ص. 238). وانظر في نفس العمل أمثلة ترجمات عربية عديدة للحاضر «التاريخي» في الفرنسية. مع تحاليل المؤلِّف النقدية.

موضوع زمن الحاضر «التاريخي» من خلال دراسات شاملة ومفصلة لمعطيات اللغة العربية الأدبية وغير الأدبية قديما وحديثا. وإذا كان اللسانيون معنيين بذلك، فمن المعنيين مباشرة أيضا الباحثون في نظرية الأدب وتاريخ الأدب وتحليل الخطاب بمختلف أنماطه.

ونَبسُط، في ما يلي، مضامينَ البحث الرئيسة في محورين:

- نجمل في أولهما بعض أهم خلاصات التحاليل التقليدية للحاضر "التاريخي"؛ بما في ذلك الوقوف في التراث البلاغي العربي الإسلامي على دلالة الانتقال من الماضي إلى الحاضر والعكس ضمن ظواهر الالتفات؛ وعلى أبرز فرضيتين في أدبيات الحاضر "التاريخي" التقليدية في اللغات الأوروبية عموما واللغة الإنجليزية خصوصا.
- ونتناول في ثانيهما خصائص الحاضر «التاريخي» التي لا تُفهَم خارج وظيفته في بنية الخطاب السردي.

1. التحاليل التقليدية

1.1. عن «الالتفات» والتحول الزمني في التراث البلاغي العربي الإسلامي

يشكل التحول من زمن فعلي إلى آخر ظاهرة من الظواهر المتنوعة المدرَجة تحت مصطلح «الالتفات»، الذي سمي بأسماء أخرى منها «الترك» و«التحويل» و«الانتقال» و«التصريف» وغيرها، والذي يُقصد به «الانتقال» في الكلام من «أسلوب» إلى آخر؛ كالانتقال من ضمير المتكلم إلى المخاطب أو العكس، أو من المخاطب إلى الغائب، أو من الجمع إلى المفرد أو العكس، أو من الحاضر إلى الماضي، أو من الماضي إلى الحاضر. وهذا النوع من الانتقال في الأفعال هو بغيتنا الأولى من التعرض للالتفات هنا؛ وهو ما يهمنا أساسا في هذا المقام، لموافقته ظاهرةَ الزمن الحاضر «التاريخي» التي هي موضوع هذا البحث[1].

(1) وعن تسمية المصطلح البلاغي بالالتفات، تذكر بعض المصادر أن الأصمعي سأل بعضَ من كان يتحدث إليهم: «أتعرف التفاتات جرير؟ [قال] لا فما هي؟ قال: أتنسى إذ تودِّعُنا سُلَيمَى
بعودِ بشامةٍ، سُقِيَ البَشَامُ
ألا تراه مقبلا على شعره، ثم التفت إلى البشام، فدعا له. وقوله:

ويبدو أن الزمخشري هو أول من قدم للالتفات تأويلا «بلاغيا» في اتجاه معين هو اتجاه إشراكِ السامع في الخطاب «بتنبيهه» وبعث «النشاط» فيه؛ وذلك مع وضوح في التأويل لم يُسبَق إليه في التراث العربي الإسلامي على حد علمنا المتواضع. وقد تبعه في هذا التأويل البلاغيون العرب المسلمون. وهو ما يستفاد من قول القزويني: «واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام، ووجْهُ حُسنِه -على ما ذكَر الزمخشري- هو أن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب؛ كان ذلك أحسنَ تَطْرِيَةً لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد»[1].

يقول الزمخشري في الآية 5 من سورة الفاتحة («إياك نعبد وإياك نستعين»): «فإن قلتَ لمَ عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟ قلتُ: هذا يسمى بالالتفات في علم البيان، قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم [...]» (الزمخشري، 1998، ج1، صص. 118-119). «وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد [...]» (الزمخشري، 1998، ج1، ص. 120).

ويقول أيضا على نفس التأويل الموجَّه نحو السامع، لإشراكه بتنبيهه وهزِّه واستمالته، مذكرا بتأويله للالتفات في الآية 5 من سورة الفاتحة («إياك نعبد وإياك نستعين»): «هو فن من الكلام فيه هز وتحريك من السامع، كما أنك إذا قلت لصاحبك

طَرِبَ الحَمامُ بذي الأَراك فشاقَني لازلتَ في عَلَلٍ وأَيْكٍ ناضِرِ

فالتفت إلى الحمام فدعا له». (انظر: العسكري، 1981، ص. 438؛ وابن رشيق، *العمدة*، ص. 46)؛ ويبدو أن شوقي ضيف، مثلا، اعتمد هذا لإرجاع مصطلح الالتفات إلى الأصمعيّ، يقول: «ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن الأصمعي أول من اقترح «للالتفات» اسمه الاصطلاحي في البلاغة». ويقول أيضا: «وقد تنبه الأصمعي إلى هذا النوع الثاني [من الالتفات] وأعطاه اسمه الاصطلاحي لأول مرة فيما نعلم»؛ (انظر: شوقي ضيف، 1965، صص. 30 و31).

(1) انظر: (القزويني، 2003، ص. 69). وقد خالف ابن الأثير الزمخشري في تأويله دون أن يأتي بتأويل آخر. ونص ابن الأثير كالتالي: «وليس الأمر كما ذكره، لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إذا لم يكن إلا تطرية لنشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه، فإن ذلك دليل على أن السامع يمل من أسلوب واحد. فيُنتقَل إلى غيره، ليجد نشاطا للاستماع. وهذا قدح في الكلام، لا وصف له، لأنه لو كان حسنا لما مل». (انظر ابن الأثير، (د. ت)، ج2، ص. 136). وممن ردَّ كلام ابن الأثير هذا، العلوي في *الطراز* والزركشي في *البرهان*.

حاكيًا عن ثالث لكما: إن فلانًا من قصته كيت وكيت، فقصصت عليه ما فرِط منه، ثم عدلت بخطابك إلى الثالث فقلت يا فلان، من حقك أن تلزم الطريقة الحميدة في مجاري أمورك، وتستوي على جادة السداد في مصادرك ومواردك، نبهته بالتفاتك نحوه فضل تنبيه، واستدعيت إصغاءه إلى إرشادك زيادة استدعاء، وأوجدته بالالتفات من الغيبة إلى المواجهة، هازًا من طبعه ما لا يجده إذا استمررت على لفظ الغيبة، وهكذا الافتنان في الحديث، والخروج فيه من صنف إلى صنف، يستفتح الآذان للاستماع، ويستهش الأنفس للقبول» (الزمخشري، 1998، ج1، ص. 210).

أما التحول الذي يهمنا أساسا، وهو التحول الزمني من الفعل الماضي إلى الحاضر، فمن أمثلة تأويلِه في اتجاه إشراكِ المخاطَب «باستحضار» حدَثِ «إثارةِ الرياحِ السحابَ» أمامَه (في الحاضر)، وجلْبِ اهتمامِه به وبعْثِ استغرابه منه، قولُ الزمخشري في الآية 9 من سورة فاطر («والله الذي أرْسَل الرياحَ فتُثِير سحابًا فسقناه إلى بلدٍ ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها كذلك النشور»): «فإن قلتَ: لم جاء (فتُثيرُ) على المضارعة دون ما قبله، وما بعده؟ قلتُ: ليحكى الحال التي تقع فيها إثارةُ الرياحِ السحابَ، وتستحضر تلك الصور البديعة الدالة على القدرة الربانية، وهكذا يفعلون بفعل فيه نوع تمييز وخصوصية، بحال تستغرب، أو تهمّ المخاطَب، أو غير ذلك».

ويزيد الزمخشري في توضيح فكرة شدِّ انتباه المخاطَب بتصوير الأحداث كأنها تقع أمام عينيه عن طريق الانتقال من الزمن الماضي إلى الزمن الحاضر، بإيراد بيتين لتأبط شرا وبالتعليق عليهما في الاتجاه المذكور – وهو الاتجاه الذي نجده أيضا، كما سنرى، في التأويلات اللغوية والبلاغية التقليدية لنفس الظاهرة في لغات كالفرنسية والإنجليزية، تأكيدا للصفة الكلية الشاملة لهذه الظاهرة في مختلف اللغات كما نفترض. يقول الزمخشري:

«كما قال تأبط شرا:

بأنِّي قد لَقِيتُ الغُولَ تَهْوِي بِسَهْبٍ كالصَّحيفَة صَحْصَحَانِ
فَأَضْرِبُهَا بِلاَ دَهَشٍ فَخَرَّتْ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ ولِلْجِرَانِ

لأنه قصد أن يصور لقومه الحالة التي تشجَّع فيها بزعمه على ضرب الغول، كأنه يبصرهم إياها ويطلعهم على كنهها، مشاهدة للتعجيب من جرأته على كل هول، وثباته عند كل شدة» (الزمخشري، 1998، ج5، صص. 142–143).

ومن أمثلة تأويل الزمخشري لانتقال الفعل من المضارع إلى الماضي، قوله في الآية 87 من سورة النمل: («ويوم يُنفَخ في الصور ففَزِعَ مَن في السماوات ومن في الأرض»): «فإن قلتَ: لم قيل («ففَزِع») دون فيَفزَع؟ قلت: لنكتة وهي الإشعار بتحقق الفزع وثبوته وأنه كائن لا محالة، واقع على أهل السماوات والأرض؛ لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعًا به. والمراد فزعهم عند النفخة الأولى حين يصعقون» (الزمخشري، 1998، ج4، ص. 476).

ويورِدُ ابن الأثير أيضا، عند تعريفه الالتفات، التحولَ في أزمنة الأفعال فيَذْكرُ الانتقالَ «من فعل ماض إلى مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض» (ابن الأثير، (د. ت)، ج2، ص. 135). ويقتفي أثر ما وقفنا عليه عند الزمخشري قبله في تأويل التحول من الماضي إلى الحاضر/ المستقبل.

ففي القسم الذي يسميه: «في الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل، وعن المستقبل بالماضي»، يقول ابن الأثير: «اعلم أن الفعل المستقبلَ إذا أتى به في حالة الإخبار عن وجود الفعل كان ذلك أبلغَ من الإخبار بالفعل الماضي، وذلك لأن الفعل المستقبل يوضِّحُ الحالَ التي يقع فيها، ويستحضر تلك الصورة، حتى كأن السامعَ يشاهدُها، وليس كذلك الفعل الماضي، وربما أُدخِلَ في هذا الموضع ما ليس منه جهلا بمكانه، فإنه ليس كل فعل مستقبلٍ يعْطَف على ماض بجارٍ هذا المجرى» (ابن الأثير، (د. ت)، ج2، ص. 145). ويقَسِّم عطْفَ المستقبل على الماضي إلى ضربين: ضرْب «بلاغي»، وهو «الإخبار عن الماضي بالمستقبل» كما وضَّحه في قوله هذا الذي اثبتناه أخيرا؛ وضرْب «غير بلاغي: وليس إخبارا بمستقبل عن ماض، وإنما هو مستقبل دلَّ على معنى مستقبل غير ماض، ويرادُ به أن ذلك الفعل مستمر الوجود لم يمض».

ويورد ابن الأثير بخصوص الضرب الأول نفْس ما أورده الزمخشري، وهو نص الآية 9 من سورة فاطر ونص بيتيْ تأبط شرا، مع نفس تأويل النصين. ويضيف إلى ذلك نصين هما: حديث الزبير بن العوام في غزوة بدر، (ابن الأثير، (د. ت)، ج2، ص. 146) والآية 31 من سورة الحج، ويؤولهما في نفس الاتجاه.

ويورد عن الضرب الثاني «غير البلاغي» أمثلةً منها الآية 25 من سورة الحج: ﴿إن الذين كفَرُوا ويصُدُّون عن سبيل الله﴾. ويرى أن سبب عطف المستقبل على الماضي

في الآية هو أن «كُفرَهم كان وَوُجِد، ولم يستجدُّوا بعده كفْرا ثانيا، وصدُّهم متجددٌ على الأيام لم يمْضِ كونه، وإنما هو مستمر، يُستأنَف في كل حين».

وأما «الإخبار بالفعل الماضي عن المستقبل» فيورد ابن الأثير عنه نفس ما أورده الزمخشري من حيث الجوهر وذكرناه آنفا؛ ويمثل له بنفس المثال، وهو الآية 87 من سورة النمل، مضيفا أمثلة أخرى (ابن الأثير، (د. ت)، ج2، ص ص. 148–149 وما بعدهما).

ويسير الزركشي على نفس النهج العام أيضا، في تعريف الالتفات وفي التمثيل له. فيعرفه بأنه «نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر تطريةً واستدرارا للسامع، وتجديدا لنشاطه، وصيانة لخاطره من الملال والضجر، بدوام الأسلوب الواحد على سمعه». (انظر الزركشي، (د. ت)، ج. 3، ص. 314)

إن غايتنا هنا من إجمال الحديث عن "الالتفات" في التراث البلاغي العربي الإسلامي هي أن ما تثيره بعض ظواهره المتعلقة بتحول زمن الفعل يتضمن ظاهرة زمن الحاضر "التاريخي" التي نحن بصددها؛ وهي مسألة لم نعثر، على حد اطلاعنا المتواضع، على ذكرها في المنشورات المكتوبة بالعربية وبغير العربية (القليلة) التي تناولت ظاهرة زمن الحاضر "التاريخي" في الفرنسية أو الإنجليزية في سياق ترجمتها إلى اللغة العربية.

ويبقى أن مصطلح "الالتفات" وغيره من المصطلحات المراد بها نفس المدلول في التراث العربي الإسلامي، بما يدرج تحت هذا المدلول من ظواهر كثيرة ومتنوعة (كالضمائر والعدد والأفعال)، في حاجة إلى دراسات مفصلة تحلل طبيعة علاقات الاختلاف والائتلاف بين خصائص هذه الظواهر، وتربطها ربطا مقارنا ومؤسَّسا بمثيلاتها في آداب اللغة العربية ونصوصها في العصر الحاضر. وهو ما لا يُدرَك إلا بتجاوز تكرار مقالات القدماء (وقد كانوا مبدعين في عصرهم)، واعتماد المناهج العلمية الحديثة في مجالات على رأسها، كما أشرنا آنفا، اللسانيات ونظرية الأدب وتاريخه وتحليل الخطاب.

2.1. عن تصورات الحاضر «التاريخي» التقليدية في اللغات الأوروبية

تكشف أدبيات تحاليل الحاضر "التاريخي" التقليدية، في اللغات الأوروبية عموما واللغة الإنجليزية خصوصا، عن وجود فرضيتين رئيستين، هما الفرضية

الدرامية (dramatic) والفرضية التركيبية (syntactic). وتُعتبر الفرضية الدرامية الأكثرَ انتشارا وتمثيلا للتصور التقليدي.

1.2.1. الفرضية الدرامية

رغم أن زمن الحاضر «التاريخي» ينقل نفس المعلومات الإحالية التي ينقلها الماضي، فإن وظيفته في السرد تتجاوز إثبات المعنى الإحالي. وتعتبر الفرضية الدرامية أن وظيفته هي إضفاء الطابع الدرامي والحيوي على البنية السردية. والمنطق الكامن خلف هذا التأويل منطق بسيط. وهو أن وصف الأحداث الماضية باستعمال الزمن الحاضر، يسمح للراوي/ الكاتب أو للسامع/ القارئ، أو لهما معا، ببعث الحياة من جديد في هذه الأحداث. فهذا الاستعمال يجعلها تبدو وكأنها تحدث في لحظة التكلم عوض الزمن الماضي. ومن ثمة تستعمل التحاليل صفات مثل: حي (vivid)، حيوي (animated) (وانظر: ولفسن، 1979، ص. 169)[1].

هكذا تعتبر تحاليل الحاضر «التاريخي» التقليدية، التي يمثلها كثيرون، منهم جيسبرسن (1933) Jespersen وجوس (1964) Joos وليتش (1971) وبالمر Palmer 1965))، أنه آلية «أسلوبية» تستعمل في السرد للإبلاغ عن الأحداث الماضية المفعمة بالحيوية والإثارة. ويشير معظم هؤلاء إلى أنه يُستخدَم لزيادة «التأثير الدرامي» للحكاية من خلال جعل السامع يشعر «كأنه حاضر» في الزمن الفعلي للوقائع، ويرى الأحداث وهي تقع بالفعل. ويرى آخرون أن الراوي ينخرط في رواية القصة إلى حد رواية الأحداث وكأن الحياة قد بعثت فيها، أو كأنها تحدُث في نفس الوقت الذي تعاد فيه روايتها. ولنلاحظ أن هذا التأويل موافق من حيث الجوهر لتأويل «استحضار» الأحداث الماضية «كأن [المتكلمَ] يُبْصرُ [المخاطَبين] إيَّاها ويُطْلعُهم على كنهها»، الذي رأيناه عند الزمخشري في تأويله لانتقال الفعل من الزمن الماضي إلى الزمن الحاضر في أمثلة كالآية 9 من سورة فاطر وبيتيْ تأبط شرا.

كل هذه الأوصاف تفترض مسبقا أن الصورة الفعلية (forme verbale) للحاضر تحيل بالضرورة على حاضر المتكلم (وانظر: ميلي، 1980، ص. 6). ومن ثمة يجعل

(1) ونجد من التأويلات القليلة، مقارنةَ بغيرها، أن الحاضر «التاريخي» يرد في السرد «لتجنب الرتابة»؛ انظر، مثلا، (ميلي Mellet، 1980، ص. 1)، و(تعليق دولز Dolz، 1993، ص. 62). وهو تأويل يذكرنا بتأويل الزمخشري، والبلاغيين العرب المسلمين بعده، للالتفات عموما باعتباره، تطريةً للسامع وتجديدا لنشاطه ودفعا لمله، كما بينا ذلك في حينه.

الحاضرُ «التاريخي الماضيَ أكثرَ حيوية، لأنه ينقل الأحداث الماضية خارج إطارها الزمني الأصلي إلى لحظة التكلم. فالأحداث الماضية تصبح «نابضة بالحياة» عند استخدام الحاضر «التاريخي»؛ لأنه يعادل صوريا زمنًا يشير إلى أحداث ليس زمنُها الإحالي هو لحظة الوقائع، بل لحظة التكلم. إنه يوهم السامع أن الأحداث المعنية «لحظة جديدة، لم تُعش بعْد»، كما يقول بنفينيست Benveniste (انظر: بنفينيست، 1965، ص. 74). (وانظر تعليق ريكسبارون، Rijksbaron، 2011، ص. 5).

كما أن هذه الأوصاف المجْملَةَ في «الفرضية الدرامية»، والقائمة على ربط استعمال الحاضر «التاريخي» بنقل الأحداث الماضية إلى الحاضر وإضفاء المزيد من الحيوية والإثارة (أو الدرامية) عليها، ليست كافية في رصد الظاهرة. فهي بالإضافة إلى اقتصارها على ذكر ما يعتبَر «تأثيرات ناتجة» من وجهة نظر «أسلوبية»، يمكن أن تفتح الباب «لتقييمات» متناقضة. ومن ذلك، مثلا، التناقض الظاهر بين تقييم جيسبرسن (1949) ونصه: «إن المتكلم، إذا جاز التعبير، ينسى كل شيء عن الزمن ويتخيل، أو يتذكر، ما يسردُه، بحيوية *كأنه حاضر الآن أمام عينيه*»؛ وتقييم باش 1985) Bâche) ونصه: «باستخدام الحاضر البسيط، يشير المتكلم/ الكاتب إلى أنه ينظر إلى الوضع الذي يحيل عليه *من مسافة معينة إلى حد ما... وبنوع من الانفصال*» (انظر: جيسبرسن، 1949، ص. 19؛ وباش، 1985، ص. 241؛ وانظر: شوكيت، 1991، صص. 49–50).

وهناك آراء أخرى أقل شيوعا، منها أن هذا الزمن الحاضر ما دام يمكن أن يشير إلى مجموعة متنوعة من الأزمنة الإحالية، فهو «لازمني» أو «أبدي» (انظر تواديل (1960) Twaddel، مثلا)؛ أو أنه «غير موسوم دلاليا» (انظر: لينز، 1977 ،Lyons). ولكن إذا لم يكن له مكون دلالي فإن حجة امتلاكه أثرا دراميا تفقد الكثير من قوتها، كما تلاحظ ولفسن (1979) وشيفرين (1981) (انظر: ولفسن، 1979، ص. 180) (وشيفرين، Schiffrin، 1981، ص. 46).

2.2.1.. الفرضية التركيبية

من بين الدارسين الذين درسوا الحاضر «التاريخي» في مختلف اللغات، هناك من يرفض تأويل الماضي –الأكثر– حيوية (the past–more–vivid interpretation)، على أساس أن الأحداث الأكثر حيوية أو درامية في الحكاية غالبًا ما يتم نقلها ليس في

الزمن الحاضر ولكن في الزمن الماضي، وأنه، على العكس من ذلك، يتم استخدام الزمن الحاضر في بعض الأحيان للأحداث التي لا يمكن تأويلها على أنها بارزة. ومن أشهر هؤلاء الدارسين كيبارسكي Kiparsky (1968) الذي يعارض بشدة الفكرة القائلة إن هذا الاستخدام الخاص للزمن الحاضر ينقل شيئا من الحيوية الخاصة. ويرى أن الحاضر «التاريخي» (في اللغات الهندو أوروبية المبكرة) نوع من الزمن «المحايد»، ينتقل إليه الراوي بعد أن يكون قد أثبت من خلال صورة الفعل السابق أن ما يتم الحديث عنه هو الماضي. وفي مثل هذه السياقات، كما يقول كيبارسكي، يكون من باب الحشو تكرار صيغة معبرة عن الزمن الماضي؛ ومن ثمة تنتُج متواليةٌ تتداخل فيها الأفعال، بعضها ماض صريح، وبعضها غير ذلك. ويسمَّى هذا الزمنُ الأخير «حاضرا» عند النحاة. لكن يجب ألا نستنتج من ظهوره في السرد أن الحكاية في ذلك المقطع تحمل بعض الشبه الإيجابي بالزمن الحاضر، أي: أنه أكثر حيوية أو درامية من مقاطع الحكاية التي تم سردها بالزمن الماضي، أو أنه يثير تعاطف الراوي (انظر: كيبارسكي، 1968، صص. 30–33؛ وفليشمان Fleischman، 1990، ص. 53).

ويخلص كيبارسكي إلى أن استعمال الحاضر «التاريخي» في مراحل مبكرة من تاريخ اللغات الهندو–أوروبية، ينتج عن «قاعدة تركيبية». يقول:

«إنه يتصرف تركيبيا باعتباره زمنا ماضيا، كما يتضح من تسلسل الأزمنة؛ ولا يمكن تمييزه دلاليا من الأزمنة الماضية؛ ويتناوب مع هذه الأزمنة في بنيات مقترنة. فكل شيء يشير إلى كونه فعلًا ماضيًا في البنية التحتية (underlying past tense)؛ وتحويله إلى الزمن الحاضر في البنية السطحية يجب أن يكون محكوما بقاعدة تركيبية؛ من الواضح أن [تكون] شكلًا من أشكال اختزال الاقتران، الذي يختزل اختياريًا تكرارَ توارد نفس الزمن في الحاضر» (كيبارسكي، 1968، ص. 33).

وتلاحظ ولفسن (1979) أن كيبارسكي يتعامل مع الحاضر «التاريخي» في أدب لغات قديمة؛ وليس هناك ما يدعو إلى توقع نفس الوظيفة لهذه السمة في اللغات الحديثة (انظر: ولفسن، 1979، ص. 169).

2. الحاضر «التاريخي» وظيفةً خطابية

في مقابل التصورات التقليدية التي أجملنا الحديث عنها آنفا، كان من أهم

المعالجات الرائدة التي خضعت لها الظاهرة في العصر الحديث، في رأينا، وأحدثت نقلة نوعية في التحليل، وتميزت بوعي ووضوح منهجيين ونظريين متقدمين، تلك التي أنجزتها على وجه الخصوص مجموعة من الباحثات في الولايات المتحدة الأمريكية، ركزن اهتمامهن على دراسة زمن الحاضر «التاريخي» وتحوُّل الزمن أو تنوُّعه في إطار مناهج تحليل الخطاب (السردي خاصة). ونقصد المعالجات التي بنيت على أعمال لايبوف (1975 و1972) Labov ولايبوف وفاليتزكي Waletzky (1967) في تحليل بنية السرد في رواية القصص الحوارية اليومية، والتي قامت بها نيسا ولفسن Wolfson Nessa (1978 و1979) مثلا، وديبوراه شيفرين Deborah Schiffrin (1981) مثلا، وسوزن فليشمان Suzanne Fleischman (1990) مثلا. ويُضاف إلى هذه المجموعة باحثون آخرون من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، نذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر، مونيكا فلوديرنيك Monika Fludernik (1991 و1992أ و1992ب مثلا) وألبرت ريكسبارون Albert Rijksbaron (2006 أ و2006 ب مثلا) ويان شوفانيتش Jan Chovanec (2014) مثلا.

1.2. وظيفة التحول الزمني في بنية الخطاب عند ولفسن

1.1.2 عن الأدبيات التقليدية

تشير ولفسن (1978 و1979)، في دراستها الرائدة «للحاضر التاريخي الحواري» (the conversational historical present)، إلى أن الأدبيات التي تناولت استعمال الحاضر «التاريخي» والتي تم تلخيصها في فرضيتين رئيستين كما ذكرنا، تخلو من أي تمييز للخطاب «الأدبي» من الخطاب «الشفوي» في استعمال هذه الآلية؛ كما تخلو من تمييز استعمالات من أخرى في مختلف الأنواع داخل هذين الخطابين. واعتبر الكثير من الدارسين وظيفةَ هذه الآلية والقواعد المتحكمة فيها، هي نفسها بغض النظر عن طبيعة النوع. بل اعتبروا أن للحاضر «التاريخي» وظيفة واحدة لا تتغير في مختلف اللغات وفي مختلف المراحل التاريخية. هكذا يقدم براون Brown (1880)، على سبيل المثال، معطيات من الأنجليزية القديمة ومن اللاتينية لدعم تحليله للحاضر «التاريخي» في عصره. ورغم أن كيبارسكي يميز بين وظيفة الحاضر «التاريخي» في اللغات الهندو-أوروبية في العصرين القديم والجديد، فإنه لا يميز بين مختلف اللغات في كل عصر. فمن الأفكار الضمنية في هذه الأدبيات أن الحاضر

«التاريخي» يوجد على نحو ما خارج النسق الزمني الخاص بأي لغة، ومن ثمة يمكن تأويله على أنه يمتلك وظيفة كلية في كل اللغات (المرجع نفسه، ص. 168. وانظر تفاصيل تقييم ولفسن للأدبيات التقليدية في ولفسن (1982)، ف1، صص. 3–22).

2.1.2 قابلية التعويض وثنائية القوْل والْمَقُول

إن الخاصية الأولى للحاضر «التاريخي» هي قبولُه تعويضَ (substitutability) الزمن الماضي. فهناك صور أخرى للحاضر في البنيات السردية لكنها لا تملك هذه الخاصية. ولتوضيح هذه الخاصية تشير ولفسن (1979) إلى ثنائية جاكبسون (1957) القائمة على فعل الْمَقُول (procès de l'énoncé) المتعلق بالحدث المسرود، وفعل القوْل (procès de l'énonciation) (وهو مصطلح يعود إلى بنفنيست 1956) المتضمن لفعل السرد ذاته. فهناك نقطتان إحاليتان ممكنتان للزمن حسب جاكبسون: واحدة داخل البنية السردية والأخرى في لحظة السرد. والأفعال التي تكون نقطة إحالتها هي الحدث المسرود يمكنها أن تكون في الزمن الماضي أو في الحاضر «التاريخي». لكن صور الزمن الحاضر الأخرى، التي تتعلق بالأحرى بفعل القوْل الذي يشكِّل فعلُ السرد جزءا منه، ليست موافقة إحاليا للزمن الماضي ولا يمكنها أن تُعتبَر قابلة لتعويضه (المرجع نفسه، ص. 170).

إن ما يميز، إذن، الحاضر «التاريخي» من باقي استعمالات الزمن الحاضر في البنية السردية، هو أن الأفعال التي يمكن أن تصنَّف في الحاضر «التاريخي» لا تحيل على اللحظة التي يقع فيها فعل السرد بل على الزمن الذي تقع فيه الأحداث المسرودة.

3.1.2 أي وظيفة خطابية لسمة التحول الزمني؟

تبين ولفسن (1978، 1979) أن زمن الحاضر التاريخي والزمن الماضي يشكلان في تفاعلهما سمةً للخطاب (discourse feature)، فيتناوبان داخل السرد «لبنينة التجربة من وجهة نظر المتكلم وإضفاء الطابع الدرامي عليها» (ولفسن، 1978، ص. 216). وتعتبر بخصوص هذا التحول الزمني (switch of tense) أن اتجاهه في حد ذاته غير وارد؛ بل الوارد أن التحول الزمني من الماضي إلى الحاضر «التاريخي» أو من الحاضر «التاريخي» إلى الماضي هو الذي ينظم الحكاية في مقاطع مرتبة زمنيا، «وبذلك يركز الانتباه على الأحداث التي يرى الراوي أنها الأكثر أهمية» (ولفسن، 1978، ص. 222).

1.3.1.2. البنية وتنظيم الأحداث في مقاطع

يعتبر تحول الزمن في السرد «مؤشرا بنويا على تنظيم الأحداث في مقاطع». تقول ولفسن (1979):

«يقوم تحول الزمن بوظيفة تنظيم الحكاية في مقاطع زمنية؛ ولكن بسبب متوالية الأحداث نفسها، غالبًا ما يتم سرد الحدث الأكثر درامية في الزمن الماضي. والنقطة المهمة هي أن التحول بين الزمن الماضي والحاضر التاريخي الحواري يعمل في الاتجاهين معا لفصل الأحداث أو المحطات في الحكاية عن بعضها البعض. صحيح أن التحول غالبًا ما يكون من الماضي إلى الحاضر التاريخي الحواري أكثر من العكس، ولكن هذا ليس أكثر من نتيجة لعدد الأحداث التي يتم الفصل بينها. ويُستدَل على أن التحول بين الزمن الماضي والحاضر التاريخي الحواري هو السمة الصورية التي تفصل الأحداث عن بعضها البعض في الحكايات، بالتواردات والقيود المتعلقة بتناوب الحاضر التاريخي الحواري. ومن أبرز التواردات اللافتة للنظر في السرد الحواري تلك التي تحدث بين عبارة الظرف *all of a* :(adverbial expression) *sudden* (فجأةً) والتحول في الزمن بين الحاضر التاريخي الحواري والماضي. ويشير المرَكَّب *all of a sudden*، في حد ذاته، إلى أن شيئًا جديدًا وغير متوقَّع على وشك الحدوث. ومن ثمة فإن توارد حدوثه مع تحول الزمن يعتبر دعما قويا لافتراض أن مثل هذا التحول مؤشر بنوي على تنظيم الأحداث في مقاطع» (ولفسن، 1979، ص. 174).

2.3.1.2. الدرامية وتركيز الراوي على الأحداث

إن التناوب الزمني يُستخدَم لتركيز الانتباه على العمل الجديد في الحكاية، وهو ظاهرة إنجازية ترِد في تفاعلات السرد القصصي (انظر: ولفسن 1978). وبذلك، فاختيار المتكلم/ الكاتب لزمن خاص -لا سيما ذلك الذي يحدث تحولا عن الأشكال الزمنية المستخدمة في الأقسام السابقة من النص أو السرد- يفترض دورًا تقييميًا. تقول ولفسن (1979):

«إن الأمر الدال في استخدام الحاضر التاريخي الحواري لا يكمن في الزمن نفسِه، ولكن في التحول من الماضي إلى الحاضر التاريخي الحواري ومن الحاضر التاريخي الحواري إلى الماضي في الحكاية. إن الأعمال ترد واحدا تلو الآخر

في شكل سلاسل؛ ولكن من أجل تقطيع الأعمال إلى أحداث، للتمكن من التبئير والسماح للراوي بعرض تأويله الخاص لما حدث، يتم استخدام التناوب بين صيغتين للفعل. وبالتحول من صورة إلى آخرى، يخلق الراوي تقسيما بين حدثين. ونظرًا إلى أن تناوب الحاضر التاريخي الحواري يعمل على تجميع الأفعال التي تنتمي إلى حدث واحد، فإنه لا يمكن أن يقوم بالفصل بين فعلين يشكلان جزءًا من نفس الحدث؛ وهنا يكمن القيد. ولكن عندما يُنظر إلى الأعمال على أنها تنتمي إلى أحداث منفصلة، وبشكل خاص، عندما يمثل الفعل عملا في مستوى مختلف من الأهمية في الحكاية، فإن قاعدة تناوب الحاضر التاريخي الحواري هي بالضبط التي تُستخدم لتركيز الانتباه على العمل الجديد» (ولفسن، 1979، ص. 178).

هكذا يشكل عمل ولفسن قطيعة نوعية مع الفهم التقليدي للزمن الحاضر "التاريخي"؛ ويأتي بعده عمل ديبوراه شيفرين (1981) ليشكل تطويرا وتعميقا لنفس الاتجاه التحليلي الخطابي العام، مع إلحاح على أهمية التحليل الكمي إلى جانب التحليل الكيفي.

2.2. شيفرين والتحليل الكمي للخطاب

تبلور شيفرين (1981) تحليلا كميا لتناوب الزمن الحاضر "التاريخي" والزمن الماضي على الإحالة على أحداث ماضية في البنية السردية. فتوضح كيف أن تنظيم السرد يحدد الحيز الذي يمكن أن يرد فيه الحاضر "التاريخي"؛ وكيف تعمل القيود البنوية والوظيفية المختلفة على تقييد (أو تفضيل) التحول بين هذين الزمنين. كما توضح أن الحاضر "التاريخي" يعمل على تقييم الأحداث السردية لأنه استعمال للزمن الحاضر، ولأن التحول الزمني عن الحاضر "التاريخي" يفْصلُ الأحداثَ السردية عن بعضها البعض.

بهذا ترى شيفرين في التحليل الكمي للخطاب حلولا للخلافات حول تأويل الحاضر "التاريخي". ذلك أن الاستدلالات الخطابية الكيفية المرتبطة بكل موقف من المواقف التأويلية تعتبر مبررات معقولة، يمكنها، كما يقول ليبوف (1975)، "أن تتأرجح بشكل لا نهائي بين موقفين مَدْرسيين معينين. لكن الدراسات الكمية تثْري المعطيات بشكل كبير وتسمح لنا بحل المسألة من خلال رؤية الكيفية التي يتعامل بها المتكلمون أنفسهم معها" (انظر: لايبوف، 1975، ص. 26). وعلى الرغم من أن

تحليل ولفسن يعد، حسب شيفرين، خطوة مهمة في هذا الاتجاه، إلا أنه لا يغطي المجال الكامل للتنوع الحاصل بين زمن الحاضر التاريخي والزمن الماضي؛ ومن ثمة تضيع منه بعض الفروق المتعلقة سواء بطبيعة التنوع أو بالقيود المفروضة على وروده.

إن ولفسن لا تستخدم حججا كمية لفحص اتجاه التحول الزمني -ولنتذكر ما أوردناه في الفقرة 1.2، وهو أنها تعتبر هذا الاتجاه غير وارد، وما يهم هو التحول في حد ذاته- أو لإثبات استنتاجها بأن الحاضر «التاريخي» يفتقر إلى الدلالة الدرامية بالمعنى الذي رأيناه في التحاليل التقليدية.

أما دراسة شيفرين فتفحص هاتين المسألتين معا من خلال مقارنة ترددات ورود أفعال الماضي بترددات ورود أفعال الحاضر «التاريخي»، إلى جانب اختبارات إحصائية ذات دلالة. وذلك اعتمادا على معطيات مستمدة من ثلاث وسبعين (73) حكاية لمعالجة ثلاث قضايا يتمحور حولها الخلاف، هي: القيود المفروضة على التنوع (في ورود الحاضر «التاريخي» والماضي)، ووظيفة الحاضر «التاريخي» في السرد، وأسباب أهميته ودلالته (انظر: شيفرين، 1981، صص. 46 و47. وانظر: ولفسن 1982، صص. 111-118، وردود ولفسن على ملاحظات شيفرين، 1981).

ومن أهم ما يكشف عنه تحليل شيفرين لعناصر هذه القضايا، دلالةُ تحوُّل زمنِ الفعل باعتباره آلية تقييمية؛ فهي آلية تُمكِّن المتكلمين/ الرواة من لفت الانتباه إلى حضورهم في النص، أي: تعيين أحداث معينة باعتبارها ذات منزلة مركزية في اهتمامهم الذاتي. كما تُمكِّن من تقييمٍ ألصق ببنية الحكاية السردية نفسها يتمثل في تخصيص عمل معين داخلها؛ فيشكل الحاضر «التاريخي» (أو بالأحرى التحول من الماضي إلى الحاضر «التاريخي» وبالعكس) -وكما في الإطار الذي طوره لايبوف وفالتزكي (1967)- إحدى الوسائل التي يركز المتكلمون/ الرواة من خلالها على تبئير سردهم بإبراز الأقسام الرئيسة من حكاياتهم. فيكون التقييم غير مُمعْجَم (أي ليس تقييما خارجيا) ولكنه يتم من خلال طريقة العرض، أو ما تسميه شيفرين «تقييما داخليا» («internal evaluation»). تقول شيفرين:

«إذا كانت الأحداث السردية تحمل أهميتها الخاصة، وتقدم مساهمات واضحة لجوهر القصة، فيمكننا القول إن التقييم داخلي. والحاضر التاريخي آلية تقييم داخلي:

فهو يسمح للراوي بعرض الأحداث كأنها تحدث في تلك اللحظة، فيمكن للجمهور أن يسمع بنفسه ما حدث، ويمكن أن يؤول بنفسه دلالة تلك الأحداث في التجربة» (شيفرين، 1981، ص. 59).

ونظرًا إلى أن تحول الزمن موجه أساسا إلى المشاركين في الخطاب أنفسِهم، فيمكن اعتباره أداة ذريعية. إنه يجذب السامع مباشرة إلى الحدث بصحبة المتكلم. وبذلك فهو إشارة من هذا الأخير إلى علاقة شخصية حميمة بالمشاركين في الخطاب، كما يلاحظ مككارتي وكارتر (1994) McCarthy and Carter (انظر: مككارتي وكارتر، 1994، صص. 94–95).

لهذا السبب، يميل الحاضر «التاريخي» إلى الظهور في تلك الأقسام من الحكايات التي تتضمن المقُولةَ السردية الخاصة بالحدث المعقَّد، لأنها الموقع الذي تصبح فيه الحكاية السردية نشيطة. ويتم تبئير الحدث المعقَّد عن طريق اختيار الزمن، الذي يقوم –بصرف النظر عن وظيفة التبئير– بجذب السامع إلى الحدث. فيكون الدافع وراء اختيار الزمن، إذن، هو الحاجة إلى الاهتمام بوظيفة التعالق الشخصي لدى طرفيْ التواصل المتكلم والسامع. فالمتكلم يستخدم الزمن الحاضر (أو تحول الزمن) لتسليط الضوء على العنصر الحاسم في الحكاية، وبقيامه بذلك يُشرك السامعَ في الحدث بسرد الحكاية انطلاقا من صلب الموضوع (وانظر: شوفانيتش، 2014، صص. 135–136).

وخلاصة عمل شيفرين (1981) أن معالجة التنوع الزمني بين الزمن الحاضر «التاريخي» والزمن الماضي في السرد تقتضي التأليف بين مستويين في تحليل الخطاب: مستوى المناهج الكمية لتحليل التنوع ومستوى الفهم الكيفي لتنظيم السرد. وللوهلة الأولى، يمكن أن يبدو زمن الحاضر «التاريخي» تعويضا بسيطا للزمن الماضي في الحكايات، أو مجرد آلية أسلوبية. ولكن عندما نتفحص المعطيات بمنهج يجمع بين الدقة الكمية والوصف الكيفي، يمكن أن نرى في هذا الحاضر «التاريخي» موردا من الموارد النحوية التي يستخدمها المتكلمون لتمثيل تجاربهم في السرد (انظر: شيفرين، 1981، ص. 61).

3.2. فليشمان وثنائية التصدير مقابل التأخير

تشكل دراسة فليشمان (1990) للسرد من الفرنسية القديمة في العصور الوسطى

إلى الرواية الحديثة ولتوزيع سمات الأزمنة السردية تقدمًا بالنظر إلى عمل ولفسن وشيفرين.

ومن مظاهر هذا التقدم اعتمادها صيغة مرنة من صيغ ثنائية التصدير (foregrounding) مقابل التأخير (backgrounding)، لتُظهِر وجود تفضيل لغوي لوسم الجمل السردية التي تطور الحبكة. ولتُبيِّن أن الزمن الماضي، في سياق السرد، هو الزمن غير الموسوم، وبذلك تُعتبر صورُ الزمن الحاضر المتناوبةُ مع الزمن الماضي مصدَّرة (foregrounded) أو موسومةً. وبهذا وسعت فليشمان ثنائية التصدير/ التأخير لتشمل هذين المستويين المتمايزين داخل السرد (وانظر: فلوديرنيك، 1991، صص. 368-369).

وتبني فليشمان تبنيها للثنائية المذكورة على اعتبارات أهمها أن أي نوع من أنواع الخطاب، تكون بعض أجزائه أكثر أهمية من غيرها بالنظر إلى أهداف المتكلم التواصلية. وغالبا ما تشير الأدبيات اللغوية الحديثة المتعلقة بالسرد إلى هذا التباين باستخدام ثنائية التصدير مقابل التأخير؛ وهو استخدام في مجال بنية النص مستلهم من التقابل الجشطلتي في مجال الإدراك والعلاقات الفضائية. ويصوغ هوبر وطومسون (Hopper and Thompson (1980، مثلا، هذا التباين على أساس أن بعض أجزاء ما يُقال في أي وضع تواصلي، سردي أو غير سردي، تكون أكثر ورودا أو مركزية من غيرها. ويُشار إلى هذا الجزء من الخطاب الذي لا يساهم على الفور في هدف المتحدث، ولكنه يساعد في ذلك فقط أو يوسعه أو يعلق عليه، باسم التأخير. وعلى النقيض من ذلك، تُعرف تلك المادة التي تتيح العناصر الرئيسة للخطاب باسم التصدير (انظر هوبر وطومسن 1980، ص. 280). ويشكل تضافر أجزاء التصدير العمود الفقري أو الهيكل العظمي للنص، مكونا بذلك بنيته الأساس. وتشكل جملُ التأخير اللحمَ الذي يكسو الهيكلَ العظمي، لكنها تقع خارج تماسكه البنوي. ويستخدم ماتيسن وطومسون (Matthiessen and Thompson (1988 في هذا السياق مصطلحَيْ «نواة» الخطاب في مقابل «توابع» الخطاب، ويستخدم ريد Reid (1976) مصطلحَيْ بؤرة «عليا» مقابل بؤرة «دنيا» (للأحداث).

وتشير فليشمان إلى أن معظم الدراسات تؤوِّل التصديرَ والتأخيرَ على أنه ثنائية تقابلية: فيقابَل تصديرٌ نصي غير متمايز بتأخير نصي غير متمايز أيضا. إلا أنها تعتبر،

بناء على استطلاع آليات هذه الثنائية المستخدمة في الروايات المبكرة وأعمال باحثين آخرين في لغات مختلفة، أن التعامل مع إبراز المعلومات باعتباره متصلا (continuum) نهجٌ أكثر انسجامًا مع المعطيات اللغوية من التمييز الثنائي البسيط للتصدير مقابل التأخير (انظر: فليشمان، 1990، صص. 118–119).

وفي هذا الإطار تصبح العلاقة واضحة، حسب فليشمان، بين التصدير على المستوى النصي والتقييم على مستوى المكون التعبيري (expressive component)[1]. ذلك أننا إذا تصورنا التصدير بالمعنى الجشطلتي الأساس الدال على صورة مقابل أرضية (figure against ground) بدلًا من دلالته على «أحداث متوالية على خط زمني»، فيمكن عندئذٍ النظر إلى التصدير والتقييم على أنهما وجهان لعملة واحدة. وتعرّف بولانيي وهوبر (1981) Polanyi and Hopper التصدير والتأخير من هذا المنظور بالضبط. فالتصدير يتكون من (أ) عناصر الخطاب التي يمكن التنبؤ بها في سياق معين؛ ومن ثمة تكون أقل بروزًا (وهذا يوافق مفهوما ذا أساس معرفي كمفهوم «الأطر» (frames))، و(ب) العناصر التي لم يتم تقييمها من خلال استراتيجيات لغوية متنوعة. وفي المقابل، يتكون التأخير من (أ) العناصر غير المنتظَرة أو التي «تخرق الإطار»، ومن ثمة تكون أكثر بروزًا، و(ب) العناصر التي يتم تقييمها بواسطة جهاز أو أكثر من أجهزة التقييم. لذلك ليس من غير المعتاد العثور في اللغات على نفس السمات اللغوية التي تخدم هاتين الوظيفتين الذريعيتين في وقت واحد. إلا أن هذا لا يعني، حسب فليشمان (فليشمان، 1990، ص. 129)، تطابق التصدير والتقييم تطابقا تاما؛ بل إن كل ما يتم تصديره يتم تقييمه تعبيريا، ولكن ليس كل ما يتم تقييمه يُصَدَّر نصيًا.

ومن مظاهر التقدم أيضا عند فليشمان استخدامُها الموسَّع للمقُولات السردية الفرعية عند لايبوف؛ وإعادة تقديم مفهومَيْ «الذروة» (peak) و«الحل» (أو «التصريف» resolution)، اللذين أسقطتهما شيفرين من تحليلها. وهذا ما مكّن فليشمان، حسب فلوديرنيك (1991، ص. 369)، من إعادة التشديد بمزيد من الدقة على أن الحاضر «التاريخي» يرد كثيرا في مواقع الذروة في السرد ويتحول راجعا إلى الزمن الماضي نحو الحل.

(1) وهو عند فليشمان مستوى الإيديولوجيا والقيم المعبرة عن وجهة نظر الراوي؛ ويُعدُّ الزمنُ والجهة من آليات هذا التعبير. وانظر فليشمان (1990)، صص. 4–5.

أما موقف فليشمان الخاص من فرضية الحيوية أو إضفاء الطابع الدرامي، فتعتبر أن ذلك ليس الوظيفة الجوهرية للحاضر السردي التي هي وسم الجمل السردية المطوِّرة للحبكة، ولكنه مجرد تأثير مستمد من الجهة غير التامة (imperfective aspect) للزمن الحاضر ومن معاني مختلفة تتحقق في المكون التعبيري (فليشمان، 1990، ص. 54).

2, 4 فلوديرنيك ونمط السرد الحَلَقي

تدافع فلوديرنيك (1991) على أن الحكاية الحوارية الحالية تشترك في البنية وفي استعمال زمن الحاضر «التاريخي» مع بعض الروايات «الأدبية» التقليدية. وتعَرِّف هذه البنيةَ بكونها حَلَقية (episodic) (مكوَّنة من حَلَقات). وهي البنية التي هيمنت، كما أشرنا آنفا، في الشعر والنثر في القرون الوسطى؛ وبدأت أشكال السرد الخطابية خلال القرن الثامن عشر تحل بشكل متزايد محلها.

وافتراض فلوديرنيك (1991) أن هناك نمطًا عامًا شائعًا للسرد الحلَقي، في اللغات الهندو–أوروبية على الأقل. وأن الحاضر «التاريخي» يرد بالضبط في مواقع محددة داخل هذا النمط في كل هذه اللغات (فلوديرنيك، 1991، ص. 367).

1.4.2. تقييمات

ترى فلوديرنيك (1991) أنه على الرغم من أن العديد من عناصر تحليلها وتحليل شيفرين (1981) مضمَّنٌ في الأدبيات التحليلية التي سبقتهما، إلا أن هذه التحليلات التقليدية فشلت في تفسير الوضع الوظيفي للزمن الحاضر «التاريخي»؛ كما تميل مناقشة تناوب الزمن فيها إلى أن تقوم على أساس الجملة المفردة، أو في أفضل الأحوال على سلسلة من جملتين تنتقلان من الماضي إلى الحاضر أو من الحاضر إلى الماضي.

وعلاوة على ذلك، كانت معاييرُ التحليل متفاوتةً واسعةَ التباين، ومعظمُ التفسيرات «ماهويةً» (essentialist) تربطُ الزمنَ الحاضر التاريخي «بمعنى» الزمن الحاضر بشكل عام. ومن ثمة إلحاحُها المتكرر على «حيوية» هذه الآلية التي يُفترَض أن تجعل الأحداث الماضية «حاضرةً» أمام عيني السامع/ القارئ؛ وهو افتراض رفضه، في نظر فلوديرنيك، معظم العلماء المتخصصين في القرن العشرين، من أمثال فليشمان (1985 و1990) وكومري (1986) Comrie وغيرهما.

وينتج عن «ماهوية» هذه التفسيرات افتراضها المسبق أن للزمن الحاضر التاريخي معنى أو *استعمالا* معينين؛ وتستلزمُ، إضافة إلى ذلك، أنه كلما كان السياق محدَّدا يجب (أو ينبغي) أن يظهر الزمن الحاضر. والقاعدة الأساس لهذه الادعاءات علاقةٌ «نحوية»، قائمة على ربط عنصر بعنصر، بين الشكل والمعنى في سياق محدَّد: أي زمنُ الحاضر التاريخي باعتباره بديلا صرفيا (allomorph). ونظرًا إلى استحالة العثور على قاعدة واحدة بسيطة تناسب كل الجمل المفردة التي تَرِد في الحاضر (التاريخي)، فقد ظلت المشكلة، بطبيعة الحال، مستعصية على الحل.

وتوضح فلوديرنيك أن الأعمال الحديثة في تحليل الخطاب، التي ما زالت دراسةُ شيفرين (1981) تحتل فيها مكانة الصدارة في نظرها، قد تجنبت هذا المأزق بطريقتين:

- الأولى، أنها ركزت على السرد الطبيعي حصريًا؛ وهو قرار موفق ما دامت النصوص الأدبية تعج بأنماط الأفعال في الزمن الحاضر المتناوبة مع الماضي. واهتمت أساسا بالتناوب الزمني الذي يظهر بشكل بارز في هذا السرد الطبيعي. وكان عمل نيسا ولفسون الرائد حول ما سمته زمن *الحاضر التاريخي الحواري* (*conversational* historical present tense) أولَ عمل يقتصر على السرد *الشفوي*.
- الثانية، وهي الأهم، أنها ركزت على *وظيفة* «تحول الزمن»؛ وهي مسألة تضع في الواجهة *التحولَ إلى الزمن الحاضر والتحولَ إلى الزمن الماضي* معا. وهذا يسمح بالنظر إلى التحول إلى الحاضر التاريخي والتحول عنه إلى الماضي باعتبارهما إشارةً، وليس مقُولةً صرفية تسند معنى ذاتيا ملازما سواء إلى الحاضر أو إلى الماضي.

هكذا، من خلال التركيز على السؤال: في أي موقع من الحكاية يرد زمن الحاضر التاريخي، تمكنت ولفسون وشيفرين من تحقيق بعض النتائج الرائدة. فقد تم التأكد من أن الحاضر التاريخي يرد فقط في ما يسميه لايبوف (1972) فصلَ "الحدث المعقد" (complicating action' section') من السرد. وفيما يتعلق *بوظيفة* زمن الحاضر التاريخي، بينت ولفسون أنها واحدة من العديد من السمات «الإنجازية» للسرد الشفوي، التي ترد جنبًا إلى جنب مع آليات أنجازية أخرى، مثل الاستشهاد المباشر بخطاب الشخصيات، والإيماءات أو الحركات، وإظهار التعجب،

والأصوات التعبيرية، والمؤثرات الصوتية. وتندرج تقنيات الإنجاز اللغوية هذه عند لايبوف تحت عنوان «*التقييم الداخلي*». أما شيفرين فلم تتجاوز تصور لايبوف لبنية الحكاية ووظيفة االإنجاز التقييمي.

ورغم التقدم الواضح الذي حققه نموذج فليشمان، والذي أجملناه في الفقرة التي خصصناها لها، ترى فلوديرنيك أنه يفشل في الإجابة عن بعض الأسئلة الرئيسة. منها أن مفهوم التصدير لا يساعد في تفسير سبب تصدير شيء ما في المقام الأول، ولماذا يتم تأخير الجمل السردية الأخرى نتيجة لذلك. وعلى الرغم من أن فليشمان تؤكد الطبيعة الذاتية للحاضر السردي للحدث، التي تربطها بمفهوم التقييم الداخلي عند لايبوف، فإن الخاصية الدقيقة لهذه الذاتية تظل غامضة إلى حد ما، إذ ليست هناك دلالة واضحة للتطور الدينامي للسرد، ما دام التصدير مفهوما سكونيا في حد ذاته (المرجع نفسه، 367–369).

2.4.2. المنعطف والحبكة ومشاركة الراوي

تتناول فلوديرنيك (1991) وظيفتين مترابطتين تتعلقان بمستوى الحبْك (plotting or emplotment؛ أو mise en intrigue) من ناحية (انظر ريكور Ricœur 1984)، وبالإطار الذريعي للسرد من ناحية أخرى. فعوض الاقتصار على مجرد «التصدير» (foregrounding)، ولو باعتباره استراتيجية ذاتية «تقييمية»، تفترض اعتبارَ التحول إلى الزمن الحاضر إشارة إلى «منعطف» سردي للأحداث. ويعتبر المنعطف مهمًا من حيث وظيفة الحبكة لأنه يشير، ليس فقط إلى ما يُنظر إليه عمومًا على أنه ذروة *(أو أوج) الحلَقة*، ولكن أيضًا إلى الحادثة المهمة والدالة تجريبيا. ولهذا السبب يشير المنعطف ذريعيا إلى *المشاركة الذاتية للراوي* في الحكاية. وعليه، يمكن تحليل الورودات الرئيسة للحاضر التاريخي على أنها تؤشر على الحادثة التي تدخل على وضع معين. فقد لوحظ مرارًا وتكرارًا أن زمن الحاضر التاريخي غالبا ما يرتبط بمنعطفات مفاجئة للأحداث التي يتم التقديم لها بمؤشرات معجمية مثل: *all of a sudden, then* (فجأة، ثم) (انظر: فلوديرنيك، 1991، ص. 374).

وتورد فلوديرنيك مجموعة من الأطروحات تتعلق بزمن الحاضر التاريخي وتشكل لبنات لبناء «إطار نظري» (وانظر تفاصيل الأطروحات في: فلوديرنيك، 1991، صص. 386–391). ومن أبرزها:

- لا يوجد «معنى» (واحد) يختص به «ال» زمن الحاضر. الحاضر مقُولة صرفية خالصة. والمقصود بذلك، أولا، عدم وجود «معنى» واحد أو «وظيفة» واحدة للزمن الحاضر في حد ذاته؛ ثانيا، لذلك لا يمكن تفسير االاستعمالات الخاصة للزمن الحاضر (مثل زمن الحاضر التاريخي) على أنها «دالة على ورود «الحاضر»»، و«ناقلةٌ للأحداث الماضية إلى «حاضر» تَكلُّم الراوي»، أو ما شابه ذلك.
- يوجد نمط محدَّد لاستعمال الزمن الحاضر في السرد القصصي الشفوي. والورودات الأدبية للزمن الحاضر التاريخي إنما تكرر جزئيًا فقط هذا النمط الشفوي؛ ولكن يمكن تفسيرها على أنها امتداد له وتطبيق في السرد المكتوب.
- بما أن زمن الحاضر التاريخي اختياري، فإن الراوي يقرر أي تطورات للأحداث يجب تسليط الضوء عليها. وتلك هي الأحداث التي تشير في روايته للقصة إلى نقط انعطاف ومتواليات بارزة خاصة بالحبكة.
- يشير استخدام زمن الحاضر التاريخي إلى مشاركة الراوي في القصة، ويخلق بالإضافة إلى ذلك تشويقًا لدى الجمهور.
- التناوب الزمني استعارة زمنية بمعنى فنرايش (1964). و«التحول» – في علاقته بالتنغيم والنبرة والتوقفات المؤقتة (والإيقاع) – هو الذي يدل السامع على ضرورة نَقلة تأويلية.

هكذا يجيب عمل فلوديرنيك عن سؤال «وظيفة» الحاضر التاريخي باعتماد «إطار خطابي سردي» لرواية القصص. وهو إطار لا يشير فيه الحاضر التاريخي إلى «معنى» واحد خاص به، بل يشير ببساطة، من خلال آلية «التحول الزمني»، إلى «قيمة تفاضلية» في علاقته بالزمن الماضي.

ويتجلى الاستعمال المتقطع لهذا الزمن الحاضر داخل النصوص التي تسرد أحداثا ماضية، في تحولات وجيزة من الزمن الماضي إلى الحاضر، لإبراز المنعطفات الرئيسة للحكاية في السرد الشفوي، كما أوضحت ذلك ولفسن وشيفرين من قبل؛ ولتحديد بدايات حلَقات الحكاية أو ذروتها في النصوص المكتوبة (فلوديرنيك، 1991، ص. 392؛ وانظر أيضا فلوديرنيك 1992أ و1992ب، و2003، ص. 124).

خاتمة

تقتصر التأويلات التقليدية عادة، بما فيها تأويلات البلاغيين العرب المسلمين وعلى رأسهم الزمخشري بعمله الرائد كما أوضحنا، على ذكر مجموعة من «التأثيرات» التي قد يحدثها الحاضر «التاريخي» أو تَنتُج عن استعماله، كجعل الماضي أكثر حيوية أو «نابضا بالحياة» كأن أحداثه تقع في اللحظة التي توصف فيها؛ وكالتشويق ودفع الملل، الخ. ومن الخصائص التي تشترك فيها هذه التأويلات التقليدية على العموم افتقارها إلى معايير نظرية ومنهجية واضحة ومحدَّدة في تناولِ الظاهرة وتحليلِ مختلف معطياتها وإضفاءِ تصور منسجم عليها. لذلك جاءت التأويلات متنوعة، ومتباينة أحيانا، بل متضاربة ومتناقضة أحيانا أخرى كما مثلنا لذلك.

ورغم ما يمكن أن تحمله هذه التأويلات التقليدية مع إمكان تباينها وتضاربها، من أوصاف «بلاغية» أو «أسلوبية» لزمن الحاضر «التاريخي»، فمن الظاهر أنها فشلت في تفسير وضعه الوظيفي. وحلَّلت التناوب الزمني لغويا بالتركيز على جمل منفصلة أو على جمل قليلة في أحسن الأحوال. وذلك من وجهة نظر ماهوية تفترض مسبقًا أن للزمن الحاضر التاريخي معنى واحدا واستعمالا واحدا؛ وتربطه «بمعنى» الحاضر (الإحالي) بشكل عام؛ ومن ثمة طغيان فرضية «جعل الماضي أكثر حيوية».

وشكلت دراسات تحليل الخطاب التي انطلقت من أعمال عالم اللسانيات الاجتماعية الكبير ويليم لابوف منعطفا نوعيا في تطوير تحليل الحاضر «التاريخي» في العصر الحديث، وفتح آفاق جديدة لفهم خصائصه ووظيفته وربطهما بضوابط بنية الخطاب السردي الشفهي والمكتوب.

فأنتجت نيسا ولفسون نظرية «للإنجاز» السردي تُعتبر إطارا يشكل فيه زمن الحاضر «التاريخي» أداةً من أدوات عديدة أخرى تُستخدَم لإبراز الجودة الإنجازية في حكاية قصة شفهية. وترتبط سمات هذه الجودة الإنجازية بما يسميه لابوف *التقييم الداخلي*؛ وهي كل العوامل السردية التي تقوي قبول السرد، باستثناء التعليقات التقييمية الصريحة («الخارجية»). وركزت ولفسن على خاصيتين جوهريتين للحاضر «التاريخي» هما: (أ) قبولُه التعويضَ أو التحولَ الزمني (switch of tense) (خلافا لصور أخرى للحاضر)، في إطار ثنائية المقُول (حيث يكون الفعل في الماضي أو

في الحاضر «التاريخي»)/ القوْل (حيث لا تكون صور الحاضر الأخرى موافقة إحاليا للماضي أو قابلة لتعويضه)؛ إذ ما يميز الحاضر «التاريخي» من صور الحاضر الأخرى أنه لا يحيل على زمن فعل السرد بل على زمن الأحداث المسرودة؛ (ب) التحولُ (الذي لا يهم في أي اتجاه يتم) سمةُ خطاب (discourse feature) وظيفتُها بنَويَّة (تقطيعيَّة تُبنِين السرد) ودرامية تقييمية (تضفي الطابع الدرامي من وجهة نظر الراوي التقييمية).

وكان من أهم خلاصات عمل ولفسن أن تحول الزمن إشارة (signal)، وليس مقُولة صرفية تُسنِد معنى ذاتيا ملازما سواء إلى الحاضر أو إلى الماضي؛ وأن وظيفة زمن الحاضر التاريخي سمة واحدة من سمات «إنجازية» سردية أخرى، كالاستشهاد المباشر بخطاب الشخصيات، وإظهار التعجب (في السرد الكتابي)، والإيماءات أو الحركات والأصوات التعبيرية (في السرد الشفهي). وتندرج كلها تحت عنوان «*التقييم الداخلي*» عند لايبوف، كما ذكرنا.

واعتمدت ديبوراه شيفرين هذا الإطار نفسه في دراستها لتحول الزمن في السرد الشفهي. ومما أبرزته بشكل خاص دينامية التحول إلى الزمن الماضي وتحديدُ موقع وُرُوداتِ الزمنِ الحاضر داخل مقُولة «العمل المعقَّد» في مخطَّط البنية السردية عند لايبوف.

لقد عمقت شيفرين عمل ولفسن وطورته بالتأليف بين الكم (من خلال شمولية تحليل التحول) والكيف (من خلال تنظيم السرد). وبينت أن تحول الزمن يمكِّن الراوي من لفت انتباه السامع/ القارئ إلى حضوره في البنية السردية فيُشركِهما في الحدث؛ كما يمكنه، في نفس الوقت، من تبئير الأقسام الرئيسة في هذه البنية.

وطورت سوزن فليشمان عمل شيفرين وكيَّفته مع وضعية السرد في العصور الوسطى، لتستدل على نظريتها الزمنية باعتماد معطيات السرد الفرنسي القديم. وكان عليها أن تتعامل مع الأنماط الأكثر أدبية من أزمنة الحاضر المتنافسة في نصوص العصر الوسيط، بالإضافة إلى أنها بلورت منظورا مهما لمتَّصِل (continuum) الشفهي–الأدبي وناقشته بإسهاب.

ومن أبرز نتائج تحليل فليشمان أن تحول الزمن يعني تصدير جمل سردية مقابل تأخير أخرى. وهي آلية لوسْمِ الجمل السردية التي تطوِّر الحبكة وتمييزِها من غيرها،

فيكُون الزمنُ الماضي، في سياق السرد، زمنا مؤخَّرا أو غيرَ موسوم، ويكون الحاضر «التاريخي» المتناوبُ مع الماضي مصدَّرا أو موسوما؛ لذلك يرد كثيرا في مواقع الذروة.

أما نموذج مونيكا فلوديرنيك فيبتعد عن تفاصيل البنية السردية عند لايبوف، ويعمل على إغناء نموذج فليشمان بإعادة تحليل وظائف المستويين السرديين التصدير والتأخير باعتبارهما جزأين من نسق سيميائي لإنتاج النص السردي وتقييم الحكي[1]. ومن أبرز مظاهر هذا التحليل الجديد تحديد وظيفتين للحاضر «التاريخي»: (أ) في مستوى الحبك: حيث تم الانتقال من «االتصدير» (أو التحول إلى الحاضر «التاريخي») باعتباره استراتيجية ذاتية «تقييمية»، إلى اعتباره إشارة إلى «منعطف» سردي للأحداث، يؤشِّرُ على ما يُنظر إليه عمومًا أنه ذروةُ الحلَقة أو أوْجُها؛ (ب) في المستوى الذريعي للسرد: حيث يؤشِّرُ المنعطف ذريعيا أيضًا على الأحداث المهمة والدالة من وجهة نظر الراوي، أي على حضوره الذاتي في الحكاية (كما أوضحت شيفرين من قبل).

لقد استدلت فلوديرنيك على أن التحول إلى الحاضر وعنه إلى الماضي هو الذي يحظى بأهمية كبرى في النموذج الشفهي، عوض عملية الإبراز السكوني للتصدير مقابل التأخير. ومن ثمة التأثير الوظيفي والتفاضلي لهذا التحول الزمني. ودافعت عن أن نموذج الحاضر «التاريخي»، في الأدب الإنجليزي وفي نماذجه الشفهية، جهاز يركز الانتباه على المنعطفات الحاسمة، بدلًا من كونه تقنية «لجعْل» ما يُروَى «حاضرًا» و«جعْله حيًّا» أمام أنظار جمهور مندهش. فإنما داخل إطار البنية السردية يُصبِح هذ الجهاز اللغوي دالا وذا مغزى. ولذلك تجب مناقشة حركية زمن الحاضر «التاريخي» في علاقتها بالحلَقات السردية في مجملها، ولا يمكن توضيحها في تحليل يتناول جملة بجملة. ومن ثمة، فإن «مغزى» زمن الحاضر «التاريخي» في السرد المكتوب والشفهي هو مغزى التجربة الذاتية لرواية القصة في تفاعلها الدال مع االمنعطفات السردية؛ وهو التفاعل الذي يشكل لنا نحن القراء البنية التصورية التي

(1) وتوضح فلوديرنيك أن هذا النسق السيميائي ذا المستويين انهار خلال التطور من التأليف الشفهي إلى التأليف المكتوب؛ ونتيجة لذلك، ترتَّب عن ضياع الوسم التنغيمي تغييرٌ نسقي لنموذج الزمن أيضا. وانظر: فلوديرنيك، 1992ب، صص. 3-2.

دأبنا على تسميتها قصة (فلوديرنيك، 1992ب، صص. 22–23).

وأخيرا، فرغم أهمية مثل هذه الأعمال التي تدرس وظيفة الحاضر «التاريخي» في تنظيم بنية الخطاب السردي، فإن دراسة خصائصه الدلالية–الذريعية ما زالت غير كافية، ولا تستند في الكثير من الأحيان إلى حجج مقنعة، فيَغلُب عليها الطابعُ الذاتي التأملي غيرُ القابل للإبطال؛ إذ ما هي الروائز أو الاختبارات التي علينا أن نقوم بها، مثلا، لإثبات الصفة الجوهرية لفعل (verb) معين دون فعل آخر؟ وتمكن الإشارة في هذا السياق إلى عمل ريكسبارون (2006أ) الذي يمثل تقدما كبيرا في رصد بعض السمات التركيبية والدلالية الملموسة للحاضر «التاريخي» (انظر: كولتر، 2011، ص. 224)[1]. ومما تتضمنه هذه السمات، مثلا، عدمُ تلاؤم الحاضر «التاريخي» مع الاستفهام أو التعجب، واقتصارُه على الأفعال المنتهية أو المحدودة (telic) والأفعالِ اللحظية (momentaneous)، وندرةُ الحاضر «التاريخي» المبنيِّ لغير الفاعل والمنفيّ.

المصادر والمراجع

العربية

- ابن الأثير، ضياء الدين. (د.ت). *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر* (تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة). دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن رشيق، أبو علي الحسن. (1981). *العمدة في محاسن الشعر ونقده* (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. 5). دار الجيل.
- الزركشي، بدر الدين. (د.ت). *البرهان في علوم القرآن* (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. 2). عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الزمخشري، جار الله. (1998). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد

(1) وانظر لمزيد من التفصيل في سمات الحاضر «التاريخي» التركيبية والدلالية: ريكسبارون، 2011، صص. 10–6؛ وانظر مجموعة من الفصول الأخرى في نفس المجلد التي تتناول أيضًا أهمية ربط الحاضر «التاريخي» بسمات مركبية (syntagmatic) ملموسة.

معوّض، ط. 1). مكتبة العبيكان.
- ضيف، شوقي. (1965). *البلاغة تطور وتاريخ* (ط. 9). المعارف.
- العسكري، أبو هلال. (1981). *الصناعتين، الكتابة والشعر* (تحقيق مفيد قميحة، ط. 1). دار الكتب العلمية.
- القزويني، الخطيب. (2003). *الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع* (وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط. 1). دار الكتب العلمية.

الأجنبية

- Bache, C. (1985). Verbal aspect: A general theory and its application to present-day English. Odense University Press.
- Benveniste, E. (1956). La nature des pronoms. In E. Benveniste (1966), Problèmes de linguistique générale 1 (pp. 251-257). Paris: Gallimard.
- Benveniste, E. (1965). Le langage et l'expérience humaine. In E. Benveniste (1974), Problèmes de linguistique générale 2 (pp. 67-78). Paris: Gallimard.
- Bâche, C. 1985, Verbal Aspect: A General Theory and its Application to Present-Day English, Odensee University Press.
- Benveniste, E. 1956, ''La nature des pronoms''. In : Benveniste, E. 1966, Problèmes de linguistique générale 1, pp. 251-7, Paris: Gallimard.
- Benveniste, E. 1965, 'Le langage et l'expérience humaine''. In : Benveniste, E. 1974, Problèmes de linguistique générale 2, pp. 67-78, Paris: Gallimard.
- Brown, 1880, The grammar of English grammars, New York: Wood.
- Chovanec, Jan, 2014, Pragmatics of Tense and Time in News, From canonical headlines to online news texts, John Benjamins B.V.
- Chuquet, Hélène, 1991, ''Le présent de narration dans le Journal de Samuel Pepys''. In: Cahiers Charles V, n°13, Travaux de linguistique énonciative. pp. 49-77.

- Chuquet, Hélène, 2000, ‘’L'alternance passé-présent dans le récit: contraintes de la traduction du français vers l'anglais’’, Meta, 45(2), pp. 249-262.
- Comrie, Bernard, 1986, ‘’Tense and time reference: From meaning to interpretation in the chronological structure of a text’’, Journal of Literary Semantics 15 (1), pp. 12-22.
- Coulter H. George, 2011, ‘’The Temporal Characteristics of the Historical Present in Thucydides’’. In : Lallot, J., Rijksbaron, A. Jacquinod, B. and Buijs, M. (eds.), The Historical Present in Thucydides Semantics and Narrative Function, pp. 223-240, Brill.
- Dolz, J., 1993, ‘’Bases et ruptures temporelles: étude de l'hétérogénéité temporelle des esquisses biographiques’’, Langue française, n°97, pp. 60-80; https://doi.org/10.3406/lfr.1993.5826
- Elaidouni, Elamin, 2023, Traduction du Présent de Narration en Arabe : Etude Critique, Thèse de Doctorat, Université Abdelmalek Essaadi, Ecole Supérieure Roi Fahd de Traduction, Tanger, Maroc.
- Fleischman, Suzanne, 1985, ‘’Discourse functions of tense-aspect oppositions in narrative: Toward a theory of grounding’’, Linguistics 23, pp. 851-882.
- Fleischman, Suzanne, 1990, Tense and Narrativity, From Medieval Performance to Modern Fiction, Routledge London.
- Fludernik, M. 1991, ‘’The Historical Present Tense Yet Again, Tense Switching and Narrative Dynamics in Oral and Quasi-Oral Storytelling’’, Text 11, pp. 365-398.
- Fludernik, M. 1992a, ‘’Narrative Schemata and Temporal Anchoring’’, Journal of Literary Semantics, Volume 21, Issue 2, pp. 118-153.
- Fludernik, M. 1992b, ‘’The Historical Present Tense in English

Literature, An Oral Pattern and its Literary Adaptation'', Language and Literature (University of Texas) 17, pp. 77-107. Or: Sonderdrucke aus der Albert-Ludwigs-Universität Freiburg. https://freidok.uni-freiburg.de/fedora/objects/freidok:5343/datastreams/FILE1/content

- Fludernik, M. 2003, ''Chronology, time, tense and experientiality in narrative'', Language and Literature 12.2, pp. 117-34.
- Hardin, G. et Picot, C. 1990, Translate. Initiation à la pratique de la traduction, Paris, Dunod.
- Hopper, Paul J. and Thompson, Sandra A. 1980, "Transitivity in Grammar and Discourse", Language , Vol. 56, No 2, pp. 251-299.
- Jakobson, R. 1957, ''Shifters, verbal categories and the Russian verb''. Cambridge, MA: Harvard University, Russian Language Project. [Reprinted in his Selected writings, 2.130-47, The Hague: Mouton, 1971.]
- Jespersen, O. 1933, Essentials of English Grammar, Londres: G. Allen and Unwin.
- Jespersen, O. 1949, A Modem English Grammar on Historical Principles, London: G.Allen and Unwin, Part IV: Chapter 2.
- Joos, M. 1964, The English verb, Madison: University of Wisconsin Press.
- Kiparsky, P. 1968, ''Tense and mood in Indo-European syntax'', Foundations of Language 4, pp. 30-57.
- Labov, W. 1972, Language in the Inner City, Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Labov, W. 1975, ''The quantitative study of linguistic structure'', Pennsylvania working papers on linguistic change and variation, 1:3, Philadelphia: US Regional Survey.

- Labov, W. and Waletzky, J. 1967. ‘’Narrative analysis: Oral versions of personal experience’’. In: Helm, J. (ed.), Essays on the verbal and visual arts, pp. 12-44. Seattle: University of Washington Press.
- Lallot, J., Rijksbaron, A. Jacquinod, B. and Buijs, M. (eds.), 2011, The Historical Present in Thucydides Semantics and Narrative Function, Brill.
- Leech, G. 1971, Meaning and the English verb, London: Longman.
- Lyons, J. 1977, Semantics II, Cambridge: University Press.
- Matthiessen, Christian, and Thompson, Sandra A. 1988, “The Structure of Discourse and ‘Subordination”. In: Haiman, J. and Thompson, S. A. (eds.), Clause Combining in Grammar and Discourse, pp. 275-301, Typological Studies in Language, 18, Amsterdam: Benjamins.
- McCarthy, M. and Carter, R. 1994, Language as Discourse, Perspectives for Language Teaching, London and New York: Longman.
- Mellet, Sylvie, 1980, ‘’Le présent ‘’historique’’ ou ‘’de narration, Quelques remarques à propos de: César, Guerre de Gaules, I. VII ; Charles de Gaulle, Mémoires de guerre’’. In: L ‘Information Grammaticale, N. 4, pp. 6-11. doi: 10.3406/igram.1980.2499
- Palmer, F. R. 1965, A linguistic study of the English verb, London: Longman.
- Pascal, Roy, 1962, ‘’Tense and Novel’’, The Modern Language Review, Vol. 57, No. 1, pp. 1-11.
- Polanyi, Livia, and Hopper, Paul J. 1981, “A Revision of the Foreground Background Distinction”, Paper presented to the Winter Meeting, Linguistic Society of America, New York.
- Reid, Wallis J. 1976, “The Quantitative Validation of a Grammatical Hypothesis: The Passé Simple and the Imparfait”, Papers of the

Northeastern Linguistic Society (NELS), 7.

- Ricoeur, Paul, 1984, Time and Narrative, Vol. 1, Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Rijksbaron, Albert, 2006a, ‘’On False Historic Presents in Sophocles (and Euripides)’’. In: de Jong, I and Rijksbaron, A. (eds), Sophocles and the Greek Language: Aspects of Diction, Syntax and Pragmatics, pp. 127-149, Leiden.
- Rijksbaron, Albert, 2006b, The Syntax and Semantics of the Verb in Classical Greek. An Introduction (Third edition), Chicago/London (American reprint of the third edition (Amsterdam 2002)).
- Rijksbaron, Albert, 2011, ‘’Introduction’’. In : Lallot, J., Rijksbaron, A. Jacquinod, B. and Buijs, M. (eds.), The Historical Present in Thucydides Semantics and Narrative Function, pp. 1-17, Brill.
- Schiffrin, Deborah, 1981, ‘’Tense variation in narrative’’, Language, Vol. 57, No 1, pp. 45-62.
- Twaddell, W. F. 1960, The English verb auxiliaries, Providence: Brown University Press.
- Weinrich H., 1964, Le Temps, Trad. Française 1973, Paris, Le Seuil.
- Wolfson, N. 1978, ‘’A feature of performed narrative: The conversational historical present’’, Language in Society 7, Pp. 215-37.
- Wolfson, N. 1979, ‘’The conversational historical present alternation’’, Language, Vol. 55, No. 1, pp. 168-82.
- Wolfson, N. 1982, CHP. The Conversational Historical Present in American English Narrative, Topics in Sociolinguistics, 1. Dordrecht: Foris.

العطف في عربية العراق المحكية

أ.د. مرتضى جواد باقر
murtadhajb@gmail.com

الملخّص

تتناول هذه الدراسة تركيب العطف في إحدى اللهجات العربية هي عربية العراق المحكية وتبدأ بتعريف العطف من حيث كونه تركيبا يجمع بين عناصر بينها تشابه نحوي ودلالي في علاقة توازٍ تختلف عن علاقة التبعية التي تشاهد في تراكيب أخرى. وتناقش أنواع العطف من حيث الصلة الدلالية بين المتعاطفين من عطف طبيعي وعارض وما يرتبط بهما من عطف متواز ولا متواز وعطف توزيعي ولاتوزيعي تبعا لنوع العلاقة الدلالية التي تربط بين المتعاطفين والمحمول أو الفعل الذي يعمل تركيب العطف مكملًا له. وفيما يخص التشابه النحوي بين العناصر المتعاطفة، نوقش القيد العام على التماثل الصنفي بين المتعاطفين والحالات الكثيرة التي يخرق فيها هذا القيد بسبب من عوامل تتعلق بوثوق العلاقة الدلالية والترابط بين المتعاطفين والتشابه بينهما دلاليًا، وكذلك الحلول التي قدمت للإبقاء على هذا القيد بافتراض صنف فوقي موحد أو رأس فارغ لأحد المتعاطفين ليوحده صنفيا مع الآخر. ثم تتناول الدراسة البنية النحوية لتركيب العطف بافتراضها بنية مستوية من ثلاثة عناصر، أو بنية هرمية ثنائية تمثل إسقاطًا أكبر يرأسه عنصر العطف ويقع المتعاطفان منه موقع المكمل والمخصص. ثم تتناول الدراسة قيد تركيب العطف وهو القيد الذي يقف أمام انتقال أو استخلاص أي من المتعاطفين أو جزء منهما إلى خارج التركيب. وتوضح المادة اللغوية أن هذا القيد على استخلاص العناصر من داخل التركيب إلى خارجه يختلف من عنصر إلى آخر. وقد قدمت مقترحات تنطلق من قيود نحوية عامة على توليد البنية النحوية لتفسير عمل هذا القيد في كل حالة منها. وإضافة إلى هذه المقترحات فلقد توضح كذلك الدور المهم الذي تلعبه العلاقات الدلالية بين المتعاطفين وتلك التي يتسم بها تركيب العطف في السماح بخرق هذا القيد واستخلاص مكون من مكوناته أو جزء من تلك المكونات، كما هي الحال في تراكيب العطف اللامتوازي وتركيب الموضوع المجزأ وتركيب الواصف المشترك، وحالات الاستخلاص الشاملة

الكلمات المفاتيح: تركيب العطف- عطف طبيعي- عطف عارض- عطف متواز- عربية العراق المحكية

COORDINATION IN SPOKEN IRAQI ARABIC

Prof. Murtadha J. Bakir
murtadhajb@gmail.com

ABSTRACT

This study attempts to account for coordinate constructions in Spoken Iraqi Arabic. It begins with providing a definition for coordination as a structure in which constituents are symmetrically combined, thus differing from the dependency relationship found in subordination structures. The paper discusses the kinds of coordination in terms of the semantic relationship between the coordinands: natural vs accidental coordination and the related symmetrical vs asymmetrical coordination. The paper discusses the syntactic similarity between the coordinands in terms of the their categorial identity as a general condition on coordination, and the proposals presented to explain the instances of its violation, such as positing a similar super category for the coordinands of different categories, or an empty head for one of the coordinands to ensure their categorial unity. The discussion shows that semantic factors, such the close semantic coherence relationships also play an important role in rendering such violations of categorial difference acceptable. The study moves to discuss the syntactic structure of the coordination construction and adopts a binary structure for it, in accordance with the general principles of structure building hypothesis. The last point that the paper deals with is the coordinate structure constraint, which prohibits the displacement of the coordinands or any of their constituents outside the coordination construction. In its applications, the constraint seems to stem from general syntactic principles, and/or some more general principles that govern syntactic computation that prevent the displacement of constituents outside the coordinate construction. It also becomes clear that semantic considerations play an important role in the acceptable violations of this constraint, as in cases of asymmetrical coordination, split argument constructions, modifier-sharing constructions, and cases of across-the-board

Keywords: Coordination- natural coordination- accidental coordination- asymmetrical coordination- Spoken Iraqi Arabic

1. العطف

تتناول هذه الدراسة توصيفا لأحد التراكيب النحوية التقليدية في اللغة وهو تركيب العطف coordination أو ما يُعرف بـ 'عطف النسق' في التراث النحوي العربي لتمييزه عن 'عطف البيان' في نوع من أنواع العربية هو لهجة العراق المحكية[1]. والعطف هو الجمع بين عنصرين نحويين متشابهين بنيويا ودلاليًا (أو أكثر من ذلك)، في مكون أكبر بواسطة عنصر رابط (Zamparelli, 2019, p.135)، وليس هناك بين العنصرين المتعاطفين في تركيب العطف علاقة تبعية، أي: أنه لا يكون أحدهما جزأً من الآخر. ولقد كان تركيب العطف مدار اهتمام الباحثين في المدرسة التوليدية؛ إذ تناولته الكثير من الدراسات والأعمال منذ (Chomsky, 1957).

وإلى جانب تعريف تركيب العطف، سنناقش أنواع هذا التركيب وسماته المختلفة من حيث العلاقات الدلالية والنحوية التي تصل بين عناصره. وسنتعرض كذلك إلى القيد النحوي الذي يحكم هذا التركيب من حيث حركةُ عناصره أو أجزاء منها، والذي كان محط اهتمام الدارسين ضمن المدرسة التوليدية منذ تناوله چومسكي، ونوقش بالتفصيل في دراسة روس (Ross, 1967). ومن ثم سنتناول البنية النحوية لتركيب العطف والعبارة الوظيفية التي تضمه –أي: الإسقاط الأكبر الذي يتكون منه هذا التركيب، وما يبينه ذلك من العلاقة البنيوية بين عنصري التعاطف –المتعاطفين– بالنسبة إلى رأس التركيب– عنصر العطف.

أول ما يتوجب علينا التنبيه إليه في الكلام على تركيب العطف هو ما ذكرناه في الفقرة السابقة من أنه تركيب يجمع بين عنصرين –أو أكثر– متناظرين ومتوازيين بحيث لا يضم أحدهما الآخر. وهذه هي السمة البنيوية الرئيسة التي تميز العطف عن علاقة التبعية subordination التي نجدها في تراكيب يكون فيها أحد العنصرين تابعًا للعنصر الثاني كما هي الحال في العبارات الجملية clauses التي تضم عبارات جملية تابعة لها وتكوِّن جزءًا منها. والجملتان التاليتان توضحان الفرق بين التركيبين.

(1) تندرج اللهجات المحكية في العراق تحت فرعين رئيسين هما فرع 'قِلتُ' في شمال العراق وفرع 'گِلِت' في وسط العراق وجنوبه. وتتناول هذه الدراسة تركيب العطف في لهجة حواضر وسط العراق، ولو أنه ليس مما تختلف فيه اللهجات الفرعية المتعددة.

(1) إجا الصيف وبدا الحر[1].

(2) البارحة سمعنا إنه محمد تخرج من الجامعة

فالجملة الأولى التي تمثل تركيب العطف، أو عبارة العطف، تتكون من متعاطفين coordinands، هما عبارتان جمليتان ليس بينهما تبعية نحوية، ويربط بينهما عنصر العطف conjunct. وهذا ما نعنيه بالتوازي في المستوى. في حين أننا نجد في الثانية علاقة تبعية بين عبارتين جمليتين هما العبارة الأولى التي تضم الجملة بأكملها والتي توجد ضمنها، ومكتنفة فيها، عبارة جملية ثانية تمثل جزءًا منها، وتعمل مكملًا complement للفعل الرئيس 'سمع'. وسمات الاختلاف البارزة بين التركيبين تتضح من:

أ. إمكانية أن تحتل العبارة الجملية التابعة موقعا داخل العبارة الجملية الرئيسة (كما في (3.أ).

ب. جواز انتقال عبارة الاستفهام في تراكيب التبعية من العبارة الجملية المكتنفة embedded إلى بداية العبارة الجملية الرئيسة، أما في تركيب العطف فلا يجوز انتقال مثل هذه العبارة من داخل احدى العبارتين المتعاطفتين إلى بداية الجملة كما في (3.ب).

ج. ويمكن كذلك تبئيرfocus العبارة الجملية التابعة فتنتقل إلى بداية الجملة ولا يمكن ذلك في العبارات المتعاطفة (انظر قيد تركيب العطف) كما في الجملة (3.ج).

د. تختلف العبارات الجملية التابعة عن المتعاطفة في أن العبارات الجملية التابعة وحدها تسمح بالعائدية الرجعية كما في (3.د)، (Haspelmath, 2007, p.47).

(1) بسبب من عدم ثبات نظام كتابة للهجة العراقية المحكية فإن نظام الكتابة المستخدم في كتابة الأمثلة في هذه الدراسة يتمثل في رد تهجئة المفردات إلى تهجئة نظيراتها في الفصحى باستثناء بعض التعديلات التي تخص كتابة الباء المهموسة بحرف الباء بثلاث نقاط (پ)، والجيم المهموسة بحرف الجيم بثلاث نقاط (چ)، والكاف المجهورة كـ (گ). وستحذف الألف الملحقة بواو الجماعة كي لا يضيع على القارئ سكون ذه الواو في عربية العراق، كما في [شِرْبَوْ] و[اجْتِمْعَوْ] و[نامَوْ]. واجد من المفيد أن أنبه إلى سمة فونولوجية في عربية العراق تتمثل في رفع الصائت الأمامي المنخفض في نهاية الكلمة والذي يلفظ ويكتب ألفًا في الفصحى، كما في [بيتنا] و[مشى]، إلى صائت مرتفع يلفظ كالفتحة.

(3) أ. [ساعة سبعة، [بعد ما تريگت]، رحت للمدرسة]/[رحت [وبعد ما تريگت] للمدرسة بالباص]

ب. شنو [تتصور [محمد اشترى [---] من المحل]]؟/ شنو[محمد قرا الكتاب] و[علي كتب[---]]؟

ج. [بعد ما تعشى] شرب أحمد العصير[----]/ [ما أخذ دواه] [راح نام] و[---]

د. [[بعد ما أكلها]، گام محمد يدور عالصمونة]/ [گام يدور عليها] و[أكل الصمونة]

وتتنوع العناصر المتعاطفة في تركيب العطف في أصنافها ومنازلها النحوية. فقد تتعاطف العبارات الجملية وعبارات الحد وعبارات الجر والصفات والظروف،... وهو ما ترينا الجمل أدناه كأمثلة على تنوع المتعاطفين في تركيب العطف.

(4) باع محمد سيارته واشترى پايسكل

(5) نست عشتار جنطتها وبلوزتها بالمدرسة

(6) علي يشتري ويبيع بالسيارات

(7) الجهال البارحة چانوْ جوعانين وعطشانين

(8) الأوراق لگوها بالجنطة وبالمجرات

ومع أن الأصل هو أنه يمكن للمتعاطفين أن يتبادلا موضعهما، إلا أن هناك ما يمنع ذلك، ويجعل رتبتهما ثابتة. وموانع تغير رتبة المتعاطفين تتنوع -كما سيجري تفصيل ذلك- بين قيود نحوية كأن يحتوي المتعاطف الثاني على عنصر يعود صراحة أو ضمنا على المتعاطف الأول أو على عنصر فيه، أو أن تربط بين المتعاطفين علاقة دلالية تلزم تسلسلا معينا بينهما، كالتتابع الزماني والمكاني والسببي... ، أو أن يترابطا معجميًا كما نجد في بعض المتعاطفات بحيث يصبحان أشبه بكلمة واحدة (Huddleston & Pullum, 2002, 1287).

2. عنصر العطف: أنواعه وموضعه

نلاحظ في الجمل السابقة أن تراكيب العطف فيها قد جاءت كلها بعنصر عطف واحد هو الواو. إلا أن تراكيب العطف في عربية العراق، وفي غيرها من أنواع العربية

الأخرى، لا تقتصر على هذا العنصر، بل نجد هناك عناصر عطف أخرى تختلف عن الواو في دلالتها. وهذا التنوع في عنصر العطف ينشئ لنا أنواعا رئيسة ثلاثة من العطف هي: عطف الوصل conjunction الذي تكون الواو عنصر العطف فيه كما في الأمثلة السابقة. إلى جانب هذا نجد العطف الخلافي disjunction الذي يكون فيه عنصر العطف هو 'لو' و'أو'، كما في الجملتين (9) (10).

(9) ما أتذكر، هادي راح للمطعم **لو/ أو** أمه سوّتله ساندويچة بالبيت

(10) شيعجبكم، چاي **لو** گهوة؟

والنوع الرئيسي الثالث هو العطف الاستثنائي exceptive الذي يكون فيه عنصر العطف 'لكن' و'بس' كما في الجملة (11).

(11) حسن اشتغل بالبورصة **لكن/ بس** ما توفق

ولنلاحظ هنا أنه بينما يمكن أن تزيد العناصر المتعاطفة على اثنين في عطف الوصل والعطف الخلافي، فإن هذه العناصر تقتصر على اثنين في العطف الاستثنائي. ولهذا ففي حين أن جملًا مثل (12.أ) و(12.ب) صحيحة الصياغة، فإن (12.ج)) ليست كذلك.

(12) أ. رسمت ليليا حصان ودجاجة وغزال.

ب. تريد چاي لو گهوة لو عصير؟

ج. حسن اشتغل بالبورصة بس ما توفق بس ما بطّل.

ترينا الأمثلة السابقة كذلك أن عنصر العطف لا يتغير بتغير الصنف category النحوي للمتعاطفين، كما في الجمل (4–8)، حيث نجد عنصر العطف نفسه، 'و' سواء كان المتعاطفان عبارتين جمليتين كما في (4)، أو عبارتي حد (DP) كما في (5)، أو عبارتي فعل (VP) كما في (6)، أو عبارتي وصف(AdjP) كما في (7)، أو عبارتي جر (PP) كما في (8). وكذلك الأمر مع عنصري العطف 'أو'، 'لو' كما في (9) حيث تتعاطف عبارتان جمليتان، و(10) التي نجد فيها المتعاطفين عبارتي حد. وربما شكّل العطف الخلافي استثناء لهذا في تفضيل عنصر العطف 'لو' في تركيب العطف في الجمل الاستفهامية في حين يمكن ورود أي من عنصري العطف في الجمل الأخرى[1] إن ورود عنصر العطف 'و' في تراكيب عطف من أي صنف يعني

(1) ربما كان الاختيار بين استخدام عنصر العطف 'أو' و'لو' ذا طابع لساني اجتماعي له صلة بالتقرب من العربية الفصحى في بعض أساليب الحديث. وانظر (Zhang, 2010, Ch.2,3) لمناقشة عناصر العطف وتوزيعها.

أنه ليس لهذا العنصر أي سمة صنفية ذاتية، وانما يكتسبها من. المتعاطفين. أي: أنه لا ينتمي إلى صنف معين على خلاف عناصر العطف التي تختص بمتعاطفين من أصناف محددة، أو تفرض على المتعاطفين أن تكون من صنف محدد، وهو ما يمكن أن نراه في لغات عديدة كالصينية واليابانية.

وبالإضافة إلى هذا فإن لعنصر العطف موضع ثابت في تركيب العطف في عربية العراق وهو أن يسبق المتعاطف الثاني، وكل متعاطف يليه، كما يوضح ذلك المثلان (12.أ) و(12. ب). ففي هذه التراكيب نجد أن المتعاطف الأول غير مسبوق بعنصر عطف، بل نجد هذا العنصر بين المتعاطف الأول والثاني، وبين الثاني والثالث، إلخ.

ولقد وجد أن موقع عنصر العطف وتكراره يختلف في اللغات المختلفة. ففي بعضها يسبق هذا العنصر كل متعاطف، وفي أخرى نجد عنصر العطف يليها (Haspelmath, 2007, p1). ويبدو من تتبع تراكيب العطف في عربية العراق أن عنصر العطف يسبق المتعاطف الثاني والثالث إلخ. أي: أنه مرتبط بالمتعاطف الذي يليه وليس الذي يسبقه. يتضح هذا من التغير الذي نراه في صيغة عنصر عطف الوصل 'و' الذي نجده يتكون من صوت مفرد هو شبه الصائت/ و/ حين يبدأ المقطع الأول للمتعاطف الثاني بصامت واحد، كما في 'تمّن ومرگ'. أما حين يبدأ المقطع الأول للمتعاطف الثاني بصامتين فيدرج صائت قصير أمامي ومرتفع -أشبه بالكسرة- بعد الواو لتجنب خرق القيد الفونولوجي على عدد الصوامت التي يمكن للمقطع أن يبتدئ بها – وهو اثنان. وهذا ما نراه في 'عشتار تدرس وِتساعد أمها'. إن هذا التغير في صيغة عنصر العطف يرينا أنه يكوِّن مع المتعاطف الثاني مكونًا واحدًا.

وكذلك فالسكتات القصيرة المحتملة في الكلام، والتي ربما ترد داخل تركيب العطف، تكون بين العنصر المتعاطف الأول وعنصر العطف كما في (13.أ)، وليس بين عنصر العطف والمتعاطف الثاني، كما في (13.ب). (نرمز للسكتة في هذين المثالين بـ [#].)

(13) أ. البارحة أكلنا كبة # وكباب

ب. البارحة أكلنا كبة و# كباب

وإضافة إلى ذلك يتضح هذا الارتباط في تراكيب العطف التي تحوي عناصر غير العناصر المتعاطفة، كما يحدث في الحالات التي يأتي فيها المتعاطف الثاني

كاستدراك لاحق. وفي مثل هذه الحالات نجد أن عنصر العطف يأتي قبل المتعاطف الثاني (الداخلي) مباشرة، كما في (14.أ)، التي نجد فيها عبارة الجر 'بالگهوة' ترد قبل عنصر العطف 'و' الذي يليه المتعاطف الثاني 'حسين'. في حين أن عنصر العطف في (14.ب) يرد بعد المتعاطف الأول ' أحمد' مباشرة وقبل عبارة الجر التي ليست من مكونات تركيب العطف، وهو السبب في عدم صحة هذه الجملة.

(14) أ. اليوم شفت أحمد بالگهوة وحسين

ب. اليوم شفت أحمد وبالگهوة حسين

وفي كل هذه ما يدل على أن عنصر العطف يشكل مكونًا واحدًا مع المتعاطف الذي يليه- أي: المتعاطف الثاني، وليس المتعاطف الأول الذي يسبقه. أما الاعتراض على هذا الافتراض بأن عنصر العطف والمتعاطف الثاني لا يمكن أن ينتقلا معًا -كما يفترض في انتقال المكونات الواحدة- إلى موضع آخر في الجملة، كما هي الحال في انتقال العبارات الجملية التابعة- فالسبب في ذلك هو أن هذين العنصرين لا يكونان إسقاطًا أكبر، بل يكونان إسقاطًا متوسطًا (من الرأس والمكمل) لا تمكن حركته (Chomsky, 1995, p.253, Zhang, 2010, p.19) وهو ما سنتناوله بالتفصيل في الحديث عن بنية تركيب العطف.

في نهاية هذا الاستعراض لتنوع عنصر العطف يجدر بنا ذكر حالات يخلو تركيب العطف فيها من عنصر العطف فترد العناصر المتعاطفة فيها الواحد بعد الآخر بدون أن يتوسطها عنصر العطف، وهو ما نجده في جمل مثل (21) التي ترد فيها المتعاطفات على شكل سلسلة أو تتابع من العناصر. ولابد من القول هنا أن هذه ليست هي الصيغة السائدة في هذا التركيب.

(21) أ. شيعجبكم تشربون: چاي، گهوة، ببسي، عصير؟

ب. طبوْ للمحل لگوْ كلشي: خضرة، فاكهة، تمن، معلبات، شكر، لحوم مجمدة

وكذلك فنجد مثل هذه التراكيب التي تخلو من عنصر العطف في حالات يكون فيها توارد ثنائي دائم بين متعاطفين يلتزم فيها بترتيب دائم لا يتغير كما في ثنائيات مثل 'طاب طالع' و'رايح جاي' و'خِرّي مِرّي'.

3. العناصر المتعاطفة

في الفقرات التالية سنناقش العناصر المتعاطفة في تركيب العطف؛ أي: تلك التي يربط بها عنصر العطف. وسيتناول نقاشنا تنوع العلاقة الدلالية بين المتعاطفات، وكذلك قيد التماثل الصنفي بينها وحالات خرق هذا القيد.

فأولًا سنلاحظ أن الدلالة العامة لتركيب العطف تحتم أن تكون هناك علاقة بين المتعاطفين (أطراف علاقة العطف) في أدوارهما الدلالية تماثلًا أو خلافًا أو استدراكًا، على حسب دلالة عنصر العطف. فجملة كـ (22) ليست مناسبة، لأن عبارتي الجر المتعاطفتين لا تماثل في دورهما الدلالي (Haspelmath, 2007, p.19)، حيث ليس هناك ما يصل بين الموضع المكاني الذي يدل عليه المتعاطف الأول (من المكتبة) وذلك الذي يدل عليه المتعاطف الثاني (فوگ السطح) من حيث علاقتهما بالحدث.

(22) محمد اشترى كتاب من المكتبة وفوگ السطح.

ولنا أن نقارن بين الصلة الدلالية بين هذين المتعاطفين (أو غيابها) وما نجده بين المتعاطفات بجملة مثل [محمد أكل كبة وكباب] حيث توجد علاقة دلالية بين المتعاطفين 'كبة' و' كباب' في تركيب العطف فيها وهي أنهما يحيلان إلى نوعين من شيء يختص بفعل الأكل، أو ما ينتقيه فعل مثل 'ياكل'. وكذلك ما نجده من علاقة بين عبارتي الزمن المتعاطفتين في جملة مثل [هادي ياكل لفة ويشرب عصير] حيث تدلان على حدثين يخصان فعاليتين بدنيتين وثيقتي الصلة (تتعلقان بالجهاز الهضمي) ويقوم بهما الشخص نفسه.

1.3 العلاقة بين العناصر المتعاطفة

وتتنوع العلاقة بين المتعاطفات في تركيب العطف[1]. فنجد فرقًا بين تركيب العطف الذي تتلازم فيه المتعاطفات دلاليًا – وهو ما دعي بالعطف الطبيعي natural coordination، وتركيب العطف الذي يخلو من ذلك التلازم وهو ما دعي العطف العارض accidental coordination. فالعطف الطبيعي يمثل العلاقة الدلالية التي تكون فيها الكيانات التي تعبر عنها العناصر المتعاطفة على علاقة وثيقة الواحد

(1) يجد القارئ في Haspelmath 2007 استعراضا شاملًا لأنواع العطف المختلفة في اللغات البشرية ونقتصر هنا على أنواع تراكيب العطف الموجودة في عربية العراق.

بالآخر. وتتضح هذه العلاقة الوثيقة حين يرتبط أي عنصر دلاليًا بالمعنى الذي يجمع بين المتعاطفين بدل الارتباط بمعنى كل متعاطف على حدة.

أما العطف العارض فهو تعاطف عناصر ليس بين بعضها البعض علاقة دلالية وثيقة (Zhang, 2010, p.125)، بل هي مما يقتضيه سياق الكلام. ففي جملة كـ (23) يرتبط فيها المتعاطفان بصفة علائقية relational مثل 'متوالم'، يكون المتعاطفان 'محمد' و'هادي' مرتبطين دلاليًا فيما بينهما، ويكون العطف طبيعيًا.

(23) محمد وهادي كلش متوالمين

أما إذا كان المتعاطفان مرتبطين بصفة لاعلائقية مثل 'طويل' كما في الجملة (24)، فإنهما لن يكونا مرتبطين دلاليا، ويكون العطف هنا عارضًا.

(24) محمد وهادي طوال

ففي حين يمكن وصف كل من المتعاطفين في الجملة (24) بصفة 'الطول'، نجد أنه لا يمكننا ذلك بالنسبة إلى صفة 'التوالم' في (23).

(23) أ.محمد متوالم/ هادي متوالم

(24) ب. محمد طويل/ هادي طويل

ومن أنواع العطف الطبيعي العطف اللاتوزيعي coordination non-distributive المتمثل بتركيب العطف الذي يعمل موضوعًا لمحمول أو فعل جمعي collective كـ 'يتگابل'، كما في جملة مثل (25):

(25) تگابلوْ علي وحمودي بالمكتبة.

فالجملة لا تصح بورود أحد المتعاطفين مكملا للفعل، بل بجب وجودهما معا. وهذا على خلاف تركيب العطف حين يكون موضوعًا argument لمحمول predicate أو فعل آخر مثل 'يصبغ' في جملة مثل (26):

(26) محمد وهادي صبغوْ الحيطان

إن هذه الجملة جملة ملبسة تحتمل وجهين. فهي قد تدل على حدث مفرد -أي: أن المتعاطفين 'محمد' و'علي' قاما بـ 'صبغ الحيطان' معًا- ويكون تركيب العطف هنا عطفا طبيعيًا لا توزيعيًا، والحدث جمعي. ويمكن أن تدل الجملة على حدثين منفصلين وليسا جمعيين: أي: أن 'محمد صبغ الحيطان' و'هادي صبغ الحيطان'. وتركيب العطف هنا يمثل العطف العارض التوزيعي distributive.

وقد يبلغ وثوق العلاقة بين المتعاطفين في العطف الطبيعي أن يكون هناك تلازم وثبات في موضعهما في التركيب وهو ما نجده في تركيب ‘تمن ومرگ’؛ إذ لا يقال ‘مر گ وتمن’، وكذلك ‘د گ ورگص’ ولا يقال ‘رگص ودگ’، كما في (27).

(27) أ. عالغدا أكلنا تمن ومرگ (مرگ وتمن)

ب. إجت الفرقة وبدا الد گ والرگص (الرگص والدگ)

ويمكن النظر إلى هذه كثنائيات معجمية استقر -أو جمد- ترتيب عنصريها الذي تحكمه مبادئ عدة صوتية وصرفية ودلالية كما نوقش في (Malkiel, 1959, Bakir, 1999).

ويتصل بتقسيم العطف إلى طبيعي وعارض تقسيم تعاطف العبارات الجملية إلى عطف متوازي symmetrical coordination لا تصل بين متعاطفيه علاقة دلالية خاصة، كما نجد في الجملة (28) التي تبين أن هناك حدثين يجريان في نفس الوقت

(28) هادي دياكل تفاحة وهاشم ديشرب چاي

ومقابل هذا العطف المتوازي نجد العطف المسمى بالعطف اللامتوازي coordination asymmetrical، وهو نوع من أنواع العطف الطبيعي تصل بين متعاطفيه علاقة دلالية على عدة أبعاد (Goldsmith, 1985; Lakoff, 1986) كأن يكون أحدهما نتيجةً أو سببًا في الآخر أو استثناءً منه. وفي مثل هذه التراكيب يكون لعنصر العطف [و] دلالة زمنية أو سببية أو استثنائية- أي ‘بالرغم من’، أو شرطية كما في:

(29) أ. زيد ظل يتفاخر وحسين شال عباته وگام

ب. شگد تتصور محمد يگدر يصبر ويروح يشتكي

ج. چب الچاي هالمرة وشوف شراح اسوي

فهذه الجمل الثلاث تمثل تراكيب عطف لا متواز تصل بين متعاطفيها روابط سببية وزمنية) انظر: (Huddleston & Pullum, 2002, p.1299–1304) لتفصيل أكثر عن العطف اللامتوازي

وربما وجدنا تراكيب عطف تكون فيها المتعاطفات نسخا مكررة من نفس العنصر، وهو ما دعي بالعطف التعزيزي coordination augmentative كما في (30) للتعبير عن شدة أو قوة الحدث أو الصفة (Haspelmath, 2007, p.25). ففي (30أ) نجد تركيب العطف يتكون من متعاطفين اثنين هما تكرار لعبارة الحد ‘ساعات’، وكذلك الأمر في (30ب) التي نجد فيها متعاطفين هما عبارة الفعل ‘يركض’ مكررة.

(30) أ. ظلوْ يتناقشون ساعات وساعات

ب. بس سمع الخبر بدا يركض ويركض

ولتأكيد اشتراك المتعاطفات في تركيب العطف تستخدم العديد من اللغات وسائل من بينها أن يُسبَق –أو يتلى– كل متعاطف بعنصر عطف –فيما اصطلح عليه بالعطف التوكيدي، الذي يتأكد فيه أن كل متعاطف ينتمي إلى العطف، وأن كل واحد منهما يؤخذ على حدة. وفي عربية العراق نجد مثل هذا العطف التوكيدي في عطف النسق [**هم** س **وهم** ص]، في جمل مثل (31)، وعطف النسق المنفي [**لا** س **ولا** ص] في جمل مثل (32)، وكذلك في العطف الخلافي [**لو** س **لو** ص] و[/ **إما** س **أو**/ **وإما** ص] في جمل مثل (33) و(34)،

(31) محمد رح يشتري پايسكل هم لعشتار وهم لهادي.

(32) ما لگينا لا سيارة ولا پاص

(33) لا أريد اشوفهم ولا أسمع أخبارهم

(34) رح نشتريله لهاشم إما لعبة أو/ وإما طوبة

ففي (31) ستعني الجملة أن الشراء سيكون دراجة لكل واحد منهما. أما عطف النسق العادي كما في الجملة (31.أ) فيمكن فيه أن يؤخذ المتعاطفان كل على حدة، أو أن يؤخذا معًا كوحدة واحدة، مما يعني في هذه الجملة 'شراء دراجة واحدة لهما معًا'.

(31) أ. محمد رح يشتري پايسكل لعشتار ولهادي

2.3. أصناف العناصر المتعاطفة

في تركيب العطف تتنوع العناصر المتعاطفة من حيث الأصناف النحوية التي تنتمي إليها. ويثير التماثل بين أصناف المتعاطفين في تركيب العطف أسئلة عديدة حول إمكانية خرقه. وسنتناول هنا حالات التنوع الصنفي بين المتعاطفين والمقترحات النحوية والدلالية التي قدمت لوصف وتفسير المدى الواسع لحالات هذا التنوع الصنفي.

إن الانطباع الأول الذي يتكون لدى من ينظر في تراكيب العطف هو أن أطراف تركيب العطف –أي العناصر المتعاطفة– تتماثل في صنفها/ فصيلتها النحوية، كأن تكون عبارات حد أو عبارات جملية أو عبارات فعل أو عبارات جر أو عبارات وصف

إلى أخره[1]. في حين أن عدم تماثلهما صنفيًا يكمن وراء عدم صحتهما وهو ما ترينا إياه الجملتان التاليتان:

(32) حسين صلح الپايسكل [ع جر مال هادي] و[ع جر مال هاشم]

(33) حسين صلح الپايسكل [ع جر مال هادي] و[ع مص اللي اشتراه أبوه]

وقد اجتذبت مسألة تماثل المتعاطفين في صنفهما النحوي اهتمام الدارسين، وافترض هذا القيد العام على تراكيب العطف في الأدبيات التوليدية منذ وقت مبكر. فچومسكي في (Chomsky, 1957, p.36) يقول إن الأصناف المختلفة نحويا لا يمكن أن تتعاطف. وقد كتب الكثير عن هذا القيد -وما زال- في محاولة تثبيت صحته وتفسير ما وجد من خروق عديدة له بحيث يمكن الإبقاء عليه وذلك بإضافة قيود إضافية أو تفصيلية أو افتراض بنى تحتية لتراكيب العطف تختلف عن بناها الظاهرة (انظر مثلًا:

Chomsky, 1957; Gleitman, 1965; Ross, 1967; Schachter, 1977; Williams, 1978; Gazdar, 1981; Bruening & Alkhalaf, 2020...

إلا ان دراسات مبكرة عديدة قد وجدت أنه من الصعب الالتزام بهذا القيد بالنظر إلى الحالات الكثيرة لتراكيب العطف التي لا يتماثل فيها المتعاطفان صنفيًا، مما دفع لاقتراح تحليلات معقدة لهذه التراكيب من أجل الحفاظ على هذا المبدأ. فأمامنا نجد جملًا مثل:

(34) أنا فاهم [[ع حد قلقك] [ع مص وأنه لازم تنجح هالمرة بالامتحان]] [ع حد - ع مص]

(35) شغلتنا يمكن تطوِّل [[ع حد ثلث ساعات] أو [ع جر للعصر]] [ع حد - ع جر]

(36) محمد [[ع حد طبيب] و[ع ص مشهور]] [ع حد - ع ص]

يختلف فيها صنف مكون المتعاطف الأول عن صنف مكون المتعاطف الثاني. بل قد نجد تراكيب عطف لا يكوِّن فيها أحد المتعاطفين مكونًا نحويًا، أو عبارة كاملة -أي إسقاطًا أكبر- مثل (37).

(1) بل لابد للتماثل أن يشمل مستوى إسقاط المتعاطفين، فالإسقاط الأكبر يتعاطف مع إسقاط أكبر، والإسقاط الأوسط مع إسقاط أوسط والإسقاط الأدنى مع إسقاط أدنى (Borsley, 1994, p.233).

(37) [[ع مص طبخ محمد التمن] و[؟؟ عشتار المركة]] [ع مص -؟؟؟]

فالمتعاطف الثاني في هذه الجملة [عشتار المركة] ليس مكونا نحويا، ولا ينتمي لصنف محدد.

وللحفاظ على مبدأ التماثل الصنفي بين المتعاطفين، فقد افترض أن كل تراكيب العطف، وحتى تلك التي نجد فيها اختلافًا ظاهرًا بين أصناف المتعاطفين، تنشأ كتعاطف بين عبارتين جمليتين، بغض النظر عن صنفيهما الظاهرين على السطح (Chomsky, 1957; Gleitman, 1965; Ross, 1967; Aoun & Benmamoun, 1999 Camacho, 2003). ومن أجل الوصول إلى البنية الظاهرة على السطح اقتُرِح أن يلي اشتقاق هذه البنية الأصلية لتركيب العطف عملية حذف تخضع لها هذه البنية حيث تحذف فيها المكونات المكررة كما في (38) و(39). وعلى هذا، فإن كل تراكيب العطف التي لا يكون المتعاطفان في ظاهرها عبارتين جمليتين قد نشأت في الأصل كتراكيب تضم عبارتين جمليتين يربط بينهما عنصر العطف، على النحو الذي نراه في الجمل التالية:

(38) أ. رح اشوفك [[باچر] أو] بعد أسبوع]].

ب. [[ع مص رح اشوفك باچر] أو [ع مص رح اشوفك بعد أسبوع]]

(39) أ. [[هادي اشترى قميص] و[هاشم بنطرون]].

ب. [[ع مص هادي اشترى قميص] و[ع مص هاشم اشترى بنطرون]][1]

وقد جاء افتراض اشتقاق كل تراكيب العطف من تراكيب يكون فيها المتعاطفان عبارتين جمليتين تعمل عليهما عملية الحذف لحل مشكل انتماء تركيب العطف صنفيا وكيف يمكن أن يربط عنصر العطف متعاطفات من أصناف مختلفة -وهو ما يعني أن تركيب العطف ستكون له سمات صنفية مختلفة في كل مرة. أما إذا افترضنا وحدة نشوء المتعاطفات كعبارة جملية، أي: عبارة مصدري (ع مصCP)، فإن كل تراكيب العطف ستكون لها نفس السمات الصنفية- أي: ستكون من صنف واحد، باعتبار وحدة صنف المتعاطفين فيها أصلًا.

(1) تجدر الإشارة الى أن الحذف يمكن أن يرد في المتعاطف الأول، كما في: [[محمد كتب الرسالة] و[حسين بعث الرسالة]]

غير أنه قدمت حجج على عدم صحة هذا الافتراض بهذه العمومية، انظر مثلًا (Lakoff & Peters, 1966; McCawley 1968; Zhang, 2010, p. 65ff). فأولًا، هناك لغات تتعدد فيها عناصر العطف لتختص كل منها بعطف أصناف معينة، فواحد منها يختص بالربط بين متعاطفين من هذا الصنف (الأسماء، مثلًا)، وآخر يختص بالربط بين صنف آخر، كالجمل. وكذلك، فمن الواضح أن هناك العديد من أمثلة العطف التي لا يمكن أن تكون قد نتجت عن تعاطف عبارتين جمليتين يليهما حذف العناصر المتشابهة وهذا ما توضحه لنا جمل عطف توزيعي مثل:

(40) المدعوين گعدوْ بالهول وبالحديقة.

ففي هذه الجملة لا يمكن أن يكون الفاعل في كل من العبارتين الجمليتين المفترضتين هو 'المدعوين'؛ إذ إن ذلك سيعني أن 'المدعوين جلسوا في الهول'، وجلسوا في نفس الوقت 'في الحديقة'، كما في (29.أ) التي تفترض أن العطف هنا بين عبارتين جمليتين، حذفت بعدها العناصر المتكررة في المتعاطف الثاني.

(40) أ. [[المدعوين گعدوْ بالصالون] و[المدعوين گعدوْ بالحديقة]]

أما إذا افترضنا أن العطف هو أساسًا عطف عبارتي الجر 'بالهول' و'بالحديقة' ففاعل الجملة هنا هو الكلمة الجمع 'المدعوين'، والجملة ستعني أنهم توزعوا في موضعين (Heycock & Zamparelli, 2003).

كما قد ترد جمل فيها تراكيب عطف يكون فيها المتعاطفان فعلين أصلًا. ولا يلزم ذلك أن يكون تركيب العطف هنا قد نتج من تعاطف عبارتين جمليتين يعقبهما حذف العناصر المتكررة. وهو ما نراه فيما بين الجملة (41.أ) التي فيها تركيب عطف من فعلين، والجملة (41.ب) التي يفترض أن الجملة الأولى قد اشتقت منها على مبدأ وجوب أن يكون التعاطف بين العبارات الجملية.

(41) أ. فريد الأطرش [لحن وغنى] أربعين أغنية

ب. فريد الأطرش [لحن أربعين أغنية] و[غنى أربعين أغنية]

ففي الجملة الأولى يكون عدد الأغاني أربعين أغنية بينما يكون مجموع عددها في الجملة الثانية ثمانين أغنية. ومن الواضح أنه لا يمكن أن تكون (41.أ) قد اشتقت من (41.ب).

وعلى غرار ذلك، فإن تراكيب العطف الجمعي التي نجدها في جمل مثل (42)

لا يمكن أن تكون قد نتجت عن تعاطف بين عبارتين جمليتين وحذف العناصر المشتركة:

(42) تگابلوْ هادي وهاشم

فهذه الجملة لا يمكن أن تكون قد اشتقت من تعاطف العبارتين الجمليتين غير الصحيحتين في (42.أ).

(42) أ. [[تگابل هادي] و[تگابل هاشم]]

بل لابد أن تكون قد نشأت بتعاطف عبارتي الحد 'هادي' و'هاشم' اللتين يعمل تركيب العطف منهما فاعلًا للجملة.

وإضافة إلى هذا فإننا نجد أن تراكيب العطف اللامتوازية ترينا اختلافًا في دلالتها بين صيغتها المختصرة (التي يفترض الحذف في تركيب العطف فيها) وبين صيغتها التي يكون فيها المتعاطفان عبارتين جملتين. وهو ما نراه في الفرق بين (43.أ) و(43.ب)

(43) أ. ليليا راحت للدكان واشترت خبز

ب. ليليا راحت للدكان وليليا اشترت خبز

ففي حين تدل الجملة الثانية على حدثين مستقلين، نجد الجملة الأولى ملبسة بين قراءتين جمعية وتوزيعية. وتقدم زهانغ Zhang مناقشة مفصلة لهذا الموضوع في (Zhang, 2010, p. 3).

ولقد أدت هذه الحجج إلى التخلي عن القول بعمومية كون كل تراكيب العطف مؤلفة من متعاطفات هي عبارات جملية يتلوها حذف العناصر المتكررة، بل أن يقتصر هذا على اشتقاق بعض حالات تراكيب العطف، وبخاصة تراكيب العطف التي تتضمن متعاطفًا ليس مكونا نحويًا كما هي الحال في المتعاطف الثاني 'هاشم بنطرون' في الجملة (39). فمن الواضح هنا أن هناك عنصرا قد حذف، وأن بالإمكان استرجاعه اعتمادا على المتعاطف الأول.

ومن ناحية أخرى فقد قدمت مقترحات أخرى لكيفية اشتقاق الجمل التي تخرق قيد التماثل الصنفي للمتعاطفين. فقد اقترح أن المتعاطفين في بعض هذه الجمل ينتميان إلى صنف أعلى واحد مع أنهما يختلفان في صنفهما النحوي. ففي الجمل اللافعلية تنشأ العبارة التي تخبر عن الفاعل على اختلاف صنفها ضمن عبارة المحمول (ع مح) Predicate Phrase (PredP) (باقر2023: الفصل 2). وعلى هذا

فتركيب العطف في هذه الجمل يمثل عطفًا بين عبارتي محمول -أي عبارتين من صنف واحد- كما في الجملة (36) التي نعيدها هنا.

(36) محمد [[ع مح... [ع حد طبيب]] و[ع مح.. [ع ص مشهور]]

فمع أن المتعاطفين في هذه الجملة هما من صنفين مختلفين: الأول عبارة حد والثاني عبارة وصف، إلا أن كليهما يقعان مكملين في عبارة المحمول -ي: أنهما يعتبران منتميين إلى صنف أعلى واحد هو عبارة المحمول فيجيز لنا ذلك القول بأن تركيب العطف الذي يجمعهما هو عطف بين عنصرين ينتميان إلى صنف واحد، أي أنه عطف بين عبارتي محمول. ولقد افترض أن مثل هذا المقترح- الذي طرح في Bruening& Al Khalaf (2020) – سيحل مشكلة الاختلاف الصنفي الذي نجده في الجمل اللافعلية ويضمن الإبقاء على قيد التماثل الآنف الذكر.

ويقدم هذان الباحثان مقترحا آخر للتعامل مع حالات أخرى من عدم التماثل الصنفي الظاهر بين المتعاطفين، كما في تراكيب العطف التي تتألف من عبارة حد وعبارة مصدري، مع أن الرأس الفعلي هو من الأفعال التي يليها عنصر الجر 'من' الذي يفرض أن يتلوه مكمل من صنف عبارة حد وليس عبارة مصدري، كما ترينا جمل مثل (44).

(44) تعجَّبنا من [[ع حد كلامه] و[ع مص أنه تمكن من ربح الدعوى]]

فهما يفترضان هنا أن ينشأ المتعاطف الثاني ضمن عبارة حد -كما المتعاطف الأول، وأن لعبارة الحد هذه رأس (اسم) هو عنصر فارغ دلاليًا وصوتيًا، يحوِّل صنف هذا المتعاطف الذي يخرق قيود انتقاء رأس العبارة إلى صنف يتفق مع هذه القيود (المصدر نفسه، ص 18–19). ووفقا لهذا المقترح فإن لنا أن نفترض رؤوسًا فارغة لتوحيد صنف المتعاطفين في كل تركيب عطف يختلف فيه المتعاطفان صنفيًا. إلا أن هذا سيؤدي بنا إلى نتيجة غريبة هي أنه لن تكون هناك مشكلة في تعاطف أي عنصرين يختلفان صنفيًا مادام يمكن افتراض رأس فارغ لأحد المتعاطفين يوحده صنفيا مع المتعاطف الآخر[1].

(1) . لمناقشة التحليلات المقدمة في Bruening& Al Khalaf (2020) يرجى مراجعة Patejuk & Przepiórkowski (2023)، حيث يجد القارئ مناقشة مفصلة لحالات عدم التماثل الصنفي بين المتعاطفين في اللغات المختلفة.

لكن استعراضًا أوسع لتراكيب العطف التي لا نجد بين متعاطفيها تماثلا صنفيًا يبين أنه لابد من التخلي -ولو جزئيًا- عن مبدأ التماثل الصنفي والمحاولات التي بذلت للإيفاء به عبر الفرضيات التي تناولناها أعلاه، كفرضية التماثل الأولي الذي يعقبه الحذف، أو فرضيتي الصنف الأعلى والرأس الفارغ؛ إذ إنها لن تسع الطيف الواسع من حالات الاختلاف الصنفي بين المتعاطفات. ويتبين من هذا الوضع أن علينا أن نصوغ القيد على العناصر المتعاطفة لا على أساس تماثلها الصنفي، بل على أساس أو أسس أخرى[1].

فهناك مقترح آخر للأساس الذي يحكم تعاطف العناصر، وهو أن تكون للمتعاطفين اللذين يمكن استبدال أحدهما بالآخر في بنية نحوية معينة، نفس الوظيفة النحوية، وهو المبدأ الذي وضعه هدلستون وپولوم في (45).

(45) تعاطف **س** و**ص** جائز في موضع معين في بنية الجملة إذا وفقط إذا كان يجوز لـ **س** أو **ص** بمفردهما أن يكونا في ذلك الموضع وبنفس الوظيفة.

(Huddleston and Pullum, 2006, p.201)

إن هذا المبدأ، وكما هو واضح، لا يشترط أن يتماثل المتعاطفان في صنفهما النحوي. وبدلًا من ذلك يجيز أن يتكون تركيب العطف من متعاطفين مختلفي الصنف في موضع معين إذا كان جائزا لأي منهما أن يكون في ذلك الموضع لوحده، وهذا يعني كذلك جواز استبدال أحدهما بالآخر في تركيب معين. فإن استطاعا ذلك جاز لهما أن يتعاطفا أو أن يظهرا كعنصرين متعاطفين في تركيب عطف. وبعبارة أخرى، فإنه يمكن أن يدخل مكون معين في تركيب عطف مادام يمكن له أن يحتل لوحده الموضع النحوي الذي يحتله تركيب العطف الذي يشكّل هذا المكون جزءًا منه. واشتراط إمكانية حلول أي من المتعاطفين في نفس الموضع في البنية الجملية يعني أن تكون لهما نفس الوظيفة النحوية في تلك البنية. فمثلًا، يمكن للعبارات ضمن عبارة المحمول في الجملة اللافعلية أن تكون من أصناف مختلفة: ع حد أو ع ص، ع

(1) يقدم شاكتر (1977) Schachter مقترحا آخر على هيئة قيد يشترط أن لا يكتفى بتماثل المتعاطفين صنفيًا، بل لابد أن تكون لهما نفس الوظيفة الدلالية، ويستدل على هذا بجمل مثل (شدتسوي وسد الباب) التي تتكون من متعاطفين متماثلين صنفيًا، فهما عبارتان جمليتان (ع مص)، غير أن الجملة غير صحيحة نحويًا، لأن الأول سؤال والثاني أمر.

جر. وتشغل وظيفة واحدة هي وظيفة المكمل في عبارة المحمول كما ذكرنا أعلاه. ولهذا فبالإمكان أن نجد جملًا لا فعلية تتعاطف فيها عبارتان من صنفين مختلفين، كما رأينا في الجملة (36) أعلاه، وفي الجملتين (46) و(47).

(46) عشتار [[مهندسة] و[ملتهية بالشغل]]. [ع حد، ع ص]

(47) محمد [[طبيب] و[بالمستشفى من الصبح]]. [ع حد، ع جر]

وعلى افتراض أن رأس عبارة المحمول ينتقي مكملات من هذه الأصناف، فإن اختلاف صنف المتعاطفين في هذه الجمل لا يمثل خرقًا لقيود الانتقاء.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الملحقات adjuncts التي نجدها في عبارة الفعل وهي التي تتمثل بالعناصر الاختيارية كـ ع حد، ع ظ، ع ص، ع جر. فيمكن لهذه العبارات حين تعمل ملحقات أن تتعاطف مع اختلاف أصنافها كما في (48) و(49).

(48) رح يسافرون [[الصبح] أو [بعد الظهر]]. [ع حد، ع جر]

(49) زيد وصل النا [[بالجينز] و[حافي]]. [ع جر، ع ص]

فـ ع حد «الصبح» وع جر «بعد الظهر» اللتان تعملان كملحقين للفعل «يسافرون» يمكن أن نجدهما في تركيب العطف «الصبح أو بعد الظهر» مع اختلاف صنفيهما. وكذلك ع جر «بالجينز» وع ص «حافي» اللتين تعملان كملحقين للفعل «وصل»، فإنهما يشتركان في تركيب العطف «بالجينز وحافي» مع كونهما غير متماثلتين صنفيًا. وفي كلتا الحالتين فإن الفعل «يسافر» يمكن أن ينتقي ع حد أو ع جر كملحق له، والفعل «يوصل» أن ينتقي ع جر وع ص كملحق له.

ونجد كذلك أمثلة لعدم التماثل بين المتعاطفات من الموضوعات arguments، التي يتطلب رأس العبارة التي ينتميان إليها وجودها، كالمكملات في عبارة الفعل، وهو ما نجده في الجملة التي نعيدها هنا كـ (50) والجملة (51).

(50) شغلتنا يمكن تطوِّل [[ثلث ساعات] أو [للعصر]]. [ع حد، ع جر]

(51) تذكرت [[حچايتكم] و[إن الجماعة يحتاجون المساعدة]]. [ع حد، ع مص]

فـ ع حد "ثلث ساعات" وع جر "للعصر" نجدهما متعاطفتين في الجملة (50). وتعمل كل منهما كمكمل للفعل "تطوِّل" الذي يمكن أن يختار ع حد أو ع جر كمكمل له يدل على المدة. وكذلك ع حد "حچايتكم" وع مص "إن الجماعة

يحتاجون المساعدة" في الجملة (51). فهما تعملان كمكمل للفعل "يتذكر" الذي يمكن أن يكون مكمله "ع حد" أو "ع مص"، أي: إن جواز تعاطفها مرتبط بما إذا كان الفعل –أي رأس العبارة– ينتقي مكملات من تلك الأصناف.

ومن هذه الأمثلة نستطيع أن نفترض أن المتعاطفين يمكن أن يختلفا في صنفهما ما داما يلتزمان بقيود الانتقاء لرأس العبارة التي ينتمي إليها تركيب العطف. ففي كل هذه الأمثلة يمكن لأي من المتعاطفين أن يحل محل تركيب العطف، وهو ما يدل على ما ذكرناه من ضرورة الالتزام بقيود الانتقاء تلك:

(46) أ. عشتار مهندسة./ عشتار ملتهية بالشغل.

(47) أ. محمد طبيب./ محمد بالمستشفى من الصبح.

(48) أ. رح يسافرون الصبح./ رح يسافرون بعد الظهر.

(49) أ. زيد وصل النا بالجينز./ زيد وصل النا حافي.

(50) أ. شغلتنا يمكن تطوِّل ثلث ساعات./ شغلتنا يمكن تطوِّل للعصر.

(51) أ. تذكرت حچايتكم./ تذكرت إنه الجماعة يحتاجون المساعدة.

ومع أن لهذا القيد، كما رأينا، قوة تحليلية كبيرة؛ إذ إنه يحرر تركيب العطف من التقيد بالتماثل الصنفي للمتعاطفين، فإنه يقصر عن الإحاطة بتنوعات أخرى نجدها في تركيب العطف. فأمامنا جمل فيها تراكيب عطف ذات متعاطفات مختلفة الأصناف، كالجمل السابقة، إلا أن هذه الجمل لا يجوز فيها أن يحتل المتعاطف الثاني لوحده الموضع الذي يحتله تركيب العطف فيها، على عكس ما يقضي به القيد السابق، في حين يجوز للمتعاطف الأول القريب من الرأس أن يرد لوحده في ذلك الموضع، وهو ما نراه في جمل مثل (52).

(52) أ. ضاجوْ من [[ع حد هرجة الجهال] و[ع مص انه الأهل طلعوْ وما رجعوْ الا بنص الليل]].

ففي تركيب العطف في هذه الجملة يخالف المتعاطف الثاني، عبارة المصدري الخبرية، "إنه الأهل طلعوْ وما رجعوْ الا بنص الليل" قيود الانتقاء لرأس العبارة، حرف الجر 'من' الذي ينتقي مكملًا من صنف معين هو عبارة الحد. غير أن التركيب مقبول بالرغم من أن المتعاطف الثاني من صنف لا ينتقيه الحرف الجر 'من'. أما إذا ورد المتعاطف الثاني وحده في ذلك الموضع فستصبح الجملة غير مقبولة كما في (52.ب).

(52) ب.ضاجوْ من [ع مص انه الأهل طلعوْ وما رجعوْ الا بنص الليل].

بل إن استبدال المتعاطفين لموضعيهما في تركيب العطف لن ينتج لنا جملة صحيحة قواعديًا، أي: حين تكون عبارة المصدري هي المتعاطف الأول في ذلك التركيب والذي يلي حرف الجر "من"، كما في (52.ج).

(52) ج.ضاجوْ من [[ع مص انه الأهل طلعوْ وما رجعوْ الا بنص الليل] و[ع حد هرجة الجهال]].

ونجد الأمر نفسه في قيود الانتقاء الصنفية للأفعال المتعدية – أي: حاجتها إلى مكمل (مفعول) وضرورة أن يفي المتعاطف الأول في تركيب العطف الذي يمثل هذا المكمل بهذه القيود، في حين لا يلزم للمتعاطف الثاني أن يفي بها، وهو ما نجده في الفرق بين مقبولية الجملتين (53 أ) و(53 ب):

(53) أ. ميظوگ إلا [[ع حد بس سمچ مشوي] و[ع جر بذاك المطعم]]

ب.؟ ميضوگ إلا [[ع جر بذاك المطعم]و[[ع حد بس سمچ مشوي]]

ففي (53أ) يكون المتعاطف الأول الذي يلي الرأس الفعلي عبارة حد، وهو ما تقتضيه قيود الانتقاء الصنفي للفعل المتعدي 'يضوگ' في حين أن المتعاطف الثاني هو عبارة جر –وهو ما لا تقتضيه تلك القيود. أما الجملة (53.ب) التي تلي فيها عبارة الجر الرأس الفعلي، أي: تكون المتعاطف الأول– فإنها ليست مقبولة تمامًا.

ربما استنتجنا من هذه المناقشة المفصلة لمسألة الانتماء الصنفي للمتعاطفين في تركيب العطف والآراء التي طرحت حولها أن الاختلاف الصنفي بين المتعاطفين جائز بشرط أن يفي المتعاطف الذي يلي رأس العبارة التي ينشأ فيها تركيب العطف بقيود الانتقاء الصنفي لذلك الرأس. أما المتعاطف الثاني فلا يلزمه ذلك، كما تقترح زهانغ (Zhang, 2010, p.50–54)، وكذلك في مناقشة برونينغ (Bruening, 2023) لاختلاف أصناف المتعاطفين. وبعبارة أخرى فإنه لا يشترط التماثل الصنفي بين المتعاطفين في تركيب العطف ويمكن أن يكونا من صنفين مختلفين ولكن لابد للمتعاطف الأول (الخارجي) الذي يلي رأس العبارة أن يفي بقيود الانتقاء الصنفي لذلك الرأس، أما المتعاطف الثاني (الداخلي) فلا يلزمه ذلك، وقد يكون ذلك نتيجة اختلاف موضعي المتعاطفين في بنية تركيب العطف.

إن التمايز بين المتعاطفين الذي تناولته الفقرات السابقة يتوسع ليشمل اختيار أي

من المتعاطفين لاحتلال موقع المتعاطف الأول في حالة إيفاء كلا المتعاطفين بقيود الانتقاء الصنفي للرأس. ففي الجمل التي يكون فيها تركيب العطف مكملًا لفعل متعد يمكن لمكمله أن يكون عبارة حد أو عبارة مصدري خبرية سنجد أن مقبولية احتلال عبارة الحد موضع المتعاطف الأول وعبارة المصدري موضع المتعاطف الثاني أكبر من الرتبة المعاكسة- أي: عبارة المصدري أولًا، تتلوها عبارة الحد. فالفعل «يتذكر» ينتقي مفعولًا هو اسم (ع حد) أو عبارة جملية خبرية (ع مص). وفي الجمل التي يلي الفعل 'يتذكر' فيها تركيب عطف يبتدئ بـعبارة الحد تليها -كمتعاطف ثان- عبارة المصدري، نجد في ذلك التركيب تسلسلًا طبيعيًا للمتعاطفين على عكس ما لو قلبنا رتبة المتعاطفين، كما في (54أ) و(54ب).

(54) أ. محمد تذكر [[ع حد المشاكل] و[ع مص أنه يحتاج يحچي ويه أولاده]]

ب.؟؟؟ محمد تذكر [[ع مص أنه يحتاج يحچي ويه أولاده] و[ع حد المشاكل]]

إذ يبدو أن لعبارة الحد السبق أو التفضيل على عبارة المصدري. وقد يقدم تفسير لهذا التفضيل أو السبق على أساس من اختلاف ثقل المتعاطفين -أي: أن للمتعاطف الأخف أفضلية في التقدم على المتعاطف الأثقل (Sag et al, 1985, p.167). غير أن تفضيل تقديم عبارة الحد على عبارة المصدري سيظل قائما حتى لو أطيلت عبارة الحد بإضافة جملة صلة تصفها كما في (54ج) و(54د).

(54) ج. محمد تذكر [[ع حد المشاكل اللي مر زيد بيها] و[ع مص أنه يحتاج يحچي ويّاه عنها]]

د.؟؟؟ محمد تذكر [[ع مص أنه يحتاج يحچي ويّا زيد] و[ع حد المشاكل اللي مر زيد بيها]]

ونجد ما قد يبدو مشابها لهذا التمايز والتفضيل لأولوية عبارة الحد في تراكيب العطف التي تعمل مسندًا في الجملة اللافعلية، كما في جمل مثل (46) و(47) أعلاه. ففي هذه الجمل تسمح قيود الانتقاء الصنفي للفاعل أن يكون محموله من أصناف متعددة: ع حد أو ع ص أو ع جر، كما في (46أ) و(47أ). ففي الجملة الأولى يتألف تركيب العطف من ع حد «مهندسة» وعبارة وصف «ملتهية بالشغل»، وفي الجملة الثانية يتألف تركيب العطف من عبارة حد «طبيب» وعبارة جر «بالمستشفى من الصبح». أي: أن المتعاطف الأول في التركيبين هو عبارة حد. أما إذا قلبنا رتبة

المتعاطفين في تركيب العطف في الجملتين بحيث تسبق عبارة الوصف عبارة الحد في الجملة الأولى وعبارة الجر عبارة الحد في الجملة الثانية، فسينتج لنا ذلك جملا غير مقبولة أو غير صحيحة، كما في (46ب) و(47ب).

(46) ب.؟؟ عشتار [[ع ص ملتهية بالشغل] و[ع حد مهندسة]].

(47) ب.؟؟ محمد [[ع جر بالمستشفى من الصبح] و[ع حد طبيب]].

إن هذه الملاحظات عن العلاقة بين المتعاطفين في تركيب العطف من حيث امتثالهما لقيد التماثل الصنفي وما قدم من مقترحات لدعم صحة هذا القيد أو للنظر في مبادئ أخرى تحكم تواجد هذه العناصر في تركيب العطف، ربما دعتنا إلى النظر في العلاقة الدلالية بين المتعاطفين كعامل في جواز تواردهما أو عدمه.

تضع زهانغ ما تدعوه مرشحًا filter لفرز تراكيب العطف المقبولة عن تلك التي لا ترقى إلى ذلك، تدعوه «متطلب التوازي النسبي Relativized Parallelism Requirement (RPR)». وهذا المرشح مبني على علاقة الاتساق coherence بين المتعاطفين في تركيب العطف (Zhang, 2010, p. 181)، وعلى النحو التالي:

(55) يجب أن تكون بين المتعاطفين في تركيب العطف علاقة اتساق وفقًا لـ

1. الترابط: يجب أن تصل بينهما علاقة دلالية، كما نجد في العطف الطبيعي، أو

2. التشابه (المتطلب الموازي): يجب أن تكون بينهما علاقة تشابه وفقًا لنوعهما الدلالي وسلسلة تبعيتهما.

يقضي هذا المرشح أن يفي تركيب العطف –من أجل أن يكون مقبولًا– بالترابط أو التشابه بين المتعاطفين أو بهما معًا. والترابط والتشابه بين المتعاطفين هما مظهران للاتساق. ففي الاتساق يمكن للترابط بين المتعاطفين أن يظهر في علاقات عديدة كالسبب والنتيجة والشرط والاستثناء والتجاور وكل هذه نراها بين المتعاطفين في العطف الطبيعي. ومن ناحية أخرى، يظهر الاتساق في علاقة التشابه بين المتعاطفين. وبعبارة أخرى يقضي هذا المرشح بأنه إذا لم يكن المتعاطفان في تركيب العطف على علاقة بأحدهما الآخر دلاليًا ولا يتشابهان في نوعهما الدلالي وسلسلة تبعيتهما فإن تركيب العطف لن يكون مقبولًا.

أ. فالترابط الدلالي بين المتعاطفين في تركيب العطف والذي نراه في العطف

اللامتوازي سيجعل التركيب مقبولًا حتى لو لم يتشابه المتعاطفان في نوعهما الدلالي أو اختلفا فيما يخص سلاسل تبعيتهما (من حركة أو ربط)، وهو ما نراه في الجمل التالية:

(56) أ. حل هاي المسألة وانطيك دينار

ب. يا فاكهة تاكل وميصعد عندك السكر؟

ج. تعال باجر العصر لو ما رح تلحِّگ؟

نجد في هذه الجمل أن المتعاطفين هما عبارتان جمليتان ولكن من نوعين مختلفين. ففي (56.أ) نجد المتعاطف الأول جملة أمر والثاني جملة خبرية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجملة (56.ب). فالمتعاطف الأول هو جملة استفهامية والثاني جملة خبرية، أي: أنهما من نوعين من العبارات الجملية المختلفة دلاليا. ونجد الأمر نفسه في الجملة (56.ج) التي تتكون من تعاطف عبارتين جمليتين من نوع دلالي مختلف. فالعبارة الجملية الأولى جملة أمر والثانية جملة استفهامية. كما نجد في الجملة (56.ب) أن عنصرًا قد استخلص من المتعاطف الأول «يافاكهة تاكل»، هو العنصر-ميم «يا فاكهة»، وانتقل إلى خارج تركيب العطف، وهذا يعني أنه لا تشابه بين المتعاطفين في سلسلة تبعيتهما؛ إذ لا نشهد في المتعاطف الثاني مثل هذه الحركة، ولا تشابه بينهما في صنفهما كنوعين من أنواع العبارات الجملية.

غير أن عدم التشابه في النوع الدلالي للمتعاطفين في هذه الجمل الثلاث، وعدم التشابه بين المتعاطفين في الجملة الثانية في سلسلة تبعيتهما لا يقف حائلًا أمام قبولها - رغم ما يقضي به الفرع (ب) من المرشح المذكور، وذلك لوجود علاقة دلالية وثيقة بين المتعاطفين: علاقة «الشرط - النتيجة» في الجملة الأولى، وعلاقة الاستثناء في الجملة الثانية، وكون الغرض من المتعاطف الثاني في الجملة الثالثة طلبا إلى السامع أن يرد على ما اقترحه في المتعاطف الأول. وهذه العلاقة الدلالية الوثيقة مظهر للترابط الدلالي الذي يؤدي إلى قبول هذه الجمل الثلاث وفق الفرع (أ) من المرشح.

ولكي يتضح دور الترابط - العلاقة الدلالية الوثيقة بين المتعاطفين في قبول تركيب العطف لنا أن نورد الأمثلة التالية لتراكيب عطف يكون فيها المتعاطفان من نفس أنواع المتعاطفين في الجمل الثلاث السابقة، ولكنها غير مقبولة في هذه الجمل.

(57) أ. اترك هاي الشغلة ومحمد اشترى قميص [أمر–خبر]
ب. شدتسوي واقرا الجريدة [استفهام–أمر]
ج. جيب لي الطوبة لو السيارة متشتغل؟ [أمر– استفهام]

إن المتعاطفين في كل واحدة من هذه الجمل لا ينتميان إلى نفس النوع الدلالي، وهو ما رأيناه في الجمل السابقة، غير أن هذه تختلف عن تلك في أنها ليست مقبولة. والسبب يعود إلى أنه ليس بين المتعاطفين فيها أي علاقة دلالية، أي: أن عدم قبولها يأتي نتيجة خرقها مبدأ الترابط –الفرع (أ)، وكذلك مبدأ التشابه– الفرع (ب) اللذين يتأسس عليهما هذا المبدأ.

وربما كان هذا الترابط الدلالي بين المتعاطفين هو الذي يقف وراء عدم مقبولية جمل مثل (46.ب) و(47.ب) اللتين تتقدم فيهما عبارة الوصف وعبارة الجر على عبارة الحد في تركيب العطف. في حين تكون الجملتان مقبولتين حين تتقدم فيهما عبارة الحد على عبارة الوصف وعبارة الجر كما في (46.أ) و(47.أ). إذ إن هناك علاقة سببية بين المتعاطف الأول «مهندسة» و«طبيب» والمتعاطف الثاني «ملتهية بالشغل» و«بالمستشفى من الصبح». وهذه العلاقة تحتم أن يسبق المسبب النتيجة في رتبتهما لا أن يليها. فكون «عشتار» «ملتهية بالشغل» هو نتيجة لكونها «مهندسة». وكذلك فإن «محمد» «بالمستشفى من الصبح» هو نتيجة لكونه «طبيب».

ب. وعلى غرار ذلك، فيلعب التشابه، ثاني مبدأي متطلب التوازي النسبي الذي يتأسس عليه قبول أو عدم قبول تراكيب العطف، نفس دور الترابط في قبول تراكيب العطف. لننظر في الجمل في (58)

(58) أ. اشتروْ الأثاث [مال غرفة النوم ومال غرفة الأكل]
ب. [شوكت ومنين] رح يطيرون
ج. هادي سأل [عن الوقت ومنو رح يجي وياهم]؟
د. هادي [بالتأكيد وبدون رغبته] راح نام
هـ. الغراض [مال غرفة النوم واللي بعتها]

إن التشابه في الصنف النحوي للمتعاطفين (ع جر)، في تركيب العطف في الجملة (58.أ) يجعل تركيب العطف فيها مقبولًا، وكذلك الأمر في (58.ب) التي يتكون تركيب العطف فيها من كلمتي استفهام– أي عنصرين ينتميان إلى نفس النوع

الدلالي. أما الجملة (58.ج) فمع أن المتعاطفين في تركيب العطف فيها من صنفين نحويين مختلفين فالأول ع جر والثاني ع مص، غير أنهما يتشابهان في نوعهما الدلالي فهما سؤالان -الأول سؤال ضمني عن الوقت. وهذا التشابه هو ما يجعل التركيب مقبولًا.

أما في الجملتين الأخيرتين فإن عدم قبولهما يأتي من عدم التشابه في نوعهما الدلالي. فتركيب العطف في الجملة (58.د) الذي ينتمي المتعاطفان فيه إلى نفس الصنف النحوي: عبارة الجر، ونفس الوظيفة النحوية، الملحق الظرفي، غير مقبول، وذلك لأن هاتين العبارتين الظرفيتين تنتميان إلى نوعين دلاليين مختلفين من أنواع الظروف فـ«بالتأكيد» تتعلق بالمتكلم، بينما «بدون رغبته» تتعلق بالفاعل. وهكذا فإن الجزء الأول (الاختلاف في النوع الدلالي) من الفرع (ب) من المرشح سيستبعد هذا التركيب. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تركيب العطف في الجملة (58. هـ) الذي ينتمي المتعاطفان فيه إلى نوعين دلاليين مختلفين، فالمتعاطف الأول -عبارة الجر- يعين نوع الأثاث، في حين أن المتعاطف الثاني -جملة الصلة- وصف لها.

للتشابه الدلالي بين المتعاطفين مظاهر متنوعة. وأحد هذه المظاهر هو التشابه في قوة المتعاطفين -كأن يتشابها في كونهما سؤالًا- وهو ما يجعلهما بنفس «القوة». فيمكن للمتعاطفين هنا أن يتعاطفا بغض النظر عما إذا كانا على صلة دلالية بأحدهما الآخر، أو يتماثلان في صنفهما النحوي، كما في الجملة (58.ج) وكذلك في (59)، حيث إن كلا المتعاطفين اسما استفهام - أي: من نفس الصنف الدلالي ولو أنهما مختلفان في صنفهما النحوي (ع حد/ع ظرف)

(59) [شنو ووين] ياكل محمد يومية؟

ومن مظاهر التشابه الدلالي كذلك تشابه المتعاطفين بالتبئير، كما هي الحال في وجود عنصر تعزيزي في كل من المتعاطفين: اسم تفضيل، فقط، لا - ولا. وحين يكون كلا المتعاطفين موضع بؤرة يصبحان من نفس النوع الدلالي.

(60) أ. هادي ياكل [بس دجاج وبس بالبيت]

ب. عشتار تشتري [أغلى الهدوم ومن أغلى البوتيكات]

ج. ما آكل [لا لحم ولا بالمطاعم]

إن غياب عنصر التعزيز في تركيب العطف في أي من هذه الجمل سيجعلها غير

مقبولة أو مشكوك في قبولها على أحسن تقدير وهو ما نلاحظه في نفس الجملة (60.أ) حين يحذف منها عنصر التعزيز 'بس'.

(60) أ.؟؟؟ هادي ياكل [دجاج وبالبيت]

ومن مظاهر التشابه الدلالي ما نراه في قبول تعاطف التعبيرات الدالة على الزمن وكذلك التعبيرات الدالة على المكان بدون اشتراط أن يكون المتعاطفان من نفس الصنف النحوي، ذلك أنهما من نفس النوع الدلالي(Munn, 1993)، فهما يعملان ملحقين ظرفيين للزمان، وهو ما نراه في جملة (61) التي يكون المتعاطف الأول فيها عبارة حد والثاني عبارة جر.

(61) راح هاشم للمكتبة [الصبح وبعد العصر]

والتشابه يتضمن كذلك التشابه في سمات المتعاطفين من حيث كونها تخص سمات شخصية سلبية، بحيث يجعلهما من نفس النوع الدلالي. ويفضي هذا إلى قبول تركيب العطف ولو كان المتعاطفان من صنفين نحويين مختلفين. فالمتعاطفان في جملة مثل (62.أ) يختلفان في صنفهما النحوي: (ع ص – ع جر)، ولكنهما يتشابهان في إحالتهما إلى خاصية شخصية سلبية، في حين لا سمة كهذه تجمع بينهما في (62.ب). فالأول، هنا، يحيل إلى صفة شخصية عارضة والآخر يحيل إلى مكان، وهو ما يؤدي إلى عدم قبول تركيب العطف في هذه الجملة على عكس ذلك في الجملة الأولى.

(62) أ. زيد [مريض وبالفراش]

ب.زيد [مريض وبالمكتبة]

وكذلك الأمر في الجملتين (63.أ) و(63.ب)

(63) أ. ليليا [طبيبة وكلش لطيفة ويا المرضى]

ب. ليليا [طبيبة ويم الملعب]

فالمتعاطفان المختلفان صنفيًا –ع حد وع ص– في (63.أ) متشابهان في أنهما سمتان للفاعل كشخص، أي: هما من نفس النوع الدلالي. أما في (63.ب) فليس هناك ما يجمعهما كسمات شخصية، بل إن أحدهما يحيل إلى خاصية شخصية والآخر يحيل إلى مكان.

ومن المهم هنا أن نذكر أن هذا ينقض الافتراض الذي سبق تناوله بأن أنواع

المحمولات في الجمل اللافعلية يمكنها أن تتعاطف مع اختلاف صنفها النحوي، على افتراض أنها مكونات متنوعة من إسقاط أكبر واحد هو عبارة محمول PredP كما اقترح في (Bruening& Al Khalaf, 2020; Sag et al,1985). فالذي يجيز تعاطف محمولات مختلفة صنفيًا في الجمل اللافعلية ليس موضعها النحوي، بل تشابهها أو اختلافها في نوعها الدلالي فيما تسم به الفاعل في تلك الجمل، على ما يقضي به المبدأ (ب) من مبدأ متطلب التوازي النسبي.

والتشابه في النوع الدلالي يجيز اختلاف المتعاطفين في صنفهما النحوي ليس فقط حين يعملان كمحمولين كما في رأينا في الجمل اللافعلية، بل وكذلك حين يعملان كملحقات ظرفية أو وصفية، كما في جمل مثل (49) حيث تتعاطف عبارة الجر وعبارة الوصف، و(64) حيث تتعاطف عبارة الفعل مع عبارة الوصف.

(49) زيد وصل النا [بالجينز وحافي]. (ع جر، ع ص)

(64) أي واحد [يعرف وين زيد ضام روحه وخايف من الفضيحة] خلي يخابرني (ع ف – ع ص)

والتشابه في سلسلة التبعية يشكل القسم الثاني من مبدأ التشابه بين المتعاطفين –ضمن متطلب التوازي النسبي– وهو يتنبأ بقبول تركيب العطف حين يتشابه المتعاطفان في سلسلة تبعيتهما، وفقا للسمات الدلالية ولكيفية تحقق تلك السلاسل صوتيا (Zhang, 2010, p.192). ففي التراكيب ذات الواصف المشترك –Modifier Sharing Constructions التي تصف فيها جملة صلة واحدة عناصر معينة في المتعاطفين، يجب أن يكون لرابط التبعية في إحدى العبارتين المتعاطفتين نفس السمات المحورية لرابط التبعية في العبارة المتعاطفة الأخرى. فيجب مثلًا، أن يكون لهما نفس الدور الدلالي: مثلًا محور، منفذ، متلقي، هدف،.... ففي الجملة (65.أ) نجد أن الرابط في كلا المتعاطفين يتسم بسمة 'محور'، وفي الجملة (65.ب) بسمة 'متلقي'. والتعاطف في هاتين الجملتين مقبول على عكس الجملة (65.ج) التي يكون فيها الرابط في المتعاطف الأول 'متلقيا' والرابط في المتعاطف الثاني 'منفذا'.

(65) أ. اجا [رجال]$_{ل}$ وراحت [مرة]$_{م}$ [[$_{ل+م}$] چانوْ يعرفون بعضهم]

ب. ساعدت [رجال]$_{ل}$ وداويت مرة]$_{م}$ [$_{ل+م}$] جابوهم للمستشفى مجاريح]

ج. ساعدت [رجال]$_{ل}$ و[مرة]$_{م}$ شافت هاشم [$_{ل+م}$] چانوْ يعرفون بعضهم]

ويبدو هنا أن التشابه في الرابط –وليس تماثله يكفي لقبول التعاطف؛ إذ إن جملًا مثل (65.د) مقبولة مع أن الرابط في العبارة المتعاطفة الأولى 'محور' و'هدف' في الثانية. فالمحور والهدف سمتان لا تتضادان، على عكس التضاد بين سمة المتلقي والمنفذ

(65) د. محمد شاف [رجال] وعشتار حچت ويا [مرة] چانوْ يعرفون بعضهم

ونجد هذا التشابه في رابط التبعية في تراكيب التبعية المتشابكة Interwoven Dependency Constructions. فمع أن هذه التراكيب محدودة القبول في عربية العراق إلا أنها أكثر قبولا حين يكون الضمير العائد في أحد العبارتين المتعاطفتين في موضع نحوي مشابه للموضع النحوي للضمير العائد في العبارة المتعاطفة الثانية، أي: إنه يجب أن يرتبطا بأدوار محورية متشابهة، كأن يكون كلاهما 'متلقي' أو 'منفذ'... أما إذا لم يتشابه موضعا الضميرين النحويين فستكون الجملة أقل قبولًا. وهو ما توضحه الجملتان أدناه

(66) أ. [[يا ولد]ل و[يا بنية]م] شافهل محمد وساعدهام هاشم

ب. [[يا ولد]ل و[يا بنية]م] شاف–ل ليليا وساعدهام هاشم

ففي الجملة (66.أ) يحتل الضمير العائد في العبارة الأولى ' شافهل محمد، موضع المتلقي وهو نفس الموضع الذي يحتله الضمير العائد في العبارة الثانية ' ساعدهام هاشم،. أما في الجملة (66.ب) فالضمير العائد على المتعاطف الأول – وهو الضمير الصفري **ضم**– يحتل موضع المنفذ في العبارة الأولى، أما الضمير العائد في العبارة الثانية فيحتل موضع المتلقي. وبسبب من عدم التشابه في الموضعين النحويين اللذين يحتلهما الضميران العائدان في المتعاطفين، وهو ما يعني اختلافًا في روابط سلسلة التبعية، سيكون تركيب العطف غير مقبول وفق القسم الثاني من الفرع (ب) المتعلق بتشابه سلسلة التبعية في المتعاطفين.

ويتضح مبدأ التشابه في التحقق الصوتي لسلاسل روابط التبعية في قبول الفجوات أو عدم قبولها؛ إذ يتوجب أن يكون كلا الرابطين بضمير عائد او بفجوة. فلا يمكن لعنصر ظاهر ضمن المتعاطف الثاني أن يشترك في إحالته مع فجوة في المتعاطف الأول، وهو ما تبينه جمل مثل (67).

(67) [--- مطبت] و [ليليا بدت تضحك راسًا]

ترينا المناقشة السابقة أن ما يقرر قبول تركيب العطف أو عدم قبوله هو العوامل الدلالية من ترابط أو تشابه بين المتعاطفين، وأن المقترحات النحوية التي افترضت لجواز توارد العناصر المتعاطفة –سواء كان ذلك بالاستناد إلى افتراض وحدة منشأ بنيتها، أو وحدة وظيفتها النحوية، أو قيود انتقائها من قبل رأس العبارة، تقصر عن الإحاطة بجميع الحالات التي تتوارد فيها المتعاطفات في تركيب العطف.

4. بنية تركيب العطف

استحوذت البنية النحوية لتركيب العطف على اهتمام الدارسين. وقد نظر إلى هذا التركيب كعبارة نحوية phrase. وضمن هذه الرؤية قدم مقترحان عن بنية تركيب العطف. فقد اقترح أن بنية هذا التركيب بنية مستوية تتألف من تفريعات متوازية بنفس المستوى لعنصر العطف والمتعاطفين (Chomsky, 1965, p. 12–13; Dik, 1968; Gazdar *et al,* 1985, p.170). فتركيب عطف كـ 'الولد والبنية' ستكون له بنية نحوية كما في التخطيط (68.أ). والمقترح الثاني يفترض بنية ثنائية لهذا التركيب (Zhang, 2010, 2023; Schachter, 1985; Munn, 1987). تمثل هذه البنية إسقاطًا أكبر بحيث يشتق تركيب العطف من رأس يمثل عنصر العطف يندمج مع أحد المتعاطفين –المتعاطف الداخلي الذي يمثل مكملًا للرأس ليكونا إسقاطًا أوسط يندمج مع المتعاطف الخارجي الذي يمثل المخصص، وهذا يعني أن المتعاطفين ليسًا متوازيين بنيويًا، كما في التخطيط (68.ب).

(68. أ. ب.

ع عطف ع عطف

ع حد عطف ع حد ع حد عطف' الولد

والبنية الولد عطف ع حد والبنية

ولنلاحظ أن عنصر العطف هو عنصر وظيفي وليس عنصرًا معجميًا، كالاسم والفعل والصفة. فالعناصر المعجمية تمثل دلاليًا الموضوعات والمحمولات في حين أن العناصر الوظيفية ليست كذلك (Chomsky, 2019, p.52). وعنصر العطف ليست له مثل هذه الوظيفة في البنية الجملية. فهو لا يرتبط بعلاقة محورية بأي عنصر آخر، تمامًا كعنصر المصدري (مص)، وعنصر الزمن (ز)، ولا يعين دورا محوريا

لأي من المتعاطفين. وكذلك فكما تحتاج العناصر الوظيفية للاندماج بعنصر آخر- بدون أن ترتبط به محوريًا، فإن عنصر العطف بحاجة أن يندمج مع عصر متعاطف.

بمقارنة المقترحين اللذين قدما لبنية تركيب العطف نجد أن المقترح الثاني -أي ذلك الذي يرسم لتركيب العطف بنية ثنائية- يفترض بنية تتماشى مع المبادئ العامة لاشتقاق العبارات النحوية - وهو ما ينسجم مع مبدأ الاقتصاد العام الذي تتوخاه أية مقاربة نظرية، في حين أن المقترح الأول يفترض بنية متفردة في شكلها ولا تخضع لمبدأ الدمج العام في بناء العبارات. ويمتاز مقترح البنية الثنائية بدلائل تشير إلى صحته. وتتعلق تلك الدلائل بظاهرة غياب التوازي بين المتعاطفين في تركيب العطف، وهو ما يرجح ألا يكونا في مستوى بنيوي واحد، كما يفترض المقترح الأول[1].

ففي تركيب العطف نلاحظ عدم تواز في الربط؛ إذ يمكن أن يكون المتعاطف الأول سابقًا لضمير في المتعاطف الثاني لكننا إذا غيرنا رتبة المتعاطفين فإن ذلك لن يسمح بعلاقة بالربط. وهو ما ترينا إياه الجملتان في (69) و(70).

(69) أ. المعلمين ل وأولادهم ل گعدوْ واحد بصف اللاخ

ب. أولادهم ل والمعلمين ل گعدوْ واحد بصف اللاخ

(70) أ. طبخت دولمة ل وقدمتها ل للخطار

ب. قدمتها ل للخطار وطبخت دولمة ل

ففي (69.أ) يكون المتعاطف الأول 'المعلمين' سابقًا للضمير '-هم' في المتعاطف الثاني، وهو ما تفرضه التعبيرات الإحالية في علاقة الربط بينها وبين الضمائر التي تعود عليها. أما في (69.ب) فإن التعبير الإحالي في المتعاطف الثاني لا يمكن أن يشترك في الإحالة مع الضمير في المتعاطف الأول؛ أي إن الضمير لن يكون مربوطًا بـ 'المعلمين'. وفي (70.أ) يكون المتعاطف الأول 'الدولمة' سابقًا للضمير '-ها' في المتعاطف الثاني. في حين أنه لا يمكن لهذا الضمير أن يربط بالاسم 'دولمة' -أي أن يعود عليه- إذا عكسنا مكانيهما. والسبب في هذا التعارض يعود إلى أن التعابير الإحالية لابد أن تتحكم مكونيًا بما يعود عليها ولا يجوز للضمير العائد أن يتحكم

(1) انظر (Zhang, 2010, p.2, 2023, p.2-6) لتفاصيل هذه الأدلة على غياب التوازي بين المتعاطفين، وقد تعرضنا إلى سمة منها في القسم السابق.

مكونيا بها. وهو ما يدل على أن المتعاطف الأول يتحكم مكونيًا بالمتعاطف الثاني وليس العكس.

ويتعزز هذا المقترح بعدم التوازي بين المتعاطفين فيما يخص ضمائر التملك. فالاسم الذي يدل على الشيء المتملك في المتعاطف الأول يمكن أن يعود عليه عنصر التملك –الأداة ‘مال’– في المتعاطف الثاني في حين لا يمكن لذلك الاسم لو ورد في المتعاطف الثاني أن يعود عليه عنصر التملك في المتعاطف الأول وهو ما نجده في الجملتين (71).

(71) أ. السيارةᵢ مالت محمد ومالتكᵢ يحتاجن تبديل

ب. مالتكᵢ والسيارةᵢ مالت محمد يحتاجن تبديل

ففي (71.أ) يمكن لـ ‘السيارة’ في المتعاطف الأول أن تشترك فيما تعود عليه الأداة ‘مالت’ في المتعاطف الثاني ليعني التركيب ‘السيارة مالت محمد والسيارة مالتك’. أما في الجملة (71.ب) فهذا ليس ممكنًا، حيث إن المتعاطف الأول ‘مالتك’ لا يمكن أن تشترك في تأويل ‘السيارة’ في المتعاطف الثاني. وهذا الفرق دليل آخر على عدم التوازي بين المتعاطفين.

ويأتي الدليل الثالث على عدم التوازي بين المتعاطفين في صلة عنصر العطف بهما. ففي اللغات المختلفة نجد اختلافًا في صلة هذا العنصر بأي من المتعاطفين. ففي اليابانية مثلًا، يرتبط هذا العنصر بالمتعاطف الأول فونولوجياً ويكون وحدة فونولوجية واحدة معه، بينما يرتبط بالمتعاطف الثاني في عربية العراق كما بيننا أعلاه. وهذا الاختلاف بين المتعاطفين فيما يخص صلة عنصر العطف بهما يشير إلى عدم توازيهما بنيويًا، إذا لوكانا كذلك لما اقتصرت صلة عنصر العطف بواحد منهما فقط، بل كان يمكن لهذا العنصر أن يرتبط بأي من المتعاطفين بدون فرق بينهما (Haspelmath, 2007).

بالإضافة إلى هذا فإن جواز عدم التشابه الصنفي بين المتعاطفين دليل آخر على عدم توازيهما كما تناولناه في القسم السابق حيث قدمت أمثلة واسعة على عدم التشابه، والشروط التي يجب أن تتحقق قبل جوازه في تركيب العطف. وقد تبين أن من أهمها أن يفي المتعاطف الأول (الخارجي) صنفيًا بمتطلبات الانتقاء التي يفرضها الرأس الأعلى –سواء كان فعلًا أو جارًا– على مكمله، بينما لا يتطلب ذلك في صنف

المتعاطف الثاني- الداخلي. إن هذا يدلنا كذلك على أن عنصر العطف يحتل موقع رأس عبارة العطف وأن المتعاطف الثاني (الداخلي) يحتل موقع المكمل، وصنف المكمل لا يقرر صنف الوحدة التي تجمعه مع الرأس نتيجة دمجهما. ولهذا نجد أن صنف هذا المتعاطف لا يؤثر في قبول تركيب العطف إذا كان لا يتفق مع القيود الانتقائية للرأس الأعلى الذي يعمل تركيب العطف مكملًا له. وهكذا، فإن البنية الثنائية لتركيب العطف ستعيننا في تقديم تفسير للاختلاف بين المتعاطفين في جواز انتقالهما إلى خارج التركيب -أي التزامهما بقيد تركيب العطف- وهو ما سنتناوله في القسم القادم من مناقشتنا هذه.

بتبنينا البنية الثنائية لتركيب العطف سيكون اشتقاق هذا التركيب على مرحلتين من الدمج: دمج المتعاطف الثاني/ الداخلي -الذي يمثل المكمل- مع عنصر العطف -الذي يمثل الرأس- ليشكلا مكونًا يمثل الإسقاط الأوسط ثم يدمج هذا المكون مع المتعاطف الأول/ الخارجي الذي يمثل المخصص لنصل إلى الإسقاط الأكبر الذي يمثل تركيب العطف. ومن هنا يبرز السؤال عن صنف هذا التركيب.

لقد أرتنا الأمثلة السابقة أن عناصر العطف في العربية يمكن أن تجمع بين متعاطفات من أصناف ومستويات متنوعة. فيمكن أن يكون المتعاطفان عبارتي حد أو فعل أو زمن أو مصدري أو وصف أو جر، أو حتى كلمات كأن يكونا حرفي جر مثلًا. وهذا يعني أن عناصر العطف في عربية العراق ليست لها سمة صنفية محددة ذاتيًا؛ إذ لو كانت كذلك لاقتصر استخدامها في تركيب العطف على صنف محدد من المتعاطفات يتماثل مع صنفها. وكحل لهذه المشكلة تبنى باحثون كثيرون مقترح أن يكون تركيب العطف إسقاطًا أكبر هو عبارة العطف (ع عطفConjP)، وهو ما افترضناه في التخطيطين (68.أ) و(68.ب).

إلا أنه من الصعب تبرير صنف مثل هذا الإسقاط نحويًا (انظر: Borsley, 2005,) فمن الواضح أنه لا يتميز توزيعيًا عن الإسقاطات الأخرى، بحيث إنه يحتل مواضعًا لا تحتلها الإسقاطات الأخرى، كما يفترض في التوزيعات النحوية للأصناف. ومن هنا تجيء صعوبة تمييزه صنفيًا عن غيره، فنجده، كما ذكرنا آنفًا، يحتل موقع عبارة الحد، وأخرى موقع عبارة الوصف، أو عبارة الفعل أو عبارة الجر حسب صنف متعاطفيه. وهذا يعني أن على هذا الإسقاط أن تكون له سمات صنفية محددة تمكنه من أن

يدخل في الإجراءات الحوسبية النحوية. ولنلاحظ هنا أن كل العمليات النحوية تقوم على أساس صنفي. وهذا يعني أنه لابد لتركيب العطف من أن يكون ذا سمة صنفية محددة حين يحتل موقعا نحويًا. لكن كيف يتسنى لهذا التركيب أن تكون له هذه السمة الصنفية إذا لم يكن لرأسه -أي عنصر العطف- سمات صنفية ذاتية. في هذه الحالة لابد أن تأتي هذه السمات الصنفية لتركيب العطف كله من المتعاطفات؛ أي إن السمات الصنفية للمتعاطفات يكتسبها التركيب كوحدة نحوية. وهو ما يعني أنه إذا كان المتعاطفان من صنف معين فإن تركيب العطف سيكون له نفس الصنف، وأن هذا الصنف ينسجم مع متطلبات الانتقاء الصنفية للرأس الذي يدمج مع تركيب العطف.

فتركيب عطف كـ 'الميز والكراسي' في الجملة (72) سيفي بمتطلبات الانتقاء الصنفية لحرف الجر/ عـ/ .

(72) المرگة انچبت عالميز والكراسي.

إذ إن حرف الجر يتطلب أن يكون مكمله من صنف ع حد، وتركيب العطف يتكون من متعاطفين يتسمان بهذه السمة الصنفية، وعلى هذا، فلابد هنا أن يكون التركيب قد اكتسب هذه السمة منهما، لكي يفي بشروط الانتقاء التي يفرضها رأس عبارة الجر على مكمله. ويزودنا القسم السابق بأمثلة عديدة على هذا.

غير أننا نجد الى جانب هذه الأمثلة التي يتماثل فيها المتعاطفان صنفيًا أمثلة أخرى ترينا اختلافًا في الصنف الذي يتسم به كل متعاطف كما في جملة (52.أ) التي يكون فيها المتعاطف الأول ع حد والثاني ع مص، وجملة (53.أ) حيث يكون المتعاطف الأول ع حد والثاني ع جر. والملاحظ هنا أن صنف المتعاطف الثاني في المثال الأول -ع مص- يتعارض مع متطلبات الانتقاء الصنفية للرأس الذي يندمج تركيب العطف معه -أي حرف الجر 'من'- الذي يتطلب من مكمله أن يكون ع حد. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجملة الثانية التي يكون فيها المتعاطف الثاني من صنف ع جر، وبهذا فإنه لا يفي بمتطلبات الانتقاء للرأس الأعلى الذي يندمج تركيب العطف معه- وهو الفعل 'يضوگ'. إلا أن هذا الاختلاف لا يجعل من الجملة غير صحيحة. أما حين نقلب موقع المتعاطفين بحيث يصبح المتعاطف الثاني هو المتعاطف الأول، ويصبح الأول ثانيًا فإن الجملتين لن تكونا صحيحتين. نستنتج من هذا أن السمات

الصنفية للمتعاطف الأول (الخارجي) يجب أن تنسجم مع متطلبات الانتقاء الصنفي للرأس الذي يندمج معه تركيب العطف في حين أن السمات الصنفية للمتعاطف الثاني (الداخلي) لا يشترط فيها الانسجام مع تلك المتطلبات، وأن السمة الصنفية لتركيب العطف هي نفس ما يتسم به المتعاطف الخارجي صنفيًا.

أما كيف يكتسب تركيب العطف هذه السمة الصنفية فسنفترض أن السمة الصنفية للمتعاطف الخارجي سوف 'ترشح' من المتعاطف الخارجي الذي يحتل موقع مخصص عبارة تركيب العطف إلى عنصر العطف، رأس تلك العبارة، الذي يكون في حالة 'و'، 'أو'، 'لكن' بلا سمة صنفية ذاتية. وحين يتسم رأس عبارة العطف بالسمة الصنفية التي رشحت له من المخصص، فإنه يسقط تلك السمة على الإسقاط الأكبر- أي عبارة العطف كلها (Zhang, 2010, p.55-56). فالمتعاطف الخارجي في 'الخبز والجبن' هو ع حد، وسيكون عنصر العطف 'و' من صنف 'حد' وسيكون التركيب 'ع حد'. وكذلك ففي 'حار ومگسِّب'، سيكون 'و' من صنف 'ص' وتركيب العطف سيكون ع ص. وهذا سيفضي بنا إلى أن عنصر العطف لا يكوِّن صنفًا نحويًا مستقلًا. ومع نشوئه عنصرًا وظيفيًا لا سمة صنفية له، فإنه يكتسب هذه السمة من المتعاطف الخارجي ويسقطها على التركيب ليكون هذا التركيب إسقاطًا أكبر للصنف الذي اكتسبه عنصر العطف من المخصص؛ أي المتعاطف الأول.

5. قيد تركيب العطف

قدمت دراسة جون روس المشهورة 'القيود على المتغيرات في النحو' (Ross, 1967)، تصورًا يخص القيود على استخراج العناصر في تراكيب العطف إلى خارجها أطلق عليه 'قيد تركيب العطف (Ross, 1967, p.89)' Coordinate Structure Constraint، وقد صيغ هذا القيد على النحو التالي:

(73) في تركيب العطف لا يجوز استخراج أي متعاطف أو أي عنصر يضمه المتعاطف إلى خارجه.

وهكذا فعدم صحة الجملتين التاليتين يأتي نتيجة عمل هذا القيد على تركيب العطف.

(74) [منو]ل راح [[...]ل و[عشتار]]

(75) [يا أكلة]ل [[أكل هادي[...]ل] و[شرب هاشم عصير]]؟

حيث نجد في (74) أن المتعاطف الأول 'منو' قد تحرك وانتقل إلى خارج تركيب العطف. أما في (75) فقد انتقلت عبارة الاستفهام-ميم 'يا أكلة'، التي هي إحدى مكونات المتعاطف الأول، إلى موضع خارج ذلك المتعاطف.

وقد افترض أن هذا القيد قيد كلي يختص بتراكيب العطف وتخضع له هذه التراكيب في كل اللغات. غير أنه سرعان ما اكتشفت حالات عديدة يخرق فيها القيد، فبعض اللغات تسمح باستخراج أحد المتعاطفين إلى خارج تركيب العطف في حين لا تسمح باستخراج مكون من مكونات المتعاطف إلى خارجه، كاليابانية والكورية والروسية والبولندية (Oda, 2021). بل إن هناك حالات يخرق فيها هذا القيد في اللغات التي تلتزم تراكيب العطف فيها بما يقضيه هذا القيد -أي عدم السماح بحركة متعاطف أو مكون من مكوناته إلى خارج التركيب، كالانگليزية، وهو ما ترينا إياه كذلك تراكيب العطف في عربية العراق. فمع أن هذه التراكيب تلتزم بهذا القيد عمومًا، كما رأينا في المثالين (74) و(75)، إلا أننا نجد أن هناك حالات ليست بالقليلة يخرق فيها القيد، أي: أننا نجد جملًا صحيحة الصياغة بالرغم من انتقال أحد المتعاطفين في تركيب العطف أو مكون ضمنه إلى خارج ذلك التركيب، كما سيرد أدناه، وقد جرى تناول هذه الحالات في دراسات مختلفة وقدمت مقترحات عديدة لتفسير هذه الاستثناءات ابتداء من(Goldsmith, 1985, Lakoff, 1986).

وقد أدى ذلك إلى إعادة النظر في القيد واقتراح تجزئته إلى قيدين فرعيين مستقلين: يختص الأول باستخلاص المتعاطف إلى خارج التركيب، والثاني باستخلاص مكون من المتعاطف إلى خارج التركيب (Grosu, 1973). وكذلك فقد جرت إعادة النظر في طبيعة هذين القيدين الفرعيين وخواصهما والأساس الذي بنيا عليه أو المبادئ العامة التي يتأسسان عليها، وحالات خرقهما - أي: انتقال متعاطف أو مكون منه إلى خارج تركيب العطف- وأسباب ذلك الخرق، والدور الذي تلعبه العوامل الدلالية - إلى جانب المبادئ النحوية- في إجازة ذلك الاستخلاص بدل الالتزام الطبيعي بالقيد (Zhang, 2010, Oda, 2021).

وأدت كذلك إلى التساؤل عن مبرر وجود مثل هذا القيد بصورته الأصلية التي تختص بتركيب العطف حصرًا، وإرجاعه إلى مبادئ أكثر عمومية تعمل في البنية

النحوية كمبادئ الجهد الأقل والكلفة الأقل والبعد الأقل التي يمكن تأسيس حالات الالتزام بهذا القيد أو خرقه عليها. وقد جاءت هذه المحاولات جزءًا من اتجاه التبسيط الذي انطلق مع بزوغ البرنامج الأدنوي في العمليات النحوية التي تعمل في التكوين النحوي للجملة، والتي خفضت إلى عملية واحدة هي الدمج (بنوعيه الخارجي والداخلي) وبعض المبادئ العامة التي تنطلق من الكفاءة الحوسبية التي يجب على نظام القواعد الاتسام بها (Chomsky, 2005).

وقد عالجت زهانغ في دراستها عن العطف (Zhang, 2010) هذا القيد وقدمت مقترحات حول المبادئ التي يتأسس عليها في جزأيه الأول والثاني. وعالجت كذلك حالات خرق هذا القيد، فوجدت أن بعض حالات الخرق يمكن تفسيرها على أساس قيود نحوية عامة تحكم حركة العناصر النحوية، ولكن بعض حالات الخرق الأخرى تنبع من عوامل دلالية تجيز في بعض الحالات مثل هذه الحركة.

فبالنسبة إلى القيد الفرعي الأول من القيد الذي يمنع استخلاص -أي حركة- عنصر متعاطف إلى خارج تركيب العطف، وجدت أن هناك اختلافا بين المتعاطفين الخارجي والداخلي، أي: الأول والثاني، فيما يمنعهما من الحركة؛ إذ إن ما يعترض حركتهما إلى خارج تركيب العطف ليس السبب نفسه، وهو ما يوجب النظر إلى حركة كل منهما بشكل منفصل[1]، إذ يبدو أن استخلاص المتعاطف الداخلي إلى خارج تركيب العطف لا يجوز؛ لأن هذا المتعاطف يقع في موضع مكمل للرأس في تركيب العطف وفق البنية الثنائية لهذا التركيب. وعنصر العطف، الذي يكوِّن رأس التركيب من العناصر التي لا تسمح أن يكون مكملها صفرًا، أو مستترًا، نتيجة لحركة أو حذف، بل لابد أن يكون لها مكمل ظاهر كما في الجملة (76).

(76) منو توَنَّس [محمد و....ل] بالحفلة؟

وتشترك مع عنصر العطف بهذه السمة عناصر أخرى تقع رؤوسًا لإسقاطاتها مثل

(1) وعلى هذا ينبني الاعتراض على المقترحات التي قدمت نفس السبب لعدم جواز حركة أي من المتعاطفين، كخرق القيد (أ- فوق- أ)، أو الاخلال بالتوازي الدلالي أو الصوتي لتركيب العطف حين يستخرج أحد المتعاطفين إلى خارجه، أو الاخلال بالبنية النحوية لذلك التركيب الذي يوجب تشكله من أكثر من عنصر. من ذلك قيد متطلب التوازي Parallelism Requirement الذي يقضي بضرورة وجود توازي بين طرفي تركيب العطف وهو ما يخرقه انتقال أحد المتعاطفين الى خارج التركيب (Napoli, 1993, p.409). (انظر: Zhang, 2010, p.81-5).

رأس عبارة الزمن الذي لابد من أن يكون له مكمل ظاهر وغير مستتر هو عبارة الفعل أو أي من العبارات الوجهية، أو كعنصر المصدري 'إنه' الذي لابد كذلك أن يكون مكمله، عبارة الزمن، ظاهرا وليس صفريًا، لأي سبب. وانتقال المتعاطف الداخلي إلى خارج تركيب العطف يبقي موقع المكمل في هذا الإسقاط فارغًا وهو ما يخرق شرط ظهور المكمل لعنصر العطف.

ومن ناحية أخرى، فإنه لا يمكن كذلك حركة عنصر العطف والمتعاطف الداخلي -مجتمعين- من تركيب العطف إلى خارجه لأنهما يكونان معًا إسقاطًا أوسطًا، هو ذلك الذي يتكون من الرأس ومكمله. ومن المتفق عليه أن الإسقاط الأوسط ليس مما يمكن حركته من موضعه، كما في الجملة (77) (Chomsky, 1995, p.253).

(77) ومنو توَنَّس [محمد.....] بالحفلة؟

من كل ما ذكرناه عن حركة المتعاطف الداخلي نجد أن عدم جواز انتقال هذا المتعاطف إلى خارج تركيب العطف ينبع ليس من قيد يختص بتركيب العطف، بل من الإيفاء بسمة صنفية أعم، وهي تلك التي تسم بعض الرؤوس من حيث عدم جواز بقائها بلا مكمل والتي ينتمي عنصر العطف إليها.

أما استخلاص المتعاطف الخارجي من تركيب العطف إلى خارجه، كما في الجملة (74)، فيمتنع؛ لأن السمات الصنفية لهذا المتعاطف قد تحولت إلى رأس تركيب العطف، عنصر العطف 'و' الذي لا يمتلك سمة صنفية ذاتيا، وإنما يكتسبها من المتعاطف الأول. وفي غياب السمات الصنفية عن هذا المتعاطف لا مجال للحركة الظاهرة كما يقول چومسكي (Chomsky, 1995, p. 265).

ما تقدم من عدم جواز استخلاص المتعاطفين إلى خارج تركيب العطف يتعلق بسمات عنصر العطف الذي قلنا بأنه من نوع الرؤوس التي لا تسمح بأن يكون مكملها فارغًا، مما يمنع من انتقال المتعاطف الثاني إلى خارج التركيب. وكذلك يتعلق -في حالة الواو في عربية العراق- بكون عنصر العطف من العناصر التي لا تتسم ذاتيا بسمة صنفية، وإنما تكتسبها من المتعاطف الأول الذي يصبح نتيجة ذلك غير قادر على الحركة إلى خارج التركيب[1]. غير أن هذا القيد ذو صلة كذلك بنوع العطف من

(1) تتنوع عناصر العطف بين تلك التي لا تتسم ذاتيًا بسمة صنفية، كـ 'و' في عربية العراق و'and' في الإنكليزية وبين تلك التي تتسم بسمة صنفية كعناصر العطف التي لا تصل إلا بين متعاطفين

حيث كونه توزيعيًا أو غير توزيعي، أي: جمعيًا، كما أشرنا أعلاه في الحديث عن أنواع العطف.

سأقترح، متفقًا مع زهانغ (2010) أن جملًا كـ (78.أ) تمثل خرقًا للالتزام بهذا القيد. ففي هذه الجملة انتقل أحد الاسمين المتعاطفين 'محمد' من ما نفترض أنه تركيب عطف إلى خارج ذلك التركيب.

(78.أ) محمد تزوج رند

لقد دعيت هذه الجمل جمل 'تراكيب الموضوع المجزأ split argument construction' حيث يتشارك الموضوع الذي يسبق الفعل والذي يلي الفعل فيها بنفس الصلة المحورية thematic relation مع الفعل. وتتميز هذه الجمل بكون الفعل أو المحمول فيها فعلًا أو محمولًا جمعيًا يحيل إلى حدث واحد منفرد وليس توزيعيا يحيل إلى عدة أحداث (Zhang, 2023, p.54). بمقابل هذه الجملة نجد جملة أخرى يشكل تركيب العطف الذي يتكون من اسمين متعاطفين موضوعًا مفردًا يحمل ذات الدور المحوري لنفس الفعل، كما في (78.ب).

(78) ب. محمد ورند تزوجوْ.

ويعني هذا أن الاسمين –الذي يسبق الفعل والذي يليه– في (78.أ) هما في الأصل متعاطفان في تركيب عطف ينشأ في موقع الموضوع الخارجي – أي: المخصص في عبارة الفعل فيها، كما في (78.ب). ومن ثم يمكن أن ينتقل المتعاطف الخارجي من داخل تركيب العطف من موقع مخصص ع ف – إلى موقع مخصص ع ز. ويظل المتعاطف الداخلي 'رند' في موضعه الأصلي ويظهر بعد الفعل. تمثل (78.ج) بنية الجملة (78.أ).

(78) ج. [ع ز [ع حد محمد]م [ع ف [ع حد [---]م [تزوج] [ع حد رند]]]

وقد ينتقل كل تركيب العطف من موقعه الأصلي كمخصص لعبارة الفعل إلى مخصص لعبارة الزمن ليعطينا جملة (78.ب)[1].

من صنف معين كما نجد في الصينية واليابانية. وفي هذه التراكيب لن يكون هناك تحويل لسمات المتعاطف الخارجي الصنفية الى عنصر العطف، وهو ما يسمح بخرق هذا القيد وحركة المتعاطف الخارجي إلى خارج التركيب.

(1) تقدم زهانغ عدة دلائل على كون تراكيب الموضوع المجزأ تنشأ كتركيب عطف، منها أن الأفعال الجمعية تتطلب

ويظهر لنا تركيب آخر خرقا لهذا القيد على انتقال المتعاطفين من تركيب العطف إلى خارجه هو تركيب الواصف المشترك Modifier–Sharing Construction ونجده في جمل مثل:

(79) آني سكنت ببيت ومحمد أجر دكان بيناتهم باب

فجملة الصلة 'بيناتهم باب' تصف الاسمين 'بيت' و'دكان'، بدلالة الضمير الجمع '–هم' بعد حرف الجر. أي: إن العبارة الموصولة، أو السابق لجملة الصلة هو سابق جمع، إلا أن جملة الصلة التي تصف العنصرين نجدها ترد بعد واحد منهما فقط. فالعنصران اللذان يكونان السابق لجملة الصلة يقعان في موقعين منفصلين ضمن عبارتين جمليتين متعاطفتين. ولهذا فتمثل هذه التراكيب مشكلة أمام علاقة التوالي المباشرة بين السابق وجملة الصلة. إن هذه الجملة لا يمكن أن تكون قد اشتقت من عبارتين جمليتين متعاطفتين كل منهما تحتوي على جملة صلة تلي أحد السابقين، يليه حذف لجملة الصلة الأولى التي تصف الاسم 'بيت'، كما في (79.أ)

(79) أ. [[اني سكنت ببيت [بيناتهم باب]] و[محمد أجر دكان [بيناتهم باب]]]

إن افتراض وجود جملتي صلة اثنتين كل منهما تصف أحد الاسمين المفردين غير صحيح بدليل وجود ضمير الجمع وليس الضمير المفرد بعد حرف الجر فيهما. ومهما كان موضع نشوء جملة الصلة في هذه الجمل فإنها لن تكون مجاورة لأحد السابقين. والافتراض المناسب سيكون بالقول إن السابقين 'بيت' و'دكان' كانا في البداية متعاطفين في تركيب عطف، وأن كلا منهما قد تحرك حركة جانبية ودمج في عبارة جر، ومن ثم دمجت عبارة الجر في عبارة محمول، وهذه في عبارة زمن، وأن عبارتي الزمن اللتين اشتقتا من توالي عمليات الدمج عبارتان متعاطفتان[1]. يلي هذا

من موضوعها أن يكون جمعا. ولهذا فإن المتعاطفين المفردين في موضع الفاعل يكونان جمعًا وهو ما يجيز انتقاءهما من قبل الفعل. وكذلك فإن الفعل يمنح الاسمين المفردين نفس الدور المحوري وهو ما لا نجده في أي تركيب آخر، ولا يمكن أن يفسر إلا بكونهما يشكلان تركيب عطف ولهذا التركيب علاقة دور محوري فريدة مع الفعل. وكذلك فإن جواز أن يسبق كل من الاسمين الاسم الآخر في هذه التراكيب يماثل حرية رتبة المتعاطفات في تراكيب العطف (Zhang, 2010, p.144).

(1) الحركة الجانبية تعني حركة العنصر النحوي من شجرة إلى أخرى، وهي بهذا تختلف عن الحركة المعتادة التي ينتقل فيها العنصر من موقع إلى موقع اخر يتحكم فيه مكونيًا في نفس الشجرة. أنظر (Nunes, 2001, 2004)

اشتقاق جملة صلة تتخذ من تركيب العطف الابتدائي الذي يجمع بين الاسمين سابقًا لها ثم تدمج جملة الصلة بعبارتي الزمن المتعاطفتين. وهو ما توضحه التخطيطات التالية.

(79) ب.

تبنى عبارة حد من اسمين متعاطفين ومن ثم ينتقل كل من المتعاطفين في حركة جانبية ويندمجا في بناء لعبارتي زمن متعاطفتين

(1) ع حد م (2) ع زن

ع حد ل حدَ م ع زط زَن

ث ل حد م ع حد ك اني سكنت بـ[بيت ل] زن ع زح

ث ك ومحمد أجر [دكان ك]

تبنى ع حد مركبة تحتوي على جملة صلة وسابقها الذي هو تركيب العطف بعد انتقال الاسمين المتعاطفين في حركتهما الجانبية

(3) ع حد س

ع حد م [ع مص بيناتهم باب]

ع حد ل حدَ م

ث ل حد م ع حد ك

ث ك

تضم الـع حد س التي بنيت في الخطوة السابقة إلى ع زن التي بنيت في الخطوة (2) التي سبقتها

(4) ع زن

ع زن ع حد س

ع زط زَن ع حد م [ع مص بيناتهم باب]

اني سكنت بـ[بيت ل] زن ع زح

ومحمد أجر [دكان ك]

وهكذا فإن التوصيف الأدق لمثل هذه الجمل يقتضي أولًا نشوء تركيب تعاطف يجمع المتعاطفين اللذين يكونان سابقًا لجملة الصلة التي تصفهما (الشكل 1)، ثم انتقال هذين الاسمين بعد ذلك -فيما أطلق عليه حركة جانبية- ليندمجا في تكوين

عبارتين جمليتين متعاطفتين (الشكل 2،3) ولتلتحق بها جملة الصلة في مرحلة لاحقة (الشكل 4)، (Zhang, 2010, p.162)[1].

أما القيد الفرعي الثاني، أو الجزء الثاني من قيد العطف الذي يعنى باستخلاص مكون من مكونات المتعاطفات إلى خارج تركيب النحو فأنه يتعلق -كما يبدو- بالعلاقة الدلالية بين المتعاطفين في تركيب العطف، وأن وثوق تلك العلاقة يجيز خرق هذا القيد. ففي الحديث عن أنواع العطف أعلاه تناولنا نوعًا من العطف يدعى العطف اللامتوازي حيث يرتبط المتعاطفان دلاليًا بعلاقة السببية أو علاقة الشرط والنتيجة كما رأينا في الجمل (56.أ، ب، ج). من هذه الجمل ترينا الجملة (56.ب) أن عنصرًا من عناصر المتعاطف الأول (الخارجي) في الجملة -هو عنصر الاستفهام 'يا فاكهة'- قد انتقل إلى خارج تركيب العطف الذي يضم العبارتين الجمليتين كما يمكن تمثيله في البنية (80).

(80). [ع حد يا فاكهة]ل [[ع ز تاكل [---]ل] و[ع ز ميصعد عندك السكر]]؟

إن هذه الجمل التي يكون تركيب العطف فيها من نوع العطف اللامتوازي تتيح لعنصر من عناصر أحد المتعاطفين الانتقال من تركيب العطف إلى خارجه. فالجملة (56.ب) ترينا استخلاص عنصر من المتعاطف الأول من تركيب العطف وانتقاله إلى خارجه. وعلى غرار ذلك، ترينا الجملة (81) انتقال عنصر من المتعاطف الثاني إلى خارج التركيب.

(81) المن رحت ذاك اليوم للمكتب وردت تشوف؟

ففي هذه الجملة نرى انتقال عنصر الاستفهام 'المن' من موقع مكمل الفعل 'تشوف' في المتعاطف الثاني إلى خارج التركيب كما في (81.أ)

---

(1) الحركة الجانبية للعناصر المتعاطفة يمكن كذلك أن نفترضها في جمل تراكيب التبعية المتشابكة Interwoven Dependency Constructions مثل(أ)، وهي جمل كانت مقبوليتها موضع شك لدى من سمعوها كما ذكرنا في مناقشة أوجه التشابه بين المتعاطفين.

يا كتاب ويا رسالة قرا محمد --- وكتبت عشتار---

ففي هذه الجملة تبنى (ع ز) 'يا رسالة كتبت عشتار' وتنقل العبارة الاستفهامية بحركة جانبية وتدمج مع 'و'. وتبنى ع ز 'يا كتاب قرا محمد ---' وتنقل العبارة الاستفهامية في حركة جانبية وتدمج مع 'و يا رسالة' لتكون لدينا 'يا كتاب ويا رسالة' ثم تدمج عبارتا الزمن ليكوِّنا تركيب عطف لعبارتي زمن وتدمج عبارة الاستفهام المتعاطفة مع عبارتي الزمن المتعاطفتين (Zhang, 2010, p.174).

(81) آ. [ع حد المن]ل [[ع ز رحت ذاك اليوم للمكتب] و[ع ز ردت تشوف [---] ل] ؟

إن الجملتين (56.ب) و(81) تشتركان في ارتباط العبارتين الجمليتين المتعاطفتين بعلاقة دلالية وثيقة تجعل من حصول الحدث الذي تحيل إليه العبارة الثانية أمرًا محتمًا بالرغم من حصول الحدث الذي تحيل إليه العبارة الأولى. وبعبارة أخرى، فإن العبارتين المتعاطفتين ترتبطان بعلاقة استثناء أو 'بالرغم من'. وهو ما يجعل العطف غير متواز، على خلاف الكثير من العبارات الجملية المتعاطفة التي لا ترتبط فيما بينها بهذه الصلة الوثيقة، والتي لا يجوز فيها استخلاص عنصر من أحد متعاطفيها إلى خارج تركيب العطف، كما رأينا أعلاه في حالات العطف المتوازي أو العرضي.

إلى جانب ما تناولته مناقشتنا من الاحتجاج بأن جواز أو عدم جواز حركة العنصر المتعاطف أو أحد مكوناته إلى خارج تركيب العطف يقوم على أسس دلالية، نظرت دراسات عديدة إلى القيود على هذه الحركة من وجهة نظر نحوية خالصة وقدمت تفسيرات لها وفقا لقيود عامة على حركة العناصر في البنية النحوية للعبارة الجملية، أو وفقًا لأسس عامة تسم المبادئ الحوسبية لتوليد البنية النحوية. وسنعرض بشكل موجز لاثنين منها.

فقد قدمت أودا (Oda, 2021) مقترحات لإرجاع قيد حركة العنصر المتعاطف إلى خارج تركيب العطف إلى قيود أعم حول حركة العناصر لا تختص بتركيب العطف لوحده. وتفترض أن قيد استخراج المتعاطف الخارجي من تركيب العطف يرتبط بكون تركيب العطف يتكون من إسقاط كـ (ع عطف) كما مر وصفه، ويعلوه إسقاط أعلى وظيفي، يمكن تمثيله بـ (ع عطف وظ). وهذا يعني أن (ع عطف)، لا تمثل –وفقًا لنظرية الأطوار– 'طوراً phase '، وبذلك، فإنها لا تمثل مرحلة تشكل مجالًا للتهجئة spell–out – أي: نقل البنية النحوية إلى مكوني المواجهة المنطقية والصوتية– بل إن الطور يتمثل في الإسقاط الأعلى الوظيفي. وضمن نظرية الأطوار يعمل مبدأ عدم النفاذ Impenetrability Condition القاضي بعدم السماح لعنصر ضمن إسقاط يمثل طورًا في البنية النحوية أن 'ينفذ' إلى خارج ذلك الطور إلا إذا كان في موضع رأس أو مخصص ذلك الإسقاط (Chomsky, 2000). ولأن 'ع عطف' لا تمثل طورًا حيث إنه تعلوها طبقة إسقاط وظيفي تمثل هي الطور، فإن المتعاطف هنا ليس في موضع

يسمح له بالحركة أو 'النفاذ' من الطور، أي: لن يمكنه أن ينتقل إلى خارج التركيب؛ لأنه ليس في موقع مخصص الإسقاط الأعلى الوظيفي.

وتفسر أودا تجاوز هذا القيد في بعض اللغات التي يمكن أن تسمح باستخلاص المتعاطف الخارجي إلى خارج تركيب العطف بأن بنية تركيب العطف فيها خالية من طبقة الإسقاط الوظيفي، وهو ما يجعل 'ع عطف' تشكل طورًا مما يمكن لمخصص هذه العبارة -أي المتعاطف الخارجي- أن يتنقل إلى خارجها. وهو ما نجده في لغات مثل البولندية واليابانية والروسية وغيرها.

أما بالنسبة إلى امتناع استخراج المتعاطف الداخلي (الثاني) من تركيب العطف إلى خارجه فتعزوه أودا إلى تأثير الاعتراض intervention الذي يمثله المتعاطف الخارجي أمام انتقال المتعاطف الداخلي إلى خارج التركيب وفق مقترح بوشكوفيچ Bošković (2018) الذي يقضي بأن وسم المتعاطفين بسمة 'العطف' الضرورية للمشاركة في التركيب سيقف ضد استخراج المتعاطف الثاني، حيث أن ذلك سيمثل خرقًا لمبدأ الأدنوية النسبية Relativized Minimality (Rizzi, 2004).

وفي تحليل أخر يعتمد كذلك على اشتراط تشابه المتعاطفات في كل سماتها الصنفية، وعلى إضفاء هذه السمة الصنفية على تركيب العطف، يفترض فورتني Fortuny (2024) أن انتقال أي متعاطف إلى خارج تركيب العطف سيعني أن هذا المتعاطف موسوم صنفيًا بسمة توجب هذا الانتقال كما هو الأمر حين يكون هذا المتعاطف عبارة استفهام مثلًا – أي: انه يحمل سمة [+ ميم]؛ إذ إن على هذه العبارة في هذه الحالة أن تنتقل إلى الطبقة العليا لبنية الجملة حيث يقع إسقاطا القوة أو البؤرة، لتحتل موضع مخصص تلك العبارة -وفقًا لعملية التطابق بين المسبار والهدف (Chomsky, 2000). غير أن هذا يعني كذلك أن تركيبا للعطف يجمع بين متعاطفين أحدهما موسوم بـ [+ ميم] وآخر هو المتعاطف الثاني- الذي يبقى داخل التركيب موسومًا بـ [- ميم] تركيبا غير صحيح لأن متعاطفيه غير متشابهين في إحدى سماتهما الصنفية.

أما حين يتشابه المتعاطفان في سماتهما الصنفية، وهو ما يعني كذلك اتسام كل تركيب العطف بهذه السمات، فإن الحركة لابد أن تشمل كل التركيب -أي كلا المتعاطفين- وليس واحدًا منهما – انطلاقًا من مبدأ الرابط الأصغر Minimal

link، المبني على مبدأ [أ- فوق-أ]، إذ إن إسقاط التركيب -أي ع عطف- أقرب إلى المسبار من أي من المتعاطفين. ويستنتج فورتني من استعراضه لحالات خرق قيد العطف أنها تنبع من مبدأ عام يحكم كل العمليات النحوية وهو مبدأ الجهد الأقل Least Effort Principle الذي طرحه چومسكي في (Chomsky, 1991, p.437). ويفترض هذا المبدأ أن العمليات النحوية لا تعمل بشكل فارغ، أي: إن العمليات النحوية تعمل فقط في حالة الحاجة إليها[1].

والاستثناء البارز لقيد تركيب العطف نجده في بعض تراكيب العطف التي تأتي نتيجة استخلاص للمتعاطفين أو لعنصر من كليهما. وأولى هذه التراكيب هي حالات الاستخلاص الشاملة across the board التي يبدو فيها أن عنصرًا قد استخلص إلى خارج تركيب العطف من كلا المتعاطفين. تقدم الجملة (82) مثالًا لهذه التراكيب.

(82) شنو اشترى محمد وقرا حسين؟

في هذه التراكيب ستكون هناك فجوة في كل من العبارتين الجمليتين المتعاطفتين. وفي (82) نجد الفجوتين تحتلان نفس الموقع النحوي، هو موقع المكمل للفعل كما في (82.أ)

(82) أ. شنو [اشترى محمد ---] و[قرا حسين ---]

وتتماثل هاتان الفجوتان في تأويلهما، وكذلك مع عبارة الاستفهام 'شنو' التي ترتبط الفجوتان بها والتي تتصدر الجملة كما في (82.ب) التي توضح هذا التماثل في التأويل.

(82) ب. شنوِ [اشترى محمد [---]ِ] و[قرا حسين [---]ِ]

تؤشر جمل مثل (82) إلى حركة عنصر الاستفهام إلى بداية الجملة (مخصص إسقاط البؤرة في الجزء الأعلى من العبارة الجملية). وسنفترض أن هذه الحركة قد

(1) وإلى نفس مبدأ تعاطف المتشابهات صنفيًا يعزى امتناع استخلاص عنصر من أحد المتعاطفين إلى خارج تركيب العطف. فهذه حركة دورية متتابعة ينتقل فيها العنصر إلى طرف عبارة المتعاطف، ثم إلى خارج تلك العبارة وبعدها إلى طرف عبارة العطف، ومن ثم إلى خارج التركيب، وهي ليس مسموحًا بها، إذ إن أول خطوة في هذه الحركة -إلى طرف العبارة- ستمحو السمة الصنفية لعبارة المتعاطف (ضمن مفهوم إعادة التسمية في Chomsky, 2013). وغياب السمة الصنفية من عبارة المتعاطف التي يتحرك منها عنصر، تجعل المتعاطفين غير متوازيين/ متشابهين صنفيًا ولن يكون ممكنا الجمع بينهما في تركيب عطف؛ إذ إن هذا سيخرق مبدأ تعاطف المتشابهات صنفيًا، وفق مقترح بوشكوفيج في هذا الشأن (Bošković, 2018).

جاءت من العبارة الجملية الأولى -أي المتعاطف الأول- بحيث تخلف فجوة هي نسخة من العنصر المنتقل. أما الفجوة في العبارة الجملية الثانية -أي المتعاطف الثاني- فهي ليست تكرارًا لعبارة الاستفهام، بل هي مضمر صفري (ضم) يعود على سابق هو عبارة الاستفهام المستخلصة من المتعاطف الأول وهو ما نمثله في (82.ج)[1].

(82) ج. شنو[ل] [اشترى محمد [شنو[ل]]] و[قرا حسين [ضم[ل]]]

إلى جانب هذه التراكيب هناك حالات أخرى للاستخلاص الشامل يتشابه فيها العنصران المستخلصان شكلًا ولكنهما لا يتماثلان في تأويلهما- أي: فيما ما يحيلان إليه، وهو ما نجده في جمل مثل (83).

(83) المن شاف محمد --- يوم الأربعاء وشاف حسين --- يوم الخميس

وفي مثل هذه التراكيب يمكن أن تكون العناصر المتشابهة شكلًا والمختلفة تأويلًا حالات دمج متكرر، وأن كلا منهما يرتفع إلى أعلى عبارته الجملية وتشطب النسخة المتكررة كما في (83.أ).

(83) أ. [[المن[ل]] شاف محمد [المن[ل]] يوم الأربعاء] و[[المن[ل]] شاف حسين [المن[ل]] يوم الخميس]]

وفي هذه الجملة ستكون هناك فجوة في الموضع الأصلي لدمج عبارة الاستفهام في العبارة الجملية الأولى بعد أن تنتقل عبارة الاستفهام إلى بداية العبارة وتكون هناك فجوة في موضع الدمج الأصلي لعبارة الاستفهام في العبارة الجملية الثانية بعد انتقالها إلى أول العبارة الجملية. وبالنظر لتكرار عبارة الاستفهام الثانية فستشطب، (وقد أشرت إلى موضع الفجوتين بوضع خط أسفل العبارة).

وشبيه هذه التراكيب نجد تراكيب العطف بين عبارتين استفهاميتين تتصدران العبارة الجملية كما في (84).

(84) شلون ووين صار الحادث؟

---

(1) تقدم زهانغ عددا من الحجج لتفنيد مقترحات أخرى قدمت لتحليل هذه التراكيب كانتقال عبارتي الاستفهام في المتعاطفين إلى بداية الجملة، أو اقتراح الحركة الجانبية للعنصر المشترك من المتعاطف الثاني على المتعاطف الأول ثم إلى بداية الجملة أو مقترح أن تكون عبارة الاستفهام عنصرا مشتركا في بنية كل من العبارتين الجمليتين المتعاطفتين (Zhang, 2023, p.50-51)

يقتصر قبول مثل هذه الجمل في عربية العراق على عبارات –ميم الاستفهامية المتعاطفة الظرفية وليست عبارات الموضوعات. ويمكن لنا أن نفترض هنا أن هذه الجملة تشتق كعبارتين جمليتين متعاطفتين كل منهما تحتوي على عبارة– ميم استفهامية قد انتقلت إلى موقع مخصص البؤرة في أعلى كل عبارة، ثم يجري حذف العبارة الجملية الأولى باستثناء عبارة–ميم الاستفهامية وسيؤدي ذلك إلى تجاور العبارتين–ميم الاستفهاميتين كما في (84.أ).

(84) أ. [شلون$_{ل}$ صار الحادث [---$_{ل}$]] و[وين$_{م}$ صار الحادث [---$_{م}$]]

وتزودنا جمل مثل (84.ب) التي تظهر فيها العبارتان الجمليتان المتعاطفتان بدليل على صحة هذه الافتراض.

(84) ب. شلون صار الحادث ووين صار الحادث؟

ويفترض تحليل آخر أن مثل هذه الجمل تنشأ كعبارة جملية واحدة فيها عبارتا– ميم استفهاميتان، وأن هاتين العبارتين تنتقلان في حركة جانبية– وفق ما اقترح في (Nunes, 2001, 2004) – وتشكلان تركيب عطف يتألف منهما، ثم ينتقل هذا التركيب إلى موقع مخصص عبارة البؤرة في أعلى العبارة الجملية الأصلية (Zhang, 2023, p.52–53 والمصادر المذكورة هناك). وهذا التحليل يستند، كما في الحالات السابقة إلى فكرة حركة العناصر المتعاطفة حركة جانبية.

وسواء افترضنا أن تراكيب حالات الاستخلاص الشاملة تأتي نتيجة حركة جانبية للعنصرين المستخلصين ودمجهما في عنصر واحد ومن ثم ضمهما إلى البنية الرئيسة للعبارة الجملية أم افترضنا نشوءهما في عبارتين جمليتين متعاطفتين وانتقال كل منهما إلى بداية عبارته الجملية ومن ثم حذف العبارة الجملية الأولى، فإنه من المهم ملاحظة سعة قبول هذه التراكيب مقارنة بتلك التي يرد فيها استخلاص عنصر واحد من أحد المتعاطفين والتي كما رأينا تخضع لوجود صلات دلالية وثيقة بين المتعاطفين كحالات العطف غير المتوازي[1].

(1) في نهاية هذه المناقشة لتركيب العطف يجدر بي التنويه إلى تركيب يتصل بصلة مع تركيب الموضوع المجزأ الذي تناولناه أعلاه، وهو تركيب المعية comitative construction في جمل مثل (أ، ب)، التي نجد فيها عبارة تتكون من 'ويا' تتبعها عبارة حد، وترتبط عبارة 'ويا' بعبارة حد أخرى، وتتسم فيها عبارتا الحد بنفس الصنف الدلالي، كالاسم الحي أو العاقل أو إلخ.

خاتمة

قدمت هذه الدراسة توصيفا لتركيب العطف في عربية العراق المحكية بمختلف جوانبه فنظرت في تعريف العطف واختلاف علاقة التوازي بين العناصر المتعاطفة عن علاقة التبعية التي تحكم العناصر في تراكيب أخرى، وكذلك عناصر العطف وأنواعه. ثم تناولت أطراف تركيب العطف وسماتها والتشابه الدلالي بينها إلى جانب تشابهها النحوي. وكذلك المقترحات المتعددة التي قدمت لتمثيل توارد المتعاطفات مع بعضها البعض في تركيب واحد وكذلك حركة هذه العناصر إلى خارج التركيب. وقد ركزت المناقشة على القيدين النحويين العامين اللذين يحكمان تركيب العطف هما قيد تماثل المتعاطفات صنفيًا وقيد تركيب العطف الذي يمنع حركة المتعاطفات أو مكوناتهما إلى خارج التركيب، وما قدم من تحليلات ومقترحات لدعم صحة هذين القيدين وتفسير حالات خرقهما الكثيرة. وقد وجد أن للعوامل الدلالية دور كبير في قبول تركيب العطف وفي السماح بخرق مبدأ التماثل الصنفي بين المتعاطفين؛ إذ يبدو أن هذا يعتمد بدرجة كبيرة على درجة ترابط المتعاطفين دلاليا وتشابههما في سماتهما الدلالية. أما قيد تركيب العطف، فقد اقترح أن عدم جواز حركة المتعاطفات أو عناصر منها إلى خارج التركيب ينبع من مبادئ نحوية عامة لا يختص بها تركيب

أ. حسين تراسل ويا عشتار

وقد تظهر هذه الجمل بحيث تكون فيها عبارتا الحد متعاطفتين في تركيب عطف كما في (ب) يعمل فاعلًا لفعل الجملة.

ب. حسين وعشتار تراسلوْ.

هذا التناوب بين تركيب العطف وتركيب 'المعية' نجده في أفعال تتسم بصيغة صرفية خاصة بالأحداث الجمعية، وهي صيغة [تفاعل] مثل تكاتب، تكاتل، تراسل، تلا گى، تواعد، إلخ، وتتسم كذلك بأنها مما يمكن أن ندعوه 'أفعالًا تبادلية reciprocal'. وفي هاتين الجملتين السابقتين ترد الأفعال في بنيتين مختلفتين وهي إما أن يكون فاعلها تركيب عطف من عبارتي حد متعاطفتين، أو أن يكون الفاعل إحدى عبارتي الحد المتعاطفتين، بينما تكون عبارة الحد الثانية مكملًا لأداة المعية 'ويا'. وهذه الجمل تشبه إلى حد بعيد تراكيب الموضوع المجزأ (محمد تزوج رند/ محمد ورند تزوجوا) التي نوقشت أعلاه، وقد اقترح أن يكون لها نفس منشأ تلك الجمل بعبارتين في تركيب عطف ومن ثم حركة إحداهما إلى خارج التركيب، مترافقا مع تغير عنصر العطف إلى 'ويا'، كما في (Zhang, 2010, p.146). إن استقصاء بنى تراكيب المعية وشروطها التوزيعية والقيود على الحركة فيها وكذلك الصلة بينها وبين تراكيب العطف سيأخذنا إلى خارج نطاق هذه الدراسة، ولذا فسنكتفي بهذه الملاحظة.

العطف، أو حتى مبادئ حوسبية عامة. غير أن العوامل الدلالية تتدخل هنا أيضا لتجيز قبول جمل يخرق فيها هذا القيد، كما في حالات الترابط الدلالي الوثيق كعلاقات الاستثناء والسببية وغيرها بين المتعاطفات، وتراكيب الموضوع المجزأ والواصف المشترك، وحالات الاستخلاص الشاملة.

المصادر والمراجع

- باقر، م. ج. (2023). *جوانب من نحو عربية العراق المحكية*. دار الشؤون الثقافية.
- Aoun, J., & Benmamoun, E. (1999). Further remarks on first conjunct agreement. Linguistic Inquiry, 30, 669-681.
- Bakir, M. (1999). Ordering principles in conjoined lexical pairs. Linguistic Research, 4, 9-33.
- Bošković, Ž. (2018). On the Coordinate Structure Constraint, Across-the-Board-movement, phases, and labeling. Manuscript, University of Connecticut, Storrs.
- Borsley, R. (1994). In defense of coordinate structures. Linguistic Analysis, 24, 218-246.
- Borsley, R. (2005). Against ConjP. Lingua, 115, 461-482.
- Bruening, B. (2023). Selectional Violations in Coordination. Linguistic Inquiry, 54, 1-45.
- Bruening, B., & Al Khalaf, E. (2020). Category mismatches in coordination revisited. Linguistic Inquiry, 51, 1-36.
- Camacho, J. (2003). The Syntax of Coordination. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Chomsky, N. (1957). Syntactic Structures. The Hague: Mouton.
- Chomsky, N. (1965). Aspects of the Theory of Syntax. Cambridge, MA: MIT Press.

- Chomsky, N. (1995). The Minimalist Program. Cambridge, MA: MIT Press.
- Chomsky, N. (2005). Three factors in language design. Linguistic Inquiry, 36, 1-22.
- Chomsky, N. (2013). Problems of projection. Lingua, 130, 33-49.
- Chomsky, N. (2019). UCLA Lectures. University of California, Los Angeles. https://ling.auf.net/lingbuzz/005485
- Fortuny, J. (2024). Deducing the Coordinand Constraint. Linguistic Inquiry, 55, 219-253.
- Gazdar, G. (1981). Unbounded Dependencies and Coordinate Structure. Linguistic Inquiry, 12, 155-184.
- Gazdar, G., Klein, E., Pullum, G., & Sag, I. (1985). Generalized Phrase Structure Grammar. Oxford: Basil Blackwell.
- Gleitman, L. (1965). Coordinating Conjunctions in English. Language, 41, 260-293.
- Goldsmith, J. (1985). A principled exception to the Coordinate Structure Constraint. In Papers from the Twenty-First Annual Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society (pp. 133-143). Chicago: CLS.
- Grosu, A. (1973). On the nonunitary nature of the Coordinate Structure Constraint. Linguistic Inquiry, 4, 88-92.
- Haspelmath, M. (2007). Coordination. In T. Shopen (Ed.), Language Typology and Syntactic Description (Vol. 2, pp. 1-51). Cambridge: Cambridge University Press.
- Heycock, C., & Zamparelli, R. (2003). Coordinated bare definites. Linguistic Inquiry, 34(3), 443-469.
- Huddleston, R., & Pullum, G. (2002). The Cambridge Grammar of the

English Language. Cambridge: Cambridge University Press.

- Huddleston, R., & Pullum, G. (2006). Coordination and subordination. In B. Aarts & A. McMahon (Eds.), The Handbook of English Linguistics (pp. 198-219). Oxford: Blackwell.
- Lakoff, G. (1986). Frame semantic control of the coordinate structure constraint. In A. Farley, P. Farley, & K. McCullough (Eds.), Chicago Linguistic Society 22, Part 2 (pp. 152-167). Chicago: CLS.
- Lakoff, G., & Peters, G. (1966). Phrasal conjunction and symmetric predicates. Mathematical Linguistics and Automatic Translation, Harvard Computation Laboratory Report No. NSF-17.
- Malkiel, Y. (1959). Studies in irreversible binomials. Lingua, 8, 113-160.
- McCawley, J. (1968). The role of semantics in grammar. In E. Bach & R. Harms (Eds.), Universals in Linguistic Theory (pp. 124-169). New York: Holt.
- Munn, A. (1987). Coordinate structure and X-bar theory. McGill Working Papers in Linguistics, 4(1), 121-140.
- Munn, A. (1993). Topics in the Syntax and Semantics of Coordinate Structures (Doctoral dissertation). University of Maryland.
- Napoli, D. (1993). Syntax: Theory and Problems. New York: Oxford University Press.
- Oda, H. (2021). Decomposing and deducing the Coordinate Structure Constraint. The Linguistic Review, 38(4), 605-644. https://doi.org/10.1515/tlr-2021-2077
- Patejuk, A., & Przepiórkowski, A. (2023). Category mismatches in coordination vindicated. Linguistic Inquiry, 54(2), 326-349.
- Rizzi, L. (2004). Locality and left periphery. In A. Belletti (Ed.),

Structures and Beyond (pp. 223-251). Oxford: Oxford University Press.

- Ross, J. (1967). Constraints on Variables in Syntax (Doctoral dissertation). MIT.
- Sag, I., Gazdar, G., Wasow, T., & Weisler, S. (1985). Coordination and how to distinguish categories. Natural Language and Linguistic Theory, 3, 117-171.
- Schachter, P. (1977). Constraints on coordination. Language, 53, 86-103.
- Schachter, P. (1985). Parts-of-speech systems. In T. Shopen (Ed.), Language Typology and Syntactic Description (Vol. 1, pp. 3-61). Cambridge: Cambridge University Press.
- Williams, E. (1978). Across-the-board rule application. Linguistic Inquiry, 9, 31-43.
- Zamparelli, R. (2019). Coordination. In P. Portner, C. Maienborn, & K. von Heusinger (Eds.), Semantics: Sentence and Information Structure (pp. 135-170). Berlin: Walter de Gruyter.
- Zhang, N. (2010). Coordination in Syntax. Cambridge: Cambridge University Press.
- Zhang, N. (2023). Coordinate Structures. Cambridge: Cambridge University Press.

الأفعال الكلامية غير المباشرة
قراءة معاصرة للتراث اللغوي العربي

هشام إبراهيم عبد الله الخليفة
كلية الآداب الجامعة العراقية، العراق
hisham649ibrahim@gmail.com

الملخّص

نسعى من خلال هذا البحث إلى مراجعة الفرضية الشائعة في الأدبيات الغربية الحديثة بأن نظرية الأفعال الكلامية -خصوصًا الأفعال الكلامية غير المباشرة- نشأت حصريًا في الفكر الفلسفي الغربي في القرن العشرين على يد فلاسفة مثل أوستن، وفيتغنشتاين، وسيرل وسادوك. يشكك الباحث في هذا الطرح، ويقترح وجود جذور لهذه الظاهرة في التراث اللغوي العربي.

نشرح في القسم الأول من البحث المقاربتين الرئيستين في تفسير الأفعال غير المباشرة: **المقاربة الاصطلاحية** (سادوك) التي تفسرها كتعابير ملتبسة، و**المقاربة الاستدلالية** (سيرل) التي تراها نتائج لاستدلال تداولي مدعوم بسياق منطقي. كما يناقش البحث كذلك مقاربة تداولية ثالثة تنكر أصلًا وجود «القوة الحرفية». أما القسم الثاني، فيُبرز جهود علماء اللغة العرب والمسلمين في البلاغة والأصول، حيث يستعرض الباحث نماذج نصوص تراثية تشير إلى فهم مبكر لمفهوم الأفعال الكلامية غير المباشرة، ويقارنها بالنظريات الغربية الحديثة.

الكلمات المفاتيح: الأفعال الكلامية، القوة الحرفية، التراث اللغوي العربي، اللسانيات الحديثة.

INDIRECT SPEECH ACTS

BETWEEN MODERN LINGUISTICS AND ARABIC LINGUISTIC TRADITION

Hisham Ibrahim Abdullla Al– Khalifa
College of Arts, Al–Iraqia University, Iraq
hisham649ibrahim@gmail.com

ABSTRACT

This paper challenges the widely held belief that speech acts - particularly indirect speech acts (ISAs) - were first conceptualized by twentieth-century Western philosophers such as John Austin, Ludwig Wittgenstein, John Searle, and J. Sadock. It questions the assumption that the theory of ISAs originated solely in modern Western linguistics and seeks to trace its roots back to Arab and Muslim linguistic traditions.

The first section provides a brief overview of ISAs in modern linguistic theory, highlighting two major explanatory approaches: the **idiom/ ambiguity approach** (Sadock, 1974), which treats ISAs as idiomatic expressions with ambiguous literal meanings, and the **inferential approach** (Searle, 1975), which views ISAs as acts performed indirectly through pragmatic inference. Both approaches rest on the **Literal Force Hypothesis (LFH)** but differ fundamentally in interpretation. A third, more radical pragmatic view rejects LFH entirely, denying the existence of literal force and, consequently, the ISA problem itself.

The second section examines the contributions of classical Arab and Muslim linguists, particularly rhetoricians and jurisprudents, to the understanding of ISAs. Using textual evidence from Arabic linguistic heritage, the author argues that these scholars demonstrated deep and early insights into indirect speech acts, comparable to—if not preceding—those found in Western theories. The analysis focuses on questions as a representative form of ISAs.

Keywords: *Speech Acts, Literal Force, Arabic Linguistic Heritage, Modern Linguistics*

PART I: Indirect Speech Acts (ISAs) in Modern Linguistics

The notion of ISA is based on the *literal force hypothesis* (LFH), the assumption that illocutionary force is built into sentence form, that generally there is a form−force correlation, or to be specific, there is a correspondence between the imperative, interrogative and declarative sentence−types on the one hand, and the illocutionary forces generally associated with them (requesting, questioning and stating), on the other, with the exception of explicit performatives, which are declarative in form and have their force named by the performative verb in the highest clause(1).

Thus, any mismatch between form and force or any violation of the LFH, is an exception that needs explanation. The standard account is that the sentence does have its literal force according to LFH, but has, in addition, an indirect force. Hence any utterance that violates LFH is an indirect speech act (ISA). But on this view most utterances are indirect. The problem of ISAs is closely related to the issue of the classification of implicit performatives. Searle (1975) concentrates on directives because in them there is a strong motivation for indirectness, i.e., politeness:

(1) − Can you pass the salt?

− Would you pass the salt?

Two approaches have been proposed to deal with this phenomenon: the *idiom theory* and *the inferential theory*. According to the idiom theory, sentences like those in (1) are in fact idioms for, and primary or implicit performative versions of《I hereby request you to pass the salt《. In other words, sentences of the form《Can you VP?》are idioms for《I request you to VP》. Sadock (1974) argues that these forms should not be broken down because their meaning is not compositional, but they should be treated as unanalyzed wholes with the equivalent semantic meanings. In this respect they are like《kick the bucket》in the sense of《die》. Sadock provides us with some lexical and syntactic support

(1) . However, some speech-act theorists, Bach &Harnish (B&H), for example, argue that explicit performatives are no exception. See (B&H, 1979), for their view of performatives as ISAs.

for his idiom theory, but it suffers from some problems. To mention but a few, firstly, the addressee can respond to both the surface form and the alleged underlying idiomatic force as in (2)

(2) a – Can you pass the salt?

b– Sure. (addressee passes the salt).

Secondly, idiom theory suggests that forms like the one in (2a) are ambiguous and this creates the need for a pragmatic inferential theory to disambiguate the forces.

Inference theories of ISAs have more explanatory power. According to them sentences of the form «Can you VP?» retain the literal force of a question; and they, in addition, acquire the indirect force of a request, by virtue of a pragmatic inference.

Levinson (1983:270) points out that *'one can think of the additional indirect force as, variously, a perlocution, a Gricean implicature, or an additional conventionally specified illocution'*. Therefore, there are more than one inference theory, but they share some essential properties such as subscribing to LFH and the existence of an «inference trigger» which indicates that the literal force or meaning is not feasible in the context and must be 'repaired' by some inference using specific principles or rules.

Searle's (1975) is the most widely accepted version of an inference theory. He integrates his speech act theory into Grice's (1975) theory of implicature, which is a general theory of pragmatic inference. Thus, ISAs are assimilated to a broader range of phenomena that include metaphor, irony and other implicatures.

According to Searle, ISAs are speech acts performed indirectly through the performance of other speech acts. Searle's claim of simultaneous performance is supported by speaker's reports of utterances: he observes that «Can you pass the salt?» can be reported by saying «he asked me whether…»

Searle (1975: 65) lists six categories of sentences used for indirect requests, and then (P.72) provides us with four generalizations: a speaker can request indirectly by asking whether, or stating that, a certain felicity condition obtains (e.g. preparatory, propositional content or sincerity conditions). Searle

(1975:73) then provides us with a list of ten steps necessary for inferring the indirect force in 《 Can you pass the salt?》. Here are briefly some of them:(H=hearer)

(3)

Step 1: Y has asked me a question as to whether I have the ability to pass the salt.

Step 2: I assume that he is cooperating

Step 3: There is no indication of an interest in my salt-passing ability.

Step 5: Therefore, his utterance is not just a question.

Step 6: A preparatory condition for any directive is H's ability to perform the act in question.

Step 9: He has therefore alluded to the satisfaction of a preparatory condition for a request.

Step 10: Therefore, he is probably requesting me to pass the salt.

But Searle points out that the hearer does not go through these inferential steps consciously. They are usually short-circuited. The hearer simply hears it as a request. Searle suggests that this is the main reason why some linguists (e.g. Sadock) are tempted to think that such sentences have an imperative force as part of their meaning or that they are 《ambiguous in context 《. According to Searle the forms in (1) are conventionally established as standard forms for ISAs. They are conventional ways of requesting, but at the same time they do not have an imperative meaning.

On Sadock's view, the sentences standardly used indirectly have additional *literal* meaning. Hence the standardized use of such sentences is not indirect, but direct and *literal*, and their ambiguity lies in their two meanings and two literal uses. Thus, the sentences in (1) could be used literally either as questions or as requests. The historical vision behind Sadock's (1974) ambiguity thesis is that sentences such as (1) originally could be used *literally* as questions, but with the standardization of their indirect use, they came to have another *literal* meaning: as requests.

The psychological argument for Sadock's view depends on the immediacy of the inference to the indirect force; hence such sentences as (1) need not be

consciously disambiguated with regard to force. On this view, the apparent absence of inference can only be explained by assuming the existence of ambiguity. To avoid this argument, we must prove the psychological reality of inference, even though it is not conscious.

Searle undertakes to do this through his concept of illocutionary conventions. These conventions account for the immediacy of inference since they involve mutual belief that certain sorts of utterances *count as* certain sorts of illocutionary acts. Thus, they help to bypass the inference or short circuit it. As Searle (1975:73) says, the addressee 'simply hears it as a request'. He claims that the additional illocutionary force is not part of the *literal meaning* of the sentence but is an inference derived via the literal meaning. This is clear from (fact 1) which Searle (1975: 67) points out concerning indirect requests through the use of interrogatives:

(4)

Fact1: The sentences in question do not have an imperative force as part of their meaning. This point is often denied by philosophers and linguists, but very powerful evidence for it is provided by the fact that it is possible without inconsistency to connect the literal utterance of one of these forms with the denial of any imperative intent, e.g.:

– I 'm just asking you, Bill: why not eat beans? But in asking you that, I want you to understand that I am not telling you to eat beans, I just want to know your reasons for thinking you ought not to.

Both Sadock and Searle subscribe to LFH, but the first explains ISAs using the notion of idiom and ambiguity whereas the second explains them using the notions of inference and convention.

The Rejection of LFH: A Radical Solution

A third alternative to the idiom and inference theories is to reject the LFH in principle and argue that sentences do not have literal forces at all. See Levinson (1981) for details of this radical solution to the problem of ISAs. This, in effect, means that there are no ISAs and no problem of ISAs. One consequence of this is that illocutionary force is interpreted *purely pragmatically through context*,

and hence has no direct correlation with sentence form or sense.

Levinson(1983: 275) suggests that this radical solution is not simply a way of dealing with the problem of ISAs; it is a general theory of speech act where semantics has only a limited role in assigning meaning to sentence-types and performatives. It is supported by the general observation that the three major sentence-types are rarely used to perform their putative « literal forces «. By contrast, on the theories that subscribe to LFH, almost all utterances should be considered ISAs with the superfluous detour via the literal force.

PART II: Indirect Speech acts in Traditional Arabic Linguistics

ISAs and Majaz in Arabic Rhetoric

The most frequent term Arab scholars use to refer to ISAs is «Afa'al Majazia» (non-literal acts). They distinguish between two kinds of «Majaz» (non-literal use): there is «Majaz mufrad» (non-literal use of a single word or expression) and «Majaz murakkab» (non-literal use of a sentence). The first is almost the same concept that is indicated by the term 'metaphor' in western rhetoric. The term «Afa'al Majazia» does not take its meaning from this commonplace concept but from the second one i.e., «Majaz murakkab», which Arab rhetoricians define in terms identical to those we know of ISAs. Thus, they speak of «istifham majazi» (non-literal interrogative) and «khabar majazi» (non-literal declarative) and «talab majazi» (non-literal imperative).

We remember that according to Searle an ISA is a speech act performed indirectly through the performance of another speech act. Thus, Searle assumes that the literal force of the utterance is also performed, and this question has been an issue and a source of heated debate as we have pointed out above, but more of this later.

The second assumption behind Searle's claim is the literal force hypothesis (LFH) that there is a form-force correlation especially between the three grammatical moods of declarative(indicative), interrogative and imperative on the one hand, and the illocutionary forces or functions associated with them (statement, question, and request) on the other. ISAs are the result of a

mismatch between the sentence type and the illocutionary function.

Now these ideas were very common among Arab rhetoricians and *Usulies* (jurisprudents). We select a few samples for illustration. In his encyclopaedic book (Kashaf) Al-Tahanawi[1] (d.1158H.,1963,vol.1:303) surveys the definition of «majaz murakkab» by previous rhetoricians such as Isfara'ini, Qizwini and Taftazani:

> …Majaz murakkab is the use of a sentence for a function other than that for which it was originally instituted , *by virtue of an inferential relation and a contextual indicator or clue that blocks the instituted conventional force* … And majaz murakkab does not include one-word majaz. What majaz murakkab really means is a linguistic construction (a sentence) used as such , i.e as a constructed sentence in its holistic aspect for a function other than that for which it was originally instituted … (my emphasis)

He, then, mentions Taftazani's comment:

> …. in the same way as, individual words were instituted to mean their individual senses , sentences were also instituted to mean their sentential functions according to sentence-type. For instance , the structural form of a sentence such as: "Zaid is standing" , is conventionally (originally) instituted to function as a statement to assert or predicate the attribute standing of Zaid ; however , if that structural form or sentence is used for a function other than that for which it was instituted, then there must be some relation between the two meanings …

Al-Khudhari (d.1287H.,1931: 79) in his gloss on Risala Samarqandia stresses this version of LFH and says that Taftazani in his (Mutawwal) subscribed to it:

(1) For the documentation of classical Arab authors, I mention the book name in addition to the author when I quote. The other details are given in the list of references at the end of the paper.

..... He said that it was literally instituted ,i.e.. literal institution so as to be primary and original ; thus he distinguished it from interpretive institution, which is subsidiary and supplementary , and this is true in the case of non−literal uses as we have explained above. And here we have an explicit declaration that *sentence−types are instituted , which is true , but their institution is according to type*. For instance, the structural form (or type) «Zaid is standing « is instituted to perform an assertion which predicates the predicate of the subject, as explained in Mutawwal (my emphasis)

These ideas and more were proposed by Ibn−Al−Shajari (d.542H., 1930,vol.1: 277) in his (Amali).

Majaz murakkab, as it was described by some rhetoricians, is not a natural kind, because they extend it to cover cases where the relation or link between *what is said* and *what is meant* is one of analogy or resemblance. But many rhetoricians argue that majaz murakkab is a subcategory of «majaz mursal» («mursal» means free from resemblance).

To sum up, the technical term used by Arab rhetoricians to designate ISAs, namely, «Afa'al Majazia» (non−literal acts), refers to Majaz murakkab, which is a subcategory of «majaz mursal» (non−resemblance majaz) and not to the more frequent and commonplace term of «majaz mushabaha» (resemblance or metaphorical majaz). We should not be misled by this common term, because all the examples they give for «Afa'al Majazia» are ISAs in Searle's terms.

It is interesting to note that, according to Arab rhetoricians, in the case of (majaz) in general and (majaz mursal murakkab) in particular, there must be a (qarina) i.e.. an inference trigger or a contextual clue to indicate that the literal interpretation is not feasible or, as they put it, مانعة من إرادة المعنى الحقيقي 'mania min iradat al−mana al−haqiqi' = 'to block the literal force interpretation'. This qarina or trigger can be either (lafdhyia) textual or (halyia) i.e., contextual (having to do with the context of situation). There should also be (ilaqa) or a relation between the literal and the intended meaning. Thus, they define (majaz mursal murakkab) as any sentence or utterance used for a function

other than its conventional or institutional function, because of a relation other than resemblance. This (ilaqa) boils down to the steps of inferring the primary illocutionary act from the secondary illocutionary act, which Searle borrowed from Grice,(see 1 above).

The Steps of Inferring Indirect Force in (Shuruh Talkhis)

Now, there is a striking similarity between the inferential steps used by Searle and those used by Arab rhetoricians, especially in the commentaries on Talkhis (Shuruh Talkhis).

The use of inferential steps in explaining linguistic comprehension can be traced back to Abdul−Qahir Al−Jurjani (died 471 A.H) and his disciple Al−Sakkaki, who went as far as claiming that all figures of speech were samples of enthymeme(1). One quote may suffice to illustrate the type of inference Al−Jurjani was thinking of. In his (Dalail Ijaz P.330) he explains how 'Kinayat' (euphemisms(2) and metonymies) are interpreted:

> ..and if you consider it [euphemism] you will see that it boils down to establishing some meaning through reasoning and inference not through the verbal sense. Can't you see that when you consider an utterance like 'he has a lot of ashes', and understand that it means that he is hospitable and generous, you do not learn that from the words, but by reflecting and reasoning this way: 'It is an utterance usually used for praising, but having a lot of ashes is irrelevant to praise; therefore it is only because they want to imply by «having a lot of ashes» that he has a lot of cooking pots in which food is cooked for guests, because the more food is cooked, the more firewood is burnt; and the more wood is burnt, the more ashes there are...

(1) An enthymeme is a syllogism in which one of the premises is implicit.

(2) There is a mismatch between the Arabic concept of "Kinaya" and euphemism or metonymy: it does not nearly fit into one or the other. It is more of a euphemism but the reason behind it does not have to be to avoid offence. This indicates that such figures of speech are not natural kinds. See Sperber and Wilson (1986: 243) for other reasons.

This step towards inferential explanation of language was followed by a long series of developments in that direction. Al-Sakkaki went so far as to supplement his famous book (Al-Miftah), which is a linguistic book, with a final chapter on syllogisms and logical deduction. He explicitly argues for a deductive and syllogistic analysis of figures of speech. He illustrates his argument using two metaphors:

5-Her cheek is a rose.

6-Her cheek is an aubergine (egg-plant).

Al-Sakkaki (d.626H., 1937: 268) suggests that these metaphors are interpreted via enthymemes where the implicit premises are:

7-Roses are red.

8-Aubergines are black.

the implications being her cheek is red or is black, respectively. He then explains the relationship between rhetoric and logic and the plausibility of supplementing a book on rhetoric with a chapter on logical deduction.

As can be rightly predicted, Al-Sakkaki's next step was to use his analysis in explaining ISAs. After pointing out the form-force correlation (LFH), he says (1937:146) *«Whenever it is not possible to interpret these sentence-types literally, new interpretations relevant to context will emerge»*. He then goes on to survey and explain a range of ISA examples (about forty examples).

According to Sayyid Shereeff Jurjani (d.816H.,1912:135) in his gloss on Taftazani's Mutawal, the issue of explaining the relevance of the indirect illocutionary meaning was avoided by many commentators because of its difficulty. But he himself undertakes that task and achieves it successfully.

However, for lack of space, we select a few illustrative examples from Ibn-Yacoob Al-Maghribi's commentary on (Talkhis). He borrows his examples from Sayyid Shereeff but is more systematic and detailed in his analysis. He points out that the interrogative form is often used for purposes other than questioning, thus acquiring a majazi (non- literal) meaning according to its relevance, with the help of an inference trigger in context. He then gives the following example Maghribi(d.1110H.,1924:290):

.. A case in point is 'istibta' الاستبطاء i.e. (blaming someone for being late) e.g., your saying to someone whom you called but was late to come: «How many times have I summoned you?». Of course, you do not intend to ask him about the number of summonses because he does not know it; and it is not relevant to any purpose. Thus, the qarina (contextual trigger/clue or indicator) of the addressee being late, which is undesirable, and the question being irrelevant to the [current] purpose, and the addressee being ignorant of the number, indicate that the intended force is to blame for being late. *The [inferential] relation is as follows: the question about the number of summonses, which is the literal signification of the utterance, entails or implies ignorance of that number, and that ignorance implies, usually or allegedly, that it is large, and that it cannot be calculated or estimated immediately; and its being large entails the passing of a long period of time between asking and compliance, and that long period entails blaming for being late. Thus, it is more like 'majaz mursal' (non-resemblance majaz) and the relation is one of entailment or implication: using what indicates the effect for the cause*. (My emphasis).

The above text is rich with implications. Al-Maghribi categorically asserts that what is meant by «majazi» in the case of ISAs is «majaz mursal», and this supports my argument. However, he should have described it as «majaz mursal *murakkab*». Being only «mursal» does not guarantee its being «murakkab», which is the most important thing: i.e. the use of a sentence, not an individual word, as such in its holistic aspect for a function different from its original. It is «mursal» because the relation is not one of resemblance but of cause-and-effect in this case, since there is no resemblance between asking about the number of summonses and blaming someone for being late.

Al-Maghribi also points out, though indirectly, that the sentence used for performing an ISA retains its literal sense, but we shall deal with this issue in

a separate section.

Now, the aspect which is more significant to us in the above text is the inferential steps which Maghribi suggests the addressee follows to reach the indirect illocutionary force. We can arrange and number these steps after Searle in (1) above to make the comparison easier:

(9)–

1. The speaker has said: 'How many times have I summoned you?', which is an interrogative sentence (a fact about the conversation).
2. The literal signification of that interrogative sentence is a request to know the number of summonses (LFH, a linguistic fact).
3. The question about the number of summonses is irrelevant to the present purpose (factual background information + principles of conversational cooperation, especially, the relevance maxim, which Maghribi assumes as given)
4. Furthermore, it is not the case that the speaker intends to ask the addressee about that number because the[1] latter does not know it (inference from the previous steps)
5. The speaker has called the addressee, but he was late to come. (a fact about the conversation).
6. The question about the number of summonses, which is the literal signification of the utterance, entails or implies ignorance of that number (the preparatory condition /speech–act theory).
7. That ignorance, usually or allegedly, implies that the number is large and that it cannot be calculated or estimated immediately. (Inference from the previous step).
8. It's being large entails the passing of a long period of time between asking and compliance (inference from the previous step).
9. That long period entails that the addressee was late and that he is blamed

(1) According to Al–Subki, another commentator on 'Shuruh', it is the speaker who does not know the answer, which sounds more plausible. See (Aroos, p.304)

for being late. (Inference from the last two steps)

10. Thus, the speaker in saying «How many times have I summoned you?» intends not asking, but blaming for being late (majaz mursal, the relation is one of entailment: using the effect to indicate the cause).

It goes without saying that the essential properties that the inference theories of ISAs share such as the LFH, the inference trigger, etc. (Levinson 1983:270), are all there in the Maghribi text.

Another example is the use of the interrogative for threatening, Maghribi (d.1110H., 1924: 293)

> ..and such as threatening when you say to someone who misbehaves: «Didn't I discipline(punish) so-and-so?» It only becomes threatening if the addressee, who has misbehaved, already knows about that disciplining; thus, he will not interpret your utterance as a question because this entails his ignorance, whereas **he knows that you know** about disciplining so-and-so. On the contrary, he will interpret your intention as that of threatening, the qarina [inference trigger] being the undesirability of misbehaviour which induces rebuke through threatening. The relation is that asking about disciplining in the context of misbehaviour calls [the addressee's] attention to, and makes him aware of, the fact that it is the penalty for misbehaviour, so that he may be deterred from it. The calling of the addressee's attention to that penalty by the speaker is (threatening). Thus, it is a case of majaz mursal through using something for what relates to it by the relation of entailment. (My emphasis)

The above example indicates an awareness of the role of common or mutual knowledge in deciding the illocutionary force of an ISA, or at least that it is an ISA.

The last examples we quote from him are those of interrogatives used for irony and contempt Maghribi (d.1110H.,1924:303):

and such as irony, e.g., in the holy Quran the unbelievers are quoted as saying to prophet Shu'aib ((peace be upon prophet Muhammed and upon him)): 《O Shu'aib! Is it thy prayer that commands thee that we should forsake what our forefathers worshipped?》, for the intention is not to ask whether the prayer really commands the above- mentioned, which is obviously false, but their intention(God's curses be upon them) is to be sarcastic and mock Shu'aib in his prayer; it is as if they said to him: 《You have no special privilege that authorizes you to command us except this prayer which you say regularly, and neither it nor you are anything.》 Hence it has become as though one would suspect that the prayer itself commanded the prophet; and attributing the command to the prayer is a majaz of predication: …. *the relevance or relation* [between what is said and what is meant] is that *asking about the prayer being the source of the command is compatible with the addressee's belief that it* **is** *the source of the command; and that belief entails ridiculing the believer since a prayer cannot command or prohibit*. Therefore, it is an instance of 《majaz mursal》 and the relation is one of entailment.

and such as contempt or scorn, e.g., saying 《who is that ?》 referring to someone you know, the intention being to scorn him. The relation is that it is usual of the contemptible to be unknown because nobody pays attention to him, hence the question about his identity. The relation is one of entailment…

The explanation of irony which Maghribi gives above is, in many respects, closer to the Sperber & Wilson (1986,1995) approach than to the traditional one. Sperber & Wilson conceive of ironical utterances as cases of echoic interpretation. By representing someone's utterance or opinions in a certain way, the speaker expresses his own attitude to the thought echoed. Ironical utterances are echoic and are primarily designed to ridicule the opinion echoed. In the Maghribi example above, the unbelievers are echoing an opinion, which is absurdly incorrect, and attributing it to prophet Shu'aib. Their attitude to the

opinion echoed is one of dissociation and rejection, and this is what makes their utterance ironical.

This example falls outside the scope of the classical definition of irony as saying one thing and meaning the opposite. What the unbelievers mean is not that it was not Shu'aib's prayer that commands him.. etc. According to Sperber & Wilson 1986 what makes such utterances ironical is «an echoic element and an associated attitude of mockery and rejection.»

Does a Sentence Lose or Retain its Literal Meaning When Used as an ISA?

We have noticed that ISAs are based on LFH and the mismatch between form and force, and that the two major approaches to explain this phenomenon are the idiom (or ambiguity) theory and the inference (or conventionality) theory. The first one claims that sentences standardly used to perform ISAs have additional literal meanings and therefore they are ambiguous. According to Sadock(1974), ISAs are idioms that resist paraphrase.

The second approach, or at least Searle's version, claims that it is not viable to multiply meanings unnecessarily; questions used for requesting or suggesting do function as questions *in addition* to their indirect use; and their indirect force is not idiomatic. Therefore, it is a question of a different use, not a different literal meaning. It is a question of illocutionary conventions or the knowledge that the utterance of a sentence of a certain form literally used to perform one illocutionary act counts as the performance of another (Bach & Harnish 1979:184).

We have already described in some detail the dispute between Searle and Generative Semanticists like Sadock. We have pointed out that Searle's answer to the question of this section is that the sentence functioning as an ISA retains its literal meaning in addition to the indirect force. This is obvious from(fact 1) which we quoted above in (4)

Now the question is: Did Arab linguists know these issues and concepts? The answer is: yes, and they knew both approaches: the inferential and the idiomatic.

A large number of them, especially rhetoricians and jurisprudents, argued

that the literal force of the utterance rests as it is and the indirect force is an additional inferential meaning. This is clear in the work of rhetoricians such as Maghribi and Subki etc. in their commentaries and glosses (Shuruh Talkhis) where, as we have noticed in the last section, the literal force interpretation figures as a first step in a long series of inferential steps that lead to the indirect force. Thus, the question about the number of summonses is a first step that leads in the end to the indirect force, blaming the addressee for being late. The same applies to all the examples we quoted above: the interrogative force being a first step in the inferential process of comprehension. In this, Arab rhetoricians are like Searle who argued that in an ISA, the speaker performs an illocutionary act through the performance of another and in addition to it.

However, other Arab linguists, especially grammarians, adopted an approach similar to that of the Generative Semanticists, who argued that in ISAs there is a change in the literal meaning. Sometimes they even went further than Generative semanticists and talked about ISAs as if they were due to changes in the meanings of certain words (the question words in the case of ISAs using the interrogative form). Here are some examples from the Holy Quran:

10- How many generations before them we destroyed (verse 128,ch.20).

11- And who does more wrong than he who invents a lie against God? (verse69. ch.29).

According to Al-Jalalain (Jalal and Jalal) (d.761,911H.,undated), the change of the literal meaning in the above verses is due to a change in the literal meaning of the question words. Thus, the question words «how many» in (10) have literally come to mean «many» and the utterance as a whole becomes an assertive. Arab grammarians call it «assertive (how many)». Hence the meaning of the verse would be:

12- Many generations before them we destroyed.

This practically means that we have more than one (how many).So, there is, according to this view, an ambiguity in the literal sense of the words.

This is exactly the opposite of the explanation of rhetoricians of «How many times have I summoned you?» in (Shuruh Talkhis) where they argue that the

meanings of words rest as they are and they only acquire the indirect force as an additional meaning through context.

Al−Jalalain also think that the literal meaning of «who» in (11) above has changed into «Nobody». Thus, the meaning of the verse would be:

13− Nobody does more wrong than he who invents a lie against God.

This approach, as we have mentioned above, is inadequate and leads to the proliferation of lexical meanings unnecessarily. Moreover, its explanatory power is limited: it can explain some cases but is not generalisable to the others. It is adopted mostly by grammarians e.g., Mubarrid, Harrawi and Maliqi. But every now and then we find some exceptions like Ibn−Jinni (d.392H.,1954,vol.3:263) in his (Khasais), where under the rubric of «non−literal interpretation» he argues that when an interrogative utterance is used to express an indirect meaning (majaz), it retains its interrogative meaning «*as if the question was used here to be followed by its answer (yes); and if that is the case, it will be used then for eliciting a confession and consequently for advice and reprimand..*».

In this, Ibn−Jinni was anticipating the kind of explanation that rhetoricians were to offer in (Shuruh Talkhis).

Ibn Al−Shajari (d.542H.1930, vol.1: 277) is another exception in his (Amali); he adopts an explanation like that of Searle: «*..and I have shown you that most utterances or sentence−types have the potential of meaning something different from that for which they were instituted, but that meaning potential does not mean that they lose their original meaning.*» However, sometimes, he sounds more like an advocate of the ambiguity thesis and this is obvious form the following quote (d.542H., 1930 vol.1, 268):

> ...and the interrogative sometimes is used for offering or inviting e.g. when you say: «Won't you pop in? Won't you have something to eat?» An offer is more of a request than a question. But some [scholars] subsumed it under question because its form is interrogative. However, as I have shown you, not every utterance that is interrogative in form is a literal question. If offers were questions, the addressee would not have been obliged to say 'thank you' to the speaker.

Shuruh Talkhis and the Inferential Approach

Among the rhetoricians of Shuruh Talkhis Baha Subki (719773−) was distinguished for his deep and lucid treatment of the above question. In his (Aroos Afrah),after illustrating the use of interrogatives for Indirect illocutionary forces, Subki (d.773H., 1924: 306) explicitly raises the same question that Searle and Sadock dealt with:

> Should we say that the interrogative meaning is still there [in the utterance] and some other meaning was added to it, or that it lost its interrogative meaning entirely? The answer is disputable. But evidence supports the first alternative……
>
> This is also supported by the fact that when you blame someone for being late by saying《How many times have I summoned you?》the inference is that the number of summonses is so large that I do not know it; therefore, I request to know that number. And usually one asks about the number of what one did if what one did was repeated so many times that one does not know how many; and inquiring about the number implies blaming for being late.

Subki's answer to the question is also close to that of Searle and his inferential approach, namely that the secondary act of meaning (the literal or direct one) is there in addition to the primary one (the majazi or indirect). This conclusion is, of course generalizable and it applies to most ISAs.

However, Al−Zarkashi (d.745H.,1957, vol.2: 347), another rhetorician and commentator, provides us with more alternative answers to the question, and he leaves the door open for explanations

> concerning these types of non−literal questions, should we say that the interrogative meaning is still there, and some other meaning was added to it, or that it lost its interrogative meaning entirely? There should be no absolute decisive answer, for there are cases where it is lost, others where it is maintained, and yet others that are open for many different interpretations, all being known through inference and reflection…..Both answers are there in the works of grammarians and rhetoricians.

Al-Zarkashi mentions both the grammatical and the rhetorical perspectives, and allows enough latitude for reflection and inference, for he does not believe in an absolute answer to this question.

Subki sheds a new light on this issue when he analyses 'taqrir', which is an illocutionary act like that of a leading question with the intention of eliciting a confession from the addressee (or from the audience, as Subki interestingly points out). This analysis is complicated by a theological constraint when the speaker is God (Allah): is it possible that God the Omniscient asks questions seeking information? The answer of most commentators was that the interrogative force disappears when the speaker is God: His questions are all non-literal. However, Subki argues that , in the case of《taqrir》the interrogative force does not disappear, but the question is asked for the benefit of a third party who is the real target of the question. It is more like what Jenny Thomas (undated) calls a《complex illocutionary act》. Subki (d.773H.,1924:307) points out:

> .. And here is a fine distinction, namely that a question is a request for information, but is the target of this requested information the speaker himself or whoever needs that information? Thus, if somebody, who knows that Zaid did stand up, said to Amr , in the presence of Bakr, who does not know that Zaid stood up:《Did Zaid stand up?》, then he would be interpreted as informing the real addressee, i.e. Bakr, of that piece of information. If what I say is right, then there is nothing wrong with the speaker asking about what he already knows….
>
> Thus, you see that the interrogative in 'taqrir' is still there in its literal sense, and that God's question to Jesus Christ in the Quran《Oh Jesus, son of Mary! Didst thou say unto men: worship me and my mother as two gods besides Allah?》is literal, for He uses it to elicit an answer which shows Christians that their claim is untrue, and that Jesus did not say that.

The interesting thing here is Subki's vision that the real target or addressee can vary according to context: you can ask about what you already know to call

a third party's attention to the answer. And this is one instance of what Arab rhetoricians call تجاهل العارف «Tajahul Al-Arif» (the knower pretending ignorance). He, then (p.308), goes on to survey many examples of questions used as ISA for additional illocutionary forces, and summarizes his argument:

> .. to put it briefly, the interrogative meaning is retained in addition to another meaning with the help of contextual or cotextual clues..

But it seems as if the controversy over this question were only verbal; rhetoricians whom Subki criticizes for labelling ISAs as «majaz» (non-literal uses) do not deny that the interrogative meaning is retained since, as we have mentioned above, literal interrogative meaning figures in their analyses as the first step in inferring the indirect force.

This conclusion anticipates the claim of linguists like Searle and Dascal that the indirect illocutionary force or implicature is not a *new sentence meaning* but part of *speaker's additional meaning*. As Dascal (1983:34) puts it in a different context:

> When mother yells *supper is served*, thereby meaning that father is to stop playing the clarinet and Jocelyn is to wash her hands and come to table, we cannot say that, though her words do not timelessly mean 'stop playing the clarinet' this is what *they* mean *on this occasion*. This is what *she* means by uttering them on this occasion.

Although Dascal is speaking in a different context, what he says leads to the same conclusion: that the indirect force or implicature is not part of the semantic meaning of the sentence but of speaker's meaning.

The Interaction Between Form and Force: Are ISAs Cases of Ambiguity or «Majaz» or is LFH to be Abandoned?

In this section we are going to deal with the use of the imperative for direct and indirect illocutionary acts. The choice of the imperative is warranted by the amount of what was written on it in the Usülies' literature; and this is explained by the fact that Islamic law which is derived from the Quran and the prophetic Tradition is mostly in the form of directives.

There was much heated debate among Muslim linguists and Usülies concerning whether directives have a certain linguistic form or mood, and whether the imperative form «Do!» is restricted to directives. This question is closely related to ISAs and the form−force correlation.

We shall see that some scholars argue that there is a direct form−force correlation between the imperative and Directives; others argue that the imperative is 'mushtarak' مشترك (i.e., ambiguous or polysemous): it has more than one force built into it; others claim that the other meanings or forces are cases of majaz مجاز (ISAs), not 'mushtarak', i.e. the imperative is used for other forces; and there are yet others who solve the problem by «Waqf» وقف (rejecting the LFH). Waqifies, as they are called, reject any a priori assignment of meaning to words.

These are extreme 'Waqifies' واقفية ; however, there are moderate Waqifies, like Ghazzali, who allow room for the assignment of very general and broad meaning to forms.

Waqifies are the first radical pragmatists or contextualists; their slogan is to stop and think of the context before making a judgment (Waqf literally means 'stoppage').

The above−mentioned different views about the LFH and the status of non−literal illocutionary force are very close to the views of the proponents of the ambiguity theory, the inference theory, and the rejection of LFH in modern pragmatics.

But first let us survey these different perspectives. Again, for lack of space, we must be selective.

Sayfuddin Amidi (d.631H.,1983:205) points out:

> There was a dispute about human speech: Is there a special linguistic form exclusively indicating command (order)? Abu Hassan Ashari and his followers said there isn't, while other scholars said there is. Al−Juwaini and Ghazzali said: to attribute the above view to Ashari is a mistake, since «I order you to… » and «You are ordered to..» are special forms indisputably associated with command. In fact, the dispute is over the imperative «Do!»:

> whether it is restricted to command or not, since it is used to express many different meanings, as we shall see.

What Amidi is referring to above is obviously the dispute over LFH and the form−force correlation, which is a familiar issue in modern speech act theory. It is also obvious that Ashari represents an extreme rejection of LFH and the consequences of that rejection.

However, we shall see that some of his followers, like Ghazzali, are moderate and concede that there is at least 'qadr mushtarak' (common core) of meaning that is always associated with the form.

Ghazzali(d.505H.,1904,vol.1:417) also points out that the dispute is not over explicit performatives but over implicit ones. Let us listen to him surveying different views:

> …the dispute is rather over utterances like《Do this or that》. Does such an utterance mean command regardless of context? for it is used to express different meanings such as… These are fifteen different intentions for uttering the imperative form, and seven for uttering the negative imperative; therefore, we should investigate what the original meaning is, and what the majaz (indirect intention) is. Some people say that the form is ambiguous (or polysemous) covering all these fifteen meanings like the words ['eye', 'head'][1]. Others say that the form indicates the minimum common core which is permission; other people say it indicates preference and can indicate obligation with the help of context; and yet others say it indicates only obligation unless there is 'Qarina' (contextual clue) indicating other meanings.

Then Ghazzali undertakes to undermine the arguments of the proponents of the ambiguity or polysemy theory and any argument for an apriori interpretation depending on literal meaning regardless of context. He (Mustasfa, vol.1 p.420430−) adopts a pragmatic view in which one should《stop》and look into the context every time one comes across the linguistic form, in order to see the actual meaning or force because the latter is not absolute or fixed.

(1) Traditional Arab linguists often used these words as examples of polysemy.

Gazzali (d.505H.,1904,vol.1:420430–) elaborates on these issues but for lack of space we summarize his view: he argues that the imperative mood does mean some common core of requestive force; it is easy to tell the difference in meaning between the imperative and the negative imperative (prohibitive): they cannot both be in the same form although the imperative can be used for a prohibitive force, in the same way as it is easy to tell the difference between the past, present and future tenses, although the past tense can be used to refer to the present with the help of contextual clues (qarina).

Thus, according to Ghazzali, the imperative is not ambiguous or polysemous covering the meanings of threatening, advise, permission etc. These are *additional* meanings inferred from context: the imperative is colored with them through use in context, what Gazzali rejects is some other usulie's claims that the imperative form or utterance is semantically ambiguous and regardless of context. He also rejects the claim that one or the other of its alleged meanings outweighs the others and is considered by this or that scholar as the original literal meaning, a claim which is counter–intuitive according to Ghazzali.

An interesting topic for research may be a comparison between the 'waqf' of Ashari who is extremist and refuses to concede any literal sense (rejection of the LFH) and the 'waqf' of his disciple Ghazzli, who is moderate in his rejection of LFH and concedes some 'qadr mushtarak' or common core. I think that such thinkers, and they are not unique in Islamic culture, were really the forerunners of some of the ideas that we come across in the works of modern pragmaticists.

Conclusions and Recommendations

Using many quotations from the books of Arab and Muslim rhetoricians and jurisprudents such as Taftazani, Jurjani, Sakakki, Maghribi and Subki and many others, the researcher finds supportive evidence for his main hypothesis that Arab linguists were well acquainted with ISAs centuries before their western counterparts. Except for some differences in the technical terminologies, the quotations show that Arab linguists were familiar with almost the same notions and were involved in very similar debates and controversies over the right

approach to explain the phenomena: the ambiguity approach, the inferential approach and even the radical pragmatic approach are all there. Searle's inferential steps and the controversy over the question: « Does an utterance lose or retain its literal force?» figure prominently in the quotations from Arab linguists. Arab linguists used terms such as «majaz murakkab» and «afaal majazia» to refer to what is known as indirect speech acts in modern pragmatics. Special reference is made to questions and directives as samples of ISAs.

The above conclusions are hardly surprising if we bear in mind that Arabic culture is often described as «a linguistic culture». It is recommended that other linguistic phenomena should be investigated with the same aim of finding out whether they were familiar to Arab linguists.

ARABIC REFERENCES

- Amidi, S.D. (1983) Al-Ihkam. Beirut: Al-Ilmiya Press.
- Ghazzali, A. H. (1904) Al-Mustasfa. Bulaq: Ameeria Press.
- Ibn-Al-Shajari, A.S. (1930) Amali Shajaria. Haidar Abad: Al-Maarif Al-Othmania.
- Ibn-Jinni, A. F. (1954) Al-Khasais. Beirut: Al-Huda Press.
- Jalal & Jalal (Jalalain) (undated) Tafseer Al-Jalalain. Beirut: Al Shabia Press.
- Jurjani, A. (1961) Dalail Ijaz. Cairo: Cairo Press.
- Jurjani, S.S. (1912) Gloss on Mutawal. Istanbul: Kamil Press.
- Khudari, M.(1931) Gloss on Risala Samarqandia. Cairo: Al-Azharia Press.
- Maghribi, I. Y. (1924) Mawahib Al-Fattah. Cairo: Al-Saada Press.
- Sadock, J.M., (1974). Towards a Linguistic Theory of Speech Acts. New York: Academic Press.
- Sakkaki, A. Y. (1937) Miftah Al-Uloom. Cairo: Al-Halabi Press.
- Subki, B. (1924) Aroos Al-Afrah. Cairo: Al-Saada Press.
- Taftazani, S. D., (1912) Mutawal. Istanbul: Kamil Press.
- Tahanawi,M.A. (1963) Kashaf Istilahat Al-Funoon. Cairo: Al-Nahda Press.
- Zarkashi, M. A. (1957) Al-Burhan. Beirut: Al-Ihia Press.

OTHER REFERECES

- Austin, J.L. (1962) How to Do Things with Words. Oxford: Clarendon Press.
- Bach, K., and Harnish, R.M. (1979) Linguistic Communication and Speech Acts.. Cambridge, Mass: MIT Press
- Dascal, M. (1983) Pragmatics and the Philosophy of Mind. Amsterdam: John Benjamins.
- Grice, H.P. (1975) Logic and Conversation. In Cole and Morgan (eds) Syntax & Semantics.vol.3, New York Academic Press.
- Leech, J.N. (1983) Principles of Pragmatics. New York: Longman.
- Levinson, S.C. (1981) The Essential Inadequacies of Speech Act Models of Dialogue. In Parret, H. (ed.) (1981) Possibilities and Limitations of Pragmatics. Amsterdam: John Benjamins.
- Levinson, S.C. (1983) Prgmatics. Cambridge: CUP.
- Searle, J.R. (1975). Indirect Speech Acts. In Cole and Morgan(eds) Syntax & Semantics.vol.3, New York Academic Press.
- Sperber, D. and Wilson, D. (1986) Relevance. Oxford: Blackwell.
- Thomas, J. (undated) Complex Illocutionary acts. Lancaster Papers in Linguistics. Lancaster University.

APPENDIX: THE ORIGINAL ARABIC TEXTS QUOTED IN TRANSLATION

(text No.1)

المجاز المركب هو المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له.. ولا يشمل المجاز ما تجوز في أحد الألفاظ فيه. فالمراد أن المجاز المركب **هو اللفظ المركب المستعمل من حيث هوة مركب أي بهيئته التركيبية وصورته المجموعية في غير ما وضع له...**

(text No.2)

أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص، كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع. مثلًا هيئة التركيب في نحو: ((زيد قائم))، موضوعة للإخبار بإثبات القيام لزيد، فإذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له، فلابد حينئذ من العلاقة بين المعنيين..

(text No.3)

... قوله ((وضع له حقيقة)) أي وضعًا حقيقيًا بأن يكون أوليًا أصليًا، واحترز به عن الوضع التأويلي، وهو الوضع الثانوي التبعي لأنه ثابت للمجاز فلا يصح نفيه. وقد تقدم شرح ذلك. وفي هذا تصريح بأن المركبات موضوعة. وهو التحقيق، لكن وضعها نوعي. مثلًا هيئة المركب في نحو: ((زيد قائم)) موضوعة وضعًا تحقيقيًا للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه، كما في المطول.

(text No.4)

وإذا نظرت إليها [أي الكناية] وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات لمعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ. ألا ترى أنك لما نظرت الى قولهم (هو كثير رماد القدر)، وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة، لم تعرف ذلك من اللفظ ولكنك عرفته بأن رجعت إلى نفسك فقلتَ: إنه كلام جاء عنهم في المدح، ولا معنى للمدح بكثرة الرماد، فليس إلا أنهم أرادوا أن يدلّوا بكثرة الرمادا على أنه تنصب له القدور الكثيرة ويطبخ فيها للقرى وللضيافة. وذلك أنه إذا كثر الطبخ في القدور كثر إحراق الحطب تحتها. وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لامحالة.

(text No.5)

وذلك ((كالاستبطاء نحو)) قولك لمخاطب دعوته فأبطأ في الجواب ((كم دعوتك؟))، فليس المراد استفهامه عن عدد الدعوة لجهله بها. ولا يتعلق بها غرض، *فقرينة الإبطاء واستثقاله، مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جهل المخاطب بالعدد، دالة على قصد الاستبطاء. والعلاقة: أن السؤال عن عدد الدعوة، الذي هو مدلول اللفظ، يستلزم الجهل بذلك العدد، والجهل به يستلزم كثرته عادةً أو ادعاءً، وأنه لايحصره الإدراك من أول وهلة. وكثرته تستلزم بعد زمن الإجابة عن زمن السؤال، والبعد يستلزم الاستبطاء. فهو كالمجاز المرسل لعلاقة اللزوم من استعمال الدال على الملزوم في اللازم.*

(text No.6)

((وكالوعيد كقولك لمن يسيء الأدب)) معك: ((ألم أؤدب فلانًا؟)) (8). وإنما يكون وعيدًا *((إذا علم)) المخاطب المسيء للأدب ((ذلك)) التأديب*، فلا يحمل

كلامك على الاستفهام لأنه يستدعي الجهل، وهو *عالم أنك عالم بتأديب فلان*، بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهية الإساءة المقتضية للزجر بالوعيد. والعلاقة كون الاستفهام عن شأن الأدب في الإساءة مشعرًا ومنبهًا على أنه جزاء الإساءة لينزجر عنها، والتنبيه على ذلك الجزاء من المتكلم وعيد. فهو مجاز مرسل من استعمال اسم الملابِس فيما يلابسه باللزوم في الجملة.

(text No.7)

((وكالتهكم نحو)) قوله تعالى حكاية عن الكافرين في شأن شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام: ((أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا؟)). فليس المراد به السؤال عن كون الصلاة آمرة بما ذكر، وهو ظاهر، بل قصدهم لعنة اللّه عليهم الاستخفاف بشأن شعيب في صلاته، فكأنهم يقولون: لا قربة لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا إلا هذه الصلاة التي تلازمها، وليست هي ولا أنت بشيء. وبهذا الاعتبار صارت الصلاة كما يُشَك في كونه سببًا للأمر، فنسب الأمر لها مجازًا عقليًا كما تقدم. إن في هذا التركيب مجازًا إسناديًا، وفيه أيضًا، باعتبار آله الاستفهام، [مجاز] لغوي. *والعلاقة أن الاستفهام عن كون الصلاة آمره يناسب اعتقاد المخاطب أنها آمرة. واعتقاد ذلك يقتضي الاستهزاء بالمعتقد، إذ ليست مما يأمر أو ينهي.* فهو من المجاز المرسل لعلاقة اللزوم في الجملة. ((وكالتحقير نحو)) قولك: ((مَنْ هذا؟)) لقصد احتقاره مع أنك تعرفه. *والعلاقة أن المحتقَر من شأنه أن يُجهَل لعدم الاهتمام به، فيُستفهَم عنه.* فبينهما اللزوم في الجملة...

(text No.8)

ويكون [الاستفهام] عرضًا كقولك (ألا تنزل عندنا؟ ألا تنال من طعامنا؟). والعرض بأن يكون طلبًا أولى من أن يكون استفهامًا. وإنما أدخله من أدخله في حيز الاستفهام لأن لفظه لفظ الاستفهام، *وليس كل ما كان بلفظ الاستفهام يكون استفهامًا حقيقيًا على ما بينته لك.* ولو كان العرض استفهامًا ما كان المخاطب به مكرمًا ولا أوجب لقائله على المقول له شكرًا.

(text No.9)

وهل نقول إن معنى الاستفهام فيه موجود *وانضمَّ إليه معنى آخر أو تجرَّد من الاستفهام بالكلية*؟ محل نظر. والذي يظهر الأول... *ومما يرجح الأول أن الاستبطاء*

في قولك (كم أدعوك؟) معناه أن الدعاء قد وصل الى حد لا أعلم عدده، فأنا أطلب أن أفهم عدده. والعادة تقضي بأن الشخص إنما يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا كثر فلم يعلمه. وفي طلب فهم عدده ما يشعر بالاستبطاء..

(text No.10)

هذه الأنواع من خروج الاستفهام عن حقيقته في النفي، هل تقول: إن معنى الاستفهام فيه موجود، وانضم إليه معنى آخر؟ أو تجرد عن الاستفهام بالكلية؟ *لا ينبغي أن يطلق أحد الأمرين، بل منه ما تجرد... ومنه ما يبقى، ومنه ما يحتمل ويحتمل؛ ويعرف ذلك بالتأمل...* وفي كلام النحاة والبيانيين، كلٌّ من القولين، وقد سبق الإشارة إليه.

(text No.11)

وأقدم عليه دقيقة وهي أن الاستفهام طلب الفهم، ولكن طلب فهم المستفهم أو طلب وقوع فهم لمن لم يفهم كائنًا من كان. فإذا قال من يعلم قيام زيد لعمرو بحضور بكر الذي لايعلم قيامه: (هل قام زيد؟)، فقد طلب من المخاطب الفهم، أعني فهم بكر... وبهذا انجلى لك أن الاستفهام التقريري بهذا المعنى حقيقة، وأن قوله تعالى ((أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون اللّه؟)) حقيقة. فإنه طلب به أن يقر بذلك في ذلك المشهد العظيم تكذيبًا للنصارى وتحصيلًا لفهمهم أنه لم يقل ذلك...

(text No.12)

فحاصله تكمل المحافظة على معنى الاستفهام مع معنى آخر بمعاونة القرائن اللفظية أو *الحالية*.

(text No.13)

وقد اختلف القائلون بكلام النفس: هل للأمر صيغة تخصه وتدل عليه دون غيره في اللغة أم لا؟ فذهب الشيخ أبو الحسن [الأشعري]، رحمه اللّه، ومن تابعه الى النفي. وذهب من عداهم الى الإثبات. وقال إمام الحرمين والغزالي: والذي نراه أن هذه الترجمة عن الأشعري خطأ. فإن قول القائل لغيره ((أمرتك)) و((أنت مأمور)) صيغة خاصة بالأمر من غير منازعة(3). وإنما الخلاف في أن صيغة ((افعلْ)) هل هي خاصة بالأمر أولا، لكونها مترددة في اللغة بين محامل كثيرة يأتي ذكرها...

(text No.14)

فليس في هذا خلاف وانما الخلاف في أن قوله ((افعل)) *هل يدل على الأمر* بمجرد صيغته *إذا تجرد عن القرائن*. فإنه قد يطلق على أوجه منها:- ... (14) فهذه خمسة عشر وجهًا في إطلاق صيغة الأمر وسبعة أوجه في إطلاق صيغة النهي، فلابد من البحث عن الوضع الأصلي في جملة ذلك ما هو؟ والمتجوز به ما هو؟.. وقال قوم هو مشترك(15) بين هذه الوجوه الخمسة عشر كلفظ العين والقرء. وقال قوم: يدل على أقل الدرجات وهو الإباحة. وقال قوم هو للندب ويحمل على الوجوب بزيادة قرينة وقال قوم هو للوجوب فلا يحمل على ما عداه إلا بقرينة.

العوالم الممكنة في دائرة السّيميوطيقا السّرديّة

من خلال كتاب: «القارئ في الحكاية»، لـ(أمبرتو إيكّو)

أ.د. علي الشبعان

جامعة الوصل، دبي، الإمارات العربية المتحدة

alichabaanedoudou72@gmail.com

https://orcid.org/0009-0003-6883-5733

الملخّص

نروم في هذا البحث أن نبيّن للمتخصّصين في حقل تحليل الخطاب عامّة، وتحليل الخطاب السّرديّ خاصّة، أنّ حدث القراءة ليس حدثا محايدا؛ إذ تتأسّس بين القارئ والنصّ، ضروبٌ من العلاقات المركّبة وجمعٌ من الإستراتجيّات المفردة الّتي لها فعلٌ مباشرٌ في المتون الأصليّة والمظانّ البدئيّة، فتتعدّد الوظائف وتتضاعف الأدوار.

كما نريد أن نظهر، أنّ كتاب: «القارئ في الحكاية»، إنّما يمثّل، مخزنا للمقولات القرائيّة المختلفة، كما تتجلّى في محيطه توهّجات أفانين الكتابة العالمة ومباهج الإنشاء الفاتنة، وهذا الأمر إنّما يؤول إلى تعقّل دور القارئ وفي الآن نفسه، يقود إلى تقرّي وظائف الكاتب، فلا تماثل ولا مطابقة.

كما نودّ في هذا البحث أن نلفت أنظار القرّاء، كما لفت أنظارهم قبلنا، «أمبرتو إيكو»، إلى أنّ مقولة العوالم الممكنة، إنّما هي مقولةٌ مجرّدةٌ خاليةٌ من المعنى، أجازها الفرض، وأباحها التصوّر؛ إذ لا يمكن أن يشغل أمدية مقولة العوالم الممكنة، بالمعاني المرشّحة والدّلالات المكثّفة، إلاّ قارئٌ عليمٌ يتكهّن وهو يتأوّل المتن الأدبيّ السّرديّ، بمآلات الفواعل ومصائر الأحداث، فيشغلها بالمعاني العظيمة ويملؤها بالأدلّة الرّامزة، فيكون غَناء المتن من غناء التّأويل، وثراء المقولة من ثراء التّقويل الّذي يوسّع مدارات القراءة ويثري أفضية الفهم، فلا حدود ولا أمدية.

ومن هذا المنطلق، تكون مقولة العوالم الممكنة فرضيّةً تأويليّةً، يتوسّل بها قارئ المتون السّرديّة لإظهار ثرائها المضمونيّ وبيان اِتّساعها التّخييليّ، فيتحوّل الأصلُ وتتبدّل الوجهاتُ.

وفي المحصِّلة نريد أن نختبر نجاعة مقولة العوالم الممكنة، مردودةً إلى متون السّرد العربيّ القديم عامّة، والمتن الإسكاتولوجيّ الإسلاميّ خاصّة، توسّع الأفق التّأويليّ الموصول بالتّراثات العتيقة، تراجع ثوابتها وتستدرك على مسلّماتها، حتّى لا يسود الوهمُ ولا تتعطّل الأدفاقُ.

الكلمات المفاتيح: المنطق المقوليّ- الفلسفة المركّبة -الموسوعة -العوالم الممكنة -العوالم الموازية -السيميوطيقا السّرديّة -الهويّة العابرة للعوالم-السّارد الميثيّ.

POSSIBLE WORLDS WITHIN THE FRAMEWORK OF NARRATIVE SEMIOTICS:
A STUDY OF UMBERTO ECO'S THE ROLE OF THE READER

Prof. Ali Chabaane
Al Wasl University, Dubai, United Arab Emirates
alichabaanedoudou72@gmail.com
https://orcid.org/0009-0003-6883-5733

ABSTRACT

On veut montrer dans cet article que «Lire n'est pas un acte neutre: il se noue entre le lecteur et le texte une série de relations complexes, de stratégies singulières qui, le plus souvent, modifient sensiblement la nature même de l'ecrit originaire.

(Lector in fabula) se veut ainsi le répertoire des diverses modalités de la lecture et une exploration raisonnée de l'art d'écrire. Pour comprendre le rôle de lecteur, mais aussi de l'auteur».

Et nous voulons montrer par la suite que la narration de (mondes possibles) dont Umberto Eco, avait présenté dans son livre, n'est qu'une catégorie abstraite vidée de tout sens.

Sauf le lecteur savant, puisse donner un sens au vide narratif, au vide anthologique qui gouvernait la situation existentielle de l'être dans l'être.

Le concept de mondes possibles, est une proposition interprétative qui fait traduire la richesse de textes narratifs ou autres.

Nous voulons de la final de notre compte rendu, examiner l'hypothése théorique suivante: à quel point peut-on pratiquer les théories modérnes, telles que les théories de mondes possibles sur un corpus classique, sans tomber dans l'anachronisme historique et, nous faisons sauver notre esprit de l'aliénation culturelle?

Mots clés: logique modale -philosophie de complixité -encyclopédie -mondes possibles -mondes parallèles- sémantique narrative -trans world identity -narrateur mythique

إهداء إلى رفيق أزمنة الوقار المعرفيّ، الأستاذ الدّكتور: حافظ إسماعيلي علويّ، وفاءً لعشرة، وإجلالاً لمقام

1. توطئةٌ:

يُعدّ «أمبرتو إيكو» عَلَمًا من أعلام الفكر الغربيّ المعاصر، نظرا إلى تعدّد مشاربه، وغزارة تآليفه، وتشعّب جهازه المفهوميّ، وتعقّد رصيده المتصوّريّ، فقد استطاع أن يقيم صروح تأويليّة أدبيّة، لا تكتفي بكشف أغطية المحتوى الأدبيّ، بقدر ما ترمي إلى الظّفر بنمذجات شكليّة، وترسيمات هيكليّة، تجعل العملَ الأدبيَّ بنيةً مركّبةً تركّب الذّات البشريّة الّتي أنتجته، تُؤخذ علاماته الماثلة منفذا لتأويل أعماقه، وكشف أتواقه الّتي لا يقدر على قول خبائها إلاّ من روّض النّفس على التّأويل العميق، باعتباره رحلةً في مجاهيل اللّفظ، وسفرا في بواطن الكَلِم الّتي قُدّت من نسيجها نصوص الكتّاب فارتموا في فضاء ما تبيحه إمكانات اللّغة من قدرات مجازيّة، أو اِستعاريّة، أو رمزيّة، أو خياليّة، يُسعِف بها الإنسانُ نفسَه التوّاقة إلى دحر العدم، وإبطال انسيابيّة الزّمن الجارف، ليبتني من أرجاء الأفعال المعدِمة التي يُعدّ الزّمن آيتَها الكبرى، وآلتَها العاتيةَ، الكون البديع، ترسمه الأقلامُ، وتقوله الأحلامُ، وتحمله الأتواقُ، وتترجمه الرّجاءاتُ، فلا هدأة ولا سكون.

لذلك ربط «إيكو»، وظيفة المؤوّل بـ«ملء الأمداء الفارغة» (إيكو، 1996، ص. 7)، التي تحويها الألفاظُ والعبارات، فلا تظهر على السّطوح الملساء الّتي يقدر على الوصول إليها قارئُ النّصوصِ، يتملّى نظامها الخطيّ، أو يتابع رسمها الأفقيّ الّذي لا تظهر عليه النّتوءاتُ، ولا تبدو على ملامحه المضايقُ.

فملء الأمداء الفارغة، عملٌ من أعمال التّأويل الّتي يجتاز فيها قارئ النصّ –وهو مؤوِّل بالضّرورة–، السّطحَ إلى الغور والظّاهرَ، إلى الباطن، حتّى يغنم الأسرار، ويظفر بالأنوار الّتي أودعها الكتّاب متونَهم، وضمّنها المبدعون نصوصَهم، يحتكرون أسرارها، ويمنعون أغوارها، حتّى لا ينقطع التّأويلُ، ولا تتوقّف الأقاويلُ، لأنّ حياة النّصوص مرهونةٌ ببقائها ألغازا دائمةً، وأحاجيَ قائمةً، لا تُدرَك منها إلا الأبعاضُ، ولا تصاب فيها إلا الهيئاتُ الظّاهرةُ، والمعالمُ البادئةُ الّتي لا يسبّب فعل امتلاكها، للنّصوص ضيرا، لأنّها حافظت على مكنوناتها، وتمسّكت بمكتّماتها، وأسرت القرّاءَ، فشدّهم سحرُها، وأغراهم حسنُها، فتواصلت اللّهفة على اِمتلاك الأسرار، وهتك الأستار.

إنّها فتنة النّصوص، ومكائد الخطابات، تسري أفعالها وَفق أنساق خفيّة، وأنظمة مراوغة، توقع من أفنى العمر في تحصين النّفس من الشّبهات، وتحويط القلب من الآثام والكبائر، في حبائل الفتنة المحرَّمة، والإغراء الممنوع، فيواصل صاحب المحنة الواقع بين براثن الحقيقة المتبرّجة، الاستزادةَ من الفتن واللّذّات، فيكون الأسرُ، وتكون من وراء الأسر، الموانعُ والمحرّماتُ، تراكمها الأتواقُ، وتعدّدها الأشواقُ، أعني الظّفر بحقائق النّصوص وامتلاك أعتى المتع واللّذّات، فتتواصل الغواية، ويتأبد الأسرُ، وتتكاثر الآثامُ.

2. في حضرة القضايا:

2. 1. الوعي النّاقد وأمارات التخطّي:

ومن هذا المنطلق النّظريّ، لم تعد المقاربة البنيويّة بالنّسبة إلى «إيكو» مركب النّجاة، بل صارت قوانينُها، دالّةً على قصور في التصّور، وعجز في الآلة، وهو ما جعله يفتح إشكالات القراءة، بما هي تصريفٌ لجملة من الإستراتيجيّات التّأويليّة الّتي تستمدّ قوّتها التّأويليّة أو نفوذها النّظريّ، من الموارد الجمّة الّتي منها قُدّت كفاءات «إيكو» النّقديّة: ((المنطق)، (الفلسفة)، (علم الاجتماع)، (نظريّة الأدب...))، على ما حوته هذه الرّوافد النّظريّة من تعاليمَ ونُكت، وسّعت مجالات القراءة، ونشرت أمدية التّأويل.

ولن نُعنى في هذا السّياق، بكلّ ما حبّره، «إيكو» من كتب في حقل السّيميوطيقا الأدبيّة، فهذه طِلْبَةٌ دونها قدرتنا على فكّ ألغاز شبكته النّظريّة المتشعّبة، وتعقّد أجهزته المعرفيّة المتداخلة، بل سنكتفي بكتاب: «القارئ في الحكاية»، وتحديدا الفصل المعنون منه بـ«بُنى العوالم»، من جهة ما لهذا الفصل من صلة مباشرة بمبحث العوالم الممكنة، كما نظر إليها، «إيكو» داخل دائرة السّيميوطيقا التأويلية الّتي حاول من خلال التّبسّط في قواعدها أن يردّ إلى النّظريّة الأدبيّة، ما اعتبره، اِغتصابا لحرمة المفهوم، وسطوًا على أصالة المتصوّر.

وقبل أن نعرض أهمّ ما تضمّنه هذا الفصل الّذي عنونه، إيكو بـــ: «بُنى العوالم»، لا بدّ أن نرتدّ إلى ما دارت عليه بعض مؤّلفاته الّتي لها صلةٌ وثيقةٌ، من جهة التّرابط المعرفيّ، بكتاب: «القارئ في الحكاية»، بوصفه، لبنةً من لبنات تأويل الأبنية الأدبيّة، ومحطّةً من محطّات الرّحلة في عوالم القصّ والحكاية الّتي نذر لها، «إيكو» ردحا من

عُمره طويلا، ونصيبا من عِلمه وفيرا، حتّى يقارب، حقائقها، ويكشف إستراتيجيّات كتّابها وقرّائها، لذلك كانت غايته في «الأثر المفتوح»، دائرةً على: «(...) الإلمام بالكيفيّة الّتي يتسنّى لعمل فنيّ عَبْرها أن يفترض تدخّلا تأويليّا حرّا من جهة، وأن يمثّل، من جهة أخرى، خصائص بنيويّة قابلة للوصف، تحرّك، نظام تأويليّة (النّتاج) الممكنة، وتسعى إلى ضبطه» (إيكو، 1996، ص. 7).

إنّ الغاية الّتي دار عليها كتاب: «الأثر المفتوح»، إنّما تجد، مصداقها في كتاب: «القارئ في الحكاية»؛ إذ لا يرضى «إيكو»، -وهو يكاشف المتون الأدبيّة-، بتأويل مضامينها، وإستخراج ثيماتها، بل يذهب إلى أبعدَ من ذلك؛ إذ يستخرج سياسات كتّابها، ويستبطن نوايا منشئيها، حتّى يكون فعل القراءة فعلا ناجعا، لا يتوقّف عند المشيرات البنيويّة، بل يتعدّاها إلى ما يفوقها، فعلا، ويتجاوزها دورا، أعني مضمرات القول، ومكتّمات الخطاب. وما كان له أن يفوز بكلّ هذه الفضائل لولا إنفتاحه على علوم عصره، ومعارف زمانه الّتي إتّخذها نباريسَ تهدي سبيله -وهو يغامر في عتمات النّصوص، ويسافر في دياجير المدوّنات-، يفصّح مُعجَّمها، ويكشف مكتّمها، ويُظهر بيانها، ويرسم أنحاءها، ويضبط قوانينها الّتي دارت عليها، تلك المبدَعات، أو تحلّقت حول جوامعها تلك الإنزياحات، فكانت بمثابة البُنى المتكرّرة، والأمارات الشكليّة الدّالّة الّتي يلجأ إليها، قارئ النّصوص الأدبيّة، إذا ما رام التّجنيس الأدبيّ، أو طلب تحديد الهويّات النصيّة، يتجاوز من خلال إمتلاك تلك الحدود، والإلمام بتلك الضّوابط، الإفراطَ في التّأويل والمبالغة في الأقاويل، حتّى لا يتلاشى الخطابُ النّقديُّ، في دوائر الأحلام الرّومنطيقيّة الّتي إدّعى تثوير أسسها ودكّ صروحها؛ لأنّها لا تقول جواهر الأشياء قولا علميّا، بل تقولها قولا حدسيّا، لا يؤدّي إلى ما بناه أعلام النّظريّة النقديّة المعاصرة المضمّخة بالفتح البنيويّ، كما أصّل قواعده (كلود ليفي ستراوس) في الحقل الأنثروبولوجيّ، وكما إنتقلت عدواه الحميدة إلى نظريّات علماء اللّغة، أغراهم النّسقُ، فتابعوه، وشدّتهم الطّريقةُ، فنسجوا على منوالها، فتحوّلت أداة (كلود ليفي ستراوس) عقيدةً نظريّةً لها في العالم أتباعٌ، وفي حقل العِلم مريدون رفعوا ألويتها، وقرّظوا نجاعتها، فعمّرت طويلا، وإزدهرت كثيرا، إلى أن أفل نجمُها، وخبا بريقُها، وحلّت محلّها نظريّاتٌ جديدةٌ لا تغريها الأشكال العلاميّة، بل تأسرها ما تحويه تلك الأشكال من إحالات إلى الأسيقة الّتي أحاطت بها، فأسهمت في توجيه أفعالها، وتحديد مآلها.

وهذا التّحوّل الّذي أدرك، العقيدة البنيويّة، إنّما أسهم في ميلاد النّظريّات السّياقيّة الّتي أرجعت للنّصوص نَسبها للخطابات، وأصولَها، بعد أن أغرقتها البنيويّة في الهُجنة الّتي طمست معالمَها، وغيّبت منابتها، واستهانت بمصاحيبها السّياقيّة ومحاضنها المقاميّة.

2. 2. «القارئ في الحكاية» بين الأجوار والنّظائر.

لقد نذر، «إيكو»، حياته الزّاخرة بالتّنظير، والإبداع، لتحليل ما يَصطلح عليه هو نفسه بـ: «الإستراتيجيّات النصيّة»، (إيكو، 1996، ص. 7)، الّتي تخفيها النّصوص عن قرّائها، لتجعل منها أسرارا لا يكتشفها إلا من روّض النّفس على المغامرة في مجاهيل النّصوص الّتي حوت طبقاتُها اللّفظيّةُ شفراتٍ مكتّمةً، وترميزاتٍ مكثّفةً، صنعت جمالها، ووجّهت مآلها، لتكون نصوصا متشابكة الأغصان، كثيفة الأفنان، تحمل في بواطنها، ثراء موسوعيّا، يجعل فعل ولوج المؤوِّل عالمَها، متاهةً مجهولةً، ورحلةً مأهولةً بالمشاعر المركّبة الّتي تجتمع فيها، المتعة الشّائقة: (الجاذبيّة الفنيّة والجماليّة)، والمخاطر الفائقة: (هتك الأسرار وتعرية الحقائق).

وقد اِنشغل، «إيكو» في «الأثر المفتوح»، بقضايا تأويل الإستراتيجيّات النصيّة والمضمرات القوليّة الّتي تبطنها النّصوص أو يكتمها المبدعون، فلا تظهر على سطح الكَلِم ولا تبدو على ظاهر العلامات، وإنّما تلوذ بالصّمت، وتحتمي بالكتمان، فتبقى عصيّة الكشف، لا تمنح دلالها المغري، ولا تعدل عن تمنّعها الشّقيّ، إلا لمن نال إعجابها، وأرضى غرورها، فلم ينقطع أمَلُه، ولم ينفَد رجاؤُه، فواصل المراودة، وبذل من آلات التّأويل أدقَّها، ومن وسائل التّفسير أعتاها، يرسلها داخل أكوان النّصوص الملغزة، لتجوس في أغوارها القصيّة، وتستكشف ملامحها العصيّة، تُظهرها للنّاس، يعملون بحكمها، ويستمتعون بجماليّاتها، فينخرطون في عوالمها الآسرة، وينحشرون داخل صورها السّاحرة الّتي قدّها الخيالُ الخلاقُ، وأثراها العقلُ التوّاقُ، فتركّبت أبنيتُها، وتعقّدت أشكالُها، واختلف مَن شاقتهم الحقائقُ الجماليّةُ، من النقّاد/ المؤوّلين في إسناد التّقديرات النّقديّة والأحكام الأدبيّة الّتي يمكن أن تتّفق مع ما تتضمّنه تلك البُنى الأدبيّةُ من طاقات جماليّة وأسرار فكريّة وتصوّرات أنطولوجيّة، رام صنّاعُها نشرها بين النّاس، أو إشاعتها بين الجُموع، فتدوم، حياتُها، ويتّسّع، نَفاقُها، فلا ينقطع لها ذِكرٌ، ولا يبطل لها فعلٌ.

وحتّى لا يُنسينا الإسترسالُ في دقائق نظريّة «إيكو» السّيميوطيقيّة التّأويليّة، كما

بدت بعض معالمها في كتاب: «الأثر المفتوح»، -العودةَ إلى ما يعنينا من فلسفة «إيكو» النّظريّة في مجال العوالم الممكنة، مشغلنا في هذا البحث، وطِلبتنا من هذا العرض، فإنّنا نشير إلى ما أشار إليه «إيكو»، يُجمل غاياته من كتاب: «القارئ في الحكاية»، إلى أنّ مداره على:»معالجة ظاهرة السّرديّة/ الحكائيّة المعبّر عنها لفظيّا بآعتبارها موضع تأويل من قبل قارئ معاضد» (إيكو، 1996، ص. 9)، كما يضيف، في سياق مواصلة الحديث، عن مناط الِاهتمام لديه في كتاب: (القارئ في الحكاية)، قائلا: «بل أحاول، في هذا الكتاب، أن أشرح «كيف» نفهم نصّا، وليس بالضّرورة، كيف نفهم عملا فنيّا» (إيكو، 1996).

لقد أفصح، «إيكو»، من خلال القولين السّابقين، عن عقيدته النّظريّة التي أبعدت من حومة فعلها، وهم الإحاطة الكاملة بالعمل الفنيّ، لأنّ ذلك اِدّعاءٌ، دونه موانع كثيرة، لعلّ أهمّها تعقّد البنى النصيّة، وتشعّب الإستراتيجيّات الخِطابيّة، لذلك لا يَضير، «إيكو»، في مباشراته التّأويليّة، الِاكتفاءُ بفهم نصّ واحد، فهما معمّقا يكشف، نصيبا من حقائقه الجماليّة وافرًا، ويستجلي كمّا من أسراره الإسطيطيقيّة ضافيًا، منها تُستنتج، القوانينُ، ومن خلال تناظمها، تُضبط الأحوالُ، وتُحدّد المعاييرُ الّتي يتّخذ منها النّاقد/ المؤوِّل أماراتٍ بها تُقاس جودة المَقول، ومن خلال اِنفعال المتقبّلين بها تُضبط الآثارُ، وتعيّن الأدوار، لذلك اِعتبر «إيكو»، النصَّ: «في حال ظهوره من خلال سطحه أو تجلّيه اللّسانيّ، إنّما يمثّل، سلسلةً من الحيل التّعبيريّة الّتي ينبغي أن يفعّلها، المرسَل إليه» (إيكو، 1996، ص. 61).

والتّفعيل (Actualisation)، كما يعرّفه «إيكو» إنّما: «هو الفعل الّذي يمارسه القارئُ حالما تقع عيناه، على نصّ سعيا إلى إدراكه ووضعه، في إطاره الزّمانيّ والمكانيّ وإلى تحقيقه بما تيسّر له من ثقافة» (إيكو، 1996، ص. 61)؛ لأنّ العباراتِ، إنّما تظلّ، -بالنّسبة إلى «إيكو»-: «صوت لهث (Falatus Vocis)، إن لم تنشئ لها صلة مرجعيّة بأرموزة معطاة وبمضمونها المتعارف عليه» (إيكو، 1996، ص. 61).

والإحاطة بمضمون الأرموزة المعطاة، يقتضي من النّاحية النّظريّة إدراكا دقيقا لما تتضمّنه البُنى الموسوعيّة الّتي يمكن أن يَرُدّ إليها، القارئُ/ المؤوِّلُ، مختلف الأدلّة والعلامات الّتي يخضعها للِاختبار، أو يطوّعها للتّفسير والتّأويل، لذلك اعتبر «إيكو»، مجرّد: «أن يفتح المرءُ، قاموسا، يعني أن يَقبل سلسلةً من مسلّمات المدلول» (إيكو، 1996، ص. 62)، ولكنّ «إيكو»، لا يقع -وهو يمارس، فعله التّأويليّ-، أسير ما تمليه

عليه القواميسُ من معان جاهزة وحدود مرسّمة، وإنّما تراه، يرحل في ما لم تقله تلك القواميسُ من دلالات ومعان؛ لأنّ: «النصّ يتميّز عن سواه من نماذج التّعبير بتعقيده الشّديد، بما لا يقاس. أمّا علّة التّعقيد الأساسيّة، فتكمن في كونه نسيجَ ما لا يقال» (ريكور، ضمن إيكو، 1996، ص. 62).

لذلك لا غرابة، -والحال هذه-، أن يرتبط عمل القارئ بـ«إدراك ما لا يقال في النصّ»، (إيكو، 1996، ص. 62)، **لأنّ النصّ كلَّ نصٍّ، إنّما هو: «نسيج فضاءات بيضاء وفرجات ينبغي ملؤها»** (إيكو، 1996، ص. 63).

وملء تلك الفرجات فعلٌ لا يقدر على القيام به إلاّ من اِمتلك كفاءات التّفعيل اللاّزمة الّتي من خلالها يستطيع القارئ/ المؤوِّل[1]، إثراء المتون وتوسيع الدّوائر.

وهذه الطِّلبة التّأويليّة، لا يُكتب لها التحقّقُ، إلاّ إذا ما وعى المؤوِّلُ، أنْ: «لا وجود لتواصل لسانيّ صرف بالمعنى الصّريح للكلمة، إنّما يوجد، نشاطٌ سيميائيٌّ بالمعنى الشّامل للكلمة، حيث تتكامل أنساق علامات عديدة فيما بينها» (إيكو، 1996، ص. 65).

الأمر الّذي يجعل دلالات النّصوص مرتهنةً بـ«توقّعات حركة الآخر» و«رسم صور لخصم أنموذجيّ» يتقبّل المحتوياتِ النصيّةَ، فيُبدي عليها أفعالا، ويطلق حولها أحكاما قد لا يناظرها في المتون المؤوَّلة أو المدوّنات المفسَّرة، شبيهٌ علاميٌّ أو دليلٌ لغويٌّ، فتصنع من خلال هذه الأفعال التّأويليّة الّتي يصبّها القارئ/ المؤوِّل على النّصوص فتوحاتٌ جديدةٌ، تُخرج النصّ من بوتقة الإحالة المرجعيّة، لتجعل منه فاعليّةً نصيّةً مستقلّةً عن سياقات المؤلِّف، لا بل كافرةً بها مرتدّة عنها لذلك:

---

(1) لقد أسند، «إيكو» إلى القارئ/ المؤوّل، ثلاث كفاءات أساسيّة، نوردها متتابعة، كما جاءت في كتاب القارئ في الحكاية:
- الكفاءة اللّغويّة، (اِختيار اللّغة).
- الكفاءة الموسوعيّة، (اِختيار أنموذج من الموسوعة).
- الكفاءة التّراثيّة، (اِختيار تراث معجميّ وأسلوبيّ معطًى).
وقد ربط «إيكو» هذه الكفاءات الثّلاث الّتي أسندها إلى القارئ/ المؤوِّل بقدرة المؤلِّف على تأسيس ملامح قارئه الأنموذجيّ، نظرا إلى أنّ النصّ كلَّ نصّ، من جهة كونه فاعليّةً منتجةً، تقوم على جملة من الكفايات النصيّة والمؤثّرات السّياقيّة والمقاميّة، إنّما يسهم، في إنتاج كفايته المفردة الّتي تجعله ينماز بما امتلكه من خواصَّ مضمونيّة وأسلوبيّة، عمّا دونه من الفاعليّات النصيّة السّابقة له أو المتزامنة معه.
لمزيد التعمّق في هذا المشغل، وما يمكن أن يسند إليه، من اللّطائف النظريّة والتّأويليّة، راجع -تمثيلا لا حصرا-، (إيكو، 1996، ص. 68 وما بعدها).

«ينبغي للمؤلِّف في سبيل أن ينظّم إستراتيجيّاتِه النصيّةَ، أن يلجأ إلى سلسلة من الكفايات[1]، (وهي عبارة أشمل من «معرفة الأرموزات» الّتي من شأنها أن تمنح العباراتِ المستخدمةَ، من قبله، مضمونًا» (إيكو، 1996، ص. 68)، تكون آيةً من آيات اِقتدار المؤلِّف، من جهة كونه إستراتيجيا نصيّةً وكفاءةً موسوعيّةً على تفعيل الأنظمة النصيّة، والطّاقات الذّاكريّة الّتي تحيط بالعلامات وتحضن الأرموزات الّتي يستدعيها المؤلِّفُ، بالإستذكار، بها يكتب نصوصَه، ويبدع من خلال إعادة صهرها في بوتقة خياله، عالمَه الجماليَّ وكونَه الفنيَّ.

وبعد أن فتنتنا متع السّرد النّظريّ، فارتحلنا في عالم «أمبرتو إيكو» السّيميائيّ التّأويليّ، فطال بنا المُقام، وما كان له أن يطول، لولا ما قدّرنا من وشائج تصل بين كتاب: «القارئ في الحكاية»، وكتب أخرى للمؤلف، تحمل في بطون صحائفها، لطائفَ دقيقةً، وإشاراتٍ عميقةً، تتعلّق بالنصّ وقارئه، وما يربط بينهما من إستراتيجيّات، يقوى تدافعُها حينا، ويخفت أحيانا، وذلك حسب الأحوال الّتي تطرأ على الكيانين، وتعتور على الوجودين، لذلك دعونا في غير حرج، -ونحن ننوي اِختزال ما ورد في كتاب: «القارئ في الحكاية»، وما حواه من حديث عن بُنى العوالم-، كتابَ: «الأثر المفتوح»، باعتباره تهيئة نظريّة لما سنتشاغلُ به من لطائف التّأويل الأدبيّ، في كتاب: «القارئ في الحكاية»، أسوة بما أخبرنا به المؤلِّفُ نفسُه وهو يتحدّث عن العلاقة النّاظمة للكتابين معا معرفيّا ومنهاجيّا بلا تفاصل ولا نفور.

والآن، -وقد أدّينا، ما علينا، من واجب ردّ الفروع إلى أصولها؛ إذ بيّنا بما يكفي من قواعد البحث في الجينيالوجيّات النصيّة والفكريّة، الصّلاتِ القائمةَ بين كتابي: «الأثر المفتوح»، و«القارئ في الحكاية»، من حيث المنوالُ المعرفيُّ النّاظمُ والأفقُ النّظريُّ

(1) وفي سياق تأصيل مفهوم: « كفاية المؤلّف»، يشير، «إيكو» إلى أنّ: «كفاية المتلقّي، ليست بالضّرورة، كفايةً مساويةً في أهميّتها لكفاية الباثّ»، (إيكو، 1996، ص. 63). وهو ما يعني أنّ فعل التقبّل من جهة كونه عملا من أعمال القارئ/ المؤوِّل، إنّما يحتاج حتّى يكون فعلا ناجعا يكشف معاني النصّ ويفصح عن مضمرات منشئه، اِمتلاك كفاية نظريّة عالية قادرة على التسلّل إلى ما أخفته الألفاظ من دلالات وما خبّأته الرّموزُ من إشارات وهي صفات تختزل ملامح ما أطلق عليه «إيكو»، مصطلح «القارئ الأنموذجيّ»، بوصفه فرضيّةً تأويليّةً، يعمل على ضرورة تأسيسها، المؤلِّفُ، حتّى يضمن لمبدعه النَّفَاق المطلوب والاِشتهار المقدّر؛ إذ لا فاعليّة نصيّة دون مصاحبة القارئ الأنموذجيّ الّذي يحمل في داخله، كفاياتٍ موسوعيّةً عاليةً بواسطتها، تُفكّ الألغازُ، وتُستجلى الغوامضُ، وتُبسط المعاني.

الحاضنُ- قبل أن نعود إلى صميم مبحثنا، أعني، العوالمَ الممكنةَ، من جهة كونها، «توقّعاتٍ يبدعها الإنتظارُ» (إيكو، 1996، ص. 148)، وأن نقوم كذلك بتأصيل هذا المتصوَّر مفهوميّا، داخل براديغمات «إيكو» النّظريّة، كما بدت ملامحُها، في كتاب: «القارئ في الحكاية»، وهو عملٌ ننوي من وراء إنجازه بيان ما يتميّز به هذا المفهومُ، من تعقّد متصوَّريّ واتّساع دلاليّ وثراء فلسفيّ وعمق سيميائيّ، جعله تركةً مرغوبا فيها، يستقبلها الفلاسفةُ، ويستضيفها المناطقةُ، ويسعد بها علماءُ الأدبِ والنّقدِ، كما يحتفي بها علماءُ الكوسموس أغراهم الكونُ الفسيحُ، فراحوا يبحثون للأرض عن أشباه لها أو نظائر تحلّ محلّها إذا ما أبلاها العدمُ، وطواها النّسيانُ، وحَقَّت عليها لعنات الغضب وأمارات السّخط، تحوّلها أثرا بعد عين، كما تحكي ذلك الأساطيرُ، أو تنبئ عنه الأقاويلُ الّتي جعلت من الفناء ميثا، يختشي وقوعَه الإنسانُ، تخيفه المجاهيلُ، ويضجره الفناءُ.

2. 3. **بنى العوالم: بين الحدّ المفهوميّ والتّأويل الفلسفيّ.**

ينطلق، «أيكو» في فصله الموسوم بـ: «بُنى العوالم»، من اِعتبار العوالم الممكنة، مفهوما مرتبطا: «بتوقّعات القارئ»، لأنّ: «توقّع ما قد يحدث في الحكاية، يعني، التّقدّم بفرضيّات حول ما هو ممكن» (إيكو، 1996، ص. 161).

ومن هذا المنطلق النّظريّ، كانت العوالمُ الممكنةُ ذات وصل وظائفيّ وتعالق سيميائيّ وترابط أنطولوجيّ، بما يتوقّعه القارئُ من فرضيّات ممكنة يتمثّل ملامحَها، أو يتصوّر هيئاتِها، نظرا إلى ما يحمله القارئُ الأنموذجيُّ من كفايات كثيرة من بينها، كفاية «ملء الأمداء الفارغة» و«تعبئة الفرجات المفتوحة»، تخترق النّصوص الّتي يصفها، «إيكو»، بـ«القصص المنفتحة»، تمنح قارئها إمكاناتٍ تأويليّةً لا تمنحه إيّاها الأنماطُ السّرديّةُ الأخرى الّتي يطلق عليها «إيكو» مصطلح «القصص المغلقة»، وهي أنماط قصصيّة، ورهوطٌ سرديّة شحيحة التّدلال خرساء المقال، لا اِتّساع فيها، ولا قدرة لديها على تمكين قارئها من إنشاء العوالم الممكنة وصناعة التّأويلات الثّريّة.

وقد أشار «إيكو» مذ بداية حديثه عن بُنى العوالم إلى أنّ مشغل العوالم الممكنة، كما يبدو له، إنّما هو مشغلٌ سيميائيٌّ نصيٌّ (إيكو، 1996، ص.162 وما بعدها)، فهذا التصوّر الّذي يجعل من مبحث العوالم الممكنة، مشغلا سيميائيّا نصيّا، إنّما دفع «غولي» إلى: «إبراز المغالاة الّتي تبلغها الأوساط المنطقيّة في اِستخدامها اِستعارة «العالم الممكن» (...) وفي التصوّر الماديّ والأنطولوجيّ عن العالم الممكن الّذي

بات، يُتداول في النّظريّات الجهويّة ذات التّوجّه الماورائيّ (...)، وفي اِستخدام فئة العالم الممكن، في التّحليلات النصيّة» («غولي»، ضمن «إيكو»، 1996، ص. 162 وما بعدها).

لقد وافق، «إيكو»، «غولي» في إبراز مواطن الغلوّ في اِستخدام المناطقة وفلاسفة الأنطولوجيا وعلماء النصّ اِستعارة العوالم الممكنة اعتارضيه: الأوّلَ، والثّانيَ، وخالفه اِعتراضَه الثّالثَ، دافعا شبهة الغلوّ عن علماء النصّ الّذين يقاربون العوالم الممكنة مقارباتٍ سيميائيّةً نصيّةً، يرى أصحابُها، -و«إيكو» واحدٌ من هؤلاء-، العوالم الممكنة: «تمثيلا بنيويّا للتّفعيلات الدّلاليّة الملموسة» (إيكو، 1996، ص. 165).

وفي سياق دفع الشّبهة عن المقاربات السّيميائيّة النصيّة وبيان نجاعتها في تحديد الأسيقة التّأويليّة الفاعلة الّتي يلجأ فيها المؤوِّلُ إلى اِستخدام اِستعارة العوالم الممكنة، منفذا للظّفر بثراء الأبنية النصيّة وتركّب الأكوان الجماليّة، يعتبر «إيكو»- عكس ما أجمع عليه مَن أرّخ لجنيالوجيا مصطلح العوالم الممكنة وحقيقة أصله التّكوينيّ-: «أنّ تصوّر العالم الممكن، إنّما دخل المنطق من نافذة الأدب»، متسائلا، في الآن نفسه: «عن إمكانيّة إعادته إليه: (عالم الأدب)، عبر منفذ السّيميائيّات النصيّة»، (إيكو، 1996، ص. 168 وما بعدها)، من جهة كونها، العلمَ النّظريَّ القادر على تملّي علامات الوجود، أكانت تلك العلاماتُ، علاماتٍ لفظيّةً، أم غير لفظيّة تتأوّل مشيراتها، وتقرأ عباراتها، وتكشف مواطن الفتنة فيها، ومناط الجذب داخلها، لتجعل منها أدواتٍ تفكّ ألغاز الوجود الماثل في العيان أو المبثوث في المكان، أو المحضون بين ذراعي اللّغة المرمّزة والكلام المشفّر.

وقد بدت مكانة السّيميائيّات النصيّة في فلسفة «إيكو» التّأويليّة من خلال قول له صريح وزعم له فصيح، يرى فيه أنّه: «من الصّعوبة بمكان أن يباشر، المرءُ في تأسيس ظروف التوقّع على حالات من الحكاية دون أن يبني، تصوّرا سيميائيّا- نصيّا حول العوالم الممكنة» (إيكو، 1996، ص. 168).

وهذا دليلٌ لا اِشتباه فيه على أنّ «إيكو»، يعتبر المقاربة السّيميائيّة النصيّة، أداةً ناجعةً وآلةً فعّالةً في تأسيس «نحو العالم الممكن»، من جهة كونه نحوا لا منطقيّا، لأنّه مستخرج من رحم المتوقَّع الّذي لا يحتكم إلى التّرسيمات المنطقيّة المحسوبة أو القواعد القضويّة المسبقة، بقدر ما يستمدّ سُموته من اِنتفاء القواعد الّتي رسّمها العُرفُ وجرت بها عادات الاِستعمال، فصارت كالمشهورات تُؤخذ نواتجُها، من جهة كونها، مسلّماتٍ لا تدركها الشّكوكُ، وقواطعَ لا تأتي على صدقها الاِفتراضاتُ.

ولذلك لم يخف، «إيكو»، -وهو يباشر إشكاليّة العوالم الممكنة في ضوء مقولات السّيميائيّة النصيّة-، رأيَه/ عقيدتَه النّظريّةَ القائمةَ على مبدإ أنّ لكلّ عالم ممكن كتابَه الخاصَّ به: إذًا، لكلّ عالم ممكن: (و)، يكون الكتاب حول: (و) هو مجموع القضايا: (م)، بحيث يكون: (ع)، عضوا في (م) إن كانت (و)، متضمَّنة في: (أ) وعليه، فإنّ كلّ مجموع أقصى من القضايا، إنّما هو الكتاب عن عالم مّا» (إيكو، 1996، ص. 169).

إنّ هذا الِاعتبار الّذي يوجّه رؤية «إيكو» النّظريّة في مباشرة العوالم الممكنة، من جهة كونها مقولةً قائمةً على مبدإ المتوقَّع، ومتأسّسة على قانون المحتمَل يجعلنا نعتبر بناء العوالم الممكنة داخل الحيّزات النصيّة المرجعيّة: (النّصوص الّتي يبدعها الأديب) أو داخل الحيّزات النصيّة المصاحبة: (تفسير النّصوص وتأويلها)، مشروطا ببنية الِاعتقاد الّتي يحملها القارئُ/ المؤوِّلُ من جهة ما تمتاز به بنية الِاعتقاد من طاقات فعل خلاقة/ منتِجة، تصير بمقتضى تصريفها داخل أفضية التّفسير أو التّأويل ذاتَ نفوذ رمزيّ وأنطولوجيّ يجعل المُحالَ: منطقا وتواضعا جائزًا: إمكانا وافتراضا، كما يجعل الممكن: منطقا وتواضعا، ممتنعا: إمكانا وافتراضا.

فمقولة (العالَم الممكن) إنّما تستمدّ مشروعيّتها من مدى اِعتقاد القارئ/ المؤوِّل في السّياقات السّابقة لهذا التّصديق، والمتقدّمة على هذا الِاعتقاد، فإن كان المتقبّلُ معتقدا: (سياق المعاضدة والمساندة)، صدّق وآمن، وإن لم يكن معتقدا، كذّب وكفر.

وهذه الوضعيّة النّظريّة ستسعفنا في فهم عمل التّصديق في الثّقافة الإسلاميّة العربيّة، من خلال قَصص الإسراء والمعراج من جهة كونها، قَصصا، وسّعت دوائرها مؤسّسة الحكي والسّرد، لتملأ من خلال توسيع دائرتها النصيّة، الفرجاتِ المفتوحةَ، والتوقّعاتِ المنتظرةَ الّتي تتوق نفس القارئ لها فيبدعها، عجيبا، ويخرجها غريبا، حتّى تتمكّن في عقول المعتقدين، وتتوطّن في مهج المؤمنين، اليوتوبيّاتُ العقديّةُ الدّائرةُ على إعلاء منزلة الرّسول وإسناده من القدرات والخوارق، ما لا يقدر عليه، أحدٌ من عامّة البشر، فتفرز المراتبُ، وتحفظ الألقابُ.

ولذلك فإنّ العالم الممكن واقعٌ عند المعتقدين، ووهمٌ عند الرّافضين، فلكلّ عالم ممكن منطقُه المفرَدُ، وكتابُه الخاصُّ به؛ لأنّ العوالم الممكنة، إنّما هي -ضمن دائرة الفهم الأيقونيّ-، بُنًى ثقافيّةٌ وكِياناتٌ مخياليّةٌ، تراكمها الخبراتُ، وتوسّع دوائرَها التوقّعاتُ، وتثري أكوانها الرّجاءاتُ الّتي جُبلت على بلوغ ما لا يقدر عليه المستطاعُ البشريُّ الّذي تظرفه الأزمنةُ، وتحدّه الأمكنةُ، فيَصنع من ضيقه بمتاريسها طاقاتٍ خارقةً، يغزو بها

عالم الممكن، ويداهم بواسطتها فضاءات المحال، فيبدع من النّصوص ما عجّبته أسيقةُ الحكي، وينشئ من الخطابات ما رمّزته أشراطُ القصِّ، وتلك الأفعال، إن هي إلاّ نظائرُ لكبر النّفس البشريّة، تطمح لمكاشفة الغيب الممتنع، وتتوق إلى إصابة المحال المحرّم، تحتكره الآلهة لنفسها، فلا تجود بأبعاضه إلاّ لمن وقع عليهم الإصطفاء فكانوا خير مَن يحمل الأسرار، فيحسنون كتمانها، حتّى لا تلوكها ألسنة العوامّ، فيخبو بريقُها، وتنفضح ألغازُها، وتتراجع أفعالُها الآسرةُ الّتي يصنعها الإعتقادُ، ويولّدها الولاءُ لقواعد الموسوعة الرّمزيّة الّتي تحيط بالإنسان المؤمن، بأنّ ما يأتيه محمّدٌ (صلى الله عليه وسلم) من أفعال أو ما يلفظه من أقوال إن هي إلاّ بارقاتٌ معجزةٌ، يتطابق في محيطها، المحالُ الممتنعُ مع الواقعيّ الجائز، كما يتصوّره، أصحاب المنطق، لا يرون للمحال قواعدَ، ولا للمعجز سموتا، لذلك رفضوها، واعتبروها تخاريفَ مُختلَقَة، وأساطيرَ موضوعةً، لا شواهد عليها في الواقع العينيّ، ولا أماراتٍ لها في المعيش اليوميّ.

ومن هذا المنطلق النّظريّ الّذي لا يحصر المنطق في الكيانات المنسجمة، أو في الوجودات المتناسقة اِعتبر، «إيكو»، العوالم الممكنة: «أبنيةً ثقافيّةً» (إيكو، 1996، ص. 170)، و«أفهوماتٍ فارغةً لا موضوع لها» (إيكو، 1996، ص. 171)، يصنعها، الفاعلُ/ القاصُّ، وتوجّه مساراتِها أبنيةُ الاعتقادِ الّتي تحيط به، فتفعل في مقاصده، وتلوّن رؤاه العالمَ والأشياءَ.

وفي السّياق ذاته، فإنّنا يمكن أن نحصر حقول نظريّة العوالم الممكنة حصرا تقريبيّا، نقف من خلاله على تعقّد نظامها، واِستشكال حقيقتها.

وهذه الحقول منها ما أشرنا إليه، فرددناه إلى أصحابه من ذوي النّظر العقليّ الدّقيق، ومنها ما نردّ فيه الفضل إلى أنفسنا؛ لانّنا اِبتدعناها اِنطلاقا من تعقّبنا مختلف الأنظار ومتباين الأحوال الّتي دارت على هذا المتصوَّر الّذي أثار حيرة الأقدمين، وبلبل راحة اللاّحقين، فكان اِختلافٌ، وكان من وراء الاِختلاف تباينٌ.

وما أضفناه إلى الحقول المألوفة، لا يعدو كونَه مجرّد مزاعم ممكنة، يمكن أن يبطلها الاِختبارُ، أو يعدّلها رأي العلماء، يغريهم النّقضُ، وتشوقهم المغامراتُ.

2. 4. أفضية العوالم الممكنة من تضييق الدّوائر إلى اِنفتاح الأفق.

إنّ تعدّد فضاءات العوالم الممكنة، يعني، من ناحية الاِستتباع المنطقيّ، تباينَ مفاهيمها وكثرة تَدلالها واِتّساع مجالاتها، واِختلاف هيئاتها، لذلك اِفترق تقدير العلماء لها، حتّى صارت عددا عديدا، ورهطا وفيرا، أهمّها:

- العوالم الممكنة، من جهة كونها بنيةً سيميائيّةً نصّانيّةً، («إيكو» ومن يدور في فلكه).
- العوالم الممكنة، من جهة كونها بنيةً منطقيّةً تصوّريّةً، («هنتيكا» ومن يدور في فلكه).
- العوالم الممكنة، من جهة كونها بنيةً منطقيّةً مقوليّةً، («توماس بافال» ومن يدور في فلكه).
- العوالم الممكنة، من جهة كونها بنيةً أنطولوجيّةً، تترجم قدرة اللّه المطلقة، («لايبنيتز» ومن يدور في فلكه).
- العوالم الممكنة، من جهة كونها بنيةً أدبيّةً جماليّةً، («فرنسواز لافوكا» ومن يدور في فلكها).
- العوالم الممكنة، من جهة كونها مبحثا فلسفيّا ميتافيزيقيّا، (الإرث الفلسفيّ الإغريقيّ وما دار في فلكه من الأنساق الفلسفيّة والعقائد النّظريّة الّتي لها علاقةٌ بمفاهيم المحتمَل والمتوقَّع).
- العوالم الممكنة، من جهة كونها مقولةً حِجاجيّةً، تمكّن العقائد وتدفع الشّبهات وتبطل عمل الشكّ، حتّى لا يحدث، داخل النّسق المؤَسلم، خروجٌ عن الطّور أو كشفٌ لغور، جاهدت المؤسّسةُ في إخفائه أو عمل سدنة تحويط المقدّس بالمحاذير على طمس معالمه وكتم حقائقه، حتّى يبقى في حيّز الألغاز الّتي لا يترجمها العوامُّ، ولا تعبّرها الأقوامُ؛ لأنّها حكرٌ على الصّفوة المختارة، تمنح المعنى لمن تشاء، وتحجبه عمّن تشاء، حتّى لا تخرج الجموع عن الطّاعة المؤبّدة، بها يدوم الولاءُ، ومن خلال إدامتها تقوى الشّوكةُ، ويستديم الرّدعُ، وتخلد العروشُ، فلا زوال ولا أفول.
- العوالم الممكنة، من جهة كونها فرضيّةً بحثيّةً، لا مصداق واقعيّا لها، ولا دليل شهوديّا عليها، وإنّما هي مجرّد فرض عقليّ، تنخزل إليه رجاءات الإنسان، أخافَه العدم فآمن، وحيّرته الغيبةُ فأطاع، **ويعتبر ما حواه سفر المؤتمر العلميّ الّذي حضنته، جامعة: «كون» Cean بفرنسا، وما تضمّنته أوراقُه من مقاربات، دارت كلّها على مشغل العوالم الممكنة، باعتباره متصوّرا مشاعا، لا يحتكر التّشاغلَ به عِلمٌ معيّنٌ، أو عالِم محدَّدٌ، وإنّما هو اِستشكالٌ جامعٌ لأخصّ خصائص الحيرات الفلسفيّة والأسئلة الميتافيزيقيّة المتعلّقة بالغيب، من جهة**

كونها فضاءً للمحتَمَل، ومجالا للممكن-، شاهدا على ما ااختزلته القضايا السّالفة، يحتاج أمر البتّ فيها فكرا فلسفيّا مركّبا، يفصّح مكتّمها، ويظهر مغمضها، ويقول خباءها، فلا تغافل ولا تقصير.

إنّ تعدّد فضاءات العوالم الممكنة دليلٌ على استحالة الإحاطة نظريّا بما تحويه هذه الفضاءات، باعتبارها تأويلاتٍ ممكنةً لمعضلة العوالم الممكنة، من دقائقَ نظريّة، ولطائف فلسفيّة، ونُكت منطقيّة، وشاردات أدبيّة، وواردات خياليّة، ورجاءات مستقبليّة، وتطلّعات وجوديّة، اِستبدّ بعضُها أو كلُّها بالذّات البشريّة، فسارت على درب ملاحقة المحال، عساها تظفر ببعض من سرّه المكتوم، يمنحها الهداة والرَّوْح، أو تتّصل بنصيب من لغزه الموهوم، يمنحها الرّاحة المطلقة، والنّشوة العارمة، لأنّها قتلت العدم في داخلها، وطردت الفناء من حومتها: (ما تعد به الأديان، من حتميّة أن يعقب الموت، بعثٌ، يضع الإنسان، أمام ميزان فعله وقسطاس عمله، فتحدّد المنازلُ، وتقاس الطّاعاتُ).

ولعلّ هذا الاِعتبار هو الّذي جعل «هنتيكا»، لا يستبعد إمكانيّة «بناء عوالم ممكنة، من خلال تراكبات مختلفة تخضع لها رزمة/ حزمة الخاصيّات ذاتها» (ضمن إيكو، 1996، ص.171).

والأمر نفسُه عبّر عنه «إيكو» بطريقة مختلفة، حيث اِعتبر العوالم الممكنة: «أبنية ثقافيّة»، (إيكو، 1996)، تنخزل داخلها كفاءات الإنسان الموسوعيّة، وتتركّز في محيطها جملةٌ من وجهات النّظر الّتي بناها الإنسانُ طيلة رحلته في الوجود يحاول أن ينشر ما طوته الرّوحُ في داخلها أو خبّأه العقلُ بين منحنياته[1].

إنّ للموسوعة الثّقافيّة، من جهة كونها، جملة الكودات/ البراديغمات الّتي تُمكّن الإنسانَ من نحت حقائقه التّواصليّة، وفهم ما يرد على سمعه من الملفوظات البسيطة أو الأنساق المركّبة أو وجهات النّظر المعقّدة، دورًا في صناعة العوالم الممكنة الّتي تبقى، مشروطة في أساسها بما تسعف به الموسوعةُ الثّقافيّةُ، حاملَها أو الحالَّ في داخلها، من مرجعيّات توجّه سيره، وتذلّل حيرته: «فالقارئ القديم حين تراه يقرأ أنّ

(1) هذه الفكرة اِستقينا رحيقها من درس بديع، ألقاه، «دولوز» على مدارج جامعة باريس 8، سنة: 1986 أدار موضوعه/ على ميتافيزيقا «لايبنيتز»، وركّز فيه النّظر على ما سمّاه وجهات النّظر من حيث هي المعيار الأساسيّ في تأويل الذّات والأشياء؛ إذ لا حقائق خارج ما سمّاه، موقع: (Site) الموضوعات المؤوَّلة، أو الأشياء المفسَّرة.

يونانَ اِبتلعه الحوتُ، وظلّ ثلاثة أيّام في جوفه، ثمّ خرج سالما منه، لن يحكم على ما قرأ، باعتباره، مخالفا لموسوعته» (إيكو، 1996، ص. 173).

إنّ هذا الاِعتبار الّذي يمنح الموسوعة الثّقافيّة دورا كبيرا في نعت الحقائق، وبناء المعقوليّات التّأويليّة الّتي تتحوّل بعد الشّرعنة والتّمكين عقائدَ تامّةً ويتوبيّاتٍ مغلقةً، لا يدركها الشكُّ، ولا يطولها البِلى، هو الّذي يجعلنا اِنطلاقا من فلسفة «دولوز» المترحّلة، نشكّ في نجاعة دور الموسوعة الثّقافيّة في رسم أنساق الفهم، وتحديد مسارات التّأويل، نظرا إلى أنّ «دولوز»، يعتبر الأنماطَ التّأويليّةَ كلَّها وجهاتِ نظر، بناها التوقّعُ، وأقامها توق الإنسان إلى اِمتلاك العالم والسّيطرة على أسراره.

فالموسوعة الثّقافيّة، -اِنطلاقا من هذا الاِعتبار الدّلوزيّ-، إنّما هي وجهة نظر حالّة في وجهات نظر أخرى، نشأت معها، بالمزامنة، أو حدثت بعدها بالتّعاقب؛ إذ لا يستقيم أمر وجهة النّظر الأولى إلاّ إذا ما اِستطعنا إحلاله داخل الموقع الّذي يضمّ/ يحتوي وجهات النّظر الأخرى، فينشأ الاِختلافُ، وينتفي التّكرارُ.

إنّ إعادة الجزء من جهة كونه وجهة نظر إلى الكلّ، من جهة كونه وجهة نظر أخرى، أقامتها التصوّرات وشرعنتها الاِعتبارات، يجعلنا نعتبر العوالم الممكنة وجهات نظر أسقطتها الذّاتُ البشريّةُ على الواقع العينيّ، تبحث له عن أبدال تناظره، أو أشكال تشبهه، حتّى لا يدركه الفناءُ، ولا يصيبه التحلّلُ؛ إذ إنّ تحوّل وجهات النّظر مرتهنٌ بتحوّل أشكالها وتبدّل أحوالها، فكلّما حدث في وجهات النّظر تبدّلٌ، تغيّر الشّكلُ، واِختلفت الهيئةُ، وتباين الخَلقُ.

فـ«العالم الممكن» في سياق السّيميوطيقا النصيّة، إنّما: «يشكّل جزءا من نسق مفهوميّ يعود إلى أحدهم، ويكون رهنا بترسيماته المفهوميّة» (إيكو، 1996، ص. 174)، فهذا الاِعتبار النّظريّ الّذي تبنيه وجهة النّظر الأيقونيّة حول العوالم الممكنة، من حيث اِرتباطُها بالتّرسيمات المفهوميّة الّتي تضبطها الأنساق، وتحدّدها التصوّراتُ الّتي تحيط بالمؤوِّل أو تصاحب، المفسّرَ، -وهو يمارس أفعاله، ويباشر أعماله-، أعني تفعيل الأنساق النصيّة وشحن الأنظمة العلاميّة، ينطقها التّحريكُ، ويفصّح معجّمَها الدّفع بها إلى مناخات المحال، تترجمها أحلام المبدعين بعوالم مختلفة، وأكوان متغايرة، تُنسي الإنسانَ فناءَه الحتميَّ، فتمنحه هداة العقل، وتهبه راحة البال، فيعمر هذه الأكوان من جهة كونها وعودا اِدّخرتها الآلهةُ، جزاء الطّاعة التّامة لأحكامها، ومقابل الذلّة الدّائمة أمام جبروتها.

إنّها مأساة الإنسان، يحيّره الخوف من المجهول، فيرتمي في أحضان المحال، يصدّق أفعاله الخارقة، ويعتقد في آياته المعجبات، ويشرع في البرهنة على تمامها، والِاحتجاج لكمالها، فيصير المحالُ ممكنا، وتتحوّل الغيبة حضرةً، فتبنى العقائدُ، وتصنع اليوتوبيّاتُ، بها يحتمي الإنسان من جاذبيّة العدم الّتي تهدّد وجوده، وتعطّل منشوده، وتبطل مقصوده، لذلك صنع، الأبدالَ واِختلق الأقوالَ، حتّى يجابه الحتميّات المسلّطة، ويواجه العقائد المعطّلة: خيالا خلّاقا، ومجازا دفّاقا، ومحالا توّاقا، فيتعطّل العدمُ، وتثبت الإرادةُ، وينوشم الِاقتدارُ.

ولسنا بهذا القيل ندّعي اِمتلاك أسرار العوالم الممكنة، بل ندّعي أنّنا أوردنا وجهات نظر حول وجهات نظر، راكمها المنظّرون، وأعاد شحنها، من جهة كونها دوالَّ في مواقع التَّدلال، المؤوّلون، فتعدّدت دلالاتها، وتكاثرت هيئاتها، حتّى لا مستقرّ، لذلك شبّه «دولوز» فعل التّأويل بالمتاهة الّتي لا حدّ لها، إلاّ متى أراد المؤوّل أن يدّعي تعطيل سيولتها، حتّى يحافظ، تأويلُه على نوع من المعقوليّة معيّن، يمنح وجهات نظره مصداقها، ويهبها نجاعتها التّداوليّة والفكريّة والإقناعيّة، حتّى لا تبقى بلا فعل، فتحدث الآثارُ، وتنجز الأدوارُ، وتبلغ الغاياتُ.

فالعمل الإبداعيّ، -بالنّسبة إلى دولوز-، إنّما هو فعل جهاد، جهادٍ ضدّ العدم وجهاد من أجل نحت الآثار، وتخليد الأدوار الّتي تمنح الإنسان صفات الكائن المقتدر الّذي يستطيع بمفعول كفاءة الِاقتدار، بثّ المعنى في الوجود وإعادة الِانسجام إلى الفوضيى، فلا غرابة، -والحال هذه-، أن يخبرنا، عالم الإناسة «كلود ليفي ستراوس» في كتابه: (الأسطورة والمعنى)، بما جُبل عليه عقلُه مذ كان طفلا؛ إذ يقول بصريح لفظه، وبظاهر حرفه: «فمنذ كنت طفلا كنت مهتمّا بالنّواحي اللاّعقلانيّة، وقد حاولت أن أكتشف نظاما يقبع حول الفوضى المعطاة لنا، ولذلك فقد حدث أن أصبحت أنثربولوجيّا، وفي حقيقة الأمر، فإنّ ذلك لا يرجع إلى كوني كنت مهتمّا بالأنثروبولوجيا، ولكن بسبب كوني كنت أحاول الِابتعاد عن الفلسفة» (كلود ليفي ستراوس، الأسطورة والمعنى، ص.30)، ثمّ لا ينفك أن يؤكّد من جديد، هوسه العقليّ بـــمحاولة اِكتشاف ما إذا كان يوجد نظامٌ خلف هذه الفوضى البادية (كلود ليفي ستراوس، الأسطورة والمعنى، ص.31).

ولكنّ «ستراوس» رُغم هوسه بعجائب اللاّمعقول وبمظاهر الفوضى البادية، فإنّ عقيدته البنيويّة غالبته، فعاد إلى البحث للفوضى عن نظام، وللمعقول عن بنية، حتّى

يستقيم وصفُه، ويتأسس عِلمُه، وهذا ما سنحاول النّسج على منواله في تدبّر معنى حادثتي الإسراء والمعراج، وذلك من خلال إعادة تركيب فوضاهما البادية داخل أنساق من المعقوليّات الممكنة الّتي يمنحنا إيّاها الرّصيدُ التّأويليُّ المتراكمُ حول هذه المعضلات الّتي لها بالعقائد صلاتٌ، وباليوتوبيّات وشائجُ.

- فبأيّ معنىً، يكون للفوضى، نظامٌ؟...
- وما معنى أن نصبّ المظهر الفوضويّ في قالب معقول، وداخل بنية منظّمة؟...
- وكيف تُبنى هرمونيا العلامات، أ بواسطة التّكرار المنمَّط، أم بواسطة الإختلاف الخلاّق؟...

2. 5. العوالم الممكنة وأفضية الإعتقاد.

سنجعل هذه الأسئلة وغيرَها حيراتٍ موضوعةً بين قوسين، على شاكلة ما قام به «هسّيرل»، يواجه حيراتِه، وينازل سؤالاتِه، لنعود إليها عندما نشرع في تأسيس وجهات نظرنا حول الإسراء والمعراج، من جهة كونهما، وجهتي نظر أبدعهما العقلُ التّأويليُّ المسلمُ، يمكّن عقائده، ويشرعن يتوبيّاته، لذلك كثرت المتونُ، وتباينت الفهومُ؛ لأنّ مبدأ إعادة شحن الدّال بحوامل دلاليّة جديدة، يجعل عمل التّأويل ضربا من المتاهة السّحيقة، ونوعا من المغامرة في مجاهيل المكتّم؛ إذ كلّما شُحن الدّالُ بوجهة نظر نشأت وجهة نظر جديدة، إلى ما لا نهاية له، وهو ما يذكّرنا بما سبق لـ«دولوز» في دروسه المشهورة حول ميتافيزيقا «ليبنيتز» أن تمثّل به، أعني المثلّث الرّياضيّ الذي يعود فضل اِبتداعه إلى «باسكال»، برهن من خلاله على لا نهائيّة التّكرار، باعتباره منتِجا لوجهات النّظر المختلفة.

فالتّكرار باعتباره قانونا رياضيّا وأصلا أنطولوجيّا، لا ينتج التّطابق المتماثل، بل ينتج الإختلاف المتباين، وهذا ما يمنح وجهات النّظر من جهة كونها منتجا مكرّرا، يبنيها التّراكمُ، ويحرّكها الدّمجُ والضمُّ طبيعة اِختلافيّة، لا يعطّل اِختلافيّتها سوى الخروج من العالم، أو مغادرة مواقع الوجود.

لقد خصّص (أمبارتو إيكو)، في كتابه: «القارئ في الحكاية»، للعوالم الممكنة حديثًا ماتعًا، وسمه، بـ«بُنى العوالم»، عرض فيه بأسلوب فلسفيّ عميق ورؤية سيميوطيقيّة محكمة، ما يتّصل بهذا المتصوَّر، من أجوار مفهوميّة وقضايا منطقيّة، وخصائص جماليّة، تجعل منه مفهوما ثريّا، واِصطلاحا مركّبا، يتّصل به أكثر من مشغل، وينمى إليه، أكثر من اِختصاص، فهو مفهومٌ إشكاليّ، نظرا إلى كونه مرتبطا

أساسا بـ«توقّعات القارئ» (إيكو، 1996، ص. 161)، الّذي يمثّل بدوره، -بالنّسبة إلى «إيكو»-، نوعا من الفرض النّظريّ الّذي به يكتمل الحدث التّواصليّ المقدود من التّصاقب الحاصل بين صنّاع الخطابات ومتقبّليها، وهو ما يولّد القيمة الجماليّة من جهة كونها قيمةً تواصليّةً، تعمل على إنفاذ مفاعيلها، حركيّة الدّوالّ والمدلولات داخل أفضية النّصوص وفي محيط عوالم الخطابات.

وقد حاول «إيكو»، في هذا الفصل المعقود على (بُنى العوالم)، أن يجترح جملة من المبادئ للنّظريّة الّتي في ضوئها سيؤسّس مفهوما للعوالم الممكنة، كما تبدو له ملامحُه، وكما تقضي بذلك سموت الأفق النّظريّ السّيميوطيقيّ، وتلك المبادئ النّظريّة المجرّدة يمكن إجمالها -بعد الإختزال والنّمذجة- في الموجّهات التّالية:

- «إنّ توقّع ما قد يحدث في الحكاية يعني التّقدّم بفرضيّات حول ما هو ممكن» (إيكو، 1996، ص. 161).
- «للعوالم الممكنة، علم دلالة خاصٌّ بها مقصورٌ عليها» (إيكو، 1996، ص.162).
- يظهر اِختزال «إيكو» نقد (غولي)، لنظريّة العوالم الممكنة (إيكو، 1996، ص. 162)، في ثلاثة اِعتراضات أساسيّة:
- أ/ إبراز المغالاة الّتي تبلغها الأوساط المنطقيّة في اِستخدامها اِستعارة (العالم الممكن).
- ب/ التصوّر الماديّ الأنطولوجيّ عن العالم الممكن الّذي بات يُتداول، في النظريّات الجهويّة ذات التوجّه الماورائيّ.
- ج/ اِستخدام فئة العالم الممكن في التّحليلات النصيّة.

لقد وافق، (غولي)، اِعتراضه الأوّل والثّاني، وخالفه اِعتراضه الثّالث القائم على اِدّعاء (غولي) اِستخدام فئة العالم الممكن في التّحليلات النصيّة، معتبرا هذا الزّعم أمرا مبالغا فيه، نظرا إلى أنّ العوالم الممكنة -كما يتصوّرها «إيكو»-،: «مجاميع فارغة من عوالم»، (إيكو، 1996، ص.164)، فهي لا تستقيم إلاّ داخل أفضية الحَكي حُلمًا، يرسله الرّواةُ، أو أملاً يطلقه، الحكّاؤون، تحويه القَصص، وتزخر به الرّوايات.

وقد ميّز، «إيكو»، في سياق حديثه عن العوالم الممكنة بين وضعين تأويليين اِثنين، هما:

- الوضع الواقعيّ:
- الوضع التّابع:

وقد جعل «إيكو» العلاقة بين الوضعيّتين علاقةً اِستتباعيّةً اِستلزاميّةً، فإذا كان الوضع الواقعيّ مُختلَفا فيه، فإنّ الوضع التّابع، إنّما هو وضعٌ مختلَفٌ فيه بالضّرورة.

وإذا حاولنا تطبيق منطق الوضعيّتين على مدوّنتنا المعراجيّة: («الآية الكبرى» للسّيوطيّ) فإنّه يمكن أن نعتبر ما فيه تعتق الجموعُ المسلمة صحّةً مطلقةً ويقينا مستتمّا، في أنّ (محمّدا، نبيٌّ ذو معجزات)، وضعا واقعيّا، داخل دائرة اِعتقاديّة مؤسَّسة سلفا على الطّاعة والتّسليم، فإنّ التّصديق المشفوع باستلزام الطّاعة، إنّما يمثّل، كلٌّ منهما، وضعا سابقا، رشح عن الوضع الأوّل واُشتق من جذره.

وبذلك يغدو الممكن داخل بنية اِعتقاديّة رسّخها الإجماعُ، ومكّنها التّداولُ، الواقعَ عينَه الّذي شغله أعوان المؤسّسة الدّينيّة الإسلاميّة الرّسميّة بالمسانيد العقديّة والأدلّة الشّرعيّة والأحكام الفقهيّة والتّقديرات التّأويليّة الّتي يصير بمقتضاها المحالُ ممكنا، يشخص واقعًا، ويتمظهر حقيقةً، لذلك ناظر «إيكو» بين عالمين ممكنين:

1- عالمٌ ممكن مليئٌ شغله الاِعتقادُ وأثراه التّصديقُ.

2- عالمٌ ممكنٌ فارغٌ، يطرقه أهل المنطق الجهويّ، يؤسّسون مقارباتهم على قانون الجهة، من حيث هي: «إحدى المقولات الأربع في المنطق، وهي لا تتعلّق بمضمون الأحكام، بل بقوّتها ودرجتها، من حيث التّصديقُ، أي: من حيث هي ممكنةٌ أو مقنعةٌ، موجودة أو لا موجودة، ضروريّة أو حادثةٌ» (إيكو، 1996، ص. 162).

وقد مضى، «إيكو»،- وهو يؤصّل لمصطلح العوالم الممكنة- إلى تعيين مختلف الرّوافد الّتي أسهمت في تشكيل بنية العالم الممكن المفهوميّة، وهي بنية متحوّلة، عجّمت معانيها، أطوار التّاريخ المتعاقبة، ورشّحت دلالاتها، أنماط التّوظيف المتباينة، لذلك أشكل، معناها، واِتّسعت، حقول تَدلالها.

فالعالم الممكن،- كما يراه أهل المنطق الجهويّ-، (اِستعارةٌ وتمثيلٌ)، أمّا علماء السّيميائيّات النصيّة، فيرون فيه: «تمثيلا بنيويّا للتّفعيلات الدّلاليّة الملموسة» (إيكو، 1996، ص.165).

وقد خلص، «إيكو» إلى أنّ: «تصوّر العالم الممكن، إنّما دخل المنطق من نافذة الأدب (عالم الحكاية)، لذلك تراه يتمادى في سؤال ردّ أصالة المفهوم إلى عالمه الأوّل (عالم الأدب)، اِنطلاقا من بوّابة السّيميائيّات النصيّة، بآعتبارها، العلم النظريّ الّذي يُعنى، بفكّ مغالق النصّ الأدبيّ، وإظهار جماليّاته: شكلاً وتشكيلاً.

وقد اِعتبر «إيكو» عالم الحكاية: «فضاءً يجوز داخله كلُّ شيءٍ»، (إيكو، 1996، ص. 168)، فهو المجال الحيّ، والفضاء الوسيع الّذي يصرّف داخل محيطه الكاتبُ إمكاناتِه الحالمةَ وطاقاتِه القائمةَ الّتي قد يضيق بها الواقعُ الفيزيائيُّ، تحدّده الأبعادُ وتظرفه الأزمنةُ ليكون النصُّ المحكيُّ مآلا متخيّلا/ عالما ممكنا، تسكنه الأحلام وتتوطّن على أرضه الشّواردُ، لذلك بدا، لـ«إيكو»: من الصّعوبة بمكان أن يباشر المرءُ في تأسيس ظروف التوقّع على حالات من الحكاية دون أن يبني تصوّرا سيميائيّا- نصيّا حول العوالم الممكنة» (إيكو، 1996، ص. 168).

لقد أسّس «إيكو» تصوّراته النّظريّة، كما أقام شوارده الفلسفيّة المتّصلة بالعالم الممكن على رؤية كادت أن تدحض جلّ النظريّات التّأصيليّة المتعلّقة بالعوالم الممكنة الّتي تردّها بالِاستلزام والتّبعيّة إلى الدّائرة المنطقيّة؛ إذ يعتبر، -وهو يحتجّ لزعمه المحدث-، أنّ هذا التصوّر (العالم الممكن) إنّما بلغ المنطق من فَرجة الأدب (رافد التّخييل) (إيكو، 1996، ص. 168).

ومن هذا المنطلق، جاز لنا أن نتساءل - كما تساءل «إيكو» من قبلنا-: ألا يمكن للعالم الواقعيّ، أن يصير عالما ممكنا، والعالمُ الممكن أن يغدو عالما واقعيّا، من جهة أنّ هذا الفرض النّظريّ مرتهنٌ في تحقّقه بـــ(بنية الِاعتقاد) Structure croyance de الثّاوية في مدافن الذّات البشريّة، **فأن نعتقد هو أن نجعل المحالات ممكناتٍ، وأن نحوّل الممكنات محالاتٍ، لا حرجَ في ذلك ولا كلفةَ**، ما دامت تلك الأفعال الّتي يأتيها المعتقِد، ترضي حماة العقائد، وتطمئن أهل الحلّ والعقد، تقلقهم سؤالاتُ السّائلين، وتفتّ في عضدهم حيراتُ المؤوّلين، شاقتهم الأبعادُ، وأغوتهم الأورادُ، فراحوا يبحثون عن أسرارها الغائرة ونُكتها السّاترة الّتي لا تتاح إلاّ لمن علم أنّ للكلام مكائدَ، وللّغة متاهاتٍ، لا يضبطها الحدُّ، ولا يجري عليها العدُّ، لذلك تاه العقلُ في فكّ مغالقها، واحتار القلبُ في مكاشفة أسرارها، فبقي الإلغازُ، وتواصل الصّمتُ عتمةً مخصبةً، تمنح النّصوصَ إسرارها، وتعطي المدوّنات إبكارَها، فتتواصل شهوة الظّفر بالمعنى الأتمّ والحقّ الأعمّ، أمارةً على تعشّق الذّات البشريّة صور ما تنتجه وهيئات ما تصنعه من التّقديرات التأويليّة أو الأحكام التّقديريّة، تترافق معها العقولُ، وتتحاذى معها الأصول، فلا عدول ولا أوب.

إنّها سلطة الِاعتقاد، تؤخذ كلولا مجمّعةً، وبارقاتٍ ملمّعةً، تغري أصحابَها، وتنشر مستجابها، فيغيب العقل، وتتعطّل المدارك.

إنّ مقولة العوالم الممكنة، إنّما تستمدّ، مشروعيّة فعلها، وتقتبس نجاعة وجودها، من مدى اِعتقاد الإنسان في أسيقة ما قبل التّصديق (الملابسات الحاضنة)، فإن كان معتقدا (سياق المعاضدة والمساندة)، صدّق وآمن، وإن لم يكن معتقدا (سياق المخالفة والرّفض)، أبطل وأعدم.

فالعوالم الممكنة واقع ممكّنٌ عند أصحاب العقائد المنمّطة والحدود المشرعنة، ووهمٌ مغلّظٌ عند من سادت عقلَه الشكوكُ، وتوطّنت داخل مداركه الحيراتُ، فلا رأي يرضيه ولا تفسير يغنيه، لذلك كان لكلّ عالم ممكن منطقٌ، وكان لكلّ كون مفترض نحوٌ يحكمه، وسمتٌ يضبطه، فلا تماثل ولا تطابق.

ومن ثمّة آل الأمر بـ«إيكو»، –وهو ينظر بعين السّيميائيّ الشّاخصة إلى مقولة العالم الممكن يخلّصها من الأسر المنطقيّ، ليردّها إلى حومة الآداب المخيّلة، إلى اِعتبار العوالم الممكنة: «أبنية ثقافيّة» (إيكو، 1996، ص. 170)، يصنعها التّراكم التّاريخيّ، وتنسج أسديتها إرادات الفاعلين، يوجّهون القولَ، ويضبطون الأوْلَ، حتّى يدوم السّؤددُ، ويخلد التّأثيرُ.

وقد اِستدعى «أمبرتو إيكو»، لإثراء تصوّراته النّظريّة حول العوالم الممكنة، رأي (ريشّار) الّذي يرى أنّ العالم الممكن: «أفهومٌ فارغٌ دون موضوع Ens Rationis» (إيكو، 1996، ص. 171).

كما اِسترسل (إيكو) في إظهار دور الاِعتقاد في تحديد مقولتي: العالم الواقعيّ والعالم الممكن، من خلال اِستخضار مفهوم الموسوعة Encyclopédie، من حيث هي جملة ما يملكه القارئُ من موروثات وعقائد وتصوّرات حول العالم والأشياء ومن جهة كونها كذلك: «تنظّم العالم الواقعيّ وتعرّف به» (إيكو، 1996، ص. 172).

وقد اِعتبر «إيكو» –وهو يبسط القول في فاعليّة الموسوعة ودورها في توجيه أسيقة الخطاب ورسم دروب القول: «أنّ عالما ممكنا من شأنه أن يتراكب بوفرة/ بقوّة، مع العالم «الواقعيّ» القائم في موسوعة القارئ»، (إيكو، 1996، ص. 172)، نظرا إلى أنّ العالم الواقعيّ: «مرتبطٌ بمستوى الإدراك ونظرا إلى كونه بنيانا ثقافيّا لا حاصلا ثابتا ومقدّرا معلوما» (إيكو، 1996، ص. 172).

2. 6. في علاقة العوالم الممكنة بالأبنية الثّقافيّة.

وقد أشار «إيكو» في سياق الحديث عن صناعة العوالم الممكنة، باعتبارها أبنية ثقافيّة، تراكمها تجارب الإنسان في الكون، وتثريها رغائبه وأتواقه إلى موقف

«هنتيكا» Hintika (1969 أ) الدّائر على ربط مقولة العوالم الممكنة بالمسائل الكانطيّة حول إمكانيّة بلوغ التّعريف، الشّيءَ (المعرّف به) في ذاته (إيكو، 1996، ص. 173).

وحتّى يسند «إيكو» رأيَه في العوالم الممكنة، تراه يستحضر، مرّة أخرى، ما ذهب إليه «هنتيكا» من رأي في حقيقتها، حيث يقسّمها قسمين اثنين:

- عوالم ممكنة متوافقة ومواقفَنا التصوّريّة القضويّة: (الإلتزام حيال واقع ممكن اِلتزاما إيديولوجيّا)، فهذا النّمط من العوالم نمطٌ موصولٌ وصلاً شديدا بالموسوعة الّتي يمتلكها القارئ أورثتها إيّاه التّجاربُ والخبراتُ ووشمتها في قاع روحه، السّوانحُ والأعراضُ.
- عوالم ممكنة غير متوافقة ومواقفَنا التصوّريّة ورؤانا العقائديّة.

ومن هذا المنطلق ندرك، كما أدرك من قبلنا، كلٌّ من «إيكو» و«هنتيكا»، أنّ التّصديق مرتهنٌ بالإعتقاد، والإعتقاد، مرتبطٌ بالتّصديق، وجهين لعملة واحدة، يتبادلان الأدوار، ويتناوبان المواقع؛ لأنّ كلًّا منهما مرتبطٌ بالموسوعة الّتي يحملها القارئ/ السّامع، موجِّها في الأوّل، وهاديا في القول. إنّه المخيال الموروث، والرّصيد الموصوف، يصاحبان الإنسان في رحلة وجوده، فيشكّلان مزاجه، ويصنعان هيئات إقامته على الأرض، لا انفكاك منه، ولا محيد عنه، سلطانا عنيدا ومستندا سديدا.

ولعلّ خير شاهد على تلازم العوالم الممكنة مع شرط الإعتقاد ما عامل به «أبو بكر»، المنعوت بـ«الصدّيق»؛ إذ النّعت توصيفٌ ومفاضلةٌ-، حكاية محمّد (ص) يعود من رحلته اللّيليّة، يخبر بها قصّا الألدّاء والصّحب، فهو أوّل من صدّق؛ لأنّه يقاسم محمّدا، الإعتقاد نفسَه، ويشاطره الرّأي عينَه، لذلك فإنّ كلّ ما يرد على لسان محمّد (ص) من الأقوال أو يبدر منه من الأعمال، إنّما يأخذ به «أبو بكر» صدقا مطلقا، وبرهانا قويما، لا يأتيه الباطلُ، ولا تدركه الشّكوكُ، زكّته السّماءُ، وعاضدته، الخوارقُ.

وبذلك يغدو الإعتقاد شرط التّصديق الأوّل، وبرهانه الأوحد، تصير بمقتضى تمكّنه من مهج المؤمنين وعقائد المسلمين المحالاتُ ممكناتٍ، والأوهامُ موجوداتٍ قائمة في العيان، مركوزة في البيان، يراها المعتقد ويبصرها المجتهد، لا خلل في ذلك ولا اِضطراب.

2. 7. مقولة العوالم الممكنة: مدخلا لتأويل قصص الإسراء وروايات المعراج.

إنّ حديث «إيكو» عن الهويّة العابرة للعوالم Trans World Idendity، يجعلنا، نعتبر

واقعتي الإسراء والمعراج من جهة كونهما أصلا حكائيّا أنموذجيّا، واجهه الأنبياءُ، وزاوله الخارقون، واسطةً من وسائط تمكين المعجزة داخل المجال الواقعيّ، بوصفه هويّة عابرة للعوالم: «تصير إمكانيّة، لإدراك عوالم أخرى، اِنطلاقا من عالم الشّخص المحايث» (إيكو، 1996، ص. 175).

وما رآه محمّدٌ (ص) في رحلته من غرائب الأمور وعجائب الأحوال، إنّما أجازت واقعيّته، هويّتُه العابرةُ للعوالم الّتي أكسبها إيّاه مقامُ النبوّة وخلعتها عليه الجموع المؤمنة، لذلك صدقت أقواله وبوركت أعماله.

لقد اِرتبط، بناء العوالم -في أفق «إيكو» النّظريّ- بشرط: «نسبة خاصيّات معطاة إلى فرد معيّن» (إيكو، 1996، ص. 177).

وقد قسّم، «إيكو» الخاصيّات الفرديّة قسمين أساسيّين: خاصيّات ضروريّة، وخاصيّات عرضيّة (إيكو، 1996، ص. ص. 179)، ممّا يجعل الفرد: «فائض نسبة إلى فرد من عالم ممكن آخر، إن كان يختلف عنه بالخاصيّات الجهويّة كذلك، إذ يكون، الفرد م3 في و2، فائضا بالنّسبة إلى الأفراد في العالم و1» (إيكو، 1996، ص. 179).

إنّ صدقيّة ما اعتبره، الخصوم، أضغاث أحلام، عائدٌّ إلى ما تعلّق بـ«محمّد» من خواصّ عرضيّة: (مقام النبوّة)، زيدت إلى خواصّه الضّروريّة (مقام النُّسوتة)، فدحضت هذه الزّيادةُ (مقام النبوّة)، مقام النُّسوتة، فغابت ملامح الأصل الضّروريّ، وحلّت محلّها صفات الطّارئ العرضيّ الّذي سيغدو، بمفعول الشّرعنة والتّمكين، أصل الأصول ومصدر الكلول، منه تتولّد المعجزاتُ، وعنه تنبثق الخارقاتُ، لذلك صارت تقديرات الأمور: أحوالا وأقوالا تُعيّر على سمت ما يقضي به العرضُ الطّارئُ، لا على سمت ما يجيزه الأصل الضّروريُّ.

إنّ إدراك الخاصيّات العرضيّة الّتي تخلعها المؤسّسةُ الدّينيّةُ على أبطالها أو أعوانها أو سدنتها أمرٌ ضروريٌّ، لتأويل مختلف الخطابات الّتي يلفظها أولئك الفاعلون، وتجري على ألسنة أولئك الأعوان.

وهذا الإدراك الدّائر على الخواصّ الفرديّة العارضة الّتي تغدو -بمفعول الشّرعنة والتّمكين-، خواصّ ضروريّة، لا يتعرّف الشّخصُ إلاّ من خلال أشراطها، ولا تُقاس أفعاله، إلاّ في ضوء ضوابطها، يجعلنا نتعامل مع المدوّنة المعراجيّة العربيّة والإسلاميّة بوجهيها: (الإسراءُ: الرّحلة الأرضيّة/ المعراج: الرّحلة السّماويّة)، تعاملا منفردا، لا يقدّر أحداثَها ولا يُعيّر أفعالها، على سمت ما يذهب إليه شيعة العقل التّجريبيّ،

بل نقدّر الأمر ونقيس الوضع، وَفق مبادئ الفلسفة المركّبة: La philosophie de complexité الّتي تعتبر العقل البشريّ عقلا مركّبا، وترى المزاج الإنسانيّ مزاجا معقّدا، تجتمع داخلهما الكفاءات العقليّة الصّارمة والطّاقات الوجدانيّة الغامرة، لذلك لا يَضير مؤسّسها: (إيدغار موران)، -وهو يحدّد في أحاديثه المرسلة أو في كلامه المقيّد-، رهانات الفلسفة المركّبة، الجمعُ داخل بوتقة واحدة بين العقل البتّار، والخيال الدّافق. إنّها المعرفة المركّبة المشتقّة من لدن الإنسان المركّب، يتواجد في محيط دائرتها (لوغوسٌ صارمٌ)، و(إيطوسٌ خلاّق)، لا ضير في ذلك ولا كلفة.

لذلك تطابق في إسراء محمّد ومعراجه ما يطلق عليه (قولي) تطابقا بين العالم الممكن والعالم الواقعيّ، كما تعايش داخل المنظومة ذاتها تأويلان، يظهرهما منطق العلم التّجريبيّ تأويلين متعارضين وقوّتين مصطرعتين، لكنّ المنطق النّاتج عن تعاليم الفلسفة المركّبة يجيز، اِجتماعهما، ويشرّع تعاملهما، داخل سياق جامع، وفي فضاء محيط موحّد، تُرمّم فيه الفجوات الّتي حفرتها داخل الذّات البشريّة مطارقُ اللّغوس التّجريبيّ، ليُعاد بناؤها على هيئة جامعة، تفهم الإنسان في تركّب عناصره، وتتأوّل محدثاتِه في علاقاتها المتشعّبة الّتي لا ينفصل فيها، (اللّوغوس) عن (الميثوس)، كما لا يتباعد داخل أنسجتها الموروث الثّقافيّ: (ما يصطلح عليه «إيكو» موسوعة القارئ)، بوصفها موجّها تأويليّا وضابطا تعامليّا عن قدرات الإنسان الفرديّة ومبادراته الشّخصيّة الّتي يثبت من خلالها أنّ له إرادةً قائمةً، تجعله فاعلا في التّاريخ، مؤثّرا في الاِجتماع، يترك بصمته، ويطبع وسمته، فيدوم الذِّكرُ، وينوشم الأثرُ.

إنّ الإنسان الّذي تروم الفلسفةُ المركّبةُ رسم ملامحه، إنّما هو إنسانٌ يجتمع في داخله -في آن معا- الكون والفساد، والعقل والعاطفة، والأسطورة والتّاريخ، والواقع والحُلم، والحقيقة والوهم، فلا رهق في ذلك ولا ضجرَ.

إنّ تلك المثاني المتزاوجة أنطولوجيّا داخل الكينونة البشريّة، إنّما تملي على الإنسان، أن يشقّ درب الفعل وأن يرسم خرائط الإحداث داخل هذا التوتّر القائم في أعماق ذاته والموشوم في قاع روحه، فمرّة يتفوّق العقلُ على العاطفة، ومرّة تتفوّق العاطفةُ على العقل، في جدل دائم هدأة حركته، وسكون اِنسيابه، إنّما يعنيان الموتَ، ويترجمان الفناءَ.

لذلك أصّل فيلسوف التّركيب «إيدغار موران»، في سِفره الضّخم، (المنهاج)، لما اِصطلح عليه بـ«الفكر المزدوج» الّذي تكون فيه العلاقة بين (الميثوس)

و(اللّوغوس)، أو بين العقل والأسطورة، علاقةً من طبيعة حُلوليّة تواجديّة لا من طبيعة تنافريّة قطائعيّة.

إنّ «موران» بهذا المنطق الفلسفيّ القائم على رأب الصّدوع الأنطولوجيّة القائمة داخل الذّات البشريّة، إنّما يرمي إلى اِستعادة الوحدة الإنسانيّة الّتي شظّتها الأدلوجة وأبلاها صراع الإرادات (إيكو، 1996، ص. 160 وما بعدها)، فتولّد عن هذا الشّرخ الّذي شقّ وحدة الإنسان، منطقٌ مغالبٌ، يسهر على اِستمراره سدنةٌ، ويعمل على أشاعته بين النّاس أتباعٌ، فبدل أن تعمل كفاءاتُ البشر عملَ التّكامل والمعاضدة، صارت تلك الكفاءاتُ -بمفعول التّوجيه الإيديولوجيّ والتّموقع الفكرانيّ- كفاءاتٍ متنافرةً، يقاوم بعضُها بعضًا، في ضراوة وعنف، وفي وحشيّة وجشع.

لقد أثبت»إيكو» -بعد أن اِستقام له أمر العوالم الممكنة- أنّ حقيقة العلاقة في المنطق الجهويّ: La logique Modale، إنّما تتغيّر بتغيّر الأنساق المستخدمة، وتتبدّل بتبدّل الخلفيّات الموظّفة (إيكو، 1996، ص.193)، في تشييد قوالب العوالم الممكنة ورسم أشكالها، بدت لـ«إيكو» أنّ الحقائق الضّروريّة منطقيّا، ليست عناصر لتأثيث عالم، وإنّما هي شروطٌ شكليّة لبناء قالبه» (إيكو، 1996، ص.194)

ومن هذا المنطلق النّظريّ فإنّ: «الكلام على عوالم، يكون جائزا، حيث الحقائق الضّروريّة منطقيّا، لم تعد قائمةً» (إيكو، 1996، ص. 194).

لقد علّق «إيكو» بالعوالم الممكنة سميوطيقا محدّدة، وأنمى إليها بلاغة مفردة، حتّى لا يضلّ المؤوّلُ دربَه، فيضرب في أرض مجهولة، تبلبل علاقته بالمتن المؤوَّل، فلا تنكشف الحقائقُ، ولا تنجلي الأسرارُ.

إنّ الوعي بأنواع الخطابات وأجناس الأقاويل، إنّما يضمن للمؤوّل تقديرا تأويليّا، يراعي أسيقة القول، ويخضع لأشراط المقام، ويحصّن الكلام الموضوع على كلام سابق من (التّيه الآثم)، داخل متاهة الِاحتمال الّتي تؤجّل تجلّي الحقيقة، وتمنع اِنبجاس فجرها، لتبقى حبيسة جدران التحوّط والحذر، خوف الِانفضاح واِختشاء انفتاح فوهة الهاوية: (استعارة الحقيقة هاويةً: شوبنهاور).

إنّ تخطّي المؤوِّل قصص الإسراء والمعراج، عتبةَ الحقائق الضّروريّة منطقيّا، يجعله في مُسكة من عقله، تضمن له رَوْح التّقدير، وتؤمّن له استقامة التّأويل، وذلك بعد أن يصير ثابتا لديه، أنّ لهذا الجنس من القول نحوًا مخصوصًا، وبلاغةً مفردةً، كما أنّ لهذا الجنس من القول حقائقَه القائمةَ الّتي لا يعيّرها منطق العقل، بل يقيسها منطق

الوجد سمتا مخصوصا، ووضعا مدروسا، اِختصّ به أهلُ الحضرة، فماز عقائدهم، واِنطبع بطقوسه أصحاب المراقي البعيدة، والأوراد الفريدة، فأظهر، فضلهم على غيرهم، في تقدير الوجود الموجود وطلب المنشود المقصود، ينفتح عوالمَ ممكنةً، وقصصا عجيبة، وأكوانا غريبة، تسكنها الذّاتُ البشريّةُ الحالمةُ الّتي ضاقت بالواقع ذرعا، فراحت تشتقّ من طاقاتها الحالمة ما به تبطل عنف الوجود أو ترجئ عاتيات الزّمان، لذلك أوجد الإنسان اِستعارة «المدائن الفاضلة»، و«الأكوان الطّاهرة»، و«العوالم الباهرة»، و«الأوطان الزّاهرة»، عساه، بهذا الإحداث المخيَّل، يبتني له سكنا دائما، لا عنف فيه، ولا قهر، لا فناء ولا اِنقضاء. **إنّها الزّمانيّة المطلقة والخلود الأبديّ، مآلين تتوق إلى بلوغهما الذّاتُ البشريّةُ، أرهقها سؤال المصير، وأرعبها تنّين العدم.**

إنّ الوعي بهذه النُّكت وتلك اللّطائف الّتي تقيم الفرق بين نواتج العقل ومحدثات الخيال، وما يمكن أن يقوم بينها من أنماط التّصاقب وضروب التّكامل، يجعلنا نتأوّل قصص الإسراء والمعراج، بحسب سموت النّشأة الأولى وضوابط الميلاد البدئيّ حتّى لا يضطرب التّقدير ولا يحدث التّقصير، فنصابَ بأدواء التشيّع الأعمى لكفاءات العقل البتّار والمنطق القهّار الّذي لا فسحة في ما يصدر عنه من الأحكام أو ينجم منه من التّصوّرات والآراء.

إنّ المآل الّذي يجري إليه الحكيُ في قَصص الإسراء والمعراج، إنّما هو دائرٌ على تمكين المعجزة وترسيخ الاِعتقاد في أنّ محمّدا ليس مجرّد كائن بشريّ بسيط، لا بل هو كائنٌ تُسند إليه الخوارقُ: وحيًا عجيبًا، وفعلاً غريبًا، وقدرةً فائقةً. ولكنّ اِنحسار معجزات محمّد في النصّ القرآنيّ، مقارنةً بما اِختصّ به غيرُه من الأنبياء، جعل سدنة الهياكل المقدّسة، وحماة الآراء المكرّسة من الفقهاء والرّواة والأَخباريّين، يتفنّنون في اِختلاق الخوارق وتشقيق المعجزات، حتّى ترتوي النّفوسُ من ينابيع العجيب المُغرب وتشبع من مظانّ الفريد المختلق[1].

وما فعلهم هذا سوى دليلٍ على أصالة شوق الذّات الإنسانيّة إلى اِستحسان العجيب والاِنجذاب إلى الغريب، يطربها، فتنشدّ إليه، ويغريها، فتُفتن به: صورا وهيئات،

(1) صدر العلماء والفقهاء كالسيوطي وأضرابه في مسألة الإسراء والمعراج عن نصوص الوحي، واستندوا في قراءتها إلى تفسيرات موضوعية، اتفقوا في الثابت منها، واختلفوا في ما يحتمل الاجتهاد والتأويل.

شخوصا وكائناتٍ، مشاهدَ وتصوّراتٍ، فتتهاوى، تحت مفعول ضربات المعجز/ الخارق، منطقيّات العقل وضوابه القائمة على الحدود الآسرة والقيود القاهرة، ليُفسح المجالُ، وسيعا، أمام منطق الوجد الفيّاض والعقل الوعّاظ والمعجزة الخارقة الّتي تبيح للعقل الإنسانيّ، أن يتخيّل كائنا بشريّا برأس حصان، (هوراس، ضمن «إيكو»، 1996، ص. 195)، أو أودية من الخمر، تنبع من نهود الفاتنات، أو حُورا عينا، تنبجسن من تحت أكمام الثّمر، أو زمنيّة مطلقة، لا يكمّمها، عدٌّ، ولا يوضع لها، حدٌّ...

إنّ هذه المظاهر وغيرها إنّما تبدو لصاحب العقل البّار أوهاما اختلقها الخيالُ، لأنّ نظيرها الواقعيّ معدومٌ، ومرجعها العيني موهومٌ. ولكنّ منطق (الواهب الميثيّ) Le donnateur mythique (اللّه باعتباره القوّة المطلقة -داخل الأفق الفلسفيّ الميتافيزيقيّ المثاليّ-، والفاعليّة الخارقة الّتي لا تتراجع ولا ترتدّ (راجع، -تمثيلا لا حصرا-، ليبنيتز، دروس في الميتافيزيقا)، يجعلها، حقائق قائمة اِعتقد فيها النّاسُ، فصنعوا، إذ اعتقدوا ما به اِشتدّ ولاؤُهم، وتقاوى عطاؤُهم، لذلك كان لزاما،- بالنّسبة إلى «إيكو»، حتّى يؤسّس مقولة العوالم الممكنة، تأسيسا سيميوطيقيّا، وينحتها نحتا قويّا، يقف على جواهر فعلها ويظهر عميق وظائفها: «أن يعلّق العمل بالحقائق الضّروريّة، منطقيّا» (إيكو، 1996، ص. 194).

إنّ تعليق العمل بالضّرورات المنطقيّة في تأويل مقولة العوالم الممكنة، يؤسّس داخل أفق «إيكو» النّظريّ، مفهوم العوالم الممكنة الإدراكيّة الّتي بها يتّسع إدراك الحقائق الممكنة ويتمدّد محيط فعلها السّيميوطيقيّ الّذي يشترط: «بناء الفرد بناءً لموضوعه، فمحال الأمس، قد يصير، ممكنَ الغد» (إيكو، 1996، ص. 197).

وهو ما يجعل التّقديرات التّأويليّة، تقديراتٍ مفتوحةً على ما يطرأ من السّوانح والأعراض الّتي تقود صاحبها إلى تبديل وجهة السّير أو تُحدث داخل المسار المحتَسب سلفا تحوّلاتٍ عميقةً، تبطل أدواره وتشوّش مساره، فينجم من الأحداث والمخرجات، ما لا ضبط له وما لا شاهد عليه: صورًا غريبةً، وأحداثًا عجيبةً، يتأسّس بمقتضى اِنبثاقها نحوٌ جديدٌ، وتتولّد عنها بلاغةٌ محدثةٌ من خلال وعي قواعدهما، تنجلي الأسرارُ، وتتضّح الأفكارُ، وتشخص الحقائقُ (تراجع، «نظريّة جناح الفراشة»، جيمس غليك).

إنّ إدراك المفسِّر/ المؤوِّل طبائع النّصوص: أنواعا وأجناسا، أنحاءً وبلاغاتٍ، يجعله قادرا على مكاشفة أسرارها وسبر أغوارها ومقاربة حقائقها، وعدم الإدراك، يسلّط عليه

الغفلة، فيصيب أوْلَه الخلطُ، ويطول تفسيرَه الِافتعالُ، لذلك كان لأسيقة النّصوص دورٌ فعّالٌ في الظّفر بـ«جينيالوجيا البدايات النصيّة»، حيث كانت للكلام غضاضةٌ، وللقول طراوةٌ، تحكي ألق البدايات وتترجم حنين الأصول: شوقا يُرتجى، وأملا يُبتغى، تتسابق نحوه الإرادات المؤوِّلة، عساها تغنم بعضا من كلّه أو تصيب نصيبا من جلّه.

فإذا حملنا الفرضُ كما حمل «إيكو» من قبلنا الزّعمُ، لاعتبرنا أخبار الإسراء والمعراج تمثيلا لعالم ممكن أو رجاء مؤجّلا لكون متصوَّر، نظرا إلى أنّ: «اِختلاف الوضعيّات الحكائيّة، يمكن أن يشكّل، عوالمَ ممكنةً عديدةً»، (إيكو، 1996، ص. 200)، لذلك يمكن أن نعتبر أخبار الإسراء والمعراج الّتي حواها كتاب: (الآية الكبرى للسّيوطيّ)، أو تضمّنتها متونٌ غيرُه أخرى، حالاتٍ حكائيّةً تتولّد عنها عوالمُ ممكنةٌ عديدةٌ، وتنبثق منها فضاءاتٌ ذهنيّةٌ كثيرةٌ، يوحّد بينها شوقٌ واحدٌ، أعني: الحلم بعالم، يسوده الخلودُ، وتُلبّى فيه الرّغائبُ، ويرتفع عن شاغليه التّكليفُ، لذلك اِعتبر «إيكو» العالمَ الممكنَ: إنّما «هو عالم توقّعات الشّخصيّة» (إيكو، 1996، ص. 200)، يقودها الرّجاءُ، فتتصوّر، ويوجّهها الولاءُ فتعتقد. وحتّى يكون كلامنا حول تقديرات «إيكو» النّظريّة أكثر بيانا، وأجلى وضوحا، إليك هذا الشّكل الّذي يختزل علاقة العوالم الممكنة بتوقّعات الفاعل القصصيّ، -وهو فواعلُ عدّدتها العصورُ، وكثّفتها، الدّوافعُ، أعني: الميراث الإسكاتولوجيّ الإنسانيّ المشترك: ((محمّدٌ)/ (الروّاة والأَخباريّون)/ (القصّاص والحكّاؤون...)).

حدثُ (1): الإسراء= ون1= (عالمٌ ممكن1)

حدثٌ (2): المعراج= (التّرسيمة ذاتها)

==== العوالم الممكنة= حالاتٌ مختلفةٌ لعالم ممكن واحد.

2. 8. تركيبات مجملة في مبحث العوالم الممكنة: من التّمثيل المنطقي إلى التّأويل الفلسفيّ.

لقد اِعتبر «إيكو» -وهو يقارب إشكاليّة العوالم الممكنة-، من منطلق نظريّة السّيميوطيقا النصيّة، أنّ للعوالم الممكنة أسبابا تقف وراء كثرتها، أهمّها:

- العوالم الممكنة المتخيّلة، يصنعها، الخيالُ وينشئها، الفرضُ، (إيكو، 1996، ص. 202)، العوالم الممكنة الّتي تولّدها الإستراتيجيّات الحكائيّة الّتي يضمرها القاصُّ أو يبطنها الحكّاءُ، تكمل دربه، وتنجز حلمه: شدّ اِنتباه القارئ/ السّامع وأسر إرادته وإمتاع روحه.

- العوالم الممكنة المتخفّية داخل بطون العقائد والمتستّرة تحت أردية اليوتوبيّات (إيكو، 1996، ص. 203).
- العوالم الممكنة الّتي يصنعها القارئُ من خلال إتمام سلسلة التوقّعات وسدّ الفتحات المنفرجة الّتي لم يشعر القارئ/ السّامع بأنّها شَفَت غليله وأروت ظمأه، تطربه العجائبُ، ويهزّ وجدانَه الإختلاقُ، لذلك يتمادى في فرضه الآثم، فتكبر المدوّناتُ، وتتعاظم المتونُ حتّى لا أصل منه يكون الإبتداءُ، ولا نهاية عندها يكون الجَمامُ.

إنّ هذه العوالم الّتي يصنعها، القارئُ، إنّما هي عوالمُ تؤسّس سلطة القارئ الأنموذجيّ الّذي يرقب ذاته في مرآة ما يختلق، وفي عاكسة ما يفترض: (ول: ج ج ج ج ج ج ج ج ج...)، وبذلك: «تتحوّل البُنى الخِطابيّة، قضايا حكائيّة كبرى»، (إيكو، 1996، ص. 209)، تسهم في ثراء المدوّنات المختلقة وتوسيع المتون المنشأة، أبدعتها شهوة القصّ وعاضدتها متعة الإفتراض، لذلك كان لكلّ خبر عالمٌ، وداخل كلّ عالم كونٌ، فتاهت الحقائقُ، وتكاثرت الرّؤى.

ومن هذا المنطلق بدا لـ«إيكو» أنّ: «تأويل النّصوص والوقوف على (حقيقتها) مشروطٌ بضرورة ردّها إلى موسوعتها: (الموسوعة القروسطيّة) الحاضنة لها، في زمانها والمحيطة بها، في عصرها» (إيكو، 1996، ص. 210)، نظرا إلى أنّها إنّما: «تمثّل، عالما مرجعيّا بالنّسبة إلى الحكاية والقارئ والمؤوِّل» (إيكو، 1996).

وتقفّيا لخطى «إيكو» واهتداء بنظراته، نعتبر تأويل أخبار الإسراء والمعراج في ضوء نظريّات العوالم الممكنة، إنّما يستدعي ردّها إلى مجالها التّداوليّ الّذي حضن نشأتها وواكب نموّها، حتّى يكون المخرجُ التّأويليُّ مخرجا مؤصَّلا، لا مُخرجا مهجّنا، يهدم ما ثبت وقرّ، أو يقرّظ ما ساد وانتصر، لأنّه تنافى مع القديم المكرور، أو تصافى مع الحادث الموقور.

إنّ تعاطينا مع المدوّنة المعراجيّة العربيّة المؤسلمة، كما تجلّت في «الآية الكبرى للسّيوطيّ»، سيكون تعاطيا يعي الوعي كلّه ملابسات القول وأشراط الخطاب، حتّى نبني اِستنادا إلى هذا الوعي نسقا تأويليّا هادئا، لا تهزّه مشاعر الفيض، ولا تضجره، مزاعم الغيظ، لا بل تهدي سبيله تقديراتٌ مظروفةٌ يعتقد صاحبُها في ضرورة تخطّي مقرّراتها المسبقة، وتجاوز تعاليمها المسقطة، بما قد يطرأ على الفكرة من جهة كونها حركةً ناميةً، من حوادثَ جديدة، وطوارئ فريدة، تغيّر اِتّجاه حركتها، وتعدّل غلواء

ثوابتها، فينبجس الجديدُ، ويينع الحادثُ، (يراجع، «كواين»، بنية الثّورات العلميّة).

واِستنادا إلى هذا الزّعم النّظريّ الّذي يرى أنّ الفكر حركةٌ دؤوبٌ وسيرورةٌ ناميةٌ، تظرفها الأسيقةُ، وتوجّهها المقاماتُ، تشارط عند «إيكو»: «التّصديق باقتضاء التخلّص من عالم الاِعتقاد» (إيكو، 1996، ص. 222)، من جهة كونه مرجعيّةً موسوعيّةً، قد تحول بين مَن تهفو نفسه إلى الإيمان بمعتقد جديد، حنّ إليه الوجدانُ أو طلبته العاطفةُ، وبين عدم تحقّق الرّغائب، لذلك عمل أرباب الأفكار: ((الأنبياء)،(الحكماء)، (الفلاسفة)، (العلماء...))، قبل اِنغراس أفكارهم في عقول النّاس، وتوطّنها داخل وجداناتهم تتحوّل عقائدَ تماميّةً تعاضدها، (أدلوجات الصّواب المطلق والقداسة الغامرة)، على تهيئة أديم الاِستنبات وإحضار تربة الغرس حتّى تنزل تلك الأفكار على قلوب أصحابها والمعتقدين في نجاعتها المطلقة، بردا وسلاما، تغري الجموع، وتؤبّد الرّكوع، كناية عن الطّاعة المطلقة، والولاء المؤبّد. **هكذا توطّنت، العقائدُ، وقويت شوكة أربابها، تبدأ وعظًا، وتنتهي إِرغامًا...**

3. خاتمةٌ/ فاتحةٌ:

لقد أنهى، «إيكو» تَرحاله السّيميوطيقيّ في العوالم الممكنة بجملة من المحاصيل التّأويليّة الّتي وهبته إيّاها مراجعاته هذا المتصوّرَ الجامعَ الّذي تعدّدت حقول استعماله، وتكاثرت روافد مآله، نُجملها، -بعد اِستحصالها من مظانّها، في الموجّهات التّالية:

- تقف وراء صناعة العوالم الممكنة من منطلق المقاربة السّيميوطيقيّة النصيّة آليّاتٌ كثيرةٌ، أظهرُها: ((الحكاية)، (عالم الشّخصيّات)، (عالم توقّعات القارئ...)).
- تأويل السّامع/ القارئ، إنّما هو جزءٌ من مسار تكوّن النصّ ودفع مسارات نموّه.
- يقتضي التّصديقُ تطابق عالم الواقع مع عالم الحكاية، وهو ما سعى إليه محمّدٌ، عندما قصّ على أهل قريش إسراءه ومعراجه، لذلك تجده يوصّف لهم بيت المقدس كأنّها شاخصة أمام عيونهم، ويصف لهم قافلتهم، كأنّها ماثلة أمام أنظارهم، حتّى يكون بين عالم الحكاية وعالم الواقع تطابقٌ صريحٌ، لا كناية فيه ولا تخييل، فيحدث الوثوقُ، وتُرتق الفتوقُ، وتزول الشّبهُ.
- العالم الممكن إن هو إلاّ كيانٌ عقليٌّ وفرضٌ تصوّريٌّ،
- المؤلّف إنّما يصوغ فرضيّة حول قارئه الأنموذجيّ.

- يكمن دور العالم الممكن في مصالحة الكائن مع وجوده وجعله يثق في لحظته التّاريخيّة. (إيكو، 1996، ص. 224).
- العالم الممكن فرضيّةٌ عقليّةٌ، غايتها تمكين الوعي بالواقع الواقعيّ، فالإسراء والمعراج، إنّما وظيفتهما إضفاء الشّرعيّة على القول وخلع النّجاعة على الفعل، من جهة اِرتباطهما بالمعجزة الخارقة واِتّصالهما بالحدث العجيب؛ إذ يؤتى بالخيال، لإثبات الواقعيّ ورفد الرّاهنيّ، فتزداد نجاعتُه، وتقدّس رسومُه، وتخلد هيئاتُه.

وفي منتهى عرضنا تصوّرات «إيكو» الفلسفيّة والسّيميوطيقيّة حول إشكال العوالم الممكنة، سنجعل كلامنا في الممكن، ممكنا، فنسأل بدل أن نقرّر، ونحتار عوض أن نطمئن، جريا على عادات الفلاسفة الحائرين، لا تكفيهم الإجاباتُ المطمئنّةُ، بقدر ما تشوقهم الحيراتُ وتغريهم المعضلاتُ، تترك تفكيرهم في الظّواهر الأنطولوجيّة مفتوحا، وسبرهم للألغاز الوجوديّة معلّقا، فيقوى السّؤالُ وينفتح المقالُ، وتتضاعف الحيراتُ، فلا توقّف ولا ممانعة.

- كيف ينتصر المرءُ بفعل مقالب عقله؟...
- كيف يتحوّل المحالُ الواقعيُّ ممكنًا منطقيًّا، والممكنُ منطقيًّا مُحالاً واقعيًّا؟...
- كيف يمكن للأحلام أن تصنع تاريخ الأمم وتنحت مصائر الشّعوب؟...

المصادر والمراجع

المراجع العربيّة:

- إيكو، أمبرتو .(1996) .*القارئ في الحكاية: التّعاضد التّأويليّ في النّصوص الحكائيّة* (ترجمة أنطوان أبو زيد). الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي.
- كلود ليفي شتراوس .(1986) .*الأسطورة والمعنى* (ترجمة وتقديم: شاكر عبد الحميد، مراجعة: عزيز حمزة). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام.
- إدغار موران .(2009) .*المنهج: إنسانية البشرية/ الهوية البشرية* (ترجمة: هناء صبحي). أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.
- إدغار موران .(2012) .*المنهج: الأفكار، مقامها، حياتها، عاداتها، وتنظيمها* (ترجمة: جمال شحيّد، الجزء الرابع). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع الأجنبية:

- Bergson, H. (1938). La pensée et le mouvant. Quadrige, PUF.
- Derrida, J. (2022, juin). Penser, c'est dire non. Bibliothèque Derrida, Seuil.
- Eco, U. (1985). Lector in fabula*:* Le rôle du lecteur. Grasset & Fasquelle. Eco, U. (2010). De l'arbre au labyrinthe. [Éditeur manquant]. Eco, U. (2012). Écrits sur la pensée au Moyen Âge. [Éditeur manquant].
- Foucault, M. (2023, mai). Le discours philosophique. Seuil / Gallimard.
- Lavocat, F. (2010). La théorie littéraire des mondes possibles*:* Textes réunis et présentés par Françoise Lavocat. CNRS Éditions.
- Morin, E. (1977). La méthode (Tome 1): La nature de la nature. Éditions du Seuil. Morin, E. (2014). Au rythme du monde. Archi poche, Presses du Châtelet.

الاستعارة والأيديولوجيا
دراسة نقدية لاستعارات السياسة اللغوية بالمغرب

د. سعيد بكار
الكلية المتعددة التخصصات بالسمارة/جامعة ابن زهر، المملكة المغربية
S.bakkar@uiz.ac.ma
https://orcid.org/0009-0007-3005-528X

الملخّص

تحلّل هذه المقالة تحليلا نقديا البنيات الاستعارية في محاضرة ألقاها النائب البرلماني السابق عن حزب العدالة والتنمية المقرئ أبو زيد حول موضوع «التدريس بالفرنسية في المغرب: أزمة التعليم والحرب على اللغة العربية»، مركّزة على الاستعارات التصورية التي وظّفها في حديثه عن السياسة اللغوية بالمغرب.

لقد توصّلت المقالة إلى أن البنيات الاستعارية المحللة أطرتها أسطورة استعارية هي ***السياسة اللغوية بالمغرب احتلال جديد*** الدالة على الاحتلال والصراع من أجل الاستقلال، وما يرتبط بذلك من جنود ووطن واستغلال. وبصفة عامة، أطرت تصور المقرئ رؤية متقاطبة ألقت الضوء على المظاهر الأيديولوجية لخطابه، وأخفت إيجابيات التلاقح اللغوي وفوائده على المجتمع. وحافزُ إبداع هذه الاستعارات حافز ديني في الأساس وليس اقتصاديا، أي النظر إلى اللغة بوصفها لغة القرآن ولغة الجنة. وهو ما أبرز إيمان المقرئ بالصراع المانوي الذي يؤمن بوجود لونين فحسب: الأبيض والأسود من دون وجود منطقة رمادية، أي من دون وجود توافق أو تسوية.

الكلمات المفاتيح: التحليل النقدي للاستعارة، الاستعارة التصورية، السياسة اللغوية، الصراع المانوي.

METAPHORS AND IDEOLOGY:

A CRITICAL ANALYSIS OF LANGUAGE POLICY METAPHORS IN

MOROCCO

Prof. Said BAKKAR
Es-Semara Multidisciplinary College, Ibn Zohr University
S.bakkar@uiz.ac.ma
https://orcid.org/0009-0007-3005-528X

ABSTRACT

This article is a critical analysis of the metaphorical structures in a lecture delivered by a parliament representative of The Justice and Development Party, El Mokrie' Abouzaid Al Idrissi, on the topic of «Teaching French in Morocco: The crisis of education in Morocco and the war waged against Arabic.» The main focus of the study is the conceptual metaphors utilized by the speaker in his talk on language policy in Morocco. The results reveal the mythical metaphor framing the rhetorical structures analyzed, namely that THE LANGUAGE POLICY IN MOROCCO IS AN EMBODIMENT OF A NEW OCCUPATION. Therefore, French is portrayed as an invasion, a consequence of the conflict for independence. This explains why terms such as soldiers, land, and exploitation come up often in the speech. Overall, the conception of El Mokrie' seems to be framed by a polarizing view that sheds light on the ideological aspects of his discourse as manifested in his complete disregard for the benefits of language contact and interchange on the society. It is clear that these metaphors utilized by the speaker stem from a religious standpoint and have nothing to do with economics because they present Arabic as the language of the Quran and people in Paradise. Thus, the article unveils the faith held by El Mokrie' in a manichean conflict that looks at the world through a narrow lens which categorizes people into black and white, a world where there is no place for a grey zone, no place for reconciliation or middle grounds.

Keywords: Critical Metaphor Analysis, Conceptual Metaphors, Language Policy, Manichean Conflict

مقدمة

شكّل كتاب **الاستعارات التي نحيا بها** (1980) لجورج لايكوف (George Lakoff) ومارك جونسون (Mark Johnson) منعطفا مهما في الدراسات المعنيّة بالاستعارة؛ فقد أثبت الباحثان أن الاستعارة خاصية فكرية تنتشر في جميع الملفوظات البشرية؛ سواء أكانت نثرية أم شعرية، وسواء أكانت إبداعية أم حديثا يوميا. وقد برز من هذا الكتاب رهان بحثي جديد مضمونه أن «الفهم الجيد للاستعارة سيسهم في فهم أفضل للعلاقة بين الأشكال الخارجية للغة والأشكال الداخلية للفكر البشري.» (Charteris-Black, 2004, p. 3) وصاغ لايكوف وجونسون في كتابهما **الفلسفة في الجسد: الذهن المتجسّد وتحدّيه للفكر الغربي** (1999) ثلاثة استنتاجات مهمة من الاشتغال على الاستعارة هي: **1) الذهن متجسّد**، أي أن أجسادنا تؤثر في إدراكنا للعالم المحيط بنا، وتؤثر في تشكيل بنيتنا التصورية. **2) الفكر غير واع**، فنسقنا التصوري يعمل على بناء تصورات مظاهر تجاربنا بطريقة خفية. **3) الفكر غير الواعي يتجلى في الاستعارة التصورية**، فهذه الأخيرة هي اليد الخفية للذهن غير الواعي. (لايكوف وجونسون، 2016، ص. 49).

بناء على هذه النتائج، فحص بعض الدارسين الاستعارات التي نحيا بها في مجمل المجالات الاجتماعية، وحاولوا الكشف عن البناء التصوري للعالم من الإنسان انطلاقا من الاستعارات التي يوظّفها في حديثه اليومي أو الرسمي. وظلت هذه الأبحاث ذات منحى وصفي يبحث عن العام والمشترك في الفكر البشري، بل أُرْجِعَت الاستعارات الشعرية التي عرف بها الشعراء وأبدعوا فيها إلى استعارات عامة يستعملها الناس العاديون الذين لا علاقة لهم بالشعر[1].

لقد دفع وعي الباحثين بأن اللغة «ليست وسيطا شفافا نفكر به فحسب، بل تشكّل أفكارنا وممارساتنا» إلى النظر إلى الاستعارات نظرة نقدية فاحصة لأهدافها وآثارها في المجتمع. وليس من المستغرب أن يكتب لايكوف مقالا بعنوان «الاستعارات

(1) تحدث زولطان كوفيتشيش (Zoltán Kövecses) عن مجموعة من الاستراتيجيات التي يقوم بها الشعراء في إبداع استعاراتهم. وتشمل هذه الاستراتيجيات: «التوسيع» و«البلورة» و«التشكيك» و«المزج». (انظر: Kövecses, 2002, p. 47)

التي تقتل»، (لايكوف، 2005) فظهرت محاولات لصوغ مقاربة نقدية للاستعارة، تدمج بين الأبعاد الوصفية والتأويلية والنقدية التفسيرية. ومن أهم رواد هذه المقاربة جوناثان تشارترس بلاك (Jonathan Charteris-Black) وأندري غواتلي (Andrew Goatly). وسنخصص هذا المقال لعرض مقاربة تشارترس بلاك عرضا مفصلا، فنبدأ بتعريف المقاربة وتحديد أركانها الأساسية (الاستعارة والتحليل والنقد)، ثم ندرس منهجية تطبيقها، والتخصصات الرافدة لها، ثم ندرس بها خطابا أكاديميا للمقرئ أبي زيد بشأن السياسة اللغوية بالمغرب.

1. تعريف التحليل النقدي للاستعارة

قدّم تشارترس بلاك لمشروعه، في صفحته بجامعة بريستول البريطانية، بهذه الكلمات: «لقد طورتُ مقاربة خطابيّة في الاستعارة تدعى التحليل النقدي للاستعارة (Critical Metaphor Analysis)، وهي مقاربة تعتمد على مجموعة من المنهجيات والمنظورات المطوَّرة في لسانيات المتن، واللسانيات النقدية، والدلالة المعرفية. وأنا أفسر الاختيارات البلاغية، ولا سيما الاختيارات الاستعارية، وذلك من طريق الرجوع إلى المعرفة الشخصية والتداولية والمعرفية واللغوية، وإلى الموارد الاجتماعية للثقافة والأيديولوجيا والتاريخ.» (انُظر: https: / /bit.ly /3ekVjkx).

نفهم من هذا الكلام أن تشارترس بلاك يقدّم مقاربة متعددة التخصصات تجمع بين ما هو كمي وغير تاريخي (لسانيات المتن والدلالة المعرفية) وما هو كيفي وتاريخي (اللسانيات النقدية)، وذلك في أفق الدراسة «المتعددة التخصصات» للاستعارة. وباستقراء الكتب الأساسية (Charteris-Black, 2004; 2011; 2019) التي ألفها وجدنا مجموعة من التعريفات التي قدّمها لمقاربته، فقد دعا في عام 2004 إلى دمج الدلالة المعرفية بالتداولية، وذلك لغاية دراسة السياقات التي تستخدم فيها الاستعارات، ما قد يسلّط الضوء على مقاصد المتكلّمين، وسبب اختيارهم لاستعارات دون أخرى. وسمّى هذه الدعوة «**تحليلا نقديا للاستعارة**». (Charteris-Black, 2004, p. 13) يهدف إلى «الكشف عن المقاصد المخفاة (وغير الواعية بشكل محتمل) لمستعملي اللغة». (Ibid, p. 34). ويتوخّى «تقوية الأفراد وتقديم دليل بشأن طرائق فهم العالم الذي نعيش فيه.»(Ibid, p. 243).

لقد نبّه تشارترس بلاك في التعامل مع الاستعارات إلى ما يلي:

- تحديد الحافز الذي يرفد اختيار استعارة دون أخرى؛
- الوعي بإمكانية تغيير الاستعارة للطريقة التي نفكر بها ونحس بها حول شيء ما؛
- الوعي بما يحذفُ في الاستعارة، وما يشدَّد عليه؛
- دراسة الاستعارة في متون كبيرة للوقوف موقفَ تَحَدٍّ لها، واقتراح طريقة بديلة للتفكير حول الموضوع الذي تتحدث عنه. (Charteris-Black, 2004, p. 251).

وفي عبارة له: «يعطينا امتلاكنا الحق في اختيار استعاراتنا الحق في تقديم طرائق بديلة للتفكير في العالم والشعور به. وهو مظهر أساسي من مظاهر الحرية البشرية». (Ibid, p. 252). ويصل رهان تشارترس بلاك إلى حدّ ادعائه أن مقاربته تواكب مستقبل الدراسات اللغوية، فقد اقترح «أن مستقبل دراسة اللغة ربما يكمن في اتجاه تعزيز وعينا بما يشكل الاستعارة وما يحفز اختيارها. ومن ثم فالتحليل النقدي للاستعارة أداة لفتح إمكانية النظر إلى عوالم جديدة وخلق أنواع جديدة من الخطاب» (Ibid, p. 252).

لقد عرّف تشارترس بلاك مقاربته بأنها «مقاربة في تحليل الاستعارة تهدف إلى تحديد النوايا والأيديولوجيات الضمنية في استعمال اللغة.» (Ibid, p. 34). واستدرك في كتابه الأخير الصادر في عام 2019 بأنها لا تُعْنَى بكشف الأيديولوجيات في الاستعارة فحسب، بل بتحديد دور الاستعارة في إنشاء الأيديولوجيات وإبداعها، فـ«التحليل النقدي للاستعارة مقاربة تدرس كيفية استعمال الاستعارات لإنشاء رؤى مناقضة ومتنافسة حول العالم، أي إنشاء الأيديولوجيات». (Charteris-Black, 2019, p. 12)

تبرز هذه التعريفات أن مدار التحليل النقدي للاستعارة هو: «الاستعارة» و«التحليل» و«النقد». ولا بد من تفصيل القول في هذه العناصر الثلاثة، ما دامت المفاهيم مفاتيح العلوم، وما دام التعريف بها من منظور تشارترس بلاك يزيل كل لبس عن مفهومها، حتى لا يختلط بالمصطلحات نفسها في تخصصات أخرى كالنقد الأدبي والبلاغة، وغير ذلك.

2. مفهوم الاستعارة

يرفض تشارترس بلاك النظر إلى الاستعارة من منظور أحادي، ويدّعي أن التحديد الأمثل لها ينبغي أن يراعي معاييرها «اللغوية» و«التداولية» و«المعرفية». (Charteris-Black, 2004, p. 7) وعرّفها بأنها: «طريقة في التفكير، وطريقة في الإقناع، وظاهرة لغوية.» (Ibid., p. 22) وفي عبارة أخرى إنها «صورة بيانية تستعمل عادة في الإقناع، وتمثل طريقة جديدة لرؤية العالم. (Ibid., p. 7) ويبرز هذا التعريف الثلاثي للاستعارة وعي تشارترس بلاك بأن تأويل السامع للاستعارة التي ينتجها المتكلم ينجح حينما يستطيع تجاوز التوتر بين ما قيل وما قُصِدَ. والتجاوز معيارٌ تداولي محدِّدٌ للاستعارة؛ فجعل الشيء المتنافر في الظاهر ملائما يعني المشاركة في إبداع المعنى، وذلك من طريق تجاوز ما هو مشفّر في النظام الدلالي. (Ibid., p. 7) وعلاوة على أهمية الاستعارة في التعبير عن المعاني، تسهم في تشكيل الآراء؛ فهي أساسا خطاب إقناعي يدعو إلى تصور مشترك يتجاوز النظام الدلالي. (Ibid., p. 13) ولا ضير من التفصيل قليلا في هذه المعايير الثلاثة المشكلة لتعريف الاستعارة عند تشارترس بلاك، ففيها مزيد إيضاح وترسيخ لما قلناه.

1.2. المعيار اللغوي

يدل لفظ الاستعارة في اللغة اللاتينية على «التحويل» و«الحركة»، وهما مركزيان في تحفيز الاستجابات العاطفية، ولا سيما إن أخذنا بعين الاعتبار أن الاستعارة والعاطفة في اللغة اللاتينية لهما المصدر اللغوي نفسه.[1] والاستعارة في المستوى اللغوي كلمة أو جملة تسبِّبُ توترا دلاليا يتحقق بوساطة:

- التجسيد (reification): يعني النظر إلى شيء مجرد انطلاقا مما هو ملموس.
- التشخيص (personification): يعني النظر إلى شيء غير حي انطلاقا مما هو حي.

(1) هناك ترابط معجمي بين كلمتي استعارة وعاطفة؛ فكلمة عاطفة مشتقة من فعل «تحرّكَ»، كما أن ميتا (meta) كلمة يونانية تعني الاتجاه، وتعني (pherien) عَبَرَ. وليس من المفاجئ من ثم أن يكون الجانب المهم للاستعارة هو تحريك السامع أو نقله من حالة إلى أخرى. (أُنظر: Charteris-Black, 2004, p. 19; 251)

- نزع التشخيص (depersonification): يعني النظر إلى ما هو حي انطلاقا مما هو غير حي. (Ibid., p. 21)

انتقد تشارترس بلاك التعريف اللغوي، لقيامه على معيار لغوي فحسب، من دون مراعاة المعايير التداولية أو المعرفية أو البلاغية للاستعارة. (Ibid., p. 19) فهو يتجاهل إمكانية استعمال المتكلمين للكلمات من أجل إظهار مقاصدهم ومشاعرهم وإدراج معنى حرفي بطريقة أدقّ من المعنى الاستعاري. (Searl in Ortony, 1993: 83–111, Cited in Charteris–Black, 2004, p. 20) كما أن مفهوم الاستعارة نسبي، فمعاني الكلمات تتغير مع مرور الوقت، وقد تصبح عبارة استعارية في زمن ما عبارة حرفية في زمن آخر؛ لاعتماد الوعي الاستعاري بشكل جزئي على مستعملي اللغة، أي على تجربتهم للغة. (Ibid., p. 20)

2.2. المعيار التداولي

يرى تشارترس بلاك بخصوص المعيار التداولي أن الاستعارة تمثيل لغوي متنافر ذو غاية ضمنية هي التأثير في الآراء والأحكام من طريق الإقناع، وأن هذه الغاية تكون في الغالب مخفاة، وتبرز نوايا مستعمليها في سياقات خاصة. (Ibid., p. 21)

3.2. المعيار المعرفي

تنتج الاستعارة من النظام التصوري. وقد تسهم في تحويل هذا النظام. وأساس التحول هو الملاءمة أو الارتباط السيكولوجي بين خصائص تعبير لغوي في سياق مصدره الأصلي، وخصائصه في سياق الهدف الجديد. وتقوم الملاءمة عادة على التشابه بين المجالين. (Ibid., p. 21)

قدّم تشارترس بلاك، بناء على هذه المعايير الثلاثة، خمسة تعريفات للاستعارة وما يدور في فلكها من مصطلحات ترتبط بتحديدها وتأويلها ونقدها، وهذه التعريفات هي:

1. **الاستعارة** تمثيل لغوي تستعمل فيه كلمة أو جملة في سياق ليس من العادة أن تستعملا فيه، وهو ما يتسبَّبُ في حدوث توتر دلالي بين الاستعمالين.
2. **الاستعارة المألوفة** هي الاستعارة المستعملة بشكل متكرّر في مجتمع لغوي معين إلى درجة يقلُّ فيها الوعيُ بتوترها الدلالي.

3. **الاستعارة الجديدة** هي الاستعارة التي لم يتكرّر استعمالها في مجتمع لغوي، ويكون هناك وعيٌ بتوترها الدلالي.
4. **الاستعارة التصورية** هي عبارة تَحُلُّ مشكلة التوتر الدلالي في مجموعة من الاستعارات وتظهرها في شكل مترابط.
5. **الأساس التصوري** هو عبارةٌ تَحُلُّ مشكل التوتر الدلالي لمجموعة من الاستعارات التصورية وتظهرها في شكل مترابط. (Ibid., pp. 21–22)

صاغ تشارترس بلاك، بناء على هذه المعايير الثلاثة ودور الاستعارة المركزي في عملية الإقناع، نموذجا خطابيا للاستعارة نوضحه في هذا الشكل:

الشكل 1: نموذج خطابي للاستعارة (Charteris-Black, 2004, p. 248)

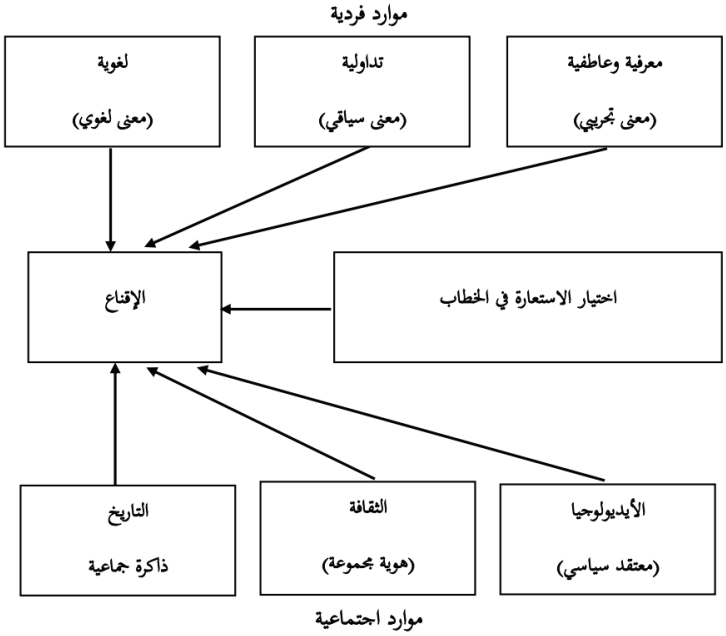

يظهر هذا الشكل تأثير المصادر الفردية والاجتماعية في اختيار الاستعارة في الخطاب. وتنقسم الفردية منها إلى: 1) الأفكار والعواطف والتجارب الجسدية للعالم. 2) فهم ما يكون فعالا في سياق استعمال مخصوص. 3) معرفة النظام اللغوي ومعاني الكلمات. وترتبط الاجتماعية منها بالأيديولوجيا (وجهة نظر سياسية أو دينية) والمعرفة الثقافية والتاريخية.

لقد انتقد تشارترس بلاك المقاربات التقليدية للاستعارة المركزة على الاعتبارات اللغوية، والمقاربات اللسانية المعرفية المركّزة على الأساس التجريبي الفردي للاستعارة. وقال إن الأثر الإقناعي للاستعارة يمكن تفسيره بالاعتماد على الموارد الاجتماعية والموارد الفردية. (Ibid., pp. 248–249) وساق للبرهنة على ذلك سبب الاختلاف بين الخطاب السياسي الأميركي الذي وظّف استعارات النار والنور في تقييماته الإيجابية، والخطاب السياسي البريطاني الذي وظّف استعارات النبتة في تقييماته الإيجابية؛ فالماضي الأميركي ثوري، بينما شهد الماضي البريطاني ثقافة مرتبطة بالبستنة.

3. مفهوم التحليل

إضافة إلى الحديث عن مفهوم التحليل، نودّ أن نميز بينه وبين التأويل والتفسير؛ نظرا لما قد يقع فيه الباحثون من خلط في استعمال هذه المصطلحات. فالمقصود **بالتحليل**: الخطوات المنهجية التي يتبعها المحلِّل في دراسة ظاهرة معيّنة. ولما كنا بصدد الحديث عن التحليل النقدي للاستعارة، فإن التحليل عنده يعني «تحديد» الاستعارة فـ«تأويلها» فـ«تفسيرها». أما **التأويل**، فيعني التساؤل عن معنى استعارة وعن غاية استعمالها. ويصلُ المحلل إلى هذا المعنى انطلاقا من أدوات تساعده على فعل ذلك، وهي أدوات يستقيها من تخصّصات عدّة. ويقصدُ **بالتفسير** توضيح الآثار المترتبة عن استعمال الاستعارة. فبعد تحديد بنية استعارية معينة وتأويلها بناء على اختصاص معين (يعتمد تشارترس بلاك على نظرية الاستعارة التصورية ونظرية المزج التصوري)، يأتي التفسير ليكشف عن سبب استخدام تلك الاستعارة، ويحدّد آثارها الممكنة في المجتمع أو في المخاطَبين. وحتى نقدّم مثالا متكاملا، نسوق التصريح التالي:

«تفشل القيود في وقف تدفق اللاجئين». (BNC, A4H) (Baker and Ellege, 2011, p. 62)

تُعْنَى مرحلة التحديد بإبراز حضور استعارة مائية هي **اللاجئون تدفق مائي** المستعملة للإشارة إلى اللاجئين. وقد تركز مرحلة التأويل من التحليل على التساؤل: «ماذا تعني هذه الاستعارة؟ وما غاية استعمالها؟» ويمكننا القول على سبيل

المثال إن لاستعارة الماء أثرا في تمثيل اللاجئين بكونهم خارجين عن السيطرة، وكارثة غير مرغوب فيها، بالإضافة إلى تقديمهم بشكل جماعي، وبطريقة غير قابلة للتمييز، وبصفتهم مجموعة منزوعة الصفات الإنسانية. وبهذا تؤول الاستعارة بأنها تمثيل سلبي للاجئين. أما مرحلة التفسير، فستحاول التركيز على السياق الاجتماعي الواسع متسائلة: لماذا مُثِّلَ اللاجئون بهذه الطريقة؟ وما النتائج المحتملة لهذا التمثيل في المجتمع وفي مختلف المجموعات فيه؟ وجواب ذلك التعبير عن مصالح البيض والحفاظ عليها، وإضفاء الشرعية على القوانين المقيِّدة للجوء.

لقد أخذ تشارترس بلاك هذه المنهجية من مجموعة من الدارسين، وأهمّهم لين كاميرون (Lynne Cameron) وغراهام لوو (Graham Low)، ونورمان فيركلف (Norman Fairclough). وترجع هذه المنهجية إلى مايكل هاليداي الذي حدّد ثلاث وظائف نصية، أي الوظيفة الفكرية، والوظيفة البيشخصية، والوظيفة النصية. (Halliday, 1971, pp. 332–334, Cited in Fowler, 1991, p. 69) وقال تشارترس بلاك في هذا الصدد: «يُعْنَى تحديد الاستعارة في البداية بالمعنى الفكري؛ أي بتحديد ما هو حاضر في النص، وتحديد ما إذا كان هناك توتّر بين المجال المصدر الحرفي والمجال الهدف الاستعاري. بينما ينصرف تأويل الاستعارة إلى المعنى التأويلي؛ أي إلى تحديد نوع العلاقات الاجتماعية التي تبنيها الاستعارة. في حين يهتمّ تفسير الاستعارة بالمعنى النصي؛ أي بالطريقة التي تترابط بها الاستعارات، وتصبح منسجمة في الموقف التي تجري فيه.» (Charteris–Black, 2004, pp. 34–35) وسنفصل في هذه المنهجية وفق ما يأتي:

1.3. تحديد الاستعارة

تبرز الاستعارة من طريقة استعمال اللغة؛ إذ يمكن لكل كلمة أن تكون استعارة إذا استعملت كذلك، أي حينما لا نفهم معناها المألوف. وهذا ما يؤكد أنها تبرز من معرفة اللغة في أثناء الاستعمال. (Ibid, p. 31) وقد اقترح تشارترس بلاك لتحديد الاستعارة مرحلتين: تتطلب الأولى منهما قراءة عيّنة من النصوص من أجل تحديد الاستعارات المرشّحة للتحليل، ومعيار ذلك وجود تنافر أو توتر دلالي في مستوياتها اللغوية أو التداولية أو المعرفية. وإن لم تستوف الاستعارة هذا المعيار استبعدت من التحليل. أما المرحلة الثانية فيستعين المحلّل فيها بلسانيات المتن (Corpus Linguistics) عبر

دراسة سياقات استعمال الاستعارات المرشحة، (Ibid, p. 35) وذلك من أجل تأكيد دلالاتها الاستعارية.

2.3. تأويل الاستعارة

يشملُ التأويل إبراز العلاقة بين الاستعارات والعوامل المعرفية والتداولية المحدِّدَة لها. كما ينبغي تحديد الاستعارات التصورية التي تحكم التعابير الاستعارية والمفاهيم التصورية التي تحكم الاستعارات التصورية. ويمزج تشارترس بلاك في تأويل الاستعارة بين نظرية الاستعارة التصورية (Lakoff & Johnson, 1980) للايكوف، ونظرية المزج التصوري (Fauconnier & Turner, 2002) لجيل فوكونيي (Gilles Fauconnier) ومارك تيرنر (Mark Turner). وتفيد النظرية الأولى في تحديد الاستعارات التصورية والمفاهيم التصورية، وتُعْنَى الثانية بتفسير المعاني التداولية والثقافية الناتجة من مزج فضاءين ذهنيين (المجال المصدر بالمجال الهدف بتعبير لايكوف).

3.3. تفسير الاستعارة

يقوم تفسير الاستعارة على تحديد الباعث الأيديولوجي المنتج للاستعارة ودورها في الإقناع. ويمكن أن يساعد تحديد الاستعارات التصورية والمفاتيح التصورية على تفسير إقناعية الاستعارة. كما قد يساعد تحليل الوظيفة الخطابية للاستعارات على تحديد باعثها الأيديولوجي. ويستعين تشارترس بلاك في هذه المرحلة بالتحليل النقدي للخطاب.

لقد حلّل تشارترس بلاك، بغيةَ توضيح منهجيته التحليلية، تصريح جورج والكر بوش بشن «حملة صليبية على الإرهاب» على إثر هجمات الحادي عشر من شتنبر في عام 2001. وقال إن مرحلة التحديد يمكنها أن تنظر في ما إذا كانت هذه العبارة استعارية أم غير استعارية. وقد انتبه إلى أن المسلمين أوّلوا العبارة حرفيا، أي معناها الأول الوارد في معجم لونجمان؛ أي «سرايا عسكرية مسيحية في القرون الوسطى سعت إلى أخذ الأرض المقدسة من المسلمين». ويرى أن بوش لم يقصد هذا المعنى الحرفي، وإنما قصد معناها الاستعاري؛ أي «إعادة بلورة مشروع إصلاحي بشكل حماسي». وبعد بحثه عن العبارة في اللغة الإنجليزية -بتوظيف لسانيات المتن-

وجدَ أنها تستعمل بمعية مصاحبات لغوية متعددة هي: «الفساد»، و«العبودية»، و«الشيوعية»، و«الإجهاض»، و«الإسلام»، و«الفقر». وانتهى إلى أن الاستعمال الاستعاري لها أكثر من الاستعمال الحرفي، وحدّدها بأنها استعارة.

وفي مرحلة التحليل، قال إن التعبير الاستعاري لبوش يبرز استعارة تصورية هي **السياسة دين**. وبحثَ عن عبارات أخرى تعزز هذه الاستعارة، فوجد «محور الشر». كما انتبه إلى أن أسامة بن لادن في استجابته لهذه الاستعارة تحدث عنها بمفردات تشير إلى معجم الصراع والكفاح، من قبيل «حملة»، و«قُوَى».

وفي مرحلة التفسير، أشار تشارترس بلاك إلى أن استعارة **السياسة دين** استعارة خطيرة جدا، فهي تنتج استعارة **الدين سياسة**، وهو ما يتيح استعمال مفردات الجهاد أو الحرب المقدسة، ويصبح الإرهاب أداة لتحقيق أهداف دينية. وهو ما يقود في نهاية المطاف إلى إزالة الفواصل بين ما هو سياسي وما هو ديني. وبناء على ذلك، حذّر السياسيين من ضرورة الانتباه إلى ما يوظفونه من تعابير استعارية في كلامهم. (Charteris-Black, 2004, pp. 36-41)

4. مفهوم النقد

إضافة إلى بلورة وعي نقدي باستعمال الاستعارة في الكلام، ركّز تشارترس بلاك على أهمية تحديد الحافز الذي يجعل المتكلم يختار استعارة دون أخرى، وهو ما قاده إلى الادعاء بأن تغيير الاستعارة يمكن أن يغير الطريقة التي نفكر بها ونحس بها حول العالم. وأن الفحص الواسع للاستعارة في متون كثيرة من شأنه أن يجعلنا أكثر قدرة على تحدِّي الاستعارات، ومن ثم اقتراح بدائل للتفكير في المواضيع المجتمعية والسياسية وغيرهما. (Ibid, p. 251)

يتبنى تشارترس بلاك معاني كلمة النقد في التحليل النقدي للخطاب. ويمكن توضيحها بإيجاز في هذه النقط: **1)** النقد بوصفه إسهاما في تغيير المجتمع، أي تقديم توصيات وتدخلات يكون لها أثر في تحسين المجتمع. **2)** النقد بوصفه كَشْفًا للبنيات الغامضة للسلطة، أي كشف البنيات الغامضة والمخفاة في استعمال اللغة. **3)** النقد بوصفه تحريرا وتنويرا، أي تقديم تأويل بديل يرفع الوعي بأهمية اللغة في المجتمع.

5. الخلفيات النظرية

يدمج تشارترس بلاك في مقاربته النقدية للاستعارة: «اللسانيات المعرفية»، و«المقاربات التداولية للاستعارة»، و«التحليل النقدي للخطاب»، و«لسانيات المتن». (Ibid, p. 28) وسنعرض لهذه التخصصات وفق هذا الترتيب:

1.5. نظرية الاستعارة التصورية

وظّف تشارترس بلاك نظرية الاستعارة التصورية لمساعدته على تحديد طريقة التفكير الضمنية المحدِّدةِ للاختيارات المعجمية. وتقوم هذه النظرية على ادّعاء مضمونه أن الاستعارات التصورية (الضمنية) هي التي تحفز التعابير الاستعارية. ومعنى التحفيز تفسير فكرة واحدة بمجموعة من التعابير الاستعارية. وتأخذ شكل (أ) هو (ب). وقد برهن لايكوف في كتابه أن نظرية الاستعارة التصورية تسهم بدور كبير في تحديد الأيديولوجيات الرافدة لأنظمة الاعتقاد. (Lakoff, 2002, Cited in Charteris-Black, 2004, p. 9) غير أن نظرية الاستعارات التصورية لا تفسر الملفوظات التي من المحتمل أن تؤول بوصفها استعارات، ولا شروط استعمالها ولا أسباب استعمالها. ويمكن فعل ذلك باعتماد مقاربة تداولية.

لقد ادّعي بول ريكور (Paul Ricoeur) أن الاستعارة تحدث توترا دلاليا بمخالفة المألوف في استعمال اللغة، وهو توتر يلغيه الدلاليون المعرفيون. وقد يفسّر التمثيل التصوري التناسبات الموجودة بين المجالات المتناقضة بالنفاذ إلى دلالة الاستعارة، ولكنه لا يأخذ بعين الاعتبار قصد المتكلم، وهو ما يدعو إلى توظيف نظرَةٍ تداولية للاستعارة. (Charteris-Black, 2004, pp. 16-17) وتجدر الإشارة إلى أن تشارترس بلاك وظّف نظرية المزج أيضا. وقال إنها «ببساطة نظرية أخرى يمكن أن تدمج في التحليل النقدي للاستعارة.» (Charteris-Black, 2011, p. 48)

2.5. التداولية

يجادل تشارترس بلاك بضرورة إتمام المقاربة الدلالية المعرفية للاستعارة بتحليل العوامل التداولية؛ ما دامت تُستخْدَمُ في سياق تواصلي محدِّدٍ لدورها. (Charteris-Black, 2004, p. 9) والغاية من إضافة هذا البعد تنبيه المحلّل إلى عدم الاكتفاء بمعرفة معنى الكلمات، بل بالمعنى الذي يضفيه المتكلمون على تلك الكلمات

عند استعمالها في سياقات معيّنة. وقد ادعى جيرولد سادوك (Jerrold Sadock) أن الاستعارة تقع خارج نطاق الدلالة؛ لأنها غير مباشرة من جهة، وتعتمد على وجود توتر بين ما قيل وما قصد من جهة أخرى. والأمر نفسه أشار إليه جون سيرل (John Searle) في ذهابه إلى أنه من الأفضل تفسير الاستعارة بالاعتماد على النظرية التداولية. (Ibid., p. 10)

3.5. التحليل النقدي للخطاب

يعدّ التحليل النقدي للخطاب مقاربة نقدية في تحليل الخطاب تسعى إلى الكشف عن أهمية اللغة في المجتمع، والتوعية بإسهامها في ممارسة السلطة والهيمنة والتحرير والمقاومة إلى آخره. ويركز على البنيات اللغوية والمعرفية والتداولية والنصية التي يوظفها المتكلمون من أجل الهيمنة على الناس وخلق إجماع يحافظ على الوضع القائم الذي يكون في صالح المتكلمين الذين يمتلكون السلطة في الغالب الأعم. والاستعارة من هذه البنيات اللغوية/ المعرفية التي تضطلع بدور مهم في ترسيخ الهيمنة وفي صناعة الرأي العام ونشر الإجماع.

4.5. لسانيات المتن

يعدّ المتن مجموعة كبيرة من النصوص الطبيعية، وهي نقيض النصوص التي يبتكرها اللسانيون وفلاسفة اللغة من أجل توضيح وجهة نظرهم. ولا يحكم جمعها أي قيد؛ سواء تعلق بحجمها أو تأليفها أو نوعها؛ فقد تشمل النصوص المكتوبة والمفرّغة من نصوص منطوقة، كما تضم اللغة الرسمية والعامية، والخيالية والواقعية، واللغة التي ينتجها الأطفال أو البالغون، والنصوص من حقب تاريخية مختلفة (Ibid, p. 31). وغاية توظيف لسانيات المتن في مقاربة تشارترس بلاك هي الكشف عن مظاهر اللغة التي لا نكون واعين بها من طريق تحليل تواتر الكلمات ومصاحباتها. (Ibid, p. 32).

6. نموذج تحليلي

نحلل في هذا النموذج الاستعارات التصورية التي جاءت في محاضرة ألقاها النائب البرلماني السابق عن حزب العدالة والتنمية المقرئ أبو زيد، وهو أستاذ جامعي

متقاعد متخصص في اللسانيات، ومهتم بقضايا التعليم، ولا سيما الشق المرتبط بالسياسة اللغوية في المنظومة التعليمية. وقد حاضر كثيرا في هذا الموضوع، وسافر إلى عدة مدن مغربية للحديث عنه، وإبراز موقفه من السياسة اللغوية بالمغرب، ولا سيما ما ارتبط بلغات التدريس وتدريس اللغات. ويحمل الفيديو الذي نحلله هنا اسم «التدريس بالفرنسية في المغرب: أزمة التعليم والحرب على اللغة العربية»، وقد وضع على قناة يوتوب بتاريخ الثالث والعشرين من نونبر في عام 2017. (المقرئ الإدريسي أبو زيد، «التدريس بالفرنسية بالمغرب: أزمة التعليم والحرب على اللغة العربية»، اطلع عليه في: 16/ 10/ 2022، في: https://bit.ly/3EMl87O).

يندرج موضوع محاضرة المقرئ في مفهوم «التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية»، وهو مفهوم -بحسب دونا كريستيان (Donna Christian)- يدل على أمرين: ممارسات التخطيط اللغوي، أي تدخلات السياسيين واللسانيين وغيرهم في استعمال اللغة وشكلها (Christian, 1989, p. 193). وتخصص أكاديمي يدرس هذه الممارسات (Ferguson, 2006, p. 1). وتندرج محاضرة المقرئ في تدخل سياسيٍّ بشأن ممارسات التخطيط اللغوي في المغرب. وما دام موضوع هذا المقال معنيّا بالاستعارة وبالتحليل النقدي لها، فلن نولي أهمية لموضوع السياسة اللغوية وآثارها، وسنقصر الكلام على الاستعارات التصورية التي وظّفها المقرئ في حديثه عن السياسة اللغوية بالمغرب. وسنبدأ بتقديم نبذة عن مضمون المحاضرة، ثم ننصرف بعد ذلك إلى تحديد الاستعارات التصورية فيها. وتجدر الإشارة إلى أننا قمنا بتفريغ المحاضرة، وقد بلغ عدد كلماتها 8186 كلمة، مزج فيها المقرئ بين اللغة العربية الفصحى والدارجة واللغة الفرنسية، وبعض الكلمات الإنجليزية.

1.6. موضوع المحاضرة

استهلّ المقرئ أبو زيد الإدريسي محاضرته بتقديم سبب إلقائها، أي استكمال الحديث عن النقط العشر التي كتبها حول السياسة اللغوية بالمغرب، وكان يود إيصالها إلى الوزير في البرلمان، فمنعه الوقت من ذلك. ثم بعد ذلك انطلق من مقدمة حجاجية عامة نوردها في الشكل أدناه:

الدولة الديمقراطية يتحكم المنتخبون في سنّ سياساتها؛

المغرب تتحكم دولة عميقة غير منتخبة في سنّ سياساته؛

المغرب دولة غير ديمقراطية.

إن الخلاصة التي يبدأ بها المقرئ محاضرته هي التي يفسر في ضوئها المفارقة التي تتناول مشكل السياسة اللغوية بالمغرب، فعلى الرغم من:

- وجود علماء ومفكرين مختصين في السياسة اللغوية مغاربة وأجانب؛
- وجود إجماع وطني عبرت عنه مجموعة من المناظرات الخاصة بالسياسة اللغوية؛
- وجود تقارير دولية متعلقة بالتنمية؛

وهي معطيات تُجمعُ -كلها- على ضرورة اعتماد اللغة العربية بدلا من اللغة الفرنسية في التخطيط اللغوي بالمغرب، إلا أن العكس هو ما حصل ويحصل. ويقصد المقرئ بذلك قرارا وزاريا يدعو إلى تدريس الشعب العلمية وشعب أخرى باللغة الفرنسية بدلا من تدريسها باللغة العربية. ومعنى هذا أن هناك سعيا إلى جعل اللغة الفرنسية لغة تدريس للمواد، بدلا من الاكتفاء بها لغة تنتمي إلى فئة اللغات المدرّسة التي تضم الإنجليزية والإسبانية والألمانية وغيرها.

يرجع المقرئ هذه المفارقة إلى مسائل عدّة: 1) **سياسية** تتمثل في استقلال منقوص وتبعية سياسية. 2) **اجتماعية** تتضح في إعادة إنتاج النخبة الحاكمة التي تنفرد بمعرفة الفرنسية وإتقانها. 3) **نفسية** تتمثل في هزيمة نفسية ترى في الفرنسية مصدر ارتقاء وسمو، وفي العربية مصدر انحطاط وتخلف.

ما تبقى من المحاضرة أمثلة مأخوذة من «الخطاب الأكاديمي»، و«التجربة الشخصية» للمقرئ أوردها من أجل الإمعان في رسم مفارقة اعتماد اللغة الفرنسية لغةً للتدريس، وإهمال اللغة العربية. وقد حكمت منطق حجاجه استراتيجية المقارنة بين نتائج الدراسات العلمية حول السياسة اللغوية والتنمية والسياسات الرسمية المتبعة في المغرب بشأن اللغة في المنظومة التربوية، وموقف دولتي تركيا وإيران بخصوص اللغة العربية والموقف المغربي الرسمي تجاهها.

2.6. التحليل النقدي لاستعارات المحاضرة

لقد فرّغنا في البداية المحاضرة وقرأنا نصّها قراءة متأنية، وحدّدنا مجموعة من التعابير الاستعارية، ثم بحثنا عن خيط ناظم لها ضمن استعارة تصورية. ويبرز هذا الجدول نتائج ذلك:

الجدول 1

التعابير الاستعارية والاستعارات التصورية في محاضرة المقرئ أبي زيد

النص	التعبير الاستعاري	الاستعارة التصورية
1.«لقد طبقنا سياسة تعريب عرجاء على مدى نصف قرن. لكن عوض جبر الرجل المكسورة اليوم، قمنا بكسر الرجل السليمة، لنسلم تعليمنا إلى الكساح. ونحن اليوم مصرون كما قلْتُ، عوض أن نقيم الرجل عندنا تعريب أعرج.» (ابتداء من الدقيقة: 07.33).	«سياسة تعريب عرجاء» «نسلم تعليمنا إلى الكساح» «عندنا تعريب أعرج»	**السياسة اللغوية إنسان أعرج التعليم إنسان مصاب بالكساح التعريب إنسان أعرج**
2.«برنامج البكالوريا الفرنسية الذي جُنِّدَت له الموارد البشرية والمالية على حساب الشق المغبون المنبوذ.» (ابتداء من الدقيقة: 07.54)	«جُنِّدت له الموارد البشرية»	**الموارد البشرية جنود**
3.«وْهَادْشِّي أنا كَمَّلْتْ 20 عام فالبرلمان هادْ الشْهَرْ... غْلَقْتْ 20 عام، وأنا كَنَسْمَعْ هَادْ الْكَاسِيتَة. أَنَّهُ والله يْلَا الطلبة دْيَالْنَا كيتلْفُوا. وْأَشْنُو الْحَلْ؟ عَرْبُوا الكلّيّة. لَّا غَنْفَرْنْسُوا اللِّيسِي. يعني الدَّرِّي رَجْلُو 42 وَاحْنَا مْلَبْسِينُو الصَّبَّاطْ دْيَالْ 40. وشَفْتِي مسكين وَلَّاتْ عْنْدُو تَقَرُّحَاتْ. ضَارُّو رَجْلِيهْ، ضَرُّو الصَّبَّاطْ. وْأَشْنُو الْحَلْ؟ نَّقْصُو لِيهْ صْبَاعُو. مَاشِي غَنَعْطِيوْهْ الصَّبَّاطْ 42.» (ابتداء من الدقيقة: 39.17).	«20 عام، وأنا كَنَسْمَعْ هَادْ الْكَاسِيتَة». «يعني الدَّرِّي رَجْلُو 42 وَاحْنَا مْلَبْسِينُو الصَّبَّاطْ دْيَالْ 40».	**كلام البرلمانيين شريط تسجيل صوتي سياسة فرنسة التعليم حذاء مقاسه غير ملائم**
4.«ولهذا فعلا ما قلت عن رشيد بلمختار قلته عن حصّاد، وعن كل حَصَّادْ يَحْصَدْ فْ هَادْ لَبْلَادْ بْلَا فْرَانَاتْ.» (ابتداء من الدقيقة: 40.40).	«كل حَصَّادْ يَحْصَدْ فْ هَادْ لَبْلَادْ»	**السياسيون مزارعون**
5.«نَعْصَرْ لِيكُمْ الْ 500 صَفْحَة فِي جُمْلَة. نَعْصَرْهَا لِيكُمْ فْجُمْلَة.» (ابتداء من الدقيقة: 48.21).	«نَعْصَرْ لِيكُمْ الْ 500 صَفْحَة فِي جُمْلَة».	**التلخيص عصير**

النص	التعبير الاستعاري	الاستعارة التصورية
6.«بَاشْ تْعَرْفُو أَنَّنَا كُلْنَا مَكَلْسِينْشْ فْدَارْنَا، خَارْجِينْ مُغْتَرِبِينْ. Out of place كما كتب إدوارد سعيد، لَمَّا كْتَبْ مُذَكِّرَاتُو سَمَّاهَا *Out of Place*، **خارج المكان**؛ لأن هو منفي من فلسطين، احْنَا مَنْفِيِّينْ مَنْ الْوَطَنْ دْيَالْنَا اللِّي هُوَّ اللغة العربية.» (ابتداء من الدقيقة: 56.10).	«احْنَا مَنْفِيِّينْ مَنْ الْوَطَنْ دْيَالْنَا اللِّي هُوَّ اللغة العربية».	**اللغة العربية وطن**
7.«ولهذا نحن في الحقيقة نراوح مكاننا. نحن نخدع أنفسنا، ونخادع بعضنا البعض، لأن تَّا وَاحَدْ مَكَادْ يْقَلْقَلْ الْحَجْرَة الثْقِيلَة دْيَالْ النُّفُوذْ الْفَرَنْسِي.» (ابتداء من الدقيقة: 01.14.08 س).	«نحن في الحقيقة نراوح مكاننا». »تَّا وَاحَدْ مَكَادْ يْقَلْقَلْ الْحَجْرَة الثْقِيلَة دْيَالْ النُّفُوذْ الْفَرَنْسِي».	**عدم التقدّم توقف عن المسير النفوذ الفرنسي صخرة ثقيلة**
8.«حِيثْ مَثَلًا عَنْدْنَا غُرْفَة دْيَالْ التجارة مغربية فرنسية، وتنسِّق مع القنصلية الفرنسية بقوة، وتجذب كل ما هو مغربي وَاحَدْ الجاذبية قوية بْحَالْ الجاذبية دْيَالْ مدارات الأفلاك إلى المدار الفرنسي.» (ابتداء من الدقيقة: 01.16.30 س).	«وَاحَدْ الجاذبية قوية بْحَالْ الجاذبية دْيَالْ مدارات الأفلاك إلى المدار الفرنسي».	**النفوذ الفرنسي جاذبية**
9.«ختاما ثَبَتَ الآن أن الأوربيين والأمريكيين اعتمدوا سريا (...) اللغة الرسمية لأرشيفهم (...) العربية. وهم لا يريدون أن يعرف أحد هذا، لكيلا يرتفع سهم العربية.» (ابتداء من الدقيقة 01.26.45 س).	«وهم لا يريدون أن يعرف أحد هذا، لكيلا يرتفع سهم العربية».	**العربية سهم تجاري**

يمكن تلخيص الاستعارات الواردة في هذا الشكل:

الشكل 2: الخريطة التصورية لاستعارات الصراع والبقاء في محاضرة المقرئ أبي زيد

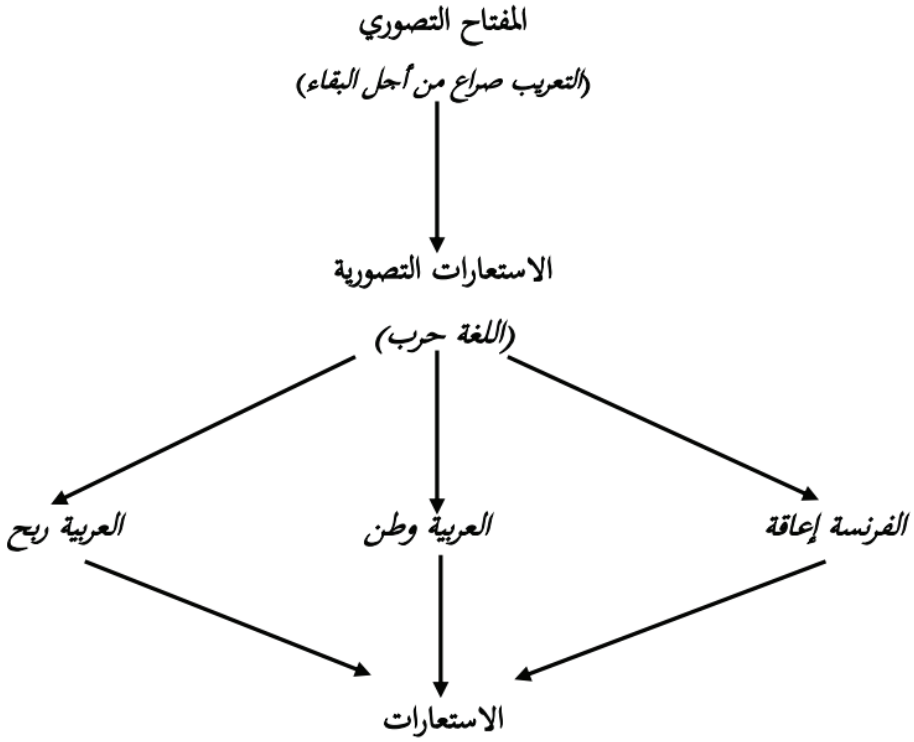

يوضح هذا الشكلُ التصوّر الاستعاري للمقرئ بشأن السياسة اللغوية في المغرب، فهي ليست اختيارا سياسيا فحسب، بل هي صراع بين قطبين يمثل أحدهما المحتل والآخر الشعب، ويتصارعان حول الوطن/ اللغة. وبطبيعة الحال سيكون للمحتل جنود، وسيسبّب للوطن أضرارا/ مرضا، ولكن الانتصار عليه/ العلاج منه سيحدّ

من تأثيره، ويمنح الشعب كامل استقلاله/ عافيته. وسنفصل في هذه العناصر الثلاثة المكوّنة للخريطة التصورية للصراع والبقاء وفق هذا الترتيب:

1.2.6 **الفرنَسَة إعاقة**

يتصوّر المقرئ سياسة التعريب التي قام بها المغرب في ثمانينيات القرن الماضي رجلا أعرج له رجل مكسورة، ومعنى ذلك أنها سياسة لم تكن مكتملة قطّ، ولكن ما زاد الطين بلّة هو أنه بدلا من جبر الرجل قامت القرارات الوزارية الأخيرة بكسر الرجل السليمة لتسلم التعريب إلى الكساح، أي إلى الإعاقة. وما يدعم هذه الاستعارة استعارة فرعية أخرى (أُنظر: النص 7) يرى فيها المقرئ أن المغرب يراوح مكانه في سياسة التعريب، وتعني مراوحة المكان البقاء فيه، والبقاء سببه عدم القدرة على الحركة.

أخذ المقرئ الاستعارة من حقل المرض، وبالضبط من حقل الأمراض العضوية التي تصيب بشكل يوميّ الناس، أي الكسر الذي يتسبب في شل حركة الإنسان، فلا يستطيع السير قدما، إلا بوساطة عكاز يساعده على المشيء البطيء. والاستعارة هنا إبداعية وظيفتها إبراز رغبة الدولة في إعاقة تعريب التعليم بالمغرب وإيقافه.

تحتوي استعارة **الفَرْنَسَة إعاقة** على دلالة الاحتلال وفقدان الاستقلال؛ فقد أشار تشارترس بلاك وكليف سيل (Clive Seale) إلى أن تجربة المرض من المحتمل أن تشكل خطرا على الفردانية والاستقلالية التي يتميز بها بناء الذات البشرية، وبذلك يصبح الإنسان عرضة للاعتماد على الآخرين كيفما كانوا؛ مقدّمي رعاية أو عائلة أو أصدقاء أو عمال صحة ومهنيِّيها. (Charteris & Clive, 2010, p. 17) وتدل استعارات المرض عموما على «فقد المكانة الاجتماعية»، و«فقد السلطة»، وترتبط بالضعف وعدم القدرة. وبذلك يصور المقرئ السياسة اللغوية التي تنتهجها الحكومة سياسة تدل على انعدام السلطة والاستقلالية في القرار وضعف المكانة الاجتماعية. ولكن المرض كما قلنا يحمل بين ثناياه إمكانية الشفاء بالارتداد إلى الماضي المشرق للعربية، والأمل في قدرة المقاومة على إزالة جذور التبعية لفرنسا.

إن تصوير الفرنَسَة بأنها كساح وعرج قائم على مفهوم الأنسنة أو التشخيص (personification) وهو من أنواع الاستعارة الأنطولوجية التي يفهم من خلالها الإنسان شيئا غير حي بعزو سمات إنسانية إليه. فالمقرئ يصوّر التدريس بالفرنسية بأنه كساح يصيب التعليم بالمغرب، وهو ما يجعل السامع يفهم هذه السياسة اللغوية بأنها إعاقة

للتعليم، ويستحضر التجارب الصعبة التي يعيشها الإنسان المصاب بالكساح. وقد أشار كوفيتشيش إلى أن التشخيص يستخدم أفضل المجالات المصدر التي نمتلكها، أي أنفسنا. وبفعله لذلك يجعلنا نفهم الأشياء المجرّدة أو الصعبة الفهم. (Kövecses, 2002, p. 35).

تجدر الإشارة هنا إلى أن الذين دعموا سياسة الفرْنَسة وصفهم المقرئ بأنهم مزارعون يحصدون المغرب من دون توقف. (أُنظر: النص 4)، ويقصد بهم الوزير رشيد بلمختار والوزير محمد حصاد وكلاهما وزير أسبق للتعليم. والحَصَادُ تجربة بشرية يعيشها كثير من المغاربة، فهي تجني ثمار المحصول الزراعي، ولها دلالات إيجابية، لكن الذي يُحْصَدُ في المغرب هو الهوية المغربية التي يتم استئصالها بمساعدة أرباب الفرنكفونية في المغرب الذين صوّرهم في النص (2) بأنهم جنود. وهو ما يشير إلى دلالة الحرب، والمحاربين من ميليشيات وغير ذلك. وهو ما يعزز التصور الاستعاري للصراع الذي ينطلق منه المقرئ في محاضرته، ويفكر انطلاقا منه.

2.2.6 **العربية وطن**

يتصور المقرئ اللغة العربية وطنا للمغاربة. ويربط هذا التصور بحديثه عن فلسطين باعتبارها وطنا للعرب جميعا. ويربط المغاربةَ بإدوارد سعيد، أي بكونهم مغتربين عن وطنهم الأم. ولا يخلو استعمال هذه الاستعارة من قرنٍ لوضعية المغرب بحالة استعمار ثقافي يجعله يتبع سياسة لغوية بعيدة كل البعد عن مصالحه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويغدو الكفاح من أجل العربية كفاحا من أجل الاستقلال. والاستعارة هنا تحريضية وفيها دعوة إلى استنهاض الهمم وتوحيد الصف لمقاومة الاحتلال الثقافي والاقتصادي، واستكمال الاستقلال الناقص.

يرتبط الوطن في المخيال المغربي والإنساني عموما بالشرف والأصالة والانتماء. والتضحية في سبيله مسألة مسلّم بها، فالإنسان يفدي وطنه بنفسه وروحه. وما دام الوطن يتعرض لحملة احتلال جديدة في شكل سياسات لغوية داعمة للغة الفرنسية، فالأمر يقتضي من المغاربة الدفاع عن لغتهم/ وطنهم، ولا سيما إن استحضرنا الخلفية الدينية للمقرئ، وهي خلفية تبجّل اللغة العربية بوصفها لغة أهل الجنة. ومن ثم يلتبس الدفاع عنها بالهوية الدينية ومفاهيمها المرتبطة بالصراع والحرب.

ترسم استعارة **العربية وطن** تقاطبا حادا بين مكونات الشعب المغربي، فإما أن تكون مع الوطن أو ضدّه؛ فالذين يدعمون اللغة العربية هم مجاهدون أحرار ومخلصون

لوطنهم، والذين يدعمون اللغة الفرنسية خونة للوطن وعملاء للاستعمار. والرؤية المانوية للسياسة مشكل عويص في الخطاب اليميني المحافظ، فهو لا يترك مكانا للتدافع أو التفاهم، فأنت إما معي أو ضدّي. وقد انتبهنا ونحن نقرأ تدوينات عبد العلي الودغيري حول السياسة اللغوية إلى هذه التقاطبات الحادة التي نسوق منها للتمثيل لا الحصر هذا النص:

«سبق أن قلنا إن «شعار الفرنسية غنيمة» صار له أنصارٌ ودعاةٌ وحُماة، يتناسلون ويتكاثرون، ويتنافسون في تفريخ أجيال من أقنان الفرنكفونية وشُركائها في المنافع والمصالح، ويتعاظم نفوذهم وسيطرتهم على مراكز القرار (...) ومن الواضح أن هذه الخطوة التي نجح فيها اللوبي الفرنكفوني المتحكّم في السياسة اللغوية بالمغرب، قد أتاحت له المجال لإعادة تنظيم صفوفه وشحذ شعاراته لإنجاح فكرة أخطر من سابقتها، ملخّصُها إقناع المغاربة بأن الفرنسية لم تعد تلك اللغة الأجنبية التي جاء بها الاحتلال لمزاحمة العربية والقضاء عليها.» (الودغيري، «انتظروا الأسوأ»).

يبرز هذا النص إسهام الاستعارة الحربية في الحديث عن الخصوم، وهو ما يبرز تصور الصراع الذي يحكم أيديولوجية المحافظين بالمغرب في النظر إلى السياسة اللغوية، وهو تصور سلبي للغاية، بما أنه يحول دون الاستفادة من مزايا التلاقح اللغوي، ويخفي الواقع اللغوي بالمغرب المليء بالاختلافات.

3.2.6. **العربية ربح**

المقصود باستعارة **العربية ربح** أنها انتصار في سياق الحرب. وقد مثّل أبو زيد لهذه الاستعارة من مجال اقتصادي في حديثه عن ارتفاع سهم العربية في بورصة اللغات، ومن ثم فوزها على الفرنسية وباقي اللغات الأخرى. وترتبط هذه الاستعارة بالحركة، وتقيّم الحركة بناءً على اتجاهها، فإن كانت إلى الأعلى أو إلى الأمام فهي إيجابية، وإن كانت إلى الأسفل أو إلى الخلف فهي سلبية. واللغة العربية معاقة وكسيحة في بورصة اللغات، لأن الفرنَسَة تعوق تقدّمها، وتسهم في مراوحتها مكانها. وإلا كانت قد انطلقت إلى الأعلى، وارتفع سهمها في بورصة اللغات.

لقد وظف المقرئ استعارة **النفوذ الفرنسي حجرة ثقيلة** (أُنظر: النص 7) للإشارة إلى إعاقة الفرنسية للعربية، وحيلولتها دون تقدّمها. ومن ثم الحيلولة دون الأرباح الاقتصادية التي يمكن جنيها من التمكين لها بالمغرب. ويدّعي المقرئ أن اللغة العربية

من أسباب التقدم الاقتصادي المغربي، بل يدّعي أنها هي الدواء للمرض الفرنسي الذي يصيب المغرب. وقد ورد نص صريح بعد استعارة العصارة، أي الدواء الذي يمكن به تجاوز مراوحة المكان في الاقتصاد وفي التعليم (أُنظر: النص 6). ونصّه: «لا يمكن أن تكون مآلات التخطيط اللغوي محمودة إلا إذا كان التخطيط اللغوي قائما على ركيزة أساسية هي تدعيم اللغة الوطنية.» (المقرئ أبو زيد، ابتداء من الدقيقة: 27, 48).

إن هذا النص واستعارة **النفوذ الفرنسي حجرة ثقيلة** تعبّر عن رؤية متقاطبة للصراع وتلقي الضوء على المظاهر الأيديولوجية للمتكلم، وتخفي إيجابيات التلاقح اللغوي وفوائده على المجتمع. والباعث الحقيقي الذي يحفز إبداع مثل هذه الاستعارات حافز ديني في الأساس وليس اقتصاديا، وتكفي الإشارة إلى اللغة الوطنية الثانية، أي الأمازيغية وموقعها في حديث المقرئ حتى يتضح أن الأمر له علاقة بما هو ديني، وليس بما هو ثقافي أو اقتصادي. وما نود التشديد عليه هنا هو أن السياسة اختيار وتدافع وتوافق، وينبغي أن تبتعد عن الصراع المانوي الذي يؤمن بوجود لونين فحسب: الأبيض والأسود.

خاتمة

تقوم البنيات الاستعارية التي حللناها تحليلا موجزا على أسطورة «**السياسة اللغوية بالمغرب احتلال جديد**». وقد تبيّن لنا من تحليل الاستعارات التصورية المرتبط بهذه الأسطورة بروز دلالة الاحتلال والصراع من أجل البقاء والاستقلال، وما ارتبط بذلك من جنود ووطن واستغلال. وتؤطّرُ هذه الأسطورة السياسة اللغوية بالمغرب بإطار الصراع من أجل البقاء، وما دام الصراع مرهونا بالبقاء، أي بالاستقلال، فلا بد من انخراط الجميع فيه إلى غاية تحرير الوطن من المحتلّ. والوطن بطبيعة الحال هو اللغة العربية، والمحتل هو اللغة الفرنسية. ولما كان الاحتلال ثقافيا وغير مادي، أي غير مرتبط بالأرض، فالتشخيص هو السبيل الملائم لإبرازه وإيضاح خطره.

على الرغم من حديث المقرئ بصفة مستمرة عن موضوع السياسة اللغوية بالمغرب، فإن معظم المغاربة لم يحركوا ساكنا بخصوص التمكين للغة الفرنسية في المدارس والتدريس بها. وقد يرجع ذلك إلى أسباب عدة؛ منها التنويعة السكانية للمغرب التي تمزج بين الدارجة والأمازيغية بمختلف أشكالها، ومن ثم فالدفاع عن العربية في غياب الأمازيغية يبدي الطابع الأيديولوجي لمحاضرة المقرئ ودفاعه

الواضح عن اللغة العربية لا اللغتين الوطنيتين (العربية والأمازيغية). ومنها أسباب اجتماعية راسخة في أذهان المغاربة بأن الفرنسية سبيل للترقي الاجتماعي، ولذلك يسعى المغاربة إلى تعليم أبنائهم اللغة الفرنسية، وإرسالهم إلى فرنسا من أجل الدراسة، ويناقض كلام المقرئ هذه التجربة الاجتماعية.

لقد سبق أن قال فان دايك إن التأثير في المتلقي يفترض حضور ثلاثة أمور: أن يكون المتحدث ذا سلطة، وأن يكون المتلقي ذا ثقة في المتحدث، وألا يكون للمتلقي تجربة تخالف ما يقوله المتكلم. ويبدو أن عناصر التأثير في الجمهور غاب معظمها. وندّعي أن المقرئ يستطيع التأثير في أعضاء حزبه ومن لهم خلفية دينية إخوانية، أما اليساريون والشعب العادي، فلا أثر لاستعارات المقرئ فيه، ولا سيما أنها اعتمدت على تجارب بشرية قليلة (الكساح، العرج، ارتفاع أسهم البورصة، الحجرة الثقيلة)، وكانت نخبوية، وإن استعمل المقرئ الدارجة في محاضرته.

لائحة المراجع

أولا-المراجع باللغة العربية

- أبو زيد، المقرئ. «التدريس بالفرنسية بالمغرب: أزمة التعليم والحرب على اللغة العربية»، قناة مغرب القانون بيوتوب، اطلع عليه في: 16/ 10/ 2022، في: https: / /bit.ly /3EMl87O
- الودغيري، عبد العلي. «انتظروا الأسوأ»، تدوينة بموقع الفيسبوك، اطلع عليه في: 20/ 10/ 2022، في: https: / /bit.ly /3ArBorb
- لايكوف، جورج ومارك جونسون. (2016) **الفلسفة في الجسد: الذهن المتجسد وتحديه للفكر الغربي**. (ترجمة عبد المجيد جحفة). بيروت/ لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- لايكوف، جورج. (2005) **حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتل**. (ترجمة عبد المجيد جحفة وعبد الإله سليم). الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

ثانيا-المراجع باللغة الإنجليزية

- Baker, Paul & Sibonile Ellege. (2011) Key Terms in Discourse Analysis. London and New York, Continuum.
- Charteris-Black, Jonathan & Clive Seale. (2010) Gender and the

language of Illness. Houndmills, Basingstoke, Hampshire, Palgrave Macmillan.

- Charteris-Black, Jonathan. (2004) Corpus Approaches to Critical Metaphor Analysis. New York, Palgrave Macmillan.
- Charteris-Black, Jonathan. (2011) Politicians and Rhetoric: The Persuasive Power of Metaphor. Second Edition. New York, Palgrave Macmillan.
- Charteris-Black, Jonathan. (2019) Metaphors of Brexit: No Cherries on the Cake? Switzerland, Palgrave Macmillan.
- Christian, Donna. (1989) «Language Planning: The View from Linguistics», In Frederick Newmeyer. (Eds.), Language: The Socio-Cultural Context. Cambridge, Cambridge University Press, pp. 193-209.
- Fauconnier, Gilles & Mark Turner. (2002) The Way We Think: Conceptual Blending and the Mind's Hidden Complexities. New York, Basic Books.
- Ferguson, Gibson. (2006) Language Planning and Education. Edinburgh, Edinburgh University Press.
- Fowler, Roger. (1991) Language in the News: Discourse and Ideology in the Press. London and New York, Routledge.
- Goatly, Andrew. (2007) Washing the Brain: Metaphor and Hidden Ideology. Amsterdam/Philadelphia, John Benjamins Publishing Company.
- Kövecses, Zoltán. (2002) Metaphor: A Practical Introduction. Second Edition. Oxford, Oxford University Press.
- Lakoff, George & Mark Johnson. (1980) Metaphors We Live By. Chicago, University of Chicago Press.
- Lakoff, George. (2002) Moral Politics. Chicago, University of Chicago Press.

من صور تعاظل البلاغة والسياسة

آليات كشف الحجاج المغالط في الخُطب السياسية من منظور قسطنطين سالافاسترو

د. عبد القادر ملوك

كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية/جامعة ابن زهر، أكادير، المملكة المغربية

a.mellouk@uiz.ac.ma

https://orcid.org/0009-0006-7243-9962

الملخّص

نرمي في هذه الورقة البحثية إلى رصد جانب من جوانب التوظيف السياسي للبلاغة، متمثلا في بعض المظاهر التخاطبية التي تندرج، بحسب قسطنطين سالافاسترو، في باب الحوار غير العاقل أو في باب المغالطة بالنظر إلى سوء توظيفها لأنماط الاستدلال السليم أو لقواعد المناقشة النقدية.

وسنعرض، عطفا على ذلك، نخبة منتقاة من الأساليب الحجاجية التي انطوت عليها بعض الخُطب السياسية الموجهة للجمهور، والتي نهجت نهجا استدلاليا يخرق قواعد النموذج المثالي للمحاورة النقدية كما صاغها رواد الاتجاه التداولي-الجدلي، متوسلين في ذلك بمنهجية تحليلية تستند إلى هذه القواعد في تعيين مواطن الزيف في اعتماد هذه الأساليب المغالِطة ضمن الفاعلية الحجاجية.

الكلمات المفاتيح: البلاغة، السياسة، الحجاج المغالط، المقاربة التداولية-الجدلية.

SOME ASPECTS OF THE INTERTWINED NATURE OF POLITICS AND RHETORIC

Mechanisms for Detecting Fallacious Arguments in Political Speeches, from Constantin Sălăvăstru's Viewpoint

Dr. Abdelkader Mellouk
Faculty of Languages, Arts, and Human Sciences/Ibn Zohr University, Morocco
a.mellouk@uiz.ac.ma
https://orcid.org/0009-0006-7243-9962

ABSTRACT

This paper aims to identify an aspect of the **political deployment of rhetoric**, specifically focusing on certain discursive manifestations that, according to **Constantin Sălăvăstru**, fall under the category of **unreasonable dialogue** or **fallacies**. This is due to their misuse of sound reasoning patterns or the rules of critical discussion.

Furthermore, we'll present a curated selection of **argumentative techniques** found in political speeches aimed at the public. These speeches employ a reasoning approach that violates the rules of the **ideal model of critical discourse** as formulated by the pioneers of the pragmatic-dialectical school. Our analysis will use an analytical methodology based on these rules to pinpoint where these fallacious techniques are misleading within the argumentative process

Keywords: Rhetoric, Politics, Fallacious Argumentation, Deliberative-Dialectical Approach.

مقدمة

ليس يخفى على المشتغلين بالبلاغة، تخصّصا أو هواية، أنَّ تعاظُل العلاقة بين البلاغة والسياسة ليس أمرا مستحدثا أمْلته ظروف ومقتضيات حديثة أو معاصرة، وإنما هو أمرٌ ضارب في القدم قِدم الاجتماع البشري؛ فالسياسة هي ابنة الاجتماع، والبلاغة شرطُ تحققه؛ ما يجعل البلاغة سابقة على السياسة سبقَ الشرط على التحقق (عبد اللطيف، 2020، ص. 11). وإذا كانت السياسة هي فن الممكن، وفق الاصطلاح الشائع، فإن البلاغة هي ما يجعل هذا الفن متحققا في دنيا الناس؛ إما في شقه النبيل الذي يجعل منها، أي: البلاغة، استعمالا بارعا للغة يصف الكلام المقنِع المؤثر في المجال السياسي؛ وإما في شقه الوضيع الذي يجعل منها كلاما منمَّقا أجوفا مخادعا يُستعمل لإخفاء الواقع وطمس الحقيقة.

هذا التأرجح بين الإطراء والاستهجان لاحقَ البلاغة منذ ظهورها خلال القرن الخامس قبل الميلاد بسراكوزا، بحسب ما أخبرنا به رولان بارت (بارت، 1996، ص.15)، فلم يثبُت وضعُها على حال، ولم يُحسم في حدود مجال اشتغالها ولا في السجال الدائر حول ما إذا كانت فنا نبيلا مرغوبا «يُرَوِّض انفعالات الشعوب، وينتصر على ارْتيابات القُضاة، وَيُخَلخل حَزْمَ مَجْلس الشُّيوخ» مثلما وسمها شيشرون، أم هي فن للمخادعة والتعتيم والتلاعب الماكر الذي يستهدف استغلال النوايا الحسنة لمن يتوجه إليهم؛ فظلَّت على مدار تاريخها مثارَ أخذ ورد يَجلوهما مسارها المتموج الذي عاشت خلاله لحظات مفارِقة تراوحت بين الانكماش والاحتضار أحيانًا والانتعاش والانتشاء أحيانًا أخرى.

ولعل واقع الحال اليوم يُطلعنا على أن البلاغة تشهد واحدا من التحولات الأكثر دلالة في مسار تطورها، استعادتْ فيه عافيتها وديناميتها، وأصبح حضورها مكثفا والطلب عليها كبيرا ومتزايدا في مختلف المجالات من لدن شرائح مختلفة من المجتمع تَلَبَّس أفرادها نزوعٌ قوي نحو الخطاب الإقناعي الذي من بين صُوره: الدعاية، والإشهار، والإعلام، والسياسة، وغيرها. وهذا الانبعاث الجديد الذي رصد قسطنطين سالافاسترو بعض أسبابه في ثنايا كتابه «البلاغة والسياسة: سلطة الخطاب

وخطاب السلطة»[1]، هو نتاجُ تضافر مجموعة من العوامل منها ما هو نظري صِرف تَمَثل في ارتفاع وتيرة البحث في مجال السيميائيات، وظهور باراديغم ما بعد الحداثة، علاوة على التوسع الذي طال مفهوم العقلانية[2]؛ ومنها ما هو عملي ارتبط بمشكلة الفاعلية الخِطابية وما تمخض عنها من نقاش أكسبَ البحث حول الخطاب نفَسا جديدا وجَعَلَ وُكْدَ الباحثين ومُرادَهم أن يضعوا أيديهم على الميكانيزمات الكفيلة بجعله خطابا ذا سلطة وقدرة على تحقيق الإقناع، بل وفي مُكنته إحداث أثر في نفوس من يُوَجَّه إليهم فيحملهم على الاستجابة له بسلاسة ودون مقاومة. فكان أن وجدوا في البلاغة ضالتهم بحكم اهتمامها «بوصف الطرق الخاصة في استعمال اللغة وتصنيف الأساليب بحسب تَمَكّنها في التعبير عن الغرض تعبيرا يتجاوز الإبلاغ إلى التأثير في المتكلم أو إقناعه بما نقول أو إشراكه فيما نحس به، وغايتها مد المستعمل بما تعتبره أنجع طريقة في بلوغ المقاصد» (Salavastru, 2004, p.47)، أو بحكم عنايتها، وفق تعبير مُخَفَّف لتيري إيجلتون،»بأنواع الآثار التي ينتجها الخطاب وكيف يتوسل إلى إنتاجها» (العمري، 2010، ص. 20–21).

بيد أن توظيف القول المُقْنِع في حَمْلِ الآخرين على تبني موقف معين أو ثَنْيِهم عنه، أو إيقاظ ردّة فعلٍ كامنة لديهم أو إخماد ردة فعل قائمة، أمرٌ نرى نتائجه ونغفل عن المراحل التي يقطعها هذا القول قبل أن يستوي أثرًا يُقرأ، إن كان مكتوبا، أو يُسمع، إن كان منطوقا. وهي مراحل أو أركان حدَّدتها البلاغة اليونانية في خمس هي[3]: **الإيجاد/ الاستكشاف**، ويعني جملة الأفكار والآراء والمعاني التي أوجدها الكاتب أو الخطيب إما مِن عِنْدِه أو جمعها من غيره جاعلا منها المادة الصالحة لموضوعه؛ و**الترتيب**، ويعني النظام الذي ارتآه لأفكاره لكي يجعلها جليَّة مفهومة خالية من الغموض لا اختلال فيها ولا اضطراب؛ و**التعبير**، والمقصود به الصورة التي سيخرج بها العمل، والتي يدخل فيها تخيُّر الألفاظ والكلمات المناسبة لحمل المعاني

(1) (Sălăvăstru, 2004) سنستند إلى هذا المؤلَّف في مقاربة موضوع هذه الورقة.

(2) لتوسيع النظر في هذه العناصر الثلاثة يمكن الرجوع إلى كتاب سالافسترو المذكور ابتداء من الصفحة 54.

(3) يرى عماد عبد اللطيف أن أقدم نصّ وصل إلينا يتناول هذه الأركان الخمسة معًا هو النص الوارد في كتاب،(Rhetorica ad Herennium) الذي نُسب لشيشرون طويلا، ثم تبين أنه لمؤلف لاتيني مجهول. اُنظر: (عبد اللطيف، 2021، صص. 106–107).

والتأليف بينها وفق طريقة معينة واصطفاء العبارات المنمقة أو الغانية الساذجة وغير ذلك (الخولي، 1996، ص. 98)؛ و**التذكر**، ويعني جملة الاستراتيجيات التي تفيد في الاحتفاظ بالحجج والكلمات والترتيب في الذاكرة؛ و**الإلقاء**، ويعني الإخراج الأنيق للصوت والتعبيرات والإشارات[(1)]. وهي في مجملها خطوات لا غنى عنها لكل من يشتغل بفن القول حتى لو كان كاتبا «ملهما» أو شاعرا «مفلقا».

والتاريخ يشهد على ما حققه من مآرب وما ظفر به من مكاسب أولئك الذين عرفوا كيف يوظفون الكلمة بإحكام، بعدما تعرفوا على ميول مستمعيهم وحاجاتهم، وأحاطوا علما بما يحبون وما يكرهون، ودرسوا المبادئ التي بها يُسَلّمون وتلك التي منها ينفرون، فجعلوهم ينشرحون لأفكارهم ويهتزون لها وترتاح أنفسهم لها وتطرب. وهذا الأمر يبرز في السياسة أكثر من غيرها؛ إذ «لكي تورق بذور الكلام السياسي، لا بد وأن تُحرث لها جيدا نفوس الجماهير وعقولها» (عبد اللطيف، 2012، ص.285). وهذا لعمري ما أدركه السوفسطائيون مبكرا بعد أن لمسوا اشتداد الطلب في المدن اليونانية على فن الخطابة إما لتعضيد هذا الرأي ضد ذاك، أو لكسب أصوات الناس والظفر بمناصب في تراتبية السلطة السياسية، وأحيانا لتحقيق الغلبة في المناقشات التي كانت تستهوي سكان أثينا بالخصوص، فراحوا يُعَلمونه للراغبين بأثمنة فاقت الخيال.

وليس مستغربا، بعد الذي ذكرنا، أن يكثر الطلب على البلاغة من مختلف المجالات، وأن تَنسج صلة وثقى مع مختلف النطاقات حتى صار «لكل خطاب بلاغته، ذلك أن لا علم يستطيع أن يستغني عن البلاغة باعتبارها أداة الفهم والإفهام وأداة التأثير والاستمالة» (العمري، 2010، ص.22)، وإنْ كان ارتباطها بالسياسة قد جعل الشكوك تتقوى حول اعتبارها أداة للتلاعب والتضليل، بالنظر إلى توظيفها، في الغالب، بصورة تحيد قليلا أو كثيرا عن الأساليب السوية للإقناع المحتكمة إلى

(1) إلى جانب هذه الأركان الخمسة، اقترح عماد عبد اللطيف إضافة ركنين آخرين يفيدان في مقاربة الخطابة المعاصرة وخاصة الخطابة المرئية، هما ركن **توزيع الخطاب وتداوله** عبر وسائط متعددة ناجعة، تتيح له نفاذًا كبيرًا إلى الفضاء العام؛ و**ركن استجابات الجمهور للخطاب** والتي تتمثل في مجمل العلامات اللغوية وغير اللغوية التي يُنتجها الجمهور أثناء الخطبة، وتمثل دعمًا أو تحديًا له أو تفاوضًا معه. (انظر: عبد اللطيف، 2020، ص. 107).

العقل والمسلمات المشتركة بين الأطراف المتفاعلة، واتخاذها شكلَ «ممارسة اتصالية وتفاعلية، يمارس فيها شخص مضلِّل السيطرة على بشر آخرين، ويكون ذلك عادة ضد إرادتهم أو ضد مصالحهم الحقيقية». (عبد اللطيف، 2020، ص.80).

هذا التوظيف «السلبي» للبلاغة في السياسة، إن جاز لنا أن نسميه كذلك، هو ما سنحاول، بالاستناد إلى مقاربة الفيلسوف الروماني **قسطنطين سالافاسترو**، تسليط الضوء على جانب من جوانبه من خلال الوقوف على نموذج دال لخرق القواعد العادية والسليمة للتواصل، يتمثل في **الحِجاج المغالط** الذي انطوت عليه بعض الخُطب السياسية الموجَّهة للجمهور «مستغلة سلطة اللغة لاستدراج المخاطب ومن ثم تغليطه» (الباهي، 2004، ص.122). وقد انتخبنا، لأجل ذلك، بعضا من الأساليب الحجاجية التي تنهج نهجا استدلاليا يخرق قواعد النموذج المثالي للمحاورة النقدية كما صاغها رواد الاتجاه التداولي- الجدلي، متوسلين في ذلك بمنهجية تحليلية تستند إلى هذه القواعد في تعيين مواطن الزيف في اعتماد هذه الأساليب المغالِطة ضمن الفاعلية الحجاجية.

1. السياسة والبلاغة: العلاقة الملتبسة

يعرض سالافاسترو في كتاب «البلاغة والسياسة» لبعض جوانب العلاقة القائمة بين البلاغة، كفن للقول، والخطاب السياسي[1] الذي ترتهن فاعليته، سواء أكان مباشرا أم غير مباشر، صريحا أم ضمنيا، بالتحكم في زمام طُرُق القول المقبولة عموما التي تُؤَمن للسلطة مشروعيتها واستمراريتها. وهي علاقة نحسب أنها لا تحتاج إلى إثبات؛ لأن «السياسة واللغة قرينان متلازمان، حيثما رأيتَ الواحد بدا لك الآخر، فإن لم يتكشّف لك بوجهه فاعلم أنه ثاوٍ وراء قرينه» (المسدي، 2008، ص. 170). وهذا التلازم مردُّه إلى كونهما «ظهرتا إلى الوجود في زمن متقارب، موغل في القدم، حين أدرك أسلافنا أن في الاجتماع ضرورة، وأن التواصل اللغوي شرط له» (عبد اللطيف، 2020، ص. 10). ولذلك ليس ثمة من ينكر العلاقة القائمة بينهما أو يشكك فيها،

(1) ننظر للخطاب السياسي هنا بما هو شكل تخاطبي يعمد فرد (أو جماعة أو حزب) إلى توظيفه في الصراع السياسي ضد أفراد آخرين أو ضد جماعات أو أحزاب، كيما يتمكن (أو تتمكن) من الظفر بالسلطة.

وكل ما قد تدعو الحاجة إليه هو بيان هذه العلاقة ذاتها وشرح عناصرها وعرض الميكانيزمات التي يعتمدها خطاب السلطة (السياسة) في توظيف سلطة الخطاب (اللغة) لتحقيق مآرب وطموحات من يقفون خلفه، وفي المقابل رصدُ الدور الذي يمكن أن تضطلع به البلاغة كسلطة فعالة لمجابهة انزياحات السلطة السياسة ومقاومة انزلاقاتها. وهو ما فعله سالافاسترو في مؤلَّفه المذكور باستفاضة شافية؛ إذ إلى جانب ما ذكرناه من أمر التزامن في الظهور بين المبحثين، بدا له أن التعاظل بين البلاغة والسياسة، كانت له نتائج أكثر دعما لتطور المجتمع؛ فالأشكال الحديثة لتنظيم المجتمع تمخضت عن نقاشات شعبية واسعة، وعن سجالات لا تنقطع حول أنجع طرائق القيادة. والديمقراطية التي تتبناها معظم الأنظمة السياسية اليوم، بصرف النظر عن مؤاخذاتنا عليها، لم تصبح أمرا واقعا إلا بفضل جهود دؤوبة لرصد تأثيراتها الإيجابية على تطور المجتمع، وعلى التمظهر الحر والخلاق لشخصية الفرد. إلى جانب أن السياسة بما هي فن توزيع وتنظيم وتدبير علاقات السلطة داخل المجتمع، تُمثل مجالا مفتوحا يتيح للإنسان استعراض قدراته الخَطابية في حل المشكلات التي تتمخض عن العيش المشترك للأفراد وما يُسْفر عنه تداخل حرياتهم وتقاطع مصالحهم المتبادلة من صراعات، كما تسعفه في الإدلاء بدلوه في المناقشات العمومية إما دعما أو دحضا لفكرة تستأثر باهتمامه وباهتمام الجماعة التي يعيش في كنفها، علاوة على أن امتلاك ناصية فن القول يُعد طريقا للارتقاء إلى المناصب المرموقة في تراتبية السلطة (Salavastru, 2004, p. 21).

وتبعا لذلك، يمكن القول إن السياسة قد وجدَت في البلاغة ضالتها، ورأت فيها الأداة الكفيلة بتأمين تواصل فعال بين مختلف الأطراف المنخرطة في اللعبة السياسية، من منطلق أنه لا سياسة بلا تواصل، «ولا تواصل بلا لغة نافذة تستميل الغافل وتشد المستنكر وتحمِل المولع بالحياة الجماعية حملا على الوعي بسلطة الخطاب» (المسدي، 2008، ص.191)، تلكم السلطة التي تعمل سلطة السياسة على تطويعها وفق منحيين اثنين؛ منحى يسلكه بعض ممتهني السياسة الذين يمارسون اللغة وهم واعون بقوتها، إذْ تشدُّ أزر سلطتهم، ومنحى آخر ينشده من يغيب عن إدراكهم بأنَّ وزنَ سلطانهم بوزن سلطة اللغة التي يوظفونها. وبين هؤلاء وأولئك إما أن تزدهر الحياة أو يخبو وهجها، كما يتكشف لنا ذلك من خلال تتبع التواطؤ الذي عرفه تاريخ البشرية

بين البلاغة والسياسة، والذي لم يخرج عن المنحيين المذكورين؛ منحى سلبي تَمثل في تطويع البلاغة واتخاذها مطية لتحقيق مآرب سياسية أو اجتماعية بغير وجه حق، أو توظيفها أداة للتلبيس والتغليط كانت لها خطورتها على مصير الأفراد والشعوب؛ مثلما حدث مع سقراط، فيلسوف اليونان القديمة الكبير، الذي تسببت بلاغة ماكرة في موته دونما سبب مقنع. ولا شك أن العالَم لا يزال يتذكر كيف هيأت أساليب الدعاية المُحكمة، القائمة على الإقناع والإثارة، الشروط الأساسية والأجواء الملائمة التي مكنت الأنظمة الشمولية اليمينية واليسارية على حد سواء من تثبيت نفسها في الحكم وتعزيز سلطتها على الرغم من مثالبها العديدة التي من أبرز تجلياتها وأد الديمقراطية، وخنق حرية الإنسان وحرمانه من أبرز حقوقه، فضلا عن الزج به في حروب ذاق ويلاتها دون أن يقف على مسوغاتها وأسبابها. ومنحى إيجابي اعتُمدت فيه البلاغة كأداة لمقاومة انحرافات السلطة، والتصدي للجوانب السلبية التي تنطوي عليها ممارسة السياسيين لوظائفهم، والدفاع عن مصالح الشعوب والفئات المستضعفة إجمالا.

على أنه لا ينبغي أن يفوتنا، في الحالتين، أن التنديد أو التنويه لا يقعان على البلاغة في ما ترتب أو يمكن أن يترتب على توظيفها من نتائج قد تكون عظيمة النفع أو بالغة الضرر سواء على الأفراد أو على المجتمعات، لأنها مجرد أداة نظرية تضع بين يدي أولئك الذين يهمهم أمرها الوسائل التي من شأنها أن تساعدهم على النجاح في علاقاتهم الخِطابية مع الآخرين، فيُنسب الفضل لأصحاب الفضل ويقع الوزر على عاتق من يوظفونها لتحقيق مآرب سياسية غير مشروعة وغير أخلاقية[1].

فأما الفئة الأولى فلن تستوقفنا ههنا؛ لأن ما تفعله هو عين المطلوب وهو الغرض الأسمى من السياسة في أصل نشأتها وصميم وظيفتها، وأما الفئة الثانية فسنعرض مع سالافاسترو لبعض جوانب توظيفها لما يسمى بالتهافت الحجاجي، الذي يأتي مُقْنعا سيكولوجيا لا منطقيا، مُوَفيا بمقصود أصحابه لا بمقصود من يستهدفهم، غايته

(1) يحضرنا في هذا الصدد ذلك النقد الذي وجهه بيير بورديو لأوستين ومن حذا حذوه في منح سلطة للكلمات، يقول: «ليست سلطة الكلام إلا السلطة الموكولة لمن فُوض إليه أمر التكلم والنطق بلسان جهة معينة. والذي لا تكون كلماته (أي محتوى خطابه وطريقة تكلمه في ذات الوقت) على أكثر تقدير، إلا شهادة من بين شهادات أخرى، على ضمان التفويض الذي أوكل للمتكلم، فإن أقصى ما تفعله اللغة هو أنها تمثل هذه السلطة وتُظهرها وترمز إليها». (انظر: بغورة، 2005، ص. 188).

استمالة الجموع والتأثير فيهم بالإفضاء إليهم بمشاعر الرهبة والرغبة والغضب، وكل ما له صلة بتنويم عقولهم وإيقاظ عواطفهم، جاعلا منهم ذواتا مستلَبة لا حول لهم ولا رأي، ما دامت الحرية تفقد معناها أمام العاطفة المشبوبة كما جاء على لسان سارتر (سارتر، 1948/ [د.ت]، ص. 56).

2. البلاغة والتحايل السياسي: الحجاج المغالِط نموذجا

تبرز المغالطات بشكل أكبر في مجال السياسة[(1)] مقارنة بباقي المجالات والحقول الأخرى، بالنظر إلى «أن الخطاب السياسي يرمي في الغالب إلى استمالة الجمهور» (Salavastru, 2004, p. 230)، فهو، وفق ما يكشفه واقع الحال، حقل للصراع والتدافع، يرمي إلى تحقيق الغلبة وقهر الخصوم أكثر مما يهدف إلى نصرة الحق أو تحصيل العلم[(2)]؛ والسياسي في سعيه للجمع في خطابه بين المعقولية

(1) ترى آن ماري جينغراس، بحسب ما أورده سالافاسترو، أن حضور المغالطات داخل الخطاب السياسي هو أمر لا مراء فيه. وهي تدعم دعواها هذه بملاحظة واقعية استندت إلى تحليل كمي، تقول فيها: «كشف تحليل المناظرات الثلاث بين جورج بوش (George Bush)، وبيل كينتون (Bill Clinton) وروس بيرو (Ross Perot) (خلال الحملة الانتخابية الأمريكية لسنة 1992) عن ارتفاع لافت في نسب توظيف المغالطات، أو الاستدلالات الخاطئة، في الخطاب السياسي. في عام 1988، بحث جايسن (Jason) في نسب تردد المغالطات داخل المناظرات السياسية، حيث قام بتحليل المناظرات التي جرت سنة 1960 بين جان كينيدي (John Kennedy) وريتشارد نيكسون (Richard Nixon)، وتلك التي جرت سنة 1984 بين رولاند ريغن (Ronald Reagan) ووالتر موندال (Walter Mondale)؛ فتوصل إلى رصد ما بين 40 و50 مغالطة لكل واحد من المتناظرين. أما التحليل الذي أجرته آن ماري شخصيا لمناظرات 1992 فقد كشف أن الخطاب السياسي الذي تقدم به المرشحون وظف بصورة أساسية أساليب تكاد لا تمت بصلة للحجاج السليم؛ فقد وقفتْ على ما يقارب 800 مغالطة خلال المناظرات الثلاث التي دامت كل منها ساعة ونصف، بمعدل يناهز 265 مغالطة في المناظرة الواحدة» (Gingras, 1995 /2, p.190).

(2) من أوجه الاستعمال التي تختص بها الحجة دون سواها من المفاهيم الأخرى التي تتقاطع معها (الدليل والبرهان والبينة والسند والشاهد...)، أنها تفيد الغلبة، ذلك أنها، فيما يقول طه عبد الرحمان، مشتقة من فعل «حجَّ» الذي يدل أيضا على معنى «غلب»، فيكون مدلوله هو إلزام الغير بالحجة، فيصير بذلك مغلوبا. (أُنظر: عبد الرحمان، 2012، ص. 137).
وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّا نحسب أن المغالطة، بما هي «حجة فاسدة»، إنما توظف، في المجال السياسي تحديدا، لتحقيق ذات المبتغى، أي: الغلبة، ولكن بنيّة مبيتة وسابق تدبير في أغلب الأحيان.

والفاعلية والالتزام بالموضوعية قدر الإمكان، قد يَحدث أن يَغلُبَ طلبُه للفاعلية التزامَه بالمعقولية، فيختل التوازن ويلحق العطب بالعملية التواصلية برمتها. وقد خصص سالافاسترو المحور الثاني من مؤَلَّفه المذكور لرصد بعض أشكال حضور المغالطات في الخطاب السياسي والأدوار التي تؤديها داخله؛ استهله بتحديد مفهوم التلاعب (*Manipulation*)، ورصَدَ بعض أشكاله، ووَقَفَ على مسالك التلاعب الخِطابي بالخصوص، متوسلا في ذلك بالمقاربة الجدلية التداولية[1]، ثم ختم حديثه النظري بدراسة حالةٍ، كشف من خلالها عن بعض صور حضور المغالطات في الخطاب السياسي وملامحها.

ولعل ما يُحسب للمؤلف، في تناوله هذا للحجاج المغالط في المجال السياسي، أنه لم يركن إلى مقاربة أخلاقية تنظر للمغالطة باعتبارها سلوكا مقصودا ممجوجا تختص به فئة معينة من الناس كما كان سائدا عند القدماء، بل نظر إليها بوصفها انحرافا طبيعيا يعتري الخطاب عموما، أيا كان هذا الخطاب، واقتصر على وصف مظاهره الخطابية وصفا علميا[2].

يستعرض سالافاسترو في بداية حديثه عن هذا الموضوع تعريفات عديدة لمفهوم التلاعب تتقاطع جميعا في اعتباره «[مجموعة من] الاستراتيجيات التي يُوظِّفها النّاس لِحَمْلِ غَيْرِهِم على فِعل ما يريدون منهم فِعْلَه، وهي في جزءٍ منها استراتيجيات لِسانية تُوَظِّفُ الإمكانات التلاعبية لِلّغة»[3]. وهذا الاقتران بين فعل التلاعب وموضوع التلاعب يفرز ما يسمى بالوضعية التلاعبية التي تحتاج لتأدية وظيفتها إلى توافر بعض الشروط؛ كأن يكون الفعل التلاعبي يتقصَّد استمالة الغير والتأثير فيه عبر اعتماد أدوات وميكانيزمات تنطوي على جوانب من المعقولية والخِطابية (فهو فعلٌ يتخذ صورة استدلال صحيح في الظاهر لكنه معتل في الحقيقة) بيد أنها تقع خارج القواعد الخِطابية الصحيحة وإلا عُدَّت طُرقا لتحقيق الإقناع؛ وأن يفضي هذا الفعل بالضرورة

(1) هي المقاربة التي بلورها كل من فان إيمرن وروب غروتندورست الهولنديين في مقالهما الشهير «السفسطات من منظور تداولي جدلي».

(2) لتعميق النظر في هذه التمييز بين المنظورين القديم والمعاصر حول المغالطة، يمكن الرجوع إلى: (رشيد الراضي، 2010).

(3) هذا التعريف أورده سالافاسترو في الصفحة 173 من كتابه، وقد استقاه من (موسوعة اللغة واللسانيات، 1994).

إلى نتيجة ما[1] تؤشر على حدوث تغيير منشود في وضعيةِ الطرف المستهدَفِ بفعل التلاعب: تغيير موقفه، أو نمط تفكيره، أو سلوكه، أو حالته العاطفية الوجدانية...؛ وإذا لم يحدث هذا التغيير، نكون إزاء **نية في التلاعب** لا غير (Salavastru, 2004, p. 174). والأهم أن يَحْدُثَ هذا التغيير المنشود في غفلة من الطرف المستهدَف ودون موافقته، بحكم أنّ رهان التلاعب أنْ يُسْتَدْرَجَ مَن يُمارَسُ عليه إلى الخطأ (السقوط في شراك الاستدلال المزيف)، مع بقائه معتقدا أنه يسلك مسلكَ الحقيقة، لأن الموافقة الإرادية على فكرة ما انطلاقا من الحجج المقدمة من لدن المخاطِب يعد مؤشرا على حصول الاقتناع؛ كما أن على الطرف المستهدَف بعملية التلاعب، أخيرا، ألا يكون على علم بالأدوات أو التقنيات أو الميكانيزمات المُتَوَسَّل بها في إحداث التأثير المطلوب عليه وإلا فشل الرهان وافتضح أمر التلاعب.

وتتحدد المغالطات، بحسب المقترح الجدلي التداولي الذي توسل به سالافاسترو في مقاربته، وفق معيار انزياحها عن قواعد المعقولية[2] المنظِّمة للحوار النقدي[3]؛ إذ لما كان التحاور يقوم على آلية «التعارض» التي هي آلية خطابية يتقلَّب فيها المتحاوران بين «العرض» و«الاعتراض»، فإنه «لا عارض إلا بدليل، ولا معترض إلا لطلبِ الصواب، ولا طلبَ للصواب إلا بجملة من القواعد» (عبد الرحمان، 2010، ص. 93). وهذه حقيقة تداولية كبرى ينبغي أن ينضبط لها التَّحاورُ، كمطلب اعتباري، وأن يعمل المتحاوران بمقتضياتها ويلتزمان بشرائطها. وهي لذلك تُتخذ فيصلا بين الاستدلال الحجاجي السليم، والاستدلال المغالط الذي ينقطع معه حبل التفاهم بين

(1) المقصود أن «الحجاج يتحدد باستعماله، فهو إن كان فاسدا أي: مغالطا، فإنه لا يكون كذلك بطبعه، بل بغايته». انظر: (علوي وأسيداه، 2010، ص. 276).

(2) اقترح فان إيمرن وغروتندورست أربع عشرة قاعدة للحوار النقدي يَلزم المنخرطين في الوضعية التخاطبية التقيد بها من أجل الحفاظ على معقولية النقلات الحجاجية، لم يذكرها سالافاسترو بكاملها في كتابه، بل اكتفى بعرض بعضها فقط. ويمكن لمن أراد الاستزادة الرجوع إلى الكتاب التالي ففيه ما يفي بالمطلوب: (فان إيمرن وغروتندورست، 2015).

(3) «الحوار النقدي أو الإقناعي، بحسب التعريف الذي خصَّه به طه عبد الرحمان، هو «الحوار الاختلافي الذي يكون الغرض منه دفع الانتقادات -أو قُل الاعتراضات- التي يوردها أحد الجانبين المتحاورين على رأي -أو قُل دعوى- الآخر بأدلة معقولة ومقبولة عندهما معا». (انظر: عبد الرحمان، 2002، ص. 34).

المتحاورين لسلوك المتوسِّل به مسلكَ «اللاعقلانية» الذي ليس سوى انتفاء ضوابط التحاور، أو غياب القواعد والمعايير الضرورية للتبرير والقبول.

إن المغالطة بحسب الاتجاه الجدلي التداولي ليست خرقا لقواعد المعقولية من منظور معياري فحسب، بل كذلك من منظور موضوعي، بوصفها نتيجة لإخلال أحد طرفي النقاش بالتوازن الجدلي- البلاغي المفترض تحققه. وتبعا لذلك، تغدو المغالطة نتاجا لسعي منشئ الخطاب إلى تحقيق الفاعلية على حساب الالتزام بمعايير المعقولية (عبد الحميد، 2020، ص. 57).

وقد عمد سالافاسترو إلى تقديم عينة من هذه القواعد التي تنص داخل المجال التداولي على بعض المبادئ المتعلقة بالاستخدام اللغوي، والتي صاغها فان إيمرن وصديقه، كما ذكرنا آنفا، بعد أن «[أعادا] تعريف مبدأ التعاون الذي قدّمه جرايس Grice بوصفه مبدأ الاتصال الأوسع الذي يشمل المبادئ العامة التي يلتزم بها مستخدمو اللغة، ويتوقعون من الآخرين الالتزام بها في الاتصال والتفاعل الكلاميين: مبادئ الوضوح والأمانة والكفاءة والصلة» (عبد الحميد، 2020، ص. 50). هذه المبادئ أو القواعد اتُّخِذت معاييرَ عُدّ كلُّ انزياح عنها مغالطةً، عرَض سالافاسترو بعض صورها، ورصَدَ الأدوار التي تنهض بها في حقل السياسة، مستعينا في ذلك بمقاطع منتقاة من خُطب سياسيين نافذين.

تقضي **القاعدة الأولى** بأن «**على المُتحاورَيْن ألاَّ يَمنعا بعضهما بعضا من التعبير بحرية أو من التشكيك في وجهات النَّظر المعبَّر عنها**» (Salavastru, 2004, p. 187).

وما تفيده هذه القاعدة التي يُصطلح عليها بـ«قاعدة الحرية»، أن «من حق الجميع، مبدئيا، أن يدلوا بآرائهم في أي موضوع كيفما كان، وأن يشككوا في أي موقف أو رأي لم تستسغه أفهامهم أو لم ينجح في إقناعهم» (Van Eemeren & Grootendorst, 1996, p. 121).

وإذا كانت هذه القاعدة تكفُل للجميع حرية الإدلاء بالرأي في شتى المواضيع والقضايا، فإن وجود حائل يمنع شخصا من تقديم وجهة نظر معينة أو تعديلها، أو يعترض حريته في انتقاد مختلف وجهات النظر الخاضعة للمناقشة، يجعلنا إزاء صنف من الحجاج المغالط يُعرف باسم **مغالطة المواجهة**.

يحظى هذا الصنف من المغالطات بحضور لافت في السجالات السياسية، ويعد

مؤشرا دالا على أن أحد طرفي الحوار السياسي هو **خصم نافذ** (يتمتع بسلطة قوية)؛ بل إن السجالات التي ترتكز على هذا الصنف من المغالطات، تعد تجسيدا لسلوك الأنظمة الشمولية التي تنزع إلى تحجيم المناقشة النقدية لصالح وجهة نظر الشخص النافذ التي تقدم كما لو كانت منزهة عن الخطأ ومترفعة عن الانتقاد. ولذلك يُطالعنا هذا الصنف بقوة في خطابات زعماء عُرفوا بتسلطهم وجبروتهم، مثل هتلر وستالين وتشاوسيسكو، حتى لا نذكر غيرهم. كما يحضر أيضا، ولو بدرجة أخفّ، لدى قادة آخرين لم يوصموا بالتسلط والاستبداد ولكنْ عُرف عنهم إجادة لعبة التسلط بالقول، «والقول المقْنع طاغية لا يقاوم» (أسيداه، 2005، ص. 97) مثلما أخبرنا جورجياس. وقد عرض سالافاسترو بعضَ الأمثلة لهذا الصنف من الحجاج المغالط، من جملتها تلك الخطبة التي ألقاها الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان (1926 – 2020م)، والتي جاء فيها:

«ما كان لشيءٍ أن يُنْجَزَ من دونكم أنتم الذين ساندتم الإصلاح من خلال انضباطكم ومجهوداتكم. هذه النتائج هي مَكاسب حَصَّلْتُمُوها بمشقة؛ فهل حان الوقت لِمُساءَلتها؟ أليس من الأفضل متابعة الجهود، والمُضِيُّ قُدما نحو وضعية آمنة ونحو اقتصاد قائمٍ على شروطٍ ملائمة للعيش؟ فَكِّرُوا في وضعية شخصٍ سقط في البحر وأخذ يسبح ويسبح ضد التيار لكي يصل إلى الضِفَّة؛ ورغم شِدة التيار وجبروته تمكَّن هذا الشخص بِفَضْل قُوَتِه الذِّهنية وإصراره على مُواصلةِ السباحة من الاقتراب من الشاطئ؛ ولمَّا كان على مرمى حجر مِنْ مُلامسته، سَمِعَ صوتا يهمسُ في أذنه قائلا: «لِمَ كل هذه المكابدة؟ إنَّ قواك بدأت تَخُور وليس بوُسعكَ سوى أن تترك نفسكَ للتيار»؛ تَرَدَّدَ قليلا، وحدّثته نفسه همسا: إِنَّهُ أَمْرٌ مُغْرٍ؛ لِمَ لا تُجَرِّب؟ لَكِنْ ما عَسَاهُ يَحْدُثُ إذا تَرَكْنَا أَنْفُسَنَا للتيار.. حتما سَنَغْرق! نَعَم سنغرق! تَصفيق لمُدَّة سَبْعِ ثَوَانٍ. نَعَم! علينا إذن مواصلة إصلاح اقتصادنا...» (Salavastru, 2004, p. 190)

في هذا الخطاب، وظف جيسكار ديستان –بصفته رئيسا لفرنسا– مجموعة من العناصر التي تَحدُّ أو تُخمد أي إمكانية لحدوث ردود فعل نقدية على خطابه: أسئلة بلاغية هي في حقيقة أمرها أحكام مقَنّعة، واستعارة مُحكمة البناء، فضلا عما يرافق عادة طرق إلقاء الخُطب الشفاهية من سمات سيميائية، مثل تعبيرات الوجه وحركات الجسم ونغمات الصوت ونبر الحروف، وغيرها. هذه العناصر مجتمعة تضافرت

لحملِ الناخبين على «التعاطف» (الذي يعني القبول) مع مجمل نتائج الاقتصاد الفرنسي، لتنجح بذلك حجة المواجهة في تحقيق المطلوب وإنجاز المرغوب الذي كان يأمله جيسكار ديستان ويخطط له منذ البداية: مواصلة إصلاح الاقتصاد.

وضمن هذا الصنف من المغالطات تندرج أيضا **حجة التهديد أو التخويف** (l'argumentum ad baculum) وهي مغالطة تقوم على أسلوب «الترهيب الفكري» والتهديد الصريح (إما بالقوة، أو بالانتقام أو بالعقاب) للطرف الآخر في الوضعية التخاطبية، فيرتفع العقل ويحل محله الإذعان الوجداني المستثار قسرا، كما يمكن أن نتبين ذلك في الخطاب التالي لشارل ديغول:

«لقد اعتقد العدوّ أنه انتصر على فرنسا لمجرَّد أنه استطاع عبر سَيْلٍ من المحركات تحطيمَ جيشِنا الذي تَمَّ إعداده بطريقة عشوائية وتسييرُهُ بصورةٍ غير لائقة. لكنَّ العدوّ سيكتشف خطأَه بعد حين، حين تُطْلِعُهُ الجثث الألمانية والإيطالية، المنثورة في هذه اللحظة بالأماكن التي مر منها كُونِيغ (Koenig)، على كمية الدموع والدم اللذين يَلْزَمُهُ تأديتهما لفرنسا تعويضا لها عن الإهانات التي لحقت بها» (Salavastru, 2004, p. 191).

ومن صور هذه المغالطة أيضا، **حجة مواجهة الشخص** (Ad Hominem) وهي تقوم على مهاجمة الشخص[(1)] وتجريحه، كما يتبين ذلك في المثال التالي:

«منذ مدة طويلة والبهوات الذين يحكُمون مصر يهينون الأمَّة الفرنسية ويُذِلُّونَ تُجَّارها أيَّمَا إذلال؛ ولقد أَزَفَت ساعة معاقبتهم. فمنذ أمد بعيد جدا، وهذا الحشد من العبيد المقتنى من جورجيا ومن القوقاز يمارس عسفه على أجمل جزء من العالم...» (Salavastru, 2004, p. 191–192)

لم تستند العملية الحجاجية في هذا المقطع، كما يمكن أن نعاين ذلك بيسر، على إبراز أعمال البهوات المشار إليهم، ولا على عرض عينة من الإهانات التي وجهوها للأمة الفرنسية أو بعض صور العسف الذي ألحقوه بها، وإنما انصبت على أشخاص هؤلاء البهوات عبر الاستخفاف بأصلهم والإزراء بمكان انحدارهم. وهذه مغالطة كثيرة الرواج في السجالات السياسية.

(1) بخصوص هذا الصنف من المغالطات، أبدى بيير بلاكبورن الملاحظة التالية: «تكمن مغالطة مواجهة الشخص في مهاجمة الفرد بدل حِجاجه، والزعم أن هذا الفعل من شأنه أن يقوض هذا الحجاج ويُظهر زيف الدعوى». (Blackburn, 1994, p. 247)

أما **القاعدة الثانية** من المناقشة النقدية فتخص واجب الدفاع أو النهوض بعبء الإثبات، ومقتضاها:

«**على كل مُحاور أدلى برأيه في موضوع معين أن ينهض بعبء التدليل عليه باعتماد الحِجاج المناسب إذا ما طُلِبَ منه ذلك**» (Salavastru, 2004, p. 192).

وما يُستشف من هذه القاعدة أن الإدلاء بوجهة نظر، تزعمُ تقديمَ حلٍّ لتضارب الآراء حول موضوع معين، عارية من حُجج تعضدها أو أدلة تدعمها وتزيد من منسوب إقناعيتها، من شأنه أن يقحمها في خانة المغالطة، وتحديدا في ضرب مخصوص منها ينعت **بمغالطة الأدوار**؛ إذ لما كانت الأدوار داخل علاقةٍ تخاطبيةٍ ما موزعةً بشكل واضح بين المشاركين، فإن كلَّ طرف يتبنى موقفا معينا مطالبٌ بتقديم الحجج التي تَسنُد هذا الموقف، مثلما أنّ من يتصدى لهذا الموقف ويعترض عليه ملزمٌ بتقديم الأدلة التي بنى عليها اعتراضه، «فلا خطاب بغير حجاج، ولا مخاطِب من غير أن تكون له وظيفة «المدعي» ولا مخاطَب من غير أن تكون له وظيفة «المعترض» (عبد الرحمان، 2012، ص. 226).

ويُعَد الخطاب السياسي الأكثر تضمنا لهذا الصنف من المغالطات، مقارنة بخطابات أخرى كالخطاب العلمي أو الخطاب القانوني والتي لا تحضر فيها هذه المغالطات إلا عَرَضا. والتفسير الذي يقدَّم لهذه الوضعية ينطلق من كون الخطابات السياسية تنصبُّ في مجملها على الموضوعات التي لا يمكن وضعها موضع اختبار دقيق.

وجدير بالذكر أن هذا الضرب المخصوص من المغالطات كان معروفا كذلك في المنطق التقليدي باسم مغالطة **تجاهل المطلوب** *(ignoratio elenchi)* وتقوم على التملص من الموضوع الذي تتمحور حوله الوضعية التخاطبية، كما يمكن أن نتبين في المقطع الخِطابي التالي الذي يتحدث فيه سياسيٌّ عن النمو الاقتصادي والثقافي برومانيا قائلا:

«فَارْفُورِيدِي: حسنًا، هذا ما سأقوله وينبغي أن يُردده معي كُلُّ أولئك الذين لا يَرْغبون في السقوط في التطرُّف، بمعنى أَنَّنِي أريد أن أقول...، نَعَم، ينبغي أن نكون معتدلين... بمعنى لا يجب أن نُبالِغ!... في مُشْكِلٍ سياسي... ثُمَّ أَيُّ مشكل ذاكَ الذي يَرْتَهِنُ به مستقبل وحاضر وماضي البلد... أَنْ نَكونَ قادرين... نعم قادرين على التساؤُل لماذا؟... نعم... لماذا؟ (Salavastru, 2004, p. 193).

الملاحظة التي تستوقفنا في هذا المقطع أن الموضوع ضاع تماما داخل المسالك المتعرجة للتدليل. أما فيما يتعلق بمقصدية الخطاب، فيبدو أننا هنا أمام محاولة للتلاعب توسلت بالفعل الخِطابي لِحمْل المتلقي على تبني موقف معين وتحقيق ما يخدم مصالح الفئة التي يمثلها الناطق بالخطاب.

تنتظم العلاقة التخاطبية وفق **قاعدة ثالثة** مهمة مضمونها:

«إن الهجوم يجب أن ينصبّ على وجهة النظر كما تَقدَّم بها الطرف المقابل في العلاقة التخاطبية.»

وفي حال الإخلال بهذه القاعدة، تسقط العلاقة التخاطبية في شكل جديد من المغالطات يسمى مغالطة **التمثل الذاتي لوجهة النظر** التي يدلي بها العارض. ومن المعلوم أن الحوار مع الخصوم (لاسيما في مجال السياسة) بغرض إيجاد حل لخلافات الرأي، هو طريقة مفتوحة جدا لا تنضبط لمسار تخاطبي محدد، بل تتطلب القيام بتعديلات عدة على هذا المسار؛ حيث يتم الإدلاء ببعض الآراء والعدول عن أخرى؛ والإبقاء على بعضها كما هي وإدخال تعديلات على أخرى غيرها. والأمر لا يهم وجهات النظر فحسب، بل يطال البنية الاستدلالية كذلك، ولا يُدرَك الحل في المحصلة إلا بإذعان الطرف المعارض لموقف المُحاور بفعل اقتناعه بالحجج التي وُوجه بها، أو تراجع المحاوِر عن موقفه بسبب افتقاره للأدلة الكافية التي من شأنها دعمه وتعضيده. بيد أن أحد أطراف المحاورة النقدية قد يستند في اعتراضه على دعوى العارض إلى تمثله الشخصي الاستيهامي لهذه الدعوى نائيا عن عمْد عن المعنى الذي رمى إليه صاحبها.

ونَلْحَظ ههنا، انسجاما مع ما توصل إليه سالافاسترو، أن العنصر الأساس في هذا الصنف من المغالطات يتمثل في كون من يقترفه لا يجعل تركيزه على تفنيد وجهة نظر الطرف الثاني في العلاقة التخاطبية أو نقدها، أو تبيان تهافت الحجاج الذي توسّل به، بل يلجأ إلى اجتراح رأي هو مِن نَسْجِ مخيلته، أو يصطفيه من تمثلاته المغرقة في الذاتية، وينسبه لمُحاوِره، مثلما نعاين في المقطع التالي:

«[السيد يُونيسكو (Ionesco):]... في وضعية حربٍ كهاته، عندما يغدو مِن أوجب واجباتنا نحو الأمة أن نقدم تضحيات، من الأليقِ أن نصبح جميعا حُكُومِيِّين؛ بمعنى

أن ينتفي أَيُّ انقسام بين الحكومة والمعارضة. السّيِّد كُوزَا (Cuza) يسألني: أَلاَ يُعِيقُ تَوَاجُدُكَ ضمن التشكيلة الحكومية مهمَّتك في المطالبة بإصلاحات دستورية؟

- السيد كُوزَا: أنا لَمْ أَسْأَل هَذَا!
- السيد يُونيسْكو: هذا ما فَهِمْتُه» (Salavastru, 2004, p. 195).

هكذا، يبدو أن هذه القاعدة التي تقضي بضرورة تركُّز هجوم المعترض على وجهة نظر المدعي دون زيادة أو نقصان، يمكن خرقها بسهولة عبر تحريف مضمون وجهة النظر المذكورة بالاعتماد على جملة تقنيات كالتضخيم، والتحجيم، والإسقاط؛ وهي تقنيات تخضع في الخطاب السياسي لطبيعة الهدف المنشود؛ فإذا تمثل هذا الهدف، مثلا، في إسقاط الثقة عن الخصم، عَمَدَ المغالِط إلى تحجيم الوقائع المساندة وتضخيم الوقائع المعاندة، كما يتضح في المثال التالي:

«إنَّ أجمل الخطابات في العالَم لَتَعْجِز عن تغيير الوقائع. ولا شك أنكم تملكون ذاكرة لا بأس بها لِتَستعيدوا الوضعَ الذي عاشته الطبقة العمَّالية عام 1932. إنكم تتذكرون، بالتأكيد، البنوك التي أغلقت أبوابها، وصَفّ الطوابير الطويلة أمام المخابز، وأجور الجوع؛ تتذكرونَ الحجوزات على المساكن والضيعات، والإفلاسات التجارية؛ وحتما لم تَنْسوا «مدن هُوفر»[1]، وشباب البلد الذين واجههم مستقبل شاحب بلا أمل ولا عمل، والأبواب المغلقة للمعامل والمناجم والمصانع، والضيعات المهجورة التي أضحت خرابًا، والسكك الحديدية المشلولة، والمخازن الفارغة من البضائع؛ كما لم تنسوا اليأس الكئيب الذي غَشِي أُمَّةً بأكملها - والعجز التام لحكومتنا الفيدرالية» (Roosevelt, 1945, p. 31).

على الرغم من أن نص هذه الخُطبة التي أدلى بها روزفلت في حمْلته الانتخابية يرصد وضعا صعبا، لا مِراء فيه، عاشته الشعوب خلال مرحلة الأزمة (1929-1933م)، إلا أن محلل الخطاب يمكنه تبيُّن بعض المغالاة وغير قليل من التضخيم في توصيف الوقائع التي رافقت هذه الأزمة، تروم في مجملها تحميل «نظام هوفر» وزرها. بل إن الهدف الأساس من وراء صوغ الخطبة بهذه الطريقة هو حمل الشعب

(1) هي مدن من الصفيح بناها مواطنون مُعوزون بلا مأوى ولا عمل في منتزهات المدن الأمريكية خلال الأزمة العالمية، وقد سمَّوها مدن هووفر نكاية واستهزاء برئيس الولايات المتحدة الأمريكية (Herbert Clark Hoover) (1929-1933).

على الاقتناع بأن حكومة هوفر لم تكن يوما في مستوى تطلعاته، ولا كانت على توافق مع احتياجاته، وبالتالي لا خلاص له، أي الشعب، من وضعه القاتم هذا إلا بالتصويت على البديل المحمَّل بالآمال الواعدة والحلول الناجعة: روزفلت.

وفيما يلي مقطع آخر يجسده مرسوم لانقلابيي موسكو (19 غشت 1991) يعرض لإحدى صور التضخيم الممكنة:

«أمام تعذُّر تَحمُّل ميخائيل سِرْغِيفِيتْش غُورْبَاتْشُوف (Mikhaïl Serguevïtch Gorbatchev) لمسؤولياته كرئيسٍ للاتحاد السُّوفْيِيتِي وذلك لأسباب صحية (...)؛ وتَجَنُّبًا لحدوث أزمة عميقة ومُتَعَدِّدَة الجوانب، يمكنها أن تَتخذ شكلَ مواجهات سياسية وعِرْقِية ومدنية، فضلا عن حدوث البلبلة والفوضى، وهي أمور من شأنها أنْ تهدد حياةَ وأمنَ مواطني الاتحاد السُّوفْيِيتِي وسيادةَ دولتنا ووحدتها الترابية وحريتها واستقلالها، قَرَّرْنَا إعلان حالة الطوارئ» (Gosselin, 1995, p. 163).

يتعلق الأمر في هذا المقطع بتضخيم للأحداث هو عبارة عن تطويع مقصود تَوَسَّل بِفعل خِطابي لتسويغ الإجراء الذي أقدم عليه الانقلابيون.

وإذا كانت القاعدة السابقة قد انصبت على الفعل الذي يتخذ شكل هجوم على وجهة نظر الطرف المستهدف بالخطاب، فإن القاعدة التالية تهتم بدفاع المدعي عن وجهة نظره، ومؤداها:

«ليس في مقدور المدّعي أن يدافع عن وجهة نظره إلا إذا تقدم بحِجاج يدعمها».

وقد أشار فان إيمرن وغروتندورست إلى أن هناك سبيلين للتحايل على هذه القاعدة: إما عبر دعم وجهة النظر باعتماد وسائل لا تعد أدلة من زاوية نظر منطقية (أدلة لا حجاجية)؛ أو دعمها بوسائل ليس لها صلة مباشرة بالموقف المعبر عنه (أدلة غير ناجعة)؛ وفي كلتا الحالتين نكون أمام صنف جديد من المغالطات يدعى: **مغالطة الدفاع**.

ويمكننا أن ندرج ضمن هذا الصنف من المغالطات الحجج التالية: **حجة الأغلبية أو الأكثرية** (argumentum ad populum)، **حجة الاحتكام إلى سلطة الخبير** (argumentum ad verecundiam)، **حجة الاستعطاف أو الاسترحام** (argumentum ad misericordiam). وهي حُجج تحضر جميعا داخل الخطاب السياسي؛ فرأي **الأغلبية** يحضر «كسند يُتكأ عليه لتقرير صدق الدعوى، فما دام أن هذه الدعوى

استطاعت أن تحظى بعدد كبير من المعتقدين، فإن ذلك لا يمكن أن يكون إلا نتيجة لصدقها؛ لأنه من المحال اجتماع الكثيرين على الخطأ» (الراضي، 2010، ص.54). وغالبا ما تُتخذ هذه المغالطة تِعلّة لإضفاء المصداقية أو المشروعية على الدعوى كما أسلفنا، وأحيانا لتكتيل الآراء والتوجهات حول هدف محدد ذي نزوع فردي يُطلِق اليدَ لصاحبه ليفعل ما يشاء كيف يشاء، كما يمكن أن نعاين ذلك في المثال الآتي:

«في التاسع من مارس، نام الإمبراطور في بُورْجْوَا. وكان الحشدُ والفُضُول، إذا أمكن القول، في تَزَايُد. «منذ أمد بعيد ونحن ننتظر قُدومَكَ، قالَ كُلُّ هؤلاء الناس الأشاوس للإمبراطور، وها أنت ذَا تصل أخيرًا لِتُخلِّصَ فرنسا من صَلَف النُّبَلاَء ووقاحتهم، ومن افتراءات القساوسة ومن ذُلّ الاستعباد الأجنبي» (Salavastru, 2004, p. 198).

يتبين من هذا المقطع أن نابليون استند إلى «حجة الأغلبية» كيما يبرر إجراءاته السياسية والعسكرية ويوطئ لأفعاله القادمة، دون أن تكون ثمة علاقة سببية بين ما قاله الحشد وما أقدم على فعله استنادا إلى ذلك.

وأما حجة **الخبير المعترَف به** فيمكنها أن تُؤَثر بسهولة على أي مُحاور، وغالبا ما يتم الرهان في مجال السياسة «على الطبيعة المتساهلة والمتسامحة للجمهور الذي يميل إلى التسليم بمجرد معرفته أن فلانا من أهل الخبرة» (الراضي، 2010، ص. 23)؛ وأما حجة **الاستعطاف** أو **الاسترحام** فيلعب صاحبها على وتر العواطف والأحاسيس كيما يستدر شفقة المخاطَب فيحمله على الإذعان لرأيه والاستجابة لمطلبه. والعواطف لا تنضبط لسلطان العقل كما هو معلوم، ومن هنا سر اعتبار الحجاج الذي يستند إليها مغالطة على الرغم من كونه قد يُحدث تليينا في المواقف يمكن أن يفضي إلى تغييرها.

من جهة أخرى، تنهض اللغة من الناحية التداولية بوظيفتين رئيستين، هما الوظيفة التعاملية والوظيفة التفاعلية، عن طريقهما يقيم الناس علاقاتهم الاجتماعية، ويحققون لأنفسهم غاياتها، والتأثير واحد منها. وهو ما يفيد أن «اللغة لا تؤدي فقط وظيفة مرجعية تحيل على مدلول، وإنما تؤدي وظيفة تداولية تتفاوت بحسب القصد أو الهدف الذي من أجله يسوق المتكلم خطابه» (الشهري، 2004، ص.5).

وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يتعين على طرفي العلاقة التخاطبية الاهتمام، من

جملة ما يتوجب عليهما الاهتمام به، بالمصطلحات أو الملفوظات التي يوظفانها أثناء تَحاورهما أو سجالهما، ورفع اللبس والغموض عنها حتى يتسنى للمتلقي فهم المقصود منها فيتحقق الهدف أو الأهداف المسطرة للوضعية التواصلية، وفق ما تقره القاعدة التالية:

«**على طرفي العلاقة التخاطبية ألا يُوظفا تعبيرات غير واضحة بما يكفي، أو تنطوي على غموض من شأنه أن يُحدث التباسا في الفهم. بمعنى أن على كل منهما أن يتوخى في تأويلاته لعبارات الطرف الآخر العناية اللازمة والسبل الملائمة لتقليل** فرص سوء الفهم» (Salavastru, 2004, p. 199).

وكل إسقاط لهذه القاعدة ينجم عنه صنف من المغالطات يسمى **مغالطة استعمال اللغة**، وهذا مثال عليها:

«الكَوْنُ بدأ يضعف، ووجوده أضحى مُعَرَّضًا لتهديد فعلي. وعندما استشعر مالكُه الحقيقي – وهو رجلٌ غير مكترث – هذا الخطر، توجَّهَ إلى رجل ذي شأن، إلى أكاديمي، هو زميلنا السيد الجنرال كرينيصنو (Crainiceanu) وترجَّاه أن يتولَّى زِمام القيادة؛ فما كان من السيِّد الجنرال إلا أن استجاب للطلب وأنقد الكونَ من الزوال». (Salavastru, 2004, p. 199)

من الصعوبة بمكان أن يُدرك المرء، لاسيما حين يتعلق الأمر بخطاب شفاهي[1]، أن صاحب الخطاب يتحدث عن خطر يداهم جريدة تحمل اسم «الكون» (Univers) وليس الكون الذي نعيش داخله! إننا هنا أمام إشباع مضاعف للمعنى يضفي على هذا المقطع الخِطابي جرعة من الغموض المقصود.

والخطابات السياسية تعج بهذا الصنف من المغالطات وذلك لسببين اثنين؛ أولهما، أن الموقف الملتبس كما لا يمكن قبوله كليا أو جزئيا، لا يمكن كذلك رفضه بالكامل. وهو ما يُتيح أمام من تَقدَّم به فرصا عديدة لتحقيق التلاعب المرجو، بالنظر إلى تعمده إيراد كل المعاني التي تحتملها العبارة المتضمَّنة في الموقف المعبر عنه، وهذا ينطبق على الالتباس المقصود وليس على الالتباس العَرضي؛ وثانيها،

(1) تركيز سالافاسترو هنا على الخطاب الشفوي، يرجع إلى كون الخطاب المكتوب يتيح للقارئ معاينة حرف التاج في بداية كلمة كَوْن (Univers)، ما يجعله يدرك أن الأمر لا يتعلق بالكون/ العالم بل باسم خاص (nom propre).

أن الموقف الملتبس يقلص أمام المعترض فرص إيجاد حجج تسند اعتراضه؛ وقد ظهر، تبعا لذلك، ما اصْطُلِح على تسميته بـ«بلاغة الغموض» التي دأب السياسيون على توظيفها بكثافة كيما يتحقق النجاح لمداخلاتهم الخطابية فتؤتي أكلها.

خاتمة

سَعَينا في هذا البحث المقتضب إلى تتبع جانب من جوانب تعاظل البلاغة والسياسة، تمثَّل في تسليط الضوء على الكيفية أو الكيفيات التي توظِّف بها السياسةُ سلطةَ الخطاب لخدمة خطاب السلطة الذي هو خطابها. وقد اعتمدنا في ذلك على الكِتاب المذكور آنفا للفيلسوف سالافاسترو، والذي يُبرز، بغير قليل من التوسع والعمق، البعد البراغماتي -حتى لا نقول الانتهازي- للخطاب السياسي، المتماهي مع قوته الإنجازية الساعية إلى التحكم في اللغة والمعنى، كيما يتسنى له التحكم بفعالية في فكر الجمهور ومنه في أفعالهم. وههنا يكمن سر ارتباط هذا الخطاب، أكثر من غيره، بالسلطة في دلالتها الكبرى (الماكروسكوبية)، بل يُعد من الآليات المهمة التي تتوسل بها القوى السياسية عندما تعتزم الوصول إلى السلطة عبر بوابة اللغة.

ولما كان الفاعل السياسي يتطلع في الغالب إلى احتلال منصب سياسي ما، أو تأمين البقاء في هذا المنصب لأطول مدة ممكنة، أو إيجاد حل لنزاع سياسي معين، أو تسويغ خيار سياسي ما، أو كان طرفا في نقاش سياسي (عارضا أو معترضا)، فإن هذا مما يتطلب في جميع الأحوال حمل المخاطَب على تصديق خطابه والتسليم به. وهذه العملية ترتهن، كما سبق ذِكره، بالفاعلية الخِطابية التي يتم اللجوء لتحقيقها إلى الأساليب البلاغية والحيل الخطابية والألاعيب القولية، وغيرها من أساليب التمويه والخداع التي تدخل في باب المغالطات.

واستنادا إلى ذلك، يمكن القول إن المغالطات التي تنطوي عليها الخطب السياسية، ليست مجرد أخطاء منطقية مردها إلى جهل بطرق الاستدلال السليمة، بل غالبًا ما تكون استراتيجيات بلاغية متعمدة تهدف إلى التأثير في الرأي العام وتشكيل المواقف السياسية. ولذلك، يُعد الوعي بها وبأدوارها ورهاناتها أمرا بالغ الأهمية لأن من شأنه أن يسهم في تعزيز التفكير النقدي (من منطلق أن التمييز في الخطاب بين الحجج السليمة والمغالطات يمكن أن يساعد الأفراد على التعامل

مع خطاب المتكلم بنوع من الحذر النقدي، ينقله من دائرة اليقين والتسليم المطلق إلى دائرة الاحتمال والمساءلة، الأمر الذي يترتب عنه تحسين القدرة على الاختيار واتخاذ القرارات بصورة أكثر تبصرا)؛ ويزيد من قدرة الجمهور على مقاومة التضليل (حيث يفيد التمكن من طرق استعمال البلاغة في كشف المغالطات والاستراتيجيات التلاعبية التي تنطوي عليها الخطب السياسية وبالتالي إبطال مفعولها)؛ وتسعف في تحسين جودة النقاش العام (إذ تحمل الأفراد على المطالبة بخطاب سياسي أكثر عقلانية وأكثر احتراما لذكائهم).

المصادر والمراجع:

- إسماعيلي، حافظ. وأسيداه، محمد. (2010). «اللسانيات والحجاج: الحجاج المغالط». بحث منشور في كتاب جماعي بعنوان: الحِجاج مفهومه ومجالاته. دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، تنسيق حافظ إسماعيلي علوي، الجزء الثالث: «الحِجاج وحوار التخصصات»، الأردن: عالم الكتب الحديث.
- الخولي، أمين. (1996). فن القول، القاهرة: دار الكتب المصرية.
- بارت، رولان. (1996). قراءة جديدة للبلاغة القديمة، (عمر أوكان، ترجمة.) الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.
- الباهي، حسان. (2004). الحوار ومنهجية التفكير النقدي، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.
- بغورة، الزواوي. (2005). الفلسفة واللغة: نقد «المنعطف اللغوي» في الفلسفة المعاصرة، بيروت: دار الطليعة.
- الراضي، رشيد. (2010). الحجاج والمغالطة. من الحوار في العقل إلى العقل في الحوار، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. (1976). النكت في إعجاز القرآن، في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، تحقيق). القاهرة: دار المعارف.
- سارتر، جان بول. [د.ت]. ما الأدب؟ (محمد غنيمي هلال، ترجمة). القاهرة: دار نهضة مصر.
- الشهري، عبد الهادي بن ظافر. (2004). استراتيجيات الخطاب. مقاربة لغوية

تداولية، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- طه، عبد الرحمان. (2012). اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- طه، عبد الرحمان. (2010). في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، بيروت: المركز الثقافي العربي.
- طه، عبد الرحمان. (2002). الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، بيروت: المركز الثقافي العربي.
- عبد الحميد، أحمد عبد الحميد. (2020). «دراسة الخطاب الحجاجي من منظور الجدل التداولي»، الكويت: مجلة عالم الفكر، العدد 182، 39-78.
- عبد اللطيف، عماد. (2020). تحليل الخطاب السياسي: البلاغة، السلطة، المقاومة، عمان - الأردن: دار كنوز المعرفة.
- العمري، محمد. (2010). «الحجاج مبحث بلاغي، فما البلاغة؟»، بحث منشور في: الحجاج مفهومه ومجالاته، الجزء الأول، إعداد حافظ إسماعيلي علوي، الأردن: عالم الكتب الحديث.
- فان إيمرن. فرانز، وغروتندورست، روب. (2015). نظرية نسقية في الحجاج: المقاربة الذريعية الجدلية (عبد المجيد جحفة، ترجمة). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- المسدي، عبد السلام. (2021). آليات الفكر وسؤال السياسة. في تجليات الحداثة العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- المسدي، عبد السلام. (2008). اللغة والسياسة، بحث منشور في مجلة ثقافات، كلية الآداب بالبحرين، عدد 21، 169-179.
- عبد اللطيف، عماد. «حروب بلاغية: مناورات خطاب السلطة في ساحة الثورة « (ص 283-311)
  - https://www.jstor.org/stable/41850760

  تاريخ الاطلاع: 15/ 06/ 2023
- Blackburn, P. (1994). Logique de l'argumentation (2e éd.). Éditions du Renouveau Pédagogique, Inc.

- Roosevelt, F. D. (1945, septembre 23). Discours de campagne électorale - 23 septembre 1944. In Messages de guerre de Franklin D. Roosevelt. Service Intérimaire Américain d'Informations Internationales.
- Gingras, A.-M. (1995). L'argumentation dans les débats télévisés entre candidats à la présidence américaine: L'appel aux émotions comme tactique de persuasion. Hermès, La Revue, (16). Éditions CNRS.
- Gosselin, A. (1995). Les attributions causales dans la rhétorique politique. Hermès.
- Van Eemeren, F., & Grootendorst, R. (1996). La nouvelle dialectique. Éditions Kimé.
- Sălăvăstru, C. (2004). Rhétorique et politique: Le pouvoir du discours et le discours du pouvoir. L'Harmattan.

تعليم اللغة العربية للطلبة الصينيين بكلية علوم التربية

تجربة المقاربة التواصلية القائمة على المهام وتحليل أساليب التعلم

أ.د. ماجدولين محمد النهيبي

كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية

enahibimajdouline@yahoo.fr

https://orcid.org/0009-0000-1125-8689

الملخّص

نقدم في هذا البحث تجربة تعليمية منبثقة عن اتفاقية شراكة وتعاون بين جامعة محمد الخامس بالرباط وجامعة الدراسات الدولية ببكين، جمهورية الصين الشعبية، وهي اتفاقية تقضي باستقبال أفواج من الطلاب الصينيين، ضمن دورات تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، بكلية علوم التربية بالرباط. وتمثلت هذه التجربة في تصميم وتطوير برنامج تعليمي يعتمد المقاربة التواصلية القائمة على المهام (Task Based Communicative Approach)، أو(TBCA) ، وهي مقاربة تعليمية ترتكز على الجانب الوظيفي للغة، وتولي الأهمية الأكبر للمعنى، كما تقوم على إسناد مهام لحل مشكلات ذات علاقة بالعالم الواقعي. وقد قدمنا دراسة تحليلية لأساليب التعلم (Learning styles) لدى مجموعة مكونة من 27 طالبا صينيا، وخلصنا إلى أن هناك علاقة وطيدة بين تصميم البرامج التعليمية وفق المقاربة التواصلية القائمة على المهام، وبين أساليب التعلم لدى المستفيدين من البرنامج، ومن ثم، أوصت الدراسة بضرورة مراعاة مجموعة من العناصر الأساسية المرتبطة باحتياجات المتعلمين وخصوصياتهم، من ناحية الاختيارات التعلُّمية لديهم، عند تصميم برامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

الكلمات المفاتيح: تعليم اللغة العربية، المقاربة التواصلية، المهام التعليمية، أساليب التعلم، تصميم البرامج التعليمية.

TEACHING THE ARABIC LANGUAGE TO CHINESE STUDENTS

THE EXPERIENCE OF TASK BASED COMMUNICATIONAL APPROACH AND LEARNING STYLES ANALYSIS

Faculty of Educational Sciences, Mohammed V University, Rabat, Morocco

Prof. Majdouline Mohammed Enahibi

enahibimajdouline@yahoo.fr

https://orcid.org/0009-0000-1125-8689

ABSTRACT

In this article, the researcher presented an educational experience stemming from a partnership and collaboration agreement between Mohammed V University in Rabat and the University of International Studies in Beijing. This agreement involves hosting groups of Chinese students as part of Arabic language courses for non-native speakers at the Faculty of Educational Sciences in Rabat. This experience was reflected in the design and development of an educational program based on the Task-Based Communicative Approach (TBCA), which is an educational approach that focuses on the functional aspect of language and places greater importance on meaning, as it involves assigning tasks to solve problems related to the real world. The researcher conducted an analytical study of the learning styles among a group of 27 Chinese students and concluded that there is a strong correlation between designing educational programs according to the task-based communicative approach and the learning styles of the beneficiaries of the program. Therefore, it was recommended to consider a set of essential elements related to the needs and characteristics of learners, in terms of their learning preferences, when designing Arabic language teaching programs for non-native speakers.

Keywords: Teaching Arabic language, communicative approach, educational tasks, learning styles, program design.

مقدمة

حظي تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بأهمية كبرى في المجال البحثي العربي خلال العقود الأخيرة، وظهرت دراسات كثيرة ذات أبعاد نظرية ومنهجية وتطبيقية، تناولت جوانب مهمة، من أبرزها البحث في الصعوبات والتحديات التي تواجهها البرامج التعليمية في مختلف المستويات. والملاحظ أن عملية التعليم، وما يتصل بها من مناهج وطرائق قد استأثرت بالحظ الأوفر من هذه الدراسات، بينما لم يحظ التعلُّم والمتعلمون بالاهتمام الكافي. وقد بيّنت الدراسات الحديثة في اكتساب اللغات الثانية والأجنبية (Second Language Acquisition) أن كثيرا من جوانب الظِّل في مجال التعلُّم ما زالت تحتاج إلى إضاءات، خاصة فيما يرتبط بالعمليات الذهنية والعاطفية، وما يتصل بجوانب التفكير والشعور والفعل (دوجلاس براون، 2005، ص. 12). ومن ثم، تُطرح ضرورة الربط بين المناهج والطرائق التعليمية، وبين أساليب التعلم واستراتيجياته لدى المتعلمين، بحيث يتم تصميم البرنامج التعليمي بمراعاة هذه الجوانب الذهنية والمعرفية وأخذها بعين الاعتبار. وتسير الدراسة الحالية في هذا الاتجاه؛ إذ تعمل على الربط بين دراسة أساليب التعلم لدى الطلاب الصينيين، وبين تصميم برنامج تعليمي فعَّال مرتكز على المقاربة التواصلية القائمة على المهام.

نقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول: نحدد في الفصل الأول سياق الدراسة وأهميتها، وأهدافها ومنهجيتها، وأسئلتها وفرضياتها. ونخصص الفصل الثاني للإطار النظري، ونقدم ضمنه مجموعة من المفاهيم الأساسية في المقاربة التعليمية التواصلية القائمة على المهام، وكذا تعريفات لأساليب التعلم وأنواعها ومميزاتها، ثم نخصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية على عينة من الطلاب الصينيين. ونختم هذه الدراسة بتوصيات واقتراحات لتصميم منهج تعليمي فعال.

1. سياق الدراسة وأهميتها

تهم هذه الدراسة عناصر أساسية في تجربة تعليم اللغة العربية لطلاب جامعة الدراسات الدولية ببكين، وفقا لاتفاقية شراكة وتعاون وُقعت نسختها الأولى عام 2018، وجُددت في عام 2023، بعد مرور الأعوام الخمسة المتفق عليها. وجاء

تجديد التوقيع على الاتفاقية بين جامعة الدراسات الدولية ببكين، وجامعة محمد الخامس بالرباط، تثمينا للنتائج الجيدة التي أسفرت عنها التجربة، واستجابة لتزايد طلب الطلاب الصينيين على هذا البرنامج. وقد عمل فريق من الأساتذة المختصين في اللسانيات التطبيقية وتدريسية اللغة العربية، بكلية علوم التربية، بتنسيق الباحثة وتأطيرها، على تصميم برنامج تعليمي يعتمد المقاربة التواصلية القائمة على المهام. وخلال ستة أعوام، واصل الفريق تطوير البرنامج، وقام بتعديل ما يتضمنه من دروس واختبارات وأنشطة صفية وغير صفية، مع القيام بتقييمات ذاتية مستمرة لتجويد مخرجاته، وكذا تتبع المسارات اللاحقة للطلاب، وما أفادوه من هذا التكوين. وتجدر الإشارة إلى أن الطلاب الصينيين الذين خاضوا هذه التجربة، قد تسجل خمسة منهم بكلية علوم التربية بالرباط، وحصلوا على الإجازة في التربية، تخصص لغة عربية 2023، والتحق أحدهم هذه السنة بسلك الماستر بنفس الكلية، بينما قبل الباقون منهم في تخصصات أخرى بالماستر خارج المغرب.

1.1. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- إنها تقدم تجربة تعليمية تستثمر نتائج البحث في مجال تعليمية اللغات، وتنتقل من البحث النظري إلى التطبيق العملي في إطار تجربة واقعية وممتدة عبر ست سنوات.
- إن اعتماد المقاربة التواصلية القائمة على المهام كانت تبدو غريبة عن سياقات تعلم اللغة العربية وخصوصياتها اللغوية، باعتبارها مقاربة تعتمد التواصل الشفهي بالأساس، وغالبا ما يُعمل بها في اللغات الأوروبية. وقد تبين أن اعتماد هذه المقاربة يتيح لنا فرصة البحث في مستويات اللغة العربية الفصيحة، وإبراز إمكاناتها في التعبير الشفهي، وقدرتها على وصف الواقع بكل تجلياته، ودورها في خلق التفاعل بين ثقافات مختلفة.
- إنها تقدم دراسة ميدانية حول أساليب التعلم لدى الطلاب الصينيين، وهم فئة من الطلاب لها خصوصيتها ومميزاتها، كما أنها فئة تشكل سوقا مستقبلية واعدة في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

هذه اللّغة العربية لا تتضمن هذه الظاهرة، ولم يسبق في التراث العربي الإسلامي ملاحظتها بشكل من الأشكال؛ وهو أمر خاطئ كما سنرى. وهذا يذكِّر بما تورده شوكيت (2000) Chuquet عن دارسي الترجمة الفرنسيين الذين يظنون أن زمن الحاضر «التاريخي» الموجود في اللغة الفرنسية لا يوجد في اللغة الإنجليزية، وتجب ترجمته باطراد، عند نقل النصوص الفرنسية إلى الإنجليزية، إلى الماضي البسيط الإنجليزي. وهذا ما تحثُّ عليه النصيحة الكلاسيكية التي غالبًا ما تواجه قارئ كُتيِّبات الترجمة في فرنسا. ومن أمثلة ذلك قول هاردان وبيكو Hardin et Picot (1990): «لا وجود، على العموم، للحاضر السردي [كذا] في اللغة الإنجليزية، ويجب استخدام الماضي لترجمة الحاضر السردي الفرنسي». في حين أن العديد من الأعمال الأدبية في اللغة الإنجليزية، من تشوسر Chaucer إلى المؤلفين المعاصرين مرورا بديفو Defoe أو ديكنز Dickens على سبيل المثال لا الحصر، تَستخدِم التناوبَ بين الحاضر والماضي في بناء السرد (انظر: شوكيت، 2000، ص. 250؛ وهاردان وبيكو، 1990، ص. 143.).

إن الحاضر «التاريخي» موجود بالطبع في اللغة الإنجليزية، وفي اللغة العربية كما سنمثل لذلك باختصار لاحقا، وفي غيرهما من باقي اللغات كما نفترض. وهذا الوجود لا يمنع، كما هو منتظَر، من تفاوت اللغات في درجة استثمار هذه الظاهرة في أجناسها الأدبية وفي كيفية هذا الاستثمار. ومن ذلك، مثلا، أن الحاضر «التاريخي»، كما يلاحِظ رُويْ باسكال Pascal (1962)، أقل استثمارا في الرواية في اللغة الإنجليزية مقارنة باستثماره في الرواية السردية في لغات أخرى ضمنها اللغة الفرنسية. ويشير إلى وجود «نفور تقليدي من استخدام الحاضر التاريخي» في التقاليد الإنجليزية. ويمثل لذلك بتايتلر Tytler من القرن الثامن عشر الذي يذكر في كتابه *مبادئ الترجمة*، عدم ملاءمة ترجمة الحاضر التاريخي في السرد الدرامي اليوناني والفرنسي إلى نفس الزمن باللغة الإنجليزية، لأنه، كما يعتقد، «يتعارض مع عبقرية اللغة الإنجليزية» (انظر باسكال، 1962، ص. 8؛ وفليشمان، 1990، ص. 8).

والملاحظ أيضا أن الكتابات القليلة المشار إليها داخل العالم العربي (بالعربية وبغير العربية) «تُعالِج» الحاضر «التاريخي» بصورة تجزيئية، فعلا بفعل أو جملة بجملة، في غياب الأهم وهو سياق بنية الخطاب السردي. والهدف الطاغي في هذه الكتابات هو البحث، تبعا لتصور تقليدي *ماهوي* (*essentialist*) كما سنوضح لاحقا،

(ريشاردز، جاك Richards, Jack، 2021)، و(بورنس، آن Burns, Anne، 2023).

ونقدم في هذا الفصل، أيضا، تعريفات لأساليب التعلم في الأدبيات المؤسِّسة لهذه المقاربة، إضافة إلى أهم التصنيفات المعمول بها في هذا المجال، لدى كل منويليس، جين، Willis, Jane(1996)، وأيليس، رود Ellis, Rod (2003)، ونونان، دافيد، Nonan, David (2004)، وهاتي، جون وآخرون، Hattie, John and al (2018).

2.1. المقاربة التواصلية القائمة على المهام

تمنح المقاربة التواصلية القائمة على المهام الحيز الأكبر للتواصل الفعال كأفضل طريقة لتعلم اللغة. ويُقصد بالتواصل الفعال ذلك الذي ينتج عن تعامل الطلاب مع محتوى مناسب وجذاب ومثير للاهتمام. وانطلاقا من ذلك، يتم العمل بهذه المقاربة وفق المبدأ التالي: "نستعمل اللغة لتعلُّمها بدل تعلم اللغة لاستعمالها". (لارسن فريمان Larsen Freeman, (2000)).

ونظرا إلى استناد هذه المقاربة التعليمية على الجانب التواصلي، فإن تعلم النحو والأساليب اللغوية يتم بانسجام مع الأغراض التواصلية الواقعية المبرمجة في الوحدات والدروس. وعلى هذا الأساس، يكتسب الطالب النظام اللغوي من خلال استعماله للغة، ومن خلال التعلم الضمني للنحو والمفردات.

وتولي المقاربة التواصلية القائمة على المهام أهمية أكبر للمعنى. ومن ثم، يتم التركيز أكثر على استكشاف المعنى من خلال المحتوى والسياق، بدل التركيز على الحفظ في الذاكرة. ولذلك، تستند هذه المقاربة إلى مهارة المحادثة بشكل كبير، وتعمل على تشجيع محاولات التواصل والحوار منذ البداية.

وتجدر الإشارة إلى أن المقاربة التواصلية القائمة على المهام تركز على المتعلم، وعلى مشاركته في التفاعل والتواصل الهادف، ومن ثم يسهل الربط بينها وبين المقاربات التي تهتم بأساليب التعلم واستراتيجياته لدى المتعلمين، وتتولى البحث في هذه المجالات النفسية- المعرفية، من أجل تمكين المتعلم من تطوير طريقته الخاصة في تعلم اللغة. (براون، دوجلاس، Brown, Douglas, 2005).

ولا يمكن الحديث عن الاهتمام بالمتعلمين دون الوقوف عند الاختلافات الفردية، باعتبارها موارد لا بد من أخذها بعين الاعتبار. فمن المعلوم أن للمتعلمين احتياجات ودوافع مختلفة لتعلم اللغة، كما أن مستوياتهم تتطور بوتيرة مختلفة.

وعلى هذا الأساس، تطرح ضرورة التركيز على الطبيعة الاجتماعية للتعلم بدلًا من التركيز على الطلاب كأفراد منفصلين ومعزولين. فالتعلم نشاط اجتماعي يعتمد على التفاعل مع الآخرين (التعلم التعاوني)، بحيث يتفاعل الطلاب فيما بينهم من خلال إنجازهم لعمل بشكل ثنائي أو بشكل جماعي. (لارسن فريمان، 2000).

وفيما يخص تقييم الطلاب وتتبع مساراتهم في التعلم، تستعمل المقاربة التواصلية القائمة على المهام أشكالا متعددة، تتمثل في الملاحظة، والمقابلات، واليوميات، والحقيبة، أو عمل الطلاب (portfolio)، وذلك لبناء تصور شامل عن الطلاب ومدى تطورهم في التعلم، ومعرفة مواطن النقص لديهم.

ونرى أنه من المفيد، ولمزيد من فهم أساسيات هذه المقاربة، أن نقدم مستويات الكفاية التواصلية كما وردت عند كانال وسواين Canale and Swain (1980)، وهي كالتالي:

1. الكفاية النحوية: وهي مجال القدرة المعجمية والنحوية.
2. الكفاية السوسيولسانية: وتعني فهم السياق الاجتماعي الذي يتم فيه التواصل، بما في ذلك العلاقات، والمعرفة التي يتقاسمها المشاركون، وغاياتهم التواصلية.
3. الكفاية الخطابية: وهي تأويل عناصر الرسالة الفردية بناء على ترابطها الداخلي، وعلى كيفية تمثيل المعنى في علاقته بالخطاب أو بالنص ككل.
4. الكفاية الاستراتيجية: وتحيل على استراتيجيات التكيف التي يستخدمها المتحدثون لبدء التواصل، وإنهائه، والمحافظة عليه، وتعديله، وإعادة توجيهه.

تأسيسا على ما سبق، تنظر الطريقة التواصلية إلى تعلم اللغة على أنه ناتج عن استراتيجيات تعليمية تتمثل في التفاعل بين متعلم اللغة ومستعملها، وخلق المعنى بشكل تعاوني عن طريق التفاعل الفعال والهادف، وكذا التفاوض على المعنى عندما يصل المتعلم ومحاوره إلى التفاهم.

وتنفيذا لهذه الاستراتيجيات، اعتمدت التجربة التعليمية موضوع الدراسة على أنشطة التفاعل الاجتماعي، مثل:

- الحوارات ولعب الأدوار.
- المحفزات.

- المقاطع الهزلية القصيرة.
- الارتجال.
- المناظرات.

وقد لاحظنا أن التغذية الراجعة تقوم بدور مهم في التعلم، وذلك عن طريق الاهتمام باللغة المسموعة خلال التواصل (الدخل، input)، ومحاولة إدراج أشكال جديدة، وتجربة طرائق مختلفة في التعبير عن الأشياء، لتنمية الكفاية التواصلية. وعليه، كان على البرنامج التعليمي أن يحدد مظاهر الاستعمال اللغوي الآتية:

1. القيام بدراسة تفصيلية قدر الإمكان لغايات المتعلمين من اكتساب اللغة. هل هي لأغراض تجارية، أم لاستعمالها في القطاع الفندقي، أم أثناء السفر...
2. تكوين فكرة عن الوضعية والسياق الذي سيستعملون فيه اللغة الهدف.
3. تحديد الدور الاجتماعي الذي سيلعبه المتعلمون في اللغة الهدف، وكذا دور محاوريهم. مثلا: كمسافر، أو كبائع يتحدث إلى الزبائن، أو كطالب في الجامعة،...
4. تحديد الأحداث التواصلية التي سيشارك فيها المتعلمون: وضعيات من الحياة اليومية، الوضعيات المهنية والحرفية، الوضعيات الأكاديمية...

ونظرا إلى أهمية أساليب التعلم، فقد ربطنا في برنامجنا بينها وبين المقاربة التواصلية القائمة على المهام وأساليب التعلم. ونقدم فيما يلي نظرة عن هذه الأساليب وأهميتها وأنواعها.

3. أساليب التعلم Learning styles

اهتمت الدراسات حول اكتساب اللغات وتعلمها بما يسمى بـ"أساليب التعلم" منذ السبعينيات. وأسلوب التعلم نوع من الاختيار التعليمي، ناتج عن تفاعل عوامل معرفية وعاطفية ونفسية، في ارتباطها بسياق تعليمي معين، وهي بمثابة سمات معرفية وعاطفية ونفسية، ومؤشرات مستقرة نسبيا للكيفية التي يتمثل بها المتعلمون الأشياء، ويتفاعلون بها، ويستجيبون وفقها داخل محيط تعلمي. (كيفي ,Keefe 1979). ويُعرف (سكيهان ,Skehan 1991, ص. 118) أسلوب التعلم بأنه "استعداد عام، إرادي أو لا إرادي، لمعالجة المعلومة بطريقة خاصة".

وتربط أساليب التعلم بين العاطفة والمعرفة، فالأسلوب التفكيري التأملي (reflective) ينشأ عن شخصية ذات مزاج تأملي هادئ، بينما يرتبط الأسلوب الانفعالي (impulsive) بالحالة الانفعالية عادة. وتختلف أساليب الأفراد بحسب الطريقة التي يستبطنون بها محيطهم (internalise). (دونفياي وسكيهان ,2003 Donvyei and Skehan, ص. 605).

تبعا لذلك، يمكن أن تخلق السياقات المختلفة أساليب مختلفة لدى الشخص نفسه. وينتج عن هذا التكيف والاختلاف وجود أساليب متعددة ربما يصعب حصرها. وقد حدد إيرمان وليفر Ehrman and Leiver (2003) تسعة أساليب متقابلة، منها الاستنباطي والاستقرائي، والتبعية للمجال أو عدمها، والتحليلي والتركيبي، والتأملي والانفعالي، وغيرها. وأضاف باحثون آخرون، منهم براون (2002)، وريد (1995)، ودانيزي (1998)، وشابيل وروبرتس Chapelle and Roberts (1986)، وشتيفيك Stevick (1982)، أساليب أخرى كأسلوب الشق الأيمن أو الشق الأيسر للدماغ، وتقبُّل الالتباس (ambiguity tolerance)، والأسلوب البصري، والأسلوب السمعي واللمسي، معتبرين أن لهذه الأساليب دورا في نجاح عملية التعلم. وقد ركز دوجلاس براون (2005) على خمسة أساليب من مجمل ما ذكر، نظرا إلى أهميتها في اكتساب اللغة الثانية.

1.3. أساليب التعلم وأنواع المتعلمين

نظرا إلى أهمية الأساليب التي اقترحها براون، باعتبار علاقتها المباشرة بتعلم اللغة الثانية، نستثمر، في هذا العمل، عددا من النتائج المرتبطة بدراسة الفروق والتقابلات بين أساليب التعلم، لمعرفة أنواع المتعلمين المحتملين. ونعتبر أن هذه الاختلافات مهمة جدا في مجال تعلم اللغة العربية كلغة ثانية أو أجنبية بالنسبة لمن نشأوا في بيئات لغوية غير عربية. فالميول إلى استعمال الدماغ الأيمن، مثلا، لدى متعلم ما، ينبئنا بطبيعة الاستراتيجيات والأنشطة التي يفضل التعامل معها عند تعلم لغة جديدة في سياق تعليمي. ويمثل براون لأسلوب الارتباط بالمجال والاستقلالية عن المجال بلعبة البحث عن القردة المختفية خلف أوراق الأشجار وأغصانها، في مشهد يصور غابة كثيفة، إذ إن التمكن من إيجاد القردة دليل على أن للشخص أسلوب الاستقلالية عن المجال (field independent FI)، وهي القدرة على إدراك عنصر أو عامل معين

داخل مجال مكون من عناصر مشوِّشة. في مقابل ذلك، يتمثل أسلوب الارتباط بالمجال (FD) في الانتباه إلى المجال العام، مع صعوبة إدراك العناصر المتضمنة فيه كل على حدة، بحيث يُنظر إلى المجال على أنه كتلة واحدة. ويرتبط هذا الأسلوب بنوع من الحساسية للمجال field sensitivity.

وهناك ارتباط وثيق بين الأساليب المذكورة وبين اكتساب اللغات وتعلمها، وذلك بالنظر إلى فرضيتين أساسيتين: أولا، يمكننا القول إن ذوي الاستقلالية عن المجال قريبون جدا من التعلمات التي تتطلب التحليل والانتباه إلى التفاصيل، وإنجاز التمارين والأنشطة المركِّزة. ويرى أبراهام (1985) أن المتعلمين المستقلين عن المجال FI يتفوقون أكثر في الدروس الاستنباطية، بينما يتفوق المتعلمون المرتبطون بالمجال FD أكثر في الدروس الاستقرائية. وقد بينت أبحاث متأخرة أن المرتبطين بالمجال ينجحون في تعلم الجوانب التواصلية للغة، بحكم علاقة هذا الأسلوب بالجانب العاطفي والميول إلى التفاعل الاجتماعي.

بالنظر إلى الثنائية المذكورة، يمكن استثمار كل ما سبق في محاولة تصنيف متعلمي اللغة العربية، من غير الناطقين بها، إلى متعلمين يميلون نحو الاستنباط، وبالتالي نحو الأنشطة اللغوية المركِّزة على القواعد وآخرين يميلون نحو الاستقراء، وبالتالي نحو الأنشطة التفاعلية والتواصلية أكثر. مع اعتبار أهمية الأسلوبين معا ومحاولة خلق التوازن اللازم في عملية التدريس. وترى أغلب الدراسات في المجال أنه من الأفضل الحديث عن ميل نحو أحد الأسلوبين، بدل اعتماد التمييز التام بين الفئتين. فالمتعلمون عموما بإمكانهم، في سياقات معينة، اعتماد نسبة كافية من الأسلوب المطلوب. ومن ثم، يكون «العبء الواقع على عاتق المتعلم هو استدعاء الأسلوب المناسب للسياق، بينما العبء الواقع على عاتق الـمُدَرس هو فهم الأسلوب المفضل لدى كل متعلم، وغرس بذور المرونة في العملية التعليمية». (براون، 2005).

2.3. تغليب الدماغ الأيمن أو الدماغ الأيسر

ترتبط هذه الثنائية ارتباطا وثيقا بثنائية التبعية وعدم التبعية للمجال. ونورد، هنا، مجموعة من الخصائص الأساسية لكل من الدماغ الأيسر والدماغ الأيمن، يحددها تورنس Torrance (1980) في التقابلات التالية:

الدماغ الأيسر	الدماغ الأيمن
- فكري. - يتذكر الأسماء. - يستجيب للتعليمات الشفهية والتفسيرات. - يعمل بطريقة نسقية ومراقَبة. - يصدر أحكاما موضوعية. - مصمَّم ومُبَنْيَن. - يفضل المعلومة الصحيحة. - قارئ تحليلي. - يعتمد اللغة في التفكير والتذكر. - يفضل التحدث والكتابة. - يفضل الاختبارات ذات الاختيارات المتعددة. - ضعيف في تأويل لغة الجسد. - لا يستعمل المجاز إلا نادرا. - يفضل حل المسائل المنطقية.	- حدسي. - يتذكر الوجوه. - يستجيب لما هو مرئي أو مـُمَثل له أو رمزي. - يعمل بطريقة تلقائية وأقل مراقبة. - يصدر أحكاما ذاتية. - انسيابي وتلقائي. - يفضل المعلومة غير الدقيقة والملتبسة. - قارئ تركيبي. - يعتمد الصور في التفكير والتذكر. - يفضل الرسم وتحريك الأشياء. - يفضل الأسئلة المفتوحة. - متفوق في تأويل لغة الجسد. - يستعمل المجاز كثيرا. - يفضل حل المسائل الحدسية.

ومع أن لكل من الشقين وظائفه وطريقة عمله، فإن كليهما يعملان معا بمثابة فريق داخل الجسم الثفني للدماغ (corpus collosum)، ويتدخلان في مجمل النشاط العصبي، وفي جميع عمليات حل المسائل، كما أن أفضل الحلول الذهنية هي تلك التي يسهم فيها كل شق بشكل كاف (دانيزي، 1988).

يساعد البحث في خصائص الشق الأيمن من الدماغ والشق الأيسر منه في الوصول إلى أسلوب تعلمي له نتائج مهمة بالنسبة إلى اكتساب اللغة الثانية. ويستعمل دانيزي (1988) ما يسميه بـــ«الثنائية العصبية» (neurological bimodality) في إطار حديثه عن فشل عدد من طرائق التعليم، بسبب استدعائها القوي لعمليات الشق الأيسر من الدماغ، وغياب تحفيزات مناسبة للشق الأيمن من الدماغ. وربما يحيلنا هذا الاستنتاج إلى ضرورة اجتناب الاعتماد المفرط على القواعد والتجريد واللغة الواصفة، والاهتمام أكثر بالجانب التواصلي الذي يستدعي حضورا أكبر للدماغ الأيمن.

تنضاف إلى المثالين المذكورين أمثلة أخرى لا يتسع المجال للتفصيل فيها، وهي: تقبل الالتباس لدى كل من نايمان (1978)، وشابيل وروبرتس (1986)، والأسلوب

التأملي والأسلوب الانفعالي، والأسلوب النسقي والأسلوب الحدسي، (جودمان، 1970). وفي دراسة لكاجان وبيرسن وويلش (1966)، والأسلوب البصري أو السمعي والأسلوب اللمسي، (ايهرمان ولي ,Ehrman & Leaver .2003).

بفضل الانتباه إلى قيمة المتعلم، ومدى أهمية استقلاليته، صار من المفيد تمكين المتعلمين من إنجاز مهام مستقلة من حيث الإنتاج، وكذا العمل في مجموعات صغيرة، أو ممارسة اللغة مع الأقران، إضافة إلى التدريب على ممارسة اللغة خارج الفصل الدراسي. ومع تنامي إنتاج الوسائل التعليمية التي تساعد على التعلم الذاتي، صار المتعلمون أكثر قدرة على تحمل مسؤولية تعلمهم. وقد استدعى كل ذلك ابتكار استراتيجيات لهذا الغرض. (بنسن ,Benson, 2001)، بالفري مان ,Palfrey man (2003). شمنك ,Schmenk (2005).

4. اختبارات تهم المستوى المتوسط لمعرفة أنواع المتعلمين وتفضيلاتهم التعلمية

1.4. عينة الاختبارات

تمثل سياق الدراسة في اختبار طلاب صينيين من مستوى المتوسط الثالث، بالمعيار الأمريكي، وذلك في إطار برنامج الشراكة بين جامعة محمد الخامس بالرباط وجامعة الدراسات الدولية ببكين، وبالتحديد آخر فوج في برنامج مكثف مدته أربعة أشهر من السنة الجامعية 2024. ونقدم فيما يلي نماذج الاختبارات التي وُظفت في معرفة ميول المتعلمين، من حيث أساليب التعلم التي يفضلونها، انطلاقا مما تم حصره في المحاور السابقة.

تكونت العينة من 27 طالبا، ضمنهم 11 من الذكور و17 من الإناث. ووزّعُوا بطريقة عشوائية عبر القاعة، ثم تقديم الاختبارات بالتوالي، مع استخدام العداد الوقتي بالنسبة إلى كل اختبار.

أ. الاختبار الأول: التبعية أو الاستقلالية عن المجال

طلب من الطلاب أن يحيطوا بدائرة كل الكلمات التي تشبه في شكلها الصرفي الكلمة النموذج (كاتِب)، في ظرف دقيقة واحدة، وهو اختبار لمعرفة المتعلمين المستقلين عن المجال، أي: الذين يهتمون بالتفاصيل والمقارنة بين الأشكال وهم

من سينجزون التمرين بنجاح، وفي الزمن المحدد. وسيعتبر غيرهم ممن أحرزوا نتائج أقل، أنهم من ذوي أسلوب التبعية للمجال.

ب. الاختبار الثاني: تشغيل الشق الأيمن من الدماغ والشق الأيسر منه

وهو اختبار لمعرفة المتعلمين الذين يفضلون الأنشطة ذات التحليل البصري، وهم الذين يفضلون العمل بالشق الأيسر للدماغ. ويُطلب من الطلاب شطب الكلمة الزائدة، غير المكونة من الأحرف (س. ر. ك مثلا) في لائحة من الكلمات المبعثرة، وضمنها كلمات فيها الأحرف المعنية غير مرتبة، ثم أخرى تتضمن حرفين، أو حرفا فقط من الأحرف المعنية دون مراعاة الترتيب. ومدة الإنجاز دقيقة واحدة.

وهناك مجموعة من الاختبارات لمعرفة المتعلمين ذوي الميول الحدسي، وهم من يفضلون العمل بالشق الأيمن للدماغ، وتتمثل هذه الاختبارات في نماذج من قبيل:

- ما هي الجملة الصحيحة في نظرك؟ (الدماغ الأيمن، تفضيل الأنشطة الحدسية).
- قدم نفسك، اسأل صديقك مستعملا الأساليب التالية.
- صِف الصورة التي أمامك. (نشاط تواصلي يستدعي حضورا أكبر للشق الأيمن).

ج. الاختبار الثالث: قبول الالتباس

رأينا أن المتعلمين الذين يتقبلون الالتباس يمكنهم حل مسائل متعلقة بالظواهر اللغوية غير المُطردة، أو غير القياسية، مثل التمارين في بعض صيغ الجمع غير المطردة، وفي تصريف الأفعال المعتلة، وكذا في فهم الخصوصيات الثقافية للمفردات. واخترنا لهم الاختبار التالي:

أحط الجمع الصحيح بدائرة:

دار (دارات – ديار – دور – ديارات).

مَنزِل (مَنزلون – منزِلات – مَنازل – نوازل).

رجُل (رجلات – رجال – رجلون – رجالات).

د. الاختبار الرابع: الأسلوب البصري والأسلوب السمعي والأسلوب اللمسي

يتفوق ذوو الأسلوب البصري في الانتباه إلى المسائل الإملائية وأشكال الحروف والكلمات، نظرا إلى ارتفاع الوعي البصري لديهم. ولمعرفة الطلاب الذي يفضلون

هذا الأسلوب، اخترنا اختبار شطب الكلمات غير الصحيحة إملائيا ضمن لائحة من الكلمات، ركزنا فيها على قاعدتي الهمزة والتاء المربوطة والتاء المبسوطة. أما ذوو الأسلوب السمعي فيفضلون الاستماع إلى النصوص المقروءة، والأشرطة، كما يتفوقون في استبطان الإيقاعات والخصائص الصوتية والتطريزية، وفي تخزين المعلومات الواردة فيها. وقد قدمنا للطلاب مقاطع سمعية مكررة وذيلناها بأسئلة حول تفاصيل المضمون.

أما ذوو الأسلوب اللمسي فيفضلون الجوانب التجريبية المحسوسة، كتركيب البطاقات، والتلوين، وتفكيك المجسمات، وفي هذه الصدد قدمنا للطلاب بطاقات ملونة، وطلبنا منهم تركيب جمل صحيحة، في ظرف دقيقتين.

هـ. الاختبار الخامس: الأسلوب التأملي مقابل الأسلوب الانفعالي

لمعرفة الطلاب التأمليين والطلاب الانفعاليين، من الأفضل التركيز على أنشطة القراءة، لمعرفة المتعلمين الذين يتميزون بالتأني في اتخاذ القرار الصحيح تعليميا، والمتعلمين الذين يفضلون السرعة، أو التسرع، وعدم اتخاذ القرار الصحيح تعليميا. وفي هذا الصدد، قدمنا نشاطا للقراءة لتمييز السرعة والبطء، مقابل الخطأ والدقة، وذلك بدعوة المتعلم إلى القراءة جهرا، وبسرعة، ثم استخراج الفكرة الأساسية لكل فقرة، ثم قمنا بتقديم نفس النص، ودعوة المتعلمين إلى القراءة جهرا، وبتأن ثم استخراج الفكرة الأساسية لكل فقرة.

5. تحليل نتائج الاختبارات

نوع الاختبار	عدد الإجابات الصحيحة	متغير الجنس ذكور/ إناث	ملاحظات
الاستقلال عن المجال	9 إجابات صحيحة على 10	لا أثر لمتغير الجنس	أغلب طلاب العينة جيدون في الانتباه إلى التفاصيل
تشغيل الدماغ الأيسر	7 إلى 9 إجابات صحيحة على 10	تفوق طفيف للذكور	أغلب طلاب العينة يفضلون الاشتغال بالدماغ الأيسر

نوع الاختبار	عدد الإجابات الصحيحة	متغير الجنس ذكور/ إناث	ملاحظات
الأسلوب اللمسي	تركيب جملتين إلى ثلاث جمل صحيحة بتركيب البطاقات	لا أثر لمتغير الجنس	الطلاب الصينيون عموما متفوقون في الأنشطة اللمسية
الأسلوب البصري	16 كلمة صحيحة من 18	تفوق طفيف للإناث	طلاب العينة متفوقون في الأنشطة البصرية
الأسلوب السمعي	تجاوب ضعيف مع الاختبار	لا أثر لمتغير الجنس	يفضل طلاب العينة المرئي والملموس على المسموع
الأسلوب الانفعالي	4 طلاب من 8 انفعاليون	لا أثر لمتغير الجنس	هناك تساو بين الأسلوبين التأملي والانفعالي في القراءة
الأسلوب التأملي (استخلاص الأفكار)	6 على 8 تأمليون	تفوق طفيف للذكور	أغلبهم جيدون في استخلاص الأفكار

يُستنتج من الجدول أعلاه أننا أمام فئة تعليمية شبه متجانسة من حيث اختيارات أساليب التعلم، وهو أمر مرتبط بجوانب الثقافة، باعتبار المتعلمين ينتمون إلى نفس البيئة الثقافية. وتقودنا هذه النتائج إلى ضرورة تنويع الأنشطة التعليمية، بين تلك التي تلائم الأسلوب البصري، وتلك التي تلائم الأسلوب التأملي، والانفعالي، واللمسي والتبعية للمجال، الخ. كما أن هذه النتائج، إلى جانب النتائج الجيدة التي أفرزتها التجربة التعليمية موضوع الدراسة، تؤكد صحة الفرضيات التي انطلقنا منها، وهي أن المقاربة التواصلية القائمة على المهام تساعد على تجويد التعلم، وأنها مقاربة تناسب خصوصيات اللغة العربية وسياقات تعليمها. كما أن هناك علاقة وطيدة بين هذه المقاربة وأساليب التعلم.

6. اقتراحات وتوصيات

نختتم هذه الدراسة باقتراحات وتوصيات عملية تهم تصميم برامج تعليم اللغة العربية باعتماد المقاربة التواصلية القائمة على المهام، وهي كالتالي:

- ضرورة تحليل احتياجات الفئة التي سيوجه إليها البرنامج.
- تحليل السياق التعليمي (المكان، التجهيزات، مدى استعداد المعلمين للاشتغال بالمقاربة المتبناة، عدد الساعات، طبيعة الأنشطة خارج الصفوف،...).
- ضبط الاختبارات القبلية وتكييفها مع الاحتياجات والسياق التعليمي، واحترام الإطار المرجعي الدولي المتبنى في التصنيف.
- اختبار المهارات اللغوية الأربع، مع التركيز على مهارتي الاستماع والمحادثة، لأنهما أساسيان في الاشتغال بالمقاربة المتبناة.
- من الأفضل بلورة اختبارات إلكترونية، وتقييمات ذاتية قابلة للاستخدام في الحاسوب وفي الهاتف النقال.
- إنشاء بنك للموارد التعليمية الإلكترونية (أشرطة سمعية، أشرطة مرئية، حوارات، مسرحيات، أغان، صور، مشاهد،...)، بالنظر إلى اعتماد المقاربة على التواصل الشفهي كأساس لتطوير باقي المهارات.
- استثمار إمكانات الذكاء الاصطناعي في توفير الموارد الإلكترونية والصور والمشاهد ونحوها.
- تأهيل المعلمين للاشتغال بالمقاربة، وتدريبهم على النطق المعياري الصحيح للغة العربية، مع الدقة والطلاقة اللغويتين.
- تهييء كتيب للمحاور والدروس يشمل بعض العناصر الأساسية المساعدة للمعلم وللطالب، لأن أغلب موارد الحصة تكون إلكترونية، وأغلب أنشطتها تتم بعمل المجموعات وتنفيذ التعليمات وتنفيذ المهام. (حصص نشِطة وحركية تتم خلالها ممارسة اللغة العربية بكثافة).

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- إسماعيلي علوي، محمد. (2023). *اللسانيات التطبيقية وتدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها، مباحث تأسيسية واستراتيجيات تربوية*. مقاربات للنشر والصناعات الثقافية. فاس، المغرب.
- العمري، نادية. (2018). *أسئلة العربية في التركيب والمعجمة والدلالة*.

منشورات كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (1997). *المعجمة والتوسيط؛ نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية*. الطبعة الأولى. المركز الثقافي العربي.
- الفاسي للفهري، عبد القادر. (2019). *العدالة اللغوية والنظامة والتخطيط*. عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر.
- النهيبي، ماجدولين. (2019). *دليل تدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها: تخطيط-إنتاج-تقييم*. عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة.
- النهيبي، ماجدولين. (2019). «اللغة العربية في التعليم المغربي من مرحلة الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم. *تعليم اللغة العربية في الوطن العربي: دراسات مقارنة*». مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.
- النهيبي، ماجدولين. (2021). «مقدمات حول تعليم اللغات والثقافات الأجنبية: دور الكونيات الثقافية في تيسير التعلم». *مجلة التدريس*، العدد 12. الرباط: كلية علوم التربية.
- النهيبي، ماجدولين. (2024). تعليم اللغة العربية للناطقين بها: المرجعيات النظرية واستراتيجيات التعليم والتعلم 2024، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية.

المراجع الأجنبية

- Brown, H D. (1977a). Cognitive and affective characteristics of good language learners. In C. Honning (Ed.). Proceedings of the Los Angeles second language research forum (pp. 3-i9-35/i). Los Angeles: University of California at Los Angeles.
- Brown, H. D. (2002). Strategies for success: A practical guide to learning English. White Plains. NY: Pearson Education.
- Brown, H. D. (2005). Principles of Language learning and teaching. San Francisco State University. Pearson Education.
- Burt Marina K. (1975). The Communicative Approach to Language Teaching. Oxford University Press.

- Coffield, Frank. (2018). Learning Styles and Pedagogy in Post-16 Learning: A Systematic and Critical Review. by, David Moseley, Elaine Hall, and Kathryn Ecclestone, published by the Learning and Skills Research Center.
- Ellis, Rod. (2003). Task-based Language Learning and Teaching. Tasks in SLA and language pedagogy. P. 27-33.
- Marshik, Tesia. (2020). The Myth of Learning Styles. published in: The Magazine of Higher Learning.
- Gardner, R. (1985). Social psychology and second language learning I lie rule of attitudes and motivation. London: Edward Arnold.
- Krashen, S. (1986). Bilingual education and second language acquisition theory. In. Sacramento. CA: California State Department of Education.
- Krashen. S. (1973) Lateralization, language learning, and the critical period: Some new evidence. Language Learning. 23, 63-74.
- Lantolf, J. &Thorn, S.L. (2007). Sociocultural Theory and Second Language Learning. In. B. Van Patten & Williams (eds.). Theories in Second Language Acquisition. (pp. 201-224).
- Larsen-Freeman, Diane (2000). Techniques and Principles in Language Teaching. (3rd Edition). Oxford University Press.
- Nunan, David. (2004). Task-Based Language Teaching. Cambridge University Press.
- Oxford, R. (1990a). Language Learning Strategies: What every teacher should know. New York: Newbury House.
- Oxford, Rebecca. (2001). Integrated Skills in the ESL/EFL Classroom. ERIC Digest ED456670. Washington, DC: ERIC Clearinghouse for ESL Literacy Education. Available from http://www.ericdigests.org/2002-2/esl.htm.
- Richards, Jack C. (2001). Approaches and Methods in Language Teaching. Cambridge University Press. Edited by Theodore S. Rodgers.
- Richards, Jack C. (2006). Communicative Language Teaching Today. Cambridge University Press.

- Rivers, Wilga M. (1968). Teaching Foreign-Language Skills. The University of Chicago Press.
- Schmenk. (2005), Globalizing learner autonomy. TESOL Quarterly, 39, 107-118.
- Willis, Jane. (1996). A Framework for Task-Based Learning. Essex, England: Longman, Pp. vi + 183.

تدقيق مفاهيمي في «الخطاب» و«تحليل الخطاب»

د. محمد صوضان

مختبر الديداكتيك واللغات والوسائط والدراماتورجيا/كلية اللغات والآداب والفنون-

جامعة ابن طفيل، المملكة المغربية

mohamed.saoudane@uit.ac.ma

https://orcid.org/0009-0000-3779-2812

الملخّص

تسعى هذه المساهمة إلى التدقيق المفهومي في الخطاب والتحليل الخطاب من خلال العودة إلى الأصول المعرفية والنظرية التي ارتبطت به هذه المفاهيم نشأة وتبلورا وتطورا. وهي بسعيها لهذه الغاية تضع في اعتبارها أن تدقيق المفاهيم، وخاصة تلك الرائجة والتي درج الناس على استعمالها بوفرة من غير اطلاع على خلفياتها وتصورات منظريها، من شأنه أن يحقق تواصلا أكبر بين المختصين. وقد اتجهت مساهمتنا إلى بحث هذه المفاهيم في التقاليد اللسانية والتداولية والاجتماعية الإيديولوجية. وتنطلق في تعرف هذين المفهومين في المجالات المعرفية التي اتصلت بها ومحاولة تتبع المداليل التي استعملت بها سواء تلك التي تعتبر الخطاب تحققا ماديا للغة أكبر من الجملة المعتمدة في التركيب محاولة تعرف بنيتها اللسانية السطحية والعميقة، أو تلك التي تعتبره حدثا تواصليا وتفاعلا كلاميا ونتيجة لذلك سعت إلى إلى إنتاج تحليل للخطاب يعنى بالمقاصد والأعراف الاجتماعية، أو تلك التي تعتبر الخطاب مفهوما مجرد محايثا لجميع مستويات الحياة والممارسات الاجتماعية مسهما في تكوينها وإعادة إنتاجها وبالتالي سعت إلى إقامة تحليل للخطاب يحلل النظام الاجتماعي من مدخل الخطاب.

الكلمات المفاتيح: الخطاب، تحليل الخطاب، الحدث الخطابي، النص، مابعد البنيوية.

CONCEPTUAL SCRUTINY OF *DISCOURSE* AND *DISCOURSE ANALYSIS*

Dr. Saoudane Mohamed
Didactics, Languages, Media and Dramaturgy Laboratory/Faculty of Languages, Literatures and Arts, Ibn Tofail University, Morocco
mohamed.saoudane@uit.ac.ma
https://orcid.org/0009-0000-3779-2812

ABSTRACT

This contribution seeks to attempt an accurate clarification of the concepts of "discourse" and "discourse analysis" by returning to the epistemological and theoretical foundations with which their origin, crystallization, and development were associated. In pursuit of this goal, it takes into account that scrutinizing concepts, especially those in circulation that people are accustomed to using frequently without knowledge of their backgrounds and perceptions of their theorists, would achieve greater communication between specialists. Our contribution has tended to examine these concepts in the linguistic, pragmatic and socio-ideological disciplines.

The conceptualization of these two notions begins within the epistemological domains in which they have been engaged, by tracing the various meanings in which they have been employed—whether in approaches that regard discourse as the material realization of language beyond the sentence level, focusing on identifying its surface and deep linguistic structures; or in those that consider it a communicative event and verbal interaction, thus seeking to develop a discourse analysis concerned with intentions and social conventions; or in perspectives that treat discourse as an abstract concept immanent in all levels of life and social practices, contributing to their formation and reproduction, and therefore aim to establish a discourse analysis that interprets the social order through the lens of discourse.

Keywords: discourse, discourse analysis, discursive event, text, post-structuralism.

تمهيد:

شاع استعمال مفهوم "الخطاب" في الدراسات الاجتماعية واللسانية للإشارة إلى وحدة لغوية طبيعة تحضر باستمرار في كل أشكال التفاعل التواصلي، لكنه لم يشكل محور الدراسات اللسانية والاجتماعية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي بتأثير من اللسانيات التي تحررت نسبيا من التركيز على اللغة كنسق وبنية وقدرة، إلى التركيز على الاستخدامات اللغوية في سياقات التواصل الفعلية، وبتأثير من العلوم الاجتماعية لفترة ما بعد البنيوية. ورغم سلطة منظور اللسانيات الشكلية والتحويلية بمقارباتها الاختزالية في الأبحاث اللسانية التي أسفرت عن ولادة تخصصات جديدة بأسماء مختلفة، كـ"نحو النص" و"علم النص" و"لسانيات النص" بعد ذلك، فإن مفهوم "الخطاب" بحمولته اللسانية والاجتماعية، بل والأنثربولوجية والإيديولوجية، وسم هذه التخصصات فصرنا نتحدث، بالمثل، عن "نحو الخطاب" و"لسانيات الخطاب".

لم يكن لمفهوم "الخطاب" جذور لسانية صرفة كما هي الحال بالنسبة إلى مفاهيم "الجملة" أو "النص"، أو "الملفوظ" (utterance)؛ إذ نجد إضافة إلى جذوره اللسانية روافد متعددة؛ من علم النفس وعلم الاجتماع ودراسات الإيديولوجيا والإثنوغرافيا وغيرها. ولتعدد الروافد التي انبثق منها مفهوم الخطاب تعددت، تبعا لذلك، المفاهيم المقدمة له تبعا للمنظور المعرفي واهتماماته ومسلماته وفرضياته. وبالمثل، انعكس هذا التعقيد على «تحليل الخطاب» الذي لن ينصرف إلى التحليل اللساني بالحصر.

1. في مفهوم الخطاب وإبدالاته

1.1. المنظور اللساني للخطاب

قدمت العديد من التحديدات لمفهوم "الخطاب" في سياقات تَشَكُّلِهِ في التقاليد اللسانية ضمن إطار رؤية اختزالية مغلقة ترى أن الخطاب شكل مادي يماثل أو يكاد يطابق مفهوم النص. واستعمل "النص" و"الخطاب" في النقاشات اللسانيات الحديثة للإحالة على تنظيم اللغة في وحدات فوق جُمْلِيَّة من دون تمييز جاد بينهما. وقد استمر هذا التداخل بين المفهومين بشكل خاص في النماذج اللسانية والتحليلية التي

ورثت منظوراتها وتصوراتها من اللسانيات السوسورية والتشومسكية وإبدالاتهما بشكل خاص، لذلك لا غرو أن يقع نحو النص/ الخطاب وعلم النص ولسانيات النص/ الخطاب تحت التأثير المباشر للنموذجين اللسانيين اللذين وجها الدراسات اللغوية منذ انتشار أفكار سوسير وما تلا ذلك من بروز نظرية تشومسكي إلى حدود المنعطف اللغوي مع فلسفة اللغة واتجاه علم الاجتماع لدراسة الخطاب.

سعت النماذج اللسانية التي استهدفت دراسة بنيات ووحدات لغوية أكبر من الجملة إلى التأسيس لتخصص يدرس الخطاب/ النص باعتباره وحدة لسانية تفوق الجملة، منطلقة من فرضية أن الخطاب وحدة أكبر من الجملة –حدود اللسانيات البنيوية والتحويلية– وبالتالي يلزم تأسيس برنامج بحث يتخذها موضوعا له، على غرار الفونيم في الصواتة والمورفيم في الصرافة واللكسيم (lexème) أو المورفيمات المعجمية والنحوية في المعجم، والجملة في التركيب، وقد تبلور هذا الطموح في نمطين من البرامج البحثية النصية؛ «نحو الخطاب» و«نحو النص» أو «علم النص» ذي الطبيعة المعيارية، ولسانيات النص/ الخطاب ذي الميول الوصفية. وإذا كان الأول بتنويعاته قد تأثر بالمنظور التوليدي التحويلي الساعي إلى تعرف القواعد الضمنية المتحكمة في النصوص، فإن الثاني بتنويعاته، كذلك، قد استلهم بعض مبادئ اللسانيات البنيوية الوصفية، علاوة على انفتاحه في شقه الخطابي على التداوليات وعلم النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي.

كانت الانطلاقة الأولى لاستعمال «الخطاب» بالمفهوم اللساني مع الأمريكي هاريس (Zellig S. Harris) في مقالين نشرهما في العدد الأول والرابع من مجلة **اللغة** (Language) مجلد 28؛ تناول في الأول المبادئ التوزيعية المستخدمة في تحليل الوحدات التركيبية اللغوية لتحليل الخطاب باعتباره منهجية ومقاربة هدفها الكشف عن بنية الوحدات اللغوية المتصلة؛ كلامية كانت أو كتابية، من غير التفات إلى المعاني التي تحددها. وكان يقصد بالخطاب «الكلام (أو الكتابة) المتصل» (Harris, 1952a, p. 1). أما المقال الثاني –وهو تتمة للأول، ومحاولة عملية لتطبيق المبادئ التوزيعية، التي بسطها في الأول، على عينة خطابية– فقد أعاد التأكيد على أن هدف تحليل الخطاب يتمثل في الكشف عن بنيته باعتماد مبادئ التوزيعية. وقد أكد أن إجراءات مقاربته غايتها "اختزال العناصر والأقسام اللغوية لأي نص في عدد قليل من فئات

التكافؤ (Harris, 1952b, p. 474) «(equivalence classes). يعتمد تحليل الخطاب "كما تصوره هاريس على دراسة المحيط المباشر للجملة" (Neveu, 2004, p. 106)، من خلال رصد علاقاتها بالجمل اللاحقة والسابقة من منظور التكافؤ والتطابق، وبالتالي اختزال هذه العلاقات البسيطة ضمن علاقات أكبر حتى تنتهي العلاقة إلى واحدة نهائية، وبهذا التدرج في التحليل تتحدد بنية الخطاب، باعتباره «متوالية خطية تتكون من أكثر من جملة أولية» (Harris, 1936, p. 7). إنه بتعبير دوبوا وآخرون (Dubois et al) «وحدة توازي الجملة أو تفوقها. إنه يتكون من متوالية تشكل رسالة لها بداية ونهاية». و«يشير إلى أي ملفوظ أكبر من الجملة، منظورا إليها من زاوية قواعد ربط تسلسل الجمل» (Dubois & et al, 1994, p. 151).

فتحت أفكار هاريس الباب على مصراعيه لبرامج تحليل الخطاب ذات التوجهات اللسانية/ النصية، وعملت على استلهام نموذج التركيب في تناول الجملة لدراسة النص/ الخطاب، وكانت انشغالاتها بالدرجة الأولى منصبة على البنيات الخطابية/ النصية؛ أي: تلك القواعد الضمنية المتحكمة في بنى النصوص والخطابات. وكان «نحو النص/ الخطاب أو «علم النص» (Science du texte) في المجال الفرنسي، و«تحليل الخطاب» (Discourse analysis) (دايك، 2001، ص. 14) «المجال الأنجلوسكسوني، من أكبر المتحمسين للمفهوم الاختزالي المغلق للخطاب ولمنظور نموذج النحو التوليدي الذي يرى أن «الخطاب بنية مقصورة عليه، جامعة لمختلف العناصر التي تشكله» (روبول وموشلار، 2020، ص.45).

إذا كانت غاية النحو، باعتباره نظاما من القواعد والمقولات والحدود، وصف النظام اللغوي المجرد والمتحقق في إطار وصف متحدث مثالي، فإن أي نحو، ومنه نحو النص/ الخطاب، عليه أن يصف الوحدات والعناصر التي تتكون منها بنية الوحدة الموصوفة؛ جملة كانت أو خطابا، والتعامل مع البنيات والوحدات الكبرى بالمنطق نفسه الذي يتعامل به مع الوحدات الصغرى كأبنية. ويعني هذا، بشكل من الأشكال، أن أي نحو للخطاب/ للنص هو امتداد لنحو الجملة، كما أن كل وصف للنص/ للخطاب يتضمن بالضرورة وصفا للجملة، أو ليس النص/ الخطاب في نهاية المطاف إلا متوالية خطية من الجمل. وقد انبنى على هذا التصور للخطاب/ النص أن غيبت، على الأقل في بعض نماذجه اللسانية، فكرة أن الخطاب/ النص ليس

وحدة مغلقة تحمل دلالتها في ذاتها كحال الجملة في التركيب التي تحمل محتواها القضوي في نفسها.

ولأن هذا النموذج منشغل ببنية الخطاب/ النص أكثر من معناه، فقد صار إلى التركيز على العناصر والمبادئ والآليات التي تتحدد بها بنية النص/ الخطاب باعتبارها مماثلة أو مطابقة لبنية الجملة فيما يتعلق بآليات العمل والتنظيم. وقد صاغ هذه المبادئ والآليات فيما دعي بعد في اللسانيات النصية/ الخطابية- وريثة منظور وإجراءات نحو النص/ الخطاب- بالاتساق (Cohesion) والانسجام (coherence)؛ الأولى لرصد التعالقات المادية للنص/ الخطاب؛ معجميا وتركيبيا ودلاليا، والثانية لحل إشكالات المراجع والعائدات الخطابية، وعلاقة الخطاب بالسياق في مستوياته النصية والواقعية والمعرفية، وبالتالي تدارك ما وقع فيه تحليل الخطاب وفق منظور نحو النص/ الخطاب من اختزال الدلالة والمعنى في العلاقات المادية لأجزاء الخطاب/ النص.

يشكك جاك موشلار (Jacques Moeschler) وآن روبول (Anne Reboul) في دعوى تحليل الخطاب ذي التوجه اللساني بشأن وجود وحدة لغوية تدعى «الخطاب» وبالتالي مصداقية «تحليل الخطاب» كبرنامج بحث يدرس هذه الوحدة. وينطلقان من فرضية أن الوحدات اللغوية التي أنشئت بصددها برامج بحث؛ الفونيم (الصواتة) والمورفيم (الصرافة) واللوكسيم (علم الدلالة المعجمي) والجملة (التركيب)، تخضعان لواحد من شرطين أساسيين لا يتوفران في «الخطاب»، ويتيحان اعتبار كيان معين موافقا لوحدة، وبالتالي مشروعية تأسيس برنامج بحث يدرسها:

أ. لا يمكن أن نجزئ هذا الكيان أجزاء صغرى؛

ب. يمكن تجزيء هذا الكيان إلى أجزاء صغرى نستطيع تفسيره بوساطة العناصر التي يتألف منها، والعلاقات فيما بينها» (روبول وموشلار، 2020، ص.43).

إذا كان الشرط الأول قد تحقق في الفونيم والمورفيم واللوكسيم كوحدات أصيلة، والثاني قد تحقق في الجملة لقبولها التأويل الداخلي، فإن الخطاب ينقصه الشرط الثاني. لذلك يقترحان في المقابل مفهوم الملفوظ بديلا مشروعا عن الخطاب باعتباره مفهوما لا يدعي أن تأويله خاضع للاستراتيجية الاختزالية المغلقة كما هي الحال بالنسبة إلى الخطاب في التصور الشكلي. ويؤكدان أن التأثيرات التوليدية

والبنيوية واضحة في تحليل الخطاب ذي التوجه الشكلي والذي تأسس على تصور «للخطاب» ذي تركيب مماثل لتركيب الجملة، لذلك فإن إبدالات هذا النموذج لم تخرج عن فرضيتين متنافستين منذ ذلك الحين؛ الفرضية البنيوية التي ترى أن «الخطاب بنية داخلية، شأنه في ذلك شأن المورفيم أو الجملة»، والفرضية النحوية التي تؤكد أن الخطاب «يستجيب، مثله مثل الجملة، لقواعد صحة التأليف؛ ومثلما توجد قدرة لغوية مرتبطة بالإلمام بالتركيب توجد قدرة خطابية متصلة بالإلمام بنحو الخطاب [...] وبالفعل، لقد تعالقت المقاربتان السابقتان منذ البداية تعالقا وثيقا، وتطور تحليل الخطاب آخذا بنموذج نحو الخطاب، ساعيا إلى استخراج مبادئ سلامة التأليف الخاصة بالخطاب» (روبول وموشلار، 2020، ص.31-32). وبالتالي، فإذا كانت «النحوية» هي ما يحدد الجملة (الجملة متوالية من المورفيمات)، فإن «الانسجام» هو ما يحدد الخطاب (الخطاب متوالية منسجمة من الجمل).

يتبين ما تقدم تسلط النموذج اللساني الشكلي؛ البنيوي والتحويلي- التوليدي على تحليل الخطاب الذي استمر في كل نماذجه النصية والخطابية ذات التوجه اللساني رغم محاولتها الانفتاح على السياق، ويتمثل ذلك جليا، كما سبق، في صياغة مفهوم «الخطاب» باعتباره وحدة لسانية ومتوالية خطية من الوحدات اللغوية وفق مشاغل النموذجين اللسانيين، فضلا عن استمرار مفهوم «الانسجام» في أشكال التحليل النصي كلها، المقابل «للنحوية» في نموذج تشومسكي. لذلك نعتقد أن المفاهيم المتوالية، في ظل الأنموذج اللساني دائما، للخطاب والمركزة على الدلالة، والتي تعتبر الخطاب «وحدة دلالية ذات بنية دلالية تكشف عن توليف متماسك للجمل» (العربي، 2019، ص.27) لم تتخلص تماما من سلطة النموذج التحويلي المتمثل في مفهوم «الانسجام»، فتجاوزها للتحديدات المركزة على كم السلاسل اللغوية والمتواليات الخطية والعلاقات بينها والمترجمة في مفهوم «الاتساق»، لم يعفها من الإخلاص لذلك النموذج. ونرى أن «الانسجام» بإحالته على القدرة الخطابية للمؤول المثالي ما زال ضاربا بِطُنُبِهِ في كل تحديدات «الخطاب» في نماذج تحليل الخطاب النصية، رغم الوعي بأن الخطاب ليس وحدة لغوية مغلقة ولا يعتمد تأويله على بنيته المادية. بل نجد أن هذا المفهوم قد استمر حتى في أشكال تحليل الخطاب الأكثر تطورا؛ أقصد بصفة خاصة لسانيات الخطاب التي استفادت من تطور علم النفس

المعرفي والذكاء الاصطناعي، وتحليل الخطاب ذي النزعة السياقية الذي استفاد من التداوليات، ويكفي أن نحيل هنا على عملين مهمين؛ عمل توين فان دايك (Teuna, van Dijk) **النص والسياق** (text and context) الذي نشره سنة 1977. ثم عمل جيليان براون (Gillian Brown) وجورج يول (George yule) **تحليل الخطاب** (Discourse analysis) الذي نشر سنة 1983. يتأسس هذان العملان -وكلاهما مترجم إلى اللغة العربية- على النظر إلى الخطاب/ النص على أنه وحدة دلالية ذات بنية كلية، وأن غاية تحليل الخطاب تتحدد في الوصول إلى هاته البنية الدلالية الكلية، باعتماد آليات وعمليات ومبادئ الاتساق والانسجام.

إن الانتقال من «البنية الشكلية» للنص/ الخطاب إلى «البنية الدلالية» في تحديد «الخطاب» يوازيه في نماذج تحليل الخطاب الانتقال من «الاتساق»، كمحدد شكلي بنيوي لنصية النص وخطابية الخطاب، إلى «الانسجام» كمحدد دلالي سياقي لخطابية الخطاب. ويماثل هذا التحول ما حصل في اللسانيات من التحول من «البنية» إلى «القدرة/ الكفاية». ومن ضمن من مثل التقليد الذي يربط نصية النص بـ«الاتساق» ومن ثم يحدد النص/ الخطاب انطلاقا من بنيته الشكلية هاليدي وحسن (Halliday and Hasan) في كتابهما **الاتساق في اللغة الإنجليزية** (Cohesion in English) الصادر سنة 1976، والذي نعتقد أنهما وقعا فيه تحت تأثير اللسانيات الوصفية البنيوية؛ إذ من المعلوم أن اللسانيات الوظيفية النسقية التي تؤكد على الوظيفة النصية للغة، إلى جانب الوظيفتين التفاعلية والاجتماعية، تأثرت بشكل كبير باللسانيات الوظيفية، وخاصة حلقة براغ التي يعتبرها البعض تتميما لجهود اللسانيات السوسورية، على عكس النماذج المحتفلة بالانسجام والتي وقعت ابتداء تحت تأثير اللسانيات التوليدية كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك.

أحدث هذا التحول من «الاتساق» إلى «الانسجام» وبالتالي من «البنية الشكلية» إلى «البنية الدلالية» تمييزا بين استراتيجيتين داخل تحليل الخطاب؛ الاستراتيجية الاختزالية المغلقة التي كانت مشدودة بنحو النص/ الخطاب ذي التوجه اللساني الشكلي الصرف والواقع تحت تأثير التحويلية والبنيوية، ثم الاستراتيجية السياقية المنفتحة المتأثرة بالتداوليات والعلوم المعرفية، وقد انعكس هذا التحول على ثنائية نص/ خطاب، فاتجهت النقاشات ذات الأساس أو الهدف الاجتماعي التفاعلي إلى

استعمال مفهوم الخطاب، في حين اتجهت تلك النقاشات ذات الأساس أو الهدف اللغوي إلى استعمال مصطلح النص. فـ«عندما تكون مادية اللغة وشكلها وبنيتها هي الموضوع يتجه التأكيد ليكون نصيا، وحيث يكون محتوى اللغة ووظيفتها ودلالتها الاجتماعية هي الموضوع، تتجه الدراسة للخطاب» (غونتر، د.ت، ص.136).

ومع ذلك، لا زالت الكثير من الأبحاث لا ترى غضاضة في استعمال النص بمفهوم الخطاب أو العكس؛ فالنص قد يتمدد ليخرج عن إطاره المادي اللغوي الصرف، والخطاب قد يتضاءل إلى أن يصير مجرد عنصر ملموس. ويعترف نوفو (Neveu) بأن إنشاء «بروتوكول تعريفي وصفي للنص مشروع محفوف بالمخاطر» (Neveu, 2004, p. 288)؛ وذلك للتداخل بين النص والخطاب من جهة، وتشابك المحددات التي تميزهما، ويقصد بذلك الاتساق والانسجام والنصية والخطابية وكل ما تتحدد خلاله العلاقات بين البنيات اللغوية الصارمة والبنيات الدلالية والسياقات الخارجية والمعرفية للوحدات اللغوية. ولو أخذنا التعريف الأشهر للنص والذي صاغه دو بوغراند ودريسلر (De Beaugrande and Dressler) على أنه «حدث تواصلي يستجيب لسبعة معايير: التماسك، والانسجام، والقصدية، والمقبولية، والإخبارية، والموقفية، والتناصية» (Baker & Ellece, 2011, p. 150)، لما وجدناه يختلف في شيء عن الخطاب. ولعل هذا التعالق بين النص والخطاب في التوجه اللساني في تحليل الخطاب منشؤه الاتصال الوثيق بين المظهر المادي والتفاعلي للحدث التواصلي باتجاه السياق، بشكله المادي والواقعي والمعرفي، آنا، وباتجاه الخطابات التي يتفاعل معها آنا أخرى. ويؤيد هذا الطرح تحديدات أخرى ترى أن النص «سجل لفظي لحدث الخطاب» (Trappes–Lomax, 2004, p. 150). وهو "النسيج الذي تتجلى فيه الخطابات" (Baker & Ellece, 2011, p. 150). وسيتضح هذا التداخل في المنظورات التفاعلية والاجتماعية للخطاب كما سنرى لاحقا.

1.2. المنظور التفاعلي التداولي للخطاب

ظهر بالموازاة، وإن بشكل متأخر نسبيا، ضمن برامج البحث اللسانية الرسمية تيارات لسانية جديدة، حاولت بشكل أو بآخر التملص من سلطة تلك المنظورات التي تؤكد أن اللغة نظام اجتماعي مجرد أو قدرة/كفاية معرفية كامنة، وحاولت هذه التيارات تأسيس لسانيات للكلام تتجاوز تلك الرؤى إلى التركيز على اللغة في

الاستعمال، ومن أبرز هاته التيارات «حلقة براغ» التي التفتت لأول مرة إلى وظيفية الوحدات والمستويات اللغوية التي حددتها البنيوية مجالا للدراسة اللسانية. امتدت أفكار هاته المدرسة إلى خارج أوروبا الشرقية كما انتشرت مبادئها خارج الدراسة اللسانية الصرفة. وقد تم إغناء مباحثها مع النقد الأدبي ودراسات التواصل واللسانيات الوظيفية النسقية وكان من نتائج ذلك كله اعتبار اللغة ذات وظيفة تفاعلية إلى جانب وظيفتها الاتصالية. وبالمثل تطورت بعض النماذج التي تشارك البرامج الوظيفية منظورها للغة في سياقات النقاشات الدائرة في فلك الفلسفة التحليلية اللغوية التي انخرط فيها رياضيون ومناطقة وفلاسفة وقانونيون ولسانيون وخاصة فلسفة اللغة الطبيعية، وكان من نتائج تلك السجالات والأبحاث أن ظهرت التداوليات معتبرة اللغة فعلا. وفي ظل مبادئها درس الخطاب باعتباره فعلا تواصليا قصديا محكوما بسياق اجتماعي. وفي المقابل برزت دراسات متخصصة في السياق والقصدية وتطورت بتأثير من التداوليات والعلوم المعرفية والذكاء الاصطناعي والدراسات الثقافية الاجتماعية والإيديولوجية. ولا ننسى كذلك أن هذا المنظور الذي يتناول اللغة كخطاب أو فعل كلامي، أو حدث تواصلي، والسياق كمحيط نصي أو واقع خارجي أو تمثيلات ذهنية للوضع/الموقف؛ لا ننسى أن هذا المنظور تعود بعض جذوره إلى لسانيات التلفظ الفرنسية بشكل خاص.

استهدفت هذه البرامج البحثية، كل حسب سياقه ومقاصده، تجاوز إشكالية تأويل الوحدات اللغوية التي تفوق الجملة؛ ذلك أن إجراءات التركيب، وهو غاية ما وصلت إليه البرامج البنيوية والتحويلية تتوقف عند حدود تأويل العلاقات الداخلية، ومن ثم فإن النماذج التي سعت إلى تأويل الخطابات وفق إجراءات التركيب انتهت إلى طريق مغلق؛ لأن الخطاب، بعكس الجملة، لا يؤول باعتباره وحدة شكلية تحمل معناها ودلالتها في شكلها المادي، بل يتداخل في تحديد هذا المدلول ما هو نفسي (المقصدية) واجتماعي (مبادئ التفاعل الاجتماعي) ولغوي (البنية التفاعلية المادية للغة)، ومن ثم حاولت هذه البرامج اعتماد استراتيجية سياقية منفتحة.

عبر عن الوحدات اللغوية المدروسة في نماذج اللسانيات ذات المنحى التفاعلي السياقي بـ«الملفوظ» آنا، وبـ«أفعال الكلام» آنا أخرى، كما استعمل مفهوم «الخطاب» في النماذج التي تتخذ الوحدات اللغوية الأكبر من الجملة موضوعا لها. ففي التداولية، يُنظر إلى المعنى على أنه «دينامية تفاعلية، تتضمن التفاوض على

المعنى بين المتكلم والمخاطب، وسياق الكلام (المادي والاجتماعي واللغوي) والاستلزامات الخطابية» (Trappes-Lomax, 2004, p. 143) وتعتبر الأحداث التفاعلية للمقصدية والأثر مركزية في نظرية أفعال الكلام؛ أو ليست مبادئ جرايس في الدرجة الأولى قواعد أساسية للإدارة التفاعلية للمقصديات، والتأسيس المتبادل للعلاقات والحفاظ عليها بدعم من مبادئ التأدب واللباقة.

تختلف إجراءات التداولية مع تحليل المحادثة واللسانيات الاجتماعية التفاعلية في التعامل مع الخطابات، أبرز منافسيها في تحليل الخطابات اليومية، في تحديد هدف التداولية النهائي في الوصول إلى المعنى وأثره على المتخاطبين. بينما يسعى الأخيران إلى تعرف قوانين التخاطب الاجتماعية، والآليات المتحكمة في الأدوار والتسلسلات الكلامية. وتزيد اللسانيات الاجتماعية تسليط الضوء على العمليات الدقيقة للنصوص والمقصديات وغيرها من إشارات السياق، وعلاقتها بالعالم الكلي للبنيات الاجتماعية والافتراضات الثقافية بنوع من الميل نحو دراسة السلوك الخطابي بدل النصوص الخطابية.

يستعمل مفهوم «الخطاب»، بشكل فضفاض، في بعض نماذج تحليل الخطاب التفاعلية الأنجلوسكسونية المتأثرة بالتداولية، ويشير إلى أي شكل من أشكال «اللغة في الاستعمال» (بروان ويول، 1997، ص1) أو هو نتاج استغلال الموارد الموضوعة في اللغة/اللسان. و«يماثل بهذا المعنى الكلام المنطوق أو الحديث التفاعلي، ويقابل النص من حيث هو حديث غير تفاعلي» (Baker & Ellece, 2011, p. 30). إنه «التنفيذ الفعال من لدن المتحدث لمجموعة من العلامات الموضوعة اجتماعيا تحت تصرفه للتعبير عن فكره» (Neveu, 2004, p. 105).

تركز هذه التحديدات، بأشكال متفاوتة، على البعد التفاعلي للخطاب في علاقته بالبعد اللساني (اللغة= العلامات) في إطار تبادلي اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار المواضعات الاجتماعية أثناء التواصل. ولعل الاتجاه إلى هذين الجانبين يضع هذا النموذج التحليلي بين المنظور الصوري والمنظور الاجتماعي الإيديولوجي الذي لا يهمه من الخطاب إلا المحتوى الإيديولوجي. من هنا صعوبة وضع حدود دقيقة تميزه عن النموذج الصوري السابق والإيديولوجي اللاحق؛ إذ يأخذ من الأول منظوره الشكلي ومن الثاني منظوره التفاعلي، لكن دون أن ينخرط في افتراضاته الإيديولوجية.

يلعب السياق دورا مركزيا في تحديد مفهوم «الخطاب» من وجهة المنظور

التفاعلي التداولي الذي يرى أن الخطاب نشاط غير مفصول عن سياقه. غير أن مفهوم السياق في هذا النموذج يتغير باستمرار، و«يشمل بالإضافة إلى المشاركين والمكان والزمان والغاية، ونوع الخطاب والقناة والشفرة المستعملة والقواعد التي تحكم التداول على الكلام في صلب جماعة اجتماعية معينة» (منغونو، 2008، ص.28)، كما يتجاوز في بعض المنظورات التداولية «البرامترات المعدودة التي تصورتها التداولية السياقية، بما أنه يتضمن معلومات متنوعة تستخلص من معارف المخاطب حول العالم (المعطيات الموسوعية) ومن معطيات إدراكية ومعلومات مستمدة من تأويل الملفوظات السابقة (روبول وموشلار، 2020، ص.71). وتحليل الخطاب وفق هذا المنظور يتجاوز التحليل النصي والاجتماعي إلى تحليل التمثيلات الذهنية ورؤى العالم للمتخاطبين. ونؤكد مرة أخرى أن المقاربات التي تتبنى هذا المنظور مهما غالت في توسيع مفهوم السياق ليشمل البنيات اللغوية والاجتماعية والذهنية، فإنها تبقى في إطار التحليل التفاعلي ولا تتجاوزه إلى التحليل الإيديولوجي.

إن الخطاب في نهاية المطاف مجموع «العمليات اللغوية والمعرفية والاجتماعية حيث يتم التعبير عن المعاني وتفسير المقاصد في التفاعل البشري. كما أنه جملة من المواضعات المتأصلة تاريخيا وثقافيا والتي تشكل هذه العمليات وتنظمها، وبالمثل يشير إلى أي حدث خاص تنشأ فيه مثل هاته العمليات، وهو نتاج مثل هذا الحدث» (Trappes–Lomax, 2004, p. 135). وهكذا يمكن تعريف الخطاب وفق هذا المنظور بأنه مجموعة من الاستخدامات اللغوية المقننة الخاضعة لأنماط من الممارسات الاجتماعية.

1.3. المنظور الاجتماعي للخطاب

لم تتوقف تحديدات «الخطاب» عند ما قدمته البرامج البحثية اللسانية النصية والتداولية التفاعلية، بل برزت تحديدات أخرى خارج الاهتمامات الشكلية والتداولية الصرفة، وتحديدا في الدراسات الثقافية والاجتماعية والإيديولوجية، سميت بالتحديدات ما بعد البنيوية للخطاب. وقد نظرت إلى «الخطاب» باعتباره شكلا من أشكال التفاعل الإيديولوجي وصورة من صور الصراع الاجتماعي وآلية من آلياته. ويرجع هذا التحول في مفهوم الخطاب إلى الوعي بالأهمية التي صارت للغة/ الخطاب في الحياة الاجتماعية، ودورها المتزايد في تكريس الهيمنة واللامساواة باعتبارها إحدى أبرز الآليات التي تعتمدها المؤسسات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخطابية في ممارساتها للسلطة، بعدما تراجعت أساليب السلطة التقليدية القائمة على القهر والعنف.

ارتبطت هذه التحولات المفهومية للخطاب بالتحول الجذري الذي مس مجالات الحياة الفكرية الغربية، وخاصة في العلوم الاجتماعية والنفسية والفلسفية؛ إذ تم الانتقال من دراسة الوقائع الموضوعية باعتبارها حقائق واقعية اجتماعية ونفسية وفلسفية إلى دراستها عبر اللغة/ الخطاب، من منطلق أن لا وجود لحقيقة مستقلة عن اللغة/ الخطاب. سميت هذه المرحلة في التاريخ الإبيستيمولوجي للعلوم الاجتماعية بـ«المنعطف اللغوي» (The linguistic turn) ويشير إلى الطفرة الكبرى في العلوم الاجتماعية التي بمقتضاها انتقلت من دراسة العالم ككيان موضوعي موجود «هناك» إلى دراسة العالم باعتباره عملية تتوسطها اللغة (language-mediated process) موجودة في الخطاب. و«يرجع الفضل إلى فلسفة فيتجنشتاين التحليلية (Wittgenstein's analytical philosophy) في عكس نظام البحث هذا من الواقع الموضوعي إلى اللغة، عندما أكد أنه لا توجد حقيقة بشكل مستقل عن اللغة» (Chouliaraki, 2008, p. 677).

أسس لودفيغ فيتجنشتاين (Ludwig Wittgenstein) لهذا التصور بالانطلاق من مفهوم «لعبة اللغة» (language game) التي تقوم على فكرة أن العالم الاجتماعي يتكون من أنواع مختلفة من أنشطة اللغة، وكل نشاط محكوم بقواعد سياقية تفاعلية تخصه. وتشير هذه الطبيعة التقييدية لأنشطة اللغة بالقواعد الخطابية إلى أنها مثل لعبة الشطرنج، يكون كل ملفوظ فيها منطقيا لا من تلقاء نفسه، ولكن، بالحصر، كجزء من النشاط بأكمله، ومن هنا جاء التشبيه المجازي بـ«اللعبة». أي: إن موضع الملفوظ في النظام الاستراتيجي للعبة اللغة هو ما يعطيه معناه، لا سمة متأصلة في الملفوظ كعلامة لغوية، أو مقاصد المتكلم. ورغم أن هذه الاستعارة تذكرنا بمفهوم القيمة عند سوسير، إلا أن فيتجنشتاين يضيف بـ«أن اللغة ليست كيانا خاصا، بل هي كيان اجتماعي، ولا تتحدد فقط بتمثيل العالم بالكلمات (القوة المرجعية للملفوظات) ولكن أيضا بفعل الأشياء بالكلمات (القوة الإنجازية للملفوظات (Chouliaraki, 2008, p. 678).

يقوم منظور فيتجنشتاين هذا في علاقته بالدراسات اللسانية على القطع مع المقاربة

الشكلية التي تنشد المعنى في التحليل الشكلي للملفوظات، ويؤسس في الوقت نفسه لبرنامج بحث –تحقق بعضه في التداوليات بشكل خاص– يروم وصف ظهور أنماط استخدام اللغة/ الخطابات عندما يتحدث الناس ويتفاعلون فيما بينهم، وانطلاقا من ذلك، العملُ على تَعَرُّف أنماط الاستخدام المختلفة (اللعب اللغوية) التي يغص بها العالم الاجتماعي، وتَعرُّف منطقها القائم على الاختلاف والصراع، سواء في علاقتها بالألعاب الأخرى أو بالألعاب/ الخطابات التي تتناص معها؛ وخاصة عندما تتدافع نظم استراتيجية متعددة لفرض تصورها على لعبة لغوية/ خطاب بعينـ(ه)ا. وبالتالي فإن العلاقات بين الخطابات «اللعب اللغوية» تقوم على السلطة، وأن قواعدها مؤسسية إلى حد ما في مجالات محددة حيث تتضارب مصالح النماذج وتتصارع لفرض لعبتها واستراتيجياتها التنظيمية. لذلك فإن تشكيل المعنى، وفق هذا التصور، يتجاوز العلاقات النسقية البحتة، أي: تلك التي تتعلق ببنية اللغة نفسها، لينفتح على العلاقات التي يتفاعل فيها الاجتماعي باللغوي بالخطابي، بل بالسياسي.

كانت هذه الأفكار من بين الأفكار التي نظرت إلى اللغة/ الخطاب في العالم الاجتماعي على أنها خاضعة لقوانين وتوافقات اجتماعية أثناء التفاعل التواصلي، وهي توافقات وقوانين تعكس علاقات تنافس وصراع بين أشكال التكوينات التي تتخذها للتفاعل حول حدث اجتماعي معين. وكأن الخطاب/ اللغة هو الصورة اللغوية أو التشكيل الخطابي الذي يقوم على التطابق أو التخالف مع الصور أو التشكيلات الاجتماعية تبعا لدرجة التوتر بين الخطابي والاجتماعي.

تكمن خلف تحديد مفهوم «الخطاب» في حالات عديدة الفكرة العامة المتمثلة في «أن اللغة مبنينة (structured) بحسب أنماط مختلفة تخضع لها الأقوال البشرية عند المشاركة في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة، ومن الأمثلة المألوفة على ذلك «الخطاب الطبي» و«الخطاب السياسي» (يورغنسن وفيليبس، 2019، ص.13). لذلك فإن الخطاب مظهر من مظاهر السلوك الاجتماعي، و«طريقة مخصوصة للكلام عن العالم (أو جانب من جوانبه) وفهمه» (يورغنسن وفيليبس، 2019، ص.14). إن الخطابات بهذا الاعتبار «أنظمة للمعنى ترتبط بالسياق الاجتماعي والثقافي التفاعلي الأوسع وتعمل بغض النظر عن نوايا المتحدثين» (Georgaca & Avdi, 2012, p. 147).

تتكون الثقافة، أية ثقافة، من موارد متنوعة، محددة ومتغيرة تاريخيا، لصنع

المعنى وتشكيل اللغة، وهي متاحة للاستخدام في أي وقت لمجتمع من الفاعلين الاجتماعيين، وتعمل بانتظام لبلورة وتغيير أنظمة المعتقدات وأنماط العلاقات والهويات الاجتماعية في شكل نصوص وخطابات. ويشير مفهوم الخطاب تحديدا ضمن هذا التصور الذي يدعي انخراط الخطاب في السياقات الاجتماعية، وبالتالي توليد أشكال مختلفة من المعرفة والعلاقات والهويات، إلى «قدرة موارد صنع المعنى على تكوين الواقع الاجتماعي وأشكال المعرفة والهوية ضمن السياقات الاجتماعية المحددة وعلاقات السلطة» (Chouliaraki, 2008, p. 774).

يتأسس هذا التصور الجديد للخطاب على اعتبار الخطاب، بمعنى الاستخدام التفاعلي للغة، أساسيا في الحياة اليومية، وبالتالي في العلاقات الإنسانية. وذلك بالضبط ما يجعل منه «فعلا اجتماعيا»، ويتم التعامل مع الممارسات الاجتماعية في الخطاب ومن خلاله على أنها بناء أو تكوين للعالم؛ أي: إن الخطاب لا يعكس الواقع فحسب، بل يبنيه بطرق معينة. فعندما «نصف» العالم، فإننا بذلك نبني صورة معينة له، وهي صورة منفتحة على الرفض أو التواطؤ أو التفاوض. ينتج الفعل الاجتماعي من تعدد النسخ للعالم التي يمكن بناؤها في الخطاب. أي: إذا افترضنا أن الخطاب يبني الواقع، فإن الخطابات المختلفة تبني الواقع بطرق مختلفة وتنتج نسخا مختلفة له. وبالتالي، فإن كل نسخة من هاته النسخ «صحيحة»، ومن المستحيل الادعاء بطريقة موضوعية معرفة النسخة «الحقيقية». إن «الواقع» يصير من هذا المنظور الخطابي شبكة من «الحقائق» المتعددة التي تبنى من خلال ممارسات خطابية مختلفة. هذا فضلا عن أن إنتاج الفعل الاجتماعي/الخطاب هو إنتاج مشترك، ونظرا إلى أن الخطاب يبنى الواقع والأشياء والعلاقات والهويات، فلا يتم التعامل مع صنع المعنى؛ جوهر الخطاب، على أنه منتج فردي، ولكنه نتاج تفاعل اجتماعي، وهو ما يعني أن «فهم الخطاب ينبغي أن يكون في سياق تاريخي واجتماعي وثقافي» (Wiggins, 2009, p. 428). بهذا المعنى، سيؤسس ميشيل فوكو (Michel Foucault) لمفهوم الخطاب بالانطلاق من العلاقة بين المعنى أو الحقيقة والسلطة في الممارسة الاجتماعية، والنظر إليها كأبعاد تحليلية للبنية الاجتماعية والتي يمكن أن تخضع للدراسة المنهجية من حيث نشأتها التاريخية وتأثيراتها على الموضوعات الاجتماعية.

يؤكد فوكو في أبحاثه حول الخطاب على العلاقة الوثيقة بين السلطة والمعرفة والحقيقة، ويرى أن السلطة عنصر أساسي في مناقشات الخطاب، وينطلق من مفهوم للسلطة يرى أنها محايثة لكل الممارسات الاجتماعية وكامنة في كل العلاقات الاجتماعية وأشكال الفعل، وضمنها الخطاب، وتنتج أنماطا مختلفة من السلوك، كما تقيد هذا السلوك. «لذلك يحدد الخطاب بأنه «نظام قوانين» يستمد سلطته ومعناه ومكانته من «المؤسسة» التي تسهر على إظهاره، وتخصصه بمكانة تجرده من سلاحه إلا أنها تشرفه. وإذا حدث أن تمتع ببعض السلطات فمنها، ومنها وحدها يستمدها» (فوكو، 2008، ص.4)، ولهذا يضعه في قلب الصراع على السلطة. و«الخطاب (كما يعلمنا التاريخ) ليس هو الذي يفصح عن معارك أو أنظمة من السيطرة، بل هو الأداة التي بها ومن أجلها يقع الصراع، إنه السلطة التي نسعى للاستحواذ عليها (فوكو، 2008، ص.5)، وهو يفترض أن «إنتاج الخطاب، في كل مجتمع، هو في نفس الوقت إنتاج مراقب، ومنتقى، ومنظم، ومعاد توزيعه من خلال عدد من الإجراءات التي يكون دورها هو الحد من سلطاته ومخاطره، والتحكم في حدوثه المحتمل، وإخفاء ماديته الثقيلة والرهيبة» ((فوكو، 2008، ص.4).

كما أنه في سعيه لدراسة الخطاب كان منشغلا بتفكيك قضية «المعرفة» التي يعتقد أنها تتداخل مع السلطة، باعتبارها؛ أي: «المعرفة»، كيفما كانت، من آثار الصراعات على السلطة. أما هدفه فهو «تفكيك تيمة المعرفة التي يرى أنها تعبير عن فكر الناس» (ميلز، 2019، ص.28)، أو ما يعتبرون أنه «الحقيقة»، وهي معرفة أنتجت ضمن قيود كثيرة، و«سياسة عامة» للحقيقة خاصة بكل مجتمع؛ «أي ألوان خطاب يأويها ويجعلها تؤدي دور الحقيقة، أي الآليات والحالات التي تعين المرء على تمييز العبارات [الملفوظات] الصحيحة من الخطإ، الطريقة التي يعاقب بها كل امرئ؛ التقنيات والإجراءات التي تثبت للتوصل للحقيقة؛ حالة من يتهم بقول ما يؤخذ على أنه حقيقة» (ميلز، 2019، ص.31). لذلك ينصرف بتحليلاته «إلى الآليات التي تنتج الخطاب السائد الذي يدعمه التمويل المؤسسي، وتوفر له الدولة المباني والموظفين ويحترمه الأهالي جميعا، بينما يعامل الآخر بارتياب ويوضع على هامش المجتمع بالمعنيين المجازي والحرفي على السواء» (ميلز، 2019، ص.31–32).

بوأ فوكو مفهوم «الخطاب» مكانة بارزة في دراساته الأركيولوجية والجينالوجية

باعتباره الوسيط والأداة ومركز المعرفة والحقيقة والسلطة؛ تتحدد به ويتحدد بها، معتبرا أن دراسة هاته المجالات تكون من الخطاب وعبره. والخطاب وفق هذا التصور ليس مجموعة علامات لغوية أو امتدادا لوحدات تتجاوز الجملة أو مجرد ملفوظات تستعمل في سياقات التفاعلات اليومية، بل يحيل على «ممارسات تشكل الموضوعات التي نتحدث عنها» (Baker & Ellece, 2011, p. 31). وعلاقته بالسلطة والمعرفة والحقيقة، هو ما يجعله بالذات في بؤرة الصراع الاجتماعي والإيديولوجي؛ إذ لا يوجد مستقلا، بقدر ما يدخل في صراع مع لغات وخطابات أخرى، بل وممارسات اجتماعية تغنيه وتثريه، ما يسمح بتبين أوجه التشابه والاختلاف بين كم من النصوص باعتبارها نتاجات جملة من العلاقات المعقدة والمتشابكة وبين الخطابات المختلفة التي تصدر عن أشكال مختلفة من السلطة والمعرفة والإيديولوجيا.

2. تحليل الخطاب؛ المفهوم والمقاربات

2.1. مفهوم تحليل الخطاب

يصعب، إن لم نقل يستحيل، أن نقدم تعريفا جامعا مانعا لمفهوم "تحليل الخطاب"، كما يصعب معرفة اللحظة التاريخية أو العمل البحثي الذي بلور هذا البرنامج كمجال بحثي ذي خصائص ومبادئ وإجراءات نوعية. وترجع هذه الصعوبة إلى كون تحليل الخطاب كإجراء تأويلي لأنشطة استخدامات اللغة وغيرها من أنظمة التواصل ملازما للإنسان تاريخيا. فضلا عن أن تحليل الخطاب كبرنامج بحث نظري وتطبيقي لم يكن وليد مجال معرفي محدد؛ فقد اعتمد في الدراسات اللسانية واللغوية، وفي علم الاجتماع والدراسات الثقافية، بل وفي علم النفس والتاريخ. ومع ذلك، لا تعفينا هذه الصعوبة من محاولة الحفر عن تحديدات لهذا المفهوم في المجالات المعرفية التي نعتقد أنها أسهمت بشكل أو بآخر في ذيوعه واستعماله؛ وهي اللسانيات بتياراتها، والتداوليات بتلاوينها، والعلوم الاجتماعية بتوجهاتها النقدية بشكل خاص. وقد «أدت الجذور المتباينة لتحليل الخطاب إلى العديد من الأصناف المختلفة» (Wiggins, 2009, p. 428).

يمكن أن نعتبر «تحليل الخطاب» مفهوما «يشمل مجموعة من المقاربات المنهجية التي تدرس بالتحليل استخدامات اللغة ووظائفها في التفاعل الاجتماعي»

(Wiggins, 2009, p. 428). وهي مقاربات تستخدم عبر حقول العلوم الاجتماعية مثل علم النفس وعلم الاجتماع واللسانيات والأنثروبولوجيا ودراسات التواصل. وقد طوّر بتفاعل المبادئ الشكلية البنيوية والتوليدية في اللسانيات، ونظرية أفعال الكلام في التداوليات، والإثنوميثودولوجيا في الأنثروبولوجيا، علاوة على نظريات ما بعد البنيوية في علم الاجتماع، وبالأخص أعمال ميشيل فوكو وجاك دريدا (Jacques Derrida) ويورغن هابرماس (Jürgen Haberma)، والأعمال اللاحقة للفيلسوف لودفيج فيتجنشتاين في الفلسفة التحليلية.

يعتقد دوبوا (Dubois) وآخرون، تبعا للمنظور اللساني، أن تحليل الخطاب «جزء من اللسانيات الذي يحدد القواعد التي تتحكم في إنتاج متوالية من الجمل» (Dubois & et al, 1994, p. 34). ويرجعون جذوره إلى التمييز الذي وضعه سوسير بين اللسان والكلام والذي هيمن على الدراسات اللغوية إلى حدود الخمسينيات من القرن الماضي، وهو تمييز حفز العديد من التيارات الأدبية والنقدية كحركة المورفولوجيين الروس ومدرسة جنيف للاتجاه إلى دراسة لسانيات الكلام بدل لسانيات اللسان.

غير أن تحليل الخطاب -إذا جاز لنا أن نطلقه على البرامج البحثية التي اتجهت إلى تحليل وحدات لغوية تفوق الجملة؛ أعني نحو النص/ الخطاب ولسانيات النص/ الخطاب، اتخذ مسارين اثنين؛ مسارٌ بنيويٌّ يكتفي بوصف بنية النصوص والخطابات لسانيا ويبحث نصية النص. ومسارٌ توليديٌّ يسعى إلى استكشاف البنية العميقة للنصوص/ الخطابات بالاستدلال عليها ببنيتها السطحية ويبحث القواعد الضمنية التي تحكم إنتاج النص وتلقيه، وكان هذا الاتجاه الأخير هو المهيمن على تحليل الخطاب في لسانيات النص والخطاب إلى الآن. وقد تأسس على نموذج هاريس المعتمد على المبادئ التوزيعية في التحليل والذي يحاول من خلاله تحديد بنية النص/ الخطاب من خلال «الربط بين اللغة والثقافة؛ أي: بين السلوك اللغوي وغير اللغوي» (Harris, 1952a, p. 1).

أدمجت الدراسات اللسانية في تحليل الخطاب بُعد «السياق» بدلالاته النصية والواقعية والثقافية والإدراكية بعد أن تأكد لديها أن التحليلات الشكلية والتوليدية للمتواليات اللغوية التي تشكل النصوص/ الخطابات لا تستطيع استكناه جوهر الخطاب واستنفاد دلالاته التي تقوم أساسا على الانفتاح على السلوك الخطابي

والاجتماعي للمتفاعلين الاجتماعين. كانت اللسانيات التلفظية لإيميل بينفينيست (Émile Benveniste) إحدى المقاربات التي تمفصل الخطاب إلى ملفوظات بحيث تنفتح دراسة الجمل على فعل التلفظ الذي يحيل على «تشغيل اللغة بفعل الاستعمال الفردي» (Neveu, 2004, p. 116). أما المقاربة الثانية فهي التداوليات بأشكالها المختلفة، والتي يجمعها أن تحليل "أفعال الكلام" في نهاية المطاف يتغيا استخلاص مقاصد الخطاب وآثاره "الفعلية" بتحليل الأقوال ضمن سياق التفاعل وفي إطار مبادئ التبادل الكلامية. وتحدد تحليل الخطاب بأنه: "دراسة الاستخدام الحقيقي للغة على لسان متكلمين حقيقيين في مواقف حقيقية" (Dijk, 1985, p. 261). غير أن "تحليل الخطاب"، حسب ما اطلعنا عليه، قد استحوذت عليه الدراسات الثقافية والعلوم الاجتماعية لمرحلة ما بعد البنيوية بحيث إذا أطلق بالكاد ينصرف إلى غيرها، خاصة إذا علمنا أن تحليل الخطاب في اللسانيات بمستوياتها المختلفة تستعمل تسميات أخرى لتعريف موضوعاتها. فضلا عن أن "الخطاب"، كما رأينا سابقا، قد أعيد تعريفه تعريفا ما-بعد بنيويا ضمن العلوم الاجتماعية المتأثرة بالنظرة الماركسية وبالماركسية الجديدة وبالمنعطف اللغوي للفلسفة التحليلية.

ينظر «تحليل الخطاب» في الدراسات الاجتماعية ما-بعد البنيوية إلى اللغة/ الخطاب كبناء، ويفترض بأن النصوص/ الخطابات تبني الأشياء التي تشير إليها، أي أنها تنشئ نسخا محددة للظواهر والعمليات التي تشرع في وصفها. ووفقا لذلك، فإن الخطوة الأولى في التحليل هي فحص الطرق المختلفة التي يتم بها إنشاء الكيانات المدروسة في نص/ خطاب محدد. كما يتم النظر للغة/ الخطاب كوظيفة؛ أي استراتيجية بلاغية، ووفق هذا المنظور يركز تحليل الخطاب على بحث ديناميات التفاعل؛ أي الطرق التي يؤدي بها استخدام المشاركين للغة وإدارة التفاعل وظائف محددة؛ مثل دفع هوية غير مرغوب فيها، وإسناد المسؤولية، وإلقاء اللوم. كما يتم دراسة كيفية تنظيم الاستدلالات والاستراتيجيات الخطابية التي يوظفها المتفاعلون لتقديم نسخهم الخاصة للأحداث على أنها ذات مصداقية، وذواتهم على أنها موضوعية وموثوقة وعقلانية، وغيرها من المناحي المرتبطة بالسياق ونتائج توزيع الخطابات وتأثيرات المشاركين في الأحداث الخطابية.

إلى هنا، تتفق المقاربات ما-بعد البنيوية التي يمكن تسميتها بالإيديولوجية

مع المقاربات التداولية، لكن تضيف الأولى خاصية تحديد المواقع التي تتميز بها الخطابات، والمقصود بها طرق تحديد الذوات والمواقع التي تشغلها؛ أي الهويات التي تم الحصول عليها من خلال طرق محددة للحديث. يسعى تحليل الخطاب في هذا المستوى إلى تحليل طرق تحديد الذوات ومواقعها في الخطابات، بل وتحليل آليات وأنظمة بناء الخطابات ومواقعها وتفاعلاتها وصراعاتها ضمن التركيبة المتشابكة للخطابات التي يعج بها الواقع الاجتماعي، وكيف تتدافع لتفرض تصورها على مواقع خطابات أخرى. هذا فضلا عن أن «تحليل الخطاب» وفق هذا التصور، يربط الممارسات الاجتماعية، والممارسة الخطابية إحدى أشكالها، بالمؤسسات والسلطة، ويرى أن هناك علاقة جدلية ووثيقة بين الخطابات والممارسات الاجتماعية؛ تُدْعِمُ وتُـمَكِّنُ الخطاباتُ المهيمنةُ الممارساتِ الاجتماعيةَ والمؤسسيةَ، والتي بدورها تحافظ عليها» (Georgaca & Avdi, 2012, p. 155). يستهدف تحليل الخطاب الكشف عن دور الخطابات المحددة المستخدمة في الحفاظ على المؤسسات والممارسات المهيمنة أو تحديها ومقاومتها، وآثار ذلك على الذوات التي تخترقها الخطابات. لكن لا يدعي تحليل الخطاب، وفق هذا التصور، أن سلطة الخطاب مرتبطة بنص أو جملة من النصوص؛ فهذه بالكاد يستطيع المحلل إدراك مظاهر السلطة التي تدعمها أو تعبر عنها، ولكن المقصود بالخطاب ذي العلاقة الجدلية مع السلطة مجمل أنماط التعبير التي تشكل أشكالا محددة من البناءات المعرفية حول موضوعات محددة، والتي بدورها تشكل وعي الفاعلين الاجتماعيين الذين تخترقهم، وتحدد، بالتالي، أفعالهم، وتؤسس للحس المشترك بطريقة لا يدرك معها الفاعلون والمشاركون إديولوجيته، لأنهم يدخلون بشكل أو بآخر في نسيج الخطاب. إن الوعي وفق هذا التصور ليس سابقا للواقع الاجتماعي كما أنه لا يتحدد بالواقع المادي كما ذهب إلى ذلك التصور الماركسي، ولكن بالخطابات، فالإنسان في نهاية التحليل نتاج خطابات. من هنا اعتبر الخطاب تدفقا للمعرفة على طول تاريخ الإنسان، واعتبر تحليل الخطاب تحليلا لهذه المعرفة التي تحدد سلوك الإنسان، أو بالأحرى تحليلا لسلوك الإنسان الموجه بالمعرفة والمشكل بتداخل وتفاعل الخطابات.

يطرح تحليل الخطاب، بهذا المنظور، سؤالًا حول كيفية تحليل الثقافة ليس

كمسألة متغيرات سلوكية أو بنى اجتماعية موضوعية، ولكن كبنيات خطابية تشكل وعي الإنسان وتحدد ماهيته وكينونته وتوجه سلوكه وفعله، ويكون ذلك بتتبع تكوين الخطابات وآليات بنائها للموضوعات والعلاقات المتشابكة التي تربطها مع خطابات أخرى في سياق التنافس على فرض بنائها لموضوع أو جانب من جوانب الواقع، وموقع الفاعلين الاجتماعيين في هذا التدافع الخطابي، فضلا عن آليات الإنتاج والاستقبال، والتفاعلات التناصية والخطابية مع نصوص/ خطابات أخرى. بهذا المعنى يتجاوز «تحليل الخطاب» تحليل النصوص إلى تحليل أنماط بناء المعرفة الإنسانية ووعي الفاعلين وسلوكهم. فبدل أن «يقدم على التحليل اللغوي للنص في ذاته أو على التحليل السوسيولوجي أو النفساني «لمحتواه» يسعى إلى مفصلة (articular) تلفظ مع موقع اجتماعي بعينه، وهكذا، يجد تحليل الخطاب نفسه حيال أنواع الخطابات المشتغلة في قطاعات الفضاء الاجتماعي (المقهى، المدرسة، المحل التجاري...) أو في الحقول الخطابية (السياسي، العلمي..)» (منغونو، 2008، ص.10). إنه يتعدى الاهتمام باللغة المستخدمة إلى «استخدام اللغة بالنسبة إلى التكوينات الاجتماعية والسياسية والثقافية [...] اللغة التي تعكس النظام الاجتماعي، ولكن أيضًا اللغة التي تشكل هذا النظام، وتشكل تفاعل الأفراد مع المجتمع» (Trappes-Lomax, 2004, p. 113).

إن تحليل الخطاب إذن ليس مقاربة واحدة ولكنه تشكيلة من المقاربات متعددة ومتداخلة الاختصاصات التي تتعامل مع اللغة المستخدمة واستخدام اللغة، ولكن بمنظورات تتراوح بين النظر إليها لسانيا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو فنيا.

خاتمة

تعددت، إذن، مفاهيم الخطاب بتعدد المنظورات البحثية والمقاربات التحليلية، وتعددت بالمثل المفاهيم المقدمة لتحليل الخطاب. وقد نهض بهذا التعدد حقول معرفية تتراوح بين نحو النص والخطاب القائم على المقاربة الاختزالية التي وإن حاول تجاوز حدود الجملة إلى وحدة أكبر حددها في النص/الخطاب إلا أن منظور بحث الجملة بوصفها وحدة لسانية تكمن دلالتها في بينتها اللغوية المادية (المقاربات الوصفية) أو على الأقل في الكفاية التأويلية للمتكلم الناص

منشئ الخطاب ومتلقيه (المقاربات المعرفية)، وبين تحليل الخطاب القائم على بعض مبادئ التداوليات المؤسسة على الفلسفة التحليلية وفلسفة اللغة الطبيعية بشكل خاص والذي حاول أن يؤسس مقاربة منفتحة لبحث الخطاب ودراسته من خلال الدمج بين تقاليد اللسانيات الوصفية والمعرفية وبالتالي العناية بمظاهر الاتساق والانسجام التي تتحدد من خلالها نصية النص وخطابية الخطاب بطريقة تستلهم التاريخ الإبستمولوجي للسانيات؛ إذ بدأ هذا البرنامج بالتركيز على الاتساق أولا طامحا إلى تأسيس نحو وعلم للنص، قبل أن تصطدم مطامحه القائمة على الاستراتيجية المغلقة مع تمنع الخطاب بوصفه وحدة دلالية يتحدد معناها بمستواها المادي مضافا إليه سياق التفاعل والإجراءات المعرفية المتحكمة في انسجام الخطاب، وهكذا تحول الاهتمام مرة أخرى إلى الكفاية الخطابية أو الانسجام الذي انشغل بالقدرة الخطابية للمتكلم والمخاطب أكثر من انشغاله ببنية الخطاب منفتحا بذلك على العلوم المعرفية والذكاء الاصطناعي وهو السياق الذي حدا بالبعض إلى اقتراح تداولية للخطاب تتجاوز اهتمامات تحليل الخطاب الضيقة إلى الانفتاح على نظريات التداوليات والتداوليات المدمجة ونظرية الملاءمة ولسانيات التلفظ التي تؤكد منذ البدء على استراتيجية الانفتاح التي يتميز بها الخطاب/ الملفوظ عن الجملة. وبين العلوم الاجتماعية التي يتخذ فيها تحليل الخطاب فهما يتجاوز ما هو لساني ومادي إلى التركيز على النظم المعرفية والتمثيلات الإيديولوجية والأعراف الاجتماعية والاستراتيجيات والمبادئ الثقافية التي تحكم التفاعل الخطابي الاجتماعي، بل قد تم النظر إلى دور الخطاب في العالم الاجتماعي وعلاقته بالمعرفة والحقيقة والسلطة والإيديولوجيا، وما يتأسس على هذه العلاقة التي يربطها بهذه الحقول من إسهام في إنتاج العالم الاجتماعي والخضوع له في الخطاب بطريقة يسهم فيها العالم الاجتماعي في تكوين الخطاب، وهذ المنظور هو الذي سيطوره التحليل النقدي للخطاب بالدرجة الأولى مضافا إليه منظورات أخرى من مجالات اللسانيات والتداوليات والعلوم المعرفية وغيرها مما سيأتي. وانطلاقا من ذلك تراوح تحديد الخطاب بين التركيز على الجانب اللغوي أو التفاعلي أو الاجتماعي الإيديولوجي. لذلك اتخذ تحليل الخطاب التنوع ذاته فهو إما يبحث بنية النص والعلاقات الداخلية بين وحداته التي تكونه لاعتقاده أن الدلالة نتاج تفاعل هذه العناصر والمستويات والعلاقات اللغوية. وإما يبحث علاقة البنية اللغوية بسياق

التفاعل والتبادل لاعتقاده أن الدلالة تتشكل من تضافر اللساني بقواعد التفاعل الخطابي. وإما يبحث دور الخطاب في البناء الاجتماعي وآليات تشكيله للمواقف الإيديولوجية وموقعه في الصراع بين أنظمة المعنى من جهة ووظيفته في الصراع الاجتماعي بين فئات المجتمع.

يختلف مفهوم الخطاب من حقل معرفي إلى آخر حسب طبيعة الاهتمامات العلمية للحقل، ويتماس مفهومه مع مفاهيم النص والملفوظ والجملة، غير أنه يتميز عنهما بإحالته على وحداث أكبر من الجملة وبتحققه المادي من خلال النصوص مضافا إليها الجوانب السياقية والمعرفية، وفي حالة العلوم الاجتماعية ينظر إليه من جهة دلالته على التمثيلات الإيديولوجية والحقائق المعرفية وتتجاهل نسبيا جوانبه المادية لصالح الاعتبارات التجريدية حيث يرتبط بالمعرفة والسلطة ويتشكل في علاقة بهما وبالعالم الاجتماعي الذي يشكله هو الآخر.

استعمل مفهوم «تحليل الخطاب» في الحقول اللسانية ابتداء مع هاريس منتصف الخمسينات، غير أنه عوضته مفاهيم أخرى ارتبطت بالنص والخطاب في هذه الحقول مثل نحو/علم النص/الخطاب ولسانيات النص/الخطاب وطغت هذه المسميات على هذه الحقول، أما النشأة الحقيقية لتحليل الخطاب فقد كانت في حضن العلوم الاجتماعية. فرض هذا التأرجح على تحليل الخطاب بين اللسانيات والعلوم الاجتماعية بروز مقاربات متعددة تركز على التحقق المادي للخطاب حصرا، أو تنفتح على الاعتبارات التفاعلية السياقية حصرا أو تمزج بين الاعتبارين، علاوة على بروز مقاربات تتجاوز السياق بمعناه الضيق لتنفتح على السياق السياسي والإيديولوجي والثقافي والمعرفي ساعية إلى بحث علاقة الخطاب بالمجتمع تحويلا ومحافظة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- براون، ج. يول، ج. (1997). **تحليل الخطاب**، تر: الزليطي، م. التريكي، م. النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض.
- منغونو، دومينيك. (2008). **المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب**، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى.

- روبول، آن. موشلار، جاك. (2020). **تداولية الخطاب؛ من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب**، ترجمة: بوتكلاي، لحسن، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- العربي، ربيعة. (2019). **الخطاب: المحددات وآليات الاشتغال**، دار أمجد للنشر والتوزيع- المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى.
- غونتر، كريس. (د.ت). «**البنى الإيديولوجية في الخطاب**»، ترجمة: عادل التامري، مجلة علامات، عدد: 28.
- فان دايك، تويين (2001)، **علم النص مدخل متعدد الاختصاصات**، ترجمة: سعيد بحيري، دار القاهرة للكتاب، مصر، الطبعة الأولى.
- فوكو، ميشيل. (1984). **نظام الخطاب**، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير، بيروت- لبنان.
- فوكو، ميشيل. (2008). **جينالوجيا المعرفة**، ترجمة: أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر- الدار البيضاء/ المغرب، الطبعة الثانية.
- ميلز، سارة. (2016). **الخطاب: المفهوم النقدي الجديد**، ترجمة: علوب عبد الوهاب، المركز القومي للترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
- يورغنسن، ماريان. فيليبس، لويز. (2019). **تحليل الخطاب: النظرية والمنهج**، ترجمة: بوعناني شوقي، الطبعة الأولى، المنامة- البحرين.

المراجع الأجنبية:

- Wiggins, S. (2009). «Discourse analysis». In Harry T. Reis & Susan Sprecher (Eds.), Encyclopedia of Human Relationships. PP. 427430-.
- Baker, P., & Ellece, S. (2011). Key terms in discourse analysis. A&C Black.
- Chouliaraki, L. (2008). «Discourse analysis». in The SAGE handbook of cultural analysis. Bennett, T; Frow, J. (eds.), London, UK: SAGE Publications, pp. 674698-.
- Dubois, J. et al. (1994). Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage. Trésor du français.

- Georgaca, E., & Avdi, E. (2012). «Discourse analysis. Qualitative research methods in mental health and psychotherapy»: A guide for students and practitioners, 147162-.
- Harris, Z. S. (1952). «Discourse Analysis». Language, 28(1), 130-.
- Harris, Z. S. (1952). «Discourse Analysis: A Sample Text. Language», 28(4), 474494-.
- Harris, Z. S. (1963). «discourse analysis, reprint (No 2), mouton.
- Neveu, F. (2004). Dictionnaire des sciences du langage. Armand Colin.
- Trappes-Lomax, H. (2004). «Discourse analysis». The handbook of applied linguistics, 133164-.
- Van Dijk, T.E (ed.) (1985): A Handbook of Discourse Analysis, in 4 vol, P 261.
- Wiggins, S. (2009). «Discourse analysis». In Harry T. Reis & Susan Sprecher (Eds.), Encyclopaedia of Human Relationships. PP. 427430-.

الجدار فضاء رمزيًّا للصامتين

دراسة سيميائيّة نفسيّة في نماذج من الكتابة على الجدران في الأردنّ

أ.د.عيسى عودة برهومة

قسم اللغة العربيّة وآدابها، كليّة الآداب، الجامعة الهاشميّة، الأردن

ebarhouma@hu.edu.jo

https://orcid.org/0000-0002-2814-6728

د. شادي محمود أبو عباس

وزارة التربيّة والتعليم - الأردن

الملخّص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الكتابة على الجدران في ثلاث مدن أردنيّة (عمّان، وإربد، والزرقاء) بغية تحليلها تحليلًا يفيد من أدوات البحث اللسانيّ المعاصر، وعلم النفس، بوصفها ظاهرة منتشرة في الفضاء المدينيّ الأردنيّ انتشارًا متناميًا ومتزايدًا في السنوات القريبة السابقة، كون هذه الكتابات اتخذت من الجدار فضاء رمزيًّا للصامتين، وقد رُصِدت من على جدران الأسواق العامة، والمدارس (مدراس الذكور ومدارس الإناث)، ودور العبادة (المساجد، الكنائس، المقابر).

وإذا كان ثمة وشيجة قويّة بين السلوك اللغويّ والمجتمع والحالة النفسيّة؛ فإن هذه الدراسة تحاول استبطان ما تخفيه هذه الكتابات من أفكار ومشاعر واتجاهات لدى كاتبيها من الطبقات الاجتماعيّة المختلفة.

وقد نحت هذه الدراسة منحى تحليل المضمون للعبارات المكتوبة على الجدران التي جمعت بطريقة العينة العشوائيّة، وحللت وفق الحقول الناظمة لهذه العبارات.

وانتهت الدراسة إلى عدد من الخلاصات والنتاجات لعل أبرزها: أنّ العبارات المكتوبة على الجدران إنما تعبر عن مكونات نفسيّة واجتماعيّة وشعوريّة وطبقيّة وجنسيّة وعاطفيّة وجهويّة وعنصريّة... من خلال لغة تتناسب مع هذه الغايات التي يرومها كاتبو هذه العبارات، تنطوي على دلالات سيميائيّة رامزة، بوصف هذه الكتابات انعكاسات حقيقيّة وواقعيّة وذات مصداقيّة للواقع الاجتماعيّ، وتعبيرًا سافرًا لمكنونات النفس، وقد أسهمت في تشكيل صورة جليّة عن طبيعة هذه الفئات في المجتمع الأردنيّ.

الكلمات المفاتيح: الجداريات، الكتابة على الجدران، السيميائيّة، علم النفس، عمان، إربد، الزرقاء،

THE WALL IS A SYMBOLIC SPACE FOR THE SILENT

SEMIOTIC AND PSYCHOLOGICAL STUDIES IN MODELS OF GRAFFITI IN JORDAN

Prof. Essa Odeh Barhouma
Department of Arabic Language and Literature, College of Arts, The Hashemite University, Jordan
ebarhouma@hu.edu.jo
https://orcid.org/0000-0002-2814-6728

Dr. Shadi Mhmud Abu Abss
Ministry of Education – Jordan

ABSTRACT

This study deals with the phenomenon of graffiti in three Jordanian cities (Amman, Irbid, and Zarqa) in order to analyze it in a semiotic psychological way. As a widespread phenomenon in the Jordanian cities space, in an increasing manner in recent years. The graffiti were spotted on the walls of public markets, schools (male and female schools), and places of worship (mosques, churches, cemeteries).

This study tries to introspection of what these writings hide in terms of thoughts, feelings and trends in their writers from different social classes.

This study adopted the approach of content analysis of the expressions written on the walls that were collected by the random sampling method and analyzed according to the fields that regulate these expressions.

the results of the study showed That several conclusions, perhaps the most prominent of which is that the phrases written on the walls express psychological, social, emotional, class, sexual, emotional, regional and racial components... etc. It has symbolic semantic connotations, by describing these writings as real, realistic, and credible reflections of social reality, and a blatant expression of the components of the soul, and it has contributed to forming a clear picture of the nature of these groups in Jordanian society.

Keywords: the wall, graffiti, semiotics, psychology, Amman, Irbid, Zarqa.

مُقدّمة

تفرض الجوانب النفسيّة والاجتماعيّة -التي جُعلت سِمة أساسيّة في الطبيعة البشريّة- رغبة مُلحّة عند الأفراد في التعبير، وقد تغدو هذه الرغبة حاجة أساسيّة أو ضرورة مُلحّة، وفي بعض الأحيان تستحيل إلى غاية، بحيث تصبح الوسائل التعبيريّة أو التواصليّة؛ نحو الكلام والكتابة والرسم وغيرها، أدوات تنوس التعبيرَ غايةً وليس وسيلة إفهاميّة أو اجتماعيّة أو تنفيسيّة وما إلى ذلك، فيسعى الإنسان إلى تخيّر الطرق المتوائمة مع احتياجاته أجلَ التعبير والإفصاح، وتُعدّ الصّورة إحدى وسائل التعبير المغايرة التي تقصد جمهورًا عامًّا من المُتلقّين؛ فقد يكون جمهور القراء في الصورة المطبوعة في الصُّحف على سبيل المثال، وهو جمهور الزبائن والباحثين عن السّلع في الصور الإشهاريّة، أو يكون مُطلَقًا دون أدنى تخصيص، شاملًا مُختلف المُتلقّين نحو الصور الجداريّة. وعلى الرغم من أنّ الجداريّة قد تروم إيصال رسالة إلى فرد ما أو مجموعة من الأفراد فإنّ ماهيّتها -الجداريّة- قد تُفقدها خصوصيّتها، كونها ذات ملمح جداريّ عامّ.

وتروم الدراسة الحاليّة استشفاف ما وراء الصور الجداريّة من معانٍ ودلالات واستنطاق ما لمسه الصامتون من إيصال رسائل خفيّة أو مُبهمَة تُعبّر عمّا يختلج في صدورهم من مشاعر ورغبات، فهي لا بدّ أن تنطلق من مبعث نفسيّ؛ كون الكتابة على الجدران ليست مظهرًا دالًا على سويّة نفسيّة واتّزان عام في السّلوك، ومن هنا استندت الدراسة إلى النظريّات النفسيّة المختلفة، علاوة على البحث في الدلالة التي تؤدّيها الصورة من منظور سيميائيّ قائم في أساسه على العلامات.

وتُعدّ العلامة وسيلة لقول شيء ما، وهي جزء من سيرورة تواصليّة كونها قادرة على إبلاغ رسالة معيّنة (يُنظر: إيكو، 2010، ص47)؛ وقد وردت السيمياء في العربيّة بمعنى العلامة، ومنه قوله تعالى: (مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ) (الذاريات: 34)؛ أي مُعلَّمة، قيل: كانت مُخطّطة بسواد وبياض، وقيل: بسواد وحُمرة، وقيل: معروفة بأنها حجارة العذاب (القرطبيّ، 2006م، 19/ 496)، فهي حجارة ذات علامة يستكنه مضمونها ودلالتها كل من يراها، أي: أنه لا بُدّ للعلامة من أن تؤدّي دلالة مُعيّنة، وذلك على اختلاف شكلها وتمظهرها؛ سواء أكانت لفظيّة أم غير ذلك نحو الصور والأصوات والأشكال والإيماءات والروائح وغيرها، ولمركزيّة العلامات في تحقيق الدلالة جُعلت مدار نهوض حقل مُستقلّ بذاته وهو السِّيميائيّة أو السّيميولوجيا أو السّيميوطيقا، على اختلاف مُسمّياتها، وهو علم يدرس العلامات أو الإشارات،

وبحسب إيكو تُعنى السّيمياء «بكل ما يُمكن اعتباره إشارة» (تشاندلر، 2008، ص28)، وتُعدّ مواضعات العالِمَيْن فرديناند دي سوسير (F. De Saussure) وتشارلز بيرس (Charles Peirce) في السيميائيّة أساس السيميائيّة المعاصرة، بيدَ أن سوسير جعل العلامات التي تدرسها «السيميولوجيا» رهينة المجتمع، في حين جعلها بيرس منوطة بالمنطق مُتأثّرًا بجون لوك (John Locke) (يُنظر: تشاندلر، 2008، ص. 29–30)، وهُنا تتأتّى السيمياء داخل منظومة علاماتيّة/ إشاريّة تتغيّا استنطاق الدلالات، باستشفاف المعنى الذي تُفرزه ثنائيّة الدال والمدلول.

وتُعدّ السيميائيّة البصَريّة إحدى فروع السيميائيّة العامّة، وهي تعتني بما يُدرك من العلامات بوساطة حاسّة البصر كالصور والأشكال والكلمات المصوّرة بالعين والمكتوبة لتُرى قبل أن تكون مكتوبة لتُقرأ، وذلك نحو الكتابات المبثوثة على الجدران واللوحات وفي الإعلانات الإشهاريّة وما إلى ذلك، وترجع أهميّة الخطابات البصَريّة في قدرتها على التأثير في المُتلقّي باستغلال الجانب الإبداعيّ والفنيّ في جذب الانتباه واسترعاء النظر ومن ثمّ تحقيق المقصديّة الدلاليّة، وتجدر هنا الإشارة إلى أنّ «التسنين الذي يحكم عالم العلامات الأيقونيّة هو نفس التسنين الذي يحكم عالم التجربة الإنسانيّة ككلّ، فكل محاولة لإدراك وتحديد كُنه ومضمون علامة أيقونيّة ما تقتضي إلمامًا بمعرفة سابقة مفتوحة على عوالم مُتعدّدة» (بنكراد، 2012، ص. 120)، فقراءة الصورة وتحليلها يستدعيان سننًا سابقًا يتم عبره التأويل وإنتاج الدلالة؛ أي: أنّ سيمياء الصورة لا تتأتّى من تشابه الدال مع ما يُحيل عليه، إنما بامتلاك سَنن تُولّد فيه الدلالات الممكنة كلها، ويعمل السنن الأيقونيّ على تحديد درجة هذا التشابه، والحدّ من سلطة الإحالة المباشرة (يُنظر: بنكراد، 2012، ص. 121–122). ويذهب جميل حمداوي إلى أن الصورة –المرئيّة– قائمة على ثلاثة عناصر: الدال والمدلول والمرجع، فالمرجع يقوم بدور مُهمّ في تسنين الصورة وتشفيرها بصريًّا ومرئيًّا وحسيًّا (حمداوي، 2013، ص. 280)، ومن جانب آخر «لا يمكن فهم الصورة وتفسير مُعطياتها وتأويلها إلا إذا وردت في سياق تداوليّ أو نصيّ أو ذهنيّ معيّن، بمعنى أنه لا يمكن تفكيك الصورة وتركيبها إلا في سياق بصريّ أو نصيّ، وقد يكون هذا السياق ذهنيًّا أو نصيًّا أو تداوليًّا، ومن جهة أخرى، يُمكن أن يكون السّياق داخليًّا أو خارجيًّا، كما يُمكن أن تكون القراءة السياقيّة أفقيّة أو عموديّة أو محوريّة» (حمداوي، 2013، ص. 301).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحاليّة المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ وذلك برصد العبارات المكتوبة على جدران المدارس والأماكن العامة ودور العبادة، وتحليل مضامينها سيميائيًّا، والكشف عن الأنظمة السيمائيّة التي تنتظمها. ومن تحليلها تحليلًا نفسيًّا يعتمد منهج الإسقاط، وذلك بإسقاط بعض النظريّات الذائعة في علم النفس، على الصورة المحللة، وفقًا لموضوعاتها ومضامينها.

أداة الدراسة:

رصدت العبارات من خلال تصوير الجدران والعبارات المكتوبة عليها من ثلاث محافظات أردنيّة، على اختلاف مضامينها، وما يهمنا من الدراسة هو العبارات المكتوبة على جدران كل من المدارس والأماكن العامة ودور العبادة.

مجتمع الدراسة:

العبارات المكتوبة على الجدران في ثلاث محافظات أردنيّة (الزرقاء، إربد، عمان)، وقد رُصدت من على جدران الأسواق العامة، والمدارس (مدراس الذكور ومدارس الإناث)، ودور العبادة (المساجد، الكنائس، المقابر).

حجم العينة:

500 عبارة مكتوبة على الجدران مع حساب التكرار، علمًا أن عيّنة الدراسة الخاضعة للتحليل السيميائيّ النفسيّ تكونت من 55 عبارة جداريّة.

التعريفات الإجرائيّة:

1. الكتابة على الجدران: كل الكتابات المدونة على جدران المدارس والأماكن العامة ودور العبادة التي تعبر عن مواضيع مختلفة ذات طابَع نفسيّ أو اجتماعيّ أو عاطفيّ، أو قد تترجم رغبات ومكبوتات نفسيّة معينة.
2. السيميائيّة: «العلم الذي يدرس حياة العلامات من داخل الحياة الاجتماعيّة» (دي سوسير، 1987م، ص88).
3. الغرافتيتي: «هو نوع من أنواع الرسوم الجداريّة على حوائط مبانٍ عامة وخاصة أحيانًا، باستخدام أدوات رسم مثل بخاخ الدهان أو قلم البويا» (عبد اللطيف، 2012، ص. 48).

4. الاستعرائية: تعرية الذات، التي تعكس خلجات أنفس أولئك الذين يعبرون عن مكنوناتهم النفسيّة، وتتراوح أعمال هؤلاء ما بين البذاءة السّوقيّة، والفكاهة الشعبيّة، والمكبوتات النفسيّة، وبذلك يسعون جاهدين إلى خرق القوانين، وينجزون أعمالهم في المساحات التي يمنع فيها ذلك خاصة (كنزة، 2014).
5. كبت المشاعر: يعرف إجرائيًّا بأنه إقصاء الرغبات أو المشاعر أو الأفكار غير المقبولة اجتماعيًّا من الشعور إلى اللاشعور، أو قمع إشباع دوافع الهو والحيلولة دون وصولها إلى الشعور، مثل قمع الرغبة في ممارسة السلوك العدوانيّ أو كبتها، أو قمع الرغبة في إشباع الدافع الجنسيّ بالقول أو الفعل وكبتها.
6. الحيل الدفاعيّة: (الكبت، الهروب، النكوص، التبرير، الإسقاط)، وهي وسائل وأساليب لا شعوريّة من جانب الفرد، من وظيفتها تشويه الحقيقة ومسخها، حتى يتخلص الفرد من حالة التوتر والقلق الناتجة عن الإحباطات والصراعات التي لم تحلّ والتي تهدد أمنه النفسيّ، وهدفها وقاية الذات وتحقيق الراحة النفسيّة (زهران، 1977، ص. 41).
7. الثقافة الفرعيّة: Sub-Culture: «هي مجموعة من الخصائص الثقافيّة، والأنماط السلوكيّة التي تتميز بها جماعة معينة، أو مجتمع فرعيّ معين، ولكنها لا تتعارض في أدائها وتحقيق أهدافها مع الثقافة الكليّة للمجتمع الأكبر، وهي تضفي على أعضائها سمات ثقافيّة، وخصائص محددة لا يتميز بها سوى الأعضاء في تلك الثقافة الفرعيّة» (إبراهيم، 1985، ص. 125).

المعالجة الإحصائيّة:

نظمت العبارات في جداول بعد تصنيفها حسب موضوع كل عبارة، ثم حسب التكرار والنسبة المئويّة والوسط الحسابيّ والانحراف المعياريّ لكل عبارة، ثمّ تمثيلها في أشكال بيانيّة، بهدف تحليلها والتوصل إلى تفسير لمضامينها.

أسئلة الدراسة:

1. ما الدوافع النفسيّة التي دفعت كاتبي هذه العبارات إلى كتابتها على الجدران؟
2. ما هي أكثر الفضاءات المكانيّة التي احتوت على الكتابات الجداريّة وما علائق

ذلك بالنواحي النفسيّة والاجتماعيّة؟

3. ما أبرز المضامين التي تحتوي هذه الكتابات الجداريّة؟
4. كيف يختلف مضمون الكتابة على الجدران حسب التجمع الجغرافيّ (المدارس، والأسواق العامة، ودور العبادة)؟
5. ما الدلالات السيميائيّة التي تنطوي عليها هذه الكتابات بوصفها خطابًا من خطابات الهامشيّين؟

تحليل النتائج ومناقشتها:

بعد تحليل العبارات إحصائيًّا وتمثيلها بيانيًّا، حلّلنا نتائج الإحصاء، بهدف الحصول على بيانات تفيد في تحليل هذه الكتابات، والكشف عن الأبعاد اللغويّة والنفسيّة والاجتماعيّة والعاطفيّة فيها، فتحليل هذه الكتابات لا يقف عند الحدود اللسانيّة للعبارة حسب، بل يجب أن يمتد للكشف عن مضامينها الثقافيّة والنفسيّة والاجتماعيّة لفهم العبارة.

النسب المئويّة للعبارات الموجودة في العيّنة المحللة

(1) الكتابة على الجدران حسب متغير المحافظة/ المكان:

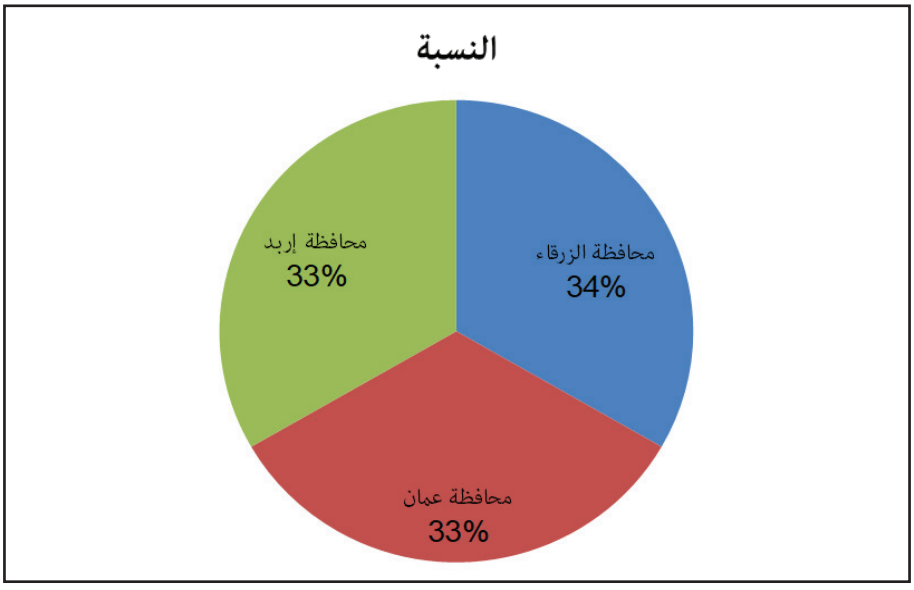

(2) الكتابة على الجدران حسب متغير المكان:

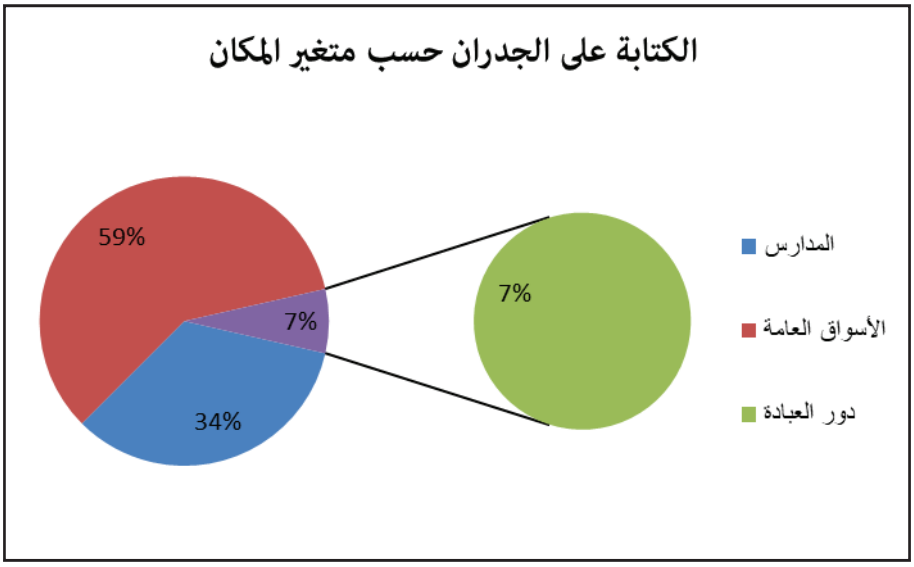

(3) الكتابة على الجدران حسب متغير المضمون:

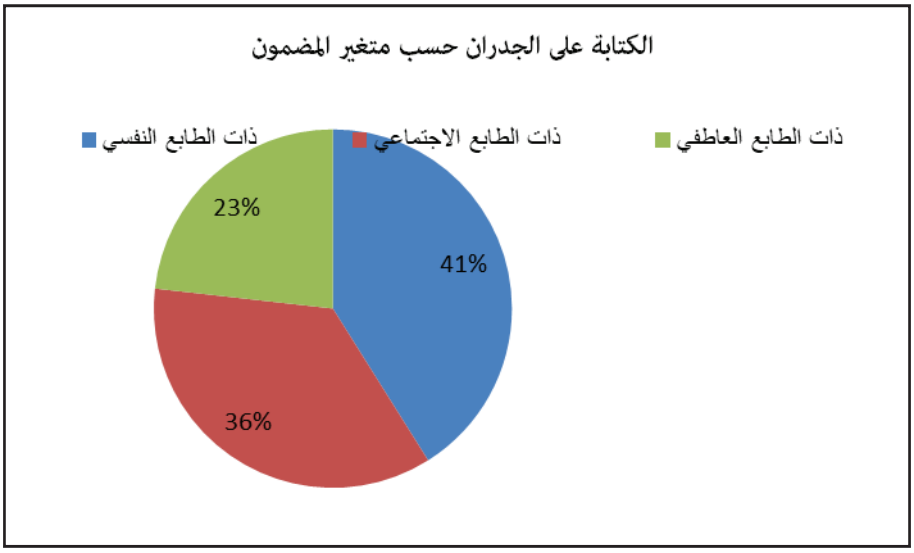

(4) الكتابة على الجدران حسب المتغير النفسيّ:

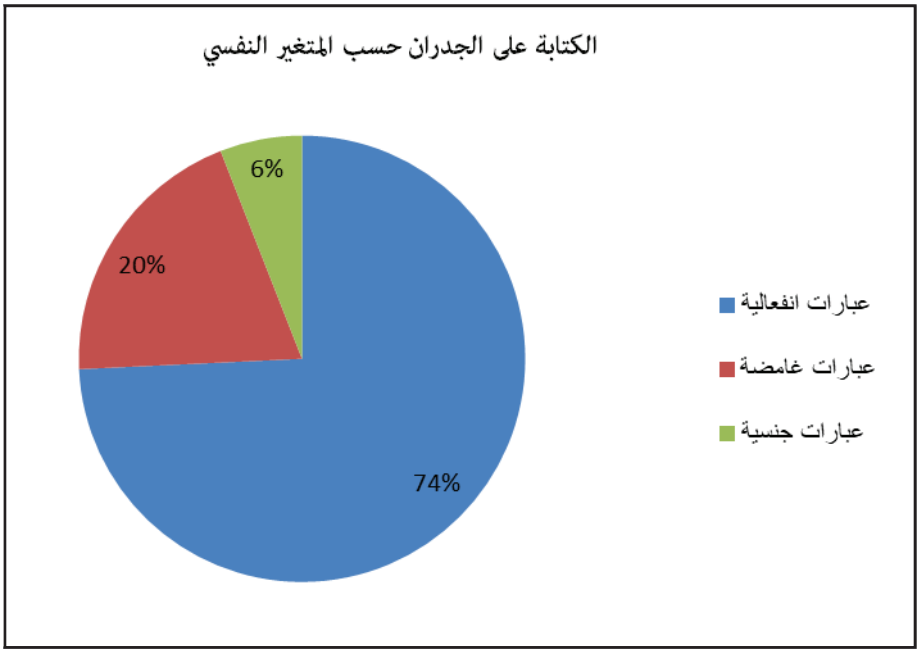

(5) الكتابة على الجدران حسب المتغير الاجتماعيّ:

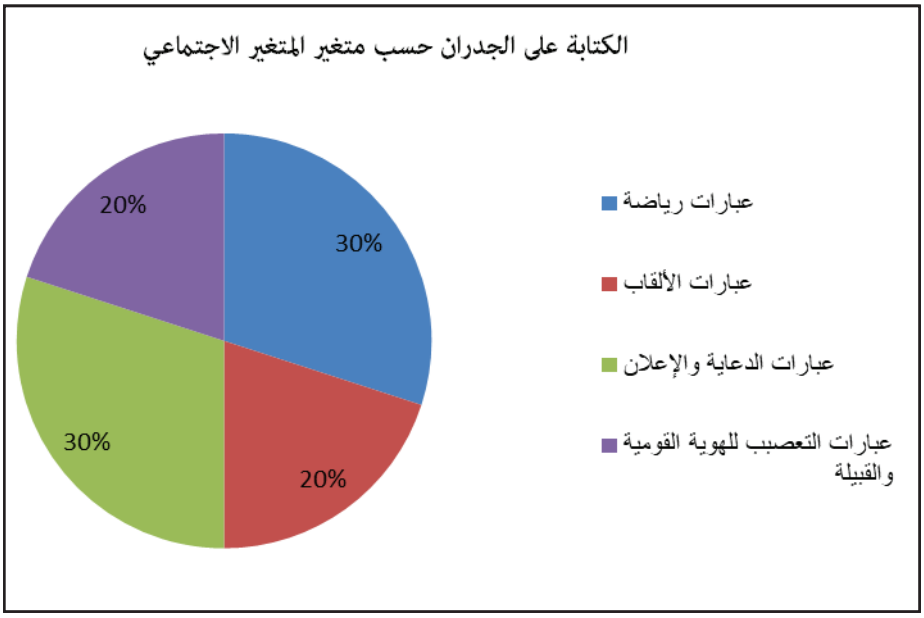

(6) الكتابة على الجدران حسب المتغير العاطفيّ:

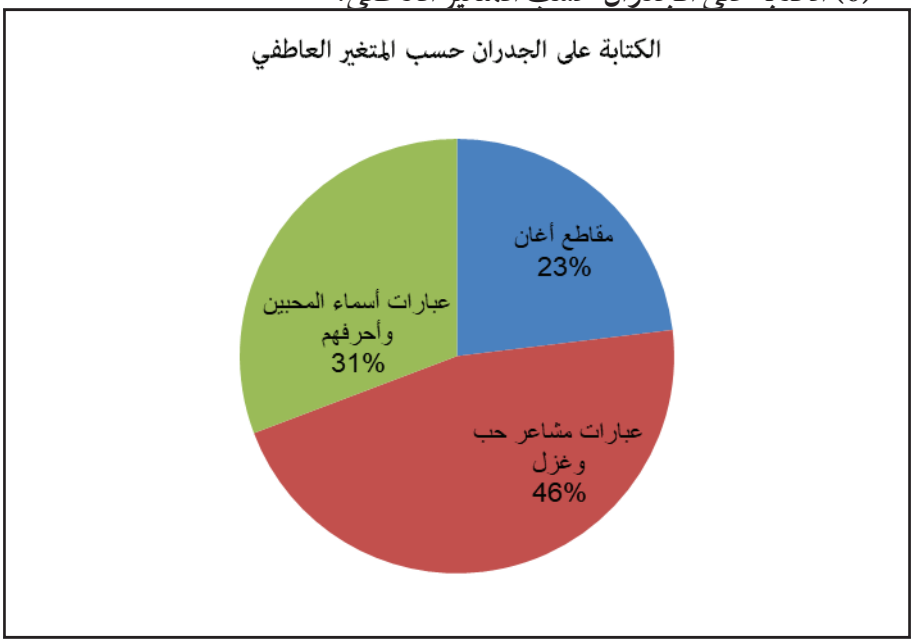

رصد العبارات وتحليل مضامينها

تُعد الكتابات الجداريّة ظاهرة عالميّة وإنسانيّة وتاريخيّة، اعتمد عليها الإنسان البدائي في ممارساته اليوميّة من أجل التواصل والتخاطب مع بني جنسه من خلال كتابات أو رموز أو رسومات وضعها هو بنفسه؛ فهي تُلمح إلى التغيرات سواء كانت ثقافيّة أو اجتماعيّة أو نفسيّة أو سياسيّة أو غيرها، فهذه الظاهرة منتشرة في مجتمعاتنا الراهنة، وإن تغيرت الطرائق والأهداف، وإن اختلفت التسميات تبقى مراحًا خِصبًا لتحليل الواقع الاجتماعيّ والنفسيّ واستكناه أبعاده، ويمنح الباحثين مقاربات علميّة سيكولوجيّة وسوسيولوجيّة خاصة.

ولعل علماء مدرسة التحليل النفسيّ يُرجعون ظاهرة الكتابات الجداريّة إلى الاستعرائيّة، أي: تعرية الذات، التي تعكس خلجات أنفس أولئك الذين يعبرون عن مكنوناتهم النفسيّة، وتتراوح أعمال هؤلاء ما بين البذاءة السوقيّة، والفكاهة الشعبيّة، والمكبوتات النفسيّة، وبذلك يسعون جاهدين إلى خرق القوانين، وينجزون أعمالهم في المساحات التي يمنع فيها ذلك خاصة (كنزة، 2014).

وقد تنوعت أساليب الكتابة على الجدران واختلفت أشكالها وأحجامها

ومواقعها، وينطبق الأمر نفسة على معانيها ودلالاتها ومضامينها؛ فبعض الكتابات عبّرت عن مضامين نفسيّة تمثلت بـ (العبارات الانفعاليّة والرغبات المكبوتة، والعبارات الغامضة، والعبارات الجنسيّة)، وبعضها عبَّرت عن مضامين اجتماعيّة تمثلت بـ (العبارات الرياضيّة والألقاب، والعبارات الدالة على الدعاية والإعلان، والعبارات الدالة على التعصب للهُويّة القوميّة أو القبليّة)، وبعضها عبَّرت عن مضامين عاطفيّة تمثلت بـ (العبارات الدالة على مقاطع لأغانٍ عربيّة رومنسيّة، والعبارات الدالة على مشاعر الحب والشوق والغزل، والعبارات الدالة على أسماء المحب وأحرف اسمه بالإنجليزيّة ورسومات الحب). إلا أن الباحثَينِ ومن خلال ملاحظتهما ورصدهما وتصويرهما لأنماط الكتابات في بعض المحافظات الأردنيّة مثل: عمّان، وإربد، والزرقاء، استطاعا أن يجمعا العديد من نماذج الكتابات الجداريّة من جدران المدارس (الأساسيّة، والثانويّة)، (الذكور، والإناث) وجدران دور العبادة (المساجد، الكنائس) وجدران المقابر، وجدران الأماكن العامة، وصُنّفت تلك الكتابات حسب مضامينها، ومعانيها، وأماكنها، ودلالاتها النفسيّة، واللغويّة، بحسب الكتابات الأكثر انتشارًا في تلك الصور، على النحو الآتي:

أولًا: تحليل العبارات ذات الطابع النفسيّ

تعدُ النفس البشريّة الموجّه الفعليّ لكل سلوكات الفرد، ولعلها أكثر العوامل التي تدفع الفرد للكتابة على الجدران؛ وتمثل العبارات ذات الطابع النفسيّ عددًا من العبارات منها:

1. العبارات الانفعاليّة والرغبات المكبوتة:

يرى «فرويد (Freud)» أن مصدر الاضطراب الانفعاليّ يكمن في الخبرات المؤلمة المكبوتة في النفس حيث تُنقل من الوعي الشعوريّ إلى العقل اللاشعوريّ، وتستمر في تسبب القلق والصراع والتأثير في السلوك (Papalia et al , 1999).

ومن خلال ما عُرِض من نماذج لصور مختلفة في أماكن مختلفة وجداريّات متنوعة فُسِّرت طبقًا للتحليل النفسيّ على أنها سلوك ظهر نتيجة تناقضات وانفعالات نفسيّة أو أسريّة تُملى على من قام بالكتابة على تلك الجدران ربما بدافع التنفيس عن تلك الرغبات الانفعاليّة المكبوتة داخله، فضلًا عن احتوائها على «حزمة كبيرة من

الأنساق العلاماتيّة مثل اللغة والصوت واللون الصورة» (عبد اللطيف، 2012، ص. 47)؛ إذ إن كبت هذه الأفكار والمشاعر والمشكلات يقلل من حدة الألم والتوتر، إلا أنه لا يخلص الأفراد تمامًا من هذه المشكلات؛ مما يدفعهم للكتابة على الجدران وسيلةً للتنفيس والهروب والنكوص، والإنكار، والتبرير، والإسقاط، وهي وسائل دفاع أوليّة وأدوات عقليّة لا شعوريّة تحرف الواقع، ويستخدمها الأفراد للتخفيف من حدة التوتر النفسيّ (Rice, 1992).

ومن العبارات الدالة على الكبت عبارات (مخنوق/ كلكم خونا/ يا عالم بحالي عليك اتكالي) في الصور رقم (2+1+3):

صورة (1) دالة على الكبت/مدرسة جبل عمان الإعداديّة المختلطة/عمان

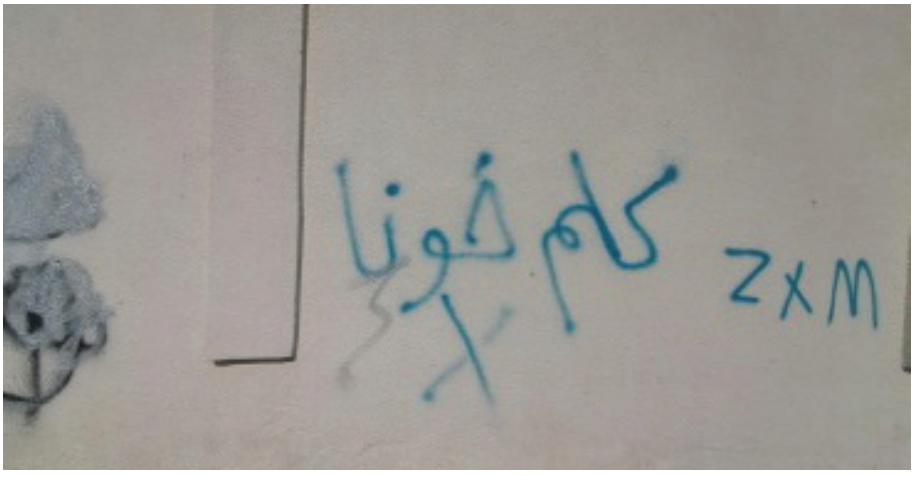

صورة (2) دالة على الكبت/عمان/وسط البلد

صورة (3) دالة على النكوص/جدار مكان عام/الزرقاء

تُظهر الجداريّة رقم (1) مجموعة رسومات من نسق واحد وهو أيقونة «الجُمْجُمَة»؛ والصورة عبارة عن ثلاث جماجم مُريبة المَرْأى، ذات أفواه تبدو كأنها مخيطة أو مُكمّمة، الأمر الذي يُومئُ إلى مزيج من الخوف والشرّ علاوة على دالّة تكميم الأفواه، وفي الصّورة وجه رابع أصغر حجمًا، يبدو مسلوب التفاصيل من الأساس، ممّا يُحيل على مستوى عالٍ من الكبت الذي يكاد يطمس التفاصيل ويُعرّيها، وفي الوقت ذاته قد تومئ الجماجم الثلاث الصريحة إلى وجوه الشرّ الخانقة، التي عرّت الوجه الرابع من العلامات وأظهرته مسلوبَ الهويّة، خافِتَ الصوت، ضامِرَ الشخصيّة على نحو يُجبره على التواري عن الأنظار، وقد دُعِّمَت هذه الوجوه –الثلاثة الشريرة– بثلاثة مربّعات «هاشتاغات» (Hashtags) ساطعة، ويُستعمل رمز الهاشتاغ (#) –لا سيما في منصات التواصل الاجتماعيّ المختلفة– في إبراز دلالة مُعيّنة وتأكيدها، بحيث تغدو مرجعًا لحدث اجتماعيّ في الغالب وعلامة دالّة عليه، وقد تُشير إلى أفراد أو قضايا، وكأنّ هذه الوجوه –بتعزيزها بالهاشتاغ– علامات بارزة، فهي قويّة وواضحة وذات سيرورة في المُجتمع. وبذلك تغدو العلامات الشكليّة ذات تجلٍّ واضح وصريح لما لها من ارتباط في المجتمع وثقافته السائدة، وهي تتّسم بقُدرة تعبيريّة عالية، علاوة على سطوتها على المشهد الجداريّ العامّ، غير أنّ الصورة «على غناها التواصليّ تظلّ مجرّد رسالة بصريّة قاصرة عن أداء بعض المهامّ التعبيريّة، ما

لم تستعن باللغة» (بوطيب، 2003، ص. 324)، وهُنا جاءت العلامة اللفظيّة مؤكّدة كل ما تسنّى للعلامات الشكليّة الإفصاح عنه، فكلمة «مَخنوق» تُضمر في باطنها عبارة مُشبعة بالكَبْت والألم وهي «أنا مخنوق» أو «إنّني مخنوق» وما إلى ذلك من احتمالات مُمكنة، جاء في المعجم الوسيط: «خنقه خنقًا: عصرَ حلقه حتى مات» (الوسيط، 2004، مادة خ ن ق)، والمخنوق هو الذي وقع عليه خَنْقُ الخانقِ، ممّا يُشير إلى مجازيّة مُتلفّعة في تلابيب هذه الكلمة؛ وهي غصّة عالقة في الصّدر أو الحلق تحول دون أدنى قُدرة على البوح، وهي تتعالق على مستوى المنحى العموديّ بمفردات دالّة نحو: مَكبوت، مشنوق، مظلوم.. وغيرها من المفردات وثيقة الصلة بما تومئ إليه من معنى. وفي الجانب المقابل لمفردة «مخنوق» يأتي التوقيع الشّاهد على السّيميائيّة العامّة للصورة بأكملها، وهو وجود الحرف الإنجليزيّ علامةً بيّنة على كل العلامات، فهو مَطموسٌ من المركز، تعبيرًا عن الوجود الذّاتيّ اللاموجود، وإشارةً إلى أنّ حرف (A) المطموس هو ذاته الوجه المعدوم الهويّة. فهي جداريّة ذات نسقٍ سيميائيّ دالّ ائتلفت مكوّناته الشكليّة/ البصريّة واللغويّة/ اللفظيّة.

وتُمثّل الصورة الجداريّة رقم (2) عبارة لُغويّة كُتبت بلون أزرق، وهو لون يُوحي في بعض دلالاته إلى الشرّ واللؤم، وذلك عند العرب وفي بعض الدلالات الغربيّة أيضًا (خليل، 2006، ص. 448-449)، وهذه العلامة -دلالة اللون- ليست خبطَ عشواء، إنما فيها من القصديّة ما يُظهره النّسق السيميائيّ بأكمله، فالعلامة اللغويّة الرئيسة هي «كلم خونا» وهي ذات إشاريّة مُتعدّدة؛ بدءًا بالحذف البادي في المفردة الأولى من العبارة، ومن ثمّ الزيادة في المفردة الثانية، انتهاء بالتكوين الكليّ للعبارة، يُشير حذف الكاف في «كلّكم» إلى سرعة منوطة بالخوف، أي: الخوف من عدم القُدرة على الإفصاح أو الخوف من الحؤول دون الوصول إلى تمام العبارة المخبوءة في الجوف، فهي تُشير بعبارة أخرى إلى رغبة أكيدة في التعبير، ومن جانب آخر تُحيل كلمة (كلم) إلى صوتٍ إيقاعيّ خافت مردّه الخوف من وقع الكلمة على المقصود وإنْ كان مجهولًا/ مجهولين أو غير مُصرَّحٍ به/ بهم، فعلى الرغم من تحقّق المقصديّة من العبارة ووصوله إلى كل قارئ فإنّ وقع الكلمة على الأذن يظلّ هادئًا، بخلاف استعمال (كلكم) بأصواتها الأربعة وقوة وقعها في النّفس. ومن ثمّ تأتي كلمة (خونا) مُذيّلَة بألف مديّة عوض التاء المربوطة في (خونة)، فالألف هنا علامة على النّصر

بتحقّق الغاية من التعبير، بالإعراب عمّا في النفس من مكبوتات، وتأكيد صفة الخيانة عند الفئة المقصودة، ويتبدّى هُنا ما يُحدثه صوت الخاء من أثر في النّفس بما فيه من همس وتفخيم في الوقت ذاته. وبذلك تتأتّى العبارة لتحمل دلالة الشموليّة والتعميم علاوة على توجيه الاتّهام. تقترن بالعبارة على نحو لصيقٍ بها علامة (X) وهو علامة على الخطأ أو الوقوع فيه، وعلامة على الرّفض، فكأنّ قصديّة العبارة تخرج إلى الآتي: كُلّكم خونة وموقفكم غير مقبول، أو كُلكم خونة ومرفوضون.. ونحو ذلك من عبارات تُمثّل الرفض، وهذا رمز ثانٍ في الصورة -إلى جانب رمزيّة الحذف- يُضمر تحته خوفًا من التعبير. وأُتبِعت الصورة بحرفين إنجليزيّين (Z x M) بينهما علامة (X) أخرى، والحرفان يحملان دلالتين يستحيل اجتماعهما في آن، تمثّل الدلالة الأولى للحرفين علامة توقيعيّة ترمز إلى هويّة مُنشئ المُرسَلة/ منشئيها، أو أن يكونا مُؤشّرين على شخصيّات تنتسب إليها تهمة الخيانة المبثوثة على الجداريّة، والدلالتان تحيلان مرّة أخرى على رمزيّة الخوف، سواء الخوف من التعبير عن الذات، أو الخوف من إنشاء مُرسَلَة مُتكاملة صريحة. وهُنا تتآزر السّنَن المختلفة لتشكّل نسقًا سيميائيًّا مُحدَّد المعالم، استطاع إيصال الرسالة المُبْهَمَة وإن طغى عليها طابع التعميم.

وتأتلف الصورة رقم (3) من عبارة لغويّة تامّة وذات اشتهار أو تداول بين النّاس، وهي «يا عالمًا بحالي عليك اتكالي»، وقد كُتبت بصورتها العاميّة وعلى النحو الآتي: «يا عالم بحالي بحالي عليك اتكالي»، ويتبدّى استنادها إلى أسلوب النداء المُخاطِب للذّات الإلهيّة، بصورة عفويّة مُتملّصة من القيود الإعرابيّة، وذلك علامة على شدّة الحاجة إلى المنادى دون قيد أو وسيط، وقد كُرّرت شبه الجملة «بحالي» دلالة على تردّي هذه الحال دون أدنى تفصيل في أماراتها؛ إذ ليس من داعٍ إلى ذلك فهو يُخاطِب المُطّلع عليه، العالِمَ بحاله، وتُظهر الجملة اللاحقة للنّداء «عليك اتّكالي» الوُسع الوحيد الذي يُمكن لهذه الحال أن تبذله، وهو التوكّل، وتُضمِر العبارة رغبةً في تحويل الحال إلى حالٍ أفضل. وتتبدّى في الأيقونة الجداريّة علامة أخرى وهي رقم هاتف، التي تُعدّ علامة بارزة على التواصل، وكأنّ لسان الحال يقول: إنْ كنتَ تستطيع المساعدة فاتّصل بهذا الرقم، فالصورة ذات نسق سيميائيّ يُحيل إلى عدم رغبة بالبوح العلنيّ، إنما ينحصر التواصل بالرّب العالم بالحال، أو بأيّ شخص يعبأ بهذه الذات المُتردّية الحال.

ومن العبارات الدالة على الهروب (يا دنيا دوارة + أيتها الحياة تمكيجي شوي يلعن شكلك ما ابشعك) كما في الصورة رقم (4+5)

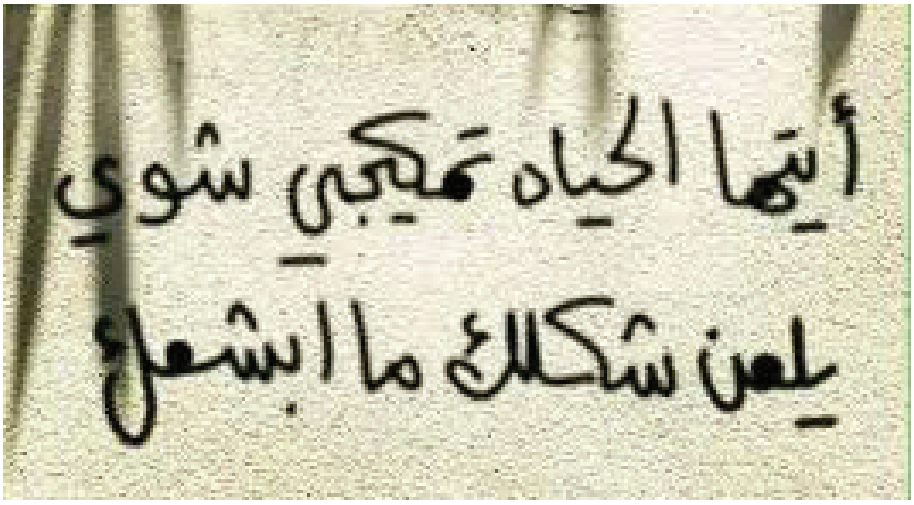

صورة (4) دالة على الهروب/الوسط التجاري/الزرقاء.

تتمظهر في الصورة (4) علامة لفظيّة وحيدة مُتعدّدة العناصر اللغويّة؛ فالعبارة تضمّ أسلوب النّداء «أيتها الحياة»، وأسلوب الأمر «تمكيجي شوي»، وأسلوب الدّعاء «يلعن شكلك»، وأسلوب التعجُّب «ما أبشعك»، بحيث تتضافر هذه العلامات السيميائيّة لتنقل نسقًا مُكثّفًا من الإشارات، يتضمّن استراتيجيّة توجيهيّة بنبرة آمرة للحياة «تمكيجي شوي»، وذلك بتشخيص الحياة على أنها امرأة بشعة لا تهتمّ بجمالها، وتتنقّل العبارة من نسقٍ صوتيّ هادئ مبتدؤه النّداء والتوجيه، إلى نبرة عالية صادمة مُتجاوزة للحدود؛ وذلك بلعن شكلها، ومن ثم التعجّب الدالّ على الذمّ الصّريح المباشر، والظاهر أنّه ذمّ منوطٌ بالشّكل والمَظهر دون الإيماء إلى التصرّفات أو الأفعال، كون المظهر قد يغدو مُعبّرًا عن الجوهر. وفي الصورة (5) إشارة أخرى إلى الدنيا باستعمال أسلوب النداء، ووصفها بأنّها «دوراة»، وفي ذلك رمزيّة تهكميّة إلى طبيعة هذه الدنيا التي لا تقف عند دور واحد، إنّما حالها التقلّب فلا يُطمأنُّ إليها، علاوة على أنها على زنة «فَعّالة» وهي صيغة رامزة إلى المُبالغة في حدوث الفعل، وتُدعّم هذه العلامة برمز الموسيقا أو النَّغَم، الذي يُشير بدوره إلى طابع تهكّميّ، يشي بمتعة الطرب بأنغام هذه التقلّبات، وقد يُلمحُ الرمز إلى كونها جزءًا من أغنية.

ويُعد الهروب آليّة نفسيّة لاشعوريّة للتطّهر من الموقف الجالب للتوتر أو الألم، ومحاولة تجنبه تجنُّبًا دائمًا لخفض القلق والتوتر (رضوان، 2009) ويعد استخدام هذه العبارات وسيلةً للابتعاد عن مسرح الخبرة غير المريحة، وقد يكون هذا الهروب جسميًّا أو نفسيًّا أو كتابيًّا كما في الحالة السابقة الصور رقم (4+5).

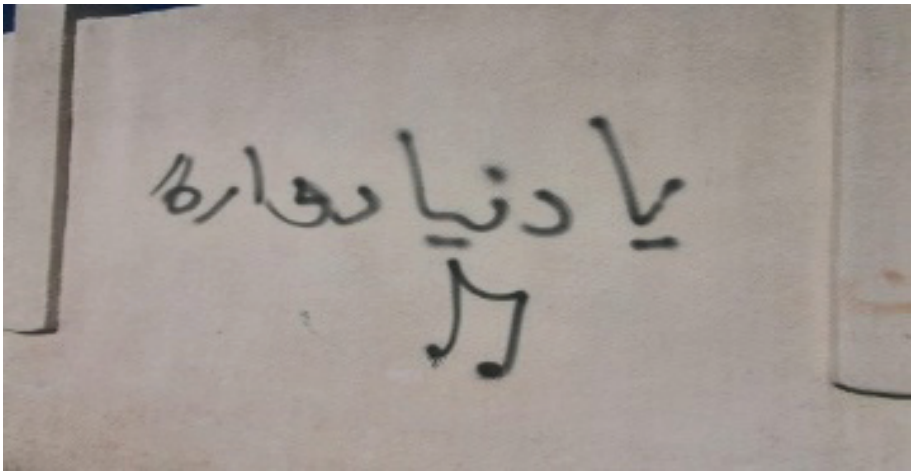

صورة (5) دالة على الهروب/مدرسة مصطفى وهبي التل الأساسيّة للبنين/إربد

ومن العبارات الدالة على النكوص (حمودي الأسكان مع صورة طائر وهو "كرتون للأطفال") كما في الصورة رقم (6) وصورة (7) (انا حزين يا عالم)، يتكوّن النسق السيميائيّ في الصّورة (6) من تفاعل مجموعة من العلامات الصوريّة/ الشكليّة واللفظيّة، فتتبدّى الدلالة السيميائيّة في اسم "حمودي" بإلحاقه بياء الملكيّة، وتومِئ دلالتها إلى الامتلاك والخصوصيّة، وهو ما يشي بمقصديّة وجدانيّة عزّزها عنصر التحبّب البادي في صياغة الاسم "حمودي" عوضًا عن ذكر الاسم الحقيقيّ، ويأتي الاسم ذاته مصوغًا بأحرف إنجليزيّة مؤكّدة هذه الملكيّة التي تُضمر في ثناياها العاطفة والتحبّب، وقد كُتبت المفردة في اللغتين بلون أصفر فاقع، دلالة على السّطوع والإشهار وعدم التستر من ذكر المقصود- المحبوب غالبًا، وتحتها كلمة "الأسكان" وهي تُحيل على المكان، ودلالتها السيميائيّة كامنة في ربط "حمودي" بالمكان لتكون أكثر تحديدًا وتماهيًا مع الواقع، وفي الجداريّة شخصيّة كرتونيّة ذات اشتهار واسع، وهي تتّسم بالسّرعة والدّهاء علاوة على التهور، وربّما تُشير دلالتها السيميائيّة إلى

استمراريّة السّعي، وإقصاء أي من مفردات الاستسلام، ويُعبّر عن ذلك أيضًا شكل القدمين الدّال على الجري والمُضيّ قُدُمًا، ولعلّها قد توحي إلى الهرب لكن دون التوقّف عن المحاولة.

وتُظهر الجداريّة رقم (7) عددًا من العلامات السيميائيّة؛ إذ جاءت عبارة "أنا حزين يا عالم..." بخطّ كبير وواضح علامة على حجم هذا الحزن وضَخامته، وتأتلف العبارة من جملتين: "أنا حزين"، وهي جملة خبريّة، وجملة النداء الإنشائيّة "يا عالم" فهي مُرسَلَة مُوجّهة إلى العالم على امتداد آفاقه، ويظهر أن الجملة الخبريّة تقدّمت على النداء وجاءت فوقه، وهنا تتجلّى الدلالة السيميائيّة بإيحاء من دلالة المكان، فقيمة الرسالة وما تحمله من معنى "الحزن المتعمّق في الذّات" هي المُرتكز العامّ للجداريّة، لذا لا مناص من التركيز عليها، على نحو يتجاوز مكانة المرسَل إليه وإن كان العالم. وقد رافقت العلامة اللفظيّة -أو اللغويّة- علاماتٌ غير لُغويّة/ شكليّة، وهي رسم لولد صغير أشعث الشّعر، مغرورق العينين، يخرج من فمه شيء أحمر اللون يغلب عليه أنه سائل لما فيه من انسيابيّة بيّنة، وهي علامات تتضافر لتدلّ على سيميائيّة الحُزن الطّاغية على هيئته العامّة. ويأتي القلب المكسور مُفجّرًا لما تحمله العلامات السابقة من دلالات؛ فالقلب المكسور إشارة إلى ألم أو وجع أحدثه حُبّ عميق، أو علاقة عاطفيّة وجدانيّة انهارت فتحطّمت بذلك أوصال الحياة. وجاء القلب بلون أحمر علامة على شعور حقيقيّ تهدّم ولم يكن شيئًا وهميًّا، لما لهذا اللون من علامة على الحُبّ والدفء. وهنا قد يُفسَّر اللون الأحمر المُنساب من فم الولد بأنه علامة على تحطّم القلب، فآثار الكسر تخرج من فمه، وربّما كان هذا الخروج على شاكلة سيّالات من الدماء. وأخيرًا تتمظهر على الصورة علامات عشوائيّة تُكدّر منظرها وفي ذلك دلالة سيميائيّة على تكدُّر الحياة بُمجملها، ولعلّ الأكفّ المبثوثة في أماكن مُتفرّقة من الجداريّة علامات على أيادٍ أسهمت في كل ما آلت إليه الحال من هلاك وتردٍّ، وما أكثرها! وبذلك فقد تشكّل النّسق السيميائيّ في هذه الجداريّة من تفاعل العلامات المختلفة التي تكاملت في دلالتها.

صورة (6) دالة على النكوص/منطقة الإسكان/الهاشميّة/الزرقاء.

والنكوص مصطلح في علم التحليل النفسيّ، يلجأ فيه الفرد إلى الرجوع أو الإدبار أو التقهقر إلى مرحلة سابقة من مراحل العمر وممارسة السلوك الذي كان يمارسه في تلك المرحلة؛ لأنه يحقق له النجاح في تلك المرحلة العمريّة؛ إذ كان بمثابة سلوك مريح وماتع يُشعره بالأمان في تلك الفترة.

صورة (7) دالة على النكوص/وسط البلد/عمان.

ومن العبارات الدالة على الإنكار (إذا ما رح تكوني إلي ما رح تكوني لغيري) كما في الصورة رقم (8) وعبارة (والله ورب الكون لو أعيش عمري كله # وحيد تحرم علي أقول لمخلوق ارجع << محتاج) كما في الصورة رقم (9)، وعبارة (لا تكن واقعي فالواقع زبالة) كما في صورة (10)، وصورة (11) التي احتوت على العبارة الآتية: (الحياة غير صالحة للحياة).

صورة (8) دالة على الإنكار/أماكن عامة/إربد

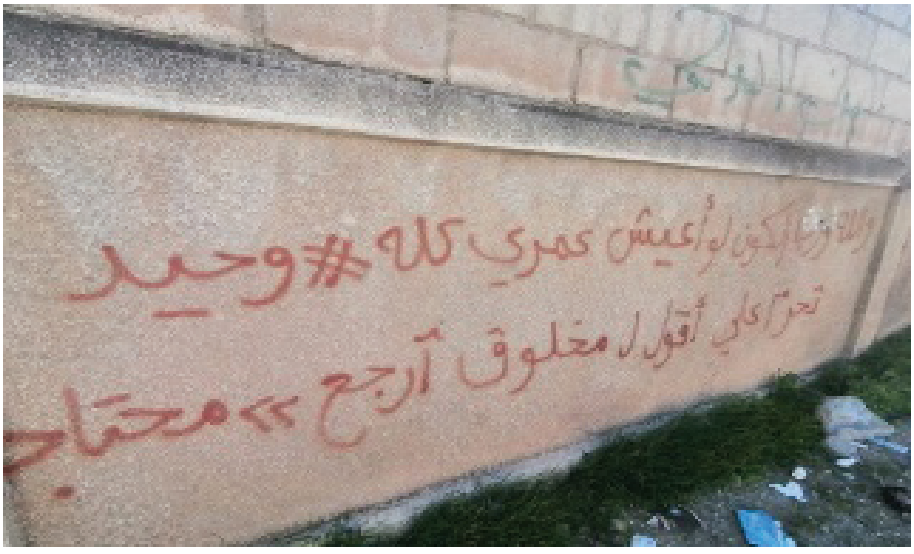

صورة (9) دالة على الإنكار/مدرسة شفيق ارشيدات للبنين/حنينا/إربد

صورة (10) دالة على الإنكار/أماكن عامة/عمان

صورة (11) دالة على الإنكار/أماكن عامة/الزرقاء

تمثّل الأيقونات الجداريّة (8)، (9)، (10)، (11) علامات لُغويّة في الغالب العامّ، وذات دلالات تشاؤميّة أو سلبيّة، وجاءت جميعها باللهجة العاميّة، جاءت العبارة

في الصورة (8): «إذا ما راح تكوني إلي ما راح تكوني لغيري»، بلون أزرق شديد الوضوح على نحو تتبدّى قصديّته، فدلالتها السيميائيّة تنحو نحو التهديد وإبداء القدرة السّلطويّة في التحكّم بالآخرين ومُمارسة السّلطة عليهم، وهي جملة قائمة على أسلوب الشّرط، وياء المُلكيّة في «إلي» علامة على التملّك في حدود القَيْد لا في حدود الاحتواء، فهي علامة على السُّلطة وإشباع الأنّويّة وإنكار أي رأي مُغاير، ورافق العبارة الحرف الإنجليزيّ (S) الذي قد يُلمحُ إلى توقيع ذاتيّ في إكمال لسيمياء السّلطة، أو هو علامة على هويّة المحبوبة تأكيدًا لسيمياء الملكيّة. أما الجداريّة (9) اللاحقة لها فهي عبارة لُغويّة طويلة «والله ورب الكون لو أعيش عمري كله # وحيد تحرم علي أقول لمخلوق ارجع << محتاج»، تتأتى سيميائيّة هذه العبارة من أكثر من عنصر؛ تتمثل أولًا في تكرار القسم بصيغتين مختلفتين إشارة إلى يقينيّة الرسالة (المقسم عليه)، أما العنصر الثاني فهو إشارة المربع (#) إزاء كلمة «وحيد» علامة على أنّها المرتكز الأساسيّ للجداريّة، وهي تُضمر جملة «أنا وحيد» وتؤكّدها الكلمة الأخيرة (<< محتاج)، فهي رسالة ضمنيّة ذات دلالات سيميائيّة مفادها «أنا وحيد ومُحتاج»، رغم أنّ ظاهر المُرسَلة يُوحي بالاستغناء عن كل مخلوق ترَكَه أو غادرَه. وتمثّل الجداريّة (10) عبارة سلبيّة: «لا تكن واقعي فالواقع زبالة»، وهي مُستندة إلى استراتيجيّة توجيهيّة تخرج إلى المعنى الآتي: «كنْ خياليًّا فالخيال أجمل»، وفي ذلك إشارة إلى التسخُّط وعدم الرّضا من الواقع الحياتيّ المَعيش، وفيها إسقاط النظرة الذّاتيّة للواقع الشخصيّ على الواقع بعمومه، علاوة على إطلاق الحكم وتوجيه الآخر إلى تمثّله، ويُظهر صوت الزاي في كلمة «زبالة» صفيرًا يعطي الكلمة/ السُّبّة حدّةً وظهورًا، ويزيد المقطع الطويل/ با/ من المدّة الزمنيّة التي تُنطَق بها الكلمة، فتشكّل مع الصفير علامة على حالة الواقع.

وتتبدّى سيميائيّة الجداريّة (11) من العلامات اللفظيّة والشكليّة، فعبارة «الحياة غير صالحة للحياة» تومِئ إلى حياة بائسة وتعيسة، وفيها إسقاط الصفات البشريّة على عنصر الحياة بوساطة «التشخيص»، لتكون الحياة شخصًا غير مؤهل لممارسة الحياة، فحتى الحياة ذاتها غير صالحة لأن تحيا ممّا يُشير إلى تفاقم حالة البؤس، ويدعم هذه العلامة الكئيبة رمزيّة لوجه حزين بفم مُنحنٍ إلى الأسفل وعينين تذرفان الدّمع، بحيث تتآزر صورة الفم مع العينين في الدلالة إلى ما تُلمح إليه العلامة اللغويّة.

وإلى جانب هذه العلامات تحضُر دلالة سيميائيّة توحي بالدلالة الوجدانيّة القابعة خلف سيميائيّة الحزن، وهي علامة قلب إلى جانب حرفين إنجليزيّين، ممّا يُشير إلى عشق أليم بحيث جعل الحياة بمعنى غير صالحة للحياة، وثمّة مجموعة من الأحرف الإنجليزيّة في أعلى الجداريّة يبدو أنها تُفصح عن اسمَي المحبوبين.

ويعد الإنكار آليّة نفسيّة لا شعوريّة يرفض صاحبها الاعتراف بالحقائق غير السارة، ويتجاهل وجودها لتجنُّب التوتر الناتج عن الاعتراف بها (رضوان، 2009)، وقد استخدمت العبارات الدالة على الإنكار في الصور السابقة لحماية الذات من القلق ورفض الاعتراف بالموقف الموجود.

ومن العبارات الدالة على التبرير (لكم دينكم ولي دين) كما في الصورة رقم (12). وقد كُتبت هذه العبارة للتخلص من الشعور بالقلق والتهديد عند قيام الفرد بسلوك غير مقبول من خلال إيجاد تسويغ ومبررات لذلك السلوك؛ أي: إعطاء سبب منطقيّ ومقبول اجتماعيًّا للسلوك الذي نشأ أصلًا عن سبب غير مقبول.

صورة (12) دالة على التبرير/كنيسة/عمان

تُبدي هذه الجداريّة آية كريمة، وهي قوله تعالى: (لكم دينُكُم وليَ دِينِ) (سورة الكافرون، آية 6) ويتمثّل ما فيها من علامات لغويّة في حركيّة الضمائر والحروف،

وذلك بإسناد ضمير المخاطَب (كُم) إلى حرف الجرّ في شبه الجملة (لكُم)، وفي إضافته كذلك إلى كلمة (دين)، وهو ما يُشير إلى الآخر غير المُسلِم، ويُقابله وجود ضمير المتكلم في شبه الجملة (لِيَ)، الذي يُشير إلى ذات المُسلم، وتأتي كذلك اللام الدالّة على المُلكيّة مقترنة بكل ضمير، فالدّين مُلكٌ لحامله ولا يُضيره ما يعتنق الآخر من دين، ويُؤكّد ذلك تقدّم المُسنَد على المسند إليه، بإسناد الاختلاف الدينيّ/ العقديّ أساسًا إلى الأفراد أنفسهم في تخيّرهم للدين. وقد كُتبَت الآية على جدار تابع للكنيسة وهي بذلك جداريّة تحمل دلالة سيميائيّة تحيلُ إلى أحد معنيين: عدم الاعتراف بأصحاب الديانات الأخرى أو الاقتناع بدينهم، أو على نحو مُغاير الاعتراف بحريّة الاعتقاد الدينيّ.

والفكرة الأوليّة التي نبلورها هنا هي أن قراءتنا التحليليّة لهذه الرموز الدينيّة تنطلق من فرضيّة مفادها أننا لسنا بصدد تحليل دلالاتها النفسيّة باعتبارها مجرّد «كتابات» دينيّة حسب، ولا بوصفها محفزة ودالة على ممارسات وأفعال ترتبط بالعقائد الدينيّة فحسب، وتكتسب معانيها وقيمها بالنسبة إلى أتباعها، فهي في الحقيقة شيفرة أيديولوجيّة وسلوك في آن واحد، فحامل رموزها ومقدّسها، والمؤمن بتعاليمها، يوظفها في منظومة سلوكه الحياتيّ، ويمتلك من خلالها ثباتًا إدراكيًّا يمكّنه من رؤية ذاته، والتعامل مع الآخر المختلف والعالم من حوله، بمعنى أنها تسعفه في ملاحظة التفارق الاجتماعيّ والثقافيّ والدينيّ الذي يشكل جانبًا من جوانبه المختلفة، إيمانيًّا وثقافيًّا وإنسيانيًّا. وهي تعينه من جانب آخر على إدراك وجود الرمز الدينيّ الآخر كعنصر إثراء في الثقافة الإنسانيّة عمومًا (سراج، 2014، ص.220).

ومن العبارات الدالة على الإسقاط (خليك خاين الوفي بس الكلب) كما في الصورة رقم (13)؛ وهي عاميّة الصياغة، تستند إلى الاستراتيجيّة التوجيهيّة باستعمال الأمر (خليك)، و(خلّيك) فعل أمر استند إلى كاف المخاطَب كونه استعمالًا دارجًا في العاميّة، ويخرج إلى معنى ظَلّ أو استمِرّ أو ابقَ..، وفيه استمراريّة من الماضي إلى الحاضر، أمّا (خاين) فاسم فاعل من الخيانة، وموقعها الإعرابيّ حال، فيُقابل الجملة في العاميّة «ابقَ خائنًا» وهي علامة صريحة على توجيه اتّهام للمُخاطَب بالخيانة، وكأنها حاله التي يتطبّع بها، ودعوة إلى الاستمرار على هذه الشاكلة الحياتيّة، وتأتي أسفل منها عبارة «الوفي بس الكلب» وقد تموقعت في الأسفل علامة على تدنّي

أهمّيّتها موازنة بالجملة التي تعلوها؛ كونها جملة تفسيريّة مُبرِّرة للصّيغة الآمِرَة، وتتبدّى على المحور الأفقيّ الدلالة السيميائيّة من عنصر التقديم والتأخير؛ فهي ليست جملة خبريّة غايتها الإخبار عن الكلب بأنه وفيّ، إنما بنزع الوفاء من البشر وحصره بالكلب، والمُلاحَظ هنا مجيء «الوفيّ» صفة مُشبّهة على وزن فعيل، ولم تأتِ بتوظيف المصدر «الوفاء» على الرّغم من أن العبارة تأخذ صيغة الحِكمة، وهي دلالة جليّة على محاولة إضفاء صفة الكلب على كل من يتّسم بالوفاء؛ أنت وفيّ = أنت كلب؛ إذن «خليك خاين»، ويأتي صوت الباء في كلمة «بس» مُعطيًا شدّة للكلمة بإطباق الشفتين، ومن ثم السّين بصفيرها وحدّة صوتها؛ وكأنهما صوتان نابعان من قوّة وخبرة وضعت الأمور في موازينها بقلْب الأدوار دون رادع أو تردّد.

ويعد الإسقاط آليّة نفسيّة لا شعوريّة ينسب فيها الفرد سماته الذاتيّة ورغباته وأفعاله غير المقبولة لديه الى موضوعات وأشخاص وأشياء أخرى، وبصورة مفرطة من أجل خفض القلق والتوتر (رضوان، 2009)، وقد استخدم أسلوب الإسقاط لنسب الصفات غير المرغوبة عند الشخص وإلصاقها بأشخاص آخرين.

صورة (13) دالة على الإسقاط/أماكن عامة/جبل عمان/عمان.

يقول عالم النفس سيجموند فرويد: يشير الإسقاط أولًا إلى حيلة لا شعوريّة من حيل دفاع الأنا بمقتضاها ينسب الشخص إلى غيره ميولًا وأفكارًا مستمدة من خبرته الذاتيّة يرفض الاعتراف بها لما تسببه من ألم وما تثيره من مشاعر الذنب كما في الصورة (14) التي تناولت عبارة (كنا بخير لولا الاخرون)

صورة (14) دالة على الإسقاط/أماكن عامة/إربد.

فالإسقاط بهذه المثابة وسيلة لكبت أي أسلوب لاستبعاد العناصر النفسيّة المؤلمة عن حيز الشعور، ويضيف (فرويد) أن العناصر التي يتناولها الإسقاط يدركها الشخص ثانية بوصفها موضوعات خارجيّة منقطعة الصلة بالخبرة الذاتيّة الصادرة عنها أصلًا، فالإدراك الداخليّ يلغى ويصل مضمونه إلى الشعور عوضًا عنه في شكل إدراك صادر عن الخارج بعد أن يكون قد لحقه بعض التشويه (Penguin, 1988)).

العبارات الغامضة:

من خلال ما جُمع من عبارات مكتوبة على الجدران، كانت هذه العبارات غامضة غير مفهومة، وقد تحيلنا إلى أسلوب المحو والإطفاء كما شاع في علم النفس السلوكيّ، فحين لا نرغب في سلوك معيّن فإننا نلجأ إلى إطفائه، وإزالة آثاره، فربما من كتب فوق العبارات كان يميل إلى إزالتها بكتابة مضادة، أو إزالة الأصل بإبهامها فلا تصل الرسالة إلى المتلقي، وبهذا تفشل الوظيفة الإبلاغيّة لهذه الجداريّة، وربما يشير حرفا B & S إلى الحروف الأولى من اسم الكاتب للجداريّة رقم (15) ونحو ذلك في الجداريّات (16+ 17 +18).

صورة (15) الدالة على عبارات نفسيّة غامضة/أماكن عامة/عمان.

صورة (16) الدالة على عبارات نفسيّة غامضة/حي معصوم/الزرقاء.

صورة (17) الدالة على عبارات نفسيّة غامضة/مخيم إربد/إربد.

حُلِّلت هذه العبارات التي جمعت من مناطق مختلفة وجداريّات متنوعة من منظور نفسيّ، وتومئ إلى ميول غير سويّ، وتنطوي على إشارات معينة، وتكون عامة وغير محددة الاتجاه لا يمكن فهمها أو تفسيرها أو معرفة الهدف من ورائها، فهي في الغالب أرقام أو حروف أو رموز أو شيفرات يستخدمها (المخربشون) لإخفاء

دلالات نفسيّة مضمرة، وتبقى هذه الكتابات الجداريّة واحدة من أهم الظواهر التي مازال يعتريها كثير الغموض، وانتشرت في كل مكان، سواء في الشوارع والأماكن العامة كالمدارس ودور العبادة، وأصبح ممارسوها يعتمدون عليها في الكثير من المناسبات لتبليغ رسائلهم بطريقة (غامضة) أو صريحة وذلك لجلب انتباه الناس، فهي تكشف -في الأغلب- عن مكبوتات شخصيّة، أو اهتمامات أوانتماءات جهويّة أو هُويات فرعيّة، أو تستكنه أبعادًا نفسيّة واجتماعيّة ورياضيّة وعاطفيّة.

صورة (18) الدالة على عبارات نفسيّة غامضة/الزرقاء.

العبارات الجنسيّة:

تعد الكتابات الجنسيّة من أكثر المواضيع التي انطلق منها علماء النفس والاجتماع في تفسير دلالة الكتابات ومضمونها ووضوح الرسالة فيها، حيث أجمع معظم هؤلاء العلماء على أنها عبارة عن تفريغ وإشباع جنسيّ (سلامة، 2015)، فلدى الإنسان غرائز -كما يذكر فرويد- تدفعه للعنف، ومنها غرائز الجنس التي بوساطتها تحافظ على استمرار النوع، وغريزة الدفاع عن النفس، وغريزة الحياة التي تؤمن ببقاء الفرد وأمنه، وغريزة الموت التي تعبر عن الميل اللازم لكل أنواع المادة الحيّة (فرويد، 1986).

والمتفحص لهذه العبارات المكتوبة على جدران المدارس ودور العبادة والأماكن العامة التي رصدها الباحثان كما يتبدّى في العبارات الواردة في الصور (19+20+21+22) يجد أنها تصدر عن دلالات جنسيّة، فقد غدت الجدران لتكون فضاء رحبًا لعبارات «تصل في بعض الأحيان إلى حد البذاءة» (عبد اللطيف، 2012، ص.48)، ويمكن تفسيرها وفاقًا للتحليل النفسيّ بأنها عُقَد تكونت واستقرت في العقل الباطن في مرحلة الطفولة المبكرة، ومن ثم فُرِّغت من خلال الكتابات على تلك الجدران؛ إذ إن هذه الكتابات كانت تعبر عما يخالجهم من مشاعر لا يستطيعون البوح بها، ويمكن أن ننبّه إلى أنّ هذا النوع من الكتابات قليل؛ لأنها تتداخل مع احتياجات المراهق ورغباته وبين القيود المجتمعيّة التي تحاول قمعها وتهذيبها، فهي تعكس حالة التوتر في مكونات هويّة الفرد بالمعنى الفرويديّ. (Othen-Price, 2006)

الصورة (19) الدالة على عبارات جنسيّة/أماكن عامة/جبل اللويبدة/عمان.

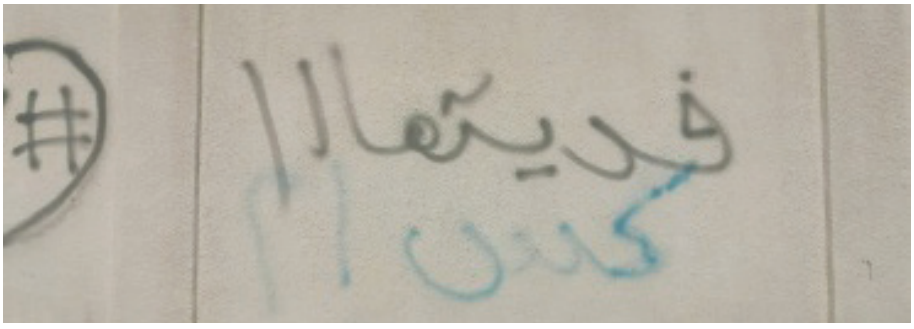

الصورة (20) الدالة على عبارات جنسيّة/مدرسة مصطفى وهبي التل الأساسيّة للبنين/إربد.

الصورة (21) الدالة على عبارات جنسيّة/أماكن عامة/الزرقاء

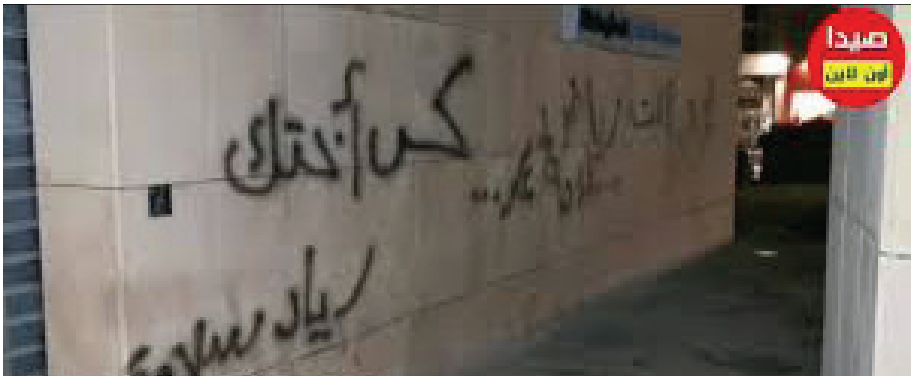

الصورة (22) الدالة على عبارات جنسيّة/أماكن عامة/وسط البلد/عمان.

ثانيًا: العبارات ذات الطابع الاجتماعيّ:

ويمكن تصنيف العبارات المكتوبة على الجدران ذات الطابع الاجتماعيّ -مما جمعه الباحثان- إلى مجموعات ثلاث، هي:

1. العبارات الرياضيّة والألقاب.
2. العبارات الدالة على الدعاية والإعلان.
3. العبارات الدالة على التعصُّب للهويّة القوميّة والقَبَليّة.

العبارات الرياضيّة والألقاب:

يظهر من خلال الصور التي جمعها الباحثان وجود عبارات تدل على الانتماء لنادٍ رياضيّ معيّن، ووجود عدد من العبارات الدالة على ألقاب معينة.

ولعل أبرز الأندية الرياضيّة التي ظهرت في العبارات المكتوبة على الجدران -وفقًا للأماكن التي جُمعت منها الجداريّات- هي أندية (الوحدات/ الفيصليّ/ الرمثا)، كما في الصور رقم (1+2+3). وتظهر الجداريّة رقم (1) كلمة «وحداتي» التي تُضمِرُ في فحواها عبارة «أنا وحداتيّ» بحيث يُشير سيمياء الحذف فيها إلى اندغام الذات بالفريق إلى حدّ التوحّد الهويّاتيّ، فيغدو وجود «الوحدات» علامة على وجود الذات وتحقُّق الهويّة، وتتصل بالكلمة لاحقة صرفيّة وهي ياء النّسب، التي تُثبت الانتماء إلى هذه النزعة الرياضيّة مُتغافلة أي انتماءات أخرى ممكنة، والياء ذات الشكل المُنحني تعبّر عن الاحتواء، علامة على أنّ الذات هي جزء من هذا الفريق ومشمولة تحت لوائه.

صورة (1) الدالة على الأندية الرياضيّة (نادي الوحدات)/مدرسة شفيق ارشيدات الثانويّة للبنين/حذينا/إربد.

صورة (2) الدالة على الأندية الرياضيّة (نادي الفيصليّ)/وسط البلد/عمان

صورة (3) الدالة على الأندية الرياضيّة (نادي الرمثا)/الرمثا/إربد.

صورة (4) الدالة على الأندية الرياضيّة (نادي الوحدات)/وسط البلد/عمان.

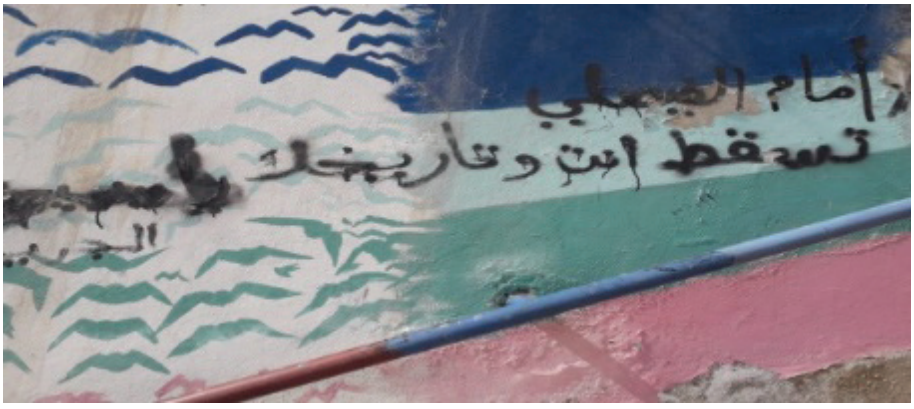

صورة (5) الدالة على الأندية الرياضيّة (نادي الفيصليّ)/وسط البلد/عمان.

صورة (6) الدالة على الأندية الرياضيّة (نادي الفيصليّ)/وسط البلد/عمان.

تحمل الجداريّتان (3) و(5) دلالة واحدة بأبعاد سيميائيّة مختلفة لكلّ واحدة منهما، جاءت العبارة الأولى «تسقط أنت وتاريخك أمام الرمثا» وهي مقسومة إلى جزأين؛ جزء تموضع فوق وهي جملة «تسقط أنت وتاريخك»، والآخر تحت وهي جملة «أمام الرمثا»، ممّا يُشير إلى أن بؤرة التركيز تمحورت حول سقوط الآخر وانهياره، ومن ثمّ بقاء فريق الرمثا في المقدّمة، في حين جاءت الجداريّة الأخرى رقم (5) بخلاف ذلك؛ إذ تموضعت جملة «أمام الفيصليّ» فوق، وأسفل منها «تسقط

أنت وتاريخك الجديد»، وذلك علامة سيميائيّة على أنّ محور التركيز هو الفيصليّ، ومن ثم تتأتّى أي مزاعم لسقوط الآخر وانهزامه أمامه، فوجود جملة «أمام الفيصليّ» فوق، ومُقدّمة على الجملة الفعليّة، يدلّ على قوّة الفريق وتقدّمه وبروزه، يدعم هذه العلامة علامة لغويّة أخرى غير موجودة في الجداريّة الأولى، وهي كلمة (الجديد) في «تسقط أنت وتاريخك الجديد»، أي: أن أي مُنافس مُحتمل لهذا الفريق سيكون موضوع هزيمة أولًا ومن ثمّ فهو جديد أمام الفيصليّ ذي التاريخ القديم، فكلمة «جديد» هُنا هي علامة ذمّ ومؤشّر على الضّعف وعدم الصلابة المُمكّنة للصّمود أمام الفيصليّ. من جانب آخر، توجد علامة مشتركة بين هاتين الجداريّتين وهي «أنت وتاريخك» بتوجيه الادّعاء إلى عموم المخاطَبين لا إلى عموم الأفرقة الرياضيّة مثلًا، وهُنا تتبدّى دلالة (أنت) في شموليّتها للفريق -الآخر- وكل مُنتَمٍ إليه بالتشجيع والمؤازَرة، وبذا فإنّ النسق السيميائيّ للجداريّتين تشكّل بتفاعل عددٍ من العلامات.

أما أبرز الألقاب التي رُصدت من خلال العبارات المكتوبة على الجدران هي (شمبر/ كوشوكة/ وأبن سويا أمعط/ ادخل يا كلب)، كما يظهر في الصور (7+8+9+10).

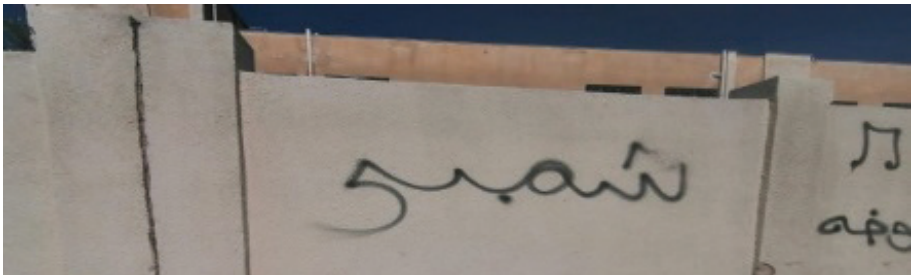

الصورة (7) الدالة على الألقاب/مدرسة وصفي وهبي التل الأساسيّة للبنين/إربد

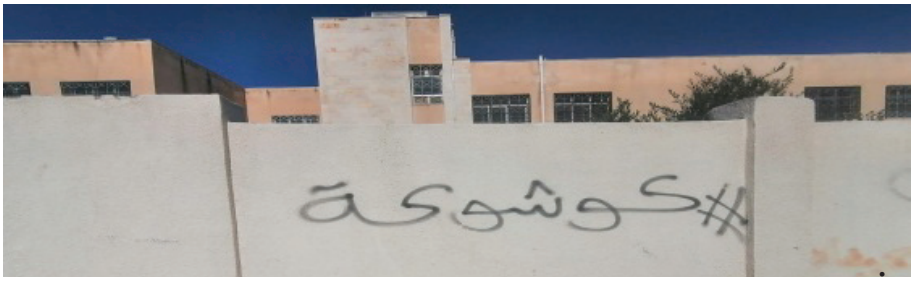

الصورة (8) الدالة على الألقاب/مدرسة وصفي وهبي التل الأساسيّة للبنين/إربد

صورة (9) الدالة على الألقاب/وسط البلد/عمان

صورة (10) الدالة على الألقاب/أماكن عامة/الزرقاء.

تُظهر الجداريّة (10) عبارة لُغويّة صريحة الدلالة وهي «ادخل يا كلب»، التي تبتدئ بفعل أمرٍ مباشر مُوجّهٍ للمُتلقّي بالدّخول، وحرف النداء (يا) يلفت الانتباه إلى وجود مُنادى، أما المُنادى (كلب) فهو لفظ يُشير في ظاهره إلى الحيوان المعروف

لكنّه يحمل دلالة تُسيء إلى من يريد دخول المكان الذي تُومِئ إليه دلالة فعل الأمر، والكلب حيوان به سذاجة وقلّة حِيلة، لذا فإنه لم يُصرَّح هنا باسم المُنادى أو هويّته إنّما نُودِيَ بهذا اللقب علامة على الدُّون والسّذاجة وسَلْب الآخر قيمَتَه، وتأتلف كلمة (كلب) من ثلاثة أحرف حتى تتحقّق الغاية من المُرسَلَة على نحو أسرع بخلاف غيرها من الألقاب. ورُسِمت إلى جانب العبارة علامة سهم إشارة إلى المكان المقصود، وتأكيدًا لدلالة الكلب، فهو بحاجة إلى من يوجّهه إلى الطريق الصحيح، علاوة على تأكيد اللقب وعدم الاكتفاء بالعلامة اللغويّة.

ويعزو الباحثان هذه الكتابات إلى شيوع الثقافة الفرعيّة للشباب التي تشير حسب ما جاء في علم النفس الاجتماعيّ إلى قدرة الجماعة على تطوير أنساق اجتماعيّة تلقائيّة تحقق لهذه الجماعة نوعًا من الحماية، والمزيد من الإشباع النفسيّ؛ مما يؤدي إلى ظهور نماذج سلوكيّة وعادات ومصطلحات خاصة بهم كالألقاب.

وظهر مصطلح الثقافة الفرعيّة من خلال الكتابات على الجدران الخاصة بالأندية الرياضيّة بين أندية الفيصليّ والوحدات والرمثا الأردنيّة؛ مما أورث لدى الباحثين استنتاجًا واضحًا أن الرياضة قد انزاحت من فكرة الترويض للطاقة الكامنة والترويح عن النفس إلى فكرة التأجيج الاجتماعيّ بين مكونات المجتمع الأردنيّ من مختلف الطبقات، وتدل هذه الكتابات في هذه المواضيع على الشغب والعنف في مجال الرياضة، فهي تحتوي على اسم فريق كرة القدم، وأفعال يظهر أنها لمناصرين مستعدين للقيام بأي شيء بعيدًا عن القوانين الرياضيّة وأخلاقيّاتها (كنزة، 2014)، فهناك من يصنف الكتابات الرياضية إلى صنفين: إيجابيّة وسلبيّة، فالأولى تتعلق بالافتخار والانتماء إلى نادٍ معيّن أو منتخب ما، أما الثانية فهي كتابات تتضمن العنف والتهديد والوعيد تجاه شخص أو مجموعة من الأشخاص مناصرين لفريق أو نادٍ معين (بطاهر، 2015).

العبارات الدالة على الدعاية والإعلان:

يظهر من خلال الصور التي جمعها الباحثان وجود عبارات على الجدران تدل على الدعاية والإعلان لشيء معين، فقد تكون تلك العبارات إما (رقم هاتف مع اسم شخص دال على مهنته، أو رقم هاتف مع اسم لمحل تجاريّ)، كما في الصور (11+12+13+14+15+16).

صورة (11) الدالة على الدعاية والإعلان/جدار مقبرة/الهاشميّة/الزرقاء.

صورة (12) الدالة على الدعاية والإعلان/أماكن عامة/عمان.

صورة (13) الدالة على الدعاية والإعلان/مسجد علياء التل/إربد

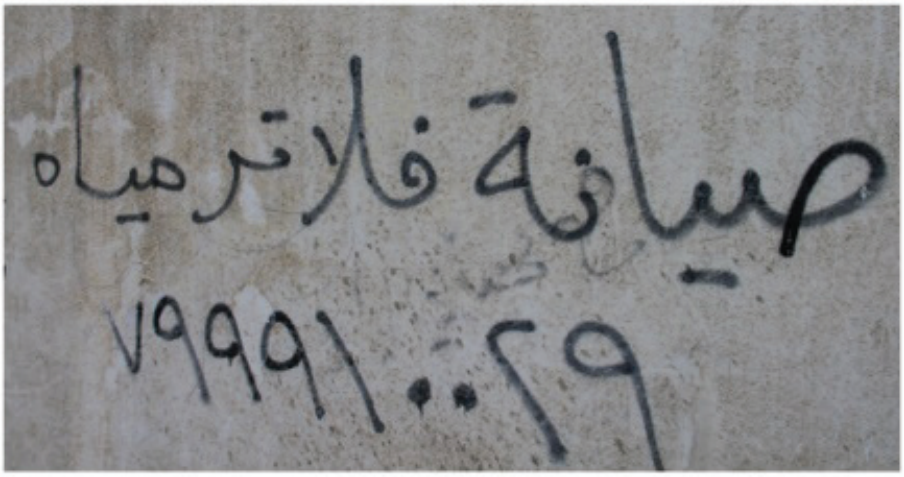

صورة (14) الدالة على الدعاية والإعلان/أماكن عامة/عمان.

صورة (15) الدالة على الدعاية والإعلان/أماكن عامة/الزرقاء.

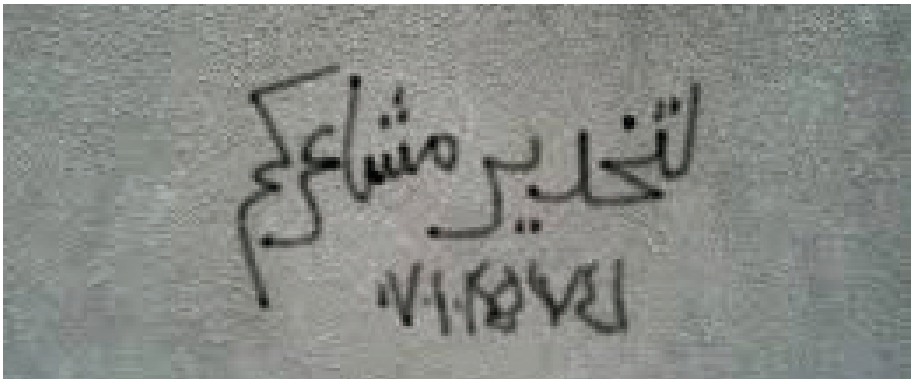

صورة (16) الدالة على الدعاية والإعلان (عبارة سخرية)/مخيم الحصن/إربد.

ويرى الباحثان أن الهدف من هذه الكتابات هو الاعتماد على أسلوب التسويق غير المباشر، من خلال جذب انتباه الناس لقراءة الكلمات المكتوبة في الإعلانات الموجودة على الجدران، ومن ثَم يكون هذا النوع من الكتابات نوعًا من أنواع التواصل الاجتماعيّ غير المباشر بين الأفراد، وقد يُعزى استخدام هذا الأسلوب/ الكتابة الدعائيّة على الجدران نظرًا إلى سهولتها وسرعة انتشارها، وعدم كُلفتها الماديّة.

العبارات الدالة على التعصب للهويّة القوميّة والقَبَليّة:

تتجسد قيمة المجتمع من خلال تراثه الثقافيّ والحضاريّ، بكل ما تحتويه من مقومات تظهر في جملة من العادات والتقاليد والطقوس والعقائد الممارسة فيه، وعلى اعتبار أن الكتابات الجداريّة هي «منتوج ثقافي حضاريّ» (إبراهيم وآخرون، 2000)، حيث يُنظر إلى الكتابات الجداريّة -في الغالب- تبعًا لمحتواها الثقافيّ، وعليه فإن تحليل مثل هذه الأنواع يندرج أساسًا في مجمل التحليل العام للثقافة، فالممثل الحقيقيّ -حسب Abell- للكتابات الجداريّة ليس للثقافة، بل للعقليّة التي تطرح مثل هذه الكتابات الدالة على التعصب للهويّة القوميّة والقَبَليّة، ونستطيع القول إن السائد في الكتابات هو ما يفكر فيه المجتمع، وتتعالق الكتابات الفرديّة وثقافة المجتمع وعاداته، وإن كتبها أفراد بأعيانهم، فلا فكاك بين الفرد ونوازعه وبين الحاضنة الاجتماعيّة التي يصدر عنها الأفراد في سلوكهم وممارساتهم.

ومن خلال رصد العبارات المكتوبة على الجدران لمس الباحثان في هذه

العبارات نوعًا من التعصُّب للهُويّة، وظهور النعرات وانتشارها من خلال الكتابات الموجودة على الجدران؛ «بوصفها خطابًا راديكاليًّا عنيفًا يتضمن عبارات وتحد» (عبد اللطيف، 2012، ص48)؛ إذ تَمَثل مضمون تلك العبارات بالحديث عن الانتماء القوميّ، مثل: (الله/ وحدات/ القدس عربيّة)، وانتماء قَبَليّ، نحو: (قبيلة العدوان/ قبيلة بني حسن/ منطقة معان)، كما يظهر في الصور (17+18+19+20).

صورة (17) الدالة على التعصب القوميّ (وحدات القدس عربيّة)/أماكن عامة/الزرقاء.

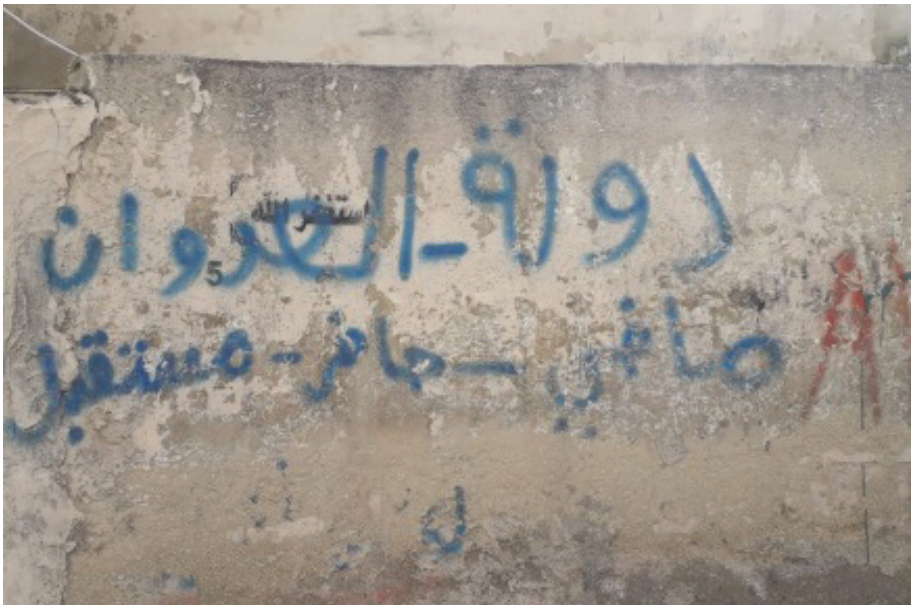

صورة (18) الدالة على التعصب القبليّ (قبيلة العدوان)/مدرسة جبل عمان الإعداديّة المختلطة/عمان

صورة (19) الدالة على التعصب القبليّ (قبيلة بني حسن)/مدرسة شفيق ارشيدات الثانويّة للبنين/إربد.

القضايا الداخلية تكتب أيضا على الجدران العمانية

صورة (20) الدالة على التعصب القبليّ (منطقة معان)/حي رمزي/الزرقاء

تظهر في الجداريّة رقم (17) عبارة «الله وحدات القدس عربيّة» وهي تمثّل علامات سيميائيّة تُحيل إلى الاعتقاد أو الإيمان، والتعصّب القوميّ، فكلمة «الله»

علامة بارزة على الإيمان، فالاعتقاد بالله والانتماء إلى الدين يتأتى قبل أي انتماءات أخرى، وهنا تتبدّى سيميائيّة البُعد المكانيّ في التقديم والتأخير، فالانتماءات الأخرى تستمدّ قوّتها من البُعد الإيمانيّ، أمّا «وحدات» فعلامة على الانتماء الرياضيّ المنوط بالتعصّب القوميّ، تُعزّزها علامة لغويّة أخرى وهي «القدس عربيّة» ويمثّل تموقعها في آخر العلامات استمراريّة هذا الانتماء القوميّ والتعصّب له، فالقدس عربيّة وستظلّ كذلك حتى النهاية، وهي حقيقة مُستمدّة من الإيمان واليقين بالله قبل أي شيء، فصنعت العلامات في هذه الجداريّة نسقًا سيميائيًّا يرمز إلى القوميّة العربيّة والتعصّب لها. أما الجداريّة (18) ففيها دلالة سيميائيّة على التعصّب كذلك، وهي تأتلف من مكوّنين؛ يتمثّل الأول في «دولة – العدوان»، فالدولة علامة على كيان مُستقلّ ذي معالم واضحة، وفي ذلك رمزيّة على زعامة هذه القبيلة، واستقلاليّتها، وسيادتها على غيرها من القبائل، أما المكون الثاني فهو «ماضي –حاضر– مستقبل»، دلالة على زعامتها الضاربة في أغوار الماضي والمستمرّة إلى مستقبل بعيد، لذا لم تُعرّف المُفردات الدالّة على الأزمنة إنما جاءت بصيغة النّكرة، فماضيها أزليّ ليس بالمُكنة تحديده، وحاضرها واسع لا يمكن حصره، وامتدادها حتميّ ومرهون بامتداد المُستقبل، وهي تشكّل نسقًا سيميائيًّا مُتشبّعًا بالعصبيّة تجاه هذه القبيلة، لذا انبثقت هذه الجداريّة دون أدنى اعتبار للجداريّة السابقة لها وهي «أستغفر الله»، وكأنها إشارة إلى دولة مُستبدّة لا تعبأ بالآخر ولا برأيه.

ويمكن القول إن من كتب هذه العبارات على الجدران هم أفراد يتّصفون بالتعصب، فتراهم يستغلون الفضاء الواسع من الجدران في كتابة بعض أفكارهم القوميّة أو الجهويّة، مما يدفع الآخرين إلى مجاراتهم وتقليد سلوكهم والرد عليهم بكتابة بعض أفكارهم ومعتقداهم وانتماءاتهم لدولة ما أو قبيلة معيّنة؛ ردودًا لأفعال شاهدوها على الجدران تومئ إلى التعصّب والانحياز إلى قوميّة معيّنة أو عشيرة ما، ولعل هذا السلوك من شأنه أن يورث الضغينة بين الأفراد، ويهدد النسيج الاجتماعيّ العام، ويفكك البنى المشتركة إلى كيانات ضيّقة وانتماءات فرعيّة تتنافى والجوامع المشتركة بين الأفراد والجماعات.

ويمكن تفسير هذه العبارات طبقًا للنظريّة الاجتماعيّة النفسيّة لإريكسون (Ericsson) من خلال ما أسماه (أزمة الهُويّة) الذي يُعبَر عنه من خلال انجراف

الفرد وانتمائه لمجموعة يتبنى قيمها وأهدافها دون أي تساؤلات يسعى للإجابة عنها والتي تعد المحور الرئيس لتطوير شعور الفرد بهويّته (Santrock, 2003)، لذلك يرى أريكسون أن أزمة الهُويّة تعد بمثابة حالة مؤقتة من الضياع، ينجرف فيها الفرد من خلال انتمائه لمجموعة أو قبيلة أو دولة أو رمز قبل أن يلتزم أخيرًا بقيم واتجاهات وأهداف محددة (مرهج، 2001).

ثالثًا: العبارات ذات الطابَع العاطفيّ:

خلُص الباحثان إلى أن العبارات ذات الطابع العاطفيّ تنبسط في ثلاثة حقول:

عبارات دالة على مقاطع من أغانٍ عربيّة:

ظهر للباحثين من خلال رصد الجداريّات من مناطق مختلفة أن بعض الجداريّات مُستقى من أغانٍ عربيّة متداولة من أغنية لمطربة عربيّة مثل: "شخبط شخابيط لخبط لخابيط وارسم على الحيط"، وعبارات أغنية لمطرب عربيّ "أكو عرب بالطيّارة"، ومقطع آخر يقول: "معقول ما نعود أحباب؟" كما تظهر في الصور (1+2+3):

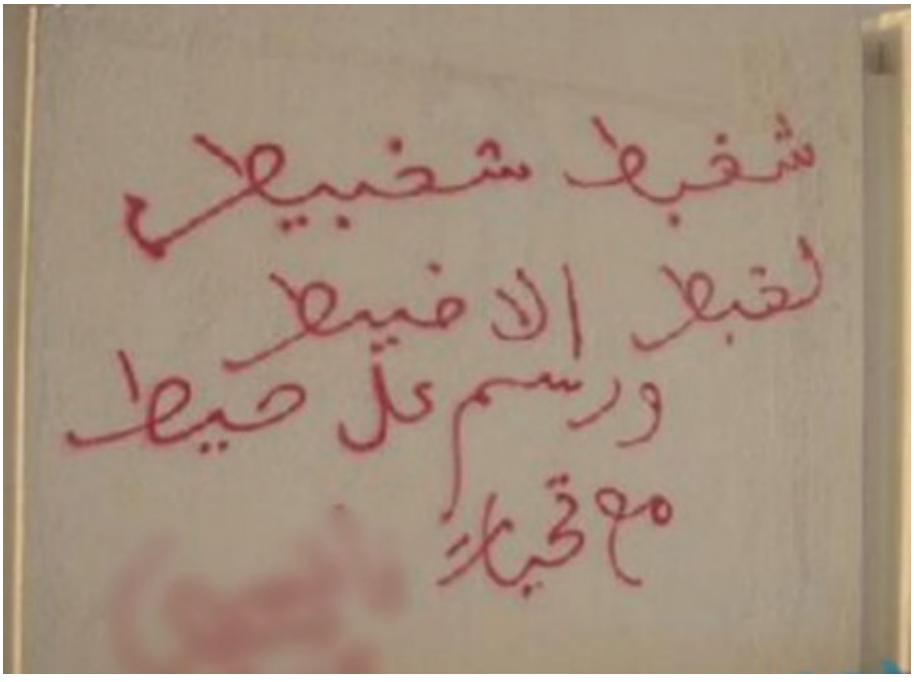

صورة (1) الدالة على مقطع أغنية/عمان

صورة (2) الدالة على مقطع أغنية/الزرقاء

صورة (3) مقطع أغنية مدرسة شفيق ارشيدات/إربد

فمن كتب هذه المقاطع من الأغاني يتقمّص الحالة الوجدانيّة التي عبر عنها مضمون كلمات تلك الأغنية، فبعض تلك العبارات عبرت عن مشاعر الاشتياق والحب، وبعضها عبر عن مشاعر الفراق والألم، فوجد كاتبو هذه العبارات الجدران وسيلة للتنفيس عن تلك المشاعر وقِرطاسًا للبوح عن مضمراتهم.

العبارات الدالة على مشاعر الحب والشوق والغزل:

يظهر من خلال الصور التي جمعها الباحثان من مناطق مختلفة من الأردن، أن مضمون هذه العبارات دلّ على عبارات نابضة بمشاعر الحب والشوق والغزل، مثل: «بحبك خاوة»، و«اعشقك»، و«نظرة عيونك ذباحة»، و«انت جميلة كالمنسف»، و«محبوبي ضاع»، و«بحب الكركي**كركي يا عونك كلهم يحبونك»، كما يظهر من خلال الصور (4+5+6 +7+8+9).

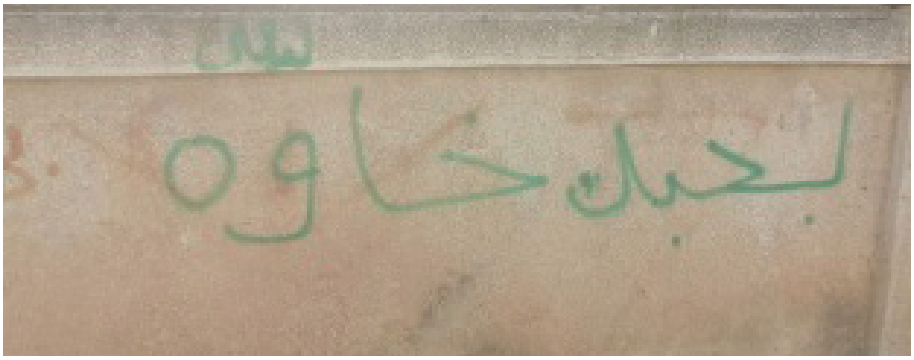

صورة (4) الدالة على مشاعر الحب/مدرسة شفيق ارشيدا/إربد

صورة (5) الدالة على مشاعر الغزل/جبل اللويبدة/عمان

صورة (6) الدالة على مشاعر الغزل/مدرسة جميلة بو عزة الثانويّة للبنات/إربد

صورة (7) الدالة على مشاعر الغزل/منطقة الجبل الأبيض/الزرقاء

صورة (8) الدالة على مشاعر الغزل/أماكن عامة/عمان

صورة (9) الدالة على مشاعر الغزل/أماكن عامة/عمان

تشترك الجداريّات السابقة ببث علامات لُغويّة ذات دلالات مُتشابهة تدور حول التعبير عن المشاعر والعواطف تجاه الآخر، سواء أكان ذلك بالعاميّة نحو الجداريّة رقم (4) أم بالفُصحى كالجداريّة رقم (5)، ففي جداريّة «بحبك خاوه» يدلّ صوت الباء -بما تُوحيه دلالة إطباق الشفتين- على الإطباق على المحبوب وحصره في حدود المُحِبّ، علاوة على ذلك يُشير اتّصال حرف الباء بكلمة (حبّك) -بخلاف (أحبّك)- على الاتصال بالمحبوب والقُرب منه قدر الاستطاعة، وللكاف المتصلة الدلالة نفسها إلى جانب ما يُضفيه الانحناء في رسم الكاف من دلالة على الاحتواء والرعاية، وحتى تكتمل الدلالة السيميائيّة تُمّمت العبارة بكلمة «خاوة» مؤكّدة العلامات المُتضافرة في بيان شدّة هذا الحُبّ، ويرمز اللون الأخضر إلى الخير والسلام النفسيّ والصفاء القلبيّ، فهو حبّ نقيّ طامح إلى تحقيق الوئام والسّلام.

أما الجداريّة رقم (6) فهي عبارة غزليّة «نظرة عيونك ذبّاحة» متبوعة بحرف إنجليزيّ، تتبدّى دلالتها السيميائيّة من عدّة علامات، فيجيء الغزل هُنا بالنظرات وليس بالعيون ذاتها؛ إذ إن العين تعدّ وسيلة للبوح عن مكنونات النّفس، والنّظرة هي المُرسَلَة التي تُطلقها العين، وهو ما يوحي إلى المُتأمّل في النظرات بسهام ومراسيل يُفسّرها المتأمّل وفق هواه، ويعدّها وسيلة للتعمّق في الآخر/ المحبوب، ومن ثم يأتي الخبر صيغة مُبالغة «ذَبّاحة» على زنة فَعّالة تهويلًا لوقع النظرة على الناظر، وكانت «ذبّاحة» وليست أي كلمة أخرى محتملة على المنحى العموديّ مثل: قَتّالة، مَوّاتة،

سفّاكة، وما إلى ذلك، إنما هي ذبّاحة لما في الذّبح وكيفيّته من أثر في المَذبوح، ولما في الكلمة ذاتها من شدّة، لا سيما صوت الحاء الصّادر من الحلق الذي يُضفي علامة أخرى على شدّة النظرة التي تكاد تقطع الأنفاس فيصدر صوت الحاء وكأنها عمليّة ذَبح، لكن في المُقابل كُتبت كلمة «نظرة» هكذا «نضرت»، وعلى الرغم من كونها قد تُشير إلى عاميّة أو شبه أُميّة، فيمكن القول إن الظاء قد جعلت ضادًا دلالة سيميائيّة على لطف المحبوب ورقّته وربّما رُقيّه، أما التاء فهي إشارة إلى سعة هذه النظرة، فلعلّها نظرة واحدة لكنها واسعة/ مبسوطة المدى وغير عاديّة بحيث تصير إلى ذبّاحة. وذلك على نحو مُغاير للجداريّة (8) «محبوبي ظاع» فجاء حرف الظّاء عوض الضّاد إشارة إلى هول النازلة التي حلّت بالمُحِبّ وشدّتها، علاوة على كونها بليّة لا تحتمل التستُّر والكتمان إنما أفضت إلى الإفشاء والإذاعة وهو ما دلّ عليه الظاء بصوته الخارج من بين الثنايا أولًا، والخط الصادر منه ثانيًا، غير أن العلامة الشكليّة مثّلت سيمياء مهمّة للجداريّة بأكملها، فوجود العبارة داخل القلب الكبير يُشير إلى الإحاطة بهذا المحبوب وحمايته والخوف عليه من الضّياع علاوة على دوامه في القلب رغم كل شيء.

ويدلّ انفصال الكاف عن المشبّه به (المنسف) في الجداريّة (7) «أنت جميلة ك المنسف» على مكانة الفتاة وقيمتها التي لا يُمكن مُساواتها بالمنسف إلا على سبيل المداعبة المجازيّة التي تجمع جمال الطرفين كلًّا على شاكلته، وهو يُشير أيضًا إلى وضع الأمور في ميزانها، وعدم مجاوزة الحدّ أو الاستطراد في التشبيه، وهو ما بيّنته سيمياء البُعد المكانيّ؛ بجعل جملة «أنت جميلة» فوق وتحتها «ك المنسف»، فالتركيز هو على التغزّل بجمال المحبوبة، لا على التشبيه الذي يدل تموضعه تحت على ثانويّته وعدم قيمته، فالنسق السيميائيّ من الجداريّة يتغيّا لفت الانتباه إلى جمال المحبوبة والتغزّل بها.

وتُظهر الجداريّة (9) نسقًا سيميائيًّا يأتلف من علامات لُغويّة وشكليّة، ويتكشّف للمُتأمّل فيها ائتلافها من جداريّتين؛ الأولى تمثّل صورة فتاة تُلقي الفضلات في سلة المُهملات وتحمل في يدها الأخرى وردة، فهي بذلك جداريّة إرشاديّة وعلامة على السلوك القويم والخُلق الرفيع، غير أنّ الجداريّة الأخرى طغت عليها وشوّهت دلالتها، بحيث تضمّنت الجداريّة الثانية علامات لُغويّة ذات طابع غزليّ واستغلاليّ

في الآن ذاته، فكانت العبارة اللغويّة الأولى «كركي يا عونك كلهم يحبّونك» دالّة على عموم المحبّة للكركيّ، ولفت الانتباه إليه، والعبارة الثانية وهي «بحب الكركي» وقد وضعت في دائرة إلى جانب إشارة سَهم صادر من الفتاة، علامة على أنّ العبارة مقرونة بها وصادرة عنها، علاوة على حصرها حتى تبرز دلالتها على نحو أكبر، فكلهم يُحبّون الكركيّ، والفتاة مؤشّر على هذه المحبّة كونها أكّدت ذلك بإخبارها عن حبّها للكركيّ ومُغازلتها له، وعلى الرّغم من أنّ الجداريّة توحي بالغزل والمحبّة فإنّ دلالتها السيميائيّة تحمل طابعًا استبداديًّا وسلطويًّا، بدءًا من التعميم ومن ثمّ التخصيص بالتعدّي على رمزيّة الجداريّة الأولى، وفي الجداريّة سهم آخر بين ساقي الفتاة قد يحمل إيحاءات مُعيّنة لم يُصرّح بها، لكنها تؤكّد الإجبار على محبّة هذا الكركيّ، وإن لم تكن تلك الحقيقة.

والمتأمل في هذه العبارات يرى أنها جاءت لإيصال رسائل غير مباشرة للآخر من خلال الجدران، فهي تنم عن إظهار العاطفة والحب؛ إذ لم يزل التعبير عن بعض مشاعر الحب والشوق والغزل نوعًا من «العيب» أو المحظور، وبالرغم من تطور وسائل التواصل الاجتماعيّ والتكنولوجيّ المستخدمة في التعبير وتعددها، فإنّ البوح عن مشاعر الحب والشوق والغزل على الجدران ما يزال بكثرة، ليس في الأردن فحسب، بل في أنحاء المعمورة وفق ما أشارت إليه الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة بالعناية والتحليل، فمشاعر الحب والشوق حالة مركوزة في النفس البشريّة. وقد أشار (فرويد) إلى أن الحب مظهر للغرائز الجنسيّة ويتبع تعبيرة نمو الليبيدو، مع كيفيّات خاصة لكل مرحلة لبيديّة، ويمكن استخدامه وسيلة دفاع ضد المشاعر العدوانيّة. ومحور غرائز الحياة عند فرويد «هو الليبيدو والذي عرفة» بأنه قوة وطاقة الغرائز المتعلقة بكل ما يمكن أن تتضمنه اللفظة من معان. (عبد اللطيف، 1990، ص. 49).

العبارات الدالة على أسماء المحب وكتابة الأحرف الإنجليزيّة ورسومات الحب:

يظهر من خلال الصور التي جمعها الباحثان من مناطق مختلفة، أن مضمون هذه العبارات قد جاء محتويًا على أسماء صريحة وحروف لغة إنجليزيّة ورسومات تمثلت برمز القلب؛ مثل «F B»، و«أي والله أحبك عزامي»، و« MARWA »، و«نانسي»، كما يظهر في الصور (10+11+12+13).

فتتبدّى في الجداريّة رقم (10) سيمياء المحبّة من خلال ذكر الحروف الإنجليزيّة والأشكال، وتُظهر الصورة شكل قلب ملون بالأحمر ممّا يدلّ على وضوح هذا الحُبّ وعمقه، وينبثق منه سهمان يُشيران إلى حُب مُتبادل يربط بين اثنين، وقد رُمز إلى المُحبَّيْن بحرفيهما الإنجليزيّين إشارة إلى شخصيهما، ورُسمت الحروف بانثناءات دالّة على التحبّب واللطف، علاوة على خطوط حمراء زُيّن بها الحرفان علامة على صدق هذا الشعور المُتبادل، كونه اللون نفسه الذي مُلِئ به القلب من الداخل.

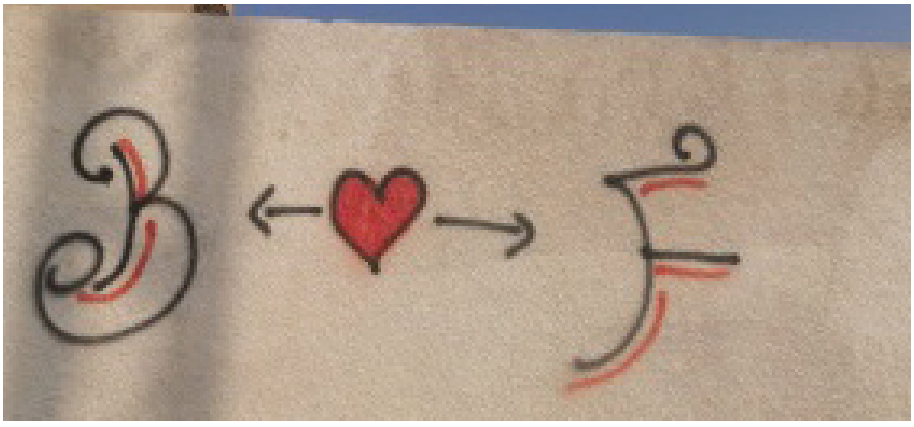

صورة (10) الدالة على ذكر الأحرف الإنجليزيّة ورسومات الحب/أماكن عامة/عمان.

صورة (11) الدالة على اسم المحب/مدرسة مصطفى وهبي التل الأساسيّة للبنين/إربد

صورة (12) الدالة على الاسم/مسجد الكيال/مدينة الشرق/الزرقاء

صورة (13) الدالة على اسم المحب/أماكن عامة/عمان

ويرى الباحثان أن الأسماء كُتبت صراحةً لإثبات ملكيّة صاحبها أو التعريف بالذات إعجابًا بها، وهذا يرتبط بنواحٍ نفسيّة تسعى إلى نوع من الخلود المؤقت الذي يحاول فيه الشخص إثبات ذاته، أما ذكر الأحرف الإنجليزيّة فيوحي بارتباط عاطفيّ بين الحرف الأول من الاسمين، أما ذكر رمز القلب بدلالته النفسيّة؛ فجاء معبرًا عن مشاعر المحبة والأُلفة، فالقلب هو رمز للحب في كل الثقافات وعلى مر العصور، ولعل السبب في رسمه هو دلالة الإعجاب بالجنس الآخر، ونقل مشاعر هذا الحب، وربما يكون نوعًا من التقليد والمحاكاة والاقتداء بسلوكات الآخرين من خلال النمذجة والملاحظة أو التقليد، إذ يؤكد باندورا Albert Bandura أن الأنماط الجديدة

من السلوك يمكن أن تكتسب من خلال ملاحظة سلوك الآخرين ومن النتائج المترتبة عليها، حتى في غياب التعزيز الخارجيّ، وبحسب هذة النظريّة يكتسب الفرد السلوك بالتعلم والتقليد من البيئة المحيطة به، سواء في الأسرة أو المدرسة أو غيرها (عبدي، 2010).

الخاتمة/الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محتوى العبارات المكتوبة على الجدران في ثلاث مدن أردنيّة، هي عمّان، وإربد، والزرقاء، من خلال رصدها على جدران (المدارس والأماكن العامة ودور العبادة).

ولقد خلُصتُ الدراسة الراهنة إلى جملة من النتائج الخاصة بظاهرة الكتابات الجداريّة، ودلالاتها اللغويّة السيميائيّة، والنفسيّة، بوصفها ظاهرة تمس القضايا المرتبطة بالفرد وبالمجتمع من منطلق أن أفراد ذلك المجتمع هم الممارسون الفعليّون لتلك الكتابات، إذ نجدهم يعبرون عن مشاعرهم وخلجاتهم ومشاكلهم وعواطفهم ورغباتهم وانتماءاتهم من خلالها.

وجاءت النتائج التي خلصت الدراسة إليها ممثلة في النقاط الآتية:

- إنّ العبارات المكتوبة على الجدران إنما تعبّر عن مكونات نفسيّة واجتماعيّة وشعوريّة وطبقيّة وجنسيّة وعاطفيّة وجهويّة وعنصريّة...، من خلال لغة متساوقة مع هذه الغايات التي تحرك المشاعر النفسيّة لكاتبي هذه العبارات.
- تنطوي هذة الكتابات الجداريّة على دلالات سيميائيّة دالة، وموحية، بوصفها تجليًّا حقيقيًّا وواقعيًّا وصادقًا للواقع الاجتماعيّ.
- أسهمت هذه الكتابات الجداريّة في تشكيل صورة جليّة عن طبيعة فئات المجتمع الأردنيّ في أكبر ثلاث محافظات في الأردنّ (عمّان، الزرقاء، إربد).
- إنّ عدد الكتابات الجداريّة الموجودة على جدران الأماكن العامة والمدارس يدل على أن كاتبي هذه العبارات يفضلون اللجوء إلى الكتابة على الجدران من منطلق أنها تسمح لهم بإخراج كل مكنوناتهم ومكبوتاتهم النفسيّة والاجتماعيّة والعاطفيّة من العالم الداخليّ (النفس) إلى العالم الخارجيّ (الواقع)، دون سلطة الرقيب، حيث تمنحهم هذه الجدران فضاء متسعًا لذلك، لتكون هذة

العبارات نتاجًا شعوريًّا ونفسيًّا لما يختلج كاتبيها من أفكار ومشاعر مكبوتة في دواخلهم.

- تنطوي هذه العبارات المكتوبة على الجدران على دلالات نفسيّة ترتبط بوسائل الدفاع الأوليّة اللاشعوريّة، مثل: الهروب، والنكوص، والإنكار، والتبرير، والإسقاط.
- تمثل المضامين التي تنطوي عليها بعض هذه العبارات المكتوبة على الجدران تجلّيًا من تجليات الثقافة الفرعيّة.
- احتوت هذه العبارات على ثلاثة مضامين كبرى، وتفرعت منها عناوين فرعية على النحو الآتي:
  - أولًا: العبارات الانفعاليّة والرغبات المكبوتة.
  - ثانيًا: العبارات ذات الطابع الاجتماعيّ.
  - ثالثًا: العبارات ذات الطابَع العاطفيّ.
- اختلفت مضامين الكتابة على الجدران حسب الموقع الجغرافيّ، فكانت المضامين الرائجة في المدارس عبارات الحب والغرام والرياضة، أما الأسواق العامة فقد راجت على جدرانها العبارات المدروسة، العبارات الانفعاليّة، والرغبات المكبوتة، والعبارات ذات الطابع الاجتماعيّ، أما دور العبادة فكانت العبارات المكتوبة قليلة جدًّا، وتتضمن محتوى دينيًّا.
- يمكن اعتبار الحائط ورقة بيضاء تمكّنَ كاتبوها من تدوين كلّ ما يريدونه على صفحاتها دون خجل أو عائق، وهذا من شأنه أن يريحهم نفسيًّا، ويدفعهم إلى الجرأة على إخراج كلّ ما يسبب لهم اضطرابًا نفسيًّا، ففي علم النفس يمثل إخراج المكبوتات من خلال كتابتها مبدأ من مبادئ العلاج النفسيّ، الذي يسمى بـ(التنفيس) والذي يحقق للفرد حالة من التوازن النفسيّ.
- إنّ الكتابات الجداريّة ظاهرة عرفت إقبالًا وانتشارًا كبيرًا وواسعًا خاصة على أسوار المدارس، وفي الأماكن العامة والتجمعات السكنيّة والشعبيّة، في حين قلّت على نحو ملحوظ على أسوار دور العبادة (المساجد، والكنائس، والمقابر) لما لهذه الأماكن من قدسيّة واحترام لدى الأفراد والمجتمع.
- تعدّ المضامين النفسيّة والاجتماعيّة والعاطفيّة من أكثر الدوافع التي أدت إلى

ظهور الكتابات الجداريّة وانتشارها، وهي الأكثر حضورًا مقارنةً بالعبارات الجنسيّة والسياسيّة والدينيّة التي قلّت كتابتها بسبب القيود الاجتماعيّة التي تحاول قمعها وتهذيبها.

- إنّ ثمة جزءًا من هذه الكتابات لا يحمل دلالات واضحة أو قطعيّة، والدليل ما وجدناه من كتابات غامضة خارجة عن الضبط الدلاليّ والمعنويّ.

المراجع العربيّة:

المراجع العربية

- إبراهيم، م.، وطارق، م. (2000). شعارات الانتفاضة: دراسة وتوثيق. المركز الفلسطيني للإعلام.
- إيكو، أ. (2010). *العلامة: تحليل المفهوم وتاريخه* (س. بنكراد، مترجم، الطبعة 2). المركز الثقافي العربي.
- بطاهر، هـ. (2015، 27 سبتمبر). الكتابات الحائطية لمواجهة تكميم الأفواه. *جريدة الخبر*، العدد 1440.
- بنكراد، س. (2012). *السيميائيات: مفاهيمها وتطبيقاتها* (الطبعة 3). دار الحوار للنشر.
- بوطيب، ع. ا. (2003). آليات الخطاب الإشهاري. *علامات في النقد*، 13(49)، 338–312.
- تشاندلر، د. (2008). *أسس السيميائية* (ط. وهبة، مترجم). المنظمة العربية للترجمة.
- حمداوي، ج. (2013). الاتجاهات السيميوطيقية التيارات والمدارس السيميوطيقية في الثقافة الغربية. موقع الألوكة.
- https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://books-library.net/files/books-library.net-01031700Sn9U1.pdf&hl=ar
- خليل، إ. م. (2006). ألفاظ الألوان ودلالاتها عند العرب. مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 33(3)، 457–441.
- دي سوسير، ف. (1987). محاضرات في علم اللسان العام (ع. قنيني، مترجم). إفريقيا الشرق.
- رضوان، س. ج. (2009). الصحة النفسية. دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- زهران، ح. ع. س. (1977). الصحة النفسية والعلاج النفسي. عالم الكتاب.

- سراج، ن. (2014). مصر الثورة وشعارات شبابها: دراسة لسانية في عفوية التعبير. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- سلامة، ب. ع. (2015). سيسيولوجيا الكتاب في الحمام: تحليل كتابة ورسومات المراهقين في حمام المدارس الثانوية. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 8(1)، 65-45.
- سميرة، ع. (2011). الضغط المدرسي وعلاقته بسلوكات العنف والتحصيل المدرسي [أطروحة ماجستير، جامعة تيزي وزو]
- عبد اللطيف، ع. (2012). بلاغة الحرية: معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة. التنوير للطباعة.
- عبد اللطيف، م. ع. ا. (1990). الصحة النفسية والتفوق الدراسي. دار النهضة العربية.
- فرويد، س. (1986). سيكولوجية العدوان: بحوث في ديناميكية العدوان (ع. ناصيف، مترجم). دار منارات.
- القرطبي، أ. ع. م. أ. (2006). الجامع لأحكام القرآن (ع. التركي، محقق). مؤسسة الرسالة.
- كنزة، ج. (2014). اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الكتابات الجدارية [أطروحة ماجستير، جامعة باتنة.
- مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط (الطبعة 4). مكتبة الشروق الدولية.
- مرهج، ر. (2005). أولادنا من الولادة حتى المراهقة: مرشد شامل في تطوير الأطفال. أكاديميا انترناشونال للنشر والطباعة.

المراجع الإنجليزيّة:

- Papalia, D. E., Olds, S. W., & Feldman, R. D. (1999). A child's world: Infancy through adolescence (8th ed.). McGraw-Hill.
- Rice, F. P. (1992). Human development: A life-span approach. Macmillan Publishing Company.
- Santrock, J. W. (2003). Psychology (7th ed.). McGraw-Hill.

ملحق بجداول الكتابات الحائطيّة

جدول (1)

العبارات ذات الطابع النفسيّ (العبارات الانفعاليّة والرغبات المكبوتة)

الفقرة	التكرار	النسبة المئويّة	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ
مخنوق	3			
كلكم خونه	2			
يا عالم بحالي عليك اتكالي	4			
يلعن أبوالايام الي خلتني احتاجك	1			
يا دنيا دوراه	3			
أيتها الحياة تمكيجي شوي يلعن شكلك ما أبشعك	2			
إذا ما رح تكوني إلي ما رح تكوني لغيري	2			
أنا حزين يا عالم	5			
والله ورب الكون لو أعيش عمري كله وحيد تحرم علي أقول لمخلوق ارجع	4			
الحياة غير صالحة للحياة	3			
لا تكن واقعي فالواقع زبالة	1			
لكم دينكم ولي ديني	2			
خليك خاين الوافي بس الكلب	2			
كلنا بخير لولا الآخرون	3			

جدول (2)

العبارات ذات الطابع النفسيّ (العبارات الغامضة)

الفقرة	التكرار	النسبة المئويّة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ
(عبارات متداخلة غير مفهومة)	11			

الفقرة	التكرار	النسبة المئويّة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ
(حروف باللغة العربيّة)	12			
(حروف باللغة الإنجليزيّة)	14			

جدول (3)

العبارات ذات الطابع النفسيّ (العبارات الجنسيّة)

الفقرة	التكرار	النسبة المئويّة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ
شراميـ...	12			
كـ...	11			
كـ.. أختك	14			
أمك	8			
طيـ..	6			

جدول (4)

العبارات ذات الطابع الاجتماعيّ (العبارات الرياضيّة والألقاب)

الفقرة	التكرار	النسبة المئويّة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ
وحداتي	10			
الفيصلي الزعيم	15			
تسقط أنت وتاريخك أمام الرمثا	7			
طز على الوحدات	5			
أمام الفيصلي تسقط أنت وتاريخك	5			
شمبر	4			
كوشوكة	14			
ابن سوريا امعط	1			
ادخل يا كلب	1			

جدول (5)

العبارات ذات الطابع الاجتماعيّ (العبارات الدالة على الدعاية والإعلان)

الفقرة	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نشتري خردة	15			
تشييك أراضي	14			
مطهر أولاد	10			
صيانة فلاتر ماء	5			
لتشييك مزارعكم	20			
معلم لكافة المراحل الأساسية	9			
تنك ماء	10			
طلبات وتوصيل	13			
اركب معنا	10			

جدول (6)

العبارات ذات الطابع الاجتماعيّ (العبارات الدالة على التعصب للهويّة القوميّة والقبليّة)

الفقرة	التكرار	النسبة المئويّة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ
الله وحدات القدس عربية	20			
دولة العدوان	2			
بني حسن	25			
معان وبس	3			
معان حرة	5			
ابن شيوخ	2			
أبناء المخيمات	5			
المفرق–البادية الشمالية	1			
حمر النواظر	2			
حنا بدو	5			

جدول (7)

العبارات ذات الطابع العاطفيّ (العبارات الدالة على مشاعر الحب والشوق والغزل)

الفقرة	التكرار	النسبة المئويّة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ
أكو عرب بالطيارة	5			
شخبط شخبيط	2			
معقول ما نعود حباب	5			
ضناني الشوق	10			
يوم أقبلت	4			
أكرهها	3			
سنين بنعشق	1			
روحي بعد فرقاك مدري وش حصل فيها	5			
تعبت أقول ما فيني	7			
بحبك وحشتني	6			
ابرقي يا مزون	2			
زعلان ما تبغا الرضا	7			

جدول (8)

العبارات ذات الطابع العاطفيّ (العبارات الدالة على مشاعر الحب والشوق والغزل)

الفقرة	التكرار	النسبة المئويّة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ
بحبك خاوة	6			
أعشقك	10			
نظرة عيونك ذباحة	12			
أنت جميلة كالمنسف	6			

الفقرة	التكرار	النسبة المئويّة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ
محبوبي ضاع	4			
بحب الكركي** كركي يا عونك كلهم يحبونك	1			

جدول (9)

العبارات ذات الطابع العاطفيّ

(العبارات الدالة على أسماء المحب وكتابة الأحرف بالإنجليزيّة ورسومات الحب)

الفقرة	التكرار	النسبة المئويّة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ
(قلوب حب)	20			
(حروف بين رسم لقلب نابض)	25			
(أسماء المحبوبين)	23			

الأدنوية والمراقبة

نوربرت هرنستين وخَيْرو نونيس[1][2]

ترجمة بلحسن محمد

المدرسة العليا للأساتذة، جامعة عبد المالك السعدي، المملكة المغربية

m.belahcen@uae.ac.ma

https://orcid.org/0000-0003-0099-6007

الملخص

يُعيد هذا العمل النظر في مجموعة من القضايا المتعلقة بالمقاربة التقليدية لنظرية المراقبة. يقدّم، إلى جانب ذلك، مجموعة من الحجج النظرية والتجريبية التي تكشف عن ضعف هذه المقاربة. كما يستدلّ أيضا على إمكان إلحاق بنية المراقبة والصعود، وتوحيد اشتقاقهما، بشكل يتماشى والافتراضات الأدنوية.

(1) هذه ترجمة لبحث «Minimalism and control» المنشور سنة 2014 في The Routledge Handbook of Syntax، وقد تُرجم بموافقة من المؤلفيْن. وأستغل المناسبة لأتقدم بجزيل الشكر لخَيْرو نونيس الذي رحب باقتراح ترجمة المقال وساعد في توضيح مجموعة المسائل النظرية الواردة في ثناياه. ولا يفوتني أن أتقدم إلى الأستاذ الرحالي محمد بأرقى عبارات الشكر والعرفان على تشجيعه على ترجمة هذا العمل واهتمامه بنشره. أشكر أيضا المحكّميْن على المجهود الذي بذلاه لتجويد هذا العمل، دون أن يتحمل أحدهما وِزْرَ زلّاتي. [المترجم]

(2) نتقدم بعبارات الشكر إلى محرري هذا الكتاب، خاصة يسوك سايتو Yosuke Sato، على التعليقات والاقتراحات التي قدمت للصيغة الأولى من هذه الورقة، التي دعمها المجلس الوطني للتطوير العلمي والتكنولوجي (CNPq). وقد قُدمت هذه المنحة إلى نونيس تحت رقم 309036 /2011-9.

MINIMALISM AND CONTROL

NORBET HORNSTEIN AND JAIRO NUNES

translated by Belahcen Mohammed
École Normale Supérieure, Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco
m.belahcen@uae.ac.ma
https://orcid.org/0000-0003-0099-6007

ABSTRACT

This study re-examines a range of issues related to the traditional approach to Control Theory. In addition, it presents a set of theoretical and empirical arguments that reveal the weaknesses of this approach. It also provides evidence for the possibility of assimilating control and raising structures and unifying their derivation in a manner consistent with minimalist assumptions.

1. مقدمة

يناقش هذا البحث الخصائص المُميِّزة لبنية المراقبة في إطار الأدنوية، ويتفحص مدى قرب المقترحات التي يتضمنها من الاستجابة لهذا الإطار. سنركز، على وجه الخصوص، على مقاربتين قُدِّمتا لمعالجة بنية المراقبة؛ ترتكز الأولى على النقل، بينما تتأسس الثانية على وجود العنصر **ضم** (PRO). يُمثل عمل هورنستين Hornstein (1999, 2001) وبوكس وآخرون Boeckx and al (2010) للمقاربة الأولى، ويجسد عمل لنْدُو Landu (2000, 2004) المقاربة الثانية[1]. ورغم أن قصدَنا هو مراجعة المسألة بموضوعية، إلا أن القارئ يجب أن يكون على دراية بتوجهنا. نؤيد في هذه الورقة الرأي القائل إن معالجة بنية المراقبة التي تحترم الأدنوية ستكون في جوهرها، وبالضرورة، صيغة من نظرية للمراقبة ترتكز على النقل (Movement Theory of Control). ومع ذلك، فإننا سنستفيد من المقاربات المؤسسة على **ضم** (وتسُن وهولمز Watson and Holmes).

قبل الخوض في التفاصيل، نود أن نلخص شكل الاستدلال في ثلاث نقاط: أولا، سنوضح أنّ العديد من الخصائص المميزة للمراقبة الإجبارية يمكن معالجتها بافتراض أنها تتضمن إجراء نقل–موضوع من موقع **ضم**[2]. ثانيا، سنبيّن كيف تستند نظرية المراقبة المتمركزة على النقل إلى الافتراضات المركزية في الأدنوية. ثالثا، سنستدل على أن المعالجة المعيار القائمة على وجود **ضم** تخرق بطريقة أو أخرى القيود الأدنوية. يتمثل الاستنتاج المتوصل إليه في أنه: إذا كان البرنامج الأدنوي ينحو نحو المسار الصحيح، فيجب أن تكون بعض صيغ نظرية المراقبة المرتكزة على النقل (من الآن نستعمل: **ن ن م**) صحيحة.

2. ما يجب أن تفسره أية نظرية للمراقبة

يتحتّم على أية نظرية مراقبة مناسبة تلبية أربع رغبات على الأقل: أولا، يجب أن

(1) سنتطرق فقط إلى المقاربات التركيبية لبنية المراقبة. وللاطلاع على نقد مفصل للمقاربات الدلالية انظر بوكس وآخرين (2010: الفصل 7).

(2) نوظف مصطلح **ضم** من أجل التوضيح فقط، لأن نظرية المراقبة المؤسسة على النقل تنفي وجود هذا العنصر في المراقبة الإجبارية. وعليه، فإن الاستعمال هنا وصفي صرف.

تُخصِّص أنماط بنيات المراقبة التي يقدمها النحو الكلي (ن ك) وتفسر لماذا وكيف تختلف؟ فإذا افترضنا، مثلا، أن المراقبة الإجبارية (م إج) والمراقبة الاختيارية (م إخ) مختلفتان، فيجب أن يعود هذا التباين إلى الخصائص الأساسية للنسق.

ثانيا، يجب أن تخصص النظرية طبيعة العنصر المراقَب: ما هو موقعه ضمن لائحة المقولات الفارغة التي يقدمها ن ك؟ وهل هو مكوِّن خاص بالمراقبة أم أنه شيء يُفحص بشكل مستقل؟

ثالثا، يجب أن تصف النظرية الخصائص الشجرية للمراقبة بشكل صحيح، مع مراعاة المواقع التي يمكن أن يرد فيها كل من المراقِب والمراقَب. علاوة على ذلك، يجب على النظرية أن تقدم معالجة لسبب تعالق هذين العنصرين. فإذا ما افترضنا أن العنصر المراقَب لا يمكنه الظهور إلا في مجموعة فرعية من المواقع المحتملة (مثل الفواعل غير المعمول فيها)، فسيتعيّن علينا معرفة لماذا تقيّد العناصر المراقَبةُ بهذه الخصيصة.

أخيرا، يجب أن تعالج النظرية تأويل المراقَب بالموازاة مع تفسير كيف تُحدّد السوابق (antecedents) العنصرَ المراقَب؟ وكيف يُخصَّص نوع العلاقة التي تحصل بين المراقِب وعائده في نمطي المراقبة (إج وإخ)؟ ولماذا تحصل هذه العلاقة دون غيرها؟ فإذا افترضنا، مثلا، أن العناصر المراقِبة يجب أن تربط محليا في بنيات م إج، فلماذا تكون علاقة المراقبة جد مقيّدة في هذه الحالات؟

إن هذه الرغبات، كما ذُكر أعلاه، توجِّه أية مقاربة، سواء كانت أدنوية أو غير ذلك، تطمح إلى تفسير السمات المركزية للمراقبة، عوض ربطها بشروط معينة. بالطبع، ستُضاف بعض القيود الإضافية بمجرد استكشاف هذه الأهداف في الإطار الأدنوي. سنناقش، في المحاور الآتية، كيف عالجت كل من **ن ن م** والمقاربة القائمة على **ضم** فيما يتعلق بالنقاط الموجِهة أعلاه، وذلك بتفحص الآليات المعتمدة في المقاربتين كلتيهما باعتماد المقتضيات الأدنوية.

3. المراقبة ومبدأ البط (the Duck Principle)

سننطلق في مناقشتنا من المبدأ المنهجي المفيد الوارد أسفله في (1):

1) **مبدأ البط:**

إذا وُجد شيء يمشي ويُصوِّت ويتغوَّط مثل البط، فإن الوضع المحايد هو أنه

ينتمي إلى نوع البط، أي: إذا كانت البنية أ وب تملكان نفس الخصائص فيجب أن يولّدهما النحو بالطريقة نفسها.

1.3. بعض الأوليات

لنتأمل المعطيات في (2)–(7)، مع استحضار مبدأ البط المقدم سلفا:

2) أ. *[[**It**$_i$ was expected [**t**$_k$ to shave himself$_k$]]

ب. *[[**It**$_i$ was hoped [**PRO**$_k$ to shave himself$_k$]]

3) أ. *[[**John**$_1$**'s** sister] was hired **t**$_1$]]

ب. *[[**John**$_1$**'s** campaign hopes [**PRO**$_1$ to shave himself]]

4) أ. *[[[**John**$_1$ seems [that it was likely [**t**$_1$ to shave himself]]]]

ب. [[**John**$_k$ convinced Maryi [**PRO**$_{i/*k}$ to leave]]

5) أ. *[[**John**$_1$ seems [(that) **t**$_1$ will travel tomorrow]]

ب. *[[**John**$_1$ said [(that) **PRO**$_1$ will travel tomorrow]]

6) أ. **John** seems to be cooperative and Bill does too

ب. [**John**$_1$ wants [**PRO**$_1$ to win]] and [Bill does too]

('and Bill wants himself to win' /*'… and Bill wants John to win …')

7) أ. *[[as jealous of each other$_{2+}$ **John**$_1$ strikes **Bill**$_2$ [**t**$_1$]]

ب. *[[to shave themselves /each other$_{2+}$ **John**$_1$ asked **Bill**$_2$ [**PRO**$_1$]]

بما أن الضمير الحشوي *it* ليس سابقا مناسبا للعائد في (2أ)، فإن لحن هذه الجملة يوضح أن الأثر (أثر الموضوع) لا يمكنه ببساطة الاقتران بسابقه في الخطاب، بل إنه يتطلب سابقا تركيبيا. وإزاء هذا، توضح (3أ) أن السوابق التركيبية مثل *John* يجب أن تكون في موقع تحكم مكوني. وتبرز (4أ)، أيضا، أن الأدنوية مهمة: لا يمكن أن يوجد عنصران متدخلان مناسبان بين الأثر وسابقه. وتبيّن (5أ) أن الأثر (في الإنجليزية) لا يمكن أن يرد في موقع فاعل الجملة المتصرفة. وأخيرا، تُظهر (6أ و7أ)، تباعا، أن الأثر يتلقى تأويلا شاذا في بنية الاختزال/ الحذف (ellipsis) كما لا يمكنه التعلق بسوابق منفصلة.

تمثل الجمل في (2)–(7) الخصائص التشجيرية والتأويلية التي توسم بها الآثار. غير أن ما يهم مناقشتنا هو أن الخصائص نفسها تصف **ضم** في م إج. وبهذا، تبين

((2ب)، (3ب) و(4ب))، على التوالي، أن مراقبة **ضم** الإجبارية تستدعي تحكما مكونيا محليا من قبل السابق؛ وتوضح (5ب) أن **ضم** في م إج لا يمكن أن يكون فاعلا لجملة متصرفة؛ ويؤول **ضم** في م إج (6ب) و(7ب)، أيضا، تأويلا شاذا في بنية الاختزال، كما لا يمكن تسويغه بواسطة السوابق المنفصلة.

تكشف الجمل (2ب)-(7ب) عن بعض الخصائص العامة للمراقبة الإجبارية[1]، لكنها لا تمثل بأي حال كل التنوع التجريبي المرتبط بهذا النمط من المراقبة. فالخصيصة الموضحة في (5ب)، مثلا، ليست كليَّة. حيث يملك الفاعل الفارغ المدمج، في البرتغالية البرازيلية، في جملة متصرفة الخصائص التأويلية نفسها التي يملكها **ضم** في م إج[2]. تبين (8) الواردة في الأسفل، مثلا، أن المقولة الفارغة لا يمكنها أن تربط بحرية بسابقها في الخطاب (الذي تشير إلية القرائن *w* و*k* و*i*) إذا كانت في موقع الفاعل المدمج، بل يجب تأويلها، عوض ذلك، باعتبارها مقترنة بالمركب الحدي (م حد) الذي يتحكم فيها مكونيا. وعليه، يجب تأويلها على أنها مقترنة بالمركب الذي يحمل القرينة الميمية؛ أي: *o irmão d[o Joãok]*$_m$ وليس بالعنصر *o Pedro*]$_i$ لأنه ليس محليا، ولا يوجد في موقع تحكم مكوني.

8) *برتغالية برازيلية*:

[[o Pedro]$_i$ disse [que [o irmão d[o João$_k$]]$_m$ estava achando
the Pedro said that the brother of-the João was thinking
[que $ec_{m/*i/*k/*w}$ deveria ganhar uma medalha]]]
that should receive a medal
'Pedro said that [João's brother]$_m$ was thinking that he$_m$ should get a medal.'

يتجسد الأمر المثير الذي ينبغي أن نشير إليه في أن اللغات التي تقبل جمل مثل (5ب) تسمح بجمل مماثلة للجملة (5أ). وبعبارة أخرى، إن مجرد السماح باستعمال **ضم** في موقع الفاعل في الجملة البرتغالية البرازيلية، يسمح باستعمال الأثر في الموقع نفسه. وعليه، فإن جملا أكثر إثارة مثل (9) ممكنة أيضا في البرتغالية البرازيلية

(1) هذه مجموعة فرعية من خصائص المراقبة الإجبارية. يوجد وصف كامل لهذه البنية في بوكس وآخرين (2010: الفصل 3). ونتجاهل باقي الخصائص لأسباب تتعلق بهدف الورقة.

(2) للاضطلاع على معطيات أخرى، انظر النقاش في فريرا (2000، 2009) Ferreira، رودريغز (2002، 2004)، نونيس (2008، 2010) وبترسن (2011، 2013) Petersen.

(انظر فيريرا (2000، 2009)، مارتنز ونونيس (2005، 2010) Martins an Nunes، ونونيس (2008، 2010)):

(9) *برتغالية برازيلية*:

[osestudantes]$_1$**parecem/acabaram** que t_1**viajaram** mais cedo
thestudents seem.3PL/finished.3PL that traveled.3PL more early
'The students seem to have traveled earlier.'/'The students ended up traveling earlier.'

يقودنا تفحص المعطيات الواردة في (2)–(9)، باستحضار مبدأ البط، إلى استنتاج لا محيد عنه مفاده: أنّ الآليات النحوية المساهمة في توليد نقل–الموضوع تساهم أيضا في توليد م **إج**[1]،[2]. وللإشارة، فإن هذا الاستنتاج ليس جديدا بأي حال ولا يرتبط بالأدنوية وحدها. فقد ذُكرت في شومسكي (1977: 82) الملاحظة القائلة «إن **ضم** والأثر يعتبران العنصر نفسَه؛ فهما يتمايزان فقط في الطريقة التي تسند القرينة–كبقايا لقاعدة نقل تارة وقاعدة مراقبة تارة أخرى». وبهذا، فإن المهمة التي تنتظرنا الآن تتمثل في تفحص الآليات المتاحة في إطار الأدنوية، التي من شأنها احتواء الظواهر التي تندرج في هذين المعيارين بطريقة موحدة. تتجلى الإجابة المباشرة التي تقدمها المقاربة التي تشتق بنية المراقبة بالنقل في: أن م إج مشتقة ببساطة بواسطة النّقل. يوجد استكشاف للعملية طابق (Agree)، المقترحة في شومسكي (2000، 2001)، في عمل لاندو Landu الذي يعتبر أن م إج نتيجة لعلاقة تطابق نُشِّطت بواسطة التخصيص الأدنى لسمة **ضم**.

وما دامت طابق مكونا فرعيا للعملية انقل في العديد من مقاربات النقل الأدنوية (انظر على سبيل المثال شومسكي (2001))، فغير مستغرب أن تشمل المقاربتين المتنافستين المعطيات التجريبية نفسها، وعلى وجه الخصوص، معالجة (2)–(9) بدرجة نجاح مماثلة. ومن تم، فإن مقاربة **ن ن م** ومقاربة لاندو القائمة على **ضم**

(1) يرجى ملاحظة كيف صيغ هذا المعطى. لا يحدَّد بواسطة الصعود والمراقبة. فهو يشير إلى أن العملية التي تُحرِّك نقل *qua* تُفعَّل في المراقبة الإجبارية.

(2) يحثنا مبدأ البط، في الواقع، على إعادة تحليل ربط العائد بأنه نمط النقل، ويرجع ذلك إلى أن المبد أ يفرض نفس القيود تقريبا على العلاقة بين السوابق والعوائد التي تقدمهما بنية المراقبة. لن نتمكن من تمحيص هذه المشكلة هنا لأسباب مرتبطة بحيز الورقة. للحصول على بعض الاقتراحات حول القضية، انظر النقاش الوارد في لايدز وأيدسردي Lidz and Idsardi (1997)، هورنستين (2001)، زفارت Zwart (2002)، ودروموند وآخرين (2011).

تعتمدان كلتيهما على التحكم المكوني، الأدنوية، وبعض صيغ النشاط (activation) (شومسكي (2000)) ومتطلبات التوازي. لنأخذ المقارنة بين الإنجليزية والبرتغالية البرازيلية مثالا على ذلك. لنفترض، كحجة على هذا، أن الزمن (ز) المتصرف في البرتغالية البرازيلية قد يكون معتلا من حيث سمات التطابق (ϕ–defective) (انظر على سبيل المثال فيريرا (2000، 2009)، رودريغز (2004)، ونونيس (2008)). وإذا كان الأمر كذلك، فقد تحدِّد الجمل المتصرفة مجالات ضيقة (porous) لكل من عمليتي نقل الموضوعات وطابق. بمعنى أن التناقضات الحاصلة في (5)، (8) و(9) نفسها لا تقدم الحجة التي تميز مقاربة على أخرى؛ لأن كل مقاربة تتضمن شروطا تقبل المقارنة للتعامل مع حالات خاصة مثل (8)/ (9).

من المهم هنا التنصيص على هذه النقطة، لأن الانزياح عن الحالات المعيار غالبا ما يؤخذ باعتباره أساسا لتمييز المقاربة المؤسسة على **ضم** من التي تتبنى النقل في اشتقاق بنية المراقبة، والاستثناءات التي تخلق بعض المشاكل للمقاربة الثانية. وتعد اختلافات المراقبة بين الفعلين *convince* (انظر (4أ)) و*promise* (انظر (10أ))، وبين *ask* (انظر (7أ)) و*propose* في (10ب)، أمثلة مناسبة في هذا الصدد. ومع ذلك، إذا كان النقل وطابق موضوعين في الأدنوية، فيجب، منطقيا، أن تكون كلتا المعالجتين متساويتين تجريبيا من حيث انتقاء العنصر المراقِب في هذه الحالات. ولن يكون هناك تباين بين النظريات فيما يتعلق بالتصورات الأدنوية أو في افتراض أن علاقة المراقبة تنشأ في التركيب بواسطة إجراءات أدنوية. وعليه، فإن المشكلة التي قد تعترض إحداهما هي في الواقع تخلق مشكلة لكلتيهما، ويُرجَّح أن تعالِج إحداهما الأخرى[1].

10) أ. [[**John**$_k$ promised Mary$_i$ [**PRO**$_{k/*i}$ to leave]]

ب. [[to help each other$_{2+}$ **John**$_1$ proposed to **Bill**$_2$ [**PRO**$_1$]]

11) أ. [[**John**$_k$ begged **Mary**$_i$ [**PRO**$_{i/*k}$ to leave the party early]]

ب. [[**John**$_k$ begged **Mary**$_i$ [**PRO**$_{k/*i}$ to be allowed to leave the party early]]

وتعد ظاهرة المراقبة الجزئية (partial control) من الظواهر التي تميز النظريات

(1) للحصول على مناقشة مستفيضة للحالات الاستثنائية في (8)، (10) و(11) وتحليلها في إطار ن ن م، انظر بوكس وآخرين (2010: المحاور 4.4، 5.5 و2.6.5 والمراجع الواردة هناك).

المؤسسة على **ضم** من **ن ن م**، كما تمثل لها (12) أسفله. يرجع لحن (12أ) إلى حقيقة أن «*gather*» يتطلب فاعلا مجموعًا جمعًا دلاليًا. وإزاء هذا، تشير نحوية بنية م إج في (12ب) إلى أن قيد الجمع الذي يفرضه «*gather*» يشبع بطريقة ما في الجملة المدمجة، لأن سابق **ضم** يحمل سمة المفرد. ومن هنا، يبدو أن اللاتوافق بين المراقِب والمراقَب في (12ب) يُظهر أن المراقِب يكون هو نفسه المراقَب، وهذا من شأنه خلق مشكلة بالنسبة إلى **ن ن م**، بينما يمكن تفادي هذه المشكلة في المقاربة المؤسسة على **ضم**.

12) أ. *The chair gathered at three

ب. The chair hoped [PRO to gather at three]

لاحظ لاندو (2000، 2004)، في دراسته المعمقة للمراقبة الجزئية، وجود مجموعة فرعية، فقط، من بنيات المراقبة المدعمة لنمط المراقبة هذا. ففضلة الأفعال الضمنية مثل *manage*، مثلا، لا تسمح بهذا النوع من المراقبة كما توضح (13). وهذا ما قاد لاندو إلى اقتراح أن الزمن هو ما يسوِّغ المراقبة الجزئية، وأن الأزمنة غير المتصرفة مثل فضلات أفعال الرغبة (desiderative verbs) مثل الفعل *hope* هي التي تملك وحدها، فقط، القدرة على ذلك (انظر (12ب)).

13) *The chair managed [PRO to gather at three]]

وإذا وضعنا المشاكل التقنية التي تعتري تطبيق لنْدُو المتعلق بتسويغ **ضم** بواسطة الزمن جانبا[1]، فإن كيفية اعتماد المراقبة الجزئية على رؤوس الزمن غير المتصرف ليست أمرا واضحا، وهذا في حال اعتبرناها، فعلا، ظاهرة مراقبة. توجد، كما لاحظ رودريغز (2007) Rodrigues، أيضا تأثيرات المراقبة الجزئية حيث لا يمكن إدماج الفضلات غير المتصرفة كما توضح هذا ((14ب) و(15ب)) أسفله، التي تتضمن محمولات تتطلب فواعل تدلّ على جمْع دلاليا. وقد قاد هذا رودريغز إلى استنتاج مفاده أن الموجه (modality) هو ما يسوِّغ الجمع، في (12ب)، (14ب) و(15ب)، وليس الزمن.

14) أ. *The chair met at 6

(1) انظر بوكس (2010: محور 2.5.2) في مناقشة مفصلة.

ب. The chair can only meet tomorrow

15) أ. *The chair applied together for the grant

ب. The chair cannot apply together for the grant

وما يهم مناقشتنا الحالية هو أنه، بموجب فرضية الفاعل الداخلي، يجب أن يُمثل للجمل في (14ب) و(15ب) كما في (16).

16) أ. [The chair]$_i$ can only [t_i meet tomorrow]

ب. [The chair]$_i$ cannot [t_i apply together for the grant]

وإذا قارنّا (12) مع (14) و(15) فسنصادف مبدأ البط مرة أخرى؛ لأن مراقبة **ضم** الإجبارية وأثر-م يملكان السلوك نفسه. ولذلك، مهما تعددت معالجات تأويل الجمع في (16) يجب توسيعها، مبدئيا، لتشمل (12ب). ويُستند في هذا إلى الحقيقة القائلة إنّ قيد الجمع يمكن إشباعه أيضا من خلال بنية المعية (comitative structure)، كما في (17) أسفله. لقد اقتراح بويكس وآخرون (2010) أن المراقبة الجزئية تتضمن في الحقيقة فضلة تشكل بنية معيّة فارغة كما في (18) (ربما عنصر موجِه كما اقتُرح في رودريغز)[1]. لاحِظ، على وجه التخصيص، أن (18أ) تتضمن توافقا بين **ضم** وسابقه، مما يجعل تحليل هذا الأخير باعتباره أثر-م أمرا ممكنا:

17) أ. The chair gathered **with Bill** at three

ب. [The chair met **with Bill** yesterday]

ج. The chair applied together for the grant **with Bill**

18) أ. [[**The chair**]$_i$ hoped [**PRO**$_i$ to gather **procommitative** at three]]

ب. [**The chair**]$_i$ can only [**t**$_i$ meet **procommitative** tomorrow]

(1) توجد تحاليل غير تركيبية لبنية المعية. وقد قُدم اقتراح مثير للاهتمام في العمل المقترح مؤخرا في أندرسون (2012) الذي يعتمد صيغة دلالية صرف يختزل فيها المراقبة الجزئية في مبدأ الاحتواء الزمني (بدلا من الاعتماد على الموجه، كما في رودريغز). وتقدم هذه الورقة ثلاث خصائص مميزة؛ 1) تُقيّد المراقبة الجزئية بالجميلات المدمجة بطريقة ممبدأة من خلال اعتبارها نتاجا لنمط خاص من العوائد التابعة زمنيا؛ 2) تتوافق مع أية آلية يرث من خلالها ضم سمات التطابق من العنصر المراقِب (في إطار ن ن م يكون ضم أثر/ نسخة للمراقِب)؛ 3) تفسر عدم تمكن ضم في المراقبة الجزئية من تسويغ العوائد المصرَّفة في الجمع، كما يفعل أي تحليل مقدم لبنية المعية.

ج. [**The chair**]$_i$ cannot [$\mathbf{t}_i$ apply together for the grant **procommitative**]

وبصرف النظر عما إن كان اقتراح بويكس وأصحابه ينحو نحو المسار الصحيح، فإن النقطة المهمة التي يجب تأكيدها هي أنه إذا وُجد ما يمكن أن تقوله **ن ن م** بشأن المراقبة الجزئية في (12ب)، فإن المقاربات القائمة على **ضم** تملك نظرة أحادية في التحليل، فيما يخص تأثيرات هذا النمط من المراقبة (انظر (14ب) و(15ب)). وإذا كانت المقاربتان المتنافستان، علاوة على ذلك، في حاجة إلى شروط مماثلة لتسويغ الزمن/ الموجه لمعالجة المراقبة الجزئية، فإن هاتين المقاربتين تعدان متساويتين في هذه النقطة[1].

دعونا نناقش، الآن بعض الحالات التي قد يُميِّز فيها مبدأ البط فعلا **ن ن م** عن المقاربة المؤسسة على وجود **ضم**.

2.3. قضايا الإعراب

لنبدأ بتفحص مبدأ البط في مجالي حوسبة الإعراب ووجيهة صرف-صواتة. لوحظ منذ فترة طويلة أن تطبيق بعض قواعد التطابق يمكن أن تكبحه بعض المقولات التركيبية الفارغة، وأشهر مثال على ذلك هو ما يعرف بالبنية المقلَّصة *wanna* في الإنجليزية (انظر، مثلا، جيغلي ,Jaeggli, 1980)[2]. فكما تبين (19) أسفله، قد يتقلص الفعل *want* والحرف *to* من خلال إقحام **ضم** (PRO)، غير أن هذا التقليص لا ينطبق عندما يقحم أثر-م (أثر غير الموضوع). والمثير أن أثر-م يمكن إقحامه في مثل هذه البنية المقلصة كما في (20) (انظر ليتفوت (1976) Lightfoot):

19) أ. Who$_1$ do you **want PRO to** banish $\mathbf{t}_1$ from the room ←

?Who do you **wanna** banish from the room

ب. ho$_1$ do you **want** $\mathbf{t}_1$ **to** vanish from the room ←

(1) يمكن ملاحظة تفاعل الوجه (mood) في المراقبة بوضوح في اليابانية، التي تملك ثلاثة عناصر وجهية مرتبطة بالمراقبة الإجبارية: وسام النيّة (intentive) -*(y)oo* في مراقبة الفاعل، وواسم الأمر (impeerative) -*e /-ro* في مراقبة المفعول، والواسم الحضّي (exhortative) -*(y)oo* في المراقبة المشطورة. انظر فوجي (2006، 2010) Fuji في مناقشة وتحليل مفصّلين.

(2) يقصد بها البنية التي يختزل فيها الفعل *want* والحرف *to* في عبارة واحدة هي: *wanna*، [المترجم].

*Who do you **wanna** vanish from the room?

20) أ. John hasta kiss Mary ← John$_1$ **has t$_1$ to** kiss Mary

ب. John usta kiss Mary ← John$_1$ **used t$_1$** to kiss Mary

ج. John usta kiss Mary ← John$_1$ is **going t$_1$ to** kiss Mary

وبما أن أحد الاختلافات المعيارية بين أثر-م وأثر-م، يتمثل في أن الأول لا يحمل سمة الإعراب بينما يوسم الثاني إعرابيا، سيكون افتراض أن هذا الاختلاف هو المسؤول عن التناقضات الموجود بين (19ب) و(20) معقولا جدا. وبناء على هذا، يجب أن يكون **ضم** في (19أ) بدون إعراب، وهذا ما يتقاطع مع **ن ن م** ومعالجة المراقبة المقترحة في إطار العاملية والربط[1]، غير أنه لا يتماشى والمعالجات الرئيسة القائمة على **ضم** في الإطار الأدنوي (انظر بويكس (2000) حول هذه النقطة). ففي المقاربة المقترحة في شومسكي ولاسنيك (1993) والمُطوّرة في مارتن (2001) Martin، مثلا، يوسم **ضم** بالإعراب الفارغ (null Case)، بينما يوسم في مقاربة لنْدُو (2004) بالإعراب المطرد، مثله في ذلك مثل باقي المركبات الحديّة. تواجه هاتان المقاربتان، رغم ذلك، مشاكل خاصة. فالأولى (أي مقاربة شومسكي ولاسنيك) يجب أن تفسر لماذا يمكن للعنصر **ضم** حمل الإعراب الفارغ دون غيره؟ بينما يتعيّن على المقاربة الثانية تفسير افتقار **ضم** للتحقق الصوتي، مثل باقي المركبات الحديّة التي توسم بالإعراب المطرد (انظر بوكس وآخرين (2010: المحور 2, 5, 1 و5, 4)). تشير هذه المشاكل فعلا إلى أن الخصائص الخاصة المنسوبة إلى **ضم** في المقاربات المؤسسة على **ضم** يمكن أن تُستخلص من بعض خصائص م إج بواسطة ترميز الخصائص المعالجَة في الوحدات المعجمية، غير أن هذه المقاربات لا تقدم أي تفسير. وحتى إن وضعنا هذه المشاكل جانبا، فإن ما يلائم مناقشتنا الحالية هو أننا نرى مرة أخرى في (19أ) أن سلوك **ضم** في م إج يماثل سلوك أثر-م (أي أنهما لا يوسمان إعرابيا).

إذا كان **ضم** عنصرا معجميا ويتلقى إعرابا بنيويا (سواء كان هذا الإعراب فارغا أو مُطّردا)، فيُتوَقع أن يكون التماثل مع أثر-م، عوض أثر-م فيما يخص البنية المُقلَّصة

(1) ينبغي تذكر أنه في إطار العاملية والربط يجب أن يظل **ضم** في موقع غير معمول فيه وأن إسناد الإعراب يخضع لمفهوم العمل. (انظر شومسكي (1981))؛ ولابد أن يكون **ضم** غير معرب.

المروفة بـ«*wanna*»، واجبا. بيد أن هذا غير صحيح، كما تشير إلى ذلك المعطيات أعلاه. سيتعين على المقاربات المؤسسة على **ضم**، على الأقل، تفسير لماذا يقدِّم **ضم**، رغم وسمه إعرابيا، سلوكا مماثلا لأثر-م دون مماثلة أثر-م)؟ وبما أن المقاربات القائمة على **ضم** تنص حاليا على الخصائص التوزيعية للعنصر **ضم** في **م إج**، فإن هذه المعطيات تدل على أن معالجة هذه الخصائص تستعدي شرطا خاصا[1].

يتجسد الاستنتاج المتوصل إليه هنا في أن مبدأ البط يفصل بين **ن ن م** ومقاربات **ضم** في الإطار الأدنوي. ولا يقف الأمر عند هذه المسألة فقط، فكما رأينا، في المحور الثاني، يمكن دمج الشروط الخاصة التي تستدعيها المقاربات المؤسسة على **ضم** في **ن ن م**. يمكن القول ببساطة إن **ن ن م** لا تحتاج لهذه الشروط؛ وبالتالي، فإن كل من مبدأي البط والتقتير/ شفرة أوكام (Occam's Razor) يقودان إلى تبني **ن ن م**.

3.3. مراقبة الملحق

لنتأمل الآن في بنية مراقبة الملحق التي تثير دائما المشاكل. فالملحقات تطرح دائما تحدٍّ أمام محاولات توحيد التحليل، بسبب أنماطها المختلفة التي تخلق صعوبات أمام العملية ضُم Merge، وغيرها من المشاكل. ومع ذلك، فإننا لا نهدف إلى دراسة الملحقات دراسة عميقة، بقدر ما نطمح إلى التأمل في مجموعة فرعية من الملحقات، خصوصا تلك التي تُنشِّط المراقبة الإجبارية. تأمل المثال في (21):

21) أ. $John_i$ said [that [$Mary_k$'s brother]$_m$ left [after $PRO_{m/*i/*k/*w}$ eating a [[bagel]

ب. *[$John_i$ watched TV [while PRO_i ate a bagel]

ج. $John_i$ left before PRO_i singing and $Bill_k$ did too

and $Bill_k$ left before he_k /*Johni …'

د. *[$John_i$ called $Mary_k$ after [PRO_{i+k} criticizing each other]

تبين (21أ) أن **ضم** يتطلب، في هذا التشجير، سابقا محليا يتحكم فيه مكونيا،

(1) يجذر بنا أن نذكر أن هذا التوازي بين ضم وأثر-م، وأيضا التباين بين هذين العنصرين وبين أثر م) لا يرتبط بكيفية تحليل ما يعرف بتأثيرات المماثلة (sandhi) بطريقة صحيحة. ومن الملائم القول إنه مهما كانت المسببات، فإنه يُتعامل مع آثار-م وضم بصورة مشابهة، ويُميَّز كلاهما من أثر-م). للحصول على مقاربة أخرى لهذه التأثيرات، انظر أندرسون (2005: 72).

وتوضح (21ب) أن **ضم** لا يمكنه أن يرد في موقع فاعل الجملة المتصرفة التي ترد في الفضلة (في الإنجليزية)، وتُظهر (21ج) أن **ضم** داخل الملحق يُفضي إلى قراءة شاذة في بنية الاختزال، بينما تكشف (21د) عن عدم قبول العنصر **ضم** للسوابق المنفصلة. ينبغي أن نتذكر هنا أن كل هذه الخصائص تصف كل من **ضم** في مراقبة الفضلة الإجبارية وأثر-م (انظر (2) و(7))[1]. وينبغي أن نشير إلى أن أوجه التشابه تتجاوز الحالات الكلاسيكية. فمثلما رأينا في المحور الفرعي الثاني، تسمح البرتغالية البرازيلية بورود كل من أثر-م **وضم** في م إج في موقع فاعل الجملة المتصرفة التي ترد في الفضلة (انظر (8)). يتجسد الشيء الذي لا يثير الدهشة، في هذه اللغة، في أن الفاعل الفارغ في جملة ملحقة متصرفة يتصرف في تشجير الملحق مثل **ضم** في م إج، كما هو موضح في (22) (انظر رودريغز (2004)).

22) *برتغالية برازيلية*

na sala] [O pai do João$_i$] $_k$ cumprimentou o Pedrom [quando eck$_{k/*i/*m/*w}$ entrou

in-the room the father of-the João greeted the Pedro when entered

'.John$_i$'s father]$_k$ greeted Pedrom when he$_{k/*i/*m/*w}$ entered the room]'

وقد عُثر على نمط آخر من التعبيرات التي تظهر تطابقًا محايدًا (epicene) داخل الجملة/ (جملي) في اللغات الرومانية، كما ناقشها رودريغيز (2004، 2007) (انظر كذلك رودريغز وهورنستين (2013)). فكلمة *victim* في الإيطالية تحمل دائما السمة [+مؤنث] بغض النظر عما إن كانت تحيل على المذكر أو المؤنث. ووفقا لهذا، فإن بنية الصعود مثل (23)، مثلا، توسم فيها الصفة الحملية بالمؤنث حتى في السياق الذي يتعرض في رجل (أي مذكر) للأذى.

23) *إيطالية (رودريغز: 2004)*

La vittima sembra essere **ferita/*ferito**
the victim seems be injured-FEM/injured-MASC
'The victim seems to be injured.'

(1) توجد العديد من الخصائص الأخرى التي تقدمهما كل من مراقبة الفضلة والملحق. للمزيد حول هذه الخصائص انظر بوكس وآخرين (2010: المحور 4.5.1).

ومن المثير أن التطابق المذكور في (23) يمكن أن يُكرر في كل من مراقبة الفضلة والملحق كما في (24)، بيد أنه لا يظهر في المراقبة الاختيارية، كما في (25):

24) *إيطالية* (رودريغز: 2004)

أ. La vittima ha detto che essere **trasferita /??trasferito** di essere cercato

of be the victim had tried **transferred–MASC /transferred–FEM**

to–the station of police of College Park

ب. La vittima mori' dopo essere **stata /??stato trasportata**

been.FEM the victim died after be **brought.FEM been.MASC**

all' ospedale **trasportato**.

to–the hospital **brought.MASC**

.The victim died after being brought to the hospital'

25) *إيطالية* (رودريغز: 2004)

La vittima ha detto che essere ***portata/portato*** alla stazione
The victim has said that be brought-FEM/brought-MASC to-the station
di polizia non era una buona idea.
of police not was a good idea
'The victim said that being brought to the police station was not a good idea.'

وإذا كان الفاعل الفارغ، وفقا للأسباب التي ذكرها رودريغز، داخل الجملة غير المتصرفة (24) هو أثر–م فيجب أن يشكّل نموذجا واحدا مع أثر–م في موقع الفاعل المدمج في بنيات الصعود في (23)، ويجب أن يتطابق، كذلك، المحمول المدمج في سمة الجنس مع الفاعل «السابق» المدمج. كما يجب على هذا التحليل، مرة أخرى، أن يكون مستقلا عن التحليل المخصص والمفترض حول التطابق الجملي في بنيات الصعود. ولا يمكن، من جهة أخرى، تحليل (25) باعتبارها تتضمن أثر–م في موقع فاعل الجملة غير المتصرفة؛ لأن الجمل غير المتصرفة تُشكِّل جزرا للفواعل. ولا يمكن، أيضا، تحليل (25) على أنها تتضمن أثر–م؛ لأن التطابق الجملي سيُكبح مما يجعل المحمول المدمج موسوما بصيغة المفرد (المعروف بالمحايد).

تسفر المعطيات أعلاه عن مشاكل تهدد التحاليل القائمة على **ضم** والمستندة على العملية طابق، مثل تحليل لنْدُو (2000، 2004). تعد الفواعل جزرا لقيد مجال

الاستخراج (Condition on extraction domain)، ويجب على أية معالجات لتأثيرات قيد مجال الاستخراج أن تمنع التطابق الجُملي لتسويغ مراقبة **ضم** الإجبارية. وهذه نتيجة جيدة عندما يتعلق الأمر بجزيرة الفاعل في (25). غير أن هذا لا ينطبق على بنيات مراقبة الملحق مثل ((21أ)، (21ج)، (22 و(24))). ويُستبعد أن تتضمن هذه الجمل م إج بسبب أنها لا تُنشئ تشجير طابق (انظر، مثلا، لنْدُو (2004: المحور 5,1)). يثير هذا السؤالَ المعيار حول لماذا يجب أن يتطلب النحو آليات إضافية تؤدي إلى التأثيرات نفسها بشكل يوازي التأثيرات التي ترتبط بمراقبة **ضم** في الفضلة وبأثر-م؟ إن تجاهل مبدأ البط في مواجهة التناظرات بين بنية مراقبة **ضم** الإجبارية في بنية الإلحاق وبين أثر-م، مثلما تبين المعطيات أعلاه، سيكون جد مكلف.

يجب أن نلاحظ، منذ الوهلة الأولى، أن النمط نفسه من المشاكل التي تواجهها التحاليل القائمة على طابق في معالجة م إج في بنية الإلحاق يجب أن تصطدم بـه **ن ن م**. فالملحقات هي الأخرى تشكل جزرًا للنقل، ولذلك فإن النقل خارج جزيرة الإلحاق، في بنية مراقبة الملحق، سيؤدي مباشرة إلى خرق قيد مجال الاستخراج. وهذا صحيح عندما نشير إلى النحو بالصيغة الموجودة في إطار العاملية والربط، غير أنه لا يعد كذلك عندما يتعلق الأمر بالهندسة الأدنوية. وسنحاول كشف السبب في الفقرة الآتية.

تُقدم البنية العميقة (بنية-ع)، في إطار العاملية والربط، شجرة نواة تُميِّز النسق الحاسوبي، ويجب أن تُجرى كل الحوسبات التركيبية بعد البنية-ع داخل هذا الموضوع التركيبي الجذري الفرادي. وبالتالي، إذا وجدنا جزيرة ملحقة بين أثر-م وسابقه فلابد أن يكون النقل الذي أفضى إلى هذا التشجير قد خرق قيد مجال الاستخراج. لذلك، لا توجد طريقة، في إطار العاملية والربط، لتوليد مراقبة ملحقة بواسطة النقل.

تستغني النظريات الأدنوية، من جهة ثانية، عن البنية-ع (لأنها ليست مستوى وجيهيا) وتُبنى الأشجار التركيبية خطوة خطوة من خلال انطباق متداخل للعمليتين انقل وضُم[1]. استدل شومسكي (1995)، علاوة على هذا، على أن التعقيد الحاسوبي

(1) أو الضم الخارجي والضم الداخلي، وكلا التطبيقين للإجراء ضم فرادي.

للاشتقاقات التركيبية يمكن تقليصه إلى حد كبير إذا افترضنا قيد التوسع (Extention condition) الذي يتطلب أن تجري عمليات الإسقاط على العجرة الجذر. وستُبنى البنية *[v' saw her][$_{DP}$ the boy]$_{VP}$]*، وفقا لهذا، في إطار العاملية والربط، دفعة واحدة باعتبارها جزءا من البنية-ع كلها. بينما ستبنى، في الإطار الأدنوي، من التَّعداد البسيط في (26) بواسطة انطباق متكرر للعمليتين انتق وضُم، كما في (26أ-و):

26) أ. *تعداد* (تع)= {the$_1$, boy$_1$, saw$_1$, her$_1$}

ب. *انتق*: تع'= {the$_1$, boy$_1$, **saw$_0$**, her$_1$}

أ= **saw**

ج. *انتق*: تع''= {the$_1$, boy$_1$, saw$_0$, **her$_0$**}

أ= saw

ب= **her**

د. *ضم*: [saw her]

هـ. *انتق*: تع '''= {the$_1$, **boy$_0$**, saw$_0$, her$_0$}

ج= [saw her]

د= **boy**

ر. *انتق*: تع''''= {**the$_0$**, boy$_0$, saw$_0$, her$_0$}

ج= [saw her]

د= boy

ن= **the**

ز. *ضم*: ج= [saw her]

س= [the boy]

و. *ضم*: [saw her] [the boy]] = [[VP

ورغم أن النتيجة المحصل عليها في الاشتقاق دفعة واحدة هي نفسها المحصلة وفق الاشتقاق خطوة بخطوة، فهناك اختلاف جوهري في كيفية الوصول إليها: في الاشتقاق الموضح في (26)، يجب أن يكون النسق الحاسوبي قادرا على التعامل مع أكثر من موضوع تركيبي جذري في وقت واحد. وهذا، في الواقع، صحيح بالنسبة إلى الخطوات الأولى لأي اشتقاق تركيبي. تعد (26ج) مثالا على ذلك، حيث يشكل

saw و*her* موضوعين تركيبيين مستقلين قبل ضمهما. ويزيد عن هذا، أن اشتقاق الموضوعات المركبة والملحقات يتطلب دائما، وفقا لقيد التوسع، أن يتعامل النسق الحاسوبي مع أكثر من موضوع تركيبي في الوقت نفسه. يمنع قيد التوسع، مثلا، اشتقاقا بديلا لـ (26د)؛ كأن يُضم *boy* أولا مع *[saw her]* لتكوين *[[boy [saw her]]*، ثم يضم بعدها *the* مع *boy*بطريقة غير سلكية؛ ومن تم يجب انتقاء *the* وضمه مع *boy* وتُضم البنية الناتجة مع *[saw her]* (راجع (26ه–و)). والمثير للاهتمام، أنه يوجد في (26ر)، مثلا، ثلاثة موضوعات تركيبية مختلفة متاحة كلها للنسق الحاسوبي.

يوجد اختلاف آخر بين إطار العاملية والربط والأدنوية؛ يتعلق هذا الاختلاف بنظرية نسخ النقل التي تعيد تأويل النقل باعتباره خرجا لتفاعل الإجراءين الأساسيين انسخ وضم[1]. وستشتق جملة مثل (27) أسفله، وفقا لنظرية النسخ، كما تبين (28)، حيث يُنشئ النسق الحاسوبي نسخة من *John* ويضمها مع م ز، ثم تحذف النسخة السفلى، على الأقل في المكون الصوتي. لاحظ، مرة أخرى، أنه يجب أن يكون المكون الحاسوبي، في نسق يملك إجراء أساسيا مثل النسخ، قادرا على التعامل مع أكثر من موضوع تركيبي في وقت واحد؛ أي: التعامل مع النسخة الناتجة والموضوع التركيبي الجذري الذي يتضمن المادة المنسوخة (راجع (28ب))[2]:

27) John was arrested

28) أ. س= [$_{TP}$ was arrested John]

ب. انسخ: س= [$_{TP}$ was arrested **John**^{i}]

د= **John**^{i}

ج. ضم: ن= [$_{TP}$ John^{i} was arrested John^{i}]

هـ. احذف: ق= [$_{TP}$ **John**^{i} was arrested ~~**John**~~^{i}]

إذا كان النسق الحاسوبي قادرا على التعامل مع أكثر من موضوع تركيبي في الوقت

(1) الفرق بين النُسخ والورودات غير مهم للأغراض الحالية (انظر لارسون وهورنستين (2012) في نقاش ذي صلة بالمسألة). وللتوضيح، سنستعمل مصطلح النسخ في هذه المناقشة، التي تُشرح بواسطة القرائن العليا للوحدات المعجمية. ويمكن إعادة صياغة المناقشة باستعمال مصطلحي الضم الخارجي والداخلي، غير أننا نستغني عن هذا لتفادي أية صعوبات.

(2) يُستعمل *TP* في المثال (28) مقابلا لـ: م ز الذي يحل على مركب الزمن. [المترجم].

نفسه، وهذا هو ما يهم مناقشتنا، وإذا فُهم النقل، أيضا، بأنه تفاعل بين الإجراءين الأساسيين انسخ وضم، فإن النقل الجانبي (sideward) سيصبح أحد الاحتمالات المنطقية داخل النسق الحاسوبي، أي: أن النسق الحاسوبي سيكون قادرا على انتقاء موضوعين تركيبيين *س* و*ص*، كما في (29)، ونسخ الموضوع *a* المتواجد داخل *س* وضمه مع *ع*[1]:

29) أ. س= [... *a* ...]

ص= [...]

ب. *انسخ*: س= [... $\mathbf{a^i}$ ...]

ص= [...]

ع= $\mathbf{a^i}$

ج. ضم: س= [... a^i ...]

غ= [[...ص...] a^i]

وإذا وضعنا الاستعارة الاصطلاحية جانبا، سنلاحظ عدم وجود فرق جوهري بين الصعود الموجود في (28)، مثلا، وبين النقل الجانبي في (30) فيما يتعلق بالأدوات الحاسوبية المستعملة. ففي الحالتين كلتيهما نملك تطبيقات عبثية (trival) للنقل يُنظر إليها على أنها نَسْخ زائد ضُم. وبالتالي، فإن النقل الجانبي ليس إجراء جديدا أو عملية نقل خاصة[2]. تستحق هذه النقطة التأكيد، لأن فهمها يُساء باستمرار. وقد تملك حقيقة عدم ضم *a*، في (29)، إلى البنية التي تحتوي على مصدر النسخ، خلافا للموضوع *John* في (28)، تفسيرات عديدة. أولا، تختلف (28) عن (29) اختلافا واضحا: تملك نسخة *John* في (28) موضوعا تركيبيا واحدا متاحا للضم، في حين أن نسخة *a* في (29) تملك موضوعين اثنين. والأهم من ذلك، أن هذا الأمر، أي: ضم

(1) طُرح الخيار النظري المتعلق بالنقل الجانبي باعتباره تطبيقا مشروعا نظريا للقاعدة انقل/ الضم الخارجي والداخلي لأول مرة في بوبلجيك (1995) Bobaljik ونونيس (1995) وبوبلجيك وبرون (1997) Bobaljik and Brown ويوريكريكا (1998) Uriagereka. للمزيد حول تطورات وتطبيقات هذه العملية، انظر نونيس (2001، 2004، 2012)، هورنستين ونونيس (2002) ودروموند (2009).

(2) كما اعتاد شومسكي أن يزعم حول الضم الخارجي/ الداخلي، فإن منع خيار النقل الجانبي يستدعي قيودا إضافية ومبررا تجريبيا.

a إلى ص وليس إلى س في (29)، قد يتعلق بتسويغ الملاذ الأخير[1].

يجب أن تُشتق بنية الملحق في (30)، بموجب هذه الاختلافات بين إطاري العاملية والربط والأدنوية، عبر مقاربة النقل الجانبي، كما في (31) (انظر هورنستين (1999، 2001) وبوكس وآخرين (2010)).

30) [after Mary saw John$_i$ [PRO$_i$ eating lunch]

31)

أ.

ب. *انسخ + ضم*

ج. ضم

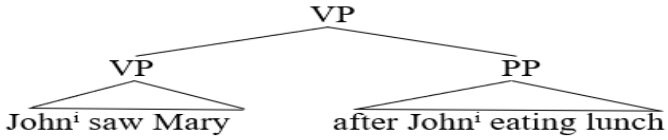

د. *انسخ + ضم*

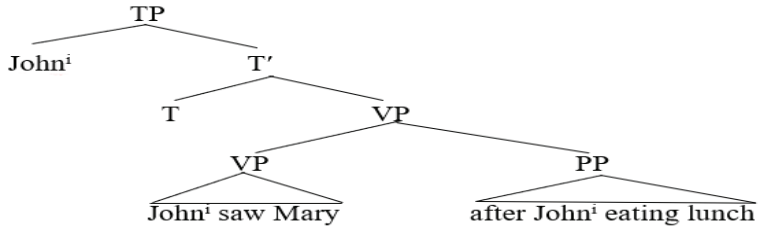

(1) يتوافق النقل الجانبي مع معالجة الضم الخارجي/ الداخلي، التي تستغني عن إجراء النسخ. يضاف إلى ذلك، أن وجهة النظر القائلة إن هذه المسائل ناتجة عن معالجة معقولة تفسر سبب تفضيل النقل الجانبي عن نقل الصعود والضم الخارجي.

هـ. *احذف*: TP John^{i} [$_{T'}$ T [$_{VP}$ [$_{VP}$ ~~**John**^{i}~~ saw Mary] [$_{PP}$ after ~~**John**^{i}~~ eating] [[[[lunch

فبمجرد تأليف *VP* و*PP* في (31أ)، يقوم النسق الحاسوبي بنسخ *John* من *PP* وضمه إلى *VP* (راجع (31ب))، وهذا مماثل للنقل الجانبي الذي يسمح بدور محوري خارجي في جملة المصفوفة المفرَّغة. ثم يُنقل الفاعل إلى [مخص-ز (T-spec)]، طبعا بعد إلحاق *PP* بـ *VP*، (انظر (31ج))، وتحذف نسخ *John* السفلى في المكون الصوتي (راجع (31ه) والبنية السطحية (30)).

وبالتأمل في المعطى (31أ، ب)، سنجد أن *PP* لا يكون ملحقا في الخطوة الاشتقاقية التي يُنقل فيها *John* من *PP* إلى *VP*. ومن المهم هنا استحضار الفكرة القائلة إن الملحقات ليست مطلقة بقدر ما هي فكرة علاقية، أي: إنها تعبير معين يُلحق بتعبير آخر. وبناء على هذا، يعد *PP* في (31 أ) موضوعا تركيبيا جذريا. وإذا ما افترضنا أن الحوسبة التركيبية تُجرى محليا فإن الحقيقة القاضية بأن يصير *DP* فيما بعد ملحقا ستصبح غير واردة في خطوة الاشتقاق التي يقع فيها النقل[1]. وبعبارة أخرى، لا يوجد تشجير جزيرة، في (31أ، ب)، يمكنه منع النسخ. ولا يختلف في الحقيقة النسخ والضم في (31أ، ب) عن النسخ والضم الموجود في نقل الصعود (راجع (28أ-ج)): تتم عملية النسخ في الحالتين كلتيهما دون تكوين جزيرة.

تُميّز هذه المقاربة بطريقة صحيحة الحالات المشروعة لمراقبة الملحق مثل (30) فيما يخص خرق قيد مجال الاستخراج المعيار، كما في (32) أسفله. وبما أن قيد التوسع يقضي بأن يُلحق الملحق بشكل متأخر، فيجب أن يضم *PP*، في (32) أعلاه، إلى مصفوفة المركب الفعلي *VP* قبل أن يبني الاشتقاق مصفوفة مركب الزمن *TP*. ولا يمكن، في هذه الحال، أن يُنقل العنصر التركيبي *book*، في التوقيت نفسه، إلى المصدري المخصص بسمة الاستفهام، كما في (33)، لفحص هذه السمة؛ لأنه يوجد داخل مكون ملحق؛ وهذا ما يفسر لحن (32).

32) *[[[[which book]$_{i}$ did [John [VP [VP call Mary] [PP after he read t_{i}]]]

33) [CP did+**Q** [John [VP [VP call Mary] [PP after he read [**which book**]]]]]

(1) للحصول على المزيد حول القضية، انظر، مثلا، النقاش في نونيس ويوريكريكا (2000)، هرونستين (2001)، نونيس (2001، 2004) وهورنستين ونونيس (2002).

وينطبق هذا الأمر على بنية مراقبة الملحق اللاحنة في (34) أسفله، حيث يأخذ **ضم** فاعل المصفوفة *John* سابقا له. وفي قراءة واردة، في (34)، يكون *PP* الذي يرأسه *without* ملحقا بـ VP الذي يرأسه *answer*، ويستدعي قيد التوسع، في هذه الحال، أن يُضم هذان الموضوعان قبل أن يصيرا جزءا واحدا من بنية أكبر. وبناءً على هذا، لا يمكن لـ *John* أن يُنقل جانبيا ليصل إلى محمول المصفوفة في الوقت الذي يُبنى فيه [*left the room*]، لأنه ملحق، توضح (35) هذه المسألة:

34) *[John$_i$ left the room [after Mary answered the questions without PRO$_i$ [[understanding them]]

35)

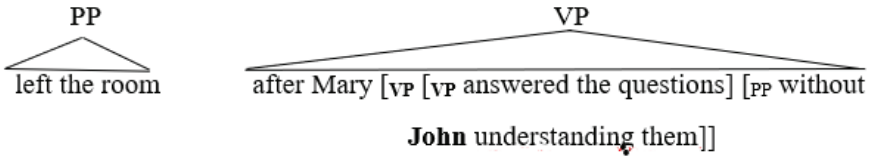

وقبل الخروج من هذا المحور الفرعي، سنحاول التفكير باقتضاب في كيفية معالجة خصيصة مميزة جدا لمراقبة الملحق؛ يتعلق الأمر بوجوب مراقبة الفاعل للعنصر **ضم** عوض مراقبة المفعول مثل (36).

36) John$_i$ saw Mary$_k$ after PRO$_{i/*k}$ eating lunch

استدل هورنستين (1999، 2001) أنّ اللاّتناظر المتعلق بفاعل–مفعول ناتج عن الحوْسبات الاقتصادية. تأمل الخطوة الاشتقاقية الموضحة في (37) التالية:

37) ص= {John$_0$, saw$_0$, Mary$_1$, after$_1$, eating$_0$, lunch$_0$}

س= [John eating lunch]

ع= saw

يجب أن يُسنِد الفعل *saw*، في (37)، دورا محوريا داخليا، وهناك مرشحان محتملان يمكنهما تلقي هذا الدور: الموضوع *Mary* الذي لا يزال في التعداد، و *John* في موقع فاعل جملة المصدر (gerundive). وإذا انتُقِي الموضوع *Mary* وضُم إلى *saw*، فإن الاشتقاق سيُنتج بنية مراقبة الفاعل بعد نقل *John* جانبيا إلى [مخ–م ف *V–spec*] (راجع (31أ، ب)). ومن جهة ثانية، إذا نُسخ *John* وضُم إلى *saw* فيجب

أن تكون مراقبة المفعول هي نتيجة الاشتقاق، حيث سيعتبر *Mary* موضوعا خارجيا. وبما أن ضُم أكثر اقتصادا من انقل (شومسكي (1995)، فسيُفرض الخيار الأول وهو ما ينتج لا تناظر فاعل–مفعول الذي لوحظ في (36). باختصار، إذا كان الاقتصاد يُقيِّد النقل بشكل مستقل، وكان النقل الجانبي مجرد مثال على انقل، فإن المتوقع هو تقييد مراقبة الفاعل في الملحق (وهذا هو الحاصل)[1].

حري بنا، في الختام، أن نزعم أنه بمجرد ملاحظة أن **ضم** يماثل أثر–م من حيث السلوك، في بنيات مراقبة الملحق، سنجد أن مبدأ البط يحثنا على ضرورة تحليلهما كعنصرين من النمط نفسه. ومع ذلك، سيؤدي هذا المبدأ التوجيهي إلى طريق مغلق إذا ما تمثلنا النحو بالصورة المقدمة في العاملية والربط؛ خاصة ما يرتبط بالنقل خارج بنية الملحق، باعتبارها جزءا من البنية–ع التي تُغذّي الحوسبة؛ لأن هذا يخرق قيد مجال الاستخراج. والنتيجة نفسها تقودنا إليها التحاليل المُتبنِّية لإجراء طابق في معالجة م إج، كما في لنْدُو (2000، 2004)، وكذلك الشأن بالنسبة إلى المقاربات المعتمدة على **ضم**. وبما أن جزيرة الملحق تكون متدخلة، وهذا يمنع انطباق طابق، فإن السبيل الوحيد لتفادي هذه المشكلة هو اعتبار أن مراقبة الملحق ومراقبة الفضلة منسجمتان، رغم أن مبدأ التقتير لا يفضل هذه الطريقة في التحليل. وإذا اعتُمد، إزاء هذا، على مزيج من بعض الجوانب الأساسية في البرنامج الأدنوي– أي: الاستغناء عن البنية–ع والسلكية كما ينص على ذلك قيد التوسع ونظرية نقل النُّسخ– فسيكون بمقدور **ن ن م** تحليل مراقبة الملحقات باعتبارها آثار–م، مثل مراقبة الفضلات. ومن خلال استكشاف إمكان النقل الجانبي الذي تقدمه الخصائص الهندسية للأدنوية، ستتمكن **ن ن م** من احتواء الحقيقة القائلة إن مراقبة الملحق تعدّ أيضا بقايا لإجراء النقل، دون الحكم بشكل خاطئ على خرق جزيرة الملحق.

إن نتيجة المقارنة بين المقاربتين المتنافستين أقوى بكثير مما يتعلق بالبنيات

(1) النتيجة، في الواقع، أقوى قليلا من هذا. وتوجد طرق مختلفة تضمن تفضيل الضم على النقل في هذه السياقات. ففي نسق نونيس (1995، 2001، 2004)، مثلا، يُستغنى عن البنية التحتية (36) التي يمكن ان تفضي إلى مراقبة المفعول بصورة مستقلة؛ لأنها لا يمكن ان تكون خطية، لأن نُسختي *Mary* لا تشكلان سلسلة، ومن تم لا تخضعان للحذف بمبرر تقليص السلسلة. انظر مناقشة المسالة في نونيس (2005؛ المحور 5).

المُقلَّصة (*wanna*). وكما ذكرنا في 3 ,2، يمكن للمقاربات القائمة على **ضم** افتراض أن هذا العنصر موسوم إعرابيا، ومن تم ستضطر دائما إلى استدعاء شروط خاصة بسبب سلوكه في م إج، مثل الآثار غير الموسومة إعرابيا. وللإفلات من هذه الشروط أنكرت هذه المقاربة بنية مراقبة الإلحاق. غير أن هذا الاضطراب يمكن احتواؤه في **ن ن م**.

4.3. التحقق الصوتي

سنحوّل زاوية النقاش، في هذا المحور، لاختبار مقاربة **ن ن م** ومقاربات–**ضم** فيما يتعلق بقواعد الصورة الصواتية (ص ص) داخل النحو. لنتأمل البنية المبسّطة التي تسندها كل مقاربة لبنية مراقبة مثل (38):

38) John tried to work hard

39) أ. تحليل **ن ن م**: [John^{i} tried [~~**John**~~^{i} to work hard]]

ب. تحليل مقاربات–**ضم**: [John$_{i}$ tried [**PRO**$_{i}$ to work hard]]

عولج الفاعل الفارغ للجملة المدمجة في المقاربتين معًا كعنصر فارغ صوتيا. غير أن هذه الخصيصة لا تساوي بين المقاربتين. وإذا سُئل عن السبب الذي يجعل الفاعل المدمج فارغا صوتيا، ستكون طبيعة الإجابات المقدمة مختلفة تماما. يتمثل الجواب الذي تقدمه **ن ن م** في أن هذه المشكلة تُختزل في السؤال الأكثر عمومية المرتبط بسبب حذف النُّسخ في المكون الصوتي بشكل عام؛ أي: أن الآليات المسؤولة عن حذف النسخ في حالات النقل الأخرى ستوظف في (39أ)[1]. بتعبير آخر، لا يعد الفراغ الصوتي الذي يسم العنصر المراقَب في (39أ) بناء مخصصا للمراقبة فحسب، وإنما هو نتاج إجراء نحوي مشترك بين أمثلة النقل المعيارية. ويجب أن تقول مقاربات–**ضم**، بدورها، أن الفراغ الصوتي خصيصة معجمية تميز **ضم** (أي: إنّ المسألة غير قابلة للتفسير). بالطبع، لا وجود لشيء غير متماسك في افتراض أن **ضم** لا يملك محتوى صوتيا، غير أن تساوي الحجج سيزيد نظريتنا انسجاما، خاصة إذا اِسْتُلَّ ذلك من سمات أكثر عمقا للنسق.

(1) لنفترض، مثلا، إجراء تقليص السلسلة المقترح في نونيس (1995، 2004)، التي تُفعَّل لاعتبارات خطية.

ولا تختلف الإجابات التي تقدمها كل من مقاربات–**ضم** و**ن ن م**، فيما يخص محتوى **ضم** الصوتي من حيث الأسس التصورية فحسب، بل إن الاختلاف يمتد إلى الجانب التجريبي. فقد أظهرت مجموعة من الأعمال في الأدبيات أن حذف النُّسخ السفلى (ما عُرف تقليديا بالآثار) ليس هو الاحتمال الوحيد الموجود في اللغات الطبيعة، حيث توجد حالات تُنطق فيها النسخ السفلى عوض رأس السلسلة. وفضلا عن هذا، هناك حالة ثالثة تُحقق فيها أكثر من نسخة واحدة صوتيا[1]. وهذه النتائج، طبعا، لا تتماشى ومقاربة **ضم**، غير أنها تُحتوى في تحليل المراقبة المقترح في **ن ن م**.

إذا تفحصنا المراقبة وفقا لمقاربات–**ضم** ستصبح هذه النتائج متعامدة، بيد أنّها تكون واردة إذا ما عولجت المراقبة كما تُحلِّلها **ن ن م**. وسيتوقع مبدأ البط، مرة أخرى، وجود هذه الحالات الغريبة لتحقيق النُسخ، في حالات مماثلة في مجال المراقبة. استدل حداد وبوتسدام (Haddad and Botsdam 2013)، في مناقشتهما لهذه الحالات، على وجود كل هذه المعطيات الاختيارية. توجد، إلى جانب الحالات المعهودة للمراقبة الأمامية (forward control) التي يتحقق فيها المراقِب (النسخة العليا) صوتيا (راجع (38) و(39أ))، حالاتُ المراقبة الخلفية (backround control) المُميَّزة بنطق العناصر المراقَب *Kid* (النسخة السفلى) (انظر (40)). ويقدم النحو، أيضا، حالات مراقبة التناوب (alternating control) حيث يحقق المراقِب *Janis o* أو المراقَب *Janis o* صوتيا (انظر (41)). وهناك، زيادة على هذا، حالة مراقبة النُسَخ (copy control) التي يحقق فيها كلٌّ من المراقَب والمراقِب *Gye'eihlly* صوتيا (انظر (42))[2]:

40) تسيز (*بولنسكي وبوتسدام: 2006*)

~~**kid**~~ [**kid**–bā čorpa bod–a] y–oqsi

girl.ABS girl–ERG soup.ABS make–INF II–began

'The girl began to make soup.'

(1) انظر، مثلا، نونيس (1999، 2004، 2011)، نونيس وبوسكفيش (2007) Nunes and Boškovic، ومجموعة من الأوراق المقدمة في كورفر ونونيس (2007) Corver and Nunes، والمراجع المذكورة هناك.

(2) انظر حداد وبوتسدام للحصول على معطيات ومراجع ومناقشة أكثر تفصيلا.

41) يونانية (ألكسيادو وآخرون: 2010)

(**O Janis**) emathe (**o Janis**) na pezi (**o Janis**) kithara (**o Janis**)

John–NOM learn–3SG John–NOM SUBJ play–3SG John–NOM guitar John–NOM

'John learned to play the guitar.'

42) سان لوكاس كافني زبوطيك (لي: 2003)

أ. R–càà'z **Gye'eihlly** g–auh **Gye'eihlly** bxaady

HAB–want Mike IRR–eat Mike grasshopper

'.Mike wants to eat grasshopper'

ب. B–quìi'lly bxuuhahz **Gye'eihlly** ch–iia **Gye'eihlly** scweel

PERF–persuade priest Mike IRR–go Mike school

'The priest persuaded Mike to go to school'

ج. B–ìi'lly–ga' **Gye'eihlly** zi'cygàa' nih cay–uhny **Gye'eihlly** zèèiny

PERF–sing–also Mike while that PROG–do Mike work

ويزيد عن هذا، أنه توجد نفس أنماط القيود التي تسمح أو ترفض الخروج (outputs) غير العادية لتحقيق السلسلة التي تعمل في بنيات المراقبة الأقل شيوعا. يمكن أخذ (43) مثالا على هذا. بما أن الرومانية لغة تُحقِّق الاستفهام المتعدد (تعدد أداة الاستفهام نفسها في بنية واحدة)، فيجب أن يكون النمط المتوقع هو (43أ) وليس (43ب). يُحاجج بوسكفتش (Boskvic 2002) أن التمظهرات هنا مضللة وأن موضوع الاستفهام في (43ب) خضع للتقديم؛ ومع ذلك، فإن قيود ص ص الخاصة باللغة التي تمنع تجاور مركبات الاستفهام المتجانسة تمنع، كذلك، تحقيق النسخة العليا للموضوع المنقول، ويُفرض تحقيق النسخة السفلى عوض ذلك، كما توضح (44):

43) رومانية (بوسكفتش: 2010)

أ. ✻**Ce ce** precede?

what what precedes

ب. **Ce** precede **ce**?

what precedes what

'What precedes what?'

44) [ce **ce**^{i} precede **ce**^{i}]

وقد وظف فوجي (Fujii 2006) الفكرة نفسها لمعالجة التمايز الظاهر في بنيات مراقبة المفعول مثل (45) أسفله، حيث حُقق المراقِب وهو موسوم بالرفع لا النصب. وقد استدل فوجي على أن تحقيق النسخة العليا للسلسلة التي يرأسها *John* يفضي إلى خرق قيد النصب–المزدوج (double–o) في اليابانية، التي تحظر وسم تعبيرين بالنصب في مجال م ف نفسه؛ وهذا هو سبب لحن (45أ). وتُحقق، من ناحية أخرى، نسخة *John* السفلى (مرفوعة)، في (45ب)، عوض تحقيق رأس السلسلة، وهو ما يساعد على الإفلات من قيد النصب–المزدوج، كما في (46).

45) *يابانية* (فوجي (2006))

أ.

?? Taro-wa **John-o** [siken-ni too-ru-no]-o tetudat-ta
Taro-TOP John-ACC exam-DAT pass-PRS-C_{NO}]-ACC assisted

ب.

Taro-wa [**John-ga** siken-ni too-ru-no]-o tetudat-ta
Taro-TOP John-NOM exam-DAT pass-PRS-C_{NO}]-ACC assisted
'Taro assisted John to pass the exam.'

46) [Taro–wa ~~**Johni**~~ **–o** [**Johni –ga** siken–ni too–ru–no]–o tetudat–ta]

ويوجد، فيما يخص حالات التحقق الصوتي للنسخ المتعددة، قيد شائع مفاده أن النسخ كلما كانت مركَّبة صرفيا، قَّل احتمال نطقها أكثر من مرة (انظر نونيس (1999، 2004) في معالجة هذا القيد). وتوضح (47) هذه المسألة، حيث إن بنيات نُسخ الاستفهام المتعدد في الألمانية قد تسمح بنطق نسخ متعددة لعنصر الاستفهام البسيط *wen*، غير أنها تقاوم تحقيق نسخ متعددة لمركبات تامة مثل *wessen Buch*.

47) *ألمانية* (مك دانييل (1986))

أ. ?**Wen** glaubt Hans **wen** Jakob gesehen hat

whom thinks Hans wen Jakob seen has

'Who does Hans think Jakob saw?'

ب. *?**Wessen Buch** glaubst du **wessen Buch** Hans liest

whose book think you whose book Hans reads

'Whose book do you think Hans is reading?'

وبالموازاة مع هذا، تُظهر اللغات التي تسمح بمراقبة النسخ قيودا مشاكلة للصيغة التي يكمن أن تكون عليها النسخ المركّبة من الناحية الصرف–صواتية. ورغم أن لغة زبوتيك (Zapotic) تسمح بمراقبة النسخ الاسمية (راجع (42)) فإنها تستبعد بنية مراقبة النسخ مثل (48أ)، التي تتضمن مركبا سوريا (quantifier phrase)، أو (48ب) التي تتضمن ملكية عائدية (انظر التفاصيل في بوكس وآخرين (2008)).

(48) زابوتيك (لي (2003) Lee)

أ. *Lia Paamm **yra'ta' zhyàa'p** r–cààa'z g–ahcnèe' **yra'ta' zhyàa'p**.

every girl HAB–want IRR–help every girl FEM Pam

'Every girl wants to help Pam.'

ب. *R–e'ihpy Gye'eihlly **behts–ni'** g–a'uh **behts–ni'** bx:àady

HAB–tell Mike brother–REFL.POSS IRR–eat brother–REFL.POS grasshopper

'Mike told his brother to eat grasshoppers.'

باختصار، إذا كانت م إج من بقايا النقل كما تزعم **ن ن م**، وإذا وجب فهم النقل من منظور نظرية النسخ، كما هي الحال في الأدنوية، فإن مبدأ البط يقودنا إلى توقع أن مجموعة الخيارات المتاحة لنطق النسخ في عمليات النقل المعيار، ستكون متاحة أيضا في حالات المراقبة. ويقدم حداد وبوتسدام دليلا قويا على تحقق هذا التوقع[1].

تعد زاوية التفكير هذه ذات تأثير مهم. حيث لا تنعدم طريقة التأليف بين المراقبة الخلفية ومراقبة النُّسخ وبين المعالجات القائمة على **ضم**. فلمعالجة المراقبة الخلفية، تستدعي نظريات–**ضم** توليدا قاعديا للعنصر **ضم** في م إج في موقع يُتحكم

(1) هناك توقع آخر يفيد أنه مثلما توجد حالات المراقبة الخلفية ومراقبة النُّسخ، فإنه ينبغي توقع العثور على حالات صعود خلفية وصعود النسخ. وقد تحقق هذا التوقع، كما نوقش بالتفصيل في بولنسكي وبوتسدام (2006، 2012). للمزيد من المعطيات والتفاصيل انظر عملهما والمراجع الواردة هناك.

فيه مكونيا في سابقه، مثل (49)، ومع ذلك فهذا يفضي إلى خرق المبدأ ج من مبادئ الربط، ومن تم ستكون هذه البنية مستحيلة:

(49) [[PRO_1 V [DP_1 VP]]

ويجب أن تضمن مقاربات-**ضم**، بالنسبة إلى مراقبة النُسخ، قواعد نسخ المصفوفات الصوتية من السوابق إلى **ضم**[1]. يمكن تصور مثل هذه القواعد، غير أنه إذا عوملت بدون حذر فستنهار، وستصير، وفقا لنظرية النّسخ، صيغة مركبة من **ن ن م**. وعليه، فإن وجود حالات مراقبة النسخ الخلفية ستقدم نمطا جديدا ومثيرا من الحجج الداعمة لـ **ن ن م**، والمضادة، طبعا، لنظريات-**ضم**.[2]

5.3. خاتمة

إذا استحضرنا النقاط المناقشة أعلاه، يمكن القول إنه يجب على أية نظرية مراقبة أن:

50) أ. تحدِّد أنماط بنيات المراقبة التي يقدمها ن ك وتفسِّر كيف ولماذا تختلف هذه الأنماط؟

ب. تصف وصفا صحيحا الخصائص التشجيرية للمراقبة، دون إغفال المواقع التي يمكن

أن يرد فيها عنصري المراقبة؛

ج. تعالِج تأويل المراقَب/ مفسِّرة وكيف تحدَّد سوابق العناصر المراقبَّة، محدِّدَة نوع العلاقة الناشئة بين المراقب وسابقه؛

د. تخصِّص مكان المراقَب ضمن لائحة الصيغ النحوية التي يقدمها ن ك.

تشطر **ن ن م**، فيما يخص (50أ)، بنية المراقبة إلى حالات طفيلية لنقل-م (م إج)

---

(1) يتمثل الخيار الآخر في السماح باحتواء نسختين من العنصر المراقب مع بعض التبعية الموسومة بين هاتين النسختين. وتكمن المشكلة، إذن، في تفسير سبب عدم تبرير المبدأ ج الذي يماثل الجملتين في (1):

1) أ. *$John_i$ managed for $John_i$ to win

ب. *$John_i$ wants $John_i$ to win

(2) تمثل المراقبة الخلفية ومراقبة النسخ أيضا مشكلة لمقاربة النقل المقترحة في مانزيني وروسو (2000) Manzini and Roussou، التي تفترض أن يُضم العنصر المراقِب حيث تظهر وتجذب سمات المحمول المراقَب.

وإلى مراقبة مفتقرة إلى هذه الخصيصة (م إخ). فإذا كان **ضم** رابطا لسلسلة-أ جديدة التكوين، فإننا سنملك م إج، ويجب أن يملك **ضم**، في هذه الحال، سابقا يتحكم فيه محليا (راجع (2) و(4)). ونملك، خلافا لهذا، م إخ. بعبارة أخرى، تشتغل م إخ كعلاقة ضميرية غير مقيَّدة مثل سلاسل-م.[1] ففي (51)، مثلا، نرى أن **ضم** في م إخ قد لا يملك سابقا (51أ)، أو أنه سيملك سابقا غير محلي مثل (51ب). ويمكن، في حالة ثالثة، ألا يتحكم السابق في **ضم** مكونيا (51ج). وهذه متوقع حيث إن **ضم** في (51) يقع داخل جزر الفواعل وهو ما يجعل نقله مستحيلا، ولا يمكن لأية سلسلة ربط **ضم** داخل فاعل المصدر، أو في أي موقع خارجه في الأعلى:

51) أ. It is believed that [PRO_{arb} washing oneself once a week] is hygienic

ب. $John_1$ thinks that Mary said that [PRO_1 shaving himself] is vital

ج. $John_1$'s friends believe that [PRO_1 keeping himself under control] is vital

تجيب **ن ن م** مباشرة عن النقطة الواردة في (51ب)، خاصة ما يتعلق منها بتوزيع **ضم**. فإذا كان هذا العنصر، في الواقع، من بقايا النقل، فإننا نتوقع أن يرد حيث ترد آثار-م (أي النسخ المحذوفة في سلسلة-أ)، وأن يملك نفس تمظهر آثار-م عموما. يقترن **ضم**، في لغات مثل الإنجليزية، بالمواقع غير المعربة. وبالإضافة إلى هذا، فإننا نتوقع أن يُمنع م حد المتحكِّم في **ضم** مكونيا من الورود بين روابط السلسلة في م إج. ومعنى هذا، أن **ضم** يكون فارغا صوتيا في الحالات الأكثر شيوعا لمراقبة **ضم** الإجبارية (لأنه أثر-م)، في المراقبة الأمامية. كما يجب أن يكون م حد في الجملة هو أقرب عنصر للعنصر **ضم**. وقد تؤدي، علاوة على هذا، القواعد الخاصة باللغة إلى نطق النسخة السفلى بدل نطق رأس السلسة أو نطق أكثر من نسخة، مما يفضي إلى المراقبة الخلفية أو مراقبة النسخ، تباعا.

تقدم **ن ن م**، بالنسبة إلى (51ج)، إجابة دقيقة لمسألة تحديد م حد الذي يمكنه أن يكون سابقا لـ **ضم** في م إج:[2] السابق هو رأس السلسلة-أ التي يعد **ضم** رابطا لها.

(1) حللنا ضم في المراقبة الاختيارية باعتباره ضميرا فارغا صوتيا. انظر النقاش المقدم في بوكس وآخرين (2010؛ الفصل 6).

(2) ينبغي تذكر أنه لا توجد نظرية لانتقاء سابق العنصر ضم في المراقبة الاختيارية؛ لأنها لا تستدعي سابقا أصلا.

وبالنظر إلى المتطلبات المعيار الموضوعة على السلاسل-أ، فإن هذا يعني أن انتقاء المراقِب في **ن ن م** سيتوافق مع مبدأ رزمباوم (1970) (Rosenbaum's Principle) فيما يتعلق بالربط الأدنى، وانتقاء أقرب م حد متحكم مكونيا ليكون سابقا لـ **ضم**. يجب أن تكون *Mary*، في (52) مثلا، هي سابق العنصر **ضم** لأنها أقرب م حد له، لأن نقل *John* من موقع **ضم** عبر *Mary* يخرق الأدنوية.

(52) [[[$John_1$ expects [$Mary_2$ to try [$PRO_{2/*1}$ to wash]

وأخيرا، لا تعتبر **ن ن م**، فيما يتعلق بالجملة (50د)، أن **ضم** في م إج عنصر معجمي يملك خصائص خاصة بقدر ما هو أثر متنوع للنقل. لذلك، مهما كانت الخصائص التي قد تُنسب إلى **ضم**، فيجب اختزالها في خصائص مرتبطة بعمليات النقل.

تجدر الإشارة إلى أن **ن ن م** تعدُّ مقاربة المراقبة الوحيدة التي تشتق القضايا الواردة في (50) من مبادئ نحوية أكثر عمومية. تنتهي كل مقاربات-**ضم** بتحديد الخصائص التي يمكن احتواؤها ضمن السمات المعجمية، ويعد الإعراب والمعالجة المعتمدة على طابق مثالين على ذلك. فقد رُبط توزيع **ضم**، في شومسكي ولاسنيك (1993)، بإسناد الإعراب الفارغ. ومع ذلك، يسند الإعراب الفارغ بواسطة الزمن غير المتصرف المتواجد في جُميلات المراقبة، وهو إعراب لا يمكن أن يحققه إلا **ضم**. ويرتبط توزيع وتأويل **ضم**، في مقاربة لنْدُو (2004) بدورها، بإسناد سمتي [- محيل] و[+محيل] للمقولات الوظيفية، حيث تخصَّص هذه المقولات بالسمتين [-محيل] و[+محيل]، عندما تُقرنان بالمركب الحدي، للإحالة على ما إن كان يدعم العنصر المحيل المستقل أم لا. رغم أن هذه المقاربات تنجح في رصد توزيع وتأويل **ضم**، فإنها لا تفسر سبب امتلاكه في م إج هذا التوزيع والتأويل المحدد دون غيره[1].

4. قضايا هندسية

1.4. إلغاء البنية-ع

تستند **ن ن م** إلى افتراض أساس مفاده أن النقل إلى المواقع المحورية يمكن انطباقه

(1) يصف لاندو (2004: 842)، في الواقع، قاعدة إسناد [-محيل] بانها «شرط صدق» يلعب دور الإعراب في النماذج السابقة.

نحويا. بمعنى آخر، تخالف **ن ن م** البنية-ع التي تعد المستوى النحوي الوحيد حيث ترمَّز العلاقات المحورية. وهي، أيضا، دخل كل العمليات التركيبية (مثل النقل). وهاتان الخصيصتان تحظران، من جهة، النقل إلى المواقع المحورية، وتستدعيان، من جهة ثانية، أن تبدأ كل الموضوعات حياتها التركيبية في مواقع محورية. ومن الواضح أن **ن ن م** لا تتوافق والخصيصة الأولى، وبالتالي تستوجب قابليتها النظرية الحفاظ على البنية-ع كمستوى نحوي. وبما أن إلغاء البنية-ع (كمستوى نحوي داخليّ غير مقبول منهجيا) سمة هندسية مركزية في البرنامج الأدنوي، فهناك صلة وطيدة بين البرنامج الأدنوي و**ن ن م**. لا تعني **ن ن م** غياب هذا المستوى النحوي فحسب، لأن غيابه غير كاف للافتراضات المعيار المساعدة. وبصورة أكثر تحديدا، فبمجرد التخلص من البنية-ع كمستوى نحوي، ينتفي ما يمنع النقل إلى المواقع المحورية. وعليه، فإن التخلص من هذا المستوى النحوي يعد شرطا ضروريا لـ **ن ن م**. ومن ثم، فبالقدر الذي يكون فيه التخلص من البنية-ع سمة مركزية للبرنامج الأدنوي تكون **ن ن م** في جوهرها أكثر أدنوية. وإذا صح هذا، فقد يُسأل عن عدم ملاحظة هذا في السابق؟

يكمن السبب الرئيس في أن حذف البنية-ع لا يعني بالضرورة إلغاء قيودها من النحو. وهذا ما نجده عند التأمل في تاريخ ويغ Whig: كانت حجة شومسكي (1993) ضد البنية-ع، في الواقع، مركزة تركيزا ضيّقا. فقد تعاملت مع خصيصة واحدة من خصائصها؛ أي: إنها دخل المكون التحويلي، وبالتالي فهي دخل لكل عمليات النقل. وقد وصف شومسكي (1993) خصائص البنية-ع من حيث (عناصر) الإشباع باعتبارها عملية «الكل في وقت واحد» حيث تنتقي مجموعة من العناصر من المعجم وترتبها في خطاطة س-خط، وتسلَّم النتيجة إلى النسق الحاسوبي. يستدل شومسكي على وجوب الاستغناء عن الإشباع، ووجوب تبني النحو تحويلات معممة تسمح باشتقاقات (interleave) العمليات المماثلة للنقل. وقد دُمجت هذه الفكرة في الأدنوية، وكانت في الواقع الحدسَ الموجهَ للنقل الجانبي، كما يوضح ذلك المحور الفرعي المخصص «لمراقبة الملحق». ما يجب استحضاره، هو أنه بمجرد اللجوء إلى العمليات المعمَّمة سيُفرض أن يكون النسق الحاسوبي قادرا على التعامل مع أكثر من موضوع نحوي في الوقت نفسه، وعلاوة على هذا، فإنه بمجرد السماح

للدمج المعجمي والنقل المتداخل، فإن نقل تعبير معين، من موضوع نحوي إلى آخر، يكون أمرا ممكنا قبل مواصلة الدمج المعجمي.

وقد احتُفظ بالخصيصة الثانية الأخرى للبنية-ع - كونها المستوى الذي يُمثَّل فيه للخصائص المحورية، غير أن أنها أخذت صيغة أخرى. فقد حُوِّلت إلى حظر النقل إلى المواقع المحورية (شومسكي (1995 القسم 6,4)) أو المبدأ الذي ينص على أن الضم الخالص (pure Merge) في المواقع المحورية تستدعيه الموضوعات (ويجب أن يقتصر عليها)، حيث لا يكون الضم الخالص جزءًا من انقل (شومسكي 103: 2000). ومع ذلك، لا تتوافق ترجمة الخصائص الأساس للبنية-ع بشكل جيد مع باقي الافتراضات الداخلية للبرنامج الأدنوي. يتعلق الشيء الأكثر إثارة في هذا التجديد للبنية-ع بالضم. والافتراض الذي لا محيد عنه داخل النسق، بمجرد إلغاء الإشباع، هو أن النقل يجب أن يتضمن الضم كأحد مكوناته (راجع تعريف شومسكي 2000 للضم الخالص المذكور أعلاه) أو أنه مجرد مثيل للنقل (انظر الضم الخارجي والداخلي في شومسكي 2004). وإذا كان الآن الضم «الخالص/ الخارجي» قادرا على تسويغ العلاقات المحورية بشكل مستقل، فلماذا يفقد صلاحيته عندما يكون جزءا من النقل؟

إن الاحتفاظ بالتمايز بين ضم وانقل، بغض النظر عن الطريقة التي يُنظر بها إلى هذا التمييز، أمر صعب تصوريا، وهو ما يجعلنا نعتقد أن الحظر المفروض على النقل في المواقع المحورية يصبح محرِجا من الناحية النظرية. ويبدو أنه لا يوجد سبب كامن وراء هذا الاختلاف إذا لم تكن البنية-ع موجودة. ونعتقد، بناء على أسس منهجية ونظرية داخلية، أن كل الأسباب متوافرة للاحتفاظ بالخيار المتفوق منهجيا (التخلص من البنية-ع وخصائصها) الذي يدعم **ن ن م**.

وقبل مغادرة هذه المناقشة، يجب ملاحظة أن بقايا البنية-ع الملتبسة مثل حظر النقل إلى المواقع المحورية أو الشرط القائل إن الموضوعات لا يمكنها تلقِّي إلا دورا محوريا واحدا في أول ضم لها قد خضع هو الآخر للتجريب من خلال معالجة اللاتناظر الوارد في (53):

53) أ. *[[John expected [*t* to be [someone in the room]]

ب. [[John expected [someone to be [*t* in the room]]

تُفحص في (53أ) سمة [م إم] (EPP) المتوافرة في الزمن المدمج بعد دمج *John*، وبعد نقل *someone* في (53ب). ويجب أن تتفوق (53أ) على (53ب)، وفقا لمقاربة الضم فوق النقل، إذا تقاطعت كلتا الجملتين. يقترح شومسكي (1995) أن (53أ) لا تتقاطع لأن *John* لا يستطيع تلقي دوره المحوري الخارجي المتوقع من *expected* عند الصعود إلى مخصصه. وبمجرد انهيار (53أ) فإن الاشتقاق المتقاطع للجملة (53ب) لن يجد متنافسا، بسبب متطلبات الاقتصاد، حيث يحصل *John* على الدور المحوري عندما يُضم أول مرة.

وفي الاشتقاق المتقاطع في (53ب) يحصل *John* على دور محوري عندما يضم أول مرة. ومع هذا، يجب ملاحظة أن الاختلاف في (53) يمكن اشتقاقه إذا لم يتمكن *someone* من فحص إعرابه في فعل المصفوفة في (53أ) بسب تدخل أثر *John* (انظر نونس 1995، Nunes 2004)[1] أو إذا كانت الجُميْلات غير المتصرفة لا تملك مخصصات في مركب الزمن (سيتكو وآخرون 1999، وإبستين وسيلي 2006 Epstein and Seely). بمعنى آخر، لا يتضح لماذا نُجبَر على إنعاش قيود البنية–ع لأجل معالجة بنيات مثل (53)؟

يكمن القول، باختصار، إن إلغاء البنية–ع في شومسكي (1995) كان جزئيا فقط. وتستدعي **ن ن م** أن يكون هذا الاستغناء تاما: لا يجب رفض الإشباع فقط، بل يتحتم، أيضا، الفصل بين وظائف الدمج المعجمي والنقل (عُيِّن الأول لإشباع العلاقات المحورية، والثاني للاستجابة لكل التبعيات النحوية الأخرى).

2.4. طبيعة ضم

يحلل النحو التوليدي عموما خصائص المراقبة باعتبارها نتيجة نحوية وهذا راجع لأسباب وجيهة. وتكون خصائصها، بهذا الطريقة، قابلة للتفسير. في النظرية

(1) إذا أسند *be* في (53أ) الإعراب إلى *someone* (انظر بليتي (1988) ولاسنيك (1995))، فإن المقارنة مع (53ب) لن تكون قائمة، لأن *someone* في هذه الأخيرة لن يخضع لإجراء نقل الموضوع في حال إلغاء نشاطه الإعرابي بواسطة *be*. يزيد عن هذا، أنه إذا سُوِّغ *someone* إعرابيا بواسطة *be* في (53أ)، فيمكن تقييم إعراب نصب *John* فعل المصفوفة أثناء وجوده في موقع الفعال المدمج. لكن *John* لن يتمكن، إن وقع هذا، من النقل مرة أخرى، بغض النظر عمّا إن كان الهدف موقعا محوريا.

المعيار، مثلا، اعتُبر **ضم** ثغرة صوتية ناتجة بسبب الحذف. والسؤال الذي يطرح هنا هو؛ لماذا نُظر إلى **ضم** بأنه فارغ صوتيا؟ تمثّل الجواب في أن هذا الفراغ نتاج لعملية الحذف. وإذا سؤل عن السبب الذي يجعل **ضم** في م إج عائدا، فسيكون الجواب هو أن الحذف أُجري في إطار التعيين. إن اعتبار **ضم** نتيجة لعملية حذف تركيبي يمكن من تفسير خصائصه الدلالية والصواتية.

ينطبق التصور الخاص بالعنصر **ضم** نفسه على النظرية المعيار الموسّعة، حيث عُدَّ [$_{\text{م حد}}$ *فارغ*]. وهذا خيار نحوي مسموح به في نموذج يُمايز بين قواعد بنية المركب وعمليات الدمج المعجمي: يوَلد النحو العنصر **ضم** عند انطباق قاعدة بنية المركب الحدي، غير أنه لا يلي هذا أية عملية دمج معجمي. يقدم هذا التحليل معالجة خصائص **ضم** الدلالية والصواتية؛ فهو عنصر فارغ صوتيا لأنه لا يتضمن محتوى معجميا، ويتطلب سابقا لأنه بدون محتوى، غير أنه يملك تأويلا مستقلا. يعكس تحليل **ضم**، مرة أخرى، من وجهة النظر القائلة إن حقائق المراقبة يجب أن تشتق مباشرة من العمليات الأساس والمبادئ المنظمة للنحو (للمزيد من النقاش، انظر بوكس وآخرين (2010؛ المحور 2, 3 و2, 4)).

كيف يمكن، إذن، وصف **ضم** في إطار الأدنوية؟ يمكن أن يكون **ضم** عنصرا مُصوغا داخليا أو وحدة معجمية أولية، ولا وجود لبديل ثالث لهذين الاحتمالين. يمنع قيد التضمُّن (Inclusiveness)، بالخصوص، أن يكون **ضم** تعبيرا غير معجمي يُدمج في مسار الاشتقاق، كما أن بنية المركب تحذف خيار تحديد **ضم** باعتباره [$_{\text{م حد}}$ *فارغ*]. دعونا الآن نتفحص بإيجاز كل الخيارات المتاحة.

يقود الخيار المستكشف في إطار **ن ن م**، وهذا يتماشى مع مبدأ البط، القاضي بالتشابه بين **ضم** والأثر إلى استنتاج منطقي: يعد **ضم** في الواقع أثرا. وبشكل خاص، **ضم** هو ما نسميه أثر-م لعنصر محذوف نُقل إلى موقع محوري. وبما أن النُّسخ حلّت محلّ الآثار في البرنامج الأدنوي، فإن **ضم** يعاد تحليله باعتباره نسخة، وهذا يحقق لنا مكاسب كبيرة، كما رأينا في محور التحقق الصوتي. يتجلى الأمر الهام الذي ينبغي ملاحظته في أن النُّسخ في الأدنوية تُعرّف جيدا بما يتوافق مع بنية المركب العارية؛ أي أن النُّسخة إما عنصر معجمي أو مركب مكوَّنٌ من عناصر معجمية. ويُتوقع، علاوة على ذلك، اشتقاق خصائص بنيات المراقبة من المبادئ العامة للنحو، حيث إن علاقة

المراقبة- مثل تبعيات أُثر-م- نتاج نحوي مكوَّن من النقل. وإذا ما اتبعنا التقاليد الأدنوية، فسنجد أن **ن ن م** تجسد الافتراض القائل إن خصائص تشجيرات المراقبة مشتقة من العمليات والمبادئ الأساسية للنحو الكلي، وهي انعكاس مباشر لها.

يسمح خيار معالجة **ضم**، باعتباره عنصرا معجميا، بتوقع أن هذا العنصر يتصرف بدوره مثل *كلب*، *يجلب*، *هذا*، إلخ. أي: إنه يعيش في المعجم ويمكن أن يُضم ويُنقل، تماما مثل أية وحدة معجمية أخرى أو أي مركب. لاحظ أنه لا توجد مشاكل في بنية المركب العارية في هذا التصور؛ لأن **ضم** يماثل أيَّ تعبير آخر منتقى من المعجم. وعليه، ينبغي النظر في مدى تجذر الخروج عن التصورات الكلاسيكية للمراقبة.

افترض اللسانيون التوليديون، منذ أوائل الثمانينيات، أن البنيات لا توجد باعتبارها أوليات نحوية. والفكرة الثاوية خلف هذا الافتراض هي أن المبادئ الأساس للنحو تشتغل باستقلال عن الوحدات المعجمية التي تُحَوسِبها. تعد جمل الصلة، مثلا، جزرا ليس لأنها تتضمن رؤوسا معجمية خاصة أو أنها تضم وحدات معجمية خاصة، بل لأنها تقيم تبعات بنيوية خاصة. وبالمثل، فإن تحديد المَوْضعة أو التبئير أو الصلة يخضع للجزر ليس لأنها تتضمن الموضعة أو التبئير، بل لأنها تتضمن نقل-م) ويخضع لتأثيرات الجزيرة. بعبارة أخرى، العمليات والقيود النحوية تملك خصائصها لا لأنها تملك سمات التراكيب الوظيفية التي تنطبق عليها، بل بسبب الخصائص الصورية التي تنشئها هذه التراكيب. وبهذا المعنى، لا وجود للتراكيب؛ فهي ليست الوحدات الأساسية للتحليل التركيبي. تكمن مشكلة التعامل مع **ضم** بأنه وحدة معجمية في أنها ترقى إلى مستوى تحليل تشجيرات المراقبة كبنيات تشتق خصائص المراقبة من الخصائص المميزة للوحدة المعجمية **ضم** (هي غالبا، مجموعة من السمات المطردة)، التي تحدد البنية/ التركيب.

تعكس بنية المراقبة، في الواقع، مباشرة الخصائص المميزة لوحدة معجمية مميزة، بدلا من العمليات الأساس لتنظيم النحو. تعد تخصيصات السمات التي يقترحها لنْدُو (2014) للعنصر **ضم** مثالا جيدا على هذا. وما يبرر العمليات المطلوبة هو السمة المميزة للعنصر **ضم**، التي يملكها بسبب المعطيات التي تقدمها بنية المراقبة. وإذا ما سئل السؤال: لماذا يملك **ضم** هذه السمات دون غيرها؟ فإن الجواب سيتحدّد في أن هذا راجع إلى طبيعة **ضم** المقيّدة، وليس انعكاسا لإجراءات النحو.

والواقع أنه يصعب التعرف على خصائص **ضم** العديدة بشكل مستقل عن النحو. يحتاج **ضم** سوابق تركيبية مُحيلة، وتحكم مكوني ولا يمكن تسويغه إلا ضمن المجالات المعتلة (defictive) (الزمن المعتل). السؤال هنا هو؛ كيف تُذكر/ تُحدد هذه المتطلبات بمصطلحات معجمية صرف؟ وكيف لا يمكن التعبير عنها إلا من خلال الإفصاح عن النحو وبنياته وعملياته ومبادئه الأساسية؟ والجواب هو أن متطلبات **ضم** هي نفسها متطلبات تسويغ النحو. لا معنى لفرض **ضم** في سياق نحوي، واستدعاء الرجوع إلى العمليات والمبادئ النحوية لوصفه. وبالتالي، فإن تحليل **ضم** باعتباره وحدة معجمية ينسجم مع الأدنوية أكثر منه مع العاملية والربط، التي تجعل من **ضم** عنصرا ملتبسا. في النهاية، لا يمكن أن يقود افتراض الوحدات المعجمية مثل **ضم** إلى معالجة خصائص بنيات المراقبة الموَثّقة وتفسيرها عندما يتعلق الأمر بعنصر مثل **ضم** حين يعامَل كجزء من المحتوى المعجمي، حيث يقف عند حدود الأوصاف دون تقديم أية تفسيرات، لأنه سيُفترض أن الخصائص ذاتها ستفسره. هذه هي كلفة معاملة **ضم** كوحدة معجمية.

5 خلاصة

تنماز **ن ن م** بتوحيد توزيع **ضم** وانتقاء السابق باستعمال آلية موحدة. وتضطلع النظرية التي تفسر الموقع الذي يمكن أن يرد فيه **ضم** في المراقبة الإجبارية وموقع م حد الذي يحتمل أن يكون سابقا له. يشكل **ضم** في المراقبة الإجبارية رأسا للسلسة-أ جيدة الصياغة، التي يرأسها سابق **ضم**. وتعد **ن ن م** البديل المقترح الذي يستطيع تجاوز وصف معطيات بنية المراقبة المتنوعة إلى محاولة تفسيرها. ويرجع السبب إلى أن **ن ن م** تحاول اشتقاق خصائص بنية المراقبة من المبادئ العامة للنحو وليس من قيود التسويغ الخاصة بعنصر معجمي غريب. فإذا افتُرض أن **ضم** عنصر معجمي أولي، فإن متطلبات تسويغه ستكون، ببساطة، مجرد حيّل معجمية.

كما نوقش أعلاه، يوجد ارتباط تصوري وثيق بين البرنامج الأدنوي و**ن ن م**. ويعد إلغاء البنية العميقة، باعتباره من المبادئ المركزية في البرنامج الأدنوي، شرطا ضروريا وكافيا لتكون **ن ن م** قابلة للتطبيق:

54) **ن ن م** ← إلغاء البنية-ع

يتناقض هذا بشكل جذري مع ما يوجد في المقاربات التي تستند في تحليلها لبنية المراقبة على العنصر **ضم**، خاصة في البرنامج الأدنوي. فهذه المقاربات لا تعتمد على أية افتراضات أدنوية مميزة، وبالتالي، فإن جهازها النظري، حتى وإن كان متوافقا مع البرنامج الأدنوي، يعد جهازا مستقلا إلى حد كبير. علاوة على ذلك، يتعارض ميول هذه المقاربات إلى البنائية تماما مع التوجهات التفسيرية للبرنامج الأدنوي.

ورغم أن **ن ن م** تفسر المعطيات جيدا بما يتماشى مع الإطار الأدنوي، فهذا لا يعني أنها صحيحة. غير أنها تقدم حلا معقولا وقويا لمشاكل بنية المراقبة. وعليه، فإن عبء إثبات العكس يجب أن يقع على الرافضين لهذه النظرية. زد على ذلك، أنه إذا وُجد تقارب بين البرنامج الأدنوي و**ن ن م** كما اقترحنا، فيجب أن تكون الحجج التي ستقدم لرفض هذه النظرية جد قوية ومنسجمة مع الأدنوية. فإذا كان البرنامج الأدنوي ينحو نحو المسار الصحيح، فيجب أن تكون بعض صيغ **ن ن م** صحيحة: أي أن **ن ن م** هي أقصى ما يمكن تقديمه في المنظور الأدنوي.

المصادر والمراجع

- Alexiadou, Artemis, Elena Anagnostopoulou, Gianina Iordachioiaia, and Mihaela Marchis. (2010). No objection to backward control. In Movement Theory of Control, ed. Norbert Hornstein and Maria Polinsky, 89-117. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.
- Anderson, Stephen. (2005). Aspects of the Theory of Clitics. Oxford: Oxford University Press.
- Belletti, Adriana. 1988. The Case of Unaccusatives. Linguistic Inquiry 19:1-34.
- Bobaljik, Jonathan. (1995). Morphosyntax: The Syntax of Verbal Infl ection. Doctoral dissertation, MIT.
- Bobaljik, Jonathan, and Samuel Brown. (1997). Inter-arboreal Operations: Head-movement and the Extension Requirement. Linguistic Inquiry 28:345-356.
- Boeckx, Cedric. (2000). A Note on Contraction. Linguistic Inquiry 31:357-366. Boeckx, Cedric, Norbert

- Hornstein, and Jairo Nunes. (2008). Copy-refl exive and Copy-control Constructions: A Movement Analysis. Linguistic Variation Yearbook 8:61-99
- Boeckx, Cedric, Norbert Hornstein, and Jairo Nunes. (2010). Control as Movement. Cambridge: Cambridge University Press.
- Boškovic´, Željko. (2002). On Multiple Wh-Fronting. Linguistic Inquiry 33:351-383.
- Boškovic´, Željko, and Jairo Nunes. (2007). The Copy Theory of Movement: A View from PF. In The Copy Theory of Movement, ed. N. Corver and J. Nunes, 13-74. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.
- Castillo, Juan Carlos, John Drury, and Kleanthes Grohmann. (1999). Merge over Move and the Extended Projection Principle. University of Maryland Working Papers in Linguistics 8:63-103.
- Chomsky, Noam. (1977). On Wh-movement. In Formal Syntax, ed. P.W. Culicover, T. Wasow, and A. Akmajian, 71-132. New York: Academic Press.
- Chomsky, Noam. 1981. Lectures on Government and Binding. Dordrecht: Foris.
- Chomsky, Noam. (1993). A Minimalist Program for Linguistic Theory. In The View from Building 20: Essays in Linguistics in Honor of Sylvain Bromberger, ed. Kenneth Hale and Samuel Jay Keyser, 1-52. Cambridge, MA: MIT Press.
- Chomsky, Noam. (1995). The Minimalist Program. Cambridge, MA: MIT Press.
- Chomsky, Noam. (2000). Minimalist Inquiries: The Framework. In Step by Step: Essays on Minimalist Syntax in Honor of Howard Lasnik, ed. Roger Martin, David Michaels, and Juan Uriagereka, 89-155. Cambridge, MA: MIT Press.
- Chomsky, Noam. (2001). Derivation by Phase. In Ken Hale: A Life in Language, ed. Michael Kenstowicz, 1-52. Cambridge, MA: MIT Press.

- Chomsky, Noam (2004). Beyond Explanatory Adequacy, in Structures and Beyond, ed. A. Belletti, 104-131. Oxford: Oxford University Press.
- Chomsky, Noam, and Howard Lasnik. (1993). The Theory of Principles and Parameters. In Syntax: An International Handbook of Contemporary Research, ed. by Joachim Jacobs, Arnim von Stechow, Wolfgang Sternefeld, and Theo Vennemann, 506-569. Berlin/New York: Walter de Gruyter.
- Corver, Norbert and Jairo Nunes (eds). (2007). The Copy Theory of Movement. Amsterdam: John Benjamins.
- Drummond, Alex. (2009). How Constrained is Sideward Movement? General's Paper, University of Maryland, College Park.
- Drummond, Alex, Norbert Hornstein, and Dave Kush. (2011). Minimalist Construal: Two Approaches to A and B. In The Oxford Handbook of Linguistic Minimalism, ed. C. Boeckx, 396-426. Oxford: Oxford University Press.
- Epstein, Samuel D., and T. Daniel Seely. (2006). Derivations in Minimalism. Cambridge: Cambridge University Press
- Ferreira, Marcelo. (2000). Argumentos Nulos em Português Brasileiro. MA thesis, Universidade Estadual de Campinas.
- Ferreira, Marcelo. (2009). Null Subjects and Finite Control in Brazilian Portuguese. In Minimalist Essays on Brazilian Portuguese Syntax, ed. Jairo Nunes, 17-49. Amsterdam/Philadephia: John Benjamins.
- Fujii, Tomohiro. (2006). Some Theoretical Issues in Japanese Control. Doctoral dissertation, University of Maryland, College Park.
- Fujii, Tomohiro. (2010). Split Control and the Principle of Minimal Distance. In Movement Theory of Control, ed. Norbert Hornstein and Maria Polinsky, 211-244. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.
- Haddad, Youssef A., and Eric Potsdam. (2013). Linearizing the Control Relation: A Typology. In Principles of Linearization, ed. Theresa Biberauer and Ian Roberts, 235-288. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Hornstein, Norbert. (1999). Movement and Control. Linguistic Inquiry 30:69-96.

- Hornstein, Norbert. (2001). Move! A Minimalist Theory of Construal. Oxford: Blackwell. Hornstein, Norbert, and Jairo Nunes. 2002. On Asymmetries between Parasitic Gap and Acrossthe-board Constructions. Syntax 5:26-54.
- Jaeggli, Osvaldo. (1980). Remarks on To-contraction. Linguistic Inquiry 11:239-245.
- Landau, Idan. (2000). Elements of Control. Structure and Meaning in Infi nitival Constructions. Dordrecht: Kluwer.
- Landau, Idan. (2004). The Scale of Finiteness and the Calculus of Control. Natural Language and Linguistic Theory 22:811-877.
- Larson, Bradley and Norbert Hornstein. (2012). Copies and Occurrences. Lingbuzz. http://ling.auf. net/lingbuzz/001484.
- Lasnik, Howard. (1995). Case and Expletives Revisited. Linguistic Inquiry 26:615-633.
- Lee, Felicia. (2003). Anaphoric R-expressions as Bound Variables. Syntax 6:84-114.
- Lidz, Jeff, and William Idsardi. (1997). Chains and Phono-logical Form. UPenn Working Papers in Linguistics 8:109-125.
- Lightfoot, David. (1976). Trace Theory and Twice-moved NPs. Linguistic Inquiry 7:559-582.
- McDaniel, Dana. (1986). Conditions on wh-chains. Doctoral dissertation, CUNY.
- Manzini, Maria Rita, and Anna Roussou. (2000). A Minimalist Theory of A-movement and Control. Lingua 110:409-447.
- Martin, Roger. (2001). Null Case and the Distribution of PRO. Linguistic Inquiry 32:141-166.
- Martins, Ana Maria, and Jairo Nunes. (2005). Raising Issues in Brazilian and European Portuguese. Journal of Portuguese Linguistics 4:53-77.
- Martins, Ana Maria, and Jairo Nunes. (2010). Apparent Hyper-raising in Brazilian Portuguese: Agreement with Topics across a Finite CP. In The Complementiser Phase: Subjects and Operators, ed. Phoevos E.

Panagiotidis, 142-163. Oxford: Oxford University Press.
- Nunes, Jairo. (1995). The Copy Theory of Movement and Linearization of Chains in the Minimalist Program. Doctoral dissertation, University of Maryland at College Park.
- Nunes, Jairo (1999). Linearization of Chains and Phonetic Realization of Chain Links. In Working Minimalism, ed. S.D. Epstein and N. Hornstein, 217-249. Cambridge, MA: MIT Press.
- Nunes, Jairo. (2001). Sideward Movement. Linguistic Inquiry 31:303-344.
- Nunes, Jairo. (2004). Linearization of Chains and Sideward Movement. Cambridge, MA: MIT Press.
- Nunes, Jairo. (2008). Inherent Case as a Licensing Condition for A-movement: The Case of Hyperraising Constructions in Brazilian Portuguese. Journal of Portuguese Linguistics 7:83-108.
- Nunes, Jairo. (2010). Relativizing Minimality for A-movement: f- and q-relations. Probus 22:1-25.
- Nunes, Jairo. (2011). The Copy Theory. In The Oxford Handbook of Linguistic Minimalism, ed. Cedric Boeckx, 143-172. Oxford: Oxford University Press.
- Nunes, Jairo. (2012). Sideward Movement: Triggers, Timing, and Outputs. In Ways of Structure Building, ed. M. Uribe-Etxebarria and V. Valmala, 114-142. Oxford: Oxford University Press.
- Nunes, Jairo, and Juan Uriagereka. (2000). Cyclicity and Extraction Domains. Syntax 3:20-43.
- Pearson, Hazel. (2012). A Semantic Theory of Partial Control. Presented at NELS 43, CUNY, New York.
- Petersen, Maria Carolina. (2011). O licenciamento do sujeito nulo em orações subjuntivas no português brasileiro. M.A. thesis, Universidade de São Paulo, São Paulo.
- Polinsky, Maria, and Eric Potsdam. (2006). Expanding the Scope of Control and Raising. Syntax 9:171-192.
- Polinsky, Maria, and Eric Potsdam. (2012). Backward Raising. Syntax

15:75-108.

- Rodrigues, Cliene. (2002). Morphology and Null Subjects in Brazilian Portuguese. In Syntactic Effects of Morphological Change, ed. D. Lightfoot, 160-178. Oxford: Oxford University Press.
- Rodrigues, Cilene. (2004). Impoverished Morphology and A-movement out of Case Domains. Doctoral dissertation, University of Maryland at College Park.
- Rodrigues, Cilene. (2007). Agreement and Flotation in Partial and Inverse Partial Control Confi gurations. In New Horizons in the Analysis of Control and Raising, ed. W.D. Davis and S. Dubinsky, 213-229. Dordrecht: Springer.
- Rodrigues, Cilene, and Norbert Hornstein. (2013). Epicene Agreement and Infl ected Infi nitives when the Data is "Under Control": A reply to Modesto (2010). Syntax 16(3):292-309.
- Rosenbaum, P.S. (1970). A Principle Governing Deletion in English Sentential Complementation. In Readings in English Transformational Grammar, ed. R.A. Jacobs and P.S. Rosenbaum, 20-29. Waltham, MA: Ginn and Company.
- Uriagereka, Juan. (1998). Rhyme and Reason: An Introduction to Minimalist Syntax. Cambridge, MA: MIT Press.
- Zwart, C. Jan-Wouter. (2002). Issues Relating to a Derivational Theory of Binding. In Derivation and Explanation in the Minimalist Program, ed. S.D. Epstein and T.D. Seely, 269-304. Oxford: Blackwell.

عبث الترجمة

أ.د. حمزة بن قبلان المزيني
جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
hmozainy@gmail.com

THE ABSURDITY OF TRANSLATION

Prof. Hamza Al-Mozainy
King Saud University, Saudi Arabia
hmozainy@gmail.com

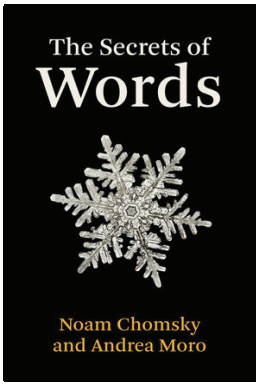

نشرتْ دار «إم آي تي للنشر» MIT Press عام 2022م كتابًا صغير الحجم (130 صفحة من القطع الصغير) بعنوان The Secret of Words يتضمن حوارًا بين اللساني الأمريكي المعروف نعوم تشومسكي N. Chomsky وتلميذه سابقًا الأستاذ الجامعي الإيطالي المعروف أندريا مورو A.Moro. وهو إطلالة عامة مختصرة على أسس النظرية اللسانية التي شَرَعها تشومسكي في خمسينيات القرن العشرين وتطوراتها حتى الآن.

وظهرتْ «ترجمتان» عربيتان لهذا الكتيب، الأولى عن دار «فواصل للنشر والتوزيع» السورية من عمل عدي جوني عام 2023م.

وكان مفاجئًا لي ظهور «ترجمة» ثانية للكتاب قام بها محمد عبد الكريم يوسف ونشرتْها «دار الأنوار» السورية من غير تاريخ، ولا يبدو أنها مأذونة. وكانت مجلة

«الحوار المتمدن» المغربية قد نشرت «ترجمة» محمد عبد الكريم يوسف نفسها على ثلاث حلقات في ثلاثة أعداد متوالية عام 2022م.

وحصلتُ فيما بعد على «ترجمة» عدي جوني (وهي لا تتضمن تعريفًا بالمترجم)، وأرسل لي أحد الأصدقاء نسخة إليكترونية من «ترجمة» محمد يوسف.

وربما لاحظ القارئ الكريم أني وضعت كلمة ترجمة بين أقواس؛ والقصد من ذلك تبيين أن هاتين «الترجمتين» قصَّرتا قصورًا واضحًا في تأدية الكتاب باللغة العربية. ويَعرف القارئ الكريم مقولةَ «خيانة الترجمة»، لكن ما بين أيدينا هنا يتجاوز مفهوم «خيانة الترجمة» إلى أن يَكون عبثًا خالصًا.

وأول الملاحظات على «الترجمتين» أن أيًّا من «المترجمَين» لم يَكتب مقدمة لـ«ترجمته»، ولم يزودها بملحق للمصطلحات التي وردت في الكتاب، ولم يشرحا المصطلحات المتخصصة فيه، ولم يعلقا إلا قليلًا على ما ورد فيه.

صحيح أن الكتاب الأصل لا يتضمن مقدمة ولا فهارسَ، وربما كان ذلك لأن الكتاب الأصل موجه لقراء يعرفون القضايا التي تكلم عنها تشومسكي ومورو فيه، مما يعني عدم الحاجة إلى مقدمة ولا إلى فهارس. أما القارئ العربي، لاسيما غير المتخصص في اللسانيات، فبأمس الحاجة إلى من يَبسط له ما أجمله الكتاب وما غمض فيه وإلى تبيين ما تعنيه المصطلحات التقنية وتوضيح السياق الذي أطّر الحوار فيه.

وتتصل الملاحظة الثانية بعنوان الكتاب. فيوحي العنوان الأصل بأن موضوعه يتصل بمناقشة «الكلمات» مع أنه يخلو تمامًا من أي نقاش يتصل بها. وقد ترجم «المترجمان»، مع ذلك، العنوان ترجمة حرفية. أما العنوان الذي كان يجب أن يظهر على غلاف الكتاب فلا بد أن يُستقى مما ورد فيه عن الموضوع الحقيقي الذي يتناوله.

ويوضح مضمون الكتاب ما يقوله أندريا مورو (ص ص. 69–70) عن العمليات التي تمثل الجزيء الحيوي الجوهري الضروري لتفتُّح ما استَخدم للتعبير عنه استعارةَ «بلُّورات الثلج»، «... التي نسميها الجُمل». ومعنى هذا أن موضوع الكتاب ليس «الكلمات»، بل النظام الذي يسلك الكلمات في جُمَل. وهو ما يصطلح عليه بـــsyntax الذي يُترجمه اللسانيون العرب المعاصرون بـــ«التركيب». ومن هنا ربما تكون الترجمة الأكثر دقة لعنوان الكتاب: «أسرار الجُمَل»، أو «أسرار التركيب».

بل ربما «أسرار اللغة». والواضح أن أندريا مورو هو الذي صاغ العنوان استئناسًا بارتباط كلمة «الكلمة» بما ورد في الإنجيل عن تحوُّل «كلمة الرب» إلى «جسد» كما تمثل في «عيسى»، وهو ما عبر عنه مورو بقوله (ص56): «ويبلغ اكتشاف هذا الرابط بين بنية اللغة والدماغ حدًّا بعيدًا من الثورية حتى ليُمكن أن يعبَّر عنه بأنه عكسٌ للمنظور التقليدي المعهود منذ ألفي عام بالوصول إلى النتيجة المفاجئة التي مفادها أن «الجسد» هو الذي صار «كلمة»، لا العكس».

ولم يشر «المترجمان» بشيء إلى الرسمة البلُّورية على غلاف الكتاب كذلك. وهي رسمة لبلورة ثلجية يستخدمها تشومسكي دائمًا استعارةً للتعبير عن «إحكام اللغة واكتمال بنيتها نتيجة لعمل عدد قليل من المبادئ الفيزيائية». ومن ذلك قوله في كتابه (أيُّ نواع من المخلوقات نحن؟)، ترجمة حمزة المزيني: «... مما يعني أن النظام [اللغوي] الذي نشأ يجب أن يَتَّبعَ قوانين الطبيعة وكفى، وهي قوانين الحوسبة الأمثل في هذه الحالة ـــ بطريقة تشبه الطرق التي تتكون بها بلُّورات الثلج». وهذه إشارة إلى تَكوُّن بلورات الثلج بشكلها السداسي بقوانين فيزيائية لا تتنوع، وبهذا تشبه اللغةَ في خضوعها لقوانين فيزيائية تجعل منها شيئًا واحدًا على رغم الاختلافات الظاهرية بين تمثُّلاتها الفعلية.

ولا أريد هنا التوقف عند «ترجمة» محمد عبد الكريم يوسف، لأنها لا تستحق إضاعة الوقت في تتبع سوءاتها، ويمكن لمثال واحد، غير لغوي، أن يكشف مستواها. ذلك هو «ترجمته» (ص.18) عبارة frictionless plane (ص. 36، من الأصل) بـــ«طائرة منزلقة»! وهي عبارة وردت في كلام تشومسكي عن إحدى تجارب جاليليو الفكرية المشهورة التي تتعلق بدحرجة كُرة على سطح مائل بغير احتكاك، وهي التجربة التي تتصل بما يسمى «قانون التسارُع» في الفيزياء؛ إذ «ترجم» كلمة plane التي تعني، في كلام تشومسكي «سَطْح»، إلى «طائرة» لتشابه حروف الكلمتين!

أما «ترجمته» لما يتصل باللسانيات في الكتاب فحدِّث ولا حرج!

أما «ترجمة» عدي جوني فيغلب عليها الترجمة الحرفية والخطأ في الترجمة التي تقلب المعنى أحيانًا. ولا أريد التوسع في عرض الأمثلة هنا، ويكفي إيراد نموذج منها وهو «ترجمته» ما ورد في (ص. 18 من الأصل):

It’s worth noting that the rule based on rearranging the same

words is nothing but an extention of a capacity that is typically used in many languages: take an affirmative sentence like *America is beautiful*; its corresponding iterogative sentence is *Is America beautiful?* In our impossible language, the corresponding rule would give *Beautiful is America* with the same meaning as the former interrogativ sentence but as conputed on a flat structure rather than on hierarchical one we find in actual english (p. 18).

فقد «ترجمها» كالتالي:

«من الجدير أن نلاحظ أن القاعدة التي تقوم على إعادة ترتيب الكلمات نفسها، هي امتداد للقابلية ذاتها التي تُستخدم عادة في لغات عديدة: خذ على سبيل المثال جملة توكيدية على شاكلة (America is beautiful)، في حين تكون نظيرتها في الاستفهام(Is America beautiful?). في لغتنا المستحيلة، ستعطي القاعدة المتناظرة Beautiful is America مع المعنى ذاته كما هو في الجملة لاستفهامية السابقة، لكن مع حسابها على أساس بنية مسطّحة كتلك التي نجدها في الإنكليزية الفعلية، وليست هرمية تسلسلية».

ومع أن هذه «الترجمة» يمكن أن تؤدي المعنى بركاكة لكنها تحتاج إلى إدخال عبارات فيها ليتضح المعنى. وأهم من ذلك أنه «ترجم» آخر هذا النص خطأً قَلَب المعنى مما جعل بنية الجملة في الإنجليزية مسطحة، بعكس ما يقوله النص الأصل من كونها «هرمية»!

ولا أريد تتبع أخطاء هذه «الترجمة» الناجمة عن عدم معرفة عدي جوني بموضوع الكتاب، فهي كثيرة جدًّا.

ويمكن الإشارة إلى عمله فيما يتصل بالمصطلحات اللسانية الاصطلاحية التي يوردها من غير أن يبين معناها للقارئ الذي لا يعرفها لجهله هو بها. ومنها: الإزاحة، البناء في الموقع الأصلي، الحالة المجردة، الفئات، وغير ذلك كثير.

ويستعمل كلمة «شرح» في كثير من المواضع مع أن المقصود «التفسير»، وإن استعمل مصطلح «التفسير» في مواضع قليلة (ص. 56، مثلًا).

وهو لا يستعمل المصطلحات التي يكاد يجمع اللسانيون العرب المعاصرون على استعمالها؛ والمؤكد أن ذلك بسبب جهله بها. ومن أمثلة ذلك استعماله مصطلحات: فقه اللغة، وعلم اللغة، واللغويات، والألسنية، ولغويين، بدلًا من اللسانيات واللسانيين. واستعماله مصطلح «حساب» بدلًا من «الحوسبة»، ويستعمل «الحاسوبيات» أحيانًا (ص. 37). ويستعمل في «الترجمة» كلها مصطلح «النحو» ترجمة لـــ syntax بدلًا من المصطلح المعهود «تركيب»، ويشوش هذا الفارقَ بين syntax ومصطلح Grammar الذي يضم أنظمة اللغة كلها، و«يترجم» syntax و Grammar أحيانًا بالقواعد. هذا على رغم أن الكتاب كله عن «التركيب» الذي مُيِّز في الكتاب الأصل بينه وبين «النحو».

ويستعمل مصطلح «الصائت» بدلًا من مصطلح «مجهور» (ص. 49)، ومصطلح «متغيرات» لـparameters الذي يصطلح اللسانيون العرب على ترجمته بـــ«وسائط»، ومفرده «وسيط». و«يترجم» formal بـــ«صوري» أحيانًا وبـــ«شكلي» أحيانًا أخر، وغير ذلك كثير.

ويكفي أن أورد الفقرة التالية مثالًا ثانيًا من «ترجمته» للتدليل على عدم معرفته بالموضوع الذي «يترجمه»، وهو ما أدى به إلى أخطاء أخفت المعاني التخصصية المقصودة فيها (ص. 100 من الأصل):

> But experience is far from being an irrelevant factor in Chomsky's view of language acquisition; the scaffolding of invariant principles and parameters of variation can in fact be regarded as the formal identification of a biologically determined grid designed to limit the effects of experience on language variation, with obvious far-ranging consequences for acquisition and evolution. This formal apparatus is what led to the construction of innovative systemic theories: one of the emblematic is the hypothesis that syntactic combination is always binary. This single hypothesis allowed for many analyses and theories that have no immediate precedent in linguistics, such as the derivation

of phrase structure from a single axiom or the unified theory of phrase structure and syntactic movement.

فـ«يترجمها» عدي جوني كالتالي:

«بيد أن التجربة ليست عاملًا عَرَضيًا في وجهة نظر تشومسكي في اكتساب اللغة: أي إن البناء التدرجي الصاعد (scaffolding) للمبادئ ومتغيِّرات التنوع يمكن أن يُعدّ في الواقع تعريفًا شكليًا لشبكة محددة بيولوجيًا ومصمّمة للحد من تأثيرات التجربة على تنوع اللغة. مع عواقب بعيدة المدى على اكتساب اللغة وتطورها. هذا النظام الصوري هو ما ساعد على بناء نظريات نحوية تجديدية، ومن الأمثلة الرمزية على ذلك الفرضيةُ التي ترى أن الدمج النحوي (syntactic combination) دائمًا ما يكون ثنائيًا. أتاحت هذه الفرضية الوحيدة المجال أمام ظهور تحليلات ونظريات عديدة لم يكن لها سابقة مباشرة في علم اللغة، مثل اشتقاق بنية شبه جملة (phrase) من مبدأ واحد، أو النظرية الموحدة لبنية شبه الجملة والحركة النحوية» (ص ص 72 ــ 73).

وبيان الأخطاء المتعددة في «ترجمته» هذه الفقرة ما يلي:

1ــــ«ترجمته» الحرفية كلمة scaffolding بـــ«البناء التدرجي المتصاعد». صحيح أن معنى الكلمة المألوف هو ما يُسمى «السقالة، الصقالة» التي يستخدمها البناؤون ليصلوا إلى الأجزاء العليا من البناء. لكن معناها هنا لا يعني أن اكتساب الطفل للغة يتدرج من المبادئ إلى ما يسميه «متغيرات»، بل تعني أن اكتساب اللغة يتأسس على المبادئ الكُلِّية التي يسميها تشومسكي «النحو الكلي»، وتأخذ أشكالها النهائية بعد تعديلها بفعل ما يسميه تشومسكي parameters «الوسائط» حين يتعرض الطفل لنوع اللغة التي تُتحدث من حوله.

2ــ«ترجمته» identification بـ«تعريف»، وهي «ترجمة» حرفية تُغمض المعنى التقني للكلمة.

3ــــ«ترجمته» كلمة consequences بـــ«عواقب» وهذه كلمة لا تستعمل إلا في النتائج السلبية غالبًا! أما الترجمة الأَولى فهي «مُقْتَضَيات».

4ــــ«ترجمته» كلمة evolution بـ«تطورها»، أي: تطور اللغة. ذلك مع أن

تشومسكي في الكتاب نفسه يقول إن اللغة «لا تتطور» بل «تتغير». ويتبين المعنى المقصود لكلمة evolution مما ورد في الفقرة السابقة على هذه الفقرة التي يتحدث فيها مورو عن التشابه بين عملية «التطور الأحيائي»evolution التي يمكن أن تؤثِّر العوامل البيئيةُ فيها على التصميم الأساسي المشترك للكائنات الحية وتغير من أشكالها الفعلية وبين عملية اكتساب اللغة التي يمكن أن تغيِّر فيها الوسائطُ المبادئَ الكلية لتجعل اللغات تأخذ أشكالًا مختلفة.

5ــ«ترجمته» لكلمة axiom بـ«مبدأ». وهذه «ترجمة» حرفية لـلكلمة بما تعنيه في علم «المنطق». أما استعمال مورو لها هنا فهو استعمال مجازي للتعبير عن المصطلح اللساني Node، الذي يترجمه اللسانيون العرب بــ«عُقْدَة» (المأخوذ من العقدة التي تكون في الشجرة وتنبت منها الأغصان). والمعنى المقصود بـsingle axiom أن «التفريع» branching في التحليل التركيبي التوليدي الذي يبين «المُكوِّنات التركيبية» للجملة يجب أن يَكون من «عقدة مفرَدَة» في كل خطوة. ويمكن أن يمثل لهذا بالطريقة اللسانية الكلاسيكية لرسم المكونات التركيبية كالتالي:

فتتفرع مكونات الجملة من «عقدة مفردة» يرمز لها بحرف «ج»، ويتفرع هذا الرمز بصورة ثنائيّة. وهو كذلك في كل تفريع لاحق. ويمكن رسم مثال لهذا التفريع في التحليل التركيبي لجملة مثل:

«كتب زيد الرسالة»

كالتالي:

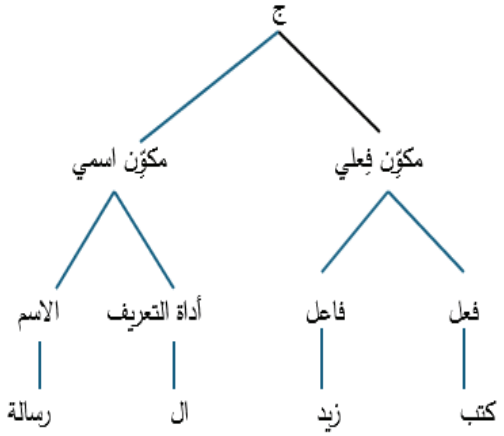

وتبين هذه الشجرة أن «التفريع» في كل خطوة يكون من «عقدة مفردة» بصورة ثنائية؛ حيث تفرعت «ج» إلى فرعين، وتفرع «المكون الفعلي» إلى فرعين، وكذلك «المكون الاسمي».

6ــ«ترجمته» لمصطلح syntax بــ«النحو».

7 - أخطاء «الترجمة المتعددة في العبارة التالية في آخر الفقرة: «... مثل اشتقاق بنية شبه جملة (phrase) من مبدأ واحد، أو النظرية الموحدة لبنية شبه الجملة والحركة النحوية».

ولا يعني مصطلح phrase structure «بنية شبه الجملة»، ويترجم اللسانيون العرب هذا المصطلح بـ«بنية مركَّبية». و«ترجمته» syntactic movement بــ«الحركة النحوية»، التي يترجمها اللسانيون العرب بــ«النَّقل التركيبي».

وهكذا نرى مدى ابتعاد «ترجمة» عدي جوني، في فقرة واحدة، عن تأدية هذا النص العلمي المتخصص. وينطبق هذا القصور على «ترجمته» كلها.

ترجمتي للفقرة نفسها:

«لكن هذا لا يعني بأي حال أنه لا صلة للتجربة باكتساب اللغة عند تشومسكي؛ إذ يمكن النظر إلى التفاعل بين المبادئ غير المتنوعة ووسائط التنوع [عند اكتساب الطفل للغة] على أنه التَّمَثُّل الصوري لشبكة محددة أحيائيًّا مصممة للحد من تأثيرات التجربة على التنوع اللغوي، مع ما لهذا من مقتضيات بعيدة المدى على اكتساب اللغة وعلى عملية التطور الأحيائي. وهذه الآلية الصورية هي ما أدى إلى صياغة نظريات تركيبية مبتكَرة؛ وتتمثل إحدى الأمثلة النموذجية لهذه النظريات في الفرضية التي توجب أن يكون التفريع التركيبي ثنائيًّا دائمًا. كما سمحت هذه الفرضية وحدها بعدد كبير من التحليلات والنظريات التي لم يكن لها مثيل سابق مباشر في اللسانيات التي سبقت [اللسانيات التوليدية]، ومن [تلك التحليلات والنظريات] [نظرية] اشتقاق المكونات التركيبية من عقدة واحدة أو النظرية التي وحَّدت [تحليل] البنية التركيبية والنقل التركيبي.

ولا تقتصر «ترجمة» عدي جوني على القصور في ترجمة ما يتصل باللسانيات، بل تتجاوز ذلك إلى الخطأ والقصور في ترجمة مصطلحات علمية مهمة أخرى، ومنها مصطلح stem-mind, stem-brain الذي «ترجمه» بـ«العقل الجذعي» أو «الدماغ

الجذعي» (ص. 43). ولم يبين معنى هذين المصطلحين الأحيائيين، وربما أوقعتْ «ترجمته» هذه القارئَ في الظن بأن هناك جزءًا من الدماغ يسمى «العقل (الدماغ) الجذعي».

أما المتخصصون في علم الأحياء فيَعرفون أن مصطلح stem–mind «الخلايا الجذعية» يُطلق على نوع مهم خاص من الخلايا التي يمكن أن تولِّد مزيدًا من الخلايا من نوعها هي. ويتبين من هذا أن مورو (ص ص. 55–56 من الأصل) لا يقصد بهذا «المصطلح» إلا المشابهة بين هذا النوع من الخلايا وحدود التنوع اللغوي الذي ربما يؤثر على الصورة الواحدة المشتركة للغات البشرية (النحو الكلي) التي يولد بها البشر. ويتبين استعمال مورو المجازي لهذا المصطلح الأحيائي مما قاله في كتبه وبحوثه المنشورة الأخرى التي عبَّر فيها عن هذه الفكرة بعبارة stem–cell – like أي: «بما يُشبيه الخلايا الجذعية» وهو ما يعني أن «النحو الكلي» يشبه الخلايا الجذعية في كونه الأساس الذي تتولد منه اللغات البشرية الفعلية.

وأخيرًا، ليست «ترجمتا» محمد يوسف وعدي جوني استثناء؛ إذ تعاني اللسانيات كثيرًا من مثل هذا العبث الذي يزيد القراء ابتعادًا عن قراءة الكتب المترجمة في هذا التخصص.

Editor-in-Chief's Foreword

Launching a peer-reviewed journal in the field of linguistics may appear to be a bold undertaking, given the considerable time, effort, and material as well as moral investment it demands. Nevertheless, we have embraced this endeavor with strong hope that this research platform will emerge as a distinguished scholarly forum and a meeting point for researchers and scholars in linguistics and discourse analysis. It is envisioned as a multilingual venue that reflects cultural and intellectual diversity and fosters academic dialogue among researchers from around the world.

For decades, we have taken upon ourselves a firm commitment to support and engage in rigorous research. Linguist Journal comes as a natural extension of that mission, aiming to keep pace with the rapid scholarly and intellectual progress taking place in the field of modern linguistic studies.

We firmly believe that the quality of research begins with careful selection of topics, sound methodology, rigorous peer review, and adherence to internationally recognized academic publishing standards. Accordingly, the Journal adopts a meticulous review policy to ensure a level of scholarly excellence that meets the expectations of the academic community it addresses.

We would like to extend our sincere thanks to Prof. Dr. Leila Mounir, Dean of the Faculty of Arts and Humanities at Mohammed V University in Rabat, for her generous support and steadfast commitment to the continuity of the journal.

In conclusion, we warmly welcome all researchers and scholars along with their studies and contributions. We invite them to join this academic project and enrich it with their work. We look forward to Linguist Journal becoming a qualitative addition to the field of linguistic studies and a radiant scholarly beacon both in the Arab world and internationally.

May God grant us success

Editor-in-Chief
Prof. Hafid Ismaili Alaoui

Editorial of the Issue

Since the publication of its early issues, Al-Lissani Journal has demonstrated a clear distinction and a unique identity, which quickly earned it the attention and trust of readers, including linguists and researchers. It secured a foothold in the field of linguistic research both within Morocco and abroad, thanks to the depth, originality, and rigor of the studies it published contributions made by a number of renowned scholars.

Since the journal ceased publication after releasing the four issues of its first volume, researchers and interested parties from inside and outside Morocco have continued to inquire about it and expressed a strong desire to publish in it. This motivated us to prioritize the resumption of this respected academic platform, as part of a broader strategy aimed at advancing scientific research within our institution, by encouraging all purposeful initiatives.

Today, we are pleased to present this new issue of the Journal to readers, and we sincerely hope that the Journal continues with the same excellence that serves scientific research in general, and linguistic research. We aim to offer researchers valuable and innovative contributions in the field of linguistics—an area in which our institution has always held a pioneering role, both locally and in the Arab world.

I would like to express my gratitude to Professor Hafid I. Alaoui, the Journal's director and editor-in-chief, for his dedicated efforts and strong commitment to keeping the Journal under the umbrella of the Faculty of Letters and Human Sciences, Mohammed V University in Rabat. I also thank all members of the editorial board for their support of this outstanding academic project, and we hope for the Journal's continued publication and regularity.

Administrative Director

Prof. Laila MOUNIR

Acting Dean, Faculty of Letters and Human Sciences

TABEL OF CONTENTS

Editorial Of The Issue

Prof. Laila Mounir 10

Editor-in-Chief's Foreword

Prof. Hafid Ismaili Alaoui..... 11

Contexts Of The Reception Of Neo-Saussureanism

Prof. Mostafa Ghelfane..... 12

The «Historical» Present Tense As A Discursive Function

Prof. Mohamed Ghalim 35

Coordination In Spoken Iraqi Arabic

Prof. Murtadha J. Bakir 70

Indirect Speech Acts

Hisham Ibrahim Abdullla Al- Khalifa 122

Possible Worlds Within The Framework Of Narrative Semiotics

Prof. Ali Chabaane..... 152

Metaphors And Ideology

Dr. Said Bakkar 185

Some Aspects Of The Intertwined Nature Of Politics And Rhetoric

Dr. Abdelkader Mellouk 210

Teaching The Arabic Language To Chinese Students

Prof. Majdouline Mohammed Enahibi 234

Conceptual Scrutiny Of Discourseand Discourse Analysis

Dr. Saoudane Mohamed 253

The Wall Is A Symbolic Space For The Silent Semiotic And Psychological Studies In Models Of Graffiti In Jordan

Prof. Essa Odeh Barhouma 278

The Absurdity Of Translation

Prof. Hamza Al-Mozainy..... 381

اللساني Linguist
An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities
Mohammed V University of Rabat

Peer Reviewers for This Issue

- Abdul-latif Emad
- Achabaane Ali
- Ahmiani Laila
- Ahmiani Otman
- Akli Mustapha
- Al fkaiki Mahmood
- ALanati Waleed
- Albariqi Abdulrahman
- Bakkar Said
- Borieek Mahrous
- Boudraa Abderrahmane
- Debba Tayeb
- El Omari Abdelhak
- El-Achi Abdellah
- Enahibi Majdouline
- Harb Majed
- Ismaili Alaoui Moulay Mhamed
- Jahfa Abdelmajid
- Mellouk Abdelkader
- Sahbi Baazaoui Mohamed
- Taifi Bernoussi Hasbiya
- Wahidi Mohamed

CONTRIBUTORS TO THIS ISSUE

Mohamed Belahcen: Assistant professor of comparative linguistics at the Higher School of Education, Abdelmalek Essaâdi University, in Tetouan, Morocco. He earned his PhD in linguistics from the Faculty of Languages, Literature, and Arts at Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco, in 2024. His research focuses on theoretical linguistics, particularly the syntax of the Arabic language and its current issues within a comparative framework. His current work centers on developing a syntactic map of adjuncts in Arabic.

Mohamed Ghalim: is Professor of Linguistics in ''Linguistics, Language Planning and Terminology Laboratory'', Institute for the Study and Research on Arabization, Mohammed V University, Morocco. Prof Ghalim received his PhD degree in Linguistics (1997) from Hassan II-Mohammedia University. His research interests include: Comparative Linguistics, Cognitive Linguistics, Philosophy of Language and Applied Linguistics.

Mohamed Saoudane: is a researcher in linguistics and discourse analysis. He is affiliated with the Laboratory of Didactics, Languages, Media, and Dramaturgy at the Faculty of Languages, Arts and Humanities –Ibn Tofail University, as well as the Laboratory of Educational Thought and Teaching Methods at the Regional Center for Education and Training– Souss-Massa. He completed his doctoral dissertation on language policy through the lens of critical discourse analysis. His research interests lie in sociolinguistics, translation, discourse analysis, and critical discourse studies.

Mostapha Ghelfane: is a professor of linguistics in the Department of Arabic Language and Literature at the Faculty of Letters and Human Sciences, Ain Chock, Casablanca, Kingdom of Morocco. He holds a Third Cycle Doctorate from Paris 7 University (1980), France, and a State Doctorate from Hassan II University, Ain Chock, Casablanca, obtained in 1991. His research interests focus on general linguistics—including modern linguistic theories, their methods, theoretical and procedural foundations, and their epistemological and technical transformations—as well as Arabic linguistics, exploring its foundations, sources, trends, concepts, and terminology.

Murtadha Bakir: is a professor of linguistics. He He obtained his PhD in linguistics from Indiana University in the United States and has taught at several universities, most notably Indiana University, Dhofar University, and the University of Jordan. He has authored and translated significant linguistic works that have contributed to enriching linguistic research in Arab culture.

Said Bakkar: is an Associate Professor of Discourse Analysis in the Department of Applied Foreign Languages at Smara multidisciplinary College, Ibn Zohr University. He earned his PhD degree in Political Discourse Analysis (2020) from Ibn Zohr University and has published many books, studies, and articles in his field of work. His research interests include critical discourse analysis, critical linguistics, systemic functional linguistics, conceptual metaphors, social semiotics, and multimodality.

CONTRIBUTORS TO THIS ISSUE

Abdelkader Mellouk: Associate Professor of Philosophy and Discourse Analysis in the Culture and Society Department, Faculty of Languages, Arts and Humanities, Ibn Zohr University, Agadir, Kingdom of Morocco. He obtained a PhD in Linguistics from Abdelmalek Essaâdi University in Tetouan, Morocco, in 2016, and a PhD in Philosophy from Ibn Tofail University, in Kenitra, Morocco, in 2022. His research interests include argumentation, Islamic philosophy, and contemporary philosophy.

Ali Chabaane: is a Full Professor specializing in Arabic language and literature, with a focus on discourse analysis, modern critical approaches, and translation theories. He earned his bachelor's degree in Arabic language and literature from the Faculty of Arts in Manouba, Tunisia, and a PhD in Discourse Analysis and Modern Criticism from the same university. He served as an assistant professor at Imam Abdulrahman bin Faisal University in Saudi Arabia, associate professor at the University of Kairouan in Tunisia, and is currently a professor at the College of Arts at Al Wasl University in Dubai, United Arab Emirates.

Essa Odeh Barhouma: Professor of (Applied Linguistics) in (the Department of Arabic Language and Literature) (at the Faculty of Arts) at The Hashemite University in (The Hashemite Kingdom of Jordan). He holds a Ph.D. degree in Sociolinguistics from The University of Jordan, Amman, The Hashemite Kingdom of Jordan, in 2001 AD. His research interests revolve around linguistics, discourse analysis, and teaching the language to native and non-native speakers.

Hamza Al-Mozainy: is a professor of linguistics at King Saud University in Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia. He holds a PhD from the University of Texas at Austin, USA. His most prominent contributions have been in the field of translation, particularly the translation of Noam Chomsky's works.

Hisham Ibrahim Abdullah Al-Khalifa: is an Iraqi researcher and academic, regarded as one of the pioneers in the field of pragmatics and linguistics in the Arab world. He was born in Iraq and completed his postgraduate studies in the United Kingdom. His scholarly contributions focus on modern linguistic theories and linguistic inquiries within the Arab and Islamic heritage. He named his academic project "Establishing the origin rooting", through which he sought to connect modern linguistic theories with their foundations in the Arab and Islamic tradition.

Majdouline Enahibi: is a Full Professor at the Faculty of Educational Sciences, Mohammed V University, in the Department of Language Didactics. She earned her PhD from the Faculty of Arts and Humanities in Rabat 1999, specializing in comparative research in Arabic linguistics. She has conducted research and studies in the fields of phonetics, morphology, and lexicography. Currently, she is focused on applied linguistics, especially regarding the teaching of Arabic as a foreign language. She supervises national and international projects in this field and has published articles and books in the same specialty. She is currently the coordinator of the master's program in Arabic Language Curricula Design and Educational Technology at the Faculty of Educational Sciences.

RULES OF PUBLISHING

Citation Style:

- The journal follows the APA (American Psychological Association) 7th edition citation style.
- Full citation guidelines are available on the journal's website or the APA website.

Other requirements for publication:

- If the article is a translation, include the original text with full citation.
- Abstracts in Arabic and English, each between 250 and 300 words.
- A list of 5 to 7 keywords.
- A brief biography of the author (no more than 200 words) in Arabic and English.
- The author's detailed CV.

Publishing Procedure:

- All materials must be submitted via the journal's website (Submit Publication Request).
- Authors will receive confirmation once their submission meets the requirements.
- The journal will notify the author within 10 days whether the submission is formally accepted or rejected and whether it will proceed to peer review.
- Submissions that meet the publishing criteria are sent for blind peer review.
- Authors are informed of the review outcome (acceptance or rejection) within one month of confirmation.
- If rejected, the journal is not obligated to provide reasons.
- If reviewers request revisions, the author will be notified and must make the changes within the specified deadline.
- Authors must ensure their texts are properly edited and proofread according to international academic standards.
- The journal reserves the right to republish the article in any beneficial format, with notification to the author.
- Once a submission is accepted for final publication, it cannot be published elsewhere.
- Authors may republish their work one year after its original publication, with notification to the journal.
- The journal does not offer financial compensation for published materials and does not charge for publication.

Disclaimer:

- Published articles do not reflect the opinion of the journal.
- The author is solely legally responsible for their work.

Submission Emails:

Submit papers via the journal's website (Submit Publication Request):

The Journal's e-mail
linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

For more information, visit the journal's website:
https://linguist.ma

RULES OF PUBLISHING

Linguist is:

- A peer-reviewed international scientific quarterly journal specialized in linguistics.
- The journal accepts submissions in Arabic, English, French, Italian, German, Spanish, and Portuguese.
- The journal accepts original research, translations, and reviews, provided that translated studies or books are of significant importance.

Journal Mission:

- Contribute to the dissemination of scholarly linguistic culture.
- Advance linguistic research within Arabic culture.
- Keep up with current linguistic research developments and epistemological shifts.
- Inform researchers and interested readers about the most important publications in the field of linguistics.
- Promote interdisciplinary dialogue by focusing on cross-disciplinary linguistic studies.

Journal Focus:

- Publishes serious research and studies in the field of linguistics.
- Strives to keep up with global developments in linguistic research through translations of studies published in top international linguistic journals.
- Encourages discussion on contemporary linguistic issues.

Specificity and Uniqueness:

- The journal publishes original papers that have not been previously published or submitted elsewhere.
- Submitted materials must relate to linguistics, whether theoretical, applied, or translated research.
- Research must adhere to recognized academic standards.
- Submissions must comply with the publishing guidelines detailed on the journal›s website.
- Word count should be between 5,000 and 9,000 words, including appendices.

Conditions for publication

- The journal publishes reviews of recent publications, whether translated into Arabic or not.
- Basic conditions for book reviews include:
  - The book must fall within the journal›s scope.
  - Selection of the book must be based on objective criteria: importance, academic value, contribution to knowledge, and benefit of reviewing.
  - The book must have been published within the last five years.
- Reviews must include:
  - Book title, author, chapters, number of pages, publishing house, and publication date.
  - A brief introduction to the author and translator (if applicable).
  - Overview of key elements: objectives, content, sources, methodology, and structure.
  - Thorough analysis of the book›s content, highlighting main ideas and themes, using critical tools and comparative methodology.
  - Review length should be between 2,000 and 3,000 words. Reviews up to 4,000 words are accepted if they focus on deep analysis and comparison.

اللسانيinguist
An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities Mohammed V University of Rabat

Managing Director
Pr. Mounir Laila
Dean on the Faculty of Letters and Human Sciences Rabat

Responsible Director and Editor-in- Chief
Pr. Hafid Ismaili Alaoui

Consulting Board

Prof. Abdelmajid Jahfa (Morocco)
Prof. Abderrahmane Boudraa (Morocco)
Prof. Abderrazak Bannour (Tunisia)
Prof. Ahmed Alaoui (Morocco)
Prof. Ahmed Moutaouakil (Morocco)
Prof. Ezzeddine Majdoub (Tunisia)
Prof. Hamza Al-Mozainy (Saudi Arabia)
Prof. Hassan Ali Hamzé (Lebanon/Qatar)
Prof. Hisham Ibrahim Abdulla Al-Khalifa (Iraq)
Prof. Mbarek Hanoun (Morocco)
Prof. Michel Zakaria (Lebanon)
Prof. Mohamed Ghalim (Morocco)
Prof. Mohammad Alabd (Egypt)
Prof. Mohammed Rahhali (Morocco)
Prof. Mostafa Ghelfane (Morocco)
Prof. Murtadha J. Bakir (Iraq)
Prof. Saad Maslouh (Kuwait/Egypt)
Prof. Salah Belaïd (Algeria)

Editorial Team

AbdalRahman Teama Hassan (Sultan Qaboos University, Oman)
Abdellatif Tahiri (Mohammed V University, Morocco)
Abdulrahman Hassan Albariqi (King Khalid University, Saudi Arabia)
Amira Ghenim (University of Tunis, Tunisia)
Aqeel Hamed Alzammai Alshammari (Qassim University, Saudi Arabia)
Azeddine Ettahri (Mohammed V University, Morocco)
Azza Shbl Mohamed Abouelela (Cairo University, Egypt/ Osaka University, Japan)
Eiman Mohammed Mustafawi (Qatar University, Qatar)
Emad Zapin (United Arab Emirates University, UAE)
Essa Odeh Barhouma (The Hashemite University, Jordan)
Habiba Naciri (Mohammed V University, Morocco)
Hassan Khamis Elmalkh (Al Qasimia University, UAE)
Karim Bensoukas (Mohammed V University, Morocco)
Khalid Lachheb (New York City University, USA)
Laila Mounir (Mohammed V University, Morocco)
Mahrous Borieek (Qatar University, Qatar)
Mohamed Sahbi Baazaoui (Al Wasl University, UAE)
Mohammed Derouiche (Mohammed V University, Morocco)
Mourad Eddakamer (Mohammed V University, Morocco)
Muurtadha Jabbar Kadhim (University of Kufa, Iraq)
Nohma Ben Ayad (Mohammed V University, Morocco)
Nourddine Amrous (Mohammed V University, Morocco)
Otman Ahmiani (Mohammed V University, Morocco)
Ouafaa Qaddioui (Mohammed V University, Morocco)
Rachida Lalaoui Kamal (Mohamed V University, Morocco)
Redoine Hasbane (Mohammed V University, Morocco)
Sane Yagi (Sharjah University, UAE)
Waleed Alanati (UNRWA University, Jordan)

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

The Journal's e-mail
linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

For more information,visit the journal's website
https://linguist.ma

اللساني Linguist

An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities

Mohammed V University of Rabat - Morocco

Volume (2) - Issue (3) - 2025

Dépôt Légal: 2019PE0001

ISSN: 2665-7406 (Online)

E-ISSN: 2737-8586 (Print)

E-mail Address

linguist@linguist.ma

linguistflshr@gmail.com

Journal's Website

https://linguist.ma

جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

اللساني Linguist

An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities
Mohammed V University of Rabat - Morocco

Volume (2) - Issue (3)
2025

www.the-linguist.com

ISSN: 2665-7406
E-ISSN: 2737-8586